قررت الإدارة العامة للجامع الأزهر تدريس هذا الكتاب
لطلبة السنة الرابعة الابتدائية فى المعاهد الدينية

شرح
شذور الذهب
فى معرفة كلام العرب

تأليف الإمام أبى محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله
ابن هشام الأنصارى المصرى
المولود فى القاهرة فى سنة ٧٠٨ والمتوفى فى سنة ٧٦١ من الهجرة

ومعه كتاب

منتهى الأرب، بتحقيق شرح شذور الذهب

تأليف

محمد محيى الدين عبد الحميد

الأستاذ فى قسم التخصص بكلية اللغة العربية بالجامع الأزهر

مطبعة الاستقامة بالقاهرة

إن « وبار » الثانى ليس باسم كَوَبَار الذى فى حَشْو البيت ، بل الواو عاطفة ، وما بعدها فعل ماض وفاعل ، والجملة معطوفة على قوله « هلكت » . وقال أولا « هلكت » بالتأنيث على معنى القبيلة ، وثانيا « باروا » بالتذكير على معنى الحىِّ ، وعلى هذا القول فتكتب « وباروا » بالواو والألف كما تكتب « ساروا »

* * *

النوع الخامس : « أَمْسِ » إذا أردتَ به معيناً ، وهو اليوم الذى قبل يومك ، وللعرب فيه حينئذ ثلاث لغات :

إحداها : البناء على الكسر مطلقاً ، وهى لغة أهل الحجاز ، فيقولون : « ذَهَبَ أَمْسِ بِمَا فيه » و « اعْتَكَفْتُ أَمْسِ » و « عَجِبْتُ مِنْ أَمْسِ » بالكسر فيهن ؛ قال الشاعر :

٤١ — مَنَعَ البَقَاءَ تَقَلُّبُ الشَّمْسِ   وَطُلُوعُها مِنْ حَيْثُ لا تُمْسِى

ثم قال :

اليَوْمُ أَعْلَمُ ما يَجِئُ بِهِ   وَمَضَى بِفَصْلِ قَضَائِهِ أَمْسِ

---

٤١ — هذان البيتان لتبع بن الأقرن ، وقيل : هما لأسقف نجران ؛ وقد أنشدهما المؤلف فى كتابه قطر الندى (رقم ٢) وأنشد الشطر الأخير منهما فى أوضحه (ج ٢ ص ١٦٠)

اللغة : « البقاء » أراد به الخلود « بفصل قضائه » أراد بقضائه الفاصل أى القاطع ، فالمصدر الذى هو قوله فصل بمعنى اسم الفاعل ، وإضافته لما بعده من إضافة الصفة للموصوف

الثانية : إعرابه إعراب مالا ينصرف مطلقاً : وهى لغة بعض بنى تميم ، وعليها قوله :

٤٢ — لَقَدْ رَأَيْتُ عَجَباً مُذْ أَمْسَا   عَجَائزاً مِثْلَ السَّعَالِى خَمْسَا
يأْكُلْنَ ما فى رَحْلِهِنَّ هَمْسَا   لا تَرَكَ اللهُ لَهُنَّ ضِرْسَا

الإعراب : « منع » فعل ماض « البقاء » مفعول به تقدم على الفاعل « تقلب » فاعل « الشمس » مضاف إليه « وطلوعها » الواو عاطفة ، طلوع : معطوف على تقلب ، وضمير الغائبة العائد إلى الشمس مضاف إليه « من » حرف جر « حيث » ظرف زمان مبنى على الضم فى محل جر بمن ، والجار والمجرور متعلق بطلوع « لا » حرف نفى « تمسى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه تقديره هى ، والجملة من الفعل والفاعل فى محل جر بإضافة حيث إليها « اليوم » بالرفع : مبتدأ « أعلم » فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « ما » اسم موصول مفعول به لأعلم « يجىء » فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر يعود إلى اليوم « به » جار ومجرور متعلق بيجىء ، وجملة يجىء مع فاعله لامحل لها صلة ما ، والعائد هو الضمير المجرور بالباء ، وجملة أعلم مع فاعله ومفعوله فى محل رفع خبر المبتدأ « ومضى » الواو عاطفة ، مضى : فعل ماض « بفصل » جار ومجرور متعلق بمضى ، وفصل مضاف و « قضائه » مضاف إليه ، والهاء ضمير عائد إلى أمس الآتى مضاف إليه « أمس » فاعل مضى مبنى على الكسر فى محل رفع

الشاهد فيه : قوله « مضى أمس » فإن كلمة أمس قد وردت مكسورة مع أنها فاعل لمضى ، والدليل على كسرها قوافى الأبيات السابقة ، ومن أجل هذا روى المؤلف البيت الأول من البيتين ، فلما كانت مكسورة وهى فى محل رفع علمنا أنها مبنية على الكسر ؛ من قبل أنه لايمكن أن يكون الفاعل فى المطرد من اللسان العربى إلا مرفوعا : إما لفظا ، وإما تقديرا ، وإما محلا ، فاعرف هذا

٤٢ — هذان البيتان من الشواهد التى لايعلم قائلها ، وقد أنشد سيبويه البيت الأول منها (ج ٢ ص ٤٤) وقد أنشد المؤلف أول شطر فى كتابه

وقد وَهِمَ الزجاجىُّ فزعم أن من العرب من يَبنى أمس على الفتح ، واستدل بهذا البيت

الثالثة : إعرابه إعراب مالا ينصرف فى حالة الرفع خاصة ، وبناؤه

أوضح المسالك (ج ٢ ص ١٥٩) وأنشد جميع ماأنشده هنا مع زيادة فى كتابه قطر الندى (رقم ٣)

اللغة : « السعالى » جمع سعلاة — بكسر سين المفرد — وهى الغول ، وقيل : ساحرة الجن « همسا » الهمس : الخفاء وعدم الظهور ، أوهو الصوت الخفىّ

الإعراب : « لقد » اللام موطئة للقسم ، قد : حرف تحقيق «رأيت» فعل وفاعل «عجبا» مفعول به « مذ » حرف جر « أمسا » مجرور بمذ ، وعلامة جره الفتحه نيابة عن الكسرة لأنه لاينصرف للعلمية والعدل . والجار والمجرور متعلق برأى « عجائزا » بدل من قوله عجباً « مثل » صفة لعجائز « السعالى » مضاف إليه « خمسا » صفة لعجائز « يأكلن » فعل وفاعل «ما» اسم موصول مفعول به ليأكل « فى رحلهن » الجار والمجرور متعلق بفعل محذوف تقع جملته صلة لامحل لها ، وضمير الغائبات مضاف إليه « همسا » مفعول مطلق عامله قوله يأكلن ، وأصله صفة لموصوف محذوف ، أى : يأكلن أكلا همساً « لا » دعائية « ترك » فعل ماض « الله » فاعل «لهن» جار ومجرور متعلق بترك « ضرسا » مفعول به لترك .

الشاهد فيه : قوله « مذ أمسا » فإن كلمة أمس قد وردت فى هذه الأبيات مفتوحة مع أنها مسبوقة بحرف جر ؛ فدل ذلك على أنها عوملت معاملة مالا ينصرف ، فجرت بالفتحة نيابة عن الكسرة ، ولا يجوز أن تكون معربة منصرفة وهو ظاهر ، ولا أن تكون مبنية لأنها لو كانت مبنية لكسرت ؛ إذ ليس فى العرب من يبنيه على الفتح ، خلافا لما زعمه الزجاجى

على الكسر فى حالتى النصب والجر ، وهى لغة جمهور بنى تميم ، يقولون : « ذَهَبَ أَمْسُ » فيضمّونه بغير تنوين ، و « اعْتَكَفْتُ أَمْسِ » و « عَجِبْتُ مِنْ أَمْسِ » فيكسرونه فيهما ، وهذا كله يفهم من قولى فى المقدّمة « ويمنع الصرف فى الباقى » وقولى « فى الباقى » أردت به « أمس » فى الرفع وما ليس فى آخره راء من باب حَذَامِ وقَطَامِ

وإذا أريد بأمس يومٌ مَا من الأيام الماضية ، أو كُسِّر ، أو دخلته « أل » أو أضيف ؛ أعرب بإجماع ، تقول : « فَعَلْتُ ذلِكَ أَمْساً » : أى فى يوم ما من الأيام الماضية ، وقال الشاعر :

٤٣ — مَرَّتْ بِنَا أَوَّلَ مِنْ أُمُوسِ تَمِيسُ فِينَا مِيسَةَ العَرُوس

---

٤٣ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وقد أنشده فى اللسان عن جماعة ولم يعين قائله

اللغة : « تميس » تتبختر « ميسة العروس » الذى فى اللسان « مشية العروس »

الإعراب : « مرت » فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث ، والفاعل ضمير مستتر تقديره هى « بنا » جار ومجرور متعلق بمر « أول » ظرف منصوب بمر وأصل الكلام مرت بنا وقتا أول « من أموس » جار ومجرور متعلق بأول « تميس » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر تقديره هى ، والجملة فى محل نصب حال من فاعل مرت « فينا » جار ومجرور متعلق بتميس « ميسة » مفعول مطلق وهو مضاف و « العروس » مضاف إليه

الشاهد فيه : قوله « أموس » فإنه جمع أمس ، وهو معرب ، ألا تراه مجروراً بالكسرة الظاهرة بعد حرف الجر ، وذلك لأن الجمع من خصائص الأسماء ، وخصائص الأسماء علة قادحة فى البناء ، إذا وجدت منعت منه ، فافهم ذلك

وتقول : ما كانَ أَطْيَبَ أَمْسَنا (١) وذكر المبرد والفارسى وابن مالك والحريرى أنَّ « أمس » يصغر فيعرب عند الجميع ، كما يعرب إذا كُسِّر ، ونص سيبويه على أنه لا يُصَغَّر وقوفاً منه على السماع ، والأوَّلون اعتمدوا على القياس ، ويشهد لهم وقوع التكسير ؛ فإن التكسير والتصغير أَخَوَانِ وقال الشاعر :

٤٤ — فإنى وَقَفْتُ اليوْمَ والأمْسِ قَبْلَه
بِبَابِكَ حتى كادَتِ الشَّمْسُ تَغْرُبُ

(١) ما : تعجبية مبتدأ ، مبنى على السكون فى محل رفع ، كان : زائدة ، فلا محل لها من الإعراب ، أطيب : فعل ماض دال على التعجب ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره هو يعود إلى ما التعجبية ، أمسنا : مفعول به لأطيب ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، والضمير مضاف إليه ، وجملة فعل التعجب وفاعله ومفعوله فى محل رفع خبر ما

٤٤ — هذا البيت من كلام نصيب بن رباح الأموى بالولاء .

الإعراب : « إنى » حرف توكيد ونصب : وياء المتكلم اسمه ، مبنى على السكون فى محل نصب « وقفت » فعل وفاعل ، والجملة فى محل رفع خبر إن « اليوم » ظرف زمان منصوب على الظرفية ، والعامل فيه وقفت « والأمس » معطوف على الظرف السابق ، ويروى بالنصب على أنه معرب منصوب على الظرفية ، ويروى بالجر فإما أن تقدره مبنيا على الكسر فى محل نصب وإما أن تقدره منصوبا بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة التوهم ؛ فكأن الشاعر بعد أن قال « وقفت اليوم » توهم أنه قد أدخل « فى » على الظرف فقال « وقفت فى اليوم » فجرّ الأمس بالعطف على اليوم المجرور . وذلك كما تقول « ليس محمد قائما ولا قاعد » فتجر قولك « قاعد » على توهم أنك قلت « ليس محمد بقائم ولا قاعد » وقول الشاعر « ببابك » جار ومجرور متعلق

روى هذا البيت بفتح « أمس » على أنه ظرف معرب لدخول أل عليه ، ويروى أيضاً بالكسر ، وتوجيهه : إما على البناء ، وتقدير « أل » زائدة ، أو على الإعراب على أنه قدر دخول « فى » على اليوم ، ثم عطف « أمس » عليه عطف التوهم

وقال الله تعالى : (فجعلناها حصيداً كأن لم تغن بالأمس) [1] الكسرة فيه كسرة إعراب لوجود أل ، وفى الآية إيجاز ومجاز ، وتقديرهما فجعلنا زرعها فى استئصاله كالزرع المحصود فكأن زرعها لم يلبث بالأمس ؛ فحذف مضافان ، واسم كأن ، وموصوف اسم المفعول ، وأقيم فعيل مقام مفعول ؛ لأنه أبلغ منه ولهذا لا يقال لمن جرح فى أنملته « جريح » ويقال له : مجروح .

* * *

بوقفت ، وباب مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه « حتى » حرف غاية وجر « كادت » فعل ماض ناقص ، والتاء للتأنيث « الشمس » اسم كاد « تغرب » فعل مضارع فاعله ضمير يعود إلى الشمس ، والجملة فى محل نصب خبر كاد

الشاهد فيه : قوله « الأمس » فإن الظرف فى اللفظ قد دخلت عليه « أل » وليس فى العرب من يبنيه فى هذه الحال ، ولكن الرواية قد وردت فيه بالنصب ولا إشكال فيها ، ووردت كذلك بالكسر وهى محل إشكال وقد خرجها العلماء على أحد وجهين : الأول البناء ، وذكر أن محل وجوب الإعراب إذا كانت أل معرفة . وهى هنا ليست معرفة ، بل هى زائدة ، والوجه الثانى : تقدير أنه معرب ، وإنما جره بالتوهم وقد بيناه فى الإعراب

(١) من سورة يونس ، من الآية ٣٤

ثم قال : أوِ الضمّ ، وَهُوَ ما قُطِعَ لفظًا لا معْنًى عَنِ الإِضَافَةِ مِن الظُرُوفِ المبهَمَةِ كَقَبْلُ وَبَعْدُ وَأَوَّلُ ، وَأَسْمَاءِ الجِهَاتِ ، وأُلْحِقَ بها « عَلُ » الْمَعْرِفَةُ ، وَلا تضافُ ، وَ « غَيْرُ » إذا حُذِفَ ما تُضافُ إليْهِ وَذٰلِكَ بَعْدَ لَيْسَ ، كَـ « قَبَضْتُ عَشَرَةً ليْسَ غَيْرُ » فِيمَنْ ضَمَّ ولمْ يُنَوِّنْ ، وَ « أَى » المَوْصُولةُ إذا أُضِيفَتْ وكانَ صَدْرُ صِلتِهَا ضَمِيراً مَحذُوفًا ، نحْوُ (أَيُّهُمْ أَشَدُّ) وَبَعْضُهُمْ يُعْرِبُها مُطْلقًا .

وأقول : الباب السادس من المبنيات ما لزم الضم ، وهو أربعة أنواع :

النوع الأول : ما قطع عن الإضافة لفظًا لا معنى من الظروف المبهمة : كقبْل وبعْد وأوّل ، وأسماءِ الجهات نحو قُدَّام وأمام وخَلْف ، وأخواتها ، كقوله تعالى : (لِلهِ الأَمْرُ مِنْ قَبْلُ ومِنْ بَعْدُ) [1] في قراءة السبعة بالضم ، وقدره ابن يعيش على أنّ الأصل من قبل كل شىء ومن بعده ؛ انتهى ، وهذا المعنى حق ، إلا أنّ الأنسبَ للمقام أن يقدر من قبل الغلَبِ ومن بعده ، فحذف المضاف إليه لفظًا ونوى معناه ، فاستحق البناء على الضم ، ومثله قول الحماسى :

٤٥ — لَعمرُكَ ما أَدْرِي وَإِنِّى لأَوْجَلُ　　　على أَيِّنا تَعْدُو الْمَنِيَّةُ أَوَّلُ

---

(١) من سورة الروم ، من الآية ٤

٤٥ — هذا البيت من كلمة لمعن بن أوس مذكورة فى أمالى القالى (ج ٢ ص ٢١٨) وفى ديوان الحماسة لأبى تمام (ج ٢ ص ٧) وقد أنشده المؤلف فى أوضحه (ج٢ص ٢٦) وفى قطر الندى (رقم ٦)

وقول الآخر :

٤٦ — إذا أنا لمْ أُومَنْ عليْكَ ولمْ يَكُنْ   لِقاؤُكَ إلا مِنْ ورَاءُ ورَاءُ

اللغة : « لعمرك » بفتح العين ليس غير – كلمة يستعملها العرب فى اليمين فإذا لم يستعملوها فى اليمين فتحوا العين أو ضموها ، ومعناه حياتك « أوجل » أخاف « تعدو » بالعين المهملة : أى تسطو ، ومنهم من يرويه بالغين المعجمة ، وأصل معناه تأتيه وقت الغداة « المنية » الموت

الإعراب : « لعمرك » اللام لام الابتداء ، عمر : مبتدأ ، وخبره محذوف وجوباً ، وضمير المخاطب مضاف إليه « ما » نافية « أدرى » فعل مضارع فاعله مستتر وجوباً تقديره أنا « وإنى » الواو واو الحال ، إنّ : حرف توكيد ونصب وياء المتكلم اسمه « لأوجل » اللام هى اللام المزحلقة ، أوجل : فعل مضارع فاعله مستتر ، والجملة فى محل رفع خبر إنّ « على » حرف جر « أينا » أى : مجرور بعلى والجار والمجرور متعلق بتعدو الآتى ، والضمير مضاف إليه « تعدو » فعل مضارع « المنية » فاعله ، والجملة من الفعل والفاعل فى محل نصب بأدرى « أول » ظرف زمان مبنى على الضم فى محل نصب ، والعامل فيه تعدو

الشاهد فيه : قوله « أول » فإن الرواية فى هذه الكلمة بالضم ، وذلك لأن الشاعر حذف لفظ المضاف إليه ونوى معناه

٤٦ — أنشد المؤلف هذا البيت فى كتابه قطر الندى (رقم ٧) . ونسبه أبو العباس المبرد فى الكامل (١ - ٣٨) إلى عتىّ بن مالك العقيلى ، وحكى روايته عن الفراء .

الإعراب : « إذا » ظرف للزمان المستقبل خافض لشرطه منصوب بجوابه « أنا » نائب فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده ، والجملة فى محل جر بإضافة إذا « لم » نافية جازمة « أومن » مضارع مبنى للمجهول ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه

وقولى « لفظًا » احتراز من أن يقطع عنها لفظًا ومعنى ؛ فإنها حينئذ تبقى على إعرابها ، وذلك كقولك « ابْدَأْ بذَا أوَّلاً » إذا أردت ابدأ به متقدما ولم تتعرَّض للتقدُّم على ماذا ، وكقول الشاعر :

٤٧ — فسَاغَ لىَ الشَّرَابُ وَكُنْتُ قبْلاً أكادُ أغصُّ بالماءِ الفُرَاتِ

وجوباً ، والجملة لا محل لها مفسرة « عليك » جار ومجرور متعلق بقوله أومن « ولم » الواو عاطفة ، لم : حرف نفى وجزم وقلب « يكن » مضارع ناقص مجزوم بلم « لقاؤك » اسم يكن ، وضمير المخاطب مضاف إليه « إلا » أداة حصر لا محل لها من الإعراب « من » حرف جر « وراء » ظرف مكان مبنى على الضم فى محل جر بمن « وراء » تأكيد للأول ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر يكن

الشاهد فيه : قوله « من وراء » فإن وراء ظرف مبهم ، وهو فى هذا البيت مروى بالضم مع تقدم حرف الجر عليه : فدل ذلك على أنه مبنى على الضم ، وذلك بسبب حذف لفظ المضاف إليه ونية معناه

ومثل هذا البيت قول طرفة بن العبد :

ثُمَّ تَفْرِى اللُّجُمَ مِنْ تَعْدَائِهَا فَهْىَ مِنْ تَحْتُ مُشِيحَاتُ الْحُزُمْ

وكذلك قول رجل من بنى تميم :

لَعَنَ الْإِلَٰهُ تَعِلَّةَ بْنَ مُسَافِرٍ لَعْنًا يُشَنُّ عَلَيْهِ من قُدَّامُ

انظر الكامل للمبرد (١ - ٣٧ و ٣٨)

٤٧ — نسب العينى هذا البيت لعبد الله بن يعرب ، والصواب أنه ليزيد بن الصعق وأن صحة روايته هكذا

فَسَاغَ لِيَ الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلاً أَكَادُ أَغَصُّ بالمَاءِ الْحَمِيمِ

وقد أنشده ابن عقيل على ما صوبناه (رقم ٣٣٢) وقد أنشده المؤلف كما هنا في

وقول الآخر :

٤٨ — ونحنُ قتلْنَا الأُسدَ أُسْدَ خَفِيَّةٍ فَمَا شَرِبُوا بعْدًا على لَذَّةٍ خَمْرَا

قطره (رقم ٥) وأنشد صدره فى أوضحه (ج ٢ ص ٢٥) وأنشده الأشمونى فى باب الإضافة كما أنشده المؤلف هنا (رقم ٦٤٣)

الإعراب : « ساغ » فعل ماض « لى » جار ومجرور متعلق بساغ « الشراب » فاعل ساغ « وكنت » الواو واو الحال ، كنت : فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسمه « قبلا » ظرف زمان متعلق بكان « أكاد » فعل مضارع ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه « أغص » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً ، وجملة الفعل وفاعله فى محل نصب خبر أكاد ، وجملة أكاد مع اسمه وخبره فى محل نصب خبر كان ؛ وجملة كان واسمه وخبره فى محل نصب حال

الشاهد فيه : قوله « قبلا » فإن الرواية فى هذه الكلمة قد جاءت بالنصب مع التنوين . وذلك لأن الشاعر قطع هذه الكلمة عن الإضافة فى اللفظ ولم ينو المضاف إليه ، لا لفظه ولا معناه ، ولو أنه نوى المضاف إليه لما نونه لأن المنوى كالثابت

٤٨ — نسبوا هذا البيت لبعض بنى عقيل ، ولم يعينوه ، وقد أنشده المؤلف فى أوضحه (ج ٢ ص ٢٥) وأنشده الأشمونى فى باب الإضافة (رقم ٦٤٤)

اللغة : « خفية » بفتح الخاء وكسر الفاء وتشديد الياء : أجمة فى سواد الكوفة تنسب إليها الأسود . وأراد فى البيت الشاهد تشبيه أعدائه الذين قتلهم بالأسود ؛ ليزعم لنفسه أنه من أعاظم الفرسان وصناديد الشجعان . كذا قيل لتصحيح هذه الرواية ، غير أن الصواب فى الرواية « أسد شنوءة » بفتح الهمزة من أسد ، وأسد شنوءة : حى من اليمن .

الإعراب : « نحن » ضمير منفصل مبتدأ « قتلنا » فعل وفاعل ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ « الأسد » مفعول به « أسد » بدل منه « خفية » مضاف إليه « فما » الفاء عاطفة ، ما : نافية « شربوا » فعل وفاعل « بعدا » ظرف زمان

وقرئ (لِلّهِ الأمرُ مِنْ قَبْلٍ ومِنْ بَعْدٍ) (١) بالخفض والتنوين على إرادة التنكير وقطع النظر عن المضاف إليه : أى لفظاً ومعنى ، وقرأ الْجَحْدَرِى والعقيلى بالجر من غير تنوين على إرادة المضاف إليه ، وتقدير وجوده .

* * *

النوع الثانى : ما أُلحق بقبل و بعد من قولهم : قَبَضْتُ عَشْرَةً لَيْس غَيْرُ ، والأصل لَيْسَ المَقْبُوضُ غَيْرَ ذَلكَ ؛ فأضمر اسم « ليس » فيها ، وحذف ما أُضيفت إليه « غير » ؛ وبنيت « غير » على الضم ، تشبيها لها بقبل و بعد؛ لإبهامها ، ويحتمل أن التقدير : ليس غيرُ ذلك مَقْبُوضاً ، ثم حذف خبر « ليس » وما أضيفت إليه « غير » ، وتكون الضمة على هذا ضمة إعراب ، والوجه الأول أولى ؛ لأن فيه تقليلا للحذف ، ولأن الخبر فى باب « كان » يضعف حذفه جداً

ولا يجوز حذف ما أُضيفت إليه « غير » إلا بعد « لَيْسَ » فقط ، كما

منصوب على الظرفية ، والعامل فيه شرب « على لذة » جار ومجرور متعلق بشرب أيضاً « خمراً » مفعول به

الشاهد فيه : قوله « بعدا » فإن هذه الكلمة قد وردت فى هذا البيت منونة منصوبة ، فدل تنوينها على أن الشاعر قد قصد قطعها عن الإضافة فلم ينو المضاف إليه بتة ، لا لفظه ولا معناه ، من قبل أنه لو نواه لوجب أن يمتنع من تنوين هذه الكلمة ؛ لأن الإضافة تمنع التنوين ، والمنوى كالثابت تماما ، ودل نصبه إياها على أنه لم يبنها ؛ لأن البناء إنما يكون على الضم

(١) من سورة الروم ، من الآية ٤

مثلنا ، وأما ما يقع في عبارات العلماء من قولهم « لا غيرُ » فلم تتكلم به العرب ؛ فإما أنهم قاسوا « لا » على « ليس » ، أو قالوا ذلك سَهْواً عن شرط المسألة .

* * *

النوع الثالث ماأُلحق بقبْلُ و بَعْدُ : من « عَلُ » المراد به معين ، كقولك : أخذتُ الشيء الفلانى من أسفل الدار ، والشيء الفلانى من عَلُ : أى من فوق الدار ، قال الشاعر :

٤٩ — وَلقدْ سَدَدْتُ عَليْكَ كلَّ ثَنِيَّةٍ وَأَتَيتُ فَوْقَ بنى كُلَيْبٍ مِنْ عَلُ

---

٤٩ — هذا الشاهد من كلام الفرزدق يهجو جريرا ، وقد أنشده المؤلف فى أوضحه (ج ٢ ص ٢٨)

اللغة : « ثنية » بوزن قضية — هى الطريق مطلقاً ههنا ، وأصله الطريق فى الجبل ونحوه ، ويطلق على الطريق الوعرة ، وجمعه ثنايا ، مثل قضايا ، ومنه قول الشاعر :

أنا ٱبْنُ جَلاَ وطَلاَّعُ الثَّنايا مَتى أَضَعِ العِمامة تَعْرِفُونِى

ويريد بقوله « سددت عليك كل ثنية » أنه ضيق عليه الخناق ولم يمكنه من الإفلات « بنى كليب » هم قوم جرير بن عطية الذى يهجوه ويريد بأنه أتاهم من عل أنه نزل عليهم كالقضاء الذى لا يتوقعونه ولا يعملون له حساباً

الإعراب : « لقد » اللام موطئة للقسم ، قد : حرف تحقيق « سددت » فعل وفاعل ، والجملة لامحل لها جواب القسم « عليك » جار ومجرور متعلق بسد « كل » مفعول به ، وهو مضاف ، و « ثنية » مضاف إليه « وأتيت » الواو عاطفة ، وما بعدها فعل وفاعل جملتهما معطوفة بالواو على جملة سددت « فوق » ظرف

ولا تستعمل «عَلْ» مضافةً أصلا ، ووقع ذلك فى كلام الجوهرى ؛ وهو سهو ، ولو أردت بِعَلُ عُلُوًّا مجهولاً غير معروف تعين الإعراب ، كقوله :

٥٠ — * كَجُلْمُودِ صَخْرٍ حَطَّهُ السَّيْلُ مِنْ عَلِ *

أى : من مكان عَالٍ

مكان منصوب على الظرفية ، والعامل فيه أتى ، وهو مضاف ، و « بنى » مضاف إليه مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه جمع مذكر سالم ، وهو مضاف ، و « كليب » مضاف إليه « من » حرف جر « عل » ظرف مبنى على الضم فى محل جر بمن

الشاهد فيه : قوله « من عل » ؛ فإن هذه الكلمة قد وردت فى هذا البيت بالضم ؛ فدل ذلك على أنها مبنية لكون المراد بها معينا ، فإنه أراد أتيت نحو بنى كليب من فوقهم

٥٠ — هذا عجز بيت من معلقة امرئ القيس بن حجر الكندى ، فى وصف فرس ، وصدر البيت قوله :

* مِكَرٍّ مِفَرٍّ مُقْبِلٍ مُدْبِرٍ مَعًا *

وقد أنشد المؤلف هذا الشاهد فى أوضحه (ج ٢ ص ٢٨)

اللغة : « مكر » أى : أنه يصلح للكر والإقدام به « مفر » أى : أنه يصلح للفر « مقبل » أى : أنه حسن الإقبال « مدبر » أى : حسن الإدبار « معا » أى : عنده هذا وعنده هذا « حطه السيل » أى : حدره

الإعراب : « مكر مفر مقبل مدبر » هذه نعوت أربعة للفرس ؛ وهى مجرورة تبعاً للمنعوت ، وهو منجرد ، فى قوله :

وَقَدْ أَغْتَدِى وَالطَّيْرُ فِى وُكُنَاتِهَا   بِمُنْجَرِدٍ قَيْدِ الأَوَابِدِ هَيْكَلِ

« كجلمود » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف : أى هو كائن كجلمود ، وجملة المبتدأ والخبر فى محل جر صفة أخرى لمنجرد « حطه » حط : فعل

* * *

النوع الرابع: ما ألحق بقبل وبعد من « أيّ » الموصولة

واعلم أن أيًّا الموصولة معربة فى جميع حالاتها ، إلا فى حالة واحدة ؛ فإنها تبنى فيها على الضم ، وذلك إذا اجتمع شرطان : أحدهما أن تضاف ، الثانى : أن يكون صدر صلتها ضميراً محذوفاً ، وذلك كقوله تعالى : (ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ على الرَّحْمٰنِ عِتِيًّا) (١)

(ثم) حرف عطف على جواب القسم ، وهو قوله تعالى : (فوَرَبِّك لَنَحْشُرَنَّهُمْ والشَّيَاطِينَ) (٢) واللام لام التوكيد التى يُتَلَقَّى بها القسم ، مثلها فى (لَنَحْشُرَنَّهُمْ) و (ننزع). فعل مضارع مبنى على الفتح لمباشرته لنون التوكيد [والفاعل ضمير مستتر ، والنون للتوكيد] و (من كل) جارٌّ ومجرور متعلق بننزع (شيعة) مضاف إليه ، و (أيّ) مفعول ، وهو موصول اسميّ يحتاج إلى صلة وعائد ، والهاء والميم مضاف إليه ، و (أشدّ) خبر لمبتدأ محذوف : أى أيهم هو أشدّ ، والجملة من المبتدأ

ماض ، وضمير الغائب مفعول به « السيل » فاعل ، والجملة فى محل جر صفة لجلمود « من عل » جار ومجرور متعلق بحط

الشاهد فيه : قوله « من عل » ؛ فإن كلمة « عل » قد وردت فى هذا البيت مجرورة بدليل القوافى ، فدل على أنه أعربها بالكسرة الظاهرة لدخول حرف الجر عليها ، وذلك بسبب أنه لا يقصد علوا خاصاً ، وإنما يقصد أىّ علو ، كما هو واضح من معنى البيت ، فتنبه والله يرشدك

(١) من سورة مريم ، من الآية ٦٩

(٢) من سورة مريم ، من الآية ٦٨

والخبر صلة لأى ؛ و (على الرحمن) متعلق بأشدّ ، و (عتيا) تمييز ، وكان الظاهر أن تفتح أيّ ؛ لأنّ إعراب المفعول النصب ، إلا أنها هنا مبنية على الضم ؛ لإضافتها إلى الهاء والميم وحَذْفِ صدر صلتها ، وهو المقدّر بقولك « هو »

ومن العرب من يعرب أيًّا فى أحوالها كلها ، وقد قرأ هٰرُون ومُعَاذ ويعقوب (أَيَّهُمْ أَشَدُّ) بالنصب ، قال سيبويه : وهى لغة جيدة ، وقال الْجَرْمىُّ : « خرجت من الخَنْدَقِ ـ يعنى خَنْدَقَ البَصْرَة ـ حتى صرت إلى مكة ؛ فلم أسمع أحداً يقول : اَضْرِبْ أيُّهُمْ أَفْضَلُ » : أى كلهم ينصب ولا يضم (١)

---

(١) ذهب جماعة من النحويين إلى أن « أى » فى الآية الكريمة ليست موصولة ، ولكنها استفهامية ، وهى مبتدأ ، وأشد خبره ، ثم اختلفوا فى مفعول ننزع : فقال الخليل بن أحمد شيخ سيبويه : مفعول ننزع محذوف ، وهو اسم موصول أو موصوف بموصول ، وصلة الموصول محذوفة أيضاً ، وجملة « أيهم أشد » من المبتدأ والخبر فى محل رفع نائب فاعل لفعل فى جملة الصلة ، وتقدير الكلام : ثم لننزعن من كل شيعة الفريق الذى يقال فيه أيهم أشد . وقال يونس ابن حبيب شيخ سيبويه أيضاً : مفعول ننزع هو جملة « أيهم أشد » فهذه الجملة فى محل نصب مفعول لننزع ، وهذا الفعل لم يعمل فى لفظ الجملة ؛ لأن صدرها اسم استفهام ، واسم الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله . وقال الكسائى والأخفش : مفعول ننزع هو قوله سبحانه « كل شيعة » و « من » التى قبله حرف جر زائد كما فى نحو قولك : ما ضربت من أحد ، وجملة « أيهم أشد » على هذا القول لا محل لها من الإعراب مستأنفة ، وهذه المذاهب كلها مردودة ، والصواب فى هذه المسألة ما ذكره المؤلف ، وهو مذهب سيبويه رحمه الله

والمعنى أقسم بربك لَنَجْمَعَنَّ المنكرِينَ للبعث وقُرَناءهم من الشياطين الذين أضلوهم مُقَرَّنين فى السلاسل كلّ كافر معه شيطانه فى سلسلة ، ثم لنحضرنهم حول جهنم جَاثِينَ على الرُّكَب ، ثم لننزعنّ من كل شيعة أيهم أشد على الرحمن عِتيًّا : أى جراءة ، وقيل : فُجوراً وكَذِباً ، وقيل : كفرا ، أى : لننزعن رؤساءهم فى الشر فنبدأ بالأكبر فالأكبر جرما ، والأكثر جراءة (ثُمَّ لَنَحْنُ أَعْلَمُ بِالَّذِينَ هُمْ أَوْلَى بِها صِلِيًّا) [1] : أى أحقُّ بدخول النار ، يقال : صَلِيَ يَصْلَى صُلِيًّا ، كما يقال : لَقِيَ يَلْقَى لُقِيًّا ، ويقال : صَلَى يَصْلِي صُلِيًّا : مثل مضى يمضى مضيا

* * *

ثم قلت : أوِ الضَّمّ أَوْ نائبِه : وهو المُنادَى المُفْرَدُ المعْرِفةُ ، نحْوُ « يا زَيْدُ » و (يا جِبالُ) و « يا زَيْدانِ » و « يا زَيْدُونَ »

وأقول : الباب السابع من المبنيات : ما لزم الضمّ أو نائبَهُ . وهو الألف والواو ، وهو نوع واحد ، وهو المنادى المفرد المعرفة

ونعنى بالمفرد هنا : ما ليس مضافا ولا شبيها به ، ولو كان مثنى أو مجموعا ، وقد سبق هذا عند الكلام على اسم « لا » ، ونعنى بالمعرفة : ما اريد به معين ، سواء كان عَلَماً أو غيره

فهذا النوع يبنَى على الضم فى مسألتين :

إحداهما : أن يكون غير مثنى ولا مجموع جمع مذكر سالما ، نحو

(١) من سورة مريم ، من الآية ٧٠

« يا زيدُ » و « يا رجلُ » وقول الله تعالى : (يا نُوحُ إنَّهُ لَيسَ مِنْ أَهْلِكَ) [١] (يا نُوحُ ٱهْبِطْ بِسَلامٍ) [٢] (يا صالِحُ ائْتِنَا) [٣] (يا هُودُ ما جِئْتَنَا بِبَيِّنَةٍ) [٤]

الثانية : أن يكون جمع تكسير . نحو قولك « يا زُيُودُ » وقوله تعالى : (يا جِبالُ أَوِّبِي مَعَهُ) [٥]

ويبنى على الألف إن كان مثنًّى ، نحو « يا زَيْدَانِ » و « يا رَجُلانِ » إذا أريد بهما معين

ويبنى على الواو إن كان جمع مذكر سالما ، نحو « يا زَيْدُونَ » و « يا مُسْلِمُونَ » إذا أريد بهما معين

* * *

وأما إذا كان المنادى مضافًا ، أو شبيها بالمضاف ، أو نكرةً غير معينة ؛ فإنه يعرب نصبًا على المفعولية ، فلا يدخل فى باب البناء

فالمضاف كقولك : « يا عَبْدَ اللهِ » و « يا رَسُول اللهِ » وفى التنزيل (قُلِ اللَّهُمَّ فاطِرَ السَّمٰواتِ والأرْضِ) [٦] : أى يا فاطر السموات (أَنْ أَدُّوا إلَيَّ عِبادَ اللهِ) [٧] : أى يا عباد الله ، ويجوز أن يكون (عِبادَ اللهِ) مفعولا بأدُّوا كقوله تعالى : (أَنْ أَرْسِلْ مَعَنَا بَنِي إسْرائِيلَ) [٨] ويجوز أن يكون (فاطِرَ) صفةً لاسم الله تعالى ، خلافا لسيبويه

والشبيهُ بالمضاف : هو ما اتصل به شيء من تمام معناه ، كقولك :

---

(١) من سورة هود ، من الآية ٤٦ (٢) من سورة هود ، من الآية ٤٨
(٣) من سورة الأعراف ، من الآية ٧٧ (٤) من سورة هود ، من الآية ٥٣
(٥) من سورة سبأ ، من الآية ١٠ (٦) من سورة الزمر ، من الآية ٤٦
(٧) من سورة الدخان ، من الآية ١٨ (٨) من سورة الشعراء ، الآية ١٧

« يا كَثيراً بِرُّه » و « يا مُفيضاً خَيْرَهُ » و « يا رَفِيقًا بالعِبَادِ » (٢)

والنكرة كقول الأعمى : « يا رَجُلاً خُذْ بِيَدِى » وقول الشاعر :

٥١ — أَيَا رَاكِبًا إِمَّا عَرَضْتَ فَبَلِّغَنْ ... نَدَامَاىَ مِنْ نَجْرَانَ أَنْ لا تَلاَقِيَا

---

(١) أشار المؤلف بالتمثيل للشبيه بالمضاف بثلاثة أمثلة إلى أنه لافرق بين أن يكون ما اتصل بالمنادى مرفوعا على الفاعلية كالمثال الأول ، و بين أن يكون منصوبا على المفعولية كالمثال الثانى،أو مجروراً بحرف جر كالمثال الثالث

٥١ — هذا البيت لعبد يغوث بن وقاص الحارثى ، من كلمة له يقولها وقد أسرته التيم فى يوم الكلاب : بضم الكاف وفتح اللام مخففة ، وقد أنشد المؤلف صدر البيت فى أوضحه (ج ٢ ص ١١٥) وأنشده كله فى القطر (رقم ٨٣) وكذا ابن عقيل (رقم ٣٠٢) والأشمونى فى باب النداء . وسيبويه (ج ١ ص ٣١٢)

اللغة : « عرضت » أتيت العروض . وهو مكة والمدينة وماحولها ، وقيل : هى جبال نجد « ندامى » جمع ندمان ، وهو النديم ، وقيل : هو الجليس المصاحب « نجران » مدينة الحجاز من شق اليمن

الإعراب : « أيا » حرف نداء « راكبا » منادى منصوب بالفتحه الظاهرة « إما » هذه لفظة مركبة من كلمتين : الأولى إن ، والثانية ما ، فأما إن فهى حرف شرط جازم ، وأما ما فهى زائدة « عرضت » عرض : فعل ماض فعل الشرط ، وتاء المخاطب فاعله « فبلغن » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، بلغ : فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا ، ونون التوكيد حرف لامحل له ، وجملة فعل الأمر وفاعله فى محل جزم جواب الشرط « نداماى » ندامى : مفعول به لبلغ ، وياء المتكلم مضاف إليه « من نجران » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ندامى « أن » مخففة من الثقيلة ، واسمها ضمير شأن محذوف والتقدير : أنه ، أى : الحال والشأن « لا » نافية للجنس « تلاقيا » إسم لا ، مبنى على

ويجوز فى المنادى المُسْتَحِق للضمّ أن يُنصب إذا اضطرّ إلى تنوينه ، كقول الشاعر :

٥٢ — ضَرَبَتْ صَدْرَهَا إِلَىَّ وقالَتْ يَاعَدِيًّا لقَد وقَتْكَ الأوَاقِى

الفتح فى محل نصب ، والألف للإطلاق ، وخبر لامحذوف ، والجملة من لا واسمها وخبرها فى محل رفع خبر أن ، وجملة أن واسمها وخبرها فى محل نصب مفعول به لبلغ

الشاهد فيه : قوله «أيارا كبا» فإنه نكرة غير مقصود بها معين . ألا ترى أن الشاعر وهو رجل أسير فى أيدى أعدائه ، يريد أن يبلغ قومه على لسان من يمرّ بهم كائناً من كان ، أنه لن يلقاهم بعد اليوم ، لأنه علم أن القوم سيقتلونه بلا ريب ؛ فهو لايقصد راكباً دون راكب . وهذا البيت يردّ على من أنكر من النحاة جواز نداء النكرة غير المقصودة

٥٢ — هذا البيت قد أنشده ابن عقيل (رقم ٣٠٤) وقد نسبه فى اللسان تبعاً للجوهرى إلى مهلهل بن ربيعة أخى كليب بن ربيعة ، وقال صاحب التكملة : إنه ليس للمهلهل ، وإنما هو لأخيه عدى يرثيه ، وقبل البيت قوله :

ظَبْيَةٌ مِنْ ظِبَاءِ وَجْرةَ تَعْطُو بِيَدَيْهَا فى نَاضِرِ الأورَاقِ

اللغة : «وقتك» فعل ماض ، من الوقاية وهى الحفظ والكلاءة «الأواقى» جمع واقية ، بمعنى حافظة ، وأصله الوواقى ، فقلبت الواو الأولى همزة

الإعراب : «ضربت» ضرب : فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث ، والفاعل ضمير مستتر يعود إلى ظبية فى البيت السابق عليه المراد بها المرأة «صدرها» مفعول به ، وضمير المؤنثة مضاف إليه «إلى» جار ومجرور متعلق بضرب «وقالت» الواو عاطفة ، قال : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى «يا» حرف نداء «عديا» منادى منصوب بالفتحة

وأن يبقى مضموماً كقوله :

٥٣ ـــ سَــــلامُ اللهِ يا مَطَرٌ عَلَيْهَا   وليْسَ عَلَيْكَ يا مَطَرُ السَّلاَمُ

الظاهرة « لقد » اللام موطئة للقسم ، قد : حرف تحقيق « وقتك » وقى : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والكاف ضمير المخاطب مفعول به ، مبنى على الفتح فى محل نصب « الأواقى » فاعل وقى ، مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل

الشاهد فيه : قوله « ياعديا » فإن هذا علم مفرد ، وكان حقه أن يبنى على الضم لأن المنادى إذا كان علماً مفردا بنى على الضم ، كما عرفت ، ولكنه اضطر إلى تنوينه ، فعدل عن ضمه ، فشابه به النكرة غير المقصودة ، ومثل هذا قول جرير بن عطية يهجو العباس بن يزيد الكندى :

أَعَبْداً حَلَّ فى شُعَبَى غَرِيباً   أَلُؤْماً لا أَبَا لَكَ واغْتِرَابا

فإن الهمزة فيه لنداء القريب ؛ و « عبدا » منادى ، وهو نكرة مقصودة لأنه يريد واحداً بعينه هو العباس بن يزيد الكندى الذى يهجوه ، وقد علمت أن النكرة المقصودة إذا نوديت بنيت على الضم ، ولكنه لما اضطر إلى تنوينه عدل عن ضمه المستحق له إلى نصبه ، تشبيهاً له بالنكرة غير المقصودة

٥٣ ـــ هذا البيت من كلام الأحوص الأنصارى ، وكان يهوى امرأة يشبب بها ولا يفصح عنها ، فتزوجها رجل اسمه مطر ؛ فغلب الوجد على الأحوص فقال هذا الشعر ، والبيت من شواهد ابن عقيل (رقم ٣٠٣) وقد أنشده المؤلف فى أوضحه (ج ٢ ص ١١٨)

الإعراب : « سلام » مبتدأ ، وهو مضاف ، و « الله » مضاف إليه « يا » حرف نداء « مطر » منادى مبنى على الضم فى محل نصب ، ونون لأجل الضرورة ، وجملة النداء لا محل لها معترضة بين المبتدأ وخبره « عليها » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « وليس » الواو حرف عطف ، ليس : فعل ماض ناقص « عليك »

ويجوز في المنادى أيضاً أن يفتح فتحةَ إتباع ، وذلك إذا كان علماً موصوفاً بابن متصل به مضاف إلى علم ، كقولك : « يَا زَيْدَ بْنَ عمْرٍو » وقول الشاعر :

٥٤ — يَا طَلْحَةَ بْنَ عُبَيْدِ ٱللهِ قدْ وَجَبَتْ   لكَ الْجِنَانُ وبُوِّئْتَ الْمَهَا العِينَا

جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليس مقدم « يا » حرف نداء « مطر » منادى مبني على الضم في محل نصب ، والجملة لا محل لها معترضة أيضاً « السلام » اسم ليس تأخر عن خبره ، مرفوع بالضمة الظاهرة

الشاهد فيه : قوله « يامطر » الأولى ؛ حيث نون المنادى المفرد العلم ، وهو مطر ، وأبقاه على الضم حين اضطر لإقامة الوزن ، ومثله قول كثير بن عبد الرحمن المعروف بكثير عزة :

لَيْتَ التَّحِيَّةَ كانَتْ لي فأَشْكُرَها   مَكانَ يا جَمَلٌ حُيِّيتَ يا رَجُلُ

إلا أن التنوين في هذا تنوين النكرة المقصودة ، وهي قوله « ياجمل » ، وفي بيت الشاهد تنوين العلم المفرد كما قررناه ، ويجمعهما أنه تنوين ماوجب ضمه

٥٤ — لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق تتصل به

اللغة : « بوئت » أراد هنا معنى أفردت بها « المها » جمع مهاة ، وأصله البقرة الوحشية ، والعرب تشبه المرأة بالمهاة « العين » جمع عيناء ، وهي واسعة العينين

الإعراب : « يا » حرف نداء « طلحة » منادى يجوز ضمه وفتحه . فإن ضممته فهو مبني على الضم في محل نصب لأنه مفرد علم . وإن فتحته فقيل هو مبني على الضم المقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة الإتباع ، وقيل : هو منصوب بالفتحة الظاهرة لأنه مضاف إلى مابعد ابن وابن مقحم بين المضاف والمضاف إليه ، وقيل : هو مع ابن مركبان تركيب خمسة عشر فهو مبني على فتح الجزءين في محل نصب ، والأول هو الأوضح وهو الذي ذكره ابن مالك ، وهو الذي

وبقاء الضم أرجحُ عند المبرد ، والمختار عند الجمهور الفتحُ

عناه المؤلف بقوله « فتحة إتباع » . وقوله « ابن » هو بالفتح ، فإن ضمت طلحة فهو نعت له بالنظر إلى محله، لأن محله النصب على ماعلمت ، وإن فتحت طلحة فكذلك هو نعت له بالنظر إلى محله لأنك علمت أن فتحته إتباع وأن الضم مقدّر عليه على مارجحناه ، وابن مضاف ـ و « عبيد الله » مركب إضافى مضاف إليه « قد » حرف تحقيق « وجبت » فعل ماض ، والتاء للتأنيث « لك » جار ومجرور متعلق بوجب « الجنان » فاعل وجب « وبوئت » الواو عاطفة ، بوئ : فعل ماض مبنى للمجهول ، والتاء ضمير المخاطب نائب فاعل « المها » إما منصوب على نزع الخافض ، وإما مفعول ثان لبوئ « العينا » صفة للمها ، والألف للإطلاق

الشاهد فيه : قوله « ياطلحة بن عبيد الله » فإن المنادى هنا ، وهو طلحة ، علم مفرد ، وقد وصف بابن ، وهذا الوصف مضاف إلى علم ، وهو عبيدالله ، وهذا العلم أبو الأول . والمنادى إذا كان بهذه المثابة جاز فيه الضم على الأصل والفتح على أحد وجوه ثلاثة ذهب إليها العلماء : الأول : أن هذا الفتح الذى على تاء « طلحة » ليس فتح إعراب ولا فتح بناء ، ولكنه فتح إتباع لما على نون « ابن » ؛ لأن الحاجز بينهما فى النطق ليس إلا الباء الساكنة والحرف الساكن حاجز غير حصين . واختار هذا الوجه العلامة ابن مالك فى كتابه شرح التسهيل ولم يذكر سواه من الأوجه ، والوجه الثانى : أن هذا الفتح فتح بناء ؛ لأن الشاعر ركب الموصوف والصفة معاً تركيب خمسة عشر فبناهما على فتح الجزءين ثم أدخل عليهما حرف النداء ، واختار هذا الوجه فخر الدين الرازى ولم يذكر سواه . والوجه الثالث : أن هذا الفتح فتح الإعراب ، وذلك لأن طلحة مضاف إلى عبيدالله وابن مقحم بينهما ، والمنادى إذا كان مضافاً كان حكمه النصب ، وقد اختلف العلماء أيضاً فى ضم « طلحة » وفتحه : أيهما أرجح ؟ فذهب جمهرة علماء البصرة إلى أن الفتح أرجح من الضم وأجود ، وقال ابن كيسان : إن الفتح أكثر فى لسان العرب ، وذهب أبو العباس المبرد إلى أن الضم أرجح وأجود ، وقد أشار المؤلف إلى ذلك

* * *

ثم قلت : وإمَّا أَنْ لا يَطَّرِدَ فيه شيء بعَيْنِه ، وهُوَ الْحُرُوفُ كهَلْ وثَمَّ وجَيْرِ ومُنْذُ ، وبَقِيَّةُ الأسْماءِ غيْرِ المُتمكِّنةِ ، وهي سَبْعةٌ : أسماء الأفْعالِ كصَهْ وآمِينَ وإيهِ وهَيْتَ ، والْمُضْمَراتُ كقُومِي وقُمْتَ وقُمْتِ وقُمْتُ ، والإشاراتُ كذِي وثَمَّ وهؤُلاءِ وهؤُلاءِ ، والمَوْصولاتُ كالّذي والّتِي والّذِينَ والأُولاءِ فِيمَنْ مَدَّهُ وذَاتُ فِيمَنْ بَنَاهُ وهُوَ الأفْصَحُ ، إلاَّ ذَيْنِ وتَيْنِ واللَّذَيْنِ واللَّتَيْنِ فَكالْمُثَنَّى ، وأسْماءُ الشَّرْطِ ، وأسْماءُ الاسْتِفْهام : كمَنْ وما وأَيْنَ ، إلاَّ أيّاً فِيهِما ، وبَعْضُ الظُّرُوفِ كإذْ والآنَ والأمْسِ وحَيْثُ مُثَلَّثاً

وأقول : لما أنهيتُ القولَ فى المبنيات السبعة المختصة شرعت فى بيان مالا يختص ، وحصرت ذلك فى نوعين : أحدهما الحروف ، وقدّمتها لأنها أقعد فى باب البناء ، والثانى : الأسماء غير المتمكنة ، وحصرتها في سبعة أنواع وفَصَّلتها ، ومثلتُ كلاً منها ، ورتَّبت أمثلةَ الجميعِ على ما يجب لها فبدأت بما بنى على السكون لأنه الأصل في البناء ، ثم ثَنَّيت بما بنى على الفتح لأنه أخف من غيره ، ثم ثَلَّثت بما بنى على الكسر ، ثم ختمت بما بنى على الضمّ

فمثال مابنى على السكون من الحروف هَلْ وبَلْ وقَدْ ولَمْ ، ومثال ما بنى منها على الفتح ثُمَّ وإنَّ ولعلَّ ولَيْتَ ، ومثالُ ما بنى منها على الكسر جَيْرِ — بمعنى نَعَمْ — واللام والباء فى قولك «لِزَيْدٍ» و«بِزَيْدٍ» ولا رابع

لهنَّ إلاَّ « مِ اللهِ » في لغة مَنْ كسر الميم . وذلك على القول بحرفيتها ، ومثالُ ما بنى منها على الضم مُنْذُ فى لغة من جَرَّ بها ، وقولهم في القسم « مُ الله » فيمن ضم الميم ، و « مُنُ اللهِ » فيمن ضم الميم والنون . ومَنْ قال فيها وفي « مِ الله » إنها محذوفة من قولهم « أَيْمُنُ الله » فلا يصح ذكرها هنا ؛ فإنها على هذا القول من باب الأسماء ؛ لا من باب الحروف

ومثالُ ما بنى على السكون من أسماء الأفعال صَهْ — بمعنى اسكت — ومَهْ — بمعنى انكفف — ولا تقل : بمعنى اكفف كما يقول كثير منهم ؛ لأنَّ اكفف يتعدَّى ومه لا يتعدَّى ، ومثال ما بنى منها على الفتح آمِينَ — بمعنى اسْتَجِبْ — لما ثَقلَ بكسر الميم وبالياء بعدها بنى على الفتح ، كما بنى أَينَ وكَيْفَ عليه لثقل الياء ، وفيه أربع لغات : إحداها « آمين » بالمدّ بعد الهمزة من غير إمالة ، وهذه اللغة أكثر اللغات استعمالا ، ولكنْ فيها بُعْدٌ عن القياس ؛ إذ ليس فى اللغة العربية [اسم على] فاعِيلَ ، وإنما ذلك فى الأسماء الأعجمية كقابيل وهابيل ، ومن ثَمَّ زعم بعضهم أنه أعجمى ، وعلى هذه اللغة قوله :

٥٥ — [يا رَبِّ لا تَسْلُبَنِّى حُبَّها أَبَداً] وَيَرْحَمُ اللهُ عَبْداً قال آمِينَا

---

٥٥ — نسب هذا البيت لقيس بن الملوّح المعروف بمجنون ليلى . وقد نسبه صاحب اللسان (مادة أم ن) إلى عمر بن أبى ربيعة المخزومى ، وليس بشىء ولا يوجد فى ديوان شعره

الإعراب : « يا » حرف نداء « رب » منادى ، منصوب بفتحة مقدّرة على ماقبل ياء المتكلم المحذوفة اكتفاء بكسر ماقبلها منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة « لا » دعائية « تسلبنى » تسلب : فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد فى محل جزم بلا ، والنون للتوكيد حرف لامحل له ، وياء المتكلم

والثانية كالأولى إلا أن الألف مُمالة للكسرة بعدها ، رُويت عن حمزة والكسائى ، والثالثة « أَمِينَ » بقصر الألف على وزن قدير وبصير ، قال :

٥٦ — * أَمِينَ فزادَ اللهُ ما بيننا بُعداً *

مفعول به أول مبنى على السكون فى محل نصب ، والفاعل ضمير مستتر « حبها » حب : مفعول ثان ، وضمير الغائبة مضاف إليه « أبدا » ظرف زمان منصوب على الظرفية عامله تساب « ويرحم » الواو للاستئناف ، يرحم : فعل مضارع « الله » فاعل « عبدا » مفعول به ، وهذه الجملة خبرية لفظاً إنشائية معنى لأنها دعائية « قال » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه تقديره هو يعود إلى عبد . والجملة فى محل نصب صفة لعبد « آمينا » اسم فعل أمر ، بمعنى استجب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت . والألف للإطلاق

الشاهد فيه : قوله « آمينا » فإنه جاء به ممدود الألف مخفف الميم

٥٦ — هذا عجز بيت ، وصدره قوله :

* تَبَاعَدَ مِنِّى فُطْحُلٌ إذْ سَأَلْتُهُ *

ولم أقف له على نسبة إلى قائل معين

اللغة : « فطحل » بضم الفاء والحاء المهملة أو فتحهما وبينهما طاء مهملة ساكنة — هو اسم رجل « سألته » يروى فى مكانه « دعوته » يعنى ليغيثنى من المكروه

الإعراب : « تباعد » فعل ماض « منى » جار ومجرور متعلق بتباعد « فطحل » فاعل تباعد « إذ » ظرف للزمان الماضى مبنى على السكون فى محل نصب عامله تباعد « سألته » فعل وفاعل ومفعول ، والجملة فى محل جر بإضافة إذ إليها « أمين » اسم فعل أمر ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، زاد : فعل ماض « الله » فاعل « ما » اسم موصول مفعول أول لزاد ، مبنى على السكون فى محل نصب « بيننا » بين : ظرف مكان متعلق بمحذوف تقديره استقر يقع هو

وهذه اللغة أفصح فى القياس، وأقل فى الاستعمال[(١)] ، حتى إنَّ بعضهم أنكرها؛ قال صاحب الإكمال : حكى ثعلب الْقَصْرَ ، وأنكره غيره، وقال : إنما جاء مقصوراً فى الشعر ، انتهى، وانعكس القول عن ثعلب على ابن قرقول فقال : أنكر ثعلب القصر إلا فى الشعر ، وصححه غيره ، وقال صاحب التحرير فى شرح مسلم : وقد قال جماعة إن القصر لم يجئ عن العرب وإن البيت إنما هو * فآمين زاد الله ما بيننا بعدا * والرابعة « آمِّينَ » بالمدّ وتشديد الميم ، روى ذلك عن الحسن ، والحسين بن الفضل ، وعن جعفر الصادق، وأنه قال : تأويله قاصِدِينَ نحوك وأنت أكرم من أن تخيب قاصداً ، نقل ذلك عنهم الواحدى فى البسيط ، وقال صاحبُ الإكمال : حكى الداودى تشديد الميم مع المد ، وقال : هى لغة شاذة ولم يعرفها غيره ، انتهى ، قلت : أنكر ثعلب والجوهرى [والجمهور] أن يكون ذلك لغة ، وقالوا : لا نعرف آمين إلا جمعاً بمعنى قاصدين كقوله تعالى : (ولا آمِّينَ البَيْتَ الحَرَامَ) [(٢)]

وفاعله جملة لامحل لها صلة الموصول ، وضمير المتكلم المتحدث عن نفسه وغيره مضاف إليه « بعداً » مفعول ثان لزاد

الشاهد فيه : قوله « أمين » حيث جاء به مقصوراً ؛ أى بهمزة واحدة ليس بعدها ألف ، وهو مع ذلك مخفف الميم

(١) أما أنها فصيحة فى القياس فلأنها جاءت على وزن قد جاءت عليه ألفاظ عربية كثيرة بعضها قياسى وكثير منها سماعى فى حين أن الممدودة جاءت على زنة لم يجئ عليها شىء من الألفاظ العربية ، ومن العلماء من جعل الأصل فى العربية المقصورة وادعى أن الممدودة عبارة عن المقصورة مع إشباع حركة الهمزة .

(٢) من سورة المائدة ، من الآية ٢

ومثال ما بنى منها على الكسر إيهِ - بمعنى آمْضِ فى حديثك - ولا تقل بمعنى حدّث كما يقولون ؛ لما بَيَّنْتُ لك فى مه ، وأما قوله :

٥٧ — * إيهِ أحادِيثَ نَعْمانٍ وسَاكِنِهِ *

٥٧ — نسبوا هذا الشاهد لابن الأثير ، ولم يعينوا واحدا من أبناء الأثير ؛ فإنهم ثلاثة رجال من أفذاذ العلماء : أحدهم محدث ، وهو أبو السعادات محمد بن محمد بن عبد الكريم ، المتوفى فى سنة ٦٠٦ من الهجرة ، وثانيهما مؤرخ ، وهو أبو الحسن على بن محمد المتوفى فى سنة ٦٣٠ من الهجرة ، وثالثهم أديب كبير ، وهو ضياء الدين أبو الفتح نصر الله بن محمد . وثلاثتهم لا يحتج بشعرهم ولا بنثرهم على شىء من قواعد اللغة . وقد قال المؤلف فى رد هذا الشاهد « إنه ليس بعربى » .

اللغة : « نعمان » - بفتح النون وسكون العين المهملة - اسم واد فى طريق الطائف يخرج إلى عرفات . وفيه يقول الشاعر :

تَضَوَّعَ مِسْكاً بَطْنُ نعمانَ أنْ مَشَتْ ... بِهِ زَيْنَبٌ فى نِسْوَةٍ عَطِرَاتِ

الإعراب : « إيه » اسم فعل أمر ، مبنى على الكسر لا محل له من الإعراب وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « أحاديث » مفعول به لاسم الفعل ، وهو مضاف ، و « نعمان » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة ، وكان حقه أن يمنعه من الصرف ؛ لأنه علم على بقعة ، لكنه صرفه بتأويله بالمكان « وساكنه » الواو عاطفة ، ساكن : معطوف على نعمان ، والضمير الذى للغائب العائد إلى نعمان مضاف إليه

سبب ذكره : قوله « إيه أحاديث » فإن إيه اسم فعل أمر ، وهو دال على معنى امض فى حديثك ، وهذا الفعل الذى يؤدى اسم الفعل معناه لا يتعدى بنفسه إلى المفعول به كما سمعت ، ومن حق اسم الفعل أن يكون بمنزلة الفعل الذى يقوم هو مقامه : فيكون متعدياً إذا كان الفعل متعديا ، ولازماً إذا كان الفعل لازماً ، ولكن الشاعر فى هذا الشاهد خالف ذلك ؛ فعدى اسم الفعل إلى المفعول به مع أن الفعل الذى ناب هو عنه لازم ؛ فافهم ذلك .

فليس بعربى . وعند الأصمعى أنها لا تستعمل إلا منوّنة ، وخالفوه فى ذلك ، واستدلوا بقول ذى الرمة :

٥٨ — * وَقَفْنا فقلْنَا إيهِ عَنْ أُمِّ سالِمٍ *

---

٥٨ — هذا صدر بيت لذى الرمة ، واسمه غيلان بن عقبة ، وعجزه :

* وَمَا بَالُ تكليمِ الدِّيَارِ البلاقِعِ *

اللغة : « ما بال » أى : ما شأن « البلاقع » جمع بلقع — بزنة جعفر — وهى الخالية من السكان

الإعراب : « وقفنا » فعل وفاعل « فقلنا » فعل وفاعل جملتهما معطوفة بالفاء على الجملة السابقة « إيه » اسم فعل أمر مبنى على الكسر لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والجملة فى محل نصب مقول القول « عن أم » جار ومجرور متعلق باسم الفعل ، وأم مضاف ، و « سالم » مضاف إليه « وما » الواو للاستئناف ، ما : اسم استفهام مبتدأ ، مبنى على السكون فى محل رفع « بال » خبر المبتدأ ، وهو مضاف ، و « تكليم » مضاف إليه ؛ وهو مضاف ، و « الديار » مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله « البلاقع » صفة للديار ، وصفة المجرور مجرورة وعلامة جرها الكسرة

الشاهد فيه : قوله « إيه » فقد وردت هذه الكلمة غير منونة فى هذا البيت وقد اختلف العلماء فى توجيهه : فذهب الأصمعى إلى أنه خطأ ، وأنه لا يجوز ترك التنوين ، وكان الأصمعى يتحامل على جماعة من الشعراء منهم ذو الرمة ؛ ولكن العلماء غير الأصمعى صححوا ذلك الذى نطق به ذو الرمة ، ذهبوا إلى أن هذه الكلمة — وهى إيه — معناها أنك تطلب من مخاطبك الزيادة من الحديث ؛ فإن كنت تطلب الزيادة من حديث معين لم تنون ، وإن كنت تطلب الزيادة من حديث أى حديث نونت ، ويسمى هذا تنوين التنكير ، قال ابن سيده : « والصحيح أن هذه الأصوات إذا عنيت بها المعرفة لم تنون ، وإذا عنيت بها

وكان الأصمعى يخطِّئ ذا الرمة فى ذلك وغيره ، ولا يحتج بكلامه ، ومثالُ ما بنى منها على الضم ّ هَيْتُ — بمعنى تَهَيَّأت — قال تعالى : (وَقَالَتْ هَيْتُ لَكَ [١]) وقيل : المعنى دَلَمَّ لك ، فالت : تَنْبِيهٌ ، مثل سَقياً لَكَ [٢] وقرئ

النكرة نونت ، وإنما استزاد ذو الرمة هذا الطلل حديثاً معروفاً ، كأنه قال حدثنا الحديث أو خبرنا الخبر » اه ، وقد فسر إيه بحدث وعداه كما ترى . وعبارة ابن سيده صريحة الدلالة على ما ذكرناه من أن لهذه الكلمة استعمالين أحدهما تنون فيه وثانيهما يترك تنوينها ؛ كما أنه صريح فى أن ترك ذى الرمة التنوين لأنه أراد الاستعمال الذى يجب فيه حذف التنوين : فهو صريح فى الرد على الأصمعى

(١) من سورة يوسف ، من الآية ٢٣

(٢) اعلم أن فى هذا الموضع أموراً أحب أن أبينها لك بياناً لا لبس فيه عليك ولا غموض :

الأمر الأول: أن العلماء الذين قرأوا القرآن الكريم قد اختلفوا فى قراءة هذه الجملة ، وهى قوله تعالى : (هيت لك) وأشهر هذه القراءات ثلاث : الأولى قراءة لهشام (هئت لك) بكسر الهاء بعدها همزة ساكنة فتاء مضمومة ، والثانية قراءة ذكوان (هيْتُ لك) بكسر الهاء بعدها ياء مثناة فتاء مضمومة ، والثالثة قراءة (هيت لك) بفتح الهاء وسكون الياء وبعدها تاء مضمومة أو مفتوحة أو مكسورة

الأمر الثانى : فى تخريج علماء النحو لهذه القراءات تخريجاً يطابق القواعد العربية ؛ فأما القراءة الأولى فلا خلاف بين أحد من النحاة فى أن (هئت) فعل ماض مسند لتاء الفاعل ، كما تقول : جئت ، وكما تقول : شئت ؛ فهذه التاء ليست من بنية الكلمة ، ولكنها ضمير رفع متصل ، مثل التاء فى ضربت وخرجت ودحرجت واستخرجت ، وما أشبه ذلك ، و « لك » جار ومجرور متعلق بهاء ، ومعنى هاء على هذا الوجه تهيأ واستعد فكأنها قالت : تهيأت أو استعددت لك . وأما القراءة الثانية فهى مثل القراءة الأولى فى التخريج والإعراب ، وكل ما بينهما من الفرق أن القارئ قلب الهمزة الساكنة ياء لوقوعها بعد الكسرة ، وهذا جار على لغة

مثلثة التاء ؟ فالكسر على أصل التقاء الساكنين ، والفتح للتخفيف كما في

أهل الحجاز ، فإنهم يقولون في ذئب : ذيب ، وفي بئر : بير ، وفي سؤل : سول وفي مؤق : موق ، وفي رأل : رال ، وفي شأن : شان ، وهكذا . وأما القراءة الثالثة فقد اختلف النحاة في تخريجها ، ولهم في ذلك رأيان : الرأي الأول أن « هيت » اسم فعل ماض ، ومعناه تهيأت واستعددت ، وهذه التاء من بنية الكلمة ، وليست ضميراً كما كانت في تخريج القراءتين الأولى والثانية ، و « لك » جار ومجرور متعلق باسم الفعل الماضي . والرأي الثاني أن « هيت » اسم فعل أمر معناه أقبل ، مثل هلم وتعال ، والتاء من بنية الكلمة أيضاً ، وليست ضميراً كما كانت في تخريج القراءتين الأولى والثانية ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، و « لك » جار ومجرور متعلق بمحذوف ، وهذا المحذوف يجوز أن يكون فعلا فيكون التقدير أقول لك ، وكأنها بعد أن أمرت يوسف بالمجيء والإقبال عليها قد توقعت منه أن يفهم أن الكلام ليس له فقالت له : إنما أقول لك ، ويجوز أن يكون المحذوف الذي يتعلق به الجار والمجرور اسما ؛ فيكون خبرا لمبتدأ محذوف ، والتقدير إرادتي أو رغبتي كائنة لك

الأمر الثالث : في بيان لام التبيين التي أشار إليها المؤلف ، وذلك أن لام التبيين على ثلاثة أنواع : النوع الأول : اللام التي تبين الفاعل من المفعول وتميز أحدهما من الآخر ، ومثالها قولك : ماأحبني لفلان ، وقولك : ماأبغضني لفلان فالعبارة الأولى معناها أنك تحب فلاناً حبا شديداً ، والعبارة الثانية معناها أنك تبغضه بغضاً شديداً ، فاللام داخلة على المفعول ، وما قبله فاعل ؛ فإذا أردت أن فلاناً يحبك حبا شديداً قلت : ماأحبني إلى فلان ، وإذا أردت أن فلاناً يبغضك بغضاً شديدا قلت : ماأبغضني إلى فلان ؛ فاللام في العبارتين الأوليين كانت للتفرقة بين الفاعل والمفعول والتمييز بينهما ، والنوع الثاني : اللام التي تبين فاعلية غير ملتبسة بمفعولية ، والنوع الثالث : اللام التي تبين مفعولية غير ملتبسة بفاعلية عكس الذي قبله ، ومثاله قولهم : سقيا لك ، ورحمة لك ، وما أشبه ذلك ، واللام التي تبين الفاعل من المفعول تكون متعلقة بمذكور فقولك « ماأبغضني لفلان » اللام فيه متعلقة بأبغض ، واللام التي تبين مفعولية أو فاعلية غير ملتبسة بالأخرى تكون متعلقة بمحذوف . وفي هذا القدر كفاية فافهمه واحرص عليه ولا تغفل عنه

أَيْنَ وكيفَ ، والضمّ تشبيها بحَيْثُ . وقرئ « هِئْتُ » بكسر الهاء وبالهمزة ساكنة وبضم التاء ، وهو على هذا فعل ماض وفاعل ، من هَاءَ يهاءُ كشَاءَ يَشاءُ ، أو من هَاءَ يَهِئ كجَاءَ يَجِئ

ومثال ما بنى من المضمرات على السكون قُومِى وقومَا وقُومُوا ، ومثالُ ما بنى منها على الفتح قُمْتَ للمخاطب المذكر ، ومثال ما بنى منها على الكسر قمتِ للمخاطبة ، ومثال ما بنى منها على الضم قمتُ المتكلم

ومثال ما بنى على السكون من أسماء الإشارة ذَا المذكر وذِى المؤنث ، ومثال ما بنى على الفتح ثَمَّ ـ بفتح الثاء ـ إشارةً إلى المكان البعيد ، قال الله تعالى : (وأَزْلَفْنَا ثَمَّ الآخَرِينَ) (١) أى وأزلفنا الآخرين هُنالِكَ ، أى : قَرَّبْناهُم ، ومثال ما بنى منها على الكسر هؤلاءِ ، ومثال ما بنى منها على الضم ما حكاه قطرب من أن بعض العرب يقولون : هؤُلاءُ ـ بالضم ـ فلذلك ذكرت هؤلاء فى المقدمة مرتين أولاهما تضبط بالكسر والثانية بالضم

ومثال ما بنى على السكون من الموصولات الَّذِى والَّتِى ومَنْ ومَا ، ومثال ما بنى على الفتح الَّذِينَ ، ومثال ما بنى منها على الكسر **الألاءِ** ـ بالمد ـ لغة فى الألى بمعنى الذين ؛ قال الشاعر :

٥٩ — أَبَى ٱللهُ لِلشُّمِّ الْأُلاءِ كَأَنَّهُمْ ... سُيُوفٌ أَجادَ الْقَيْنُ يوْمًا صِقالَها

---

(١) من سورة الشعراء ، الآية ٦٤

٥٩ — هذا البيت من كلام كثير بن عبد الرحمن المعروف بكثير عزة

اللغة : «الشم» بالضم : جمع أشم ، مأخوذ من الشمم — بفتح الشين والميم — وهو استواء قصبة الأنف مع ارتفاع يسير فى أرنبته ، والعرب تعدّ ذلك من علامات السؤدد فى الرجال . انظر إلى قول حسان بن ثابت يمدح بنى جفنة :

ومثالُ ما بنى منها على الضم ذاتُ بمعنى التى ، وذلك في لغة بعض طيئ ، حكى الفراء أنه سمع بعض السُّؤَّال يقول فى المسجد الجامع : « بالفضل ذُو فَضَّلَكُمْ ٱللَّهُ بِهْ ، والكَرَامَةِ ذَاتُ أَكْرَمَكُمْ ٱللَّهُ بَهْ » بضم ذاتُ مع أنها صفة للكرامة ، أى : أسألكم بالفضل ، وقوله « بَهْ » بفتح الباء ، وأصله « بِهَا » فحُذِفت الألف ، ونقلت فتحة الهاء إلى الباء بعد تقدير سَلْب كسرتها

* * *

ثم استثنيت من أسماء الإشارة والأسماء الموصولة ذَيْن وتَيْن واللَّذَيْن

بِيضُ الْوُجُوهِ كَرِيمَةٌ أَحْسَابُهُمْ شُمُّ الأُنوفِ مِنَ الطِّرَازِ الأَوَّلِ

« القين » الحداد « صقالها » أراد صنعتها ، وإجادته إياها معناه إحسانها وإحكامها

الإعراب : « أبى الله » فعل وفاعله ، والمفعول محذوف ، والتقدير أبى الله فعل الشر « للشم » جار ومجرور متعلق بأبى « الألاء » اسم موصول بمعنى الذين صفة للشم مبنى على الكسر فى محل جر « كأنهم » كأنّ : حرف تشبيه ونصب ، والضمير اسمه « سيوف » خبر كأن ، والجملة من كأن واسمه وخبره لا محل لها صلة الألاء « أجاد » فعل ماض « القين » فاعل « يوماً » ظرف زمان منصوب بأجاد « صقالها » صقال : مفعول به لأجاد ، والضمير مضاف إليه ، والجملة من أجاد وفاعله ومفعوله فى محل رفع صفة لسيوف

الشاهد فيه : قوله « الألاء » فإنه اسم موصول بمعنى الذين ، وهو مبنى على الكسر ، والدليل على أنه استعمله بمعنى الذين شيئان : الأول أن الموصوف به جمع مذكر وهو الشم لأنه جمع أشم ، والثانى تعبيره فى الصلة بضمير المذكرين ، وذلك فى قوله « كأنهم سيوف » وأنت تعرف أن الضمير العائد من جملة الصلة يجب أن يطابق الموصول الموضوع لمعنى هو نص فيه : فى تذكيره وتأنيثه ، وفى إفراده وتثنيته وجمعه

واللّتَيْن ؛ فذكرت أنهما كالمثنى ، وأعنى بذلك أنهما معربان : بالألف رفعاً ، وبالياء المفتوح ما قبلها جراً ونصباً ، كما أن الزَّيْدَيْنِ والرَّجلَيْنِ كذلك ، وفهم من قولى « كالمثنى » أنهما ليسا مثنيين حقيقة ، وهو كذلك ، وذلك لأنه لا يجوز أن يثنى من المعارف إلا ما يقبل التنكير كزَيْدٍ وعَمْرٍو ، ألا ترى أنهما لما اعتُقد فيهما الشياع والتنكير جازت تثنيتهما ، ولهذا قلت : « الزيدان والعَمْران » فأدخلت عليهما حرف التعريف ، ولو كانا باقيين على تعريف العلمية لم يجز دخول حرف التعريف عليهما ، وذا والذى لا يقبلان التنكير ؛ لأن تعريف « ذا » بالإشارة ، وتعريفَ « الذى » بالصلة ، وهما ملازمان لذا والذى ، فدل ذلك على أن ذَيْنِ واللَّذَيْنِ ونحوَهما أسماء تثنية بمنزلة قولك : هما ، وأنتما ، وليسا بتثنيةٍ حقيقةً ، ولهذا لم يصح فى ذين أن تدخل عليها أل كما لا يصح ذلك فى هما وأنتما

* * *

فإن قلت : فهلا استثنيت من الموصولات « أيًّا » أيضاً فإنها معربة إلا إذا أضيفت وكان صدر صلتها ضميراً محذوفاً ؟

قلت : قد علم مما قدمت أن « أيًّا » مبنية في هذه الحالة ، معربة فيما عداها ؛ فلم أحتج إلى إعادته

* * *

ومثالُ المبنى من أسماء الشرط والاستفهام على السكون مَنْ وما .
ومثال المبنى منهما على الفتح أيْنَ وأيَّانَ ، وليس فيهما ما بُنى على كسرٍ ولا ضم فأذكره

* * *

فإن قلت : فإن من أسماء الشرط « حَيْثُمَا » وهى مبنية على الضم

قلت : المبنى على الضم حيثُ ، واسم الشرط إنما هو حيثما ؛ فما اتصلت بحيث وصارت جُزءًا منها ، فالضمُّ في حَشْو الكلمة لا فى آخرها

* * *

واستثنيت من أسماء الشروط وأسماء الاستفهام «أيًّا» ؛ فإنها معربة فيهما مطلقًا بإجماع ، مثال الاستفهامية في الرفع قوله تعالى : (أَيُّكُمْ يَأْتِينِى بِعَرْشِهَا) [١] (أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَٰذِهِ إِيمَانًا) [٢] ومثالها فى النصب (فَأَىَّ آيَاتِ ٱللهِ تُنْكِرُونَ) [٣] (وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا أَىَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ) [٤] فأيُّكم فيهما مبتدأ ، وأيَّ من قوله (أىَّ آيات الله تنكرون) مفعول به لتنكرون ، وأيَّ من قوله تعالى (أىَّ منقلب) مفعول مطلق لينقلبون . وليست مفعولا به لسيعلم ؛ لأنَّ الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله ، ومثالها فى الخفض (فَسَتُبْصِرُ وَيُبْصِرُونَ بِأَيِّكُمُ ٱلْمَفْتُونُ) [٥] وأىّ فى هذه الآية مخفوضة لفظًا مرفوعة محلا ؛ لأنها مبتدأ ، والباء زائدة ، والأصل أيُّكُمُ المفتون [٦] ،

---

(١) من سورة النمل ، من الآية ٣٨

(٢) من سورة التوبة ، من الآية ١٢٤

(٣) من سورة غافر ، من الآية ٨١

(٤) من سورة الشعراء ، من الآية ٢٢٧

(٥) من سورة القلم ، الآيتان ٥ و ٦

(٦) هذا الإعراب الذى ذكره المؤلف هو إعراب سيبويه شيخ النحاة لهذه الآية الكريمة ، وعليه يكون (المفتون) اسم مفعول كما هو الظاهر ، ويكون الاستفهام عمن وقعت عليه الفتنة ، فكأن بعضهم يقول لبعض : أى امرئ منكم

والجملة نصب بتبصر أو يبصرون ؛ لأنهما تنازعاها ، وهما مُعَلَّقان عن العمل بالاستفهام ، وفى الآية مباحث أخر

* * *

ومثالُ الظرف المبنى على السكون « إذْ » ، وهو ظرف لما مضى من الزمان ، ويضاف لكل من الجملتين ، نحو : (واذْكُرُوا إذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ) (١) (واذْكُروا إذْ كُنْتُمْ قليلاً) (٢) [(ولَنْ يَنْفَعَكُمُ اليومَ إذْ ظَلَمْتُمْ) (٣)] وتأتى ظرفًا لما يستقبل ؛ نحو (فَسوْفَ يَعْلَمُونَ إذِ الأغْلالُ فى أَعْنَاقِهِمْ) (٤) وقوله تعالى : (يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَها) (٥) بعد قوله سبحانه : (إذا زُلْزِلَتِ الأرْضُ) (٦) وتأتى للتعليل ، نحو : (وَإذِ اعتَزَلْتُمُوهُمْ وما يَعْبُدُونَ إلاَّ

أثرت فيه دعاية هذا المدعى للنبوّة فجعلته يترك دين آبائه إلى دينه ؟ وذهب أبو الحسن الأخفش إلى أن الباء أصلية ، وأى مجرورها لفظاً ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، والمفتون ، مبتدأ مؤخر ، ثم اختلف النقل عنه فى معنى الباء ؛ فنقل عنه قوم أنه يقول : إن معنى الباء السببية ، وعلى هذا يكون المفتون مصدراً بمعنى الفتنة ، وكأن بعض هؤلاء يقول لبعض : بسبب أيكم وقعت الفتنة ؟ ومجىء المصدر على زنة مفعول مما أثبته الأخفش ، ومثل له بالميسور والمعسور والمجلود والمحلوف والمعقول ، بمعنى اليسر والعسر والجلد والحلف والعقل . ونقل عنه قوم آخرون : أن الباء بمعنى فى التى للظرفية ، وعلى هذا يكون المفتون اسم مفعول كما ذهب إليه سيبويه : وكأن بعض هؤلاء يقول لبعض : فى أى طائفة من طوائفكم هذا الذى وقعت الفتنة عليه ؟

(١) من سورة الأنفال من الآية ٢٦ (٢) من سورة الأعراف، من الآية ٨٦
(٣) من سورة الزخرف، من الآية ٣٩ (٤) من سورة غافر، من الآيتين ٧٠ و٧١
(٥) من سورة الزلزلة، من الآية ٤ (٦) من سورة الزلزلة ، من الآية ١

آللهَ فأْوُوا إلى الكَهْفِ) (١) أى : ولأجل اعتزالكم إياهم ، والاستثناء فى الآية متصل إن كان هؤلاء القوم يعبدون الله وغيره ، ومنقطع إن كانوا يخُصُّون غير الله سبحانه بالعبادة ، وكذلك البحث فى قوله تعالى : (قال أفرَأَيْتُم ما كُنْتُمْ تَعْبُدُونَ أنتمْ وآباؤُكُمُ الأقدَمُونَ فإنّهُمْ عَدُوٌّ لِي إلاَّ رَبَّ العالَمِينَ) (٢) وتأتى المفاجأة ، كقوله :

٦٠ — اِسْتَقْدِرِ ٱللهَ خَيْراً وارْضَيَنَّ بِهِ   فَبَيْنَما العُسْرُ إذْ دَارَتْ مَيَاسِيرُ

(١) من سورة الكهف من الآية ١٦

(٢) من سورة الشعراء ، الآيات ٧٥ - ٧٧

٦٠ نسبوا هذا البيت إلى عنبر بن لبيد العذرى

اللغة : « مياسير » جمع ميسور بمعنى اليسر ؛ بدليل مقابلته للعسر ؛ وفى هذا اللفظ فائدتان : الأولى أنه يدل لما ذهب إليه أبو الحسن الأخفش من مجىء المصدر على زنة اسم مفعول كما جاء على زنة اسم الفاعل كالعافية ، والثانية أنه يدل على جواز جمع المصدر ؛ ألا ترى أنه جمع ميسوراً على مياسير كما يجمع مجنون على مجانين

الإعراب : « استقدر » فعل أمر ، فاعله مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « الله » منصوب على التعظيم « خيراً » منصوب على نزع الخافض « وارضين » الواو عاطفة ، ارض : فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، ونون التوكيد حرف لا محل له « به » جار ومجرور متعلق بارض « فبينما » الفاء للتعليل ، بين : ظرف مكان منصوب على الظرفية ، والعامل فيه محذوف « العسر » مبتدأ ، خبره محذوف « إذ » كلمة دالة على المفاجأة ، وقد اختلف فيها ، فقيل : هى حرف ، وقيل : ظرف مكان ، وقيل : هى ظرف زمان ، وعلى القول بأنها ظرف قيل : هى بدل من بين ، وقيل : متعلق

ومثال المبنى منها على الفتح « الآنَ » وهو اسمٌ لزمن حَضرَ جميعُه أو بعضُه ؛ فالأول نحو قوله تعالى : (الآنَ جئْتَ بالْحَقِّ) [١] وفى هـذه الآية حذفُ الصفة ، أى : بالحق الواضح ، ولولا أن المعنى على هذا لـكفروا لمفهوم هذه المقالة [٢] ، والثانى نحو قوله تعالى : (فَمَنْ يَسْتَمِعِ الآنَ) [٣] وقد تُعرَبُ ؛ كقوله :

٦١ - لِسَلْمَى بذاتِ الْخَالِ دَارٌ عَرَفْتُها وأُخْرَى بِذَاتِ الجِزْعِ آياتُها سَطْرُ
كأنَّهُمَا مِلآنِ لَمْ يَتَغَيَّرَا وَقَدْ مَرَّ لِلدَّارَيْنِ مِنْ بَعْدِنَا عَصْرُ

بما بعده ، لأنه غير مضاف إليه « دارت » دار : فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث « مياسير »فاعل دارت

الشاهد فيه : قوله « إذ » ، فإنها كلمة دالة على المفاجأة ، ألا ترى أن معنى البيت فبين الأوقات التى العسر فيها حاصل يفجؤك دوران مياسير ، وقد بينا فى إعراب البيت خلافا للعلماء فى هذه الكلمة فاحفظه يرشدك الله

(١) من سورة البقرة ، من الآية ٧١

(٢) منطوق هذه العبارة أن موسى عليه السلام قد جاءهم فى وقت التكلم بالحق الذى يجب الإيمان به ، ويدل هذا بالمفهوم على أن ما كان قد جاءهم به قبل ذلك ليس بحق ، وهذا كفر لاشبهة فيه ؛ لأنه يجب الإيمان بأن الرسول لايأتى فى وقت ما من الأوقات إلا بالحق الذى يجب الإيمان به ، فإن قدرنا الوصف الذى قدره المؤلف كان المفهوم من العبارة أنه قبل وقت التكلم كان آتياً بالحق أيضاً ، لـكن هذا الحق الذى كان يأتى به لم يكن واضحاً ظاهر المعنى لعقولهم ، وهذا لا كفر فيه ؛ لأن نقصه ليس راجعاً إلى ماجاء به الرسول ، وإنما نقصه راجع إلى عقولهم

(٣) من سورة الجن ، من الآية ٩

٦١ — هذان البيتان لأبى صخر الهذلى ، من قصيدته التى يقول فيها :

أصله « كأنهما مِنَ الآن » فحذف نون « مِنْ » ؛ لالتقائها ساكنة

وإنى لتعرونى لذكراكِ هِزَّةٌ كما انتفض العصفورُ بلله القطْرُ

وهذا البيت هو الشاهد (رقم ١١٠) الذى يأتى فى باب المفعول لأجله ، ومن هذه القصيدة أيضاً قوله :

أَمَا وَالَّذِى أَبكَى وأَضحكَ والَّذِى أَمَاتَ وأَحْيَا والَّذِى أَمْرُهُ الأَمْرُ

لقدْ تركَتْنِى أَحسِدُ الْوَحْشَ أَنْ أَرَى أَلِيفَيْنِ مِنْهَا لا يَرُوعُهُمَا النَّفْرُ

فَيَا هَجْرَ لَيْلَى قدْ بَلَغْتَ بِىَ الْمَدَى وزِدْتَ على مالَمْ يَكُنْ بَلَغَ الْهَجْرُ

وَيَا حُبَّهَا زِدْنِى جَوًى كُلَّ لَيْلَةٍ وَيَا سَلْوَةَ الأَيَّامِ مَوْعِدُكِ الْحَشْرُ

اللغة : « ذات الخال » اسم مكان ومثله « ذات الجزع » وقوله « آياتها سطر » أى : علاماتها دارسة غير ظاهرة لم يبق منها إلا مايشبه السطر الذى ينمقه الكاتب ، وشعراء هذيل الذين منهم أبو صخر صاحب هذا الشاهد كثيراً مايشبهون آثار الديار بالكتابة ، ومن ذلك قول أبى ذؤيب الهذلى فى مطلع قصيدة :

عَرَفْتُ ٱلدِّيَارَ كَرَقْمِ ٱلدَّوَا ةِ يَزْبُرُهَا الْكَاتِبُ الْحِمْيَرِىُّ

الإعراب : « لسلمى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « بذات » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من دار الآتى ، وذات مضاف ، و « الخال » مضاف إليه « دار » مبتدأ مؤخر « عرفتها » فعل وفاعل ومفعول ، والجملة فى محل رفع صفة لدار « وأخرى » الواو عاطفة ، أخرى : معطوفة على دار ، أو مبتدأ أول « بذات » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لأخرى ، وذات مضاف ، و « الجزع » مضاف إليه « آياتها » آيات : مبتدأ ، والضمير مضاف إليه « سطر » خبر المبتدأ الذى هو آيات ، والجملة من المبتدأ وخبره فى محل رفع صفة ثانية لأخرى ، أو خبر عنها إن جعلتها مبتدأ « كأنهما » كأن : حرف تشبيه ونصب ،

مع لام « الآن » ، ولم يحركها لالتقاء الساكنين كما هو الغالب ، وأعرب « الآن » فخفضه بالكسرة

ومثال ما بنى منها على الكسر « أَمْسِ » وقد مضى شرحه ، وإنما ذكرته هناك لشبهه بمسألة حَذَامِ فى اختلاف الحجازيين والتميميين فيه ، وإنما كان حقه أن يذكر هنا خاصة ؛ لأنه كلمة بعينها ، وليس فرداً داخلا تحت قاعدة كلية

ومثال ما بنى منها على الضم « حَيْثُ » وهو ظرف مكان يضاف للجملتين ، وربما أضيف لمفرد ، كقوله :

٦٢ — * أَمَا تَرَى حَيْثُ سُهَيْلٍ طَالِعاً *

والضمير اسمه « ملآن » جار ومجرور ، وأصله من الآن ؛ وهذا الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر كأن « لم » نافية جازمة « يتغيرا » فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه حذف النون ، وألف الاثنين فاعله ، والجملة فى محل رفع خبر ثان لكان « وقد » الواو للحال ، قد : حرف تحقيق « مر » فعل ماض « للدارين » جار ومجرور متعلق بمر « من بعدنا » جار ومجرور متعلق بمر أيضاً ، وبعد مضاف والضمير مضاف إليه « عصر » فاعل مر ، والجملة من الفعل وفاعله فى محل نصب حال

الشاهد فيه : قوله « ملآن » حيث أعرب « الآن » فجاء به متأثراً بالعامل الذى هو حرف الجر ؛ إذ الأصل « من الآن » وقد بين المؤلف علة حذف نون من

هذا وبيت الشاهد يروى على غير الوجه الذى أنشده المؤلف فيروى هكذا

لِلَيْلَى بِذَاتِ البَيْنِ دَارٌ عَرَفْتُهَا وأُخْرَى بِذَاتِ الجَيْشِ آيَاتُهَا سَطْرُ

٦٢ — هذا الشاهد من الشواهد التى لم نطلع لها على نسبة إلى قائل معين ، وقد أنشده ابن عقيل (رقم ٣٢٢) وبعده قوله :

وقد يفتح ، وقد يكسر ، وبعضهم يعربه ، وقرئ (سَنَسْتَدْرِجُهُمْ مِنْ حَيْثِ لا يَعْلَمُون) (١) بالكسر ؛ فيحتمل الإعراب والبناء (٢)

* نَجْمًا يُضِيءُ كالشِّهابِ لامِعًا *

اللغة : « سهيل » نجم تنضج الفواكه عند طلوعه « الشهاب » الشعلة من النار

الإعراب : « أما » أداة استفتاح « ترى » فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « حيث » ظرف مكان مبنى على الضم فى محل نصب ، وعامله قوله ترى ، وهو مضاف ، و « سهيل » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « طالعا » حال من سهيل المجرور بالإضافة ، ومجىء الحال من المضاف إليه فى غير المواضع الثلاثة قليل ولكنه يقع فى الشعر « نجما » منصوب على المدح بفعل محذوف تقديره أمدح « يضىء » فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة فى محل نصب صفة لنجم « كالشهاب » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر فى قوله يضىء ، أو هو متعلق بيضىء « لامعا » حال من فاعل يضىء ، وهو حال مؤكد لانفهام معناه مما قبله

الشاهد فيه : قوله « حيث سهيل » ، فإنه أضاف حيث إلى اسم مفرد ، وذلك شاذ عند جمهرة النحاة وإنما يضاف حيث عندهم إلى الجملة فعلية كانت أو اسمية ، وقد أجاز الكسائى إضافة حيث إلى المفرد ، واستدل بهذا الشاهد ، وبقول الآخر :

وَنَطْعَنُهُم حيثُ الكُلَى بعدَ ضَرْبِهِمْ ... بِبِيضِ المَواضى حيثُ لَىِّ العَمَائمِ

ونحوهما ، ومن العلماء من روى بيت الشاهد على وجه غير الذى رواه المؤلف تبعا للكسائى ، فرواه « حيث سهيل طالع » على أن قوله « سهيل » مبتدأ وقوله « طالع » خبره ، وحيث مضاف إلى جملة المبتدأ وخبره ، لكن نصب المصراع الثانى يبعد هذه الرواية ، فافهم والله يرشدك

(١) من سورة الأعراف ، من الآية ١٨٢ — ومن سورة القلم ، من الآية ٤٤

(٢) فإذا أعربت كانت حيث مجرورة بمن وعلامة جرها الكسرة الظاهرة ، وإذا بنيت كانت حيث مبنية على الكسر كأمس فى محل جر

* * *

ثم قلت : بابُ ـ الِاسْمُ نَكِرَةٌ وهُو ما يَقْبَلُ رُبَّ

وأقول : ينقسم الاسم بحسب التنكير والتعريف إلى قسمين : نكرة وهو الأصل ، ولهذا قدمته ، ومعرفة : وهو الفرع ، ولهذا أخرته

وعلامة النكرة أن تقبل دخول « رُبَّ » عليها ، نحو رجل وغلام ، تقول : « رُبَّ رَجُلٍ » و « رُبَّ غُلامٍ » وبهذا استدل على أن « مَنْ » و « ما » قد يَقعَانِ نكرتين ، كقوله :

٦٣ — رُبَّ مَنْ أَنْضَجتُ غَيْظًا قَلْبَهُ ... قَدْ تَمَنَّى لِيَ مَوْتًا لم يُطَعْ

---

٦٣ — هذا البيت من كلام سويد بن أبي كاهل بن حارثة اليشكرى ، من قصيدة له رواها صاحب المفضليات وهو من شواهد الأشمونى (رقم ٩٣) ومطلع القصيدة قوله :

بَسَطَتْ رَابِعَةُ الحَبْلَ لَنَا ... فوَصَلْنا الحبْلَ منها ما اتَّسَعْ

حُرَّةٌ تَجْلو شَتِيتًا واضِحًا ... كشُعَاعِ البَرْقِ فى الغَيْمِ سَطَعْ

اللغة : « رابعة » اسم امرأة « الحبل » أراد به المودة والمحبة ، وبسطها أراد به أنها أقامت مودتها على خير حال ، لأن الذى يمد لك الحبل يجرى على هواك ويوافق رغبتك « مااتسع » ما : هى المصدرية الظرفية ، أراد مدة استقامة أمر ودادها « حرة » يريد هى حرة « شتيتاً » أراد به ثغرا مفلج الأسنان فى حسن « أنضجت » هو كناية عن نهاية الكمد الذى يحدثه فى قلبه ، أو هو استعارة : شبه تحسير القلب وإكماده بإنضاج اللحم الذى يؤكل

الإعراب : « رب » حرف جر شبيه بالزائد « من » نكرة بمعنى إنسان مبتدأ مبنى على السكون ، وله محلان أحدهما جر برب والثانى رفع بالابتداء

وقوله :

٦٤ — لا تَضِيقنَّ بالأُمورِ فقد تُكْـ ـشَفُ غَمَّاؤها بغَيرِ احْتِيالِ
رُبَّما تَكْرَهُ النُّفوسُ مِنَ الأمْـ ـرِ له فرْجَةٌ كحَلِّ العِقالِ

« أنضجت » فعل وفاعل « غيظا » تمييز محول عن المفعول ، أو مفعول لأجله « قلبه » مفعول به لأنضج ، والضمير مضاف إليه ، والجملة فى محل رفع صفة لمن « قد » حرف تحقيق « تمنى » فعل ماض « لى » جار ومجرور متعلق بقوله تمنى « موتا » مفعول به لتمنى « لم » حرف نفى وجزم وقلب « يطع » فعل مضارع مبنى للمجهول ، مجزوم بلم ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه تقديره هو ، وجملة « لم يطع » فى محل رفع خبر المبتدأ ، وعليه تكون جملة « قدتمنى » فى محل رفع أو جر صفة لمن ، ولا مانع من جعل جملة « قدتمنى » فى محل رفع خبر من ، وجملة « لم يطع » فى محل رفع خبر ثان

الشاهد فيه : قوله « رب من » حيث استعمل من فيه نكرة ووصفها بجملة « أنضجت » وبجملة « قد تمنى » ، والدليل على كونها نكرة دخول « رب » عليها لأن رب لاتجر إلا النكرات ، ومن العلماء من يروى صدر البيت :

رُبَّما أَنْضَجْتُ غَيْظًا قَلْبَ مَنْ قدْ تَمَنَّى لِيَ مَوْتًا لَمْ يُطَعْ

وعليه لا شاهد فى البيت ، و « ما » حرف يكف رب عن جر مابعدها ويجيز دخولها على الجمل

٦٤ — ينسب هذا الشاهد إلى أمية بن أبى الصلت ، وينسب لأبى قيس اليهودى ، وينسب لابن صرمة الأنصارى ، وينسب إلى حنيف بن عمير اليشكرى ، وينسب لنهار بن أخت مسيلمة الكذاب ، وهو من شواهد الأشمونى (رقم ٩٥)

الإعراب : « لا » ناهية « تضيقن » مضارع مبنى على الفتح فى محل جزم بلا ، وفاعله ضمير مستتر وجوبا « بالأمور » جار ومجرور متعلق بتضيق « فقد » الفاء حرف دال على التعليل ، قد : حرف تحقيق « تكشف » فعل مضارع مبنى للمجهول

فدخلت « ربّ » عليها ، ولا تدخل إلا على النكرات . فعلم أن المعنى ربّ شخص أنضجتُ قلبَه غيظاً ، وربَّ شيء من الأمور تكرهه النفوس

* * *

فإن قلت : فإنك تقول : « رُبَّهُ رجلا » وقال الشاعر :

٦٥ — رُبَّهُ فِتْيَةً دَعَوْتُ إلى ما يُورِثُ المجْدَ دَائِباً فأَجابُوا

« غماؤها » غماء : نائب فاعل ، والضمير مضاف إليه « بغير » جار ومجرور متعلق بتكشف ، وغير مضاف ، و « احتيال » مضاف إليه « ربما » رب : حرف جر شبيه بالزائد ، وما : نكرة بمعنى شيء مبتدأ ، مبنى على السكون فى محل جر برب ، وفى محل رفع بالابتداء « تكره النفوس » فعل وفاعل ، والجملة فى محل رفع أو جر صفة لما « من الأمر » جار ومجرور متعلق بتكره « له » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « فرجة » مبتدأ مؤخر ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ ، الذى هو ما ، وقال كثيرون : هذه الجملة فى محل جر صفة للأمر ؛ لأنه محلى بأل الجنسية فهو فى قوة النكرة « كحل » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لفرجة ، وحل مضاف ، و « العقال » مضاف إليه

الشاهد فيه : قوله « ربما » حيث استعمل « ما » نكرة موصوفة ، بدليل دخول ربّ عليها ، لأن ربّ لا يكون مجرورها إلا نكرة ، ولا يجوز لك أن تزعم أن « ما » فى هذا الشاهد حرف يكف ربّ عن جر ما بعدها : لأنها اسم البتة بدليل عود الضمير عليها فى قوله « له » كأنه يعود عليها ضمير آخر محذوف منصوب بتكره

٦٥ — لم أجد من نسب هذا الشاهد إلى قائل معين ، وقد أنشده المؤلف فى أوضحه (ج ١ ص ٢٢٠)

اللغة : « فتية » جمع فتى « دائباً » ملحا

الإعراب : « ربه » رب : حرف جر شبيه بالزائد ، والضمير فى محل جر برب وفى محل رفع بالابتداء « فتية » تمييز للضمير ، منصوب بالفتحة الظاهرة

والضمير معرفة ، وقد دخلت عليـه ربَّ ، فبطل القول بأنهـا لاتدخل إلا على النـكرات

قلت : لا نسلم أن الضمير فيما أورَدْتَه معرفةٌ ، بل هو نـكرة ، وذلك لأن الضمير فى المثـال والبيت راجع إلى ما بعده : من قولك « رَجُلا » وقول الشاعر « فتيةً » ؛ وهما نـكرتان ؛ وقد اختلف النحويون فى الضمير

« دعوت » فعل وفاعل ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ « إلى » حرف جر « ما » اسم موصول مبنى على السكون فى محل جر بإلى ، والجار والمجرور متعلق بدعا « يورث » فعل مضارع ، وفيه ضمير مستتر يعود إلى « ما » وهـو فاعـل « المجد » مفعول به ليورث « فأجابوا » الفاء عاطفة ، أجابوا : فعل وفاعل ، والجملة فى محل رفع معطوفة بالفاء على جملة دعوت

الشاهد فيه : قوله « ربه فتية » حيث دخلت رب على الضمير ، فدلّ ذلك على أن قولنا « إن رب لا تجر إلا النـكرات » غير صحيح ؛ لأن الضمير معرفة ، بل هو أعرف المعارف ، وقد دخلت عليه ربّ ، وقد أجاب المؤلف عن هذا بأن الضمير ههنا ليس معرفة فضلا على أن يـكون أعرف المعارف ، وإنما هو نـكرة ، والدليل على ذلك أنه عائد إلى نـكرة وهى قوله فتية ، والضمير إذا عاد إلى نـكرة فهو نـكرة ، وهذا الذى اختاره المؤلف من أن الضمير فى هذا الموضع نـكرة لعوده على نـكرة ليس هو مارجحه ابن مالك ولا هو مذهب البصريين الذى اعتاد العلماء أن ينصروه ، والراجح عندهم تسليم أن هذا الضمير معرفة ، وادّعاء أن دخول رب على الضمير شاذ لا يقاس عليه ، وهذا هو الذى ذكره ابن مالك بقوله :

وَمَا رَوَوْا مِنْ نَحْوِ رُبَّهُ فَتَى ... نَزْرٌ ، كَذَا كَهَا وَنَحْوُهُ أَتَى

والقول بأن الضمير الذى يعود إلى نـكرة يـكون نـكرة والضمير الذى يعود إلى معرفة يـكون معرفة هو قول جمهور الـكوفيين

الراجع إلى النكرة هل هو نكرة أو معرفة على مذاهب ثلاثة : أحدها أنه نكرة مطلقاً ، الثانى : أنه معرفة مطلقاً ، والثالث : أن النكرة التى يرجع إليها ذلك الضمير إما أن تكون واجبة التنكير ، أو جائِزَتَهُ ، فإن كانت واجبة التنكير كما فى المثال والبيت فالضمير نكرة ، وإن كانت جائزته كما فى قولك « جاءنى رجل فأكرمته » فالضمير معرفة ، وإنما كانت النكرة فى المثال والبيت واجبة التنكير لأنها تمييز ؛ والتمييز لا يكون إلا نكرة ، وإنما كانت فى قولك « جاءنى رجل فأكرمته » جائزة التنكير لأنها فاعل ، والفاعل لا يجب أن يكون نكرة ، بل يجوز أن يكون نكرة وأن يكون معرفة ، تقول : « جاءنى رجل » و « جاءنى زيد »

* * *

ثم قلت : وَمَعْرِفَةٌ ، وهى سِتَّةٌ : أَحَدُها المُضْمَرُ : وهُو ما دَلَّ على مُتَكَلِّمٍ أَوْ مُخَاطَبٍ أَوْ غائِبٍ

وأقول : أنواع المعارف ستة :

أحدها : المُضمر ، ويسمى «الضَّمير» أيضاً ، ويُسَمِّيه الكوفيون الكناية والمَكنِيَّ ، وإنما بدأت به لأنه أعرف الأنواع الستة على الصحيح

وهو عبارة عما دلَّ على متكلم نحو أنا ونَحْنُ ، أو مخاطبٍ نحو أنتَ وأنتما ، أو غائب نحو هُوَ وهُما

وإنما سمى مضمراً من قولهم « أَضمرْتُ الشىءَ » إذا سَترْته وأخفيته ، ومنه قولهم « أَضمَرْتُ الشَّىءَ فى نفسى » ، أو من الضُّمور ؛ وهو الهُزَال لأنه فى الغالب قليلُ الحروف ، ثم تلك الحروف الموضوعة له غالبها مَهْمُوسة

وهى التاء والكاف والهاء . والهَمْسُ : هو الصَّوْتُ الخفى

* * *

فإن قلت : يرد على الحدّ الذى ذكرته المضمر الكافُ من « ذٰلكَ » فإنها دالة على المخاطب ، وليست ضميراً باتفاق البصريين ، وإنما هى حرف لا محل له من الإعراب

قلت : لا نسلم أنها دالة على المخاطب ، وإنما هى دالة على الخطاب ، فهى حرف دال على معنًى ، ولا دلالة له على الذات البتة ، وكذلك أيضاً الياء فى « إياى » والكاف في « إياكَ » والهاء فى « إياه » ليست مضمراتٍ ، وإنما هى على الصحيح حروفٌ دالة على مجرد التكلم والخطاب والغيبة ، والدال على المتكلم والمخاطب والغائب إنما هو « إيا » ، ولكنه لما وضع مشتركا بينها وأرادوا بيان من عنوا به احتاج إلى قرينة تتصل به تبين المعنى المراد منه .

* * *

ثم أتبعت قولى « غائب » بأن قلت :

مَعْلُومٍ نَحْوُ (إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ) أو مُتَقَدِّمٍ مُطْلَقًا نحوُ (وَالقَمَرَ قَدَّرْنَاهُ) أَوْ لَفْظًا لا رُتْبةً نحوُ (وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ) أَوْ نِيَّةً نحوُ (فَأَوجَس في نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى) أَوْ مُؤَخَّرٍ مُطْلَقًا فى نحوِ (قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ) (وقالُوا مَاهِيَ إلاَّ حَيَاتُنَا الدُّنيَا) وَ « نِعْمَ رَجُلاً زَيْدٌ » وَ « رُبَّهُ رَجُلاً » وَ « قامَا وقَعَدَ أَخَوَاكَ » و « ضَرَبْتُهُ زَيْداً » وَنحوقَوْلِهِ * جَزَى رَبُّهُ عَنِّى عَدِيَّ بْنَ حاتِمٍ * والأصحُّ أنَّ هٰذا ضَرُورَةٌ

وأقول : لا بد للضمير من مُفَسِّرٍ يبين ما يراد به ، فإن كان لمتكلم أو مخاطب فمفسرهُ حضور مَنْ هُوَ له ، وإن كان لغائب فمفسره نوعان : لفظٌ ، وغيره ، فالثاني نحو (إِنَّا أَنزَلنَاهُ) [١] أى : القرآنَ ، وفى ذلك شهادةٌ له بالنباهة وأنه غَنِيٌّ عن التفسير ، والأول نوعان : غالبٌ ، وغيره . فالغالب أن يكون متقدماً ؛ وتقدمه على ثلاثة أنواع : تَقَدُّمٍ فى اللفظ والتقدير وإليه الإشارة بقولى « مُطْلقاً » وذلك نحو (والقمرَ قَدَّرْناهُ مَنَازِلَ) [٢] والمعنى قدرنا له منازل ، فحذف الخافض ، أو التقدير ذا منازل ، فحذف المضاف ، وانتصاب « ذا » إما على الحال . أو على أنه مفعول ثان لتضمين (قدرناه) معنى صيرناه ، وتَقَدُّمٍ فى اللفظ دون التقدير ، نحو (وَإِذِ ابتَلَى إبرَاهِيمَ رَبُّهُ) [٣] وتقدمٍ فى التقدير دون اللفظ ، نحو (فَأَوْجَسَ فى نَفسِه خِيفَةً مُوسَى) لأن « إبراهيم » مفعول فهو فى نية التأخير ، و « موسى » فاعل فهو فى نية التقديم ، وقيل : إن فاعل « أوجس » ضمير مستتر ، وإن « موسى » بدل منه ؛ فلا دليل فى الآية

والنوع الثانى : أن يكون مُؤَخَّراً فى اللفظ والرتبة ، وهو محصور فى سبعة أبواب

أحدها : بابُ ضميرِ الشأن ، نحو « هُوَ — أَوْ هِيَ — زَيْدٌ قائِمٌ » أى : الشأنُ والحديثُ أو القِصَّةُ ؛ فإنه مُفَسَّر بالجملة بعده ، فإنها نفسُ الحديثِ

---

(١) من سورة القدر ، من الآية ١ (٢) من سوره يس ، من الآية ٣٩

(٣) من سورة البقرة ، من الآية ١٢٤ (٤) من سورة طه ، من الآية ٦٧

والقصة ، ومنه (قُلْ هُوَ ٱللهُ أَحَدٌ) (١) (فإنَّها لا تَعْمَى الأَبْصَارُ) (٢)

والثانى : أن يكون مُخْبَراً عنه بمفسِّره ؛ نحو (ما هِيَ إلا حَيَاتُنَا الدُّنيَا) (٣) أى : ما الحياة إلا حياتنا الدنيا

والثالث : الضمير فى باب « نِعْمَ » نحو « نِعْمَ رَجُلاً زَيْدٌ » و(بِئْسَ لِلظالِمِينَ بَدَلا) (٤) فإنه مفسَّر بالتمييز

والرابع : مجرور « رُبَّ » نحو « رُبَّهُ رَجُلاً » فإنه مفسر بالتمييز قطعاً .

والخامس : الضمير في باب التنازع إذا أُعملتَ الثانى واحتاج الأول إلى مرفوع ، نحو « قَاما وقَعَدَ أَخَوَاكَ » فإن الألفَ راجعة إلى الأخوين

والسادس : الضمير المبدل منه ما بعده ، كقولك فى ابتداء الكلام : « ضَرَبْتُهُ زَيْداً » وقول بعضهم : « اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَيْهِ الرَّؤُوفِ الرَّحِيمِ »

والسابع : الضمير المتصل بالفاعل المقدَّم على المفعول المؤخر . وهو ضرورة على الأصح ، كقوله :

٦٦ — جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بْنَ حَاتِمٍ   جَزَاءَ الكِلَابِ العَاوِيَاتِ وَقَدْ فَعَلْ

( ) من سورة الإخلاص ، الآية ١ (٢) من سورة الحج ، من الآية ٤٦

(٣) من سورة الجاثية ، من الآية ٢٤ (٤) من سورة الكهف ، من الآية ٥٠

٦٦ — اختلفوا فى نسبة هذا البيت . فقال قوم : هو لأبى الأسود الدؤلى يهجو عدى بن حاتم الطائى ، وقال آخرون : هو للنابغة — أى الجعدى — وقال قوم : لعبد الله بن همارق ، ولعله قد روى لكل واحد من هؤلاء جميعاً : فإنه قد روى بروايات مختلفة مما يدل على أنه قد وقع فى شعر أكثر من واحد ، وقد أنشد هذا البيت المؤلف فى أوضحه (١ ص ١٤٠) وابن عقيل (رقم ١٥٣) والأشمونى فى باب الفاعل (رقم ٣٨٠)

فأعيد الضمير من « رَبُّه » إلى « عَدِيٍّ » وهو متأخر لفظًا ورتبة

* * *

ثم قلت : الثَّانى العَلَمُ ، وهُو شَخْصِىٌّ إنْ عَيَّنَ مُسَمَّاهُ مُطْلَقًا كزَيْدٍ ، وَجِنْسِىٌّ إنْ دَلَّ بِذَاتِهِ على ذِى المَاهِيَّةِ تارَةً وعلى الحَاضِرِ أُخْرَى كأُسامَةَ

ومِنَ العَلَمِ : الكُنْيَةُ ، واللَّقَبُ ، ويُؤَخَّرُ عَنْ الاسْمِ تابِعًا له مُطْلَقًا ، أَوْ مَخْفُوضًا بإضافَتِه إنْ أُفْرِدَا

وأقول : الثانى من أنواع المعارف : العَلَمُ ، وهو نوعان : علم شخص ، وعلم جنس

الإعراب : « جزى » فعل ماض مبنى على الفتح المقدر لامحل له من الإعراب « ربه » رب : فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة ، والضمير الذى للغائب العائد على عدى مضاف إليه « عنى » جار ومجرور متعلق بجزى « عدى » مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة « ابن » صفة لعدى ، وصفة المنصوب منصوبة ، وهو مضاف و « حاتم » مضاف إليه « جزاء » مفعول مطلق عامله جزى ، وهو مضاف و « الكلاب » مضاف إليه « العاويات » صفة للكلاب « وقد » الواو واو الحال ، قد : حرف تحقيق « فعل » فعل ماض مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، وسكن لأجل الوقف ، وفاعله ضمير مستتر فيه يعود إلى رب ، والجملة من الفعل والفاعل فى محل نصب حال

الشاهد فيه : قوله « ربه عدى بن حاتم » حيث أعاد الضمير من الفاعل المتقدم على المفعول المتأخر . فكان هذا الضمير عائداً على متأخر فى اللفظ وفى الرتبة جميعاً : أما تأخره فى اللفظ فظاهر ، وأما تأخره فى الرتبة فلأن رتبة المفعول الذى عاد الضمير إليه أن يتأخر عن الفاعل الذى اتصل الضمير به

فَعَلَمُ الشَّخصِ عبارة عن اسم يعين مسماه تعيينًا مطلقًا ، أى : بغير قيدٍ ؛ فقولنا « اسم » جنس يشمل المعارف والنكرات ، وقولنا « يعين مسماه » فَصْلٌ مُخرِج للنكرات ؛ لأنها لا تعين مسماها ؛ بخلاف المعارف فإنها كلها تعين مسماها ، أعنى أنها تُبَين حقيقته وتجعله كأنه مُشَاهَدٌ حاضر للعِيَان ، وقولنا « بغير قيد » مخرج لما عدا العلمَ من المعارف ؛ فإنها إنما تعين مسماها بقيد : كقولك « الرَّجُل » ؛ فإنه يعين مسماه بقيد الألف واللام ؛ وكقولك « غلامى » ؛ فإنه يعين مسماه بقيد الإضافة ، بخلاف العلم ؛ فإنه يعين مسماه بغير قيد ، ولذلك لا يختلف التعبير عن الشخص المسمى زيداً بحضور ولا غيبة ، بخلاف التعبير عنه بأنت وهو ؛ وعبرت فى المقدمة عن الاسم بقولى : « إن عين مسماه » وعن نفى القيد بقولى : « مطلقًا » قصداً للاختصار

وعلمُ الجنْسِ عبارة عما دل ، إلى آخره ، وبيان ذلك أن قولك : « أُسَامَةُ أَشْجَعُ مِنْ ثُعَالَةَ » فى قوة قولك « الأَسَدُ أَشْجَعُ منَ الثَّعْلَبِ » والألف واللام فى هذا المثال لتعريف الجنس ، وأن قولك « هذا أُسَامَةُ مُقْبِلاً » فى قوة قولك « هذا الأَسَدُ مُقْبِلاً » والألف واللام فى ذلك لتعريف الحضور ، واحترزت بقولى « بذاته » من الأسد والثعلب فى المثال المذكور فإنهما لم يدلا على ذى الماهية بذاتهما ، بل بدخول الألف واللام

* * *

ثم بينت أن العلم ينقسم إلى اسم ، كما تقدم من التمثيل بزيد وأسامة ، وإلى لَقَب ، وهو : ما أَشْعَرَ بِرِفْعَةٍ كزين العابدين ، أو بضَعَةٍ كقُفَّةَ وبَطَّة ،

وإلى كُنْية ، وهو : ما بُدِئَ بأبٍ أو أمّ ، كأبى بكر وأمّ عمرو ؛ وأنه إذا اجتمع الاسمُ واللقبُ وَجبَ تأخيرُ اللقبِ . ثم إن كانا مفردين جازت إضافة الأول إلى الثانى ، وجاز إتباع الثانى للأول فى إعرابه ، وذلك كـ « سَعيد كُرْز » وإن كانا مضافين كـ « عبْد اللهِ زيْن العابدينَ » أو مُتخالفين كـ « زَيد زَيْن العابدينَ » وكـ « عَبْد اللهِ كُرْز » تعين الإتباع وامتنعت الإضافة

* * *

ثم قلت : الثَّالثُ الإشارةُ ، وهُو « ذَا » وَ « ذانِ » فى التَّذْكِيرِ ، وَ « ذِى » و « تِى » و « تَانِ » فى « التأْنِيثِ » ، و « أُولاءِ » فيهما ، وتَلْحَقُهُنَّ فى البُعْدِ كافُ خِطابٍ حَرْفِيّةٌ مُجَرَّدَةٌ منَ اللامِ مُطْلقاً ، أوْ مَقْرُونةٌ بها ، إلا فى المُثَنّي ، وفي الجَمْعِ فى لُغَةِ مَنْ مَدَّهُ ، وهى الفصْحَى ، وفيما سَبقَتْهُ ها التنْبيهِ

وأقول : الثالث من أنواع المعارف : الإشارة ، وهو مادلَّ على مُسَمًّى وإشارةٍ إلى ذلك المسمى ، تقول مشيراً إلى زيد مثلا : « هٰذَا » فتدلُّ لفظة « ذا » على ذاتِ زيد ، وعلى الإشارة لتلك الذات ، وقولى « وهو » بالتذكير بعد قولى « الإشارة » إنما صح على وجهين : أحدهما : أن « ما » من قولى « مادَلَّ على مسمًّى » لفظه التذكير ، فلما كان الضمير هو نفس « ما » سَرَى إليه التذكير منه . الثانى : أن تقدر قولى « الإشارة » على حذف مضاف ، والتقدير اسم الإشارة فالضمير من قولى « وهو » راجعٌ إلى الاسم المحذوف

وتنقسم أسماء الإشارة بحسب مَنْ هي له ستة أقسام باعتبار التقسيم العقلي وخمسة باعتبار الواقع ، وبيان الأوّل أنها إما لمفرد ، أو مثنى ، أو مجموع ، وكل منها إما لمذكر ، أو مؤنث ، وبيان الثانى أنهم جعلوا عبارة الجمع مشتركة بين المذكَّرِين والمؤنثات

فللمفرد المذكر « هٰذا »

وللمفردة المؤنثة « هٰذِه » و « هاتى » و « هاتا »

ولتثنية المذكَّرين « هٰذانِ » رفعاً ، و « هٰذَيْنِ » جراً ونصباً

ولتثنية المؤنثين « هاتانِ » رفعاً ، و « هاتيْنِ » جراً ونصباً

ولجمع المذكر والمؤنث «هؤلاءِ » : بالمد في لغة الحجازيين ، وبها جاء القرآن ، وبالقصر فى لغة بنى تميم

وليست « ها » من جملة اسم الإشارة ، وإنما هى حرف جيء به لتنبيه المخاطب على المشار إليه ؛ بدليل سقوطه منها : جوازاً فى قولك « ذا » و « ذاكَ » ، ووجوباً فى قولك « ذلك » [1] ولا الكاف اسم مضمر

---

(١) ذكر المؤلف دليلا على أن « ها » ليست جزءاً من اسم الإشارة فى قولك : هذا ، وهذه ، وهؤلاء ، وحاصل هذا الدليل أن « ها » لو كانت جزءاً من اسم الإشارة كالزاى من زيد لما جاز سقوطها بغير داع فى قولك : ذا ، وذاك ، وأولئك ، بل لما وجب سقوطها فى نحو قولك : ذلك . وإنما وجب سقوط الهاء فى ذلك وتلك لأن اللام والكاف زائدتان فلو جاز مع وجودهما زيادة الهاء فى أول الكلمة لكثرت الزيادات كثرة تثقل بها ، فلما كانت « ها » تسقط بغير سبب علمنا أنها ليست جزءاً من اسم الإشارة ؛ لأن جزء الكلمة لا يسقط منها إلا لسبب .

مثلها فى «غُلامكَ» لأن ذلك يقتضى أن تكون مخفوضة بالإضافة، وذلك ممتنع؛ لأن أسماء الإشارة لا تضاف؛ لأنها ملازمة للتعريف، وإنما هى حرفٌ لمجرد الخطاب لا موضع له من الإعراب، وتلحق اسمَ الإشارة إذا كان للبعيد، وأنت فى اللام قبله بالخيار، تقول: «ذاكَ» أو «ذلك»

ويجب تركُ اللام فى ثلاث مسائل:

إحداها: إشارةُ المثنى، نحو «ذانكَ» و «تانكَ»

والثانية: إشارة الجمعِ فى لغةِ مَنْ مَدَّه، تقول: «أولئكَ» بالمدّ من غير لام؛ فإن قَصَرْتَ قلت: «أُولاكَ» أو «أُولالِكَ» (١)

والثالثة: كل اسم إشارة تقدّم عليه حرفُ التنبيه، نحو: «هذاك» و «هاتاك» و «هاتيك»

* * *

ثم قلت: الرَّابعُ المَوْصُولُ، وهو: ما افْتَقَرَ إلى الوَصْلِ بجُمْلَةٍ خَبَرِيَّةٍ أَوْ ظَرفٍ أَوْ مَجْرُورٍ تامَّيْنِ أَوْ وَصْفٍ صَرِيحٍ وإلى عائدٍ أَوْخَلَفِهِ

(١) جميع ما فى القرآن من اسم إشارة الجمع ممدود، كما فى قوله سبحانه وتعالى: (أُولئكَ عَلى هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ) من سورة البقرة من الآية ٥، وذلك لأن القرآن نزل بلغة أهل الحجاز، وهم يمدونه، وعليه جاء قول جرير:

ذمَّ المنازِلَ بعْدَ منْزِلةِ اللِّوَى ... وَالعَيْشَ بعْدَ أُولئِكَ الأَيَّامِ

ومما ورد منه مقصوراً مع اللام قول الشاعر:

أولالِكَ قوْمِى لم يكونُوا أُشَابَةً ... وهَلْ يَعِظُ الضِّلِّيلَ إلا أُولالِكَا

وأقول : الرابع من أنواع المعارف : الموصولاتُ ، وهى عبارةٌ عما يحتاج إلى أمرين :

أحدهما : الصِّلة ، وهى واحد من أربعة أمور : أحدها : الجملةُ ، وشرطها أن تكون خَبَرِيَّةً ، أى : محتملة للصدق والكذب ، تقول : «جاءنى الذى قام» و «الذى أبوه قائم» ولا يجوز «الذى هَلْ قام» أو «الذى لا تَضْرِبْهُ» والثانى الظرف ، والثالث : الجار والمجرور ، وشرطهما أن يكونا تامَّين ؛ وقد اجتمعا فى قوله تعالى : (ولهُ مَنْ فى السَّمواتِ والأرْضِ ومَنْ عندَهُ لا يَسْتَكْبِرُونَ عن عِبادتِه) [1] واحترزت بالتامين من الناقصين وهما اللذان لا تتم بهما الفائدة ، فلا يقال «جاء الذى اليوم» ولا «جاء الذى بك» والرابع : الوَصْفُ الصريح ؛ أى : الخالص من غلبة الاسمية ، وهذا يكون صلةً للألف واللام خاصَّةً . نحو «الضارب» و «المضروب» كما سيأتى .

والأمر الثانى : الضميرُ العائد من الصلة إلى الموصول ، نحو «جاء الذى قام أبوه» وشرطه أن يكون مطابقاً للموصول فى الإفراد والتذكير وفروعها ؛ وقد يخلفه الظاهر ، كقوله :

٦٧ — سُعَادُ التى أضْنَاكَ حُبُّ سُعَادا   وإعْرَاضُها عَنْكَ اسْتَمَرَّ وزَادَا

---

(١) من سورة الأنبياء ، من الآية ١٩

٦٧ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وقد أنشده الأشمونى (رقم ٨٢)

اللغة : «سعاد» اسم امرأة «أضناك» أورثك الضنى ، وهو المرض الذى كلما ظننت أنه برئ عاد «إعراضها» أراد به هجرانها وصدودها

وحمل عليه الزمخشرى قول الله تعالى : (الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِى خَلَقَ السَّمٰوَاتِ والأَرْضَ وجَعَلَ الظُّلُمَاتِ والنُّورَ ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ) [١] ، وذلك لأنه قدر الجملة الاسمية ، وهى (الَّذِينَ) وما بعده

الإعراب : « سعاد » خبر مبتدأ محذوف ، تقديره : هى سعاد ، أو هذه سعاد « التى » نعت لسعاد ، مبنى على السكون فى محل رفع ، « أضناك » أضنى : فعل ماض مبنى على فتح مقدر لامحل له ، والكاف ضمير المخاطب (وأراد به نفسه ، فهو يخاطب نفسه على سبيل التجريد) مفعول به مبنى على الفتح فى محل نصب « حب » فاعل أضنى ، وهو مضاف ، و « سعاد » مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف للعلمية والتأنيث « وإعراضها » الواو عاطفة ، إعراض : مبتدأ ، وضمير الغائبة العائد إلى سعاد مضاف إليه « عنك » جار ومجرور متعلق بإعراض « استمر » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى إعراض ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ « وزادا » الواو عاطفة ، زاد : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والألف للاطلاق ، والجملة فى محل رفع معطوفة بالواو على جملة الخبر

الشاهد فيه : قوله « التى أضناك حب سعاد » حيث وضع الاسم الظاهر الذى هو قوله « سعاد » فى آخر الشطر الأول ، موضع الضمير ، فربط به جملة الصلة ، والأصل أن يقول : سعاد التى أضناك حبها . ووضع الاسم الظاهر فى موضع الضمير فى جملة الصلة بنوع خاص مما أنكره كثير من العلماء ، وذكروا أنه لايجوز إلا فى ضرورة الشعر ، ومنهم المؤلف نفسه ؛ فقد ذكر فى المغنى أنه ضرورة لايجوز تخريج القرآن عليه : فافهم ذلك وتدبره . ومثل البيت الذى استشهد به المؤلف قول الشاعر ، وهو مجنون ليلى :

فيَارَبَّ ليْلَى ، أَنْتَ فى كلِّ مَوْطِنٍ ... وأَنْتَ الّذِى فى رَحْمَةِ اللهِ أَطْمَعُ

(١) من سورة الأنعام ، الآية ١

معطوفةً على الجملة الفعلية ، وهى (خَلَقَ) وما بعده ، على معنى أنه سبحانه خالق مالا يقدر عليه سواه ثم هم يعدلون به مالا يقدر على شيء ، ولولا أن التقدير ثم الذين كفروا به يعدلون كما أن التقدير سعاد الذى أضناك حبها للزم فساد هذا الإعراب ؛ لخلو الصلة من ضمير ، وهذا فى الآية الكريمة خيرٌ منه فى البيت ؛ لأن الاسم الظاهر النائب عن الضمير فى البيت بلفظ الاسم الموصوف بالموصول ، وهو سعاد . فحصل التكرار ؛ وهو في الآية بمعناه لا بلفظه ، وأجاز في الجملة وجهاً آخر ، وبدأ به ، وهو أن تكون معطوفة على (الحمْدُ لِلّهِ) والمعنى أنه سبحانه حَقيقٌ بالحمد على ما خلق ؛ لأنه ما خلقه إلا نعمة ، ثم الذين كفروا بربهم يعدلون فيكفرون نعمته

* * *

ثم قالت : وهُوَ « الّذِى » و « الّتى » وتَثْنِيَتُهُما ، وجَمْعُهُما ؛ و « الأُلَى » و « الّذِينَ » و « اللاّتِى » و « اللاّئِى » ، وما بمَعْناهُنَّ وَهُوَ « مَنْ » لِلْعَالِمِ ، و « ما » لِغَيْرِهِ ، و « ذُو » عِنْدَ طَيِّئٍ ؛ و « ذَا » بَعْدَ ما أَوْ مَنِ الاسْتِفْهامِيَّتَيْنِ إنْ لَمْ تُلْغَ ، و « أَيٌّ » ، و « أَلْ » فى نَحْوِ الضَّارِبِ وَالْمَضْرُوبِ

وأقول : لما فرغت من حَدّ الموصول شرعت فى سَرْد المشهور من ألفاظه .

والحاصل أنها تنقسم إلى ستة أقسام ؛ لأنها إمّا لمفرد ، أو مُثَنًّى ، أو مجموع ، وكل من الثلاثة إمّا لمذكر ، أو لمؤنث

فللمفرد المذكر « الّذى » ، وتستعمل للعاقل وغيره ؛ فالأول نحو

(وَالَّذى جاءَ بالصِّدقِ)[1] والثانى نحو (هٰذَا يَوْمُكُمُ الَّذِى كُنتُمْ تُوعَدُونَ)[2] ولك في يائه وجهان : الإثباتُ ، والحذفُ : فعلى الإثبات تكون إما خفيفةً فتكون ساكنة ، وإما شديدةً فتكون إما مكسورةً ، أو جارية بوجوه الإعراب ؛ وعلى الحذف فيكون الحرف الذى قبلها إمَّا مكسوراً كما كان قبل الحذف وإما ساكناً

والمفرد المؤنث « التى » ، وتستعمل للعاقلة وغيرها ؛ فالأول نحو (قدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ التى تُجَادِلُكَ في زَوْجِها)[3] و « قد » هنا للتوقُّع ؛ لأنها كانت تتوقَّع سماعَ شكواها وإنزال الوحى في شأنها ، و « في » للسببية أو الظرفية ، على حذف مضاف : أى فى شأنه ؛ والثانى نحو (سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ ما وَلَّاهُمْ عَنْ قِبْلَتِهِمُ الَّتى كانوا عَلَيها)[4] أى : سيقول اليهودُ ما صَرَف المسلمين عن التوجُّه إلى بيت المقدس ، ولك في ياء « التى » مِنَ اللغات الخمس مالك فى ياء « الذى »

ولمثنى المذكر « اللذانِ » رفعاً ، و « اللَّذَيْن » جراً ونصباً

ولمثنى المؤنث « اللَّتانِ » رفعاً ، و « اللَّتيْنِ » جراً ونصباً

ولك فيهن تشديدُ النون وحذفها ، والأصل التخفيف والثبوت

وللجمع المذكر « الأُلَى » بالقصر والمدّ ،[5] و « الذين » بالياء مطلقاً ،

---

(١) من سورة الزمر ، من الآية ٣٣ (٢) من سورة الأنبياء ، من الآية ١٠٢

(٣) من سورة المجادلة ، من الآية ١ (٤) من سورة البقرة ، من الآية ١٤٢

(٥) من شواهد المد قول الشاعر :

أَبَى ٱللَّهُ للشُّمِّ الأُلَاءِ كأنَّهُمْ سُيُوفٌ أَجَادَ القَيْنُ يَوْماً صِقَالَها

أو بالواو رفعاً

ولجمع المؤنث « اللاَّئِى » و « اللاّتِى » بإثبات الياء وحذفها فيهما ، وقد قرئ (واللاَّئِى يَئِسْنَ) [١] بالوجهين ، ولم يُقرأ فى السبعة (واللاّتِى يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ) [٢] إلا بالياء ؛ لأنه أخف من « اللائى » ؛ لكونه بغير همزة

* * *

ومن الموصولات موصولاتٌ عامة فى المفرد المذكر وفروعه ، وهى : « مَنْ » وأصل وضعها لمن يعقل ، نحو (أَفَمَنْ يَعْلَمُ أَنَّمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ

ومن شواهد القصر قول الآخر :

نَحْنُ الْأُلَى فَاجْمَعْ جُمُو ... عَكَ ثُمَّ وَجِّهْهُمْ إِلَيْنَا

يريد نحن الألى عرفوا بالشجاعة وقهر الأعداء ، وهذا فى جمع المذكر العاقل ، وقد تستعمل هذه الكلمة فى جمع المفرد المذكر غير العاقل ، ومن ذلك قول الشاعر :

تُهَيِّجُنِى لِلْوَصْلِ أَيَّامُنَا الْأُلَى ... مَرَرْنَ عَلَيْنَا وَالزَّمَانُ وَرِيقُ

وربما استعملت هذه الكلمة فى جمع المؤنث العاقل ، ومنه قول مجنون ليلى :

مَحَا حُبُّهَا حُبَّ الْأُلَى كُنَّ قَبْلَهَا ... وَحَلَّتْ مَكَاناً لَمْ يَكُنْ حُلَّ مِنْ قَبْلُ

ومثله قول الآخر :

فَأَمَّا الْأُلَى يَسْكُنَّ غَوْرَ تِهَامَةٍ ... فَكُلُّ فَتَاةٍ تَتْرُكُ الْحِجْلَ أَقْصَمَا

وقد تستعمل فى جمع المفرد المؤنث غير العاقل ، ومنه قول الشاعر :

وَتُبْلِى الْأُلَى يَسْتَلْئِمُونَ عَلَى الْأُلَى ... تَرَاهُنَّ يَوْمَ الرَّوْعِ كَالْحِدَإِ الْقُبْلِ

الشاهد فى قوله « على الألى تراهن إلخ » فإنه عنى بذلك الأفراس التى يركبها الذين يستلئمون : أى يلبسون اللأمة ، وهى بفتح اللام وسكون الهمزة أداة الحرب

(١) من سورة الطلاق من الآية ٤ (٢) من سورة النساء ، من الآية ١٥

مِنْ رَبِّكَ الْحَقُّ كَمَنْ هُوَ أَعْمَى) [١]

و « ما » لما لا يعقل ، نحو (ما عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ وما عِنْدَ اللّٰهِ بَاقٍ) [٢]

و « ذُو » فى لغة طيئ ، يقولون : « جَاءَنِى ذُو قَامَ »

و « ذَا » بشرطين : أحدهما : أن يتقدم عليها « ما » الاستفهامية ، نحو (ماذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ) [٣] أى : ما الذى أنزل ربكم ؟ أو « مَنْ » الاستفهامية نحو « مَنْ ذَا لَقِيتَ » ؟ وقول الشاعر :

٦٨ — وقصيدَةٍ تَأْتِى الْمُلُوكَ غَرِيبَةٍ قَدْ قُلْتُها لِيُقالَ مَنْ ذَا قالَها

---

(١) من سورة الرعد ، من الآية ١٩ (٢) من سورة النحل ، من الآية ٩٦

(٣) من سورة النحل ، من الآية ٢٤ والآية ٣٠

٦٨ — هذا البيت من كلام أبى بصير الأعشى ميمون بن قيس بن جندل ، صناجة العرب فى الجاهلية ، وأسيرهم شعراً ، من قصيدة مطلعها :

رَحَلَتْ سُمَيَّةُ غُدْوَةً أَجْمَالَهَا غَضْبَى عليكَ فما تَقُولُ بَدَا لَها

ورواية صدر الشاهد فى ديوانه (ص ٢٣ طبع فيانا ١٩٢٧) هكذا * وغريبة تأتى الملوك حكيمة وقد أنشد المؤلف هذا الشاهد فى قطر الندى (رقم ٣٢)

اللغة : « قصيدة » هى فى الأصل فعيلة من القصد بمعنى مفعولة . وهى فى اصطلاح علماء العروض عباره عن جملة من الأبيات أقلها سبعة ـ وقيل عشرة ـ سميت بذلك لأن قائلها يقصدها بالتجويد والإتقان « غريبة » يريد أنها نادرة منقطعة النظير

المعنى : إن كثيرا من القصائد النادرة المثال قد صنعته صناعة عجيبة وأحكمت صنعته ، ليقول من تقرع أبياته سمعه : من قائل هذا الشعر البديع !

الإعراب : « وقصيدة » الواو واو رب ، قصيدة : مبتدأ ، مرفوع بضمة

. أى : مَنِ الّذى قالها ، وهذا الشرط خالف فيه الكوفيون فلم يشترطوه واستدلوا بقوله :

٦٩ — * نَجَوْتِ وَهٰذَا تَحْمِلِينَ طَلِيقُ *

مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد « تأتى » فعل مضارع ، مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً « الملوك » مفعول به ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله فى محل رفع صفة لقصيدة باعتبار محله لأنه مبتدأ ، أو فى محل جر صفة له باعتبار لفظه « غريبة » صفة أيضاً لقصيدة فهى مرفوعة أو مجرورة « قد » حرف تحقيق « قلتها » فعل وفاعل ومفعول به ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ « ليقال » اللام لام التعليل ، يقال : فعل مضارع مبنى للمجهول منصوب بأن مضمرة جوازاً بعد اللام « من » اسم استفهام مبتدأ ، مبنى على السكون فى محل رفع « ذا » اسم موصول بمعنى الذى خبر المبتدأ ، مبنى على السكون فى محل رفع « قالها » قال : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، يعود إلى ذا ، والضمير المتصل البارز مفعول به مبنى على السكون فى محل نصب ، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول لامحل لها صلة الموصول ، والجملة من المبتدأ والخبر فى محل رفع نائب فاعل يقال

الشاهد فيه : قوله « من ذا قالها » فإنه استعمل « ذا » اسماً موصولا بمعنى الذى بعد « من » الاستفهامية ، وجاء لهذا الاسم الموصول بصلة هى جملة « قالها » وعائد هو الضمير المستتر فى قال ، على ما بيناه فى الإعراب

٦٩ — هذا عجز بيت صدره قوله :

* عَدَسْ ما لِعَبَّادٍ عَلَيْكِ إِمَارَةٌ *

وهذا البيت من كلمة ليزيد بن مفرغ الحميرى . يقولها بعد أن خرج من سجن عبيد الله ابن زياد والى سجستان فى عهد معاوية بن أبى سفيان ، وقد أنشد المؤلف هذا الشاهد الذى هو عجز البيت فى كتابه أوضح المسالك فى باب الموصول ، وأنشد صدره فيه فى

فزعموا أن التقدير : والذى تحملينه طليق ؟ ف « ذا » موصول مبتدأ و « تحملين » صلة ، والعائد محذوف ، و « طليق » خبر

الشرط الثانى : أن لا تكون « ذا » مُلْغاةً ، وإلغاؤها بأن تركب مع « ما » فيصيرا اسمًا واحداً ، فتقول « مَاذا صَنعتَ » وينزّل « ماذا » بمنزلة قولك أىّ شىء ، فتكون مفعولا مقدماً ، فإن قدرت « ما » مبتدأ

باب أسماء الأفعال والأصوات ، وأنشد البيت كله فى كتابه قطر الندى (رقم ٣٣)

اللغة : « عدس » اسم صوت يزجر به الفرس . عباد » هو عباد بن زياد « نجوت » يروى فى مكانه « أمنت » أى صرت فى مكان تأمنين فيه

الإعراب : « عدس » اسم صوت مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « ما » نافية « لعباد » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « عليك » جار ومجرور متعلق بقوله إمارة أو بمحذوف حال منه أو بما تعلق به الجار والمجرور السابق « إمارة » مبتدأ مؤخر « أمنت » فعل وفاعل « وهذا » الواو واو الحال هذا : اسم موصول بمعنى الذى مبتدأ « تحملين » فعل مضارع ، مرفوع بثبوت النون ، وياء المخاطبة فاعله ، والجملة لامحل لها صلة الموصول ، والعائد ضمير منصوب بتحملين محذوف ، والتقدير تحملينه « طليق » خبر المبتدأ الذى هو الاسم الموصول وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب حال ، وستعرف مافى هذا الإعراب

الشاهد فيه : قوله « وهذا تحملين طليق » فإن الكوفيين زعموا أن « هذا » اسم موصول ، والجملة بعده صلة ، والعائد إليه منها محذوف ، على نحو ماقررناه فى إعراب البيت ، ولم يرتض البصريون ذلك ، وذهبوا إلى أن « هذا » اسم إشارة مبتدأ ، وجملة « تحملين » فى محل نصب حال من الضمير المستتر فى الخبر العائد إلى المبتدأ ، وتقدير الكلام : وهذا طليق حال كونه محمولا ، ومن هنا يظهر أن الكوفيين لا يشترطون تقدم ما أو من الاستفهاميتين ، ولا خلوه من حرف التنبيه

و « ذا » خبراً فهى موصولة ؛ لأنها لم تلغ .

ومنها « أيّ » كقوله تعالى : (ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ) [١] أى : الذى هو أشد ، وقد تقدم الكلام فيها [٢]

ومنها « أل » الداخلة على اسم الفاعل ، كـ « الضارِب » أو اسم المفعول كـ « المَضْرُوب » هذا قول الفارسيّ وابن السَّرَّاج وأكثر المتأخرين وزعم المازنى أنها موصول حرفى ، ويرُدُّه أنها لا تُؤَوَّلُ بالمصدر ، وأن الضمير يعود عليها ، وزعم أبو الحسن الأخفش أنها حرف تعريف ، ويرده أن هذا الوصف يمتنع تقديم معموله ، ويجوز عطف الفعل عليه ، كقوله تعالى : (فالمُغِيرَاتِ صُبْحًا فأَثَرْنَ) [٣] فعطف « أثرن » على « مغيرات » ؛ لأن التقدير فاللاتى أغرن فأثرن ، والمغيرات : مُفْعِلات من الغارة ، و (صُبْحًا) ظرف زمان ، كانوا يغيرون على أعدائهم فى الصباح ؛ لأنهم حينئذ يصيبونهم وهم غافلون لا يعلمون ، ويقال : إنها كانت سرية لرسول الله صلى الله عليه وسلم إلى بنى كنانة فأبطأ عليه خبرها فجاء به الوحى [إليه] ، والنَّقْعُ : الغُبَار ، أو الصوت ، من قوله عليه الصلاة والسلام « مالَمْ يَكُنْ نَقْعٌ أَوْ لَقْلَقَةٌ » [٤] أى : فهيجن بالمغار عليهم صياحًا وجلبة

* * *

ثُمَّ قلتُ : الخامِسُ المُحَلَّى بألِ العَهْدِيَّةِ كجاءَ القاضِى ، ونَحْوُ (فِيها

---

(١) من سورة مريم ، من الآية ٦٩

(٢) انظر (ص ١٢٦ وما بعدها من هذا الكتاب)

(٣) من سورة العاديات ، من الآيتين ٣ و ٤

(٤) اللقلقة ـ بفتح اللامين بينهما قاف ساكنة ـ هى شدة الصوت

مِصْباحٌ المِصْبَاحُ) الآية ، أَوِ الجِنْسِيَّةِ نحوُ (وخُلِقَ الإِنسانُ ضَعِيفاً) ونحوُ (ذٰلِكَ الكِتابُ لا رَيْبَ فِيهِ) ونحوُ (وجَعَلْنا مِنَ المَاءِ كُلَّ شيءٍ حَيٍّ)

ويجبُ ثُبُوتُهـا في فاعِلَيْ نِعْمَ وبِئْسَ الْمُظْهَرَيْنِ ، نحوُ (نِعْمَ العَبْدُ) و (بِئْسَ مَثَلُ القَوْمِ) « فنِعْمَ ابْنُ أُخْتِ القَوْمِ » فأما المُضْمَرُ فمُسْتَتِرٌ مُفَسَّرٌ بتمْييزٍ ، نحوُ « نِعْمَ امْرَأً هَرِمٌ » ومِنهُ (فنِعِمَّا هِيَ) [1] وفي نَعْتَيِ الإِشارَةِ مُطْلَقًا وأيٍّ في النِّداءِ ، نحوُ (يأيُّها الإِنسانُ) ونحوُ (مالِ هٰذا الكِتابِ) وقد يُقالُ يا أيُّهذا

(١) نعما : لفظ مركب من كلمتين : إحداهما «نعم» الذى يدل على إنشاء المدح والثانية «ما» وقد اختلف العلماء فى «ما» هذه فى مثل هذا التركيب ، ولهم فى ذلك ثلاثة مذاهب :

الأول : أن «ما» هذه نكرة تامة فهى تمييز للفاعل المستتر ، وكأنه قيل : فنعم الشىء شيئاً هى ؛ فالشىء هو الفاعل ، وعبرنا به عن الضمير المستتر فى نعم وشيئاً هو التمييز ، وهو الذى وضعت «ما» موضعه ، وهى : مبتدأ مؤخر ، وهو المخصوص بالمدح ، وهذا المذهب هو الذى يريده المؤلف بالإتيان بهذا المثال فى هذا الموضع

والمذهب الثانى : أن «ما» معرفة تامة ، وهى فاعل نعم ، وجملة «نعما» من الفعل وفاعله فى محل رفع خبر مقدم : و «هى» مبتدأ مؤخر ، وهو المخصوص بالمدح ،

والمذهب الثالث : أن «ما» لا معنى لها ؛ لأنها ركبت مع «نعم» فصارتا كلمة واحدة ، وعليه يكون «نعما» فعلا ماضياً دالا على إنشاء المدح ، و «هى» فاعل بنعما ، فالجملة على هذا المذهب جملة فعلية ، وعلى المذهبين السابقين هى جملة اسمية ؛ لأنها من مبتدأ وخبر ، وهذا المذهب الأخير هو مذهب الفراء ومن وافقه

ويجبُ في السَّعَةِ حَذفُها مِنَ المُنَادَى ؛ إلاَّ مِنَ اسْمِ ٱللهِ تعالى ، والجملةِ المُسَمَّى بها ، وَمِنَ المضافِ ، إلاَّ إذا كانَتْ صِفةً مُعْرَبةً بالحَرْفِ ، أوْ مُضافةً إلى ما فِيهِ ألْ

وأقول : الخامس من المعارف : المُحلّى بالألف واللام العهدية أو الجنسية وأشرت إلى أن كلا منهما قسمان ؛ لأن العهدية إما أن يشار بها إلى معهود ذِهْنِيّ ، أو ذكرى ؛ فالأول كقولك « جاءَ القاضِي » إذا كان بينك وبين مُخاطَبك عهد في قاض خاص ، والثاني كقوله تعالى : (فِيها مِصْبَاحٌ المِصْبَاحُ [1]) الآيةَ ، فإن أل في المصباح وفي الزجاجة للعهد في مصباح وزجاجة المتقدم ذكرها ، وأل الجنسية قسمان ؛ لأنها إما أن تكون استغراقيةً ، أو مُشاراً بها إلى نفس الحقيقة ، فالأول كقوله تعالى : (وخُلِقَ الإنسانُ ضعيفاً) [2] أي : كل فرد من أفراد الإنسان ، ونحو (ذلكَ الكِتابُ) [3] أي : أن هذا الكتاب هو كل الكتب ، إلا أن الاستغراق في الآية الأولى لأفراد الجنس وفي الثانية لخصائص الجنس كقولك : « زَيْدٌ ٱلرَّجُلُ » أي الذي اجتمع فيه صفات الرجال المحمودة ، والثاني نحو (وجَعَلْنا مِنَ الماءِ كلَّ شيءٍ حيٍّ) [4] أي : من هذه الحقيقة ، لا من كل شيء اسمه ماء .

وقولي « العهدية أو الجنسية » خرج به المحلى بالألف واللام الزائدتين ؛ فإنها ليست لعهدٍ ولا جنسٍ ، وذلك كقراءة بعضهم (لئِنْ رَجَعْنا إلى

(١) من سورة النور ، من الآية ٣٥ (٢) من سورة النساء ، من الآية ٢٨

(٣) من سورة البقرة ، من الآية ٢ (٤) من سورة الأنبياء ، من الآية ٣٠

الْمَدِينَةِ لَيَخْرُجَنَّ الأَعَزُّ مِنْهَا الأَذَلَّ) [١] بفتح ياء (ليخرجنَّ) وضم رائه وذلك لأن الأذَلّ على هذه القراءة حالٌ ، والحال واجبة التنكير ؛ فإذا قلنا إن أل زائدة لا مُعَرِّفة ، والتقدير ليخرجن الأعز منها ذليلا ، ولك أن تقدر أنَّ الأصل خروجَ الأذل ؛ ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ، فانتصب على المصدر على سبيل النيابة ، وحينئذ فلا يُحتاج لدعوى الزيادة

ثم ذكرت أن « أل » المعرِّفة يجب ثبوتها فى مسألتين ، ويجب حذفها فى مسألتين

أما مسألتا الثبوتِ فإحداهما : أن يكون الاسم فاعلا ظاهراً والفعل « نعم » أو « بئس » كقوله تعالى : (نِعْمَ الْعَبْدُ) [٢] (فَنِعْمَ الْقَادِرُونَ) [٣] (فَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ) [٤] و (بِئْسَ الشَّرَابُ) [٥] وأشرت بالتمثيل بقوله تعالى : (بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ) [٦] إلى أنه لا يشترط كون « أل » فى نفس الاسم الذى وقع فاعلا كما فى (نِعْمَ العبد) [٢] بل يجوز كونها فيه وكونها فيما أضيف هو إليه نحو (وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ) [٧] (فَلَبِئْسَ مَثْوَى الْمُتَكَبِّرِينَ) [٨] (بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ) [٦]

ولو كان فاعل نعم وبئس مضمراً وجب فيه ثلاثة أمور : أحدها : أن يكون مفرداً ، لا مثنى ولا مجموعاً ، مستتراً لا بارزاً ، مفسَّراً بتمييز بعده [٩]

---

(١) من سورة المنافقين ، من الآية ٨ (٢) من سورة ص ، من الآية ٣٠
(٣) من سورة المرسلات ، من الآية ٢٣ (٤) من سورة الذاريات ، من الآية ٤٨
(٥) من سورة الكهف ، من الآية ٢٩ (٦) من سورة الجمعة ، من الآية ٥
(٧) من سورة النحل ، من الآية ٣٠ (٨) من سورة النحل ، من الآية ٢٩
(٩) يشترط فى هذا التمييز خمسة شروط :

كقولك : نِعمَ رَجُلًا زَيْدٌ ، ونِعمَ رَجُلَيْنِ الزَّيْدانِ ، ونِعْمَ رِجالاً الزَّيْدُون ، وقول الشاعر :

٧٠ — نِعْمَ آمْرَأً هَرِمٌ لَمْ تَعْرُ نائِبَةٌ إلاَّ وكان لِمُرْتاعٍ بِها وَزَرَا

أولها : أن يكون نكرة ؛ فلا يصح الإتيان به معرفة .

والثانى : أن يكون عاما ، ونريد بالعام مايكون له أفراد متعددة كرجل وامرأة وفتاة وكتاب ، فإن لم يكن له إلا فرد واحد كقمر وشمس لم يصح أن يكون تمييزاً ، نعم لو قلت : نعم شمسا شمس يومنا ، أو قلت : نعم قمراً قمر ليلتنا ــ صح ذلك ؛ لأن القمر يتعدد بتعدد الليالى ، والشمس تتعدد بتعدد الأيام ؛ فصار من قبيل النكرة العامة

والشرط الثالث : أن تكون النكرة مما يقبل أل : نخرج بذلك لفظ « مثل » ولفظ « غير » ونحوهما مما هو متوغل فى التنكير ولا يقبل أل .

والشرط الرابع : أن يؤخر هذا التمييز عن الفعل الذى هو بئس أو نعم ؛ فلا يصح تقديمه عليهما .

والشرط الخامس : أن يقدم هذا التمييز عن المخصوص بالمدح أو الذم : فلا يجوز أن يؤخر عنه ، والمثال الجامع لهذه الشروط هو ماذكره المؤلف من قوله نعم رجلا زيد ، وقد اكتفى بذلك عن ذكر هذه الشروط

٧٠ ــ هذا البيت من كلام زهير بن أبى سلمى المزنى ، من قصيدة له يمدح فيها هرم بن سنان المرى

اللغة : « لم تعر » أى : لم تنزل « مرتاع » فزع خائف « وزرا » أى : ملجأ وحصنا ؛ يريد أنه يدفع عنهم آثار نوائب الدهر بإحساناته إليهم

الإعراب : « نعم » فعل ماض دال على إنشاء المدح ، مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ؛ وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى امرأ الآتى والجملة من الفعل والفاعل فى محل رفع خبر مقدم « امرأ » تمييز « هرم » مبتدأ

والثانية : أن يكون الاسم نعتاً : إما لاسم الإشارة . نحو (مالِ هذا الكِتابِ) [١] (مالِ هذا الرَّسول) [٢] وقولك : مَرَرْتُ بهذا الرَّجُلِ ، أو نعت « أيُّها » في النداء . نحو (يَاأَيُّها الرَّسُولُ) [٣] (يأيُّها الإنسانُ) [٤] ولكن قد تُنعت « أيّ » باسم الإشارة كقولك « يأيُّهذا » والغالب

مؤخر « لم » نافية جازمة « تعر » فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه حذف الواو والضمة قبلها دليل عليها « نائبة » فاعل تعر « إلا » أداة استثناء « وكان » الواو واو الحال ، كان : فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى هرم « لمرتاع » جار ومجرور متعلق بقوله وزرا الآتي « بها » جار ومجرور متعلق بقوله مرتاع « وزرا » خبر كان ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، والجملة من كان واسمها وخبرها في محل نصب حال ، وهذه الحال في المعنى مستثنى من عموم الأحوال ؛ ألست ترى أن معنى الكلام لم تعر الناس نائبة في حال من الأحوال إلا في الحال التي يكون هرم فيها وزرا للمرتاعين لها .

الشاهد فيه : قوله « نعم امرأ هرم » فإن نعم فعل فاعله ضمير مستتر فيه ومرجعه هو قوله « امرأ » الذي وقع تمييزاً مفسراً لهذا الضمير لإبهامه ، فعاد الضمير هنا على متأخر لفظاً ورتبة ، أما تأخره لفظاً فواضح ، وأما تأخره رتبة فإن من البديهي أن التمييز متأخر عن الفاعل ؛ لأن كل فعل يحتاج ألبتة إلى فاعل والأصل فيه أن يتصل به ؛ وقد يحتاج الكلام إلى تمييز لكنه يذكر بعد نهاية الكلام ، لكن هذا الموضع مما يغتفر فيه عود الضمير على المتأخر ، على نحو ما علمت مما سبق

(١) من سورة الكهف ، من الآية ٤٩ (٢) من سورة الفرقان ، من الآية ٧

(٣) من سورة المائدة ، من الآية ٦٧

(٤) من سورة الانفطار ، من الآية ٦ ـ واعلم أن « أيا » إذا نعتت بمذكر فإن لفظها يذكر ، كما في الآيتين اللتين ذكرهما المؤلف ، وإذا نعتت بمؤنث فان لفظها يؤنث ، كما في قوله تعالى : (يأيتها النفس المطمئنة) من سورة الفجر ،

حينئذ أن تنعت الإشارة كقوله :

٧١ — أَلاَ أَيُّهذَا الزَّاجِرِى أَحْضُرَ الوَغَي
وأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَّاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِى

من الآية ٢٧ ، وكما فى قول الشاعر :

أَيَّتُها النَّفْسُ أَجْمِلى جَزَعا إنَّ الذى تَحْذَرِينَ قدْ وَقَعَا

٧١ — هذا البيت من معلقة طرفة بن العبد البكرى أحد شعراء الجاهلية، وهو من شواهد ابن عقيل (رقم ٢٢٩)

اللغة : « الزاجرى » الذى يزجرنى ويمنعنى « الوغى » هو فى الأصل الأصوات والجلبة ، ثم استعملوه فى الحرب والقتال لما فيهما من الأصوات « مخلدى » أراد هل تضمن لى البقاء بزجرك إياى ومنعك لى عن منازلة الأقران

الإعراب : « ألا » أداة استفتاح وتنبيه « أيهذا » أى : منادى بحرف نداء محذوف مبنى على الضم فى محل نصب ، وها : حرف تنبيه ، وذا : اسم إشارة نعت لأى ، مبنى على السكون فى محل رفع « الزاجرى » الزاجر : بدل من اسم الإشارة ، أو عطف بيان عليه ، مرفوع بضمة مقدرة على ماقبل ياء المتكلم ، وياء المتكلم مفعول به مبنى على السكون فى محل نصب ، وقيل مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر « أحضر » فعل مضارع يروى مرفوعا فلا لبس فيه ، ويروى منصوباً فهو منصوب بأن المحذوفة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « الوغى » مفعول به « وأن » الواو عاطفة ، أن : مصدرية ناصبة « أشهد » فعل مضارع منصوب بأن ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « اللذات » مفعول به منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة « هل » حرف استفهام مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « أنت » ضمير منفصل مبتدأ « مخلدى » مخلد : خبر المبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على ماقبل ياء المتكلم ، وياء المتكلم مضاف إليه ، مبنى على السكون فى محل جر

وقد لا تُنعَتُ ، كقوله :

٧٢ — * أَيُّهٰذَانِ كُلَا زَادَيْـكُمَا *

الشاهد فيه : قوله « أيهذا الزاجرى » حيث نعت « أى » باسم الإشارة ثم نعت اسم الإشارة بالاسم المحلى بالألف واللام ، وهذا هو الغالب إذا نعت « أى » باسم إشارة . .

وفى البيت شاهد آخر : وهو انتصاب الفعل المضارع الذى هو قوله « أحضر » بأن المصدرية المحذوفة ، وذلك عند من روى هذا الفعل بالنصب ، وهم الكوفيون ، والذى سهل النصب مع الحذف ذكر « أن » فى المعطوف ، وهو قوله « وأن أشهد » فافهم ذلك

٧٢ — هذا صدر بيت من الرمل ، وعجزه قوله :

* وَدَعَانِى واغِلاً فِيمَنْ يَغِلْ *

وفى بعض نسخ الشرح ذكر البيت كله

اللغة : « واغلا » هو الرجل الذى يدخل على القوم وهم يشربون من غير أن يدعى لذلك « يغل » أصله يوغل ـ بفتح الياء وسكون الواو وكسر الغين — فحذفت الواو لوقوعها بين عدوتيها ، على نحو ما علمت مما سبق للمؤلف (ص٢٤)

الإعراب : « أيهذان » أىّ : منادى بحرف نداء محذوف ، مبنى على الضم فى محل نصب ، ها : حرف تنبيه ، ذان : اسم إشارة نعت لأى ، مبنى على الألف فى محل رفع ، وقيل : مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه ملحق بالمثنى « كلا » فعل أمر ، مبنى على حذف النون ، وألف الاثنين فاعله ، مبنى على السكون فى محل رفع « زاديكما » زادى : مفعول به ، منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه مثنى ، والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه مبنى على الضم فى محل جر ، والميم حرف عماد ، والألف حرف دال على تثنية المخاطب « ودعانى » الواو عاطفة ، دعا : فعل أمر مبنى على حذف النون ، وألف الاثنين فاعل ، والنون للوقاية ، والياء

وأما مسألتا الحذف فإحداهما : أن يكون الاسم منادى ؛ فتقول فى نداء الغلام والرجل والإنسان : يا غلام ، ويا رجل ، ويا إنسان . ويستثنى من ذلك أمران : أحدهما : اسم الله تعالى [1] . فيجوز أن تقول : يا الله ، فتجمع بين « يا » والألف واللام ، ولك قطع ألف اسم الله تعالى وحذفها ؛ والثانى : الجملة المسمى بها ، فلو سميت بقولك « المنطلق زيد » ثم ناديته قلت : يا المنطلق زيد .

الثانية : أن يكون الاسم مضافاً ، كقولك فى الغلام والدار : غلامى ودارى ؛ ولا تقل الغلامى ولا الدارى فتجمع بين أل والإضافة ، ويستثنى من ذلك مسألتان : إحداهما أن يكون المضاف صفةً معربة بالحروف ؛ فيجوز حينئذ اجتماع أل والإضافة ؛ وذلك نحو « الضَّارِبَا زَيْدٍ »

مفعول به « واغلا » حال من المفعول به ، وهو ياء المتكلم « فيمن » فى : حرف جر ، من: اسم موصول مبنى على السكون فى محل جر بفى ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لواغل « يغل » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة لامحل لها صلة الموصول

الشاهد فيه : قوله « أيهذان » حيث نعت « أى » باسم الإشارة الذى للمثنى وهو قوله « ذان » ، ولم ينعت اسم الإشارة باسم محلى بالألف واللام ، وذلك قليل

(١) الأكثر فى نداء اسم الله تعالى أن تحذف حرف النداء وتعوض منه ميما مشددة فى آخر الاسم ، فتقول : اللهم ، وربما جمع بين الميم المشددة وحرف النداء ، وهذا خاص بضرورة الشعر ، ومنه قول الشاعر :

إنِّى إذا ما حَدَثٌ أَلَمَّا   أَقُولُ يَا اللَّهُمَّ يا اللَّهُمَّا

و « الضَّارِبُو زَيْدٍ » [١] ، والثانية أن يكون المضاف صفةً والمضاف إليه معمولا لها وهو بالألف واللام ؛ فيجوز حينئذ أيضًا الجمع بين الألف واللام والإضافة ، وذلك نحو « الضَّارِبُ الرَّجُلِ » و « الرَّاكِبُ الفَرَسِ » [٢] وما عداهما لا يجوز فيه ذلك ، خلافًا للفراء فى إجازة « الضَّارِب زَيْدٍ » ونحوه مما المضاف فيه صفة والمضاف إليه مَعْرفة بغير الألف واللام ، وللكوفيين كلهم فى إجازة نحو « الثلاثة الأثوابِ » ونحوه مما المضاف فيه عدد والمضاف إليه معدود ، والرُّمانىِّ والمُبَرِّدِ والزَّمَخْشَرِيِّ فى قولهم [فى] « الضَّارِبِى » و « الضَّارِبكَ » و « الضَّارِبِهِ » : إن الضمير فى موضع خفض بالإضافة

* * *

ثم قلت : السَّادِسُ : المُضافُ لِمَعْرِفةٍ ، كـ« غُلامِي » و « غُلامِ زَيْدٍ »

وأقول : هذا خاتمة المعارف ، وهو المضاف لمعرفة ، وهو في درجة

---

(١) ومن ذلك قول عنترة بن شداد العبسى :

وَلَقَدْ خَشِيتُ بِأَنْ أَمُوتَ وَلَمْ تَدُرْ ... لِلحَرْبِ دائِرَةٌ على ابْنَىْ ضَمْضَمِ

الشَّاتِمَىْ عِرْضِى وَلَمْ أَشْتُمْهُما ... وَالنَّاذِرَيْنِ إذا لَمَ الْقَهُما دَمِي

محل الاستشهاد به فى قوله « الشاتمى عرضى » فإن « الشاتمى » صفة لكونه اسم فاعل ، وهى معربة بالحروف لكونها مثنى ، وقد أضيفت إلى « عرضى » الذى هو مفعول به لهذه الصفة

(٢) ومن شواهد ذلك قول النابغة الذبيانى :

الوَاهِبُ المائَةَ الأَبْكارَ زَيَّنَها ... سعدانُ توضح في أَوْبارِها اللِّبَدِ

ما أضيف إليه ، فـ « غُلامُ زيْدٍ » فى رتبة العلم ، و « غُلامُ هذا » فى رتبة الإشارة ، و « غلامُ الذى جاءَكَ » فى رتبة الموصول ، و « غُلامُ القاضِى » في رتبة ذى الأداة ، ولا يستثنى من ذلك إلا المضاف المضمر كـ « غُلامِى » فإنه ليس فى رتبة المضمر ، بل هو فى رتبة العلم ، وهذا هو المذهب الصحيح ، وزعم بعضهم أن ما أضيف إلى معرفة فهو فى رتبة ما تحت تلك المعرفة دائما ، وذهب آخر إلى أنه فى رتبتها مطلقاً ، ولا يستثنى المضمر ، والذى يدل على بطلان القول الثانى قوله :

٧٣ — * ... كخُذْرُوفِ الوَلِيدِ المُثَقَّبِ *

---

٧٣ — هذا الشاهد قطعة من بيت لامرئ القيس بن حجر الكندى أحد فحول الشعراء فى الجاهلية ، والبيت بتمامه هكذا :

فأَدْرَكَ لَمْ يُجْهَدْ ولم يُثْنَ شأْوُهُ   يَمُرُّ كخُذْرُوفِ الوَلِيدِ المُثَقَّبِ

وهذا البيت من قصيدة له طويلة كان قد ساجل بها علقمة الفحل أمام امرأة اسمها أم جندب وتحاكما إليها فى أن يصف كل واحد منهما فرسه فى قصيدة ، ومطلع قصيدة امرئ القيس قوله :

خَليلَيَّ مُرَّا بِى على أُمِّ جُنْدَبِ   لِنَقْضِىَ حاجاتِ الفؤادِ المُعَذَّبِ

ومطلع قصيدة علقمة قوله :

ذَهَبْتَ منَ الهِجْرَانِ فى كلِّ مَذْهَبِ   ولم يَكُ حَقًّا كلُّ هذا التَّجَنُّبِ

لغة بيت الشاهد : « أدرك » أى : أدرك هذا الفرس الوحش الذى كان يطارده « لم يجهد » أى على طبيعته من غير أن أجهده أو أتعبه « شأوه » الشأو : الشوط البعيد « الخذروف » لعبة للصبيان يدورونها بخيط فى أكفهم فلا تكاد ترى لسرعة دورانها

فوصف المضاف المعرف بالأداة بالاسم المعرف بالأداة ، والصفة لا تكون أعرف من الموصوف . وعلى بطلان الثالث قولهم : مَرَرْتُ بزَيْد صاحِبِكَ

المعنى : يصف فرسه بأنه أدرك الصيد من غير أن يجهده وأنه كان سريعاً سرعة تشبه سرعة خذروف الوليد

الإعراب : « أدرك » فعل ماض ، فاعله ضمير مستتر يعود إلى الفرس المذكور فى أبيات قبل هذا البيت « لم » نافية جازمة « يجهد » فعل مضارع مبنى للمجهول ، مجزوم بلم ، ونائب فاعله ضمير الفرس ، والجملة فى محل نصب حال من فاعل أدرك « ولم » الواو عاطفة ، لم : نافية جازمة « يثن » فعل مضارع مبنى للمجهول ، مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها « شأوه » شأو : نائب فاعل ، والضمير مضاف إليه . والجملة فى محل نصب بالعطف على جملة الحال « يمر » فعل مضارع . فاعله ضمير مستتر يعود إلى الفرس « كخذروف » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لموصوف محذوف ، وتقدير الكلام : يمر مرا كائنا كمر خذروف ، وخذروف مضاف ، و « الوليد » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « المثقب » صفة لخذروف

الشاهد فيه : قوله « كخذروف الوليد المثقب » فإن قوله « المثقب » نعت لقوله خذروف فى قوله « خذروف الوليد » على ماعلمنا من الإعراب ، وهذا النعت محلى بالألف واللام ، والمنعوت مضاف إلى المحلى بالألف واللام ، والنعت لايجوز أن يكون أعرف من المنعوت ، فدلنا ذلك على أن المحلى بأل ليس أعرف من المضاف إلى المحلى بأل . فثبت أن المضاف إلى معرفة يكون فى رتبة هذه المعرفة ، وفي كلام المؤلف دليل على استثناء المضاف إلى الضمير ، فتنبه لهذا وافهمه .

* * *

ثم قلت : بابُ ـ المَرْفوعاتُ عشَرَةٌ : أحَدُها : الفاعِلُ ، وهو ما قُدِّمَ الفِعْلُ أَوْ شِبْهُهُ عليه وأُسْنِدَ إليه على جِهةِ قِيامِهِ بِهِ أو وُقوعِهِ منه ، كـ « عَلِمَ زَيْدٌ » و « ماتَ بَكْرٌ » و « ضَرَبَ عَمْرٌو » و (مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ)

وأقول : شرعت من هنا فى ذكر أنواع المعربات ، وبدأت منها بالمرفوعات ؛ لأنها أركان الإسناد ، وثَنَّيْتُ بالمنصوبات ؛ لأنها فَضَلات غالبًا [١] ، وختمت بالمجرورات ؛ لأنها تابعة في العمدية والفضلية لغيرها ، وهو المضاف ؛ فإن كان عمدةً فالمضاف إليه عمدة ، كما فى قولك : « قام غُلامُ زَيْدٍ » وإن كان فضلة فالمضاف إليه فضلة ، كما فى قولك : « رأيْتُ غُلامَ زَيْدٍ » والتابع يتأخر عن المتبوع

وبدأت من المرفوعات بالفاعل ؛ لأمرين : أحدهما أن عامله لفظى ، وهو الفعل أو شبهه ، بخلاف المبتدأ ؛ فإن عامله معنوى ، وهو الابتداء [٢] ، والعامل اللفظى أقوى من العامل المعنوى ؛ بدليل أنه يُزيل حكم العامل المعنوى ، تقول فى زيد قائم : « كان زَيْدٌ قائمًا » و « إنَّ زَيداً قائمٌ » و « ظَنَنْتُ زيداً قائماً » ولما بينت أنَّ عامل الفاعل أقوى كان الفاعل أقوى ، والأقوى مقدم على الأضعف . الثانى : أنَّ الرفع فى الفاعل للفرق

---

(١) إنما قال المؤلف « غالباً » لأن بعض المنصوبات ليس فضلة ، بل هو ركن من أركان الإسناد ، وذلك اسم إنّ فإنه المحكوم عليه ، وخبر كان فإنه المحكوم به

(٢) هذا مذهب البصريين ، وهو الراجح ، وذهب الكوفيون إلى أن العامل في المبتدأ هو الخبر ، فالعامل عندهم فى المبتدأ لفظي ، وهو مذهب ضعيف .

بينه وبين المفعول ؛ وليس هو فى المبتدأ كذلك ، والأصل فى الإعراب أن يكون للفرق بين المعانى ؛ فقدمت ما هو الأصل

والضمير فى قولى « وهو » للفاعل ، وقولى « ماقُدِّم الفعلُ أو شبهُهُ عليه » مخرج لنحو « زَيْدٌ قامَ » و « زَيْدٌ قائِم » فإنَّ زيداً فيهما أسند إليه الفعل وشبهه ولكنهما لم يقدما عليه ، ولابد من هذا القيد : لأن به يتميز الفاعل من المبتدأ ، وقولى « وأُسند إليه » مخرج لنحو « زيداً » فى قولك « ضَرَبْتُ زَيْداً » و « أنا ضاربٌ زيداً » ؛ فإنه يصدق عليه فيهما أنه قدّم عليه فعل أو شبهه ، ولكنهما لم يسندا إليه ، وقولى « على جهة قيامه به أو وقوعه منه » مخرج لمفعول ما لم يسم فاعله ، نحو « ضُرِبَ زيدٌ » و « عَمْرٌو مَضْرُوبٌ غُلامُهُ » فزيد والغلام وإن صدق عليهما أنهما قدم عليهما فعل وشبهه وأسند إليهما لكن هذا الإسناد على جهة الوقوع عليهما ، لا على جهة القيام بهما كما فى قولك : عَلِمَ زَيْدٌ ، أو الوقوع منه كما فى قولك : ضَرَبَ عَمْرٌو

ومثلت لما أسند إليه شبه الفعل بقوله تعالى : (مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ) (١) فألوانه : فاعل لمختلف ؛ لأنه اسم فاعل فهو فى معنى الفعل ، والتقدير : صنف مختلف ألوانه ، أو يختلف ألوانه ، فحذف الموصوف وأنيب الوصف عن الفعل ، وقوله تعالى : (كذلك) أى : اختلافاً كالاختلاف المذكور في قوله تعالى : (ومِنَ الْجِبَالِ جُدَدٌ بِيضٌ وحُمْرٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُها وغَرَابِيبُ سُودٌ) (١)

---

(١) من سورة فاطر ، من الآية ٢٨ (٢) من سورة فاطر ، من الآية ٢٧

* * *

ثم قلت : الثَّانِي نائِبُهُ ، وهُوَ ما حُذِفَ فاعِلُهُ ، وأُقِيمَ هُوَ مُقامَهُ ، وغُيِّرَ عامِلُهُ إلى طَرِيقَة فُعِـلَ أَوْ يُفْعَلُ أَوْ مفْعولٍ ، وهُوَ المَفْعولُ به نَحْوُ (وقُضِيَ الأَمْرُ) فإنْ فُقِدَ فالمَصـدَرُ نَحْوُ (فإذا نُفِخَ فى الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَة) (فَمَنْ عُفِيَ له مِنْ أَخِيهِ شئ) أَوِ الظَّرْفُ نَحْوُ « صِيمَ رَمَضانُ » وَ « جُلِسَ أَمَامُكَ » أوِ المَجْرُورُ نَحْوُ (غيْرِ المغْضُوبِ عَليْهِم) ومِنْهُ (لا يُؤْخذ مِنْهَا)

وأقول : الثانى من المرفوعات : نائب الفاعل ، وهو الذى يعبرون عنه بمفعول مالم يسم فاعله ، والعبارة الأولى أولى لوجهين : أحدهما : أن النائب عن الفاعل يكون مفعولا وغيره ، كما سيأتى . والثانى : أن المنصوب فى قولك : « أُعْطِي زَيْدٌ دِيناراً » يصدق عليه أنه مفعول للفعل الذى لم يُسَمَّ فاعله ، وليس مقصوداً لهم ، ومعنى قولى « أُقِيمَ هُوَ مُقامَه » أنه أقيم مقامه فى إسناد الفعل إليه .

ولما فرغت من حَدِّه شرعت فى بيان ما يُعْمَلُ بعد حذف الفاعل : فذكرت أن الفعل يجب تغييره إلى فُعِل أو يُفْعَل ، ولا أريد بذلك هذين الوزنين ؛ فإنّ ذلك لا يتأتى إلا فى الفعل الثلاثى ، وإنما أريد أنه يضمّ أوّله مطلقاً ، ويكسر ما قبل آخره في الماضى ، ويفتح فى المضارع ، ثم بعد ذلك يقام المفعول به مقام الفاعل ؛ فيعطى أحكامه كلها : فيصير مرفوعاً بعد أن كان منصوباً ، وعُمْدَةً بعد أن كان فَضْلة ، وواجب التأخير عن الفعل بعد أن كان جائز التقديم عليه

والمفعول به عند المحققين مقدَّم فى النيابة على غيره وجوبًا ، لأنه قد يكون فاعلا فى المعنى كقولك « أَعْطَيْتُ زَيْداً دِيناراً » ؛ ألا ترى أنه آخذ ، وأوضح من هذا « ضارَبَ زَيْدٌ عَمْراً » ؛ لأن الفعل صادر من زيد وعمرو ؛ فقد اشتركا فى إيجاد الفعل ؛ حتى إن بعضهم جوز فى هذا المفعول أن يُرفع وصْفهُ فيقول : « ضارَبَ زَيْدٌ عَمْراً الجاهلُ » ؛ لأنه نعت لمرفوع فى المعنى .

ومَثَّلْتُ لنيابته عن الفعل بقوله تعالى : (وقُضِيَ الأَمْرُ) [١] وأصله قَضَى اللهُ الأَمْرَ : فحُذِف الفاعل للعلم به ، ورُفع المفعول به ، وغيِّر الفعل بضم أوَّله وكسر ما قبل آخره ؛ فانقلبت الألف ياء

فإن لم يكن في الكلام مفعول به أقيم غيره : مِنْ مَصْدر ، أو ظرف زمان ، أو مكان ، أو مجرور

فالمصدر كقوله تعالى : (فإذا نُفِخَ فى الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ) [٢] وقوله تعالى : (فمَنْ عُفِيَ لهُ مِنْ أَخِيهِ شيءٌ) [٣] وكون « نفخة » مصدراً واضح . وأما « شيء » فلأنه كناية عن المصدر ، وهو العفو ، والتقدير — والله أعلم — فأي شخص من القاتل عُفى له عفوٌ ما من جهة أخيه ، والأخ هنا محتمل لوجهين : أحدها : أن يكون المراد به المقتول فـ « مِنْ » للسببية : أى بسببه ، وإنما جعل أخا تعطيفًا عليه وتنفيراً عن قتله ؛ لأن الخلق كلهم مشتركون فى أنهم عبيد الله فهم كالإخوة فى ذلك ؛ ولأنهم أولاد أب

---

(١) من سورة البقرة ، من الآية ٢١٠ ؛ ومن سورة هود من الآية ٤٤

(٢) من سورة الحاقة ، الآية ١٣ (٣) من سورة البقرة ، من الآية ١٧٨

واحد وأمٌّ واحدة ، والثانى : أن المراد به ولىّ الدم ، وسمى أخًا ترغيبًا له فى العفو ، و « مِنْ » على هذا لابتداء الغاية ، وهذا الوجه أحسن لوجهين : أحدهما : أنّ كون « من » لابتداء الغاية أشهر من كونها للسببية ، والثانى : أن الضمير فى قوله تعالى : (وأَدَاءٌ إِلَيْهِ) راجع إلى مذكور فى هذا الوجه دون الأول

وظرف الزمان كقولك « صِيمَ رمضانُ » وأصله صامَ الناسُ رمضانَ

وظرف المكان كقولك « جُلِسَ أمامُكَ » والدليلُ على أن الأمام من الظروف المتصرفة التى يجوز رفعها قولُ الشاعر :

٧٤ — فغدَتْ كِلاَ الفَرْجَيْنِ تَحْسِبُ أَنَّهُ مَوْلَى المَخافةِ خَلفها وأَمامُها

---

٧٤ — هذا البيت من معلقة لبيد بن ربيعة العامرى التى مطلعها :

عَفَتِ الدِّيارُ مَحلُّهَا فَمُقامُها بِمِنًى تَأَبَّدَ غَوْلُها فرِجَامُها

اللغة : « عفت » درست وذهبت معالمها « الديار » جمع دار « محلها » هو بدل من الديار ، وهو موضع حلول أهلها : أى نزولهم وسكناهم « مقامها » بضم الميم — موضع إقامتهم « تأبد » توحش « غولها » قيل : هو جبل ، وقيل: هو اسم ماء معروف عندهم « رجامها » هى الهضاب ، واحدتها رجمة « فغدت » يروى بالغين المعجمة من الغدو ، ويروى بالعين المهملة من العدو وهو شدة الجرى « الفرجين » مثنى فرج ، وهو الثغرة فى الجبل « مولى المخافة » أى الموضع الذى فيه المخافة

المعنى : يصف بقرة من بقر الوحش سمعت صوت الصيادين فأخذت تعدو فى الجبل وهى كلما ذهبت إلى طريق حسبت أنه المكان الذى تجد فيه الصيادين سواء فى ذلك الطريق الذى أمامها والطريق الذى خلفها

الإعراب : « فعدت » الفاء حرف عطف ، عدا : فعل ماض ، والتاء

فموضع « كلا » رفع بالابتداء . و « خلفها » بدل منه ، و « أمامها » عطف عليه ، والجملة التى هى « تحسب » وما بعدها فى موضع رفع خبر المبتدأ ؛ والعائد على المبتدأ الهاء المتصلة بأنّ ، وإنما يصف الشاعر بقرةَ وَحْشٍ بالتبلد، وأنها لا تدرى على أىّ شىء تُقْدِم ، ولا بُدَّ من تقدير واو حال قبل « كلا » فكأنه قال : فغدت هذه الوحشية وكلا الفرجين اللتين هما خلفها وأمامها

علامة التأنيث ، والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره هى يعود إلى بقرة الوحش « كلا » مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر «الفرجين» مضاف إليه « تحسب » فعل مضارع . فاعله ضمير مستتر يعود إلى البقرة أيضاً « أنه » أن : حرف توكيد ونصب ، والهاء اسم أن « مولى » خبر أن ، مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « المخافة » مضاف إليه ، وإن واسمها وخبرها فى محل نصب سدت مسد مفعولى تحسب ؛ وجملة تحسب مع فاعله ومفعوله فى محل رفع خبر ، وجملة المبتدأ والخبر فى محل نصب حال على تقدير الواو « خلفها » خلف : بدل من كلا ، وبدل المرفوع مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، والضمير الذى للغائبة العائد إلى البقرة مضاف إليه « وأمامها » الواو عاطفة ، أمام : معطوف على خلف ؛ والمعطوف على المرفوع مرفوع ؛ وعلامة رفعه الضمة الظاهرة والضمير مضاف إليه أيضاً ، وفى هذا البيت أعاريب أخرى كثيرة أضربنا عنها صفحاً ، لأنها لا تخلو عن تكلفات بعيدة .

الشاهد فيه : قوله « أمامها » فإن الرواية قد وردت برفعه ، بدليل أن هذه القصيدة ميمية مرفوعة القوافى ، ورفعه على أنه معطوف على خلفها الذى هو بدل من « كلا » الذى هو مبتدأ على ما علمت فى إعراب البيت ، فدل ذلك على أن « أمام » من الظروف المتصرفة ، أى التى تخرج عن النصب على الظرفية وعن الجر بمن ، إلى التأثر بالعوامل ، فتكون مرفوعة بعامل من العوامل التى تقتضى الرفع كما هنا . ونحو ذلك

تحسب أنه مولى المخافة ، أى : المكان الذى تؤتى فيه

والمجرور كقوله تعالى : (وإنْ تَعْدِلْ كلَّ عَدْلٍ لا يُؤْخَذْ مِنْها) (١) ف (يؤخذ) فعل مضارع مبنىّ لما لم يسم فاعله ، وهو خالٍ من ضمير مستتر فيه ، و (منها) جار ومجرور فى موضع رفع : أى لا يكن أُخْذٌ منها ، ولو قدر ما هو المتبادر من أنّ في (يؤخذ) ضميراً مستتراً هو القائم مقام الفاعل ، و (منها) في موضع نصب ؛ لم يستقم ؛ لأن [ذلك] الضمير عائد حينئذ على (كل عدل) و « كل عدل » حدث ، والأحداث لا تؤخذ ، إنما تؤخذ الذوات ، نعم ، إن قدر أنَّ (لا يؤخذ) بمعنى لا يقبل ، صح ذلك

وفهم من قولى « فإن فقد فالمصدر — إلى آخره » أنه لا يجوز إقامة غير المفعول به مع وجود المفعول به ، وهو مذهب البصريين إلا الأخفش ، واستدل المخالفون بنحو قول الشاعر :

٧٥ — أُتِيحَ لِي مِنَ العِدَا نَذِيرَا   بِهِ وُقِيتُ الشَّرَّ مُسْتَطِيرَا

(١) من سورة الأنعام ، من الآية ٧٠

٧٥ — هذا البيت ليزيد بن القعقاع

اللغة : « أتيح لى » هيئ لى وقدر « نذيراً » مخوفاً ومحذرا « وقيت الشر » حفظت منه

المعنى : يريد أن أعداءه قد دبروا له ليوقعوه فى شر يتفاقم خطبه ويتطاير شرره ، وأن المقادير هيأت له من ينذره بما بيتوه له ، فكان ذلك سببا فى حفظه من الوقوع فى الشر .

الإعراب : « أتيح » فعل ماض مبنى للمجهول « لى » جار ومجرور ، وهو نائب فاعل أتيح « من العدى » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من قوله نذيرا

... ...

الآتى ، وكان أصله صفة له ، فلما تقدم إليه أعرب حالا «نذيرا» مفعول بهلأتيح ، منصوب بالفتحة الظاهرة «به» جار ومجرور متعلق بوقيت الآتى «وقيت» وقى : فعل ماض مبنى للمجهول ، وتاء المتكلم نائب فاعل «الشر» مفعول ثان لوقى ، ومفعوله الأول هو نائب الفاعل «مستطيرا» حال من الشر

الشاهد فيه : قوله «أتيح لى نذيراً» فإن أتيح فعل ماض مبنى للمجهول ، وأصل هذا الفعل وهو مبنى للمعلوم يتعدى إلى مفعولين يصل لأحدهما بنفسه وللآخر باللام ، تقول : أتاح الله لى ظروفاً حسنة ، فلفظ الجلالة هو الفاعل ، والجار والمجرور أحد المفعولين ، وظروفاً : هو المفعول الثانى ، ولو أردت أن تبنى هذا الفعل للمجهول فى مثلنا كنت تقول : أتيحت لى ظروف حسنة ، فتغير صورة الفعل وتسنده إلى المفعول الذى كان يتعدى إليه بنفسه وتترك الجار والمجرور ، إلا أن هذا الشاعر لما بنى الفعل للمجهول أسنده إلى الجار والمجرور مع ذكر المفعول به ، بدليل أن هذا المفعول به منصوب ، وهذا جائز عند الكوفيين والأخفش ، ومقصور على ضرورة الشعر عند سائر البصريين . ومما ورد منه واستدل به أنصار الكوفيين والأخفش قول جرير يهجو الفرزدق :

وَلَوْ وَلَدَتْ قُفَيْرَةُ جَرْوَ كَلْبٍ   لَسُبَّ بِذٰلِكَ الْجَرْوِ الْكِلاَبَا

فقوله «بذلك» جار ومجرور هو نائب فاعل لقوله «سب» الذى هو فعل ماض مبنى للمجهول ، و «الكلابا» مفعول ثان لسب منصوب بالفتحة الظاهرة ، فأنت ترى جريراً قد أقام الجار والمجرور مقام الفاعل مع وجود المفعول به حينما اضطرته قافية البيت لذلك ، ومثل هذا البيت أيضاً قول الراجز ، وينسب إلى رؤبة بن العجاج :

لَمْ يُعْنَ بِالْعَلْيَاءِ إلاَّ سَيِّدَا   ولا شَفَى ذَا الْغَيِّ إلاَّ ذُو هُدَى

وبقراءة أبي جعفر (لِيُجْزَى قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ)[1] فأقيم فيها الجار والمجرور وترك المفعول به منصوباً

فقوله « يعن » فعل مضارع مبنى للمجهول ، وقوله « بالعلياء » جار ومجرور هو نائب فاعله ، وقوله « سيداً » مفعول به ليعن المبنى للمجهول . وقد أناب هذا الشاعر الجار والمجرور كما ترى مع وجود المفعول به ، والدليل على أنه أناب الجار والمجرور ولم ينب المفعول به أنه أتى بالمفعول به منصوباً ، ولو أنابه لرفعه كما علمت من أحكام إنابة المفعول به أنه يرتفع بعد أن كان منصوباً . ومثل هذه الشواهد قول الشاعر :

وإنَّما يُرْضِى الْمُنِيبُ رَبَّهُ ... مَا دَامَ مَعْنِيًّا بِذِكْرٍ قَلْبَهُ

فإن قوله « معنياً » اسم مفعول يعمل عمل الفعل المبنى للمجهول ، وهو منصوب لأنه خبر دام ، وقوله « بذكر » جار ومجرور ، وهو نائب فاعل لمعنيّ ، وقوله « قلبه » مفعول به لمعنى ، ولم ينب الشاعر المفعول به مع وجوده فى الكلام بدليل أنه جاء به منصوباً ، وأناب الجار والمجرور . وكل هذه الشواهد محمولة على الضرورة الشعرية عند جمهور البصريين

(١) من سورة الجاثية ، من الآية ١٤ - وأبو جعفر يقرأ فى هذه الآية بضم الياء من « ليجزى » على أنه فعل مضارع مبنى للمجهول ، وينصب « قوما » على أنه مفعول به ليجزى ، ونائب الفاعل هو « بما » ، وهو الجار والمجرور ، فدلت هذه القراءة فى هذه الآية الكريمة على جواز إنابة الجار والمجرور مع وجود المفعول به ، ولو تقدم المفعول به على النائب عن الفاعل ، وهذا رأى جمهرة الكوفيين ، وقد رد جمهور البصريين على استدلالهم بهذه القراءة بوجهين : أولهما : أن الجار والمجرور ليس هو نائب الفاعل ، ولكن نائب الفاعل ضمير مستتر يعود إلى مصدر يجزى وهو الجزاء . وثانيهما : أن هذه قراءة شاذة ، والقراءة الشاذة لاتصلح للاحتجاج بها ؛ لأنها لاتزيد عما يكون من ضرورات الشعر

* * *

ثم قالت : ولا يُحذَفانِ ، بَلْ يَسْتَتِران ، ويُحْذَفُ عامِلُهما جوازاً ، نحْوُ « زَيْدٌ » لِمَنْ قال « مَنْ قامَ » أَوْ « مَنْ ضُرِبَ » ووُجوباً نحْوُ (إذا السَّماءُ انْشَقَّتْ وأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وحُقَّتْ وإذا الأرْضُ مُدَّتْ). ولا يكونانِ جُمْلَةً ؛ فنحْوُ (وتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فعَلْنا بِهِمْ) على إضْمارِ التَّبيُّنِ ، ونَحْوُ (وإذا قِيلَ إنَّ وَعْدَ ٱللهِ حَقٌّ) على الإسْنادِ إلى اللَّفظِ ، ويُؤَنَّثُ فِعْلُهما لِتأْنيثِهما وُجوباً في نحْوِ « الشَّمْسُ طَلَعَتْ » و « قامَتْ هِنْدٌ » أو « الهِنْدانِ » أَوِ « الهِنْداتُ » وجَوازاً : رَاجِحاً في نَحْوِ « طَلَعَتِ الشَّمْسُ » ومِنهُ « قامَتِ ٱلرِّجالُ » أو « النِّساءُ » أو « الهُنُودُ » و « حَضَرَتِ القاضِيَ امْرَأَةٌ » ومِثْلُ قامَتِ النِّساءُ « نِعْمَتِ المَرْأَةُ هِنْدٌ » ، ومَرْجُوحاً في نحوِ « ما قامَ إلاَّ هِنْدٌ » وقيلَ : ضَرُورَةٌ ، ولا تَلْحَقُهُ علامَةُ تَثْنِيَةٍ ولا جَمْعٍ ، وشَذَّ نحْوُ « أَكَلُونِي البَرَاغِيثُ »

وأقول : ذكرت هنا خمسة أحكام يشترك فيها الفاعل والنائب عنه :

الحكم الأول : أنهما لا يحذفان ، وذلك لأنهما عمدتان ، ومُنَزَّلان من فعلها منزلة الجزء ؛ فإنْ وَرَدَ ما ظاهره أنهما فيه محذوفان فليس محمولا على ذلك الظاهر ، وإنما هو محمول على أنهما ضميران مستتران [1] ؛ فمن ذلك

(١) هذا الكلام على إطلاقه صحيح بالنسبة لنائب الفاعل ، ولكنه غير صحيح بالنسبة للفاعل ، وذلك لأن الفاعل قد حذف فى مواضع عديدة ، ومنها مواضع قياسية ، وذكر المؤلف نفسه فى كتاب قطر الندى بعض هذه المواضع

قول النبي صلى الله عليه وسلم : « لا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وهُوَ مُؤْمِنٌ »

ونحن نجمل لك ذكر هذه المواضع حتى لا تضيع عليك فائدة نرجو أن تنتفع بها .

الموضع الأول : فاعل المصدر فى نحو قوله تعالى : (أَوْ إِطْعامٌ فى يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ يَتِيماً ذَا مَقْرَبَةٍ) من سورة البلد من الآيتين ١٤ و ١٥

والموضع الثانى : فاعل أفعل فى التعجب إذا تقدم له نظير يدل عليه ، نحو قوله تعالى : (أَسْمِعْ بِهِمْ وأَبْصِرْ) من سورة مريم ، من الآية ٣٨

والموضع الثالث : عند نيابة نائب الفاعل عنه ، نحو قوله تعالى : (وقُضِىَ الأَمْرُ) من سورة البقرة ، من الآية ٢١٠

والموضع الرابع : فى إقامة البدل مقام الفاعل . نحو قولهم : ماقام إلا هند ؛ فهند عند التحقيق ليست فاعل قام ، بل هى بدل من فاعل قام ، وأصل الكلام : ماقام أحد إلا هند . والدليل على أن هنداً ليست فاعلا أنهم التزموا تذكير نحو قام ؛ ولو اعتبروا مابعد إلا فاعلا لأنثوا الفعل إذا كان مابعد إلا مؤنثاً .

والموضع الخامس : فاعل قل وكثر ونحوهما إذا اتصلت بها « ما » الزائدة ، نحو قولك : قلما يكون ذلك ، وكثر ما يكون ذلك .

والموضع السادس : إذا أقيم المضاف إليه مقام المضاف كما فى قوله : (وَجاءَ رَبُّكَ) فإن التقدير ـ والله أعلم ـ وجاء أمر ربك .

والموضع السابع : إذا أقيم مقام الفاعل حال مفصلة ، نحو قول الشاعر :

كُرَةٌ ضُرِبَتْ بِصَوالِجَةٍ فَتَلَقَّفَها رَجُلٌ رَجُلُ

أصل الكلام فتلقفها الناس رجلا رجلا : فحذف الفاعل ، وأناب عنه الحال المفصلة

والموضع الثامن : الفاعل الذى حذف للتخلص من التقاء الساكنين ، وذلك فى الفعل المسند إلى ضمير الجماعة عند تأكيده بنون التوكيد ، نحو قولك : اضربن ياقوم .

ولا يَشْرَبُ الْخَمْرَ حِينَ يَشْرَبُها وهُوَ مُؤْمِنٌ » ففاعل « يشرب » ليس ضميراً عائدا إلى ما تقدم ذكره ـ وهو الزانى ـ لأن ذلك خلاف المقصود ولا الأصل « ولا يشرب الشارب » فحذف الشارب ؛ لأنَّ الفاعل عمدة فلا يحذف ، وإنما هو ضمير مستتر فى الفعل عائد على الشارب الذى استلزمه « يشرب » [فإن « يشرب » يستلزم الشارب] وحَسَّنَ ذلك تقدُّمُ نظيره ـ وهو « لا يزنى الزانى » ـ وعلى ذلك فقس ، وتلطَّف لكل موضع بما يناسبه ، وعن الكسائى إجازة حذف الفاعل ، وتابعه على ذلك السُّهيلىّ وابن مضاء

* * *

الثانى : أن عاملها قد يحذف لقرينة ، وأن حذفه على قسمين : جائز ، وواجب .

فالجائز كقولك « زَيْدٌ » جوابًا لمن قال لك « مَنْ قامَ » ؟ أو « مَن ضُرِبَ » ؟ فزيد فى جواب الأول فاعلُ فعل محذوف ، وفى جواب الثانى نائب عن فاعل فعل محذوف ، وإن شئت صرحت بالفعلين فقلت « قامَ زيْدٌ » و « ضُرِبَ عَمْرٌو»

والواجب ضابطه أن يتأخر عنه فعل مفسِّر له ، وقد اجتمع المثالان فى الآية الكريمة [1] فـ(السَّماء) فاعلٌ بـ(انْشَقَّتْ) محذوفة . كالسماء فى قوله تعالى : (فإذا انْشَقَّتِ السَّماء) [2] إلاّ أن الفعل هناك مذكور . و « الأرضُ »

---

(١) هى قوله تعالى : (إذا السماء انشقت ، وأذنت لربها وحقت ، وإذا الأرض مدت) وقد تلاها المؤلف فى المتن ، من سورة الانشقاق ، من الآيات ١ ـ ٣ (٢) من سورة الرحمن ، من الآية ٣٧

نائب عن فاعل « مُدَّتْ » محذوفة ، وكل من الفعلين يفسره الفعل المذكور ، فلا يجوز أن يتلفظ به ؛ لأن المذكور عوض عن المحذوف ، وهم لا يَجْمَعُون بين العوض والمعوض عنه

* * *

الحكم الثالث : أنهما لا يكونان جملة ، هذا هو المذهب الصحيح ، وزعم قوم أن ذلك جائز ؛ واستدلوا بقوله تعالى : (ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ ما رَأَوُا الآياتِ لَيَسْجُنُنَّهُ) [١] (وَتَبَيَّنَ لكُمْ كَيْفَ فَعَلْنا بِهِمْ) [٢] (وإذا قِيلَ لهمْ لا تُفْسِدُوا فى الأرْضِ) [٣] فجعلوا جملة (لَيَسْجُنُنَّهُ) فاعلا لـ (بَدَا) وجملة (كيفَ فعَلْنا بهم) فاعلا لـ (تَبَيَّن) وجملة (لا تُفْسِدُوا فى الأرْضِ) قائمة مقام فاعل (قيلَ) ؛ ولا حجة لهم فى ذلك : أما الآية الأولى فالفاعل فيها ضمير مستتر عائد : إما على مصدر الفعل ، والتقدير : ثم بدا لهم بَدَاء ، كما تقول : « بَدَا لِيَ رَأْيٌ » ويؤيد ذلك أن إسناد « بدا » إلى « البَدَاء » قد جاء مُصَرَّحًا به فى قول الشاعر :

٧٦ — لَعَلَّكَ والمَوْعُودُ حَقٌّ لِقاؤُهُ   بَدَا لكَ فى تِلْكَ القَلُوصِ بَدَاءُ

(١) من سورة يوسف ، من الآية ٣٥ (٢) من سورة إبراهيم ، من الآية ٤٥

(٣) من سورة البقرة ، من الآية ١١

٧٦ — نسب فى اللسان (ب د ا) هذا الشاهد إلى الشماخ بن ضرار الغطفانى ، ولم أجده فى ديوانه المطبوع

اللغة : « حق لقاؤه » يروى فى مكانه « حق وفاؤه » و « القلوص » بفتح القاف — الناقة الشابة « بدالك بداء » ظهر لك رأى آخر غير ما كنت قد رأيته

المعنى : يقول : لعلك قد تغير رأيك فى شأن هذه الناقة ، وظهر لك فى

وإما على السَّجْنِ — بفتح السين — المفهوم من قوله تعالى : (لَيَسْجُنُنَّه) ويدلُّ عليه قوله تعالى (قالَ رَبِّ السِّجْنُ أَحَبُّ إلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِي إليهِ)[1] وكذلك القول فى الآية الثانية ، أى : وتبين هو ، أى التَّبيُّن ، وجملة الاستفهام مفسرة . وأما الآية الثالثة فليس الإسناد فيها من الإسناد المعنوى الذى هو محل الخلاف ، وإنما هو [من] الإسناد اللفظى ، أى : وإذا قيل لهم هذا اللفظ ، والإسناد اللفظى جائز فى جميع الألفاظ ، كقول العرب « زَعَمُوا مَطِيَّةُ الكَذِبِ » وفي الحديث « لا حَوْلَ ولا قوَّةَ إلاّ بالله كَنْزٌ مِنْ كُنُوزِ الْجَنَةِ »

* * *

أخريات التفكير مالم يكن ظاهرا ، وما قضى لابد كائن .

الإعراب : « لعلك » لعل : حرف ترج ونصب ، والكاف ضمير المخاطب اسمه مبنى على الفتح فى محل نصب « والموعود » الواو واو الحال ، الموعود : مبتدأ «حق» خبر المبتدأ «وفاؤه» وفاء : فاعل حق ، لأنه صفة مشبهة أو مصدر ، والضمير مضاف إليه ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب حال « بدا » فعل ماض « لك » جار ومجرور متعلق ببدا « فى تلك » الجار والمجرور متعلق ببدا أيضاً ، واللام للبعد ، والكاف حرف خطاب « القلوص » بدل من اسم الإشارة أو عطف بيان عليه « بداء » فاعل بدا ، والجملة من الفعل وفاعله خبر لعل فى أول البيت

الشاهد فيه : قوله «بدا لك بداء» حيث أسند الفعل — وهو بدا — إلى بداء ، وهو مصدر ذلك الفعل ؛ وذلك يرشح أن هذا الفعل لو ورد فى كلام آخر جاز أن يقدر الفاعل ضميراً عائداً إلى مصدره كما فى الآية الكريمة (ثم بدا لهم من بعدما رأوا الآيات ليسجننه) على نحو ماذكر المؤلف

(١) من سورة يوسف ، من الآية ٣٣

الحكم الرابع : أن عاملهما يؤنث إذا كانا مؤنثين . وذلك على ثلاثة أقسام : تأنيث واجب ، وتأنيث راجح ، وتأنيث مرجوح

فأما التأنيث الواجب ففي مسألتين :

إحداهما : أن يكون الفاعل المؤنث ضميراً متصلا . ولا فرق في ذلك بين حقيقي التأنيث ومجازيِّه ، فالحقيقي نحو « هِنْدٌ قامَتْ » فهند : مبتدأ ، وقام : فعل ماض ، والفاعل مستتر في الفعل ، والتقدير : قامت هي ، والتاء علامة التأنيث ؛ وهي واجبة ؛ لما ذكرناه ، والمجازي نحو « الشَّمْسُ طَلَعَتْ » وإعرابه ظاهر ؛ ولما مثلت به في المقدمة للتأنيث الواجب علم أن وجوب التأنيث مع الحقيقي من باب أولى ، بخلاف ما لو عكست ؛ فأما قول الشاعر :

٧٧ — إنَّ السَّماحَةَ والمُرُوءَةَ ضُمِّنا   قَبْراً بِمَرْوَ على الطَّرِيقِ الواضِحِ

---

٧٧ — هذا الشاهد من كلام زياد الأعجم مولى عبد القيس ، من قصيدة له تعدّ من نادر الكلام ونقيّ المعاني ، يرثى فيها المغيرة بن المهلب

الإعراب : « إن » حرف توكيد ونصب « السماحة » اسم إن « والمروءة » معطوف عليه « ضمنا » ضمن : فعل ماض مبنى للمجهول ، وألف الاثنين نائب فاعل . مبنى على السكون فى محل رفع ، وهو المفعول الأول « قبرا » مفعول ثان لضمن « بمرو » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لقبر « على الطريق » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة ثانية لقبر « الواضح » صفة للطريق

الشاهد فيه : قوله « ضمنا » فإن « ضمن » فعل ماض مسند إلى ضمير المؤنث ؛ وهو الألف العائدة إلى السماحة والمروءة ، وكان من حقه أن يؤنث هذا الفعل فيقول : ضمنتا ، لأن كل فعل أسند إلى ضمير مؤنث يجب تأنيثه ، سواء أكان هذا المؤنث الذى يعود إليه الضمير مؤنثاً حقيقي التأنيث أم كان مؤنثاً مجازي التأنيث ، فترك الشاعر فى هذا البيت تأنيث الفعل جار على خلاف الواجب

ولم يقل « ضمنتا » فضرورة

الثانية : أن يكون الفاعل اسمًا ظاهراً متصلا حقيقى التأنيث : مفرداً ، أو تثنية له ، أو جمعًا بالألف والتاء ، فالمفرد كقوله تعالى : (إِذْ قالَتِ ٱمْرَأَةُ عِمْرانَ) [1] والمثنى كقولك : قامت الهندان ، والجمع كقولك : قامت الهنداتُ ، فأما قوله :

٧٨ — تمنَّى ٱبْنَتَاىَ أَنْ يَعِيشَ أبوهُما وهلْ أنا إلاَّ مِنْ ربيعةَ أوْ مُضَرْ

وذلك شاذ لا يقاس عليه فى السعة ، بل وليس لنا أن نستعمل مثله فى شعرنا ؛ لأن ما كان يجوز للعرب من الضرائر فى أشعارهم لا يجوز لنا فى أشعارنا ، فافهم هذا

(١) من سورة آل عمران ، من الآية ٣٥

٧٨ — هذا البيت للبيد بن ربيعة العامرى ، من أبيات له أربعة يقولها لابنتيه ، وهو أول هذه الأبيات ، وبعده قوله :

فَقُومَا وَقولاَ بالذى تَعْلَمانِهِ ولا تَخْمِشَا وَجْهاً ولا تَحْلِقا شَعَرْ

وَقولاَ هُوَ المَرءُ الذى لا صَديقَهُ أضاعَ ، ولاخانَ الخليلَ ، ولا غَدَرْ

إلى الحولِ ثمَّ اسمُ السلامِ عليكُمَا ومَنْ يَبْكِ حَوْلاً كاملا فقدِ اعْتَذَرْ

اللغة : « تمنى » يجوز أن يكون فعلا ماضياً مثل تقدم وتذكر وتقدس ، ويجوز أن يكون فعلا مضارعا ، وأصله تتمنى مثل تتزكى وتتقدم وتتهذب ، ثم حذف إحدى التاءين ؛ لأن كل فعل تصدر بتاءين جاز لك حذف إحداهما ، كما حذفت من قوله تعالى : « فأنذرتكم ناراً تلظى » من سورة الليل ، من الآية ١٤ والأصل تتلظى ، ومن قوله تعالى : « فأنت له تصدى » من سورة عبس ، الآية ٦ وأصله تتصدى . ونحو ذلك كثير فى القرآن وفى الفصيح المستعمل من لغة العرب « ربيعة أو مضر » هما ابنا نزار بن معد بن عدنان ، وهما أبوا العرب العدنانيين ، ويراد بمثل هذا التعبير معنى : وهل أنا إلا من الناس ينزل بى ما ينزل بكل واحد منهم

فضرورة إن قُدِّرَ الفعل ماضياً ؛ وأما إن قُدِّرَ مضارعا ـ وأصله تَتَمَنَّى فحذفت إحدى التاءين كما قال تعالى : (فأَنْذَرْتُكم ناراً تَلَظَّى) [1] ـ فلا ضرورة

وأما قوله تعالى : (إذا جاءكَ المُؤْمِناتُ) [2] فإنما جاز لأجل الفصل

الإعراب : « تمنى » فعل ماض ، مبنى على فتح مقدر على الألف ، أو فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الألف « ابنتاى » فاعل مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى ، وياء المتكلم مضاف إليه « أن » حرف مصدرى ونصب « يعيش » فعل مضارع منصوب بأن « أبوهما » أبو : فاعل يعيش ، مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة ، وضمير الغائب مضاف إليه « وهل » الواو للاستئناف ، هل : حرف استفهام « أنا » ضمير منفصل مبتدأ « إلا » أداة حصر « من ربيعة » جار ومجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « أو » حرف عطف « مضر » معطوف على ربيعة ، وسكن لأجل الوقف

الشاهد فيه : قوله « تمنى ابنتاى » فإن قوله « ابنتاى » مثنى ابنة ، وهى مؤنثة ، حقيقية التأنيث . وقد وقع هذا اللفظ فاعلا لقوله « تمنى » فإن كان فعلا ماضياً كان خالياً من علامة التأنيث ؛ لأن علامة التأنيث فى الفعل الماضى تاء ساكنة تتصل بآخره ؛ فعلى ذلك كان ينبغى أن يقول : تمنت ابنتاى ، ولو قدرت هذا الفعل مضارعا محذوف إحدى التاءين كان مؤنثاً ؛ لأن علامة التأنيث فى الفعل المضارع تاء متحركة تتصل بأوله ، وكل ما فى الباب أن هذه التاء حذفت للتخفيف ، والمحذوف لسبب كالثابت فى اللفظ ؛ فيلزم على اعتبار الفعل ماضياً أن يكون البيت شاذاً ؛ لأنه لم يؤنث الفعل المسند إلى اسم ظاهر متصل حقيقى التأنيث ، ويلزم على اعتبار الفعل مضارعا جريان البيت على المستعمل المطرد ، وهذا الاعتبار أولى بالاعتبار ؛ لأنه لا يجوز التخريج على الشاذ أو الضرورة ما أمكن غيره

(١) من سورة الليل ، من الآية ١٤ (٢) من سورة الممتحنة ، من الآية ١٢

بالمفعول ، أو لأن الفاعل فى الحقيقة أل الموصولة ، وهى اسم جمع ؛ فكأنه قيل : اللاتى آمَنَّ ، أو لأن الفاعل اسم جمع محذوف موصوف بالمؤمنات : أى النسوة اللاتى آمَنَّ (١) .

---

(١) أنت تعلم أن كل مايدل على معنى الجمع يحتمل أن يؤول بالجماعة فيكون مؤنث المعنى ويحتمل أن يؤول بالجمع فيكون مذكر المعنى ، سواء أكان جمعاً حقيقة أم كان اسم جمع أم كان اسم جنس جمعى ، وسواء أكان الجمع جمع تكسير لمذكر أم جمع تكسير لمؤنث أم جمع مذكر سالما أم جمع مؤنث سالما ، فاسم الجمع نحو قوم ورهط ونسوة ، واسم الجنس الجمعى نحو روم وزنج وكلم ، وجمع التكسير الذى لمذكر نحو رجال وزيود ، وجمع التكسير الذى لمؤنث نحو هنود وضوارب ، وجمع المذكر السالم نحو الزيدين والمؤمنين والبنين . وجمع المؤنث السالم نحو الهندات والمؤمنات والبنات .

وعلى مقتضى هذا الذى ذكرنا من احتمال هذه الأنواع كلها للوجهين كان ينبغى أن يجوز فى جميعها تأنيث الفعل المسند إليها على تأويلها بالجماعة ، وتذكيره على تأويلها بالجمع

وقد اختلف النحاة فى هذا الموضوع على ثلاثة مذاهب :

المذهب الأول : مذهب جمهور الكوفيين ، وحاصله تجويز الوجهين فى جميع هذه الأنواع ، تمشياً مع هذا الأصل الذى ذكرناه .

والمذهب الثانى : مذهب أبى على الفارسى ، وخلاصته تجويز الوجهين فى جميع الأنواع ، إلا نوعا واحداً ، وهو جمع المذكر السالم ؛ فإنه أوجب فيه تذكير الفعل

والمذهب الثالث : مذهب جمهور البصريين ، وخلاصته تجويز الوجهين فى اسم الجمع وفى اسم الجنس الجمعى وفى جمع التكسير لمذكر وفى جمع التكسير لمؤنث ، ووجوب التذكير فى جمع المذكر السالم ، ووجوب التأنيث فى جمع المؤنث السالم ؛ قالوا : لأنك حين تجمع رجلا على رجال ، وحين تجمع هنداً على هنود — لا يبقى فى الجمع لفظ المفرد على ما كان عليه ؛ فأشبه اسم الجمع الذى

... ...

لاواحد له من لفظه . فأما حين تجمع زيداً على الزيدين وحين تجمع هنداً على الهندات فإنه يبقى لفظ الواحد فى الجمع على ما كان عليه ، فأشبه المفرد ، والمفرد المذكر يجب معه تذكير الفعل فكذلك جمعه السالم ، والمفرد المؤنث الحقيقى التأنيث يجب معه تأنيث الفعل فكذلك جمعه السالم .

وخلاصة هذا الخلاف أن الجميع متفقون على جواز الوجهين فى الفعل المسند إلى اسم الجمع أو إلى اسم الجنس الجمعى أو إلى جمع التكسير لمذكر أو إلى جمع التكسير لمؤنث . والخلاف بين البصريين جميعاً والكوفيين وحدهم فى الفعل المسند إلى جمع مذكر سالم ، وبين البصريين جميعاً والكوفيين ومعهم أبو على الفارسى فى الفعل المسند إلى جمع المؤنث السالم .

وقد استدل جمهور الكوفيين وأبو على الفارسى على جواز التذكير والتأنيث فى الفعل المسند لجمع المؤنث السالم بقوله تعالى : (إذا جاءك المؤمنات) من سورة الممتحنة . من الآية ١٢ ، فقد جىء بالفعل فى هذه الآية الكريمة - وهو « جاءك » - من غير علامة تأنيث ، مع أن فاعله - وهو « المؤمنات » - جمع مؤنث سالم ، فدل على أنه يجوز خلو الفعل المسند إلى جمع المؤنث السالم من علامة التأنيث - وهذا هو موضع النزاع بينهم وبين البصريين ، ولا حاجة بالكوفيين والفارسى إلى الاستدلال على التأنيث ؛ لأنه محل اتفاق فى هذا المثال ونحوه - وأجاب البصريون على استدلال الكوفيين وأبى على بهذه الآية بثلاثة أجوبة أشار المؤلف إلى جميعها :

أما الجواب الأول فإنا لانسلم لكم أن السبب فى تذكير الفعل هو كون الفاعل جمع مؤنث سالما ، بل السبب فى تذكير الفعل هو الفصل بين الفعل والفاعل بالمفعول الذى هو ضمير المخاطب ، وأنت تعلم أنه إذا فصل بين الفعل والفاعل المؤنث الحقيقى التأنيث فاصل أىّ فاصل جاز فى الفعل التأنيث وعدمه ، تقول : زارتنى هند ، وزارنى هند

وأما الجواب الثانى : فإنا لانسلم أن الفاعل فى هذه الآية الكريمة هو

... ...

« المؤمنات » الذى هو جمع مؤنث سالم ، بل الفاعل هو « أل » الموصولة التى بمعنى اللاتى ، واللاتى ليس جمعاً ، بل هو اسم جمع ؛ فيكون الفاعل فى الآية الكريمة ـ عند التحقيق ـ اسم جمع ، واسم الجمع يجوز فى فعله التأنيث وعدمه بالإجماع .

وأما الجواب الثالث : فإنا لا نسلم أن الفاعل هو « المؤمنات » الذى هو جمع مؤنث سالم ، بل المؤمنات صفة لموصوف محذوف ، وهذا الموصوف المحذوف هو الفاعل حقيقة ، وأصل الكلام : إذا جاءك النساء المؤمنات ، والموصوف المحذوف الذى قدرناه بالنساء اسم جمع لا جمع مؤنث سالم ، فحذف التاء سببه أن الفاعل اسم جمع ، ونحن لا نخالفكم فى جواز حذف التاء إذا كان الفاعل اسم جمع

ومما استدل به الكوفيون وأبو على الفارسى قول عبدة بن الطبيب من قصيدة رواها المفضل الضبى فى المفضليات :

فَبَكَى بَنَاتِى شَجْوَهُنَّ وَزَوْجَتِى وَالظَّاعِنُونَ إِلَىَّ ثُمَّ تَصَدَّعُوا

حيث أتى بالفعل ـ وهو « بكى » ـ مجرداً من تاء التأنيث ، مع كون فاعله جمع مؤنث سالماً ـ وهو « بناتى » ـ وأجاب البصريون عن الاستدلال بهذا البيت بأن الفاعل ـ وإن كان جمع مؤنث سالماً ـ قد أشبه جمع التكسير ، بسبب أن مفرده ـ وهو بنت ـ لم يوجد بتمامه فى لفظ الجمع ، فلما أشبه جمع التكسير أخذ حكمه ، وهو جواز الوجهين فى الفعل المسند له ، وإذا جاز فى هذا اللفظ الوجهان لهذه العلة لم يلزم جواز الوجهين فى كل فعل يسند إلى جمع مؤنث سالم ، حيث لا توجد هذه العلة

ومما استدل به الكوفيون على جواز تأنيث الفعل المسند لجمع مذكر سالم قول الله تبارك وتعالى : (آمنت أنه لا إله إلا الذى آمنت به بنو إسرائيل) من سورة يونس ، من الآية ٩٠ ، حيث لحقت الفعل ـ وهو « آمنت » ـ تاء التأنيث ، مع أن فاعله جمع مذكر سالم ـ وهو « بنو إسرائيل » ـ ومثله قول الشاعر وهو

وأما التأنيث الراجح ففي مسألتين أيضًا

إحداهما : أن يكون الفاعل ظاهراً متصلا مجازيّ التأنيث ، كقولك : طَلَعَتِ الشمسُ ، وقوله تعالى (وما كانَ صلاتُهُمْ عند البيت) [١] (فانظر كيف كان عاقِبةُ مَكْرِهِم) [٢] (وجُمِعَ الشمسُ والقمرُ) [٣]

الثانية : أن يكون ظاهراً حقيقى التأنيث منفصلا بغير « إلا » كقولك : قام اليوم هند ، وقامت اليوم هند ، وكقوله :

٧٩ — إنَّ امرَءاً غرَّهُ مِنْكُنَّ واحدةٌ بَعْدِى وبَعْدَكِ فى الدنيا لَمَغْرُورُ

قريط بن أنيف العنبرى :

لو كنتُ مِن مازنٍ لمْ تَسْتَبِحْ إبلى بنُو اللَّقِيطةِ منْ ذُهْلِ بْنِ شَيْبانا

حيث أنث الفعل ـ وهو « تستبح » ـ مع أن فاعله جمع مذكر سالم ـ وهو « بنو اللقيطة » ـ وجواب البصريين عن الآية الكريمة والبيت واحد ، وهو من باب جوابهم السابق على بيت عبدة بن الطبيب . وهو أن لفظ البنين ـ وإن كان جمع مذكر سالما ـ قد أشبه جمع التكسير ، بسبب أن لفظ المفرد ، وهو ابن ، لم يوجد بتمامه فيه ، فلما كان كذلك جاز فى فعله الوجهان ، فالجواز فى هذا الفاعل بخصوصه لعلة من العلل لا يستلزم الجواز فى فعل كل جمع مذكر سالم حيث لا توجد فيه العلة المقتضية للجواز هنا . وهذا بحث طويل أردنا به تدريبك على الحوار والجدل والتخريج فلا تمله وعه ولا تنسه ، والله يتولاك بإرشاده وتوفيقه

(١) من سورة الأنفال ، من الآية ٣٥ (٢) من سورة النمل ، من الآية ٥١
(٣) من سورة القيامة ، الآية ٩

٧٩ — قد بحثت طويلا عن هذا البيت فلم أجد أحدا نسبه إلى قائل معين والبيت قد استشهد به الأشمونى (رقم ٣٦٥) وابن الناظم فى باب الفاعل

الإعراب : « إن » حرف توكيد ونصب « امرأ » اسم إن « غره » غر :

والمبرد يخصّ ذلك بالشعر

ومن النوع الأول ـ أعنى المؤنث الظاهر المجازى التأنيث ـ أن يكون الفاعل جمعَ تكسيرٍ ، أو اسمَ جمعٍ ، تقول : قامت الزيود ، وقام الزيود ، وقامت النساء ، وقام النساء ، قال الله تعالى : (قالتِ الأعرابُ) [١] (وقالَ نِسْوَةٌ) [٢] وكذلك اسم الجنس ، كـ « أَوْرَقَ الشَّجر » و « أَوْرَقَتِ الشجرُ » فالتأنيث في ذلك كله على معنى الجماعة ، والتذكير على معنى

فعل ماض ، والهاء ضمير عائد إلى امرئ مفعول به « منكن » جار ومجرور متعلق بغر أوهو متعلق بمحذوف حال من واحدة الآتى « واحدة » فاعل غر ، وجملة الفعل والفاعل فى محل نصب صفة لقوله امرأ « بعدى » الظرف متعلق بغر ، وياء المتكلم مضاف إليه « وبعدك » هذا الظرف معطوف بالواو على الظرف السابق ، والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه « فى الدنيا » جار ومجرور متعلق إما بقوله مغرور الآتى ، وإما بمحذوف صفة لامرئ ، والأخير عندنا أولى من جهة المعنى « لمغرور » اللام هى اللام المزحلقة ، مغرور : خبر إن التى فى أول البيت

الشاهد فيه : قوله « غره منكن واحدة » حيث أسند الفعل إلى اسم ظاهر حقيقى التأنيث ولم يؤنث هذا الفعل ؛ لوجود الفاصل بين الفعل والفاعل بقوله « منكن » وذكر علامة التأنيث فى مثل هذه الحال أرجح من حذفها

ومثله فى المعنى قول حجر آكل المرار فى هند بنت ظالم امرأته ، وكانت قد أسرها زياد بن الهبولة فى يوم البردان :

إنَّ مَنْ غره النساء بشىء ... بعدَ هندٍ لَجاهلٌ مغرورُ

حُلْوَةُ العَيْنِ والحديثِ ، ومُرٌّ ... كلُّ شىء أجنَّ منها الضميرُ

كلُّ أُنثى ، وإنْ بَدَا لك منها ... آيةُ الحُبِّ ، حُبُّها خَيْتَعُورُ

(١) من سورة الحجرات ، من الآية ١٤ (٢) من سورة يوسف ، من الآية ٣٠

الجمع ، وليس لك أن تقول : التأنيث فى النساء والهنود حقيقى ؛ لأن الحقيقى هو الذى له فرج ، والفرج لآحاد الجمع لا للجمع ؛ وأنت إنما أسندت الفعل إلى الجمع لا إلى الآحاد

ومن هذا الباب أيضاً قولهم : نِعْمَتِ المرأةُ ؛ ونِعْمَ المرأةُ هِنْدٌ ؛ فالتأنيث على مقتضى الظاهر ، والتذكير [على معنى الجنس] ؛ لأن المراد بالمرأة الجنسُ لا واحدة معينة ، مَدَحُوا الجنس عموماً ، ثم خَصُّوا مَنْ أرادوا مدحه ، وكذلك « بئس » بالنسبة إلى الذم ، كقولك : بِئْسَ المَرْأَةُ حَمَّالَةُ الحطب ، وبِئْسَتِ المَرْأَةُ [هِنْدٌ] .

* * *

وأما التأنيث المرجوح ففى مسألة واحدة ، وهى أن يكون الفاعل مفصولا بإلاّ ، كقولك : ما قامَ إلا هِندٌ ؛ فالتذكير هنا أرجح باعتبار المعنى ؛ لأن التقدير : « ماقام أحد إلا هند » فالفاعل فى الحقيقة مُذَكر ، ويجوز التأنيث باعتبار ظاهر اللفظ ، كقوله :

٨٠ — ما بَرِئَتْ مِنْ رِيبةٍ وَذَمٍّ فى حَرْبِنا إلاَّ بناتُ العَمِّ

٨٠ — وهذا الشاهد لم أقف له على نسبة إلى قائل معين ، وقد أنشده المؤلف فى أوضحه فى باب الفاعل ، والأشمونى كذلك (رقم ٣٦٦)

الإعراب : « ما » نافية « برئت » فعل ماض ، والتاء حرف دال على التأنيث « من ريبة » جار ومجرور متعلق ببرئ « وذم » معطوف على ريبة « فى حربنا » الجار والمجرور متعلق ببرئ أيضاً ، وحرب مضاف ، والضمير مضاف إليه « إلا » أداة حصر « بنات » فاعل برئ « العم » مضاف إليه

والدليل على جوازه في النثر قراءةُ بعضهم (إنْ كانَتْ إلاّ صَيْحَةٌ واحِدةٌ) [1] برفع (صَيْحة) وقراءةُ جماعة من السلف (فأَصْبَحُوا لاتُرَى إلاّ مَسَاكِنُهُمْ) [2] ببناء الفعل لما لم يُسَمَّ فاعله ، وبجعل حرف المضارعة التاء المثناة من فوق . وزعم الأخفش أن التأنيث لا يجوز إلا فى الشعر ، وهو محجوج بما ذكرنا

* * *

الحكم الخامس : أن عاملها لا تلحقه علامة تثنية ولا جمع ، فى الأمر الغالب ، بل تقول : قامَ أَخَوَاكَ ، وقام إِخْوَتُكَ ، وقامَ نِسْوَتُكَ ، كما تقول : قامَ أُخوكَ ، ومن العرب من يُلحق علاماتٍ دالةً على ذلك ، كما يلحق الجميعُ علامةً دالةً على التأنيث ، كقوله :

٨١ — تَوَلّى قِتَالَ المَارِقِينَ بِنَفْسِه ... وقَدْ أَسْلَمَاهُ مُبْعَدٌ وحَمِيمُ

الشاهد فيه : قوله « مابرئت إلا بنات العم » حيث وصل الفعل بتاء التأنيث مع كونه مفصولا من فاعله بإلا، ودخول التاء فى هذه الحال مرجوح على ماذكره المؤلف تبعاً لابن مالك ، وحكى ابن عقيل أن الجمهور لايجيزون التأنيث فى هذه الحال ، كما حكى المؤلف عن الأخفش أن التأنيث لايجوز فى غير ضرورة الشعر ، لكن الذى تنصره الأدلة هو ما ذكره المؤلف ، ومن شواهد ذلك قول ذى الرمة :

طَوَي النَّحْزُ وَالأَجْرَازُ مَافي غُرُوضِهَا * وَمَا بَقِيَتْ إلا الضُلُوعُ الْجَرَاشِعُ

(١) من سورة يس ، من الآيتين ٢٩ و ٥٣

(٢) من سورة الأحقاف ، من الآية ٢٥

٨١ — هذا البيت لعبد الله بن قيس الرقيات ، يرثى به مصعب بن الزبير ، وقد أنشده ابن عقيل (رقم ١٤٣) والأشمونى (٣٥٦) والمؤلف فى أوضحه (ج ١ ص ١٣٥)

وقوله صلى الله عليه وسلم : « يَتَعاقَبُونَ فِيكُمْ ملائِكةٌ بِاللَّيْلِ وملائكةٌ بِالنَّهارِ »[1] وقول بعض العرب : « أَكَلُونِى البَرَاغِيثُ » وقول الشاعر :

٨٢ — نَتَجَ الرَّبِيعُ مَحاسِنًا أَلْقَحْنَها غُرُّ السَّحائِبْ

اللغة : « المارقين » الخارجين عن الدين « مبعد » أراد به الأجنبى « حميم » هو الصديق

الإعراب : « تولى » فعل ماض ، فاعله ضمير مستتر فيه « قتال » مفعول به « المارقين » مضاف إليه « بنفسه » الجار والمجرور متعلق بتولى ، ونفس مضاف والضمير مضاف إليه « وقد » الواو للحال ، قد : حرف تحقيق « أسلماه » فعل ماض ، والألف حرف دال على التثنية ، والهاء ضمير الغائب مفعول به « مبعد » فاعل أسلم « وحميم » معطوف عليه .

الشاهد فيه : قوله « أسلماه مبعد وحميم » حيث وصل بالفعل ألف التثنية مع أن الفاعل اسم ظاهر مذكور بعده ، وهذه لغة جماعة من العرب ، وليست الألف عندهم إلا علامة على تثنية الفاعل ، كما أن التاء فى نحو « قامت هند » علامة على تأنيثه عند جميع العرب

(١) هذا الحديث رواه مالك فى الموطأ ، وهو حديث مختصر من حديث روى مطولا « إن لله ملائكة يتعاقبون فيكم : ملائكة بالليل ، وملائكة بالنهار » ومن أجل ذلك امتنع قوم من الاحتجاج برواية مالك ، لأن الرواية المطولة تدل على أن الذى اختصر المختصرة لم يراع اللفظ الذى ورد عن الرسول فأخطأ الصياغة

٨٢ — هذا البيت من كلام أبى فراس الحمدانى ، ابن عم سيف الدولة الحمدانى ، وأبو فراس هو صاحب الشاهد (رقم ٦) السابق شرحه فى أول الكتاب ، وقبل البيت قوله :

يَأَيُّهَا المَلِكُ الَّذِى أَضْحَتْ لَهُ جُمَلُ المَنَاقِبْ

... ...

نَتَجَ ٱلرَّبيعُ مَحاسِناً أَلْقَحْنَهَا ... البيت

رَاقَتْ وَرَقَّ نَسِيمُها فحكَتْ لنا صُوَرَ الحبائِبْ

حَضَرَ الشَّرَابُ فَلَمْ يَطِبْ شُرْبُ الشَّرَابِ وأَنْتَ غائِبْ

وأبو فراس الحمدانى صاحب هذا الشاهد ممن لايحتج بشعره على قواعد اللغة ومفرداتها ؛ لأنه مولد ، ولعل المؤلف إنما أراد التمثيل بهذا البيت ، ولم يرد الاحتجاج به ، وفرق بين الاحتجاج والتمثيل

اللغة : « نتج » هو ههنا فعل ماض مبنى للمعلوم ، وثم فعل من هذه المادة ملازم للبناء للمجهول ، تقول : نتج القوم الناقة ـ بالبناء للمعلوم ـ وتقول : نتجت الناقة ـ بالبناء للمجهول لاغير ، فإذا أردت معنى استولد جئت بالفعل مبنياً للمعلوم ، وإذا أردت معنى ولد جئت به مبنياً للمجهول وأسندته إلى الناقة وشبهها ومن الأول قول الشاعر ، وينسب إلى قيس بن حصين بن زيد الحارثى :

أَكُلَّ عامٍ نَعَمٌ تَحْوُونَهُ يُلْقِحُهُ قَوْمٌ وَتَنْتِجُونَهُ

الإعراب : « نتج » فعل ماض مبنى للمعلوم ، مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب «الربيع» فاعل «محاسناً» مفعول به لنتج «ألقحنها» ألقح : فعل ماض ، والنون علامة على جمع الإناث ، وضمير الغائبة العائد إلى المحاسن مفعول به «غر» فاعل ألقح «السحائب» مضاف إليه ، وسكن لأجل الوقف

الشاهد فيه : قوله «ألقحنها غر السحائب» فإن قوله «غر» فاعل «ألقح» وغر جمع غراء ، وقد ألحق بالفعل علامة جمع المؤنث ، وهى النون ، مع إسناده إلى الفاعل الظاهر ، وليست هذه النون هى الفاعل ، لأن هذه لغة جماعة مخصوصين من العرب ، وهم يلحقون علامات التثنية والجمع كما يلحق جميع العرب علامة التأنيث

وقول الآخر :

٨٣ — رَأَيْنَ الغَوَانِي الشَّيْبَ لاحَ بعارِضِي
فأَعْرَضْنَ عَنِّي بالخُدُودِ النَّوَاضِرِ

وقد حُمل على هـذه اللغة آياتٌ من التنزيل العظيم : منها قوله سبحانه : (وأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا) [1] والأجوَد تخريجها على غير ذلك ،

---

٨٣ — هذا البيت لأبي عبد الرحمن محمد بن عبد الله العتبي ، من ولد عتبة بن أبي سفيان ، وهو من شواهد ابن عقيل (رقم ١٤٥) والأشموني (رقم ٣٦٠)

اللغة : « الغواني » جمع غانية ، وهى التى استغنت بجمالها عن الزينة ، أو هى التى غنيت بزوجها عن التطلع إلى الرجال « لاح » ظهر « النواضر » الجميلة ، مأخوذ من النضرة ، وهى الحسن والرواء ، وواحد النواضر ناضر

الإعراب : « رأين » فعل ماض ، والنون علامة على جمع المؤنث ، ورأى هنا بصرية . فلا تحتاج إلا إلى مفعول واحد « الغواني » فاعل « الشيب » مفعول به « لاح » فعل ماض . وفاعله ضمير مستتر فيه ، وجملة الفعل وفاعله فى محل نصب حال من الشيب « بعارضى » جار ومجرور متعلق بلاح ، وياء المتكلم مضاف إليه « فأعرضن » الفاء حرف عطف ، أعرض : فعل ماض ، والنون ضمير جماعة النسوة فاعل « عنى » جار ومجرور متعلق بأعرض « بالخدود » جار ومجرور متعلق بأعرض أيضاً « النواضر » صفة للخدود

الشاهد فيه : قوله « رأين الغواني » حيث وصل الفعل بنون النسوة فى قوله « رأين » مع ذكر الفاعل الظاهر ـ وهو قوله « الغواني » ـ وهذه النون ليست ضميراً مثلها فى قوله « فأعرضن » بل هى علامة جمع الإناث مثل تاء التأنيث فى « قامت هند »

(١) من سورة الأنبياء ، من الآية ٣

وأحسن الوجوه فيها إعراب (الَّذِينَ ظَلَمُوا) مبتدأ ، و (أَسَرُّوا النَّجْوَى) خَبَراً .

* * *

ثم قال : الثَّالِثُ الْمُبْتَدَأُ ، وَهُوَ : الْمُجَرَّدُ عَنِ الْعَوَامِلِ اللَّفْظِيَّة : مُخْبَراً عَنْهُ ، أَوْ وَصْفاً رَافِعاً لِمُكْتَفًى بِهِ ، فالأَوَّلُ كَ « زَيْدٌ قَائِمٌ » و (أَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ) و (هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللهِ) والثَّانى شَرْطُهُ نَفْىٌ أَوِ اسْتِفْهَامٌ ، نَحْوُ « أَقَائِمٌ الزَّيْدَانِ » و « ما مَضْرُوبٌ العَمْرَانِ »

وأقول : الثالث من المرفوعات : المبتدأ ، وهو نوعان : مبتدأ له خبر ، وهو الغالب ، ومبتدأ ليس له خبر ، ولكن له مرفوع يُغْنِي عن الخبر

ويشترك النوعان فى أمرين : أحدهما : أنهما مجردان عن العوامل اللفظية ، والثانى : أن لهما عاملا معنويًا — وهو الابتداء — ونعنى به كونهما على هذه الصورة من التجرد للإسناد

ويفترقان فى أمرين : أحدهما : أن المبتدأ الذى له خبر يكون اسمًا صريحًا ، نحو « اللهُ رَبُّنا » و « مُحَمَّدٌ نَبِيُّنا » ومؤوّلا بالاسم ، نحو (وأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ) [١] أى : وصِيامُكم خير لكم ، ومثله قولهم « تَسْمَعُ بِالْمُعَيْدِيِّ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ » [٢] ولذلك قلت « المجرد » ولم أقل الاسم المجرد ، ولا يكون المبتدأ المستغنى عن الخبر فى تأويل الاسم البتة ، بل

---

(١) من سورة البقرة ، من الآية ١٨٤

(٢) قد تكلمنا على هذا المثل كلاما وافيا فارجع إليه فى (ص ١٥) من هذا الكتاب .

ولا كلَّ اسم ، بل يكون اسمًا هو صفةٌ ، نحو « أقائمٌ الزَّيْدَانِ » و« ما مَضْرُوبٌ العَمْرانِ » . والثانى : أن المبتدأ الذى له خبر لايحتاج إلى شىء يَعتمد عليه ، والمبتدأ المستغنى عن الخبر لا بد أن يعتمد على نفى أو استفهام كما مَثَّلْنَا ، وكقوله :

٨٤ — خَلِيلَيَّ ما وَافٍ بعَهْدِيَ أَنْتُما   إذا لمْ تَكونا لِي على مَنْ أقاطِعُ

---

٨٤ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وقد استشهد به الأشمونى (رقم ١٣٦) والمؤلف فى أوضحه (رقم ٦٤) وفى القطر (رقم ٣٨)

الإعراب : « خليلى » منادى بحرف نداء محذوف ، منصوب بالياء لأنه مثنى ، وياء المتكلم المدغمة فى ياء الإعراب مضاف إليه « ما » نافية « واف » مبتدأ ، مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين « بعهدى » جار ومجرور متعلق بواف ، وعهد مضاف ، وياء المتكلم مضاف إليه « أنتما » فاعل بواف سد مسد خبره . إذا » ظرفية تضمنت معنى الشرط « لم » نافية جازمة « تكونا » فعل مضارع ناقص مجزوم بلم . وعلامة جزمه حذف النون ، وألف الاثنين اسم تكون « لى » جار ومجرور متعلق بتكون « على » حرف جر « من » اسم موصول مبنى على السكون فى محل جر بعلى ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر تكون « أقاطع » فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة لامحل لها صلة ، والعائد ضمير محذوف منصوب بأقاطع ، وجواب إذا محذوف يدل عليه سياق الكلام ، والتقدير : إذا لم تكونا لى على من أقاطعه فما واف بعهدى أنتما

الشاهد فيه : قوله « ماواف أنتما » حيث رفع الوصف الذى هو واف ضميراً منفصلا على أنه فاعل أغنى عن الخبر ، لكونه معتمداً على حرف النفى وهو ما ، ولا يجوز جعل هذا الضمير مبتدأ والوصف خبراً عنه ، لئلا يلزم الإخبار بالمفرد عن المثنى ، والبيت رد صارخ على من زعم أن فاعل الوصف المغنى عن الخبر لايكون ضميراً منفصلا

وكقوله :

٨٥ — أَقَاطِنٌ قَوْمُ سَلْمَى أَمْ نَوَوْا ظَعَنَا إِنْ يَظْعَنُوا فَعَجِيبٌ عَيْشُ مَنْ قَطَنَا

وقولى « رافعاً لمكتفى به » أعمُّ من أن يكون ذلك المرفوع اسما ظاهراً كـ « قوم سلمى » فى البيت الثانى ، أو ضميراً منفصلا كـ « أنتما » فى البيت الأول ، وفيه رد على الكوفيين والزمخشرى وابن الحاجب ؛ إذ أوجبوا أن يكون المرفوع ظاهراً ، وأوجبوا فى قوله تعالى (أَرَاغِبٌ أَنْتَ) (١) أن يكون محمولا على التقديم والتأخير ، وذلك لا يمكنهم فى البيت [الأول]

٨٥ — وهذا الشاهد لم يتيسر لى الوقوف على نسبته إلى قائل معين ، وقد أنشده الأشمونى (رقم ١٣٤) والمؤلف فى أوضحه (رقم ٦٥) وفى القطر (رقم ٣٩)

الإعراب : « أقاطن» الهمزة للاستفهام ، قاطن : مبتدأ « قوم » فاعل بقاطن أغنى عن خبره « سلمى » مضاف إليه « أم » حرف عطف « نووا » فعل وفاعل « ظعناً » مفعول به لنووا ، وجملة الفعل وفاعله ومفعوله معطوفة على جملة المبتدأ وفاعله . وحسن ذلك لأن جملة المبتدأ وفاعله فى قوة الجملة الفعلية « إن » شرطية « يظعنوا » فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بإن ، وعلامة جزمه حذف النون ، وواو الجماعة فاعله « فعجيب » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، عجيب : خبر مقدم «عيش» مبتدأ مؤخر ، والجملة فى محل جزم جواب الشرط ، وعيش مضاف ، و « من » اسم موصول مضاف إليه ، مبنى على السكون فى محل جر « قطنا » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة لا محل لها صلة ، والألف للاطلاق

الشاهد فيه : قوله « أقاطن قوم سلمى » حيث اكتفى بالفاعل الذى هو قوله « قوم سلمى » عن خبر المبتدأ ؛ لكون ذلك المبتدأ الذى هو قوله « قاطن » وصفاً معتمداً على أداة الاستفهام ، وهى الهمزة

(١) من سورة مريم ، من الآية ٤٦

إذ لا يخبر عن المثنى بالمفرد ، وأعم من أن يكون ذلك المرفوع فاعلا كما في البيتين أو نائباً عن الفاعل كما فى قولك « أَمَضْرُوبٌ ٱلزَّيْدانِ »

وخرج عن قولى « مكتفى به » نحو « أقائمٌ أبَوَاهُ زَيْدٌ » فليس لك أن تعرب أقائم مبتدأ وأبواه فاعلا أغنى عن الخبر ؛ لأنه لا يتم به الكلام بل زيد مبتدأ [مؤخر] ، وقائم خبر مقدم ، وأبواه فاعل به

* * *

ثم قلت : ولا يُبْتَدَأُ بِنَكِرَةٍ إلاّ إنْ عَمَّتْ ، نحْوُ « ما رَجُلٌ في ٱلدَّارِ » أوْخَصَّتْ ، نحْوُ « رَجُلٌ صَالِحٌ جاءَنِى » . وعَلَيْهِما (وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ)

وأقول : الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة ، ولا يكون نكرة إلا فى مواضعَ خاصةٍ تَتَبَّعها بعضُ المتأخرين ، وأنهاها إلى نَيِّفٍ وثلاثين ، وزعم بعضهم أنها ترجع إلى الخصوص والعموم

فمن أمثلة الخصوص أن تكون موصوفةً : إما بصفة مذكورة ، نحو (وَلَأَمَةٌ مُؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكَةٍ) [1] (وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ) [2] أو بصفة مُقَدَّرة ، كقولهم : السَّمْنُ مَنَوَانِ [3] بِدِرْهَمٍ ؛ فالسمن : مبتدأ ، ومَنَوان : مبتدأ ثان ، وبدرهم : خبره ، والمبتدأ الثانى وخبره خبر المبتدأ الأول ، والمسوِّغ للابتداء بمنوان أنه موصوف بصفة مقدرة : أى مَنَوان منه

(١ و ٢) من سورة البقرة ، من الآية ٢٢١

(٣) منوان : تثنية منا ، كما تقول : عصوان ، فى تثنية العصا . وقد يقال فيه : منّ ـ بفتح الميم وتشديد النون ـ والمنا : مقدار مخصوص من الموازين كالرطل ، وهو بزن رطلين تقريباً ، وسيأتى شرح معنى المنا فى كلام المؤلف فى باب التمييز بما لا يخرج عما قلناه

ومنها أن تكون مُصَغَّرة ، نحو : رُجَيْلٌ جاءنى ؛ لأن التصغير وصف في المعنى بالصغر ؛ فكأنك قلت رجل صغير جاءنى

ومنها أن تكون مُضافة ، كقوله صلى الله عليه وسلم : « خَمْسُ صَلَوَاتٍ كَتَبَهُنَّ اللهُ على العِبَادِ »

ومنها أن يتعلَّق بها معمول ، كقوله صلى الله عليه وسلم : « أَمْرٌ بِمَعْرُوفٍ صَدَقَة ، وَنَهْيٌ عَنْ مُنْكَرٍ صَدَقَةٌ » ؛ فأمر ونهى : مبتدآن نكرتان ، وسَوَّغ الابتداء بهما ما تعلق بهما من الجار والمجرور ، وكقولك : أَفْضَلُ مِنْكَ جاءَنِي

ومن أمثلة العموم أن يكون المبتدأ نفسه صيغةَ عمومٍ ، نحو (كُلٌّ لَهُ قانِتُونَ) [1] و « مَنْ يَقُمْ أَقُمْ معه » و « مَنْ جاءَكَ أَجِئْ معه » أو يَقَع فى سياق النفى ، نحو « ما رَجُلٌ فى الدارِ »

وعلى هذه الأمثلة قِس ما أشبهها .

* * *

ثم قلت : الرَّابِعُ خَبَرُه ، وهو : ما تَحْصُلُ به الفائدة مع مُبْتَدَإٍ غيرِ الْوَصْفِ المذكورِ

وأقول : الرابع من المرفوعات : خبر المبتدأ ، وقولى « مع مبتدإٍ » فَصْلٌ أول مُخرج لفاعل الفعل ، وقولى « غَيْرِ الوصفِ المذكور » فصل ثانٍ مُخرج لفاعل الوصف ، في نحو « أقائِمٌ الزَّيْدانِ » و « ما قائمٌ الزَّيْدانِ » والمراد بالوصف المذكور ما تقدم ذكره فى حد المبتدأ

---

(١) من سورة البقرة ، من الآية ١١٦ .

* * *

ثم قلت : ولا يكونُ زماناً والمُبْتَدَأُ اسْمَ ذَاتٍ ، ونحوُ « اللَّيْلَةَ الْهِلالُ » مُتأوَّلٌ

وأقول : لما بَيَّنْت في حد المبتدأ ما لا يكون مبتدأ ـ وهو النكرة التى ليست عامة ولا خاصة ـ بَيَّنْت بعدَ حدِّ الخبر ما لا يكون خبراً في بعض الأحيان ، وذلك اسم الزمان ؛ فإنه لا يقع خبراً عن أسماء الذوات ، وإنما يخبر به عن أسماء الأحداث ، تقول : الصَّوْمُ اليومَ ، والسَّفرُ غداً ، ولا تقول « زيد اليوم » ولا « عمرو غداً » فأما قولهم : « اللَّيْلَةَ الهِلالُ » ـ بنصب الليلة على أنها ظرف مُخبر به عن الهلال مقدَّمٌ عليه ـ فمؤول ، وتأويله على أن أصله : الليلةَ رؤيةُ الهلال ، والرؤية حَدَث لا ذات ، ثم حذف المضاف ، وهو الرؤية ، وأقيم المضاف إليه مُقامه ، ومثله قولهم في المثل « اليَوْمَ خَمْرٌ ، وغداً أَمْرٌ » التقدير : اليومَ شربُ خمرٍ ، وغداً حدوثُ أمرٍ

* * *

ثم قلت : الخامِسُ اسمُ كانَ وأَخَواتِها ، وهِيَ : أَمْسَى ، وأَصْبَحَ ، وأَضْحَى ، وظَلَّ ، وباتَ ، وصارَ ، ولَيْسَ ـ مُطْلَقاً ، وتالِيةً لِنَفْيٍ أَوْ شِبْهِهِ : زالَ ـ ماضِي يَزالُ ـ وبَرِحَ ، وفَتِئَ ، وانفكَّ ، وصِلَةً لِما الوَقْتِيَّةِ : دامَ ، نحوُ (ما دُمْتُ حيًّا)

وأقول : الخامس من المرفوعات : اسمُ كان وأخواتها الاثنتى عشرة المذكورة ؛ فإنهنّ يدخلن على المبتدأ والخبر ؛ فيرفعن المبتدأ ، ويسمى

اسمَهُنَّ حقيقةً وفاعِلَهُنَّ مجازاً ، وتَنْصِبْنَ الخبر ، ويسمى خبرهنَّ حقيقة ومفعولهنَّ مجازاً

ثم هنَّ في ذلك على ثلاثة أقسام :

ما يعمل هذا العملَ بلا شرط ، وهى ثمانية : كان وليس وما بينهما

وما يُشترط أن يتقدَّم عليه نفيٌ أو شبهه ، وهو النهى والدعاء ، وهى أربعة : زال ، وبَرِحَ ، وفتئ ، وانْفَكَّ ، نحو (ولا يَزَالونَ مختلِفين) [١] (لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عاكِفِينَ) [٢] وتقول : « لا تَزَلْ ذاكِرَ اللهِ » و « لا بَرِحَ رَبْعُكَ مَأنوساً » و « لا زالَ جنابُكَ مَحْرُوساً » . ويشترط في « زال » شرط آخر ، وهو أن يكون ماضى يزال ؛ فإن ماضى يَزُولُ فعلٌ تام قاصر بمعنى الذهاب والانتقال ، نحو (إنَّ اللهَ يُمْسِكُ السَّمواتِ والأرْضَ أنْ تَزُولا ولئِنْ زالَتا إنْ أمْسَكَهُما مِنْ أحدٍ مِنْ بعدِه) [٣] و « إن » الأول في الآية شرطية ، والثانية نافية ، وماضى يَزِيلُ فعلٌ تام متعدّ بمعنى مازَ يَمِيزُ ، يقال : زالَ زيدٌ ضأنَهُ من مَعْزِ فلان : أى مَيَّزه منه

وما يشترط أن يتقدم عليه « ما » المصدريةُ النائبةُ عن ظرف الزمان [٤]

---

(١) من سورة هود ، من الآية ١١٨ (٢) من سورة طه ، من الآية ٩١

(٣) من سورة فاطر ، من الآية ٤١

(٤) تسمى « ما » هذه المصدرية الوقتية ، أما وجه تسميتها بالمصدرية فلأنها تؤول مع صلتها بمصدر ، وهو الدوام ، وأما تسميتها بالوقتية فلنيابتها مع صلتها عن الوقت ، وهو المدة . وهى تفيد توقيت دوام ثبوت الخبر للمبتدأ بمدة . ومما ينبغى أن تتنبه له أن « ما » كلما كانت وقتية فهى مصدرية البتة ، ولا يلزم من أن تكون مصدرية أن تكون وقتية ، بل قد تكون مصدرية فقط ، نحو قول الشاعر :

وهو « دام » وإلى ذلك أشرت بالتمثيل بالآية الكريمة ، كقوله سبحانه وتعالى : (وأَوْصانى بالصَّلاةِ والزَّكاةِ ما دُمْتُ حيًّا) [١] : أى مُدَّةَ دوامى حيا ؛ فلو قلت « دامَ زيْدٌ صحيحاً » كان قولك صحيحاً حالا لا خبراً ، وكذلك « عجبت من ما دام زيد صحيحاً » ؛ لأن « ما » هذه مصدرية لاظرفية ، والمعنى عجبت من دوامه صحيحاً

* * *

ثم قلت : ويجبُ حَذْفُ « كان » وَحْدَها بَعْدَ « أَمَّا » في نحوِ « أَمَّا أَنْتَ ذا نَفَرٍ » ويجوز حَذْفُها مَعَ ٱسمِها بعدَ إنْ ولَوِ الشَّرطِيَّتَيْنِ ، وحَذفُ نُونِ مُضارِعِها المجْزُومِ إلا قبْلَ ساكِنٍ أَوْ مُضْمَرٍ مُتَّصِلٍ

وأقول : هذه ثلاث مسائل مهمة تتعلق بكان بالنظر إلى الحذف :

إحداها : حذفها وجوباً دون اسمها وخبرها ؛ وذلك مشروط بخمسة أمور ، أحدها : أن تقع صلة لأنْ ، الثانى : أن يدخل على أنْ حرف التعليل ، الثالث : أن تتقدم العلة على المعلول ، الرابع : أن يُحذف الجار ،

يَسُرُّ المَرْءَ ما ذَهَبَ الليالى   وكان ذَهابُهُنَّ له ذَهابا

ومما ينبغى أن تتنبه له أيضاً أنه لايلزم من وجود « ما » المصدرية الظرفية قبل « دام » وجوب إعمال « دام » عمل كان ، بل قد تدخل « ما » هذه على « دام » ولا تعمل ، وذلك كما فى قوله تعالى : (وأما الذين سعدوا ففى الجنة خالدين فيها مادامت السموات والأرض) من سورة هود من الآية ١٠٨ ، لكن الغرض أنه لايجوز أن تعمل « دام » عمل كان إلا إذا سبقتها « ما » المصدرية الظرفية

(٣) من سورة مريم ، من الآية ٣١

الخامس : أن يؤتى بما ، كقولهم : « أمَّا أنْتَ مُنْطَلِقًا انْطَلَقْتُ » وأصل هذا الكلام : انطلقت لأن كنتَ منطلقًا ، أى : انطلقت لأجل انطلاقك ، ثم دخل هذا الكلامَ تغييرٌ من وجوه : أحدها : تقديمُ العلة – وهى « لأن كنت منطلقًا » – على المعلول – وهى « انطلقت » – ، وفائدة ذلك الدلالةُ على الاختصاص ، والثانى : حذف لام العلة ، وفائدة ذلك الاختصار ، والثالث : حذف كان ، وفائدته أيضًا الاختصار ، والرابع : انفصال الضمير ، وذلك لازمٌ عن حذف كان ، والخامس : وجوب زيادة « ما » ، وذلك لإرادة التعويض ، والسادس : إدغام النون فى الميم ، وذلك لتقارب الحرفين مع سكون الأول وكونهما فى كلمتين ؛ ومن شواهد هذه المسألة قول العباس ابن مرداس رضى الله عنه :

٨٦ — أبا خُرَاشَةَ أمَّا أنْتَ ذا نَفَرٍ فإنَّ قَوْمِيَ لمْ تأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ

---

٨٦ — هذا البيت من كلام العباس بن مرداس السلمى ، يقوله يخاطب خفاف ابن ندبة ، وخفاف شاعر أيضاً ، والبيت من شواهد سيبويه (ج ١ ص ١٤٨) والأشمونى (رقم ٢٠٧) وابن عقيل (رقم ٧٥) والمؤلف فى أوضحه (رقم ٩٧) وفى القطر (رقم ٤٧)

المعنى : يقول : لا ينبغى لك أن تفخر على ؛ لأنك لو افتخرت على لم تجد ما تفخر به إلا أن تذكر أن قومك كثيرو العدد ، وليست كثرة العدد من المفاخر ؛ لأن قومى إنما نقص عددهم وقوفهم فى صفوف الجهاد وإغاثتهم الملهوف وإجابتهم الصريخ ، ولم ينقصهم الجدب ولا الجوع ، فهو فى المعنى كقول شاعر الحماسة :

إنِّى لَمِنْ مَعْشَرٍ أفْنَى أوَائِلَهُمْ قِيلُ الكُمَاةِ ألاَ أيْنَ المحَامُونا

الإعراب : « أبا » منادى بحرف نداء محذوف « خراشة » مضاف إليه

« أبا » منادى بتقدير يا أبا ، و « خراشة » بضم الخاء المعجمة ـ و « أما أنت ذا نفر » أصله : لأن كنت ذا نفر ، فعمل فيه ما ذكرناه ، والذى يتعلق به اللام محذوف : أى لأن كنت ذا نفر افْتَخَرْتَ علىّ ، والمراد بالضَّبُعِ السَّنَةُ المُجْدِبَة

المسألة الثانية : حذف « كان » مع اسمها وإبقاء خبرها ، وذلك جائز لا واجب ، وشرطه أن يتقدمها « إنْ » أو « لو » الشرطيتان ؛ فالأول كقوله صلى الله عليه وسلم : « النَّاسُ مَجْزِيُّونَ بأَعْمَالِهِمْ إنْ خيراً فَخَيْرٌ وإنْ شرًّا فشَرٌّ » فتقديره : إن كان عملهم خيراً فجزاؤهم خير ، وإن كان عملهم شراً فجزاؤهم شر . وهذا أرجح الأوجه فى مثل هذا التركيب ، وفيه وجوه

« أما » هذا لفظ مركب من كلمتين : الأولى أن ، والثانية ما ، فأما أن فحرف مصدرى ، وأما ما فحرف زائد للتعويض به عن كان المحذوفة « أنت » ضمير منفصل اسم كان المحذوفة « ذا » خبر كان المحذوفة ، منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة « نفر » مضاف إليه « فإن » الفاء حرف دال على التعليل ، إن : حرف توكيد ونصب « قومى » اسم إن ، وياء المتكلم مضاف إليه « لم » نافية جازمة « تأكلهم » تأكل : فعل مضارع مجزوم بلم ، وضمير الغائبين العائد إلى قومى مفعول به « الضبع » فاعل تأكل ، والجملة من الفعل والفاعل فى محل رفع خبر إن .

الشاهد فيه : قوله « أما أنت ذا نفر » حيث حذف كان ، وعوض عنها ما الزائدة ، وأبقى اسمها وهو قوله « أنت » ، وخبرها وهو قوله « ذا نفر » على ما بيناه فى الإعراب وما هو فى كلام المؤلف ، وليس يخفى عليك أن المحذوف من جملة كان هو كان وحدها بعد الذى نبهنا إليه

أخر ، (١) والثانى كقوله صلى الله عليه وسلم : « ٱلتَمِسْ ولو خاتَمًا منْ

(١) فى هذا التركيب أربعة وجوه مشهورة :

الوجه الأول : « إن خيرا فخيرا ، وإن شرا فشرا » بنصب خير وشرّ فى الموضعين جميعا ، وتخريجه على أن خيرا الأول خبر لكان المحذوفة مع اسمها ، ومثله شرا الأول ، وخيرا الثانى مفعول ثان لفعل محذوف مع مفعوله الأول ، ومثله شرا الثانى ، وأصل الكلام : إن كان عملهم خيرا فهم يجزون خيرا ، وإن كان عملهم شرا فهم يجزون شرا .

والوجه الثانى : « إن خير فخير ، وإن شر فشر » برفع خير وشر فى الموضعين جميعا ، وتخريجه على أن خير الأول اسم لكان المحذوفة مع خبرها ، ومثله شر الأول ، وخير الثانى خبر مبتدأ محذوف ، ومثله شر الثانى ، وأصل الكلام : إن كان فى عملهم خير فجزاؤهم خير ، وإن كان فى عملهم شر فجزاؤهم شر

والوجه الثالث : « إن خيرا فخير ، وإن شرا فشر » بنصب خير وشر الأولين ، ورفع خير وشر الثانيين ، وتخريجه على أن خيرا الأول خبر لكان المحذوفة مع اسمها ، ومثله شرا الأول ، وخير الثانى خبر مبتدأ محذوف ، ومثله شر الثانى ، وأصل الكلام : إن كان عملهم خيرا فجزاؤهم خير ، وإن كان عملهم شرا فجزاؤهم شر

والوجه الرابع : « إن خير فخيرا ، وإن شر فشرا » برفع خير وشر الأولين ونصب خير وشر الثانيين ، بعكس الثالث ، وتخريجه على أن خير الأول اسم لكان المحذوفة مع خبرها ، ومثلها شر الأول ، وخيرا الثانى مفعول ثان لفعل محذوف مع مفعوله الأول ، وأصل الكلام : إن كان فى عملهم خير فهم يجزون خيرا ، وإن كان فى عملهم شر فهم يجزون شرا

وأرجح هذه الأوجه الأربعة هو الوجه الثالث ، وهو الذى اقتصر عليه المؤلف ، وأضعفها هو الوجه الرابع ، وأما الوجهان الأول والثانى فهما فى درجة واحدة ، ودرجتهما متوسطة بين الثالث والرابع ؛ فاعرف ذلك واحرص عليه

حَدِيدٍ » : أى ولو كان الذى تلتمسه خاتماً من حديد

المسألة الثالثة : حذف نون « كان » وذلك مشروط بأمور : أحدها : أن تكون بلفظ المضارع ، والثانى أن يكون المضارع مجزوماً ، والثالث : أن لا يقع بعد النون ساكن ، والرابع : أن لا يقع بعده ضمير متصل ، وذلك نحو (ولَمْ يَكُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ)[١] (وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا)[٢] ولايجوز فى قولك « كانَ » و « كُنْ » لانتفاء المضارع ، ولا فى نحو « هو يكون » و « لن يكون » لانتفاء الجزم ، ولا فى نحو (لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا)[٣] لوجود الساكن ، ولا فى نحو قوله صلى الله عليه وسلم : « إنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسلطَ عليهِ وإنْ لا يَكُنْهُ فَلاَ خَيْرَ لكَ فِى قَتْلِهِ »[٤] لوجود الضمير

* * *

ثم قلت : السَّادِسُ اسْمُ أفعالِ الْمُقَارَبَةِ ، وهِيَ : كَادَ ، وكَرَبَ ، وَأَوْشَكَ ـ لِدُنُوِّ الْخَبَرِ ، وعَسَى ، واخْلَوْلَقَ ، وحَرَى ـ لِتَرَجِّيهِ ، وَطَفِقَ وعَلِقَ ، وأَنْشَأَ ، وأَخَذَ ، وجَعَلَ ، وهَبَّ ، وهَلْهَلَ ـ لِلشُّرُوعِ فِيهِ ،

(١) من سورة النحل ، من الآية ١٢٠ (٢) من سورة مريم ، من الآية ٢٠
(٣) من سورة البينة ، من الآية ١

(٤) قاله عليه الصلاة والسلام لعمر بن الخطاب رضى الله عنه ، وكان النبى صلوات الله وسلامه عليه قد حدث أصحابه عن المسيخ الدجال ، ووصفه لهم ، ثم كانت فتنة ابن صياد ، فلما خرج النبي وأصحابه إليه رأى عمر شبهه قريبا مما سمعه من نعوت المسيخ فهم بأن يقتله ، فقال له النبى ذلك ، يريد أنه إن كان هذا هو المسيخ فإن الذى يقتله هو عيسى ابن مريم كما أخبرتكم ، وإن كان إنسانا غيره وأنت تقتله على أنه هو فلا خير لك فى قتله

وَيَكونُ خَبرُهَا مُضَارِعَا

وأقول : السادس من المرفوعات : اسمُ الأفعال المذكورة

وهى تنقسم ــ باعتبار معانيها ــ إلى ثلاثة أقسام :

ما يدل على مُقاربة المسمى باسمها للخبر ، وهى ثلاثة : كاد ، وكَرَبَ ، وأوشك .

وما يدل على تَرَجِّى المتكلم للخبر ، وهى ثلاثة أيضاً : عسى ، وحَرَى ، واخلولَقَ .

وما يدل على شروع المسمى باسمها فى خبرها ، وهى كثيرة ، ذكرت منها هنا سبعة ؛ فكملت أفعال هذا الباب ثلاثة عشر ، كما أن الأفعال فى باب « كان » كذلك

فهذه الثلاثة عشر تعمل عمل كان ؛ فترفع المبتدأ ، وتنصب الخبر ، إلا أنَّ خبرها لا يكون إلا فِعْلاً مضارعاً [1] ؛ ثم منه ما يقترن بأن ، ومنه ما يتجرد عنها ، كما يأتى تفصيله ــ إن شاء الله تعالى ــ فى باب المنصوبات ، ولولا اختصاص خبرها بأحكام ليست لكان وأخواتها لم تفرد بباب على حدَةٍ . قال الله سبحانه : (يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ) [2] (عَسَى رَبُّكُمْ أَنْ يَرْحَمَكُمْ) [3]

---

(١) وإذا دل عليه دليل جاز حذفه ؛ ومنه الحديث « من تأنى أصاب أوكاد ومن عجل أخطأ أوكاد » ألا ترى أنه ينساق إلى ذهنك أنه أراد : من تأنى أصاب أو كاد يصيب ، ومن عجل أخطأ أوكاد يخطىء

(٢) من سورة النور ، من الآية ٣٥ (٣) من سورة الإسراء ، من الآية ٨

وقال الشاعر :

٨٧ — وَقَدْ جَعَلْتُ إذا ما قُمْتُ يُثْقِلُنِى
ثَوْبِى فَأَنْهَضُ نَهْضَ الشَّارِبِ السَّكِرِ
وَكُنْتُ أَمْشِى على رِجْلَيْنِ مُعْتَدِلاً فِصِرْتُ أَمْشِى على أُخْرَى مِنَ الشَّجَرِ

٨٧ — هذان البيتان يرويان فى كلمة لعمرو بن أحمر الباهلى مع بعض تغيير فى ألفاظهما ، ويرويان منسوبين لأبى حية النميرى ، وانظر كتابتنا على الأشمونى (رقم ٢٤٥) وانظر الأوضح (رقم ١٢٠) وسينشد المؤلف أول هذين البيتين مرة ثانية عند الكلام على خبر أفعال المقاربة من هذا الكتاب

اللغة : « يثقلنى » يجهدنى ويتعبنى ويعيينى « أنهض » أقوم ، والنهض مصدره « السكر » بفتح السين وكسر الكاف — صفة مشبهة ، بمعنى الثمل ، وهو الذى أخذ منه السكر فهدّ قواه

الإعراب : « قد » حرف تحقيق ، جعلت ، جعل : فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسمه « إذا » ظرفية تضمنت معنى الشرط « ما » زائدة « قمت » فعل وفاعل ، والجملة فى محل جر بإضافة إذا إليها « يثقلنى » يثقل : فعل مضارع ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به « ثوبى » ثوب : فاعل يثقل ، مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وياء المتكلم مضاف إليه ، وستعرف ما فى هذا الإعراب من مخالفة الأصل ، وإن كان هو الظاهر « فأنهض » الفاء عاطفة ، أنهض : فعل مضارع ، وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « نهض » مفعول مطلق مبين للنوع « الشارب » مضاف إليه « السكر » صفة للشارب « وكنت » الواو عاطفة ، كان : فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسمه « أمشى » فعل مضارع ، وفاعله مستتر فيه ، والجملة فى محل نصب خبر كان « على رجلين » جار ومجرور متعلق بأمشى « معتدلا » حال من فاعل أمشى « فصرت » الفاء عاطفة ، صار : فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسمه « أمشى »

وقال آخر :

٨٨ — * هَبَبْتُ أُلُومُ القَلْبَ فى طَاعَةِ الْهَوَى *

فعل مضارع ، فاعله مستترفيه وجوبا ، والجملة فى محل نصب خبر صار « على آخرى » جار ومجرور متعلق بأمشى « من الشجر » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لأخرى

الشاهد فيه : عبارة المؤلف ظاهرة فى أنه لم يرد الاستشهاد بهذا البيت إلا على مجىء « جعل » فعلا من الأفعال التى تعمل عمل كان وتختص بكون خبرها لا يكون إلا فعلا مضارعا ، ولكن العلماء ينشدون هذا البيت لأن ظاهره أن المضارع الذى وقع خبراً لجعل - وهو « يثقلنى » - قد رفع اسماً ظاهراً مضافاً إلى ضمير اسمها ؛ وهذا الاسم هو قوله « ثوبى » وهذا غير مرتضى عند العلماء ، ولو أنه جاء على ماهو الموافق لما ارتضوه لقال « وقد جعلت أثقل » فيكون الفعل المضارع رافعاً لضمير يرجع إلى اسم جعل ، وقد تخلص العلماء من هذا الظاهر بأن جعلوا فاعل « يثقلنى » ضميراً مستتراً يعود إلى التاء التى هى اسم جعل ، وقوله « ثوبى » بدلا من هذا الضمير المتصل ، فإن قلت : كان يجب أن لو كان فاعل يثقلنى ضميراً مستتراً للمتكلم لقال أثقل ؛ لأن حرف المضارعة الموضوع للدلالة على التكلم هو الهمزة ! قلنا : إن أصل نظم الكلام : وقد جعلت أثقل ثوبى ، فلما أبدل ثوبى من الضمير المستتر أو من التاء جاز إعادة الضمير إلى البدل ؛ لأنه المقصود بالحكم ، فافهم

٨٨ — هذا صدر بيت ، وعجزه قوله :

* فَلَجَّ كَأَنِّى كُنْتُ بِاللَّوْمِ مُغْرِيَا *

ولم أعثر له على نسبة إلى قائل معين ، وسينشده المؤلف مرة أخرى فى الكلام على أفعال المقاربة للاستشهاد به على أن المضارع الواقع خبرا لفعل من أفعال الشروع يمتنع اقترانه بأن المصدرية .

الإعراب : « هببت » هب : فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسمه « ألوم »

وقال آخر :

٨٩ — وَطِئْنَا دِيَارَ الْمُعْتَدِينَ فَهَلْهَلَتْ نُفُوسُهُمُ قَبْلَ الإمَاتةِ تَزْهَقُ

فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، والجملة فى محل نصب خبر هب « القلب » مفعول به لألوم « فى طاعة » جار ومجرور متعلق بألوم ، وطاعة مضاف ، و « الهوى » مضاف إليه « فلج » الفاء عاطفة ، لج : فعل ماض ، فاعله ضمير مستتر يعود إلى القلب « كأنى » كأن : حرف تشبيه ونصب ، وياء المتكلم اسمه « كنت » كان فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسمه « باللوم » جار ومجرور متعلق بقوله مغرياً الآتى « مغرياً » خبر كان ، وجملة كان واسمه وخبره فى محل رفع خبر كأن

الشاهد فيه : قوله « هببت ألوم » ؛ فإن قوله « هب» بتشديد الباء ـ فعل من أفعال الشروع يعمل عمل كان : فيرفع الاسم وينصب الخبر ، وقد رفع الاسم الذى هو تاء المتكلم ، ونصب الخبر الذى هو جملة ألوم

٨٩ — لم أجد أحدا نسب هذا الشاهد إلى قائل معين . وسينشد المؤلف هذا البيت مرة أخرى فى باب خبر أفعال المقاربة من هذا الكتاب

الإعراب : « وطئنا » فعل وفاعل « ديار » مفعول به « المعتدين » مضاف إليه « فهلهلت » الفاء حرف عطف ، هاهل : فعل ماض ناقص ، والتاء للتأنيث « نفوسهم » نفوس : اسم هاهل ، والضمير العائد إلى المعتدين مضاف إليه « قبل » ظرف متعلق بقوله تزهق الآتى . وهو مضاف ، و « الإماتة » مضاف إليه « تزهق » فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر يعود إلى نفوس ، والجملة فى محل نصب خبر هلهل

الشاهد فيه : قوله « هلهلت نفوسهم تزهق » فإن هلهل فعل من أفعال الشروع ـ على ماذكر المؤلف هنا ـ يعمل عمل كان ، فيرفع الاسم وينصب الخبر ، وقد رفع فى هذا البيت الاسم الذى هو قوله « نفوس » ونصب الخبر ، الذى هو جملة المضارع المجرد من أن وفاعله ؛ فافهم ذلك

وهذان الفعلان أغرب أفعال الشروع ، وطفق أشهرها ، وهي التي وقعت في التنزيل ، وذلك في موضعين : أحدها (وطَفِقَا يَخْصِفَانِ) [1] أي : شرعا يَخيطانِ ورقةً على أخرى كما تَخْصَفُ النِّعالُ ليستترا بها ، وقرأ أبو السمال العدوى (وطَفَقا) بالفتح ، وهي لغة حكاها الأخفش ، وفيها لغة ثالثة طَبِقَ ـ بباء مكسورة مكان الفاء ، والثاني (فطَفِقَ مَسْحًا) [2] أي : شرع يمسح بالسيف سوقها وأعناقها مَسْحًا : أي يقطعها قطعاً

* * *

ثم قلت : السَّابِعُ اسْمُ ما حُمِلَ على « لَيْسَ » وهِيَ أَرْبَعَةٌ : « لاتَ » في لُغَةِ الجميعِ ، ولا تَعْمَلُ إلاَّ في الْحِينِ بِكَثْرَةٍ ، أوِ السَّاعةِ أوِ الأوانِ بِقِلَّةٍ ، ولا يُجْمَعُ بَيْنَ جُزْءَيْهَا ، والأكْثَرُ كَوْنُ المَحْذوفِ اسْمَها ، نحوُ (وَلاتَ حِينَ مَنَاصٍ) و « ما » و « لاَ » النَّافِيَتانِ في لُغَةِ الحِجَازِ ، و « إنِ » النَّافِيَةُ في لغةِ أَهْلِ العالِيَةِ ، وشَرْطُ إعْمَالِهِنَّ نَفْيُ الْخَبَرِ ،

ـــ هذا ، والمعروف عن العلماء الأثبات ـ ومنهم المؤلف ـ أن « هلهل » إنما يدل على دنو الخبر ، ولا نعلم أحدا ذكر أن هذا الفعل يدل على الشروع إلا المؤلف في هذا الموضع وفيما يلي عند الكلام على خبر أفعال المقاربة حيث يذكر هذا الفعل في عداد أفعال الشروع التي يمتنع اقتران المضارع الواقع خبرا لها بأن المصدرية ، وقد ذكر في غير هذا الكتاب أنه يدل على الدنو كما قلنا ، فلابد أنه اطلع على مالم نطلع عليه ، ولذلك تراه يقول عن هب وهلهل « وهذان الفعلان أغرب أفعال الشروع »

(١) من سورة الأعراف من الآية ٢٢ ، ومن سورة طه من الآية ١٢١

(٢) من سورة ص ، من الآية ٣٣

وَتَأْخِيرُهُ ، وأَنْ لا يَلِيَهُنَّ مَعْمُولُهُ وليْسَ ظَرْفًا ولا مَجْرُوراً ، وتَنْكِيرُ مَعْمُولَيْ «لاَ» وَأَنْ لا يَقْتَرِنَ اسْمُ «مَا» بإِنِ الزَّائدةِ . نحُو (ما هٰذَا بَشَراً)

* ولا وَزَرٌ مِمَّا قَضَى اللّٰهُ وَاقِيا *

و «إنْ ذٰلكَ نافِعَكَ ولا ضارَّكَ»

وأقول : السابع من المرفوعات : اسمُ ما حمل – في رفع الاسم ونصب الخبر – على «ليس» ، وهي أحرف أربعة نافية ، وهي : «ما» و «لا» و «لاتَ» و «إنْ»

فأما «ما» فإنها تعمل هذا العمل بأربعة شروط : أحدها : أن يكون اسمها مُقدَّمًا وخبرها مؤخراً ، والثانى : أن لا يقترن الاسم بإنِ الزائدة ، والثالث : أن لا يقترن الخبر بإلاَّ ، والرابع : أن لا يليها معمول الخبر وليس ظرفًا ولا جارًّا ومجروراً .

فإذا استوفت هذه الشروط الأربعة عملت هذا العمل ، سواء كان اسمها وخبرها نكرتين ، أو معرفتين ، أو كان الاسم معرفة والخبر نكرة ، فالمعرفتان كقوله تعالى : (مَاهُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ)[1] والنكرتان كقوله تعالى : (فما مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حاجِزِينَ)[2] ف(أحدٌ) اسمها ، و (حاجزين) خبرها ، و (منكم) متعلق بمحذوف تقديره أعنى ؛ ويحتمل أن أحداً فاعل «منكم» لاعتماده على النفى ، و (حاجزين) نعت له على لفظه

* * *

(١) من سورة المجادلة ، من الآية ٢

(٢) من سورة الحاقة ، الآية ٤٧

فإن قلت : كيف يوصف الواحد بالجمع ؟ وكيف يخبر به عنه ؟

قلت : جوابهما أنه اسم عام ، ولهذا جاء (لا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ) [1]

* * *

والمختلفان كقوله تعالى : (ما هذا بَشَراً) [2] ولم يقع فى القرآن إعمال « ما » صريحاً فى غير هذه المواضع الثلاثة ، على الاحتمال المذكور فى الثانى ، وإعمالها لغة أهل الحجاز ، ولا يجيزونه فى نحو قوله :

٩٠ — بَنِي غُدَانَةَ ما إنْ أَنْتُمُ ذَهَبٌ ولا صَرِيفٌ ولـكِنْ أَنْتُمُ الْخَزَفُ

---

(١) من سورة البقرة ، من الآية ٢٨٥ (٢) من سورة يوسف ، من الآية ٣١

٩٠ ـ هذا البيت من الشواهد التى لم أقف لها على نسبة إلى قائل معين ، وقد أنشده الأشمونى (رقم ٢١١) والمؤلف فى أوضحه (رقم ١٠١) وفى القطر (رقم ٥٠)

اللغة : « غدانة » بضم الغين المعجمة بعدها دال مهملة وبعد الألف نون موحدة ـ هى من بنى يربوع « صريف » هو الذهب « الخزف » الفخار الذى يعمل من الطين ثم يشوى بالنار

الإعراب : « بنى » منادى بحرف نداء محذوف ، والأصل يابنى « غدانة » مضاف إليه « ما » نافية « إن » زائدة « أنتم » ضمير منفصل مبتدأ « ذهب » خبر المبتدأ « ولا » الواو عاطفة ، لا : زائدة لتأكيد النفى « صريف » معطوف بالواو على ذهب « ولكن » الواو عاطفة ، لكن : حرف استدراك « أنتم » ضمير منفصل مبتدأ « الخزف » خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ والخبر معطوفة بالواو على جملة المبتدأ والخبر السابقة

الشاهد فيه : قوله « ما إن أنتم ذهب » فإن « ما » هذه نافية ، وقد وقع

لاقتران الاسم بإنْ ، ولا في نحو قوله سبحانه : (وما مُحَمَّدٌ إلاَّ رَسُولٌ) (١) (وما أَمْرُنا إلاّ وَاحِدَةٌ) (٢) لاقتران الخبر بإلاّ ، ولا في نحو قولهم في المثل : « مَا مُسِيءٌ مَنْ أَعْتَبَ » لتقدم خبرها ، ولا في نحو قوله :

٩١ — وقالوا تَعَرَّفْها المَنَازِلَ مِنْ مِنًى ‌ ‌ ‌ وَمَا كلَّ مَنْ وَافَى مِنًى أنَا عَارِفُ

بعدها « إن » فإذا اعتبرت « إن » هذه زائدة أبطلت عملها فرفعت بعدها المبتدأ والخبر ؛ لأن من شرط عملها عند الحجازيين ألا تقع بعدها « إن » الزائدة ؛ وإن اعتبرت « إن » هذه نافية : فإما أن تجعلها مؤكدة للنفي المستفاد من ما من باب قولك « نعم جير » وإما أن تجعلها نافية لنفي « ما » فيكون مابعدها مثبتاً؛ لأن نفي النفي إثبات ؛ فعلى الثاني يبطل عمل ما أيضاً ؛ لأن من شرط العمل بقاء النفي ، وعلى الأول تعملها ، وقد وردت الرواية في هذا البيت بنصب « ذهب » وبرفعه ، فتخرج رواية نصبه على وجه واحد هو جعل « إن » نافية مؤكدة لنفي « ما » وتخرج رواية رفعه على أحد وجهين : إما على جعل « إن » زائدة ، وإما على جعلها نافية للنفي الذى أفادته ما ، فافهم ذلك كله ، ثم أعلم أن المؤلف راعى أشهر الروايتين واعتبر « إن » زائدة فقضى عليك بإهمال ما : فاعرفه أيضاً

ومثله قول فروة بن مسيك المرادى وهو من شواهد سيبويه (١ / ٤٧٥) والكامل للمبرد (١ / ٢٠٠) :

وَمَا إنْ طِبُّنَا جُبْنٌ وَلٰكِنْ ‌ ‌ ‌ مَنَايانا وَدولَةُ آخَرِينَا

(١) من سورة آل عمران ، من الآية ١٤٤

(٢) من سورة القمر ، من الآية ٥٠

٩١ — هذا البيت مطلع قصيدة لمزاحم بن الحارث العقيلى ، وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٣٦ و٧٣) والأشمونى (رقم ٢١٥) والمؤلف في أوضحه (رقم ١٠٥)

اللغة : « تعرفها » تطلب معرفتها واسأل الناس عنها « المنازل » جمع منزل، وهو مكان النزول « منى » بكسر الميم — بليدة على مسافة فرسخ من مكة

لتقدم معمول خبرها وليس بظرف ولا جار ومجرور

الإعراب : « قالوا » فعل ماض وفاعله « تعرفها » تعرف : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا ، والضمير البارز المتصل مفعول به « المنازل » منصوب على نزع الخافض ، وأصله بالمنازل « من منى » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من المنازل « وما » الواو عاطفة ، ما : نافية « كل » تروى هذه الكلمة مرفوعة وتروى منصوبة ، فمن رواها مرفوعة جاز أن يجعلها مبتدأ وعليه تكون ما تميمية ، وجاز أن يجعلها اسم ما النافية الحجازية ، ومن رواها منصوبة جعلها مفعولا به لقوله عارف الآتى فى آخر البيت ، ورواية النصب هى التى رواها شراح الألفية ، وهى الرواية التى يعنيها المؤلف هنا ، وكل مضاف ، و « من » اسم موصول مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر « وافى » فعل ماض ، وفاعله مستتر فيه « منى » مفعول به لوافى ، والجملة لا محل لها صلة الموصول « أنا » ضمير منفصل مبتدأ « عارف » خبر المبتدأ ، ثم إذا قرأت « كل » بالرفع واعتبرت « ما » تميمية مهملة فجملة هذا المبتدأ وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول الذى هو « كل » وإذا قرأت « كل » بالرفع أيضاً وجعلت ما حجازية فكل اسم ما وجملة أنا عارف فى محل نصب خبر ما الحجازية ، فإن قرأت « كل » بالنصب كانت جملة « أنا عارف » لا محل لها من الإعراب لأنها ابتدائية ، ويكون أصل الكلام : وما أنا عارف كل من وافى منى

الشاهد فيه : قوله « ما كل من وافى منى أنا عارف » فإن « ما » ههنا نافية ، وقد وجب إهمالها لتقدم معمول خبرها على اسمها ، فخبرها هو قوله « عارف » ومعموله هو قوله « كل » ؛ لأن عارفا اسم فاعل يعمل كالفعل فيرفع فاعلا وينصب مفعولا ، وهذا كله على رواية نصب « كل » . أما إذا رفعته فإن الإعمال جائز بأن تجعل « كل » اسم ما وجملة « أنا عارف » فى محل نصب خبر ما ، والرابط بين جملة الخبر والمبتدأ ضمير منصوب بعارف محذوف ، والتقدير : وما كل من وافى منى أنا عارفه .

فقد عرفت أنه يجوز فى هذا البيت ثلاثة أوجه من وجوه الاعراب : اثنان

ولا يُعمِلها بنو تميم ولو استوفت الشروط الأربعة ، بل يقولون : « ما زَيْدٌ قائِمٌ » وقرئ على لغتهم (ماهٰذَا بَشَرٌ)[١] و (مَاهنَّ أُمَّهاتُهُمْ)[٢] بالرفع ، وقرئ أيضاً (بأمَّهاتِهِمْ) بالجر بباء زائدة ، وتحتمل الحجازية والتميمية ، خلافاً لأبى على والزمخشرى ، زَعَما أن الباء تختص بلغة النصب

* * *

وأما « لا » فإنها تعمل بالشروط المذكورة لما ، إلا شرط انتفاء اقتران « إنْ » بالاسم فلا حاجة له ؛ لأن « إن » لا تُزَاد بعد « لا » ويضاف إلى الشروط الثلاثة الباقية أن يكون اسمها وخبرها نكرتين ؛ كقوله :

٩٢ — تَعَزَّ فلا شىءٌ على الأرْضِ بَاقِيَا ولا وَزَرٌ مِمَّا قَضَى اللهُ وَاقِيَا

على رواية رفع « كل » وواحد على رواية نصب كل ، وعرفت أن وجهاً واحداً تكون فيه « ما » حجازية عاملة ، وهو إنما يتأتى على رواية رفع « كل » ووجهين تكون فى كل واحد منهما « ما » تميمية مهملة : واحد منهما يأتى مع رفع كل ، والثانى مع نصب كل والوجه الممتنع هو أن تنصب « كل » على أنه مفعول لعارف ، وتجعل « ما » حجازية . والخلاصة أنه يجب فى رواية نصب « كل » إهمال « ما » ويجوز فى رواية رفع « كل » إهمال « ما » كما يجوز إعمالها

(١) من سورة يوسف ، من الآية ٣١ (٢) من سورة المجادلة ، من الآية ٢

٩٢ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وقد أنشده الأشمونى (رقم ٢٢٣) والمؤلف فى أوضحه (رقم ١٠٨) وفى القطر (رقم ٥١) وابن عقيل (رقم ٧٩) وسينشده المؤلف مرة أخرى عند الكلام على خبر ما حمل على ليس من هذا الكتاب للاستشهاد به على أن « لا » العاملة عمل ليس تنصب الخبر

اللغة : « تعز » تصبر وتجلد « وزر » بفتح الواو والزاى — هو فى الأصل الجبل ، ثم عم استعماله فى كل ما يعتصم به الإنسان ويلجأ إليه « واقياً » حافظا ومانعا

وربما عملت فى اسم معرفة ، كقوله :

٩٣ — أَنْكَرْتُهَا بَعْدَ أَعْوامٍ مَضَيْنَ لَهَا   لا الدَّارُ داراً ولا الجيرانُ جيرانا

الإعراب : « تعز » فعل أمر فاعله مستتر فيه « فلا » الفاء حرف دال على التعليل ، لا : نافية تعمل عمل ليس « شىء » اسم لا « على الأرض » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لشىء « باقياً » خبر لا « ولا » الواو عاطفة ، لا : نافية عاملة عمل ليس أيضاً « وزر » اسم لا « مما » من : حرف جر ، ما : اسم موصول مبنى على السكون فى محل جر بمن « قضى الله » فعل وفاعل ، والجملة لا محل لها صلة الموصول ، والعائد ضمير منصوب بقضى محذوف ، والتقدير : مما قضاه الله «واقيا» خبر لا ، وجملة لا الثانية مع اسمها وخبرها معطوفة بالواو على جملة لا الأولى واسمها وخبرها

الشاهد فيه : قوله « لاشىء باقيا » وقوله « لاوزر واقيا » حيث أعمل لاالنافية عمل ليس فى الموضعين فرفع بها الاسم ونصب الخبر ، واسمها وخبرها نكرتان فى الموضعين جميعا

٩٣ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين

الإعراب : « أنكرتها » فعل ماض ، فاعله ضمير المتكلم ، وضمير الغائبة مفعول به « بعد » ظرف زمان منصوب على الظرفية وعامله أنكر « أعوام » مضاف إليه « مضين » فعل وفاعل ، والجملة فى محل جر صفة لأعوام « لها » جار ومجرور متعلق بمضى « لا » نافية عملت عمل ليس « الدار » اسم لا مرفوع بها « داراً » خبر لا منصوب بها « ولا » الواو عاطفة ، لا : نافية أيضاً « الجيران » هو اسم لا هذه مرفوع بها « جيرانا » خبرها منصوب بها ، وجملة لا الثانية مع اسمها وخبرها معطوفة على جملة لا الأولى

الشاهد فيه : قوله « لا الدار داراً » وقوله « لا الجيران جيرانا » حيث أعمل لا فى الموضعين عمل ليس ، مع أن اسمها في الموضعين معرفة ، إذ هو محلى

وعلى ذلك قول المتنبي :

٩٤ — إذا الجُودُ لم يُرْزَقْ خَلاصاً منَ الأذَى
فلا الحَمْدُ مَكْسُوباً ولا المالُ باقِيَا

بأل ، والمؤلف ههنا قد جعل عملها فى هذه الحال قليلا ، وفى كتابه القطر جعله غير جائز وحكم على المتنبي بأنه أخطأ فى بيته الآتى

٩٤ — هذا البيت من كلام أبى الطيب المتنبي ، وهو شاعر من شعراء الدولة العباسية فلا يحتج بشعره ولكن المؤلف أنشده على سبيل التمثيل وليبين أنه مشابه للبيت السابق ، وقد أنشده فى كتابه القطر (رقم ١٩٤)

الإعراب : « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « الجود » نائب فاعل لفعل محذوف يفسره مابعده ، والتقدير : إذا لم يرزق الجود « لم » نافية جازمة « يرزق » فعل مضارع مبنى للمجهول مجزوم بلم ، ونائب فاعله ضمير مستتر يعود إلى الجود ، والجملة لامحل لها تفسيرية « خلاصا » مفعول ثان ليرزق ، والمفعول الأول هو نائب الفاعل « من الأذى » جار ومجرور متعلق بخلاص « فلا » الفاء واقعة فى جواب إذا ، لا : نافية « الحمد » اسم لا مرفوع بالضمة « مكسوبا » خبر لا منصوب بها « ولا » الواو عاطفة ، لا : نافية أيضا « المال » اسم لا « باقيا » خبر لا ، وجملة لا الثانية مع اسمها وخبرها معطوفة على لا الأولى واسمها وخبرها ، ولا محل لها من الإعراب لوقوعهما جوابا لشرط غير جازم

التمثيل به : فى قوله « لا الحمد مكسوباً » وقوله « لا المال باقيا » حيث أعمل لا النافية عمل ليس فى الموضعين : فرفع بها الاسم ونصب بها الخبر ، مع أن الاسم فى الموضعين معرفة لأنه محلى بأل

وقد اضطربت كلمة النحاة فى هذا الموضع ، فمنهم من منع أن يكون اسم « لا » النافية العاملة عمل ليس معرفة ، وحكم بأن ماجاء عن العرب الذين يصح الاستشهاد بكلامهم مما ظاهره ذلك فهو شاذ أو مؤول ، وما ورد عمن لا يجوز

وإعمالُ « لا » العملَ المذكور لغةُ أهل الحجاز أيضًا ، وأما بنو تميم فيهملونها ، ويوجبون تكريرها

* * *

وأما « إنْ » فتعمل بالشروط المذكورة ؛ إلا أنّ اقتران اسمها بإن ممتنع ؛ فلا حاجة لاشتراط انتفائه ، وتعمل في اسمٍ معرفة وخبرٍ نكرة ، قرأ سعيد بن جبير رحمه الله (إنِ الّذِينَ تَدْعُونَ منْ دُونِ اللهِ عِباداً

الاستشهاد بكلامهم كأبي الطيب المتنبي فهو خطأ ، وهذا هو مذهب الجمهور من النحاة ، ومنهم من أجاز القياس على ذلك ، ولكنه مع ذلك يعترف بأن الأكثر الأشهر أن يكون اسمها نكرة ؛ ومن هؤلاء العلامة المحقق أبو الفتح ابن جنى والشريف أبو السعادات ابن الشجرى . وقد اضطربت كلمة ابن هشام مؤلف كتابنا هذا ، فهو في بعض كتبه يجرى على مذهب ابن الشجرى وابن جنى فيرى أن مجىء اسم لا معرفة قليل لا شاذ ، كما فعل في كتابه الذى معنا ، ويجرى في بعض كتبه على أنه شاذ كما فعل في كتابه « قطر الندى » . وكذلك اضطربت كلمة ابن مالك صاحب الألفية في كتبه كما ذكره ابن عقيل في شرحه على الألفية وكما ذكره الأشمونى أيضا فإنهما قالا : إن ابن مالك أجاز في شرح التسهيل القياس على مجىء اسم لا معرفة ، وحكم في كتابه شرح الكافية بشذوذه ، وتأول ماجاء عن العرب مما ظاهره ذلك ، ونحن نقول : إن ابن مالك لم تضطرب كلمته في هذا الموضع ، بل كلامه في عامة كتبه على أن مجىء اسم لا النافية العاملة عمل ليس معرفة شاذ ، ومع هذا فإنا نرجح أنه ليس بشاذ ، بل هو قليل ، على ماهو مذهب ابن جنى وابن الشجرى وأبى حيان ، ويدل لذلك أنه قد جاء في جملة صالحة من الشعر ، فمنها البيت الذى أنشده المؤلف ، ومنها قول النابغة الجعدى :

وَحلّتْ سَوادَ القلْبِ لا أنا باغِياً ... سِواها ولا عنْ حُبِّها مُتَراخِيا

أَمْثالَكُمْ)[١] بتخفيف (إن) وكسرها لالتقاء الساكنين ، ونصب (عباداً) على الخبرية ، و (أمثالكم) على أنه صفة لعباداً ، وفى نكرتين ، سُمع « إنْ أَحَدٌ خيْراً مِنْ أَحَدٍ إلا بالعافِيَةِ » وفى معرفتين ، سمع « إنْ ذلكَ نافِعَكَ ولا ضارَّكَ »

وإعمالُ « إنْ » هذه لغةُ أهل العالية

* * *

وأما « لاتَ » فإنها تعمل هذا العمل أيضاً ، ولكنها تختص عن أخواتها بأمرين :

أحدهما : أنها لا تعمل إلا فى ثلاث كلمات ، وهى « الحين » بكثرة ، و « الساعة » و « الأوان » بقلة ؛ والثانى : أنّ اسمها وخبرها لا يجتمعان ، والغالب أن يكون المحذوف اسمها والمذكور خبرها ، وقد يعكس

. فالأول كقوله تعالى : (كم أَهْلَكْنا من قَبْلِهِمْ من قَرْنٍ فنادَوْا وَلاتَ حينَ مَناصٍ)[٢]

الواو للحال (لا) نافية بمعنى ليس ، والتاء زائدة لتوكيد النفى والمبالغة فيه ، كالتاء فى رَاوِيَةٍ ، أو لتأنيث الحرف ، واسمها محذوف ، و (حين مناص) خبرها ومضاف إليه ، أى : فنادوا والحالُ أنه ليس الحين حين مناص ، أى : فِرارٍ وتأخير

والثانى كقراءة بعضهم (وَلاتَ حينُ)[٢] بالرفع ، أى : وليس حين مناص حيناً موجوداً لهم عند تناديهم ونزول ما نزل بهم من العذاب

---

(١) من سورة الأعراف ، من الآية ١٩٤ (٢) من سورة ص ، من الآية ٣

ومن إعمالها فى « الساعة » قول الشاعر :

٩٥ — نَدِمَ البُغاةُ وَلاتَ ساعةَ مَنْدَمِ
والبَغْىُ مَرْتَعُ مُبْتَغِيهِ وخِيمُ

---

٩٥ — نسب جماعة هذا الشاهد لرجل من طيئ ، ولم يعينوه ، وقال العينى قائله محمد بن عيسى بن طلحة بن عبيد الله التيمى ، ويقال : مهلهل بن مالك الكنانى ، وقد أنشده الأشمونى (رقم ٢٢٨)

اللغة : « البغاة » جمع باغ ، وهو الذى يتجاوز قدره « مندم » مصدر ميمى بمعنى الندم « مرتع » اسم مكان من رتع فى المكان — من باب فتح — إذا جعله ملهى ، وأصل الرتع أن تأكل الماشية ماشاءت ، ثم استعير للإنسان

الإعراب : « ندم البغاة » فعل وفاعل « ولات » الواو واو الحال «لات» حرف نفى يعمل عمل ليس ، واسمه محذوف « ساعة » خبر لات ، وهو مضاف ، و « مندم » مضاف إليه ، والجملة من لات واسمه وخبره فى محل نصب حال « والبغى » الواو للاستئناف ، والبغى : مبتدأ أول « مرتع » مبتدأ ثان ، وهو مضاف ، ومبتغى من « مبتغيه » مضاف إليه ، ومبتغى مضاف وضمير الغائب العائد إلى البغى مضاف إليه « وخيم » خبر المبتدأ الثانى ، وجملة المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول

الشاهد فيه : قوله « ولات ساعة مندم » حيث أعمل لات فى لفظ دال على الزمان ، وهو ساعة ، ولم يعمله فى لفظ الحين . وللعلماء فى إعمال لات رأيان : أحدهما أنها لا تعمل إلا فى لفظ الحين ، والثانى أنها تعمل فيه وفيما رادفه من الساعة والأوان ومثل بيت الشاهد ما أنشده ابن السكيت فى كتاب الأضداد :

وَلَتَعْرِفَنَّ خلائقًا مَشْمُولَةً ولَتَنْدَمِنَّ ولاتَ ساعةَ مَنْدَمِ

وفى « الأوان » قوله :

٩٦ — طَلَبُوا صُلْحَنا وَلاتَ أوَانٍ   فأجَبْنَا أنْ لَيْسَ حِينَ بَقَاءِ

---

٩٦ — هذا البيت من كلمة لأبى زبيد الطائى ، وكان رجل من شيبان اسمه المكاء نزل برجل من طيئ ، فأضافه وسقاه خمراً ، فلما سكر وثب إليه الشيبانى بالسيف. فقتله وفخر بذلك بنوشيبان ، وفى هذه الحادثة يقول أبو زبيد كلمته التى أولها قوله :

خَبَّرَتْنا الرُّكْبَانُ أنْ قدْ فَرِحْتُمْ   وَفَخَرْتُمْ بِضَرْبَةِ المُكَّاءِ

وَلَعَمْرِى لَعَارُها كانَ أدْنَى   لَكُمُ مِنْ تُقًى وَحُسْنِ وَفاءِ

والبيت المستشهد به من شواهد الأشمونى (رقم ٢٢٩)

الإعراب : « طلبوا » فعل وفاعل « صلحنا » مفعول به ، والضمير مضاف إليه « ولات » الواو واو الحال ، لات : حرف نفى يعمل عمل ليس ، واسمه محذوف « أوان » خبر لات ، مبنى على الكسر فى محل نصب ، ونون لأجل الضرورة ، وجملة لات واسمه وخبره فى محل نصب حال « فأجبنا » الفاء عاطفة ، أجبنا : فعل وفاعل « أن » تفسيرية « ليس » فعل ماض ناقص ، واسمه محذوف « حين » خبره ، وهو مضاف ، و « بقاء » مضاف إليه

الشاهد فيه : قوله «ولات أوان» حيث أعمل « لات » النافية فى لفظ الأوان وهو من معنى الحين وليس هو لفظه ، فهو ردّ على سيبويه وجماعة ، حيث اشترطوا فى إعمال لات أن يكون اسمها وخبرها لفظ الحين

واعلم أن جماعة ذهبوا إلى أن « لات » فى هذا البيت عاملة عمل ليس ، وأن قوله «أوان» مبنى على الكسر لشبهه فى الوزن بنزال ، وأن تنوينه للضرورة ، وهذا كله ادعاء أبى سعيد السيرافى وأبى العباس المبرد ، فعندهما أن الكسرة التى تراها على نون أوان ليست كسرة إعراب ، بل هى إما كسرة بناء ، وإما كسرة التخلص من التقاء الساكنين ، وهذا التنوين ليس تنوين التمكين الذى يكون فى آخر الاسم المتمكن ، ولكنه

وأصله ليس الحينُ أوانَ صلح : أو ليس الأوانُ أوانَ صلح ؛ فحذفَ اسمها على القاعدة ، وحذف ما أضيف إليه خبرها ، وقدَّر ثبوته ؛ فبناه كما بنى قبل وبعد ، إلا أن أوانًا شبيه بنزال وَزْنًا فبناه على الكسر ، ونوّنه للضرورة

* * *

ثم قلت : الثَّامِنُ خَبَرُ « إنَّ » وَأَخَوَاتِها : أَنَّ ، ولكِنَّ ، وكأَنَّ ، وَلَيْتَ ، وَلَعَلَّ ، نحْوُ (إنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ) وَلا يَجُوزُ تَقَدُّمُهُ مُطْلقًا ، وَلا

إما تنوين العوض الذى يلحق نحو « إذ » عند حذف الجملة التى تضاف إذ إليها ، كما فى قوله تعالى (يومئذ تحدث أخبارها) من سورة الزلزلة ، من الآية ٤ ، وإما تنوين الضرورة الذى يلحق بعض المبنيات كما مر فى شرح الشاهدين (رقم ٥٢ و٥٣) وأصل الكلام على الأول : ولات أوان طلبوا صلحنا ، فأوان مضاف وجملة طلبوا صلحنا مضاف إليه ، فحذفت هذه الجملة ثم بنى أوان : إما على السكون كما هو الأصل فى المبنيات ، وإما على الكسر لشبهه فى الوزن بنزال ؛ ثم أتى بالتنوين عوضاً عن الجملة المحذوفة ، فإن قدرت بناءه على السكون فإنما حرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين ، وكون هذا التنوين تنوين التعويض هو اختيار جار الله الزمخشرى ، وكونه تنوين الضرورة هو ما اختاره المؤلف فى مغنى اللبيب وصرح به ههنا وتبعه عليه الأشمونى

وزعم الفراء أن « لات » فى هذا البيت ونحوه حرف جر ، وهذه الكسرة التى تراها على نون « أوان » هى كسرة الإعراب التى تراها على دال زيد فى قولك : مررت بزيد ، وهذا التنوين هو تنوين التمكين ، ولات هى التى أحدثت هذه الكسرة ، لأنها كما قلنا حرف جر .

وقد أشبعنا القول فى الاستدلال والتخريج فى شرحنا على الأشمونى ، وهذه العجالة لا تتسع لأكثر مما ذكرنا

تَوَسُّطُهُ إلاَّ إنْ كانَ ظَرْفَا أوْ مَجْرُوراً ، نحو (إنَّ فى ذٰلِكَ لعِبْرَةً) (إنَّ لدَيْنا أنْكالاً)

وأقول : الثامن من المرفوعات : خَبَرُ « إن » وأخواتها الخمسة ؛ فإنهن يدخلن على المبتدأ والخبر ؛ فينصبن المبتدأ كما سيأتى فى باب المنصوبات ويسمى اسمها ، ويرفعن خبره كما نذكره الآن ويسمى خبرها ، نحو (إنَّ السَّاعةَ آتِيَةٌ) (١) (اعْلَمُوا أنّ اللهَ شدِيدُ العِقَابِ) (٢) (كأنَّهُمْ خُشُبٌ مُسَنَّدَةٌ) (٣) (لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ) (٤)

ولا تتقدم أخبارهن عليهن مطلقاً ، وقد أشار إلى ذلك الشيخ شرف الدين ابن عنين حيث قال :

٩٧ — كأنِّىَ مِنْ أخبارِ إنّ ولَمْ يُجِزْ   لَهُ أحدٌ فى النَّحْوِ أنْ يتقَدّمَا
عَسَى حَرْفُ جَرٍّ مِنْ نَدَاكَ يَجُرُّنِى   إلَيْكَ فإنِّى مِنْ وِصَالِكَ مُعْدِما

(١) من سورة طه ، من الآية ١٥
(٢) من سورة المائدة ، من الآية ٩٨ ، ومن سورة البقرة ، من الآية ١٩٦
(٣) من سورة المنافقين ، من الآية ٤
(٤) من سورة الشورى ، من الآية ١٧

٩٧ — هذان البيتان من كلام ابن عنين ، وهو شرف الدين أبو العباس محمد ابن نصر الدين الحسين بن عنين ، الأنصارى ، الكوفى الأصل ، الدمشقى المولد والوفاة . ولد فى سنة ٥٤٩ ، وتوفى فى سنة ٦٣٠ من الهجرة ، وقد أنشد المؤلف أولهما فى القطر (رقم ٦٣)

الإعراب : « كأنى » كأن : حرف تشبيه ونصب ، وياء المتكلم اسمه « من أخبار » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر كان ، وأخبار مضاف ، و « إن » قصد لفظه : مضاف إليه « لم » حرف نفى وجزم وقلب « يجز » فعل مضارع

ولا على أسمائهن ؛ فإن الحروف محمولة في الإعمال على الأفعال ؛ فلكونها فرعاً في العمل لا يليق التوسّع فى معمولاتها بالتقديم والتأخير : اللهم إلا إن كان الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً ؛ فيجوز توسطه بينها وبين أسمائها ، كقوله تعالى : ﴿إِنَّ لَدَيْنَا أَنْكَالاً﴾ [1] ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً لِمَنْ يَخْشَىٰ﴾ [2] وفى الحديث « إنّ فى الصَّلاةِ لَشُغْلاً » و « إنّ مِنَ الشِّعْرِ لَحِكْمَاً » ويروى « لحكمة » فأمّا تقديمه عليها فلا سبيل إلى جوازه ، لا تقول : فى الدار إنَّ زيداً

مجزوم بلم « له » جار ومجرور متعلق بيجز « أحد » فاعل يجز « فى النحو » جار ومجرور متعلق بيجز « أن » حرف مصدرى ونصب « يتقدما » فعل مضارع منصوب بأن ، والألف للاطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه ، وأن مع مادخلت عليه فى تأويل مصدر مفعول ليجز « عسى » فعل ماض ناقص دال على الرجاء « حرف » اسم عسى ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف ، و « جر » مضاف إليه ، « من نداك » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لحرف جر « يجرنى » يجر فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر يعود إلى حرف جر ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله فى محل نصب خبر عسى ، وكان الأوفق أن يقرن المضارع بأن المصدرية « إليك » جار ومجرور متعلق بيجر « فإنى » الفاء للتعليل، إن : حرف توكيد ونصب ، وياء المتكلم اسمه « من وصالك » جار ومجرور متعلق بعدم الآتى « معدما » خبر إن ، وقد جاء به على لغة من ينصب بها الاسم والخبر جميعا ، كقوله « . . . إن حراسنا أسدا » فتنبه

سبب ذكرهما : ذكر المؤلف هذين البيتين استملاحا لمعناهما ، ولأن صاحبهما قرر القاعدة النحوية فى أسلوب ظريف ؛ وهى أن الخبر فى باب إن لا يتقدم ، ولا يتوسط إلا إن كان جارا ومجرورا

(١) من سورة المزمل ، من الآية ١٢ (٢) من سورة النازعات ، من الآية ٢٦

* * *

ثم قلت : وَتُكْسَرُ « إنّ » في الابتداءِ ، وفي أوّلِ الصِّلَةِ والصِّفَةِ وَالجُمْلَةِ الحَالِيَّةِ ، وَالمُضَافِ إليها مَا يَخْتَصُّ بالجُمَلِ ، وَالمَحْكِيَّةِ بالقَوْلِ وَجوابِ القَسَمِ ، وَالمُخْبَرِ بها عَنِ اسْمِ عينٍ ، وَقَبْلَ اللامِ المعلِّقَةِ ، وتُكْسَرُ أَوْ تُفْتَحُ بَعْدَ « إذَا » الفُجَائِيَّةِ ، والفاءِ الجَزَائِيَّةِ ، وفي نَحْوِ « أَوَّلُ قَوْلِي أَنِّي أَحْمَدُ اللهَ » ، وَتُفْتَحُ في الباقي

وأقول : لأنّ ثلاثُ حالاتٍ : وجوبُ الكسرِ ، ووجوبُ الفتحِ ، وجوازُ الأمرين

فيجب الكسر في تسع مسائل :

إحداها : في ابتداء الكلام ، نحو (إنَّا أعطيناكَ الكوثرَ) [١] (إنّا أنزلناهُ في ليلةِ القدرِ) [٢]

الثانية : أن تقع في أوّل الصلة ، كقوله تعالى : (وآتيناهُ مِنَ الكُنُوزِ ما إنَّ مَفاتِحَهُ لَتَنُوءُ) [٣] (ما) مفعول ثان لآتيناه ، وهي موصول بمعنى الذي ، و (إن) وما بعدها صلة ؛ واحترزت بقولي « أوّل الصلة » من نحو « جاءَ الَّذِي عِنْدِي أَنَّهُ فاضِلٌ » فإنّ واجبة الفتح وإن كانت في الصلة ، لكنها ليست في أوّلها .

الثالثة : أن تقع في أوّل الصفة ، كـ « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ إنَّهُ فاضِلٌ » ولو قلت

---

(١) من سورة الكوثر ، الآية ١ (٢) من سورة القدر ، الآية ١

(٣) من سورة القصص ، من الآية ٧٦

« مَرَرْتُ بِرَجُلٍ عِنْدِى أَنَّهُ فاضِلٌ » لم تكسر ؛ لأنها ليست فى ابتداء الصفة

والرابعة : أن تقع في أوّل الجملة الحالية ، كقوله تعالى : (كما أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بالحقِّ وإنَّ فَرِيقًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكارِهُونَ) [1] واحترزت بقيد الأولية من نحو « أَقْبَلَ زَيْدٌ وَعِنْدِى أنهُ ظَافِرٌ »

الخامسة : أن تقع فى أوّل الجملة المضاف إليها ما يختص بالجمل ، وهو إذْ وإذا وحَيْثُ ، نحو « جَلَسْتُ حَيْثُ إنّ زَيْداً جالِسٌ » وقد أُولِعَ الفقهاء وغيرهم بفتح « إن » بعد حيث ، وهو لحن فاحش [2] ؛ فإنها لا تضاف إلا إلى الجملة ، و « أن » المفتوحة ومعمولاها فى تأويل المفرد ؛ واحترزت بقيد الأولية من نحو « جَلَسْتُ حَيْثُ اعْتِقادُ زَيْدٍ أنه مَكانٌ حَسَنٌ » ولم أر أحداً من النحويين اشترط الأولية فى مسألتى الحال وحيث ، ولا بُدّ من ذلك

---

(١) من سورة الأنفال ، الآية ٥

(٢) ليس كما قال المؤلف ، بل هو جائز ، وله تخريج حسن ؛ أما تخريجه على قول من أجاز أن تضاف حيث إلى المفرد كما فى قول الشاعر « . . . حيث لى العمائم » فظاهر ؛ لأن المصدر المنسبك من أن المفتوحة وما بعدها مفرد مجرور بإضافة حيث إليه ، وأما الذين أوجبوا إضافة حيث إلى الجملة - وهم الجمهور - فعلى مذهبهم يكون المصدر المنسبك من أن وما بعدها مفردا مرفوعا على أنه مبتدأ ، وخبره محذوف ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل جر بإضافة حيث إليها ، فلو فتحت الهمزة فى المثال الذى ذكره المؤلف كان التقدير : جلست حيث جلوس زيد حاصل ؛ فجلوس زيد هو المصدر المنسبك من أن المفتوحة وما بعدها ، وحاصل : هو الخبر المحذوف ؛ فتكون « إن » بعد حيث مثلها بعد إذا الفجائية

السادسة : أن تقع قبل اللام المعلّقة ، نحو (وَاللهُ يَعْلَمُ إنّكَ لَرَسُولُهُ واللهُ يَشْهَدُ إنّ المنافِقِينَ لَكاذِبُونَ) [١] فاللام من (لرسوله) ومن (لكاذبون) مُعلقتان لفعلى العلم والشهادة ، أى : ما نِعَان لهما من التسلط على لفظ ما بعدها فصار لما بعدها حكم الابتداء ، فلذلك وجب الكسر ولولا اللام لوجب الفتح ، كما قال الله تعالى : (واعْلَمُوا أنّما غَنِمْتُمْ مِنْ شيءٍ فأنَّ للهِ خُمُسَهُ) [٢] و (شَهِدَ اللهُ أنهُ لا إلَهَ إلاّ هُوَ) [٣]

السابعة : أن تقع محكية بالقول ، نحو (قالَ إنى عبدُ اللهِ) [٤] (ومن يَقُلْ مِنْهُمْ إنّى إلهٌ مِنْ دُونِه فذلكَ نَجْزِيهِ جَهنّمَ) [٥] (قُلْ إنَّ رَبّي يَقْذِفُ بالحَقّ) [٦]

الثامنة : أن تقع جوابًا للقسم ، كقوله تعالى : (حم والكِتابِ المُبِينِ إنّا أَنزَلْناهُ) [٧]

التاسعة : أن تقع خبراً عن اسم عين ، نحو « زَيْدٌ إنهُ فاضِلٌ » وقوله تعالى : (إنَّ الّذِينَ آمَنُوا والّذِينَ هَادُوا والصّابِئِينَ والنَّصارَى والمَجُوس والّذِينَ أشْرَكُوا إنَّ اللهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ القيامَةِ) [٨] .

وقد أتيت فى شرح هذا الموضع بما لم أُسبق إليه فتأملوه

* * *

(١) من سورة المنافقين ، من الآية ١ (٢) من سورة الأنفال ، من الآية ٤١
(٣) من سورة آل عمران ، من الآية ١٨ (٤) من سورة مريم ، من الآية ٣٠
(٥) من سورة الأنبياء ، من الآية ٢٩ (٦) من سورة سبأ ، من الآية ٤٨
(٧) من سورة الدخان ، الآيات ١ - ٣
(٨) من سورة الحج ، من الآية ١٧

ويجب الفتح فى ثمان مسائل :

إحداها : أن تقع فاعلة ، نحو (أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا) [1] أى : إنزالُنَا

الثانية : أن تقع نائبة عن الفاعل ، نحو (وأُوحِىَ إلى نُوحٍ أَنهُ لَنْ يُؤْمِنَ مِنْ قَوْمِكَ إلاَّ مَنْ قَدْ آمَنَ) [2] (قُلْ أُوحِىَ إلَىَّ أَنهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِنَ الْجِنِّ) [3]

الثالثة : أن تقع مفعولا لغير القول ، نحو (ولا تَخَافُونَ أَنكُم أَشْرَكْتُمْ بِاللهِ) [4]

الرابعة : أن تقع فى موضع رفع بالابتداء ، نحو (ومِنْ آيَاتِهِ أَنَّكَ تَرَى الأَرْضَ خَاشِعَةً) [5]

الخامسة : أن تقع في موضع خبر اسم معنى ، نحو « اعتِقادِى أنّكَ فاضل »

السادسة : أن تقع مجرورة بالحرف ، نحو (ذَلِكَ بِأَنَّ اللهَ هُوَ الْحَقُّ) [6]

السابعة : أن تقع مجرورة بالإضافة ، نحو (إنهُ لَحَقٌّ مِثْلَ ما أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ) [7]

الثامنة : أن تقع تابعة لشىء مما ذكرنا ، نحو (اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الّتِى أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وأَنِّى فَضَّلْتُكُم على العالَمِينَ) [8] ونحو (وإذْ يَعِدُكُمُ اللهُ إحْدَى

---

(١) من سورة العنكبوت ، من الآية ٥١ (٢) من سورة هود ، من الآية ٣٦
(٣) من سورة الجن ، من الآية ١ (٤) من سورة الأنعام ، من الآية ٨١
(٥) من سورة فصلت ، من الآية ٣٩
(٦) من سورة الحج ، من الآية ٦ والآية ٦٢ . ومن سورة لقمان ، من الآية ٣٠
(٧) من سورة الذاريات ، من الآية ٢٣ (٨) من سورة البقرة من الآية ٤٧

الطَّائِفَتَيْنِ أنها لَكُمْ) (١) فإنها فى الأولى معطوفة على المفعول : وهو (نعمتى) وفي الثانية بدل منه ، وهو (إحدى)

* * *

ويجوز الوجهان فى ثلاث مسائل فى الأشهر :

إحداها : بعد « إذا » الفجائية ، كقولك « خَرَجْتُ فإذا إِنَّ زَيْداً بالباب » قال الشاعر :

٩٨ — وكُنْتُ أرَى زَيْداً كما قِيلَ سَيِّداً ... إذا إِنَّهُ عَبْدُ القَفَا وَاللَّهازِمِ

(١) من سورة الأنفال ، من الآية ٧

٩٨ — لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٤٧٢) وقد أنشده الأشمونى (رقم ٢٦٢) والمؤلف فى أوضحه (رقم ١٢٤) وابن عقيل (رقم ٩٨)

اللغة : « اللهازم » جمع لهزمة ـ بكسر اللام والزاى وبينهما هاء ساكنة ـ وهى طرف الحلقوم ، ويقال : هى عظم ناتئ تحت الأذن ، وقوله « عبد القفا واللهازم » كناية عن الخسة والمهانة والذلة ؛ لأن العبد يصفع على قفاه حتى يتورم ويلكز حتى ينتأ له نتوء

الإعراب : « كنت » فعل ماض ناقص واسمه « أرى » فعل مضارع بمعنى أظن ، وفاعله ضمير مستتر « زيداً » مفعول أول « كما قيل » الكاف حرف جر ، وما موصولة ، وجملة الفعل ونائب فاعله صلة « سيداً » مفعول ثان لأرى « إذا » فجائية « أنه » أن : حرف توكيد ونصب ، والهاء ضمير عائد إلى زيد اسم أن « عبد » خبر أن ، وهو مضاف ، و « القفا » مضاف إليه « واللهازم » معطوف على القفا

الشاهد فيه : قوله « إذا أنه عبد القفا » حيث روى فيه بوجهين : الأول بفتح

يروى بفتح « إن » وبكسرها

الثانية : بعد الفاء الجزائية ؛ كقوله تعالى : (مَنْ عَمِلَ مِنْكُم سُوءًا بِجَهالَةٍ ثُمَّ تابَ مِنْ بَعْدِهِ وأَصْلَحَ فأنه غفورٌ رَحِيم) [1] قرئ بكسر « إن » وفتحها

الثالثة : فى نحو « أَوَّلُ قولى إِنِّى أَحْمَدُ اللهَ » وضابط ذلك أن تقع خبراً عن قول ، وخَبَرُها قولٌ كأحمد ونحوه ، وفاعل القولين واحد ؛ فما استوفى هذا الضابط كالمثال المذكور جاز فيه الفتح على معنى أول قولى حمد الله ؛ والكسر على جعل « أول قولى » مبتدأ ، و « إنى أحمد الله » جملة أخبر بها عن هذا المبتدأ ، وهى مستغنية عن عائد يعود على المبتدأ ؛ لأنها نفس المبتدأ فى المعنى ، فكأنه قيل : أول قولى هذا الكلام المفتتح بإنى ، ونظير ذلك قوله سبحانه : (دَعْوَاهُمْ فِيها سُبْحانَكَ اللَّهُمَّ) [2] وقولُ النبى صلى الله عليه وسلم : « أَفْضَلُ ما قُلْتُهُ أنا والنَّبِيُّونَ مِنْ قَبْلِى لا إِلهَ إِلاَّ اللهُ »

* * *

ثم قلت : التَّاسِعُ خَبَرُ « لا » التى لِنَفْىِ الجِنْسِ ، نَحْوُ « لا رَجُلَ أَفْضَلُ مِنْ زَيْدٍ » وَيَجِبُ تَنْكِيرُهُ كالاِسْمِ ، وَتَأْخِيرُهُ وَلَوْ ظَرْفاً ؛ وَيَكْثُرُ حَذْفُهُ إِنْ عُلِمَ ، وَتَمِيمٌ لا تَذْكُرُهُ حِينَئِذٍ

همزة أن ، على اعتبار أنها مع اسمها وخبرها فى تأويل مصدر مبتدأ ، واختلف العلماء حينئذ فى خبره : فقال المبرد والأعلم : إذا ظرف وهو متعلق بمحذوف خبر ، وقال قوم منهم ابن مالك : إذا حرف ، وخبر المبتدأ محذوف ، والوجه الثانى بكسر همزة إن على تقدير أن ما بعدها جملة غير محتاجة إلى شىء.

(١) من سورة الأنعام ، من الآية ٥٤ (٢) من سورة يونس ، من الآية ١٠

وأقول : التاسعُ من المرفوعات : خبرُ « لا » التى لنفى الجنس

اعلم أن « لا » على ثلاثة أقسام :

أحدها : أن تكون ناهية ، فتختص بالمضارع وتجزمه ، نحو (ولا تَمْشِ فى الأرْضِ مَرَحًا) [١] (فلا يُسْرِفْ فى القَتْلِ) [٢] (لاتحْزَنْ إنّ اللهَ مَعَنا) [٣] وتستعار للدعاء فتجزم أيضاً ، نحو (لا تُؤَاخِذْنا) [٤]

الثانى : أن تكون زائدةً دخولُها فى الكلام كخروجها ، فلا تعمل شيئًا ، نحو (مامَنَعَكَ أنْ لا تَسْجُدَ) [٥] أى : أن تسجد ، بدليل أنه قد جاءَ فى مكان آخر بغير « لا » وقوله تعالى : (لِئَلاّ يَعْلَمَ أهْلُ الكِتابِ أنْ لا يَقْدِرُونَ على شىء مِنْ فَضْلِ اللهِ) [٦] وقوله تعالى : (وحَرَامٌ على قَرْيَةٍ أهْلَكْنَاها أنهُمْ لا يَرْجِعُونَ) [٧]

الثالث : أن تكون نافية ، وهى نوعان : داخِلةٌ على معرفة ؛ فيجب إهمالها وتَكْرارها ، نحو « لا زَيْدٌ فى الدَّارِ ولا عَمْرٌو » وداخلةٌ على نكرة وهى ضربان ، عاملة عمل « ليس » فترفع الاسم وتنصب الخبر كما تقدم ، وهو قليل ، وعاملة عمل « إنّ » فتنصب الاسم وترفع الخبر ، والكلامُ الآن فيها ، وهى التى أريد بها نَفْىُ الجنسِ على سبيل التَّنْصيص ، لا على سبيل الاحتمال .

وشرط إعمالها هذا العمل أمران : أحدهما : أن يكون اسمها وخبرها

---

(١) من سورة الإسراء ، من الآية ٣٧ . ومن سورة لقمان ، من الآية ١٨
(٢) من سورة الإسراء ، من الآية ٣٣ (٣) من سورة التوبة ، من الآية ٤٠
(٤) من سورة البقرة ، من الآية ٢٨٦ (٥) من سورة الأعراف ، من الآية ١٢
(٦) من سورة الحديد ، من الآية ٢٩ (٧) من سورة الأنبياء ، الآية ٩٥

نكرتين ، كما بينا ، والثانى أن يكون الاسم مقدماً والخبر مؤخراً ، وذلك كقولك « لا صَاحِبَ عِلْمٍ مَمْقُوتٌ » و « لا طَالِعاً جَبَلاً حاضِرٌ »

فلو دخلت على معرفة أو على خبر مُقَدَّم وجب إهمالها وتكرارها

فالأول كما تقدم من قولك « لا زَيْدٌ فى الدَّارِ ولا عَمْرٌو » ؛ وأما قولُ [بعض] العرب « لا بَصْرَةَ لكم » وقولُ عمر « قَضِيَّةٌ ولا أبَا حَسَنٍ لها » يريد علىّ بن أبى طالب رضى الله عنهما ، وقولُ أبى سفيان يوم فتح مكة « لا قُرَيْشَ بَعْدَ اليَوْمِ » وقول الشاعر :

٩٩ — أرَى الْحَاجَاتِ عِنْدَ أبِى خُبَيْبٍ نَكِدْنَ ولا أُمَيَّةَ فى البِلادِ

---

٩٩ ـ هذا البيت من كلام عبد الله بن الزبير ـ بفتح الزاى ـ الأسدى ، يقوله فى أبى خبيب عبد الله بن الزبير ـ بضم الزاى ـ وكان قد طلب جدواه فلم يمنحه شيئاً ، وهو من شواهد الأشمونى (رقم ٢٩٢)

اللغة : « أبو خبيب » هو عبدالله بن الزبير ، كنى بأكبر أولاده « نكدن » فعل ماض من النكد ، وهو شدة العيش وتعسره ، وفى عامة نسخ الشرح « يكدن » ـ بالياء المثناة ـ وهو تصحيف ، وكذلك وقع مصحفاً فى نسخ الأشمونى

الإعراب : « أرى » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر وجوباً « الحاجات » مفعول أول « عند » ظرف متعلق بمحذوف حال من الحاجات ، وهو مضاف ، و « أبى » مضاف إليه ، وأبى مضاف ؛ و « خبيب » مضاف إليه « نكدن » فعل ماض ، ونون النسوة فاعله ، والجملة فى محل نصب مفعول ثان لأرى « ولا » الواو واو الحال ، لا نافية للجنس « أمية » اسم لا ، مبنى على الفتح فى محل نصب « فى البلاد » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا

الشاهد فيه : قوله « لا أمية » حيث أوقع اسم « لا » معرفة ، لأن أمية

فمؤول بتقدير « مثل » : أى ولا مِثْلَ أبى حسن ، ولا مثل البصرة ، ولا مثل قريش ، ولا مثل أمية

والثانى كقول الله سبحانه وتعالى : (لافيها غَوْلٌ ولاهُمْ عنها يُنزَفون)[1]

ويكثر حذف هذا الخبر إذا علم ، كقول الله سبحانه وتعالى : (ولَوْ تَرَى إذْ فَزِعُوا فلا فَوْتَ)[2] أى : فلا فَوْتَ لهم ، وقوله تعالى : (لاضَيْرَ)[3] أى : لا ضير علينا ؛ وبنو تميم يوجبون حذفه إذا كان معلوماً ، وأما إذا جهل فلا يجوز حذفه عند أحدٍ فضلاً عن أن يجب ، وذلك نحو « لا أحَدَ أغْيَرُ مِنَ اللهِ عَزَّ وجَلَّ »

* * *

ثم قلت : العاشِرُ المُضَارِعُ إذا تجَرَّدَ مِنْ ناصِبٍ وجازِمٍ

وأقول : العاشر من المرفوعات ـ وهو خاتمتها ـ الفعلُ المضارع إذا تجَرَّدَ من ناصب وجازم ، كقولك « يَقومُ زَيْدٌ » و « يَقْعُدُ عمرٌو »

فأما قول أبى طالب يخاطب النبى صلى الله عليه وسلم :

١٠٠ — مُحَمَّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كلُّ نَفْسٍ   إذا ما خِفْتَ مِنْ شىء تَبَالاَ

علم ، وهو فى الحقيقة مؤول ، إما بأن المراد ماشتهر به هذا العلم من الصفات ، فكأنه قال : ولا كريم فى البلاد ، وإما بتقدير مضاف لايتعرف بالإضافة كمثل ، فكأنه قال : ولا مثل أمية فى البلاد ، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه . والوجه الثانى من وجهى التأويل المذكورين هو الذى ذكره المؤلف ههنا

(١) من سورة الصافات ، الآية ٤٧ (٢) من سورة سبأ ، من الآية ٥١

(٣) من سورة الشعراء ، من الآية ٥٠

١٠٠ — هذا البيت من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٤٠٨) ولم ينسبه ،

فهو مقرون بجازم مقدر ، وهو لام الدعاء ؛ وقوله « تَبالًا » أصله « وبالا » فأبدل الواو تاء ، كما قالوا فى وُرَاث ووُجاه : تُرَاث وتجاه

وأما قول امرئ القيس :

١٠١ — فاليومَ أشْرَبْ غيْرَ مُسْتَحْقِبٍ إثمًا من الله ولا واغِلِ

ولا نسبه الأعلم ، وأنت ترى المؤلف قد نسبه إلى أبى طالب ، ومن الناس من ينسبه إلى أمير المؤمنين على بن أبى طالب

اللغة : « التبال » سوء العاقبة

الإعراب : « محمد » منادى بحرف نداء محذوف ، وأصل الكلام : يامحمد « تفد » فعل مضارع مجزوم بلام أمر محذوفة ، وعلامة جزمه حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها « نفسك » مفعول به ، وضمير المخاطب مضاف إليه « كل » فاعل « نفس » مضاف إليه « إذا » ظرفية تضمنت معنى الشرط « ما » زائدة « خفت » فعل وفاعل ؛ والجملة فى محل جر بإضافة إذا إليها « من أمر » جار ومجرور متعلق بخاف « تبالا » مفعول به لخاف ، وجواب إذا محذوف يدل عليه سابق الكلام

الشاهد فيه : قوله «تفد» فإنه فعل مضارع لم يتقدمه فى اللفظ ناصب ولا جازم ، ولكنه جاء على صورة المجزوم ، ولذلك قدره العلماء مجزوما بلام أمر محذوفة ؛ وأصله لتفد ، قال الأعلم : « الشاهد فيه إضمار لام الأمر فى تفد ، والمعنى : لتفد نفسك ، وهذا من أقبح الضرورة ؛ لأن الجازم أضعف من الجار ، والجار لا يضمر ، وقد قيل : إنه مرفوع حذفت لامه ضرورة واكتفى بالكسرة ، وهذا أسهل فى الضرورة وأقرب » اهـ كلامه

١٠١ — هذا البيت من كلام امرئ القيس بن حجر الكندى

اللغة : « مستحقب » أصله الذى يجمع حاجاته فى الحقيبة ، والمراد غير مكتسب « واغل » هو الذى يدخل على القوم وهم يشربون من غير أن يدعى .

فليس قوله « أشرب » مجزوماً ، وإنما هو مرفوع ؛ ولكن حذفت الضمة للضرورة ، أو على تنزيل « رَبُغَ » بالضم من قوله « أشْرَبُ غير » منزلةَ عَضُدٍ ـ بالضم ـ فإنهم قد يُجْرُون المنفصل مُجْرَى المتصل ، فكما

الإعراب : « اليوم » ظرف زمان متعلق بأشرب « أشرب » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة . وسكن للتخفيف على ما ستعرفه ، وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره أنا « غير » حال من فاعل أشرب « مستحقب » مضاف إليه ، وفي مستحقب ضمير مستتر هو فاعله ؛ لأنه اسم فاعل « إثما » مفعول به لمستحقب « من الله » جار ومجرور ، متعلق بمحذوف صفة لإثم « ولا » الواو عاطفة ، لا : زائدة لتأكيد النفي « واغل » معطوف على مستحقب

الشاهد فيه : قوله « أشرب » فإنه فعل مضارع لم يتقدمه جازم ؛ وهو مع ذلك ساكن الآخر . وللعلماء في تخريج هذا الإسكان وجهان : الأول : أنه ضرورة دعا إليها النظم ، والثاني أنه لما توالى في الكلمة مع مابعدها ثلاث حركات أولاها فتحة وهي حركة الراء ، وثانيتها ضمة وهي حركة الباء ، وثالثتها الفتحة وهي حركة الغين ، لما توالت هذه الحركات الثلاث أشبهت عضدا في وجود فتحة تتبعها ضمة ، والعرب تجوز تسكين ضاد عضد ونحوه ، فلما أشبهت هذه الأحرف الثلاثة عضدا استساغ لنفسه أن يسكن وسطها كما يسكن وسط عضد ، وهذا بيان كلام المؤلف فافهمه

هذا ، وقد روى أبو العباس المبرد في الكامل (ج١ص١٤٣) بيت الشاعر على وجه غير الوجه الذي يرويه النحاة عليه ، ولا يتحقق فيه شيء مما ذكروه ، وهذا الوجه هو :

حلَّتْ لِيَ الخمرُ وكنتُ آمرَأً   عن شربها في شُغُلٍ شاغلِ

فاليومَ أُسْقَى غيرَ مُسْتحقبٍ   إثمًا من الله ولا واغِلِ

يقال فى عَضُدٍ بالضم : عَضْدٌ بالسكون ، كذلك قيل فى « رَبُعَ » بالضم : « رَبْعَ » بالإسكان .

* * *

ولما أنهيت القول فى المرفوعات شرعت فى المنصوبات فقلت :

بابٌ : المنْصوباتُ خَمْسةَ عشَرَ : أحدها المَفْعُولُ به ، وهو : ما وَقَعَ عليهِ فِعْلُ الفاعِلِ ، كـ « ضَرَبْتُ زَيْداً »

وأقول : المنصوبات محصورة فى خمسة عشر نوعاً : وبدأت منها بالمفاعيل لأنها الأصل ، وغيرُها محمولٌ عليها ومُشَبَّه بها ، وبدأت من المفاعيل بالمفعول به كما فعل الفارسى وجماعةٌ منهم صاحبا المقرب والتسهيل ؛ لا بالمفعول المطلق كما فعل الزمخشرى وابن الحاجب ، ووجه ما اخترناه أن المفعول به أحوجُ إلى الإعراب ؛ لأنه الذى يقع بينه وبين الفاعل الالتباسُ

والمراد بالوقوع التعلق المعنوى ، لا المباشرة ؛ أعنى تعلُّقَه بما لا يُعْقَل إلا به ، ولذلك لم يكن إلا للفعل المتعدِّى ، ولولا هذا التفسير لخرج منه نحو « أَرَدْتُ السفرَ » لعدم المباشرة ، وخرج بقولنا « ما وقع عليه » المفعول المطلق ؛ فإنه نفس الفعل الواقع ، والظرفُ ؛ فإن الفعل يقع فيه ، والمفعول له ؛ فإن الفعل يقع لأجله ، والمفعول معه ؛ فإن الفعل يقع معه لا عليه

* * *

ثم قلت : ومنه ما أُضْمِرَ عامِلُه : جوَازاً نحُو (قالوا خيْراً) ووُجوبا فى مَواضِعَ منها بابُ الاشْتغالِ نحُو (وكلَّ إنسانٍ أَلْزَمْناهُ)

وأقول : الذى ينصب المفعول به واحد من أربعة : الفعل المتعدى ، ووصفه ، ومصدرُه ، واسمُ فِعْلِه ، فالفعل المتعدى نحو (وَوَرِثَ سُلَيمانُ داود)[1] ووصْفُه نحو (إنَّ اللهَ بالِـغٌ أَمْرِهِ)[2] ومصدره نحو (ولولا دَفْعُ اللهِ الناسَ)[3] واسم فعله نحو (عليكم أَنْفُسَكم)[4]

وكونه مذكوراً هو الأصل ، كما فى هذه الأمثلة : وقد يضمر جوازاً إذا دل عليه دليل مَقالِيٌّ أو حالىٌّ : فالأول نحو (قالوا خَيْراً)[5] أى : أنزل ربنا خيراً ، بدليل (ماذا أَنْزل ربُّكم)[5] والثانى نحو قولك لمن تأهَّب لسفرٍ : « مكَّةَ » بإضمارِ تُريد ، ولمن سَدَّدَ سَهماً : «القِرْطاسَ » بإضمارِ تُصِيبُ

وقد يُضمر وجوبًا فى مواضع : منها باب الاشتغال ؛ وحقيقته : أن يتقدم اسم ، ويتأخر عنه فعل أو وصف صالح للعمل فيما قبله ، مشتغل عن العمل فيه بالعمل في ضميره أو ملابسه

فمثال اشتغال العمل بضمير السابق « زَيْداً ضَرَبْته » وقوله تعالى : (وكلَّ إنْسانٍ أَلْزَمْناهُ)[6]

ومثال اشتغال الوصف « زَيْداً أنا ضارِبُهُ ، الآن أوْ غَداً »

ومثال اشتغال العامل بِمُلاَبِسِ ضمير السابق « زيداً ضَرَبْتُ غُلامَهُ » و « زيداً أَنَا ضارِبٌ غُلامَه ، الآنَ أو غداً »

---

(١) من سورة النمل ، من الآية ١٦ (٢) من سورة الطلاق ، من الآية ٣
(٣) من سورة البقرة من الآية ٢٥١ ، ومن سورة الحج من الآية ٤٠
(٤) من سورة المائدة ، من الآية ١٠٥ (٥) من سورة النحل ، من الآية ٣٠
(٦) من سورة الإسراء ، من الآية ١٣

فالنصب فى ذلك وما أشبهه بعامل مضمر وجوبًا؛ تقديره : ضربت زيداً ضربته ، وألزمنا كل إنسان ألزمناه

وإنما كان الحذف هنا واجبًا لأن العامل المؤخر مفسِّر له ، فلم يجمع بينهما ، هذا رأى الجمهور ، وزعم الكسائى أن نصب المتقدم بالعامل المؤخر على إلغاء العائد ، وقال الفراء : الفعل عامل فى الظاهر المتقدم وفي الضمير المتأخر ، ورُدَّ على الفراء بأن الفعل الذى يتعدى لواحد يصير متعديًا لاثنين ، وعلى الكسائى بأن الشاغل قد يكون غير ضمير السابق كـ « ضربت غلامه » فلا يستقيم إلغاؤه

* * *

ثم قلت : ومِنْهُ الْمُنادَى ؛ وإنما يَظْهَرُ نَصْبُه إذا كانَ مُضَافًا أَوْ شِبْهَهُ أَوْ نَكِرَةً مَجْهُولَةً ، نَحْوُ « يَا عَبْدَ ٱللهِ » و « يَا طالِعًا جَبَلاً » وقَوْل الأعْمى « يا رَجُلاً خُذْ بِيَدِى »

وأقول : المنادى نوع من أنواع المفعول به ، وله أحكام تخصه ، فلهذا أفردته بالذكر

وبيان كونه مفعولا به أن قولك « ياعَبْدَ ٱللهِ » أصله يا أدعو عبد الله؛ فـ « يا » حرف تنبيه ، و « أدعو » فعل مضارع قُصد به الإنشاء لا الإخبار ، وفاعله مستتر ، و « عَبْدَ الله » مفعول ومضاف إليه ؛ ولما علموا أن الضرورة داعية إلى استعمال النداء كثيراً أوجبوا فيه حذف الفعل اكتفاء بأمرين : أحدهما : دلالة قرينة الحال ، والثانى : الاستغناء بما جعلوه كالنائب عنه والقائم مقامه ، وهو « يا » وأخواتها

وقد تَبَيَّنَ بهـذا أن حق المنادَيات كلها أن تـكون منصوبة ؛ لأنها مفعولات . ولـكن النصب إنما يظهر إذا لم يكن المنادى مبنياً ، وإنما يكون مبنيًا إذا أشـبه الضمير بكونه مفرداً معرفة ؛ فإنه حينئذ يبنى على الضمة أو نائبها ، نحو « يا زَيْدُ » و « يا زَيْدَانِ » و « يا زَيْدُونَ » ؛ وأما المضاف والشبيه بالمضاف والنـكرة غير المقصودة فإنهن يستوجبن ظهور النصب ، وقد مضى ذلك كله مشروحاً ممثلا فى باب البناء ، فمن أَحبَّ الوقوف عليه فليرجع إليه .

* * *

ثم قلت : والمَنْصُوبُ بِأَخُصُّ بَعْدَ ضَمِيرٍ مُتَـكَلِّمٍ ، وَيـكُونُ بِأَلْ نَحْوُ « نَحْنُ العُرْبَ أَقْرَى النَّاسِ لِلضَّيْفِ » ومُضافاً نَحْوُ « نَحنُ مَعَاشِرَ الأَنْبِياءِ لا نُورَثُ ، ما تَرَكْنا صَدقَةٌ » وَ « إِيًّا » فيلْزَمُهَا مَا يَلْزَمُهَا فى النِّداءِ ، نَحْوُ « أَنَا فَاعِلٌ كَذَ أَيُّهَا الرَّجُلُ » وعَلَماً قليلاً ؛ فنَحْوُ « بِكَ اللهَ نَرْجُوالفَضْلَ » شاذٌّ مِنْ وَجْهَيْنِ

وَالمَنْصوبُ بِالْزَمْ أَوْ بِاتَّقِ : إنْ تَـكَرَّرَ ، أَوْ عُطِفَ عليْهِ ، أَوْ كانَ « إِيَّاكَ » نَحْوُ « السِّلاَحَ السِّلاَحَ » « الأَخَ الأَخَ » ونَحْوُ « السَّيْفَ والرُّمْحُ » ونَحْوُ « الأَسَدَ الأَسَدَ » أَوْ « نَفْسَكَ نَفْسَكَ » ونَحوُ (ناقةَ اللهِ وسُقْياها) و « إِيَّاكَ مِنَ الأَسَدِ »

والمَحْذُوفُ عامِلُه ، والْوَاقِعُ فى مَثَلٍ أَوْ شِبْهِهِ، نَحْوُ « الْـكِلاَبَ على البَقَرِ » و « انْتَهِ خيْراً لكَ »

وأقول : من المفعولات التى الْتزِمَ معها حذف العامل : المنصوبُ على الاختصاص ، وهو كلام على خلاف مقتضى الظاهر ؛ لأنه خبر بلفظ النداء

وحقيقته أنه اسمٌ ظاهرٌ معرفةٌ قُصِد تخصيصُه بحُكمِ ضميرٍ قبله

والغالبُ على ذلك الضميرِ كونُه لمتكلم ـ نحو أنا ونحنُ ـ ويقلُّ كونه لمخاطب ، ويمتنع كونه لغائب

والباعث على هذا الاختصاصِ : فخرٌ ، أو تواضعٌ ، أو بيان ؛

فالأول كقول بعض الأنصار :

١٠٢ ـــ لَنَا مَعْشَرَ الأَنْصارِ مَجْدٌ مُؤَثَّلٌ ... بإرْضَائِنَا خَيْرَ البَرِيَّةِ أَحْمَدَا

المُؤَثَّل : الذى له أصلٌ ؛

---

١٠٢ ـــ لم أجد من عين هذا الأنصارى قائل هذا البيت

اللغة : «معشر» المعشر: الجماعة «مؤثل» بضم الميم وفتح الهمزة وتشديد الثاء المثلثة ـ هو المجد الأصيل العظيم ، وقد فسره الشارح بماله أصل ، وقال امرؤ القيس

وَلكِنَّمَا أَسْعَى لِمَجْدٍ مُؤَثَّلٍ ... وَقَدْ يُدرِكُ الْمَجْدَ الْمُؤَثَّلَ أَمْثَالِى

الإعراب : «لنا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «معشر» منصوب على الاختصاص بفعل محذوف ، وهو مضاف ، و«الأنصار» مضاف إليه «مجد» مبتدأ مؤخر «مؤثل» صفة لمجد «بإرضائنا» الباء حرف جر ، إرضاء : مجرور بالباء ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لمجد ، وضمير المتكلم عن نفسه وغيره مضاف إليه ، مبنى على السكون فى محل جر ، وله محل رفع آخر ؛ لأنه فاعل المصدر الذى هو إرضاء «خير» مفعول به للمصدر ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف ، و«البرية» مضاف إليه «أحمدا» بدل أو عطف بيان لخير البرية ، والألف للاطلاق .

الشاهد فيه : قوله «معشر الأنصار» حيث نصبه على الاختصاص ليفيد به الفخر

ومثالُ الثانى قولُه :

١٠٣ — جُدْ بعَفْوٍ فإنَّنى أيُّهَا الْعَبْـ ـدُ إلى العَفْوِ يا إلٰهِى فَقِيرُ

ومثال الثالث :

١٠٤ — * إنَّا بَنِى نَهْشَلٍ لا نَدَّعِى لِأَبٍ *

---

١٠٣ — لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين

الإعراب : « جد » فعل دعاء ، مبنى على السكون لامحل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « بعفو » جار ومجرور متعلق بجد « فإننى » الفاء حرف دال على التعليل ، إن : حرف توكيد ونصب ، وياء المتكلم اسمه مبنى على السكون فى محل نصب « أيها » أى : مفعول به لفعل محذوف ، مبنى على الضم فى محل نصب ، وها : حرف تنبيه « العبد » نعت لأى بمراعاة لفظه مرفوع بالضمة الظاهرة « إلى العفو » جار ومجرور متعلق بقوله « فقير » الآتى آخر البيت « ياإلهى » يا : حرف نداء ، إله : منادى مضاف لياء المتكلم ؛ فهو منصوب بفتحة مقدرة على ماقبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وياء المتكلم مضاف إليه ، مبنى على السكون فى محل جر « فقير » خبر إن ، مرفوع بالضمة الظاهرة

الشاهد فيه : قوله « أيها العبد » حيث نصب « أيها » محلا على الاختصاص لقصد الدلالة على التواضع

١٠٤ — هذا صدر بيت ؛ وعجزه قوله :

* عَنْهُ ، ولا هُوَ بالأَبْنَاءِ يَشْرِينَا *

وهذا البيت من أبيات رواها أبو تمام فى أوائل ديوان الحماسة ، ونسبوها لبشامة بن حزن النهشلى ، وأول هذه الأبيات قوله :

إنَّا مُحَيُّوكِ يا سَلْمَى فَحَيِّينا وإنْ سَقَيْتِ كِرامَ النَّاسِ فاسْقِينا

وتعريفه « بأل » نحو « نَحنُ العَرَبَ أَقْرَى النَّاسِ لِلضَّيْفِ » التقدير : نحن أخُصُّ العربَ ؛ وتعريفه بالإضافة كقوله :

ومن الناس من ينسبها لرجل من بنى قيس بن ثعلبة ، من غير أن يعينه ، ويروى صدر بيت الشاهد « إنا بنى مالك »

الإعراب : « إنا » إن : حرف توكيد ونصب ، وضمير المتكلم ومعه غيره اسم إن ، مبنى على السكون فى محل نصب ، والأصل إننا « بنى » منصوب على الاختصاص بفعل محذوف ، وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم ، وهو مضاف ، و « نهشل » مضاف إليه « لا » نافية « ندعى » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره نحن ، والجملة فى محل رفع خبر إن ، « لأب » جار ومجرور متعلق بندعى « عنه » جار ومجرور متعلق بندعى أيضاً « ولا » الواو عاطفة ، لا : نافية « هو » ضمير منفصل مبتدأ « بالأبناء » جار ومجرور متعلق بيشرى « يشرينا » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء ، والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره هو وضمير المتكلم ومعه غيره مفعول به ؛ وجملة الفعل وفاعله ومفعوله فى محل رفع خبر المبتدأ

الشاهد فيه : قوله « بنى نهشل » حيث نصبه على الاختصاص بفعل محذوف للدلالة على المدح ، قال أبو زكريا التبريزى : « وانتصاب بنى على إضمار فعل ، كأنه قال اذكر بنى نهشل ، وهذا على الاختصاص والمدح ، وخبر إن « لاندعى » ولو رفع فقال إنا بنو نهشل — على أن يكون خبراً — لكان « لاندعى » فى موضع الحال ، والفرق بين أن يكون اختصاصاً وبين أن يكون خبراً صراحاً هو أنه لو جعله خبراً لكان قصده إلى تعريف نفسه عند المخاطب ، وكان لايخلو فعله لذلك من خمول فيهم أو جهل من عند المخاطب بشأنهم ، فإذا جعل اختصاصاً فقد أمن من الأمرين جميعاً » اه كلامه بألفاظه

١٠٥ ـ نَحنُ بَنِي ضَبَّةَ أَصحابُ الجَمَلْ   نَنْعى ابْنَ عَفانَ بأَطْرافِ الأَسَلْ

الأَسَلُ : الرِّماح

١٠٥ ـ هذا الشاهد قد رواه أبو تمام فى حماسته . ونسبه إلى الأعرج المعنى ـ نسبة إلى معن طيئ ، ومعن : بفتح الميم وسكون العين المهملة ـ وقال أبو زكريا التبريزى (ج ١ ص ٢٨٠) : « وقيل الصحيح أنها لعمرو بن يثربى » اهـ ، والبيت من شواهد الأشمونى

اللغة : « بنى ضبة » قبيلة أبوهم ضبة بن أد « الجل » يريد به الجمل الذى ركبته أم المؤمنين عائشة بنت أبى بكر الصديق يوم خرجت تطالب بثأر عثمان ابن عفان رضى الله عنه « ننعى » فعل مضارع من النعى وهو الإخبار بالموت ، وتقول : نعى الميت ينعاه ، إذا أخبر بموته ، ووقع فى نسخ الشرح كلها « نبغى » على أنه فعل مضارع من بغاه يبغيه إذا طلبه ، وهو تحريف تصويبه عن ديوان الحماسة وشروحه « الأسل » الرماح

الإعراب : « نحن » ضمير منفصل مبتدأ « بنى » منصوب على الاختصاص بفعل محذوف « ضبة » مضاف إليه « أصحاب » خبر المبتدأ « الجمل » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وسكن لأجل الوقف « ننعى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً ، والجملة فى محل رفع خبر ثان « ابن » مفعول به لننعى « عفان » مضاف إليه ، مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف للعلمية وزيادة الألف والنون ، ويجوز أن يكون مصروفاً ، فيكون مجروراً بالكسرة الظاهرة مع التنوين . ولا يضر ذلك بوزن البيت « بأطراف » جار ومجرور متعلق بننعى ، وأطراف مضاف و « الأسل » مضاف إليه ، وسكنه للوقف

الشاهد فيه : قوله « بنى ضبة » حيث نصبه على الاختصاص بفعل محذوف وهو مركب إضافى تعرف فيه المضاف لإضافته إلى معرفة بالعلمية ، قال أبو زكريا التبريزى : « انتصاب بنى ضبة بفعل مضمر ، والقصد فيه الاختصاص والمدح ،

ومن تعريفه بالإضافة قولُه صلى الله عليه وسلم « إنَّا آلَ محمَّدٍ لا تَحِلُّ لنا الصَّدقةُ » و « نحنُ معاشِرَ الأنبياءِ لا نُورَثُ ما تَرَكْنا صَدَقَةٌ »

وقد اشتمل الحديث الشريف على ما يقتضى الكشف عنه ، وهو أن « ما » من قوله « ما تَرَكْنا » موصولٌ بمعنى الذى محلُّه رفعٌ بالابتداء ، و « تركنا » صلته ، والعائد محذوف : أى تركناه ، و « صَدَقَةٌ » خبر « ما » هذا على رواية الرفع ، وهو أجود ؛ لموافقته لرواية « ما تَرَكْنا[هُ] فهُو صَدَقَةٌ » وأمّا النصب فتقديره ما تركنا مَبْذُولٌ صَدَقَةً ؛ فحُذِفَ الخبر لسدِّ الحال مَسَدَّه مثل (ونحنُ عُصْبةً) [1] ويجوز فى « ما » أن تكون

وخبر المبتدأ - الذى هو نحن - « أصحاب » ، والتقدير : نحن - اذكر بنى ضبة - أصحاب الجمل ، وهذا الكلام ينبه به على أنهم مجدّون فى طلب دم عثمان ، ولو قال نحن بنو ضبة . لكان يسقط فخامة الذكر وتعظيمه ، وكان يصير « أصحاب الجمل » صفة وبنو خبر ، أو كان يجوز أن يكونا جميعاً خبرين ، ويجوز أن يكون أصحاب بدلا من بنو » انتهى كلامه بحروفه ، وحاصله أنك لو قلت « نحن بنى ضبة أصحاب الجمل » على ماهى الرواية المشهورة - كان لك فيها وجه واحد من وجوه الإعراب وهو أن يكون نحن : مبتدأ ، وبنى ضبة : منصوباً على الاختصاص ، وأصحاب الجمل : خبر المبتدأ ، فإن قلت « نحن بنو ضبة أصحاب الجمل » فنحن : مبتدأ أيضاً ، ولك فيما بعده ثلاثة أوجه من وجوه الإعراب : أحدها أن يكون بنو ضبة خبر المبتدأ ، وأصحاب الجمل صفة له ، والثانى أن يكون بنو ضبة خبر المبتدأ ، وأصحاب الجمل بدلا منه ، والثالث أن يكون بنو ضبة خبراً أول وأصحاب الجمل خبرا ثانياً

(١) من سورة يوسف ، من الآية ١٤ — والتنظير بهذه الآية الكريمة على قراءة نصب « عصبة » على أنه حال ، وخبر المبتدأ الذى هو نحن محذوف ، وأصل الكلام : ونحن نرى عصبة ، فأما على القراءة المشهورة برفع « عصبة » فنحن مبتدأ خبره « عصبة » ، ولا كلام لنا فيها . ومثل الآية فى قراءة النصب قولهم : حكمك

موصولا اسميا كما تقدم، وأن تكون شرطية، فما على الأول فى محل رفع وعلى الثانى في محل نصب [١]، والمعنى أيّ شىء تركنا فهو صدقة

لك مسمطا. ومعناه: حكمك لك مثبتاً، فمسمطا حال والخبر محذوف، والتقدير حكمك حاصل لك حال كونه مثبتاً

(١) اعلم أنك إذا رويت الحديث هكذا «ما تركناه فهو صدقة» جاز لك وجهان فى «ما» أحدهما: أن تكون موصولا اسمياً بمعنى الذى مبتدأ، وجملة «تركناه» صلة لا محل لها من الإعراب، وجملة «فهو صدقة» من المبتدأ وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو «ما» الموصولة، واقتران خبر المبتدأ بالفاء على هذا الوجه جائز؛ لشبه الموصول بالشرط، فأنت تقول «الذى يؤدى واجبه فله عندى مكافأة سنية» بدون أن تجد فى ذلك حرجاً، الوجه الثانى: أن تكون ما اسم شرط، وتركناه فعل الشرط وفاعله ومفعوله، وجملة «فهو صدقة» فى محل جزم جواب الشرط، واقتران هذه الجملة بالفاء على هذا الوجه واجب؛ لأن جواب الشرط إذا كان جملة اسمية وجب أن تقترن بالفاء. وحينئذ يكون قول المؤلف «فما على الأول فى محل رفع، وعلى الثانى فى محل نصب» ليس مستقيما؛ لأن ما على الوجهين فى محل رفع، أما على اعتبارها موصولا اسميا فظاهر، وأما على اعتبارها شرطية فلأن فعل الشرط إذا كان متعديا واستوفى مفعوله كانت ما فى محل رفع على الابتداء، أما إذا كان فعل الشرط متعديا ولم يستوف مفعوله فإن ما تكون مفعولا به مقدماً لهذا الفعل؛ فلو أنك رويت الحديث هكذا «ما تركنا فهو صدقة» لكان كلام المؤلف مستقيما: إن جعلت «ما» موصولا اسميا بمعنى الذى، فهو فى محل رفع مبتدأ، وإن جعلتها اسم شرط فهو فى محل نصب مفعول به تقدم على عامله، والذى وجدناه فى جميع النسخ هو بإثبات الهاء هكذا «ما تركناه فهو صدقة» ونحن نعتقد أن هذه الهاء زيادة من المتأخرين على المؤلف ممن وقع الكتاب بأيديهم؛ لأنهم ظنوا أنها ضرورية لتمام استدلال المؤلف على أنه رأى كون «ما» موصولا اسميا مبتدأ صلته «تركنا» و «صدقة» خبره، وذلك على

* * *

ويكون المنصوب على الاختصاص بلفظ « أىّ » فيلزمها فى هذا الباب ما يلزمها فى النداء : مِنَ الْتِزَامِ بنائها على الضمة ، وتأنيثِها مع المؤنث ؛ والتزامِ إفرادها ؛ فلا تثنى ولا تجمع باتفاق ، ومفارقتِها الإضافة لفظاً وتقديراً ، ولزومِ « ها » التنبيه بعدها ، ومن وَصْفِها باسم مُعَرَّفٍ بأل لازِمِ الرفعَ ، مثال ذلك « أَنا أَفْعَلُ كذا أَيُّها الرَّجُلُ » و « اللَّهُمَّ اغْفِرْ لنا أَيَّتُها العِصَابَةُ » المعنى : أنا أفعل كذا مَخْصُوصاً من بين الرجال . واللهم اغفر لنا مُخْتَصِّينَ من بين العصائب ، ويقل تعريفه بالعامية ؛ ففى « بِكَ اللهَ نرْجُو الفَضلَ » شذوذان : كونُه بعد ضمير مخاطب ؛ وكونُه علماً

* * *

ومن المحذوفِ عامِلُه المنصوبُ باللزم ، ويسمى إغْرَاء

والإغراء : تنبيه المخاطب على أمر محمودٍ ليلزمه ، نحو قوله :

١٠٦ — أَخَاكَ أَخَاكَ إِنَّ مَنْ لا أَخَالَهُ كَسَاعٍ إلى الْهَيْجَا بِغَيْرِ سِلاَحِ

الرواية الأولى التى هى « ما تركنا صدقة ـ أجود ، مع أننا نقرر أن الهاء لا تلزم لكى يتم هذا الاستدلال ، وبيان ذلك أنه يريد أن يقول : إن جعل صدقة مرفوعا على أنه خبر ما أجود وأقوى لأنه يوافق الرواية الأخرى التى هى « فهو صدقة » إذ يلزم أن يكون قوله « فهو صدقة » خبراً إذا قدرت ما موصولا اسمياً ولا يجوز جعل « فهو صدقة » حالا ، فالغرض إنما هو نفى أن يكون « صدقة » حالا ؛ لأن جملة الحال لا تقترن بالفاء ، فتنبه لهذا فإنه مما لا ينبغى الإعراض عنه

١٠٦ — هذا البيت من شواهد سيبويه (ج ١ ص ١٢٩) وقد نسبه الأعلم إلى إبراهيم بن هرمة القرشى ، وليس كما ذكر ، بل هو من كلمة لمسكين الدارمى ، وقد أنشده المؤلف فى أوضحه (ج ٢ ص ١٣٨) وفى القطر (رقم ١٣٣)

وإنما يلزم حذفُ عامله إذا تكرر كما سَبَق فى البيت ، أو عُطِف عليه ، نحو « المُرُوءَةَ والنَّجْدَةَ » فإن فَقَد التكرار أو العطف جاز ذكرُ العامل وحذفه ، نحو « الصَّلاةَ جَامِعةً » فـ « الصلاةَ » منصوبٌ بـ « احْضروا » مقدَّراً . و « جامعةً » منصوبٌ على الحال

ويمكن أن يكون من هذا النوع قولُ الشاعر :

١٠٧ — أخاكَ الّذى إنْ تَدْعُهُ لِمُلِمَّةٍ
يُجِبْكَ كما تَبْغِى ويَكْفِيكَ مَنْ يَبْغِى
وإنْ تَجْفُهُ يَوْمًا فَلَيْسَ مُكافِئًا فَيَطْمَعَ ذُالتزْوِيرِ والْوَشْيِ أنْ يُصْغِى

وأنشده ابن عبد ربه فى العقد (٢ - ٣٠٤ اللجنة) مع بيت آخر . ولم ينسبهما وانظر الأغانى (١٨ - ٧٠ بولاق) وخزانة الأدب (١ - ٤٦٦ بولاق)

الإعراب : « أخاك » أخا : مفعول به لفعل محذوف وجوباً تقديره الزم أخاك ، والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه « أخاك » تأكيد الأول « إن » حرف توكيد ونصب « من » اسم موصول اسم إن مبنى على السكون فى محل نصب « لا » نافية للجنس « أخا » اسم لا ، مبنى على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر « له » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا ، وفى هذا التعبير كلام طويل وخلافات كثيرة لا نرى أن نذكرها فى هذه العجالة ، وقد اخترنا لك أقرب الأعاريب إلى ذهنك ، وجملة « لا » واسمها وخبرها لا محل لها من الإعراب صلة الموصول « كساع » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر إن « إلى الهيجا ، بغير » جاران ومجروران يتعلق كل منهما بساع . وغير مضاف و « سلاح » مضاف إليه

الشاهد فيه : قوله « أخاك أخاك » فإن الشاعر ذكرهما على سبيل الإغراء ، وهذا من النوع الذى يجب معه حذف العامل ؛ لأنه كرر اللفظ المغرى به ، ألا ترى أنه ذكر « أخاك » مرتين

١٠٧ — لم أجد من نسب هذين البيتين إلى قائل معين .

... ...

اللغة : « ملمة » بضم الميم وكسر اللام وتشديد الميم ـ أصله اسم فاعل من قولهم : ألمّ فلان بالقوم ، إذا نزل بهم ، ومنه قول الشاعر :

* مَتى تَأْتِنا تُلْمِمْ بِنا فى دِيَارِنا *

ويراد بها النازلة من نوازل الدهر « يجبك » هو مضارع أجاب ، حذفت الياء منه للتخلص من التقاء الساكنين ، لأن الباء لما سكنت للجازم التقت ساكنة مع الياء التى هى عين الفعل ، وتقول : أجاب فلان دعاء الداعى يجيبه ، فإذا جزمت قلت : لم يجب فلان دعاء الداعى « تبغى » مضارع بغى الشيء يبغيه ، إذا قصده وطلبه ، ومنه قوله تعالى : (ذلك ما كنا نبغى) من سورة الكهف ، من الآية ٦٤ « ويكفيك من يبغى » يكفيك : يقوم بكفايتك ونصرك وحمايتك منه ، ومنه قوله تعالى : (فسيكفيكهم الله) من سورة البقرة ، من الآية ١٣٧ ، ويبغى ههنا مضارع بغى عليك يبغى ، إذا جار عليك وظلمك وجاوز معك حدود النصفة والعدل ، ومنه قوله تعالى : (إن قارون كان من قوم موسى فبغى عليهم) من سورة القصص من الآية ٧٦ « تجفه » مضارع جفاه إذا انحرف عنه ومال عن وداده « ذو الوشى » هو الذى ينمق كلام الإفساد بين المحبين ويزين لهم الخلاف «أن يصغى» أراد أنه لو بدرت منك بادرة جفاء لم يعاملك بما تستوجبه حتى يطمع المفسدون بين الأحبة فى أن يصغى إلى إفسادهم وتزويرهم

الإعراب : « أخاك » مفعول به لفعل محذوف ، والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه « الذى » اسم موصول نعت للأخ ، مبنى على السكون فى محل نصب « إن » شرطية تجزم فعلين الأول فعل الشرط والثانى جوابه وجزاؤه « تدعه » تدع : فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بإن ، وعلامة جزمه حذف الواو ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والهاء ضمير الغائب مفعول به « لملمة » جار ومجرور متعلق بتدعو « يجبك » يجب : فعل مضارع جواب الشرط ، مجزوم

... ...

بإن ، وعلامة جزمه السكون ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، والكاف ضمير المخاطب مفعول به ، مبنى على الفتح فى محل نصب ، وجملة الشرط والجواب لامحل لها صلة الموصول « كما » الكاف حرف جر ، وما : اسم موصول مجرور محلا بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لموصوف محذوف ، وتقدير الكلام : يجبك إجابة مماثلة لما تريده وتقصده « تبغى » فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الياء ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والجملة لامحل لها صلة ما ، والعائد ضمير محذوف منصوب بتبغى : أى كما تبغيه « ويكفيك » الواو حرف عطف ، يكفى : فعل مضارع معطوف على يجب ، مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل . والفاعل ضمير مستتر فيه جوزاً تقديره هو ، والكاف ضمير المخاطب مفعول به أول « من » اسم موصول : مفعول ثان ليكفى « يبغى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر يعود إلى من ، والجملة لا محل لها صلة « وإن » الواو عاطفة ، إن : شرطية « تجفه » تجف : فعل مضارع فعل الشرط ، مجزوم بحذف الواو ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت . والهاء ضمير الغائب مفعول به « يوماً » ظرف زمان منصوب على الظرفية ، والعامل فيه تجفو « فليس » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، ليس : فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه تقديره هو « مكافئاً » خبر ليس ، وجملة ليس واسمه وخبره فى محل جزم جواب الشرط ، وجملة الشرط والجواب لا محل لها من الإعراب معطوفة على جملة الصلة التى هى جملة الشرط والجواب السابقة « فيطمع » الفاء فاء السببية ، يطمع : فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد فاء السببية فى جواب النفى بليس « ذو » فاعل مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الخمسة ، وهو مضاف ، و« التزوير » مضاف إليه « والوشى » معطوف على التزوير « أن » حرف مصدرى ونصب « يصغى » فعل مضارع منصوب بأن ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الياء منع من ظهورها معاملة المنصوب معاملة المرفوع ، وكان حقه أن ينصبه

على تقدير الزم أخاك الذى من صفته كذا ، ويحتمل أن يكون مبتدأ والموصول خبره ، وجاء على لغة من يستعمل الأخ بالألف فى كل حال ، ويسمى لغة القَصْرِ ، كقولهم : « مُكْرَهٌ أخاكَ لا بَطَلَ »

* * *

ثم قلت : الثَّانِى المَفْعُولُ المُطْلَقُ ، وهُوَ : المَصْدَرُ الفَضْلَةُ المُؤَكِّد لِعَامِلِهِ أَوْ المُبَيِّنُ لِنَوْعِهِ أَوْ لِعَدَدِهِ ، كـ « ضَرَبْتُ ضَرْباً » أَوْ « ضَرْبَ الأميرِ » أَوْ « ضَرْبَتَيْنِ » وما بمَعْنَى المَصْدَرِ مِثْلُهُ ، نحوُ (فلا تَمِيلوا كلَّ المَيْلِ) (ولا تَضُرُّوهُ شيئًا) (فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً)

وأقول : الثانى من المنصوبات : المفعولُ المطلقُ

بالفتحة الظاهرة ، لأن الفتحة تظهر على الياء لخفتها كما علمت سابقاً ، وأن مع مادخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بحرف جر محذوف ، والتقدير : فى إصغائه ، والجار والمجرور متعلق بيطمع

الشاهد فيه : قوله « أخاك » حيث يجوز أن يكون نصبه على الإغراء من غير أن يكون مكرراً

واعلم أن الفرق بين نصب المكرر ونصب غير المكرر من وجهين :

الأول : أن نصب المكرر واجب فى كل كلام لايعدل عنه إلا فى ضرورة شعرية كقول الشاعر :

إنّ قوْماً مِنْهُمْ عُمَيْرٌ وأشبا ... هُ عُمَيْر ومِنْهُمُ السَّفَّاحُ
لَجَدِيرُونَ بالوَفاءِ إذا قا ... لَ أَخُو النَّجْدةِ السِّلاحُ السِّلاحُ

فأما نصب غير المكرر فهو جائز ، بل هو أقل من رفعه

والوجه الثانى : أن عامل النصب مع المكرر لا يجوز إظهاره . فأما غير المكرر فإن إظهار العامل معه جائز لا معابة فيه على من نطق به

وسمى مطلقاً لأنه يقع عليه اسم المفعول بلا قيد ، تقول : ضَرَبْتُ ضَرْباً ؛ فالضرب مفعول لأنه نفسُ الشيء الذى فَعَلْتَهُ ، بخلاف قولك « ضَرَبْتُ زَيداً » فإن « زيداً » ليس الشيء الذى فعلته ، ولكنك فعلت به فعلاً وهو الضرب فلذلك سمى مفعولا به ، وكذلك سائر المفاعيل ؛ ولهذه العلة قدم الزمخشريُّ وابنُ الحاجب فى الذكر المفعولَ المطلقَ على غيره ؛ لأنه المفعول حقيقةً ، وحدُّه ما ذكرتُ فى المقدمة

وقد تبين منه أن هذا المفعول يفيد ثلاثةَ أمور :

أحدُها : التوكيدُ ، كقولك : ضَرَبْتُ ضَرْباً ، وقول الله تعالى : (وَكَلَّمَ ٱللَّهُ موسى تَكليماً) [1] (وَيُسَلِّمُوا تَسْليماً) [2] (صَلّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْليماً) [3]

الثانى : بيانُ النوعِ ، كقوله تعالى : (فَأَخَذْنَاهُمْ أَخْذَ عزيزٍ مُقْتَدِرٍ) [4] وكقولك : جَلَسْتُ جُلُوسَ القاضِى ، وجَلَسْتُ جُلُوساً حَسَناً ، و « رَجَع القَهْقَرَى »

الثالث : بيانُ العَدَدِ ، كقولك : ضَرَبْتُ ضَرْبَتَيْنِ أو ضَرَباتٍ ، وقول الله تعالى : (فَدُكَّتا دَكَّةً واحدةً) [5]

وقولى « الفضلة » احتراز من نحو قولك : رُكُوعُ زَيْدٍ رُكُوعٌ حَسَنٌ أوْ طويلٌ ؛ فإنه يفيد بيان النوع ولكنه ليس بفضلة

(١) من سورة النساء ، من الآية ١٦٤
(٢) من سورة النساء ، من الآية ٦٥
(٣) من سورة الأحزاب ، من الآية ٥٦
(٤) من سورة القمر ، من الآية ٤٢
(٥) من سورة الحاقة ، من الآية ١٤

وقولى « المؤكِّد لعامله » مخرج لنحو قولك : كَرِهْتُ الفُجورَ الفُجُورَ ؛ فإن الثانى مصدر فضلة مفيد للتوكيد . ولكن المؤكَّد ليس العاملَ فى المؤكِّد

* * *

ثم قلت : الثَّالِثُ المَفْعُولُ له ، وهو : المَصْدَرُ الفَضْلَةُ المُعَلِّلُ لِحَدَثٍ شارَكَهُ فى الزَّمانِ والفاعِلِ ، كـ « قُمْتُ إجلالاً لك » ويَجُوزُ فيه أَنْ يُجَرَّ بحَرْفِ التَّعْليلِ ، ويجبُ فى مُعَلِّلٍ فَقَدَ شرطًا أنْ يُجَرَّ باللاّمِ أوْ نائبِها

وأقول : الثالث من المنصوبات : المفعولُ له ، ويسمى المفعولَ لأجله والمفعولَ من أجله

وهو : ما اجتمع فيه أربعةُ أمور ، أحدها : أن يكون مصدراً ، والثانى : أن يكون مذكوراً للتعليل ، والثالث : أن يكون المعلَّل به حدثاً مشاركا له فى الزمان ، والرابع : أن يكون مشاركا له في الفاعل

مثال ذلك قوله تعالى : (يجعَلون أصابعَهُمْ فى آذانِهِمْ من الصَّواعِقِ حَذَرَ المَوْتِ) [1] فالحذرُ مصدرٌ مُسْتَوْفٍ لما ذكرنا ؛ فلذلك انتصب على المفعول له ، والمعنى لأجل حذر الموت

ومتى دَلَّت الكلمة على التعليل وفُقِد منها شرطٌ من الشروط الباقية فليست مفعولا له ، ويجبْ حينئذ أن تُجَرَّ بحرف التعليل ؛ فمثال ما فَقَدَ المصدريةَ قولك : جِئْتُكَ للماءِ وللعُشْبِ ، وقوله تعالى : (هُو الذى خَلقَ لكم ما فى الأرْضِ جميعًا) [2] وقول امرئ القيس :

(١) من سورة البقرة ، من الآية ١٩ (٢) من سورة البقرة ، من الآية ٢٩

١٠٨ — ولو أنّ ما أسعَى لِأدْنى مَعيشةٍ　　كَفَانِي ولم أَطْلُبْ قليلٌ من المالِ

ومثالُ ما فَقَدَ الاتحاد فى الزمان قولُكَ : تهيَّأْتُ اليومَ للسفر غداً ، وقولُ امرئ القيس أيضاً :

١٠٩ — فجئْتُ وقد نَضَتْ لنومٍ ثيابَها　　لدَى السِّترِ إلا لِبْسَةَ المُتفضِّلِ

---

١٠٨ — هذا البيت لامرئ القيس بن حجر الكندى من قصيدته التى مطلعها

أَلَا عِمْ صَبَاحاً أيُّها الطَّلَلُ الْبَالِي　　وَهَلْ يَعِمَنْ مَنْ كَانَ فى الْعُصُرِ الْخَالِي

وقد أنشده المؤلف فى القطر (رقم ٨١) وأنشد عجزه الأشمونى (رقم ٤٠٧)

الإعراب : «لو» حرف امتناع لامتناع «أنّ» حرف توكيد ونصب «ما» مصدرية «أسعى» فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، وما مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر منصوب اسم أن «لأدنى» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر أن ، وأن مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر مرفوع فاعل بفعل محذوف ، وتقدير الكلام : ولو ثبت كون سعي ... إلخ ، وأدنى مضاف و «معيشة» مضاف إليه «كفانى» كفي : فعل ماض ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به «ولم» الواو عاطفة ، لم : نافية جازمة «أطلب» فعل مضارع مجزوم بلم ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، وله مفعول محذوف يرشد إليه معنى الكلام «قليل» فاعل كفى «من المال» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لقليل ، وتقدير الكلام : لو ثبت كون سعي لأدنى معيشة كفانى قليل من المال ولم أطلب الملك .

الشاهد فيه : قوله «لأدنى» ؛ فإن اللام الداخلة على أدنى دالة على التعليل ، لكن لا يقال إن هذا من باب المفعول لأجله المصطلح عليه ؛ لأن شرط ما يسمى مفعولا لأجله أن يكون مصدراً ، والذى معنا ليس بمصدر ، بل هو أفعل تفضيل

١٠٩ — هذا البيت من كلام امرئ القيس بن حجر الكندى ، صاحب الشاهد

فإن زمن النوم متأخر عن زمن خلع الثوب ، ومثال ما فَقَدَ الاتحادَ فى الفاعل قولك : قُمتُ لأمْرِكَ إيَّايَ ، وقولُ الشاعر :

١١٠ — وإنِّى لَتَعْرُونى لِذِكْرَاكِ هَزَّةٌ   كما انْتَفَضَ العُصْفُورُ بَلَّلَهُ القَطْرُ

السابق ، وقد أنشد المؤلف هذا الشاهد فى أوضح المسالك ، وكذلك فى القطر (رقم ١٠١)

اللغة : « نضت » بالنون بعدها ضاد معجمة مخففة أو مشددة - معناه خلعت « لدى » أى : عند « لبسة المتفضل » يريد غلالة رقيقة هى التى يبقيها من يتبذل ويستعد للنوم

الإعراب : « جئت » فعل وفاعل « وقد » الواو للحال ، قد : حرف تحقيق « نضت » فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى ، والجملة فى محل نصب حال « لنوم » جار ومجرور متعلق بنض « ثيابها » ثياب : مفعول به لنض ، وضمير الغائبة مضاف إليه « لدى » ظرف مكان منصوب بفتحة مقدرة على الألف ، والعامل فيه نض « الستر » مضاف إليه « إلا » أداة استثناء « لبسة » منصوب على الاستثناء من ثيابها « المتفضل » مضاف إليه

الشاهد فيه : قوله « لنوم » ؛ فإن النوم علة لخلع الثياب ، وفاعل النوم والنض الذى هو الخلع شخص واحد ، والنوم مصدر ، ولكن زمان النوم غير زمان الخلع ؛ لأنها تخلع قبل أن تنام ؛ فلما لم يتحد زمان العامل ، الذى هو نضت ، وزمان المصدر الذى هو نوم ، وجب أن يجره بحرف التعليل ، ولم يجز له أن ينصبه على أنه مفعول لأجله ، وقد فعل الشاعر ذلك

١١٠ — هذا البيت من كلام أبى صخر الهذلى من قصيدته التى منها الشاهد (رقم ٦١) السابق ذكره فى باب البناء عند الكلام على الظرف المبنى ، وقد أنشده المؤلف فى أوضح المسالك ، وكذلك ، فى القطر (رقم ١٠٢) ، وأنشده ابن عقيل (رقم ٢٠٤)

. . . .

اللغة : « تعرونى » تنزل بى وتصيبنى « ذكراك » الذكرى ـ بكسر الذال ـ التذكر والخطور بالبال « هزة » بفتح الهاء ـ حركة واضطراب « انتفض » تحرك واضطرب « القطر » المطر

الإعراب : « إنى » إن : حرف توكيد ونصب ، وياء المتكلم اسمه « لتعرونى » اللام هى المزحلقة ، وما بعدها فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به « لذكراك » اللام جارة ذكرى : مجرور باللام ، والجار والمجرور متعلق بتعرو ، والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه من إضافة المصدر لمفعوله ، وفاعل المصدر محذوف ، وأصل الكلام : لذكرى إياك « هزة » فاعل تعرو « كما » الكاف حرف جر ، وما : مصدرية « انتفض » فعل ماض « العصفور » فاعله ، وما المصدرية مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لهزة ، وتقدير الكلام : هزة كائنة كانتفاض العصفور « بلله » بلل : فعل ماض ، والهاء ضمير الغائب مفعول به « القطر » فاعل ، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول فى محل نصب حال ، والكثير فى مثلها أن تكون مقترنة بقد ؛ فتقول : كما انتفض العصفور قد بلله القطر ، أو بقد والواو جميعاً ، نحو قوله سبحانه وتعالى : (ويستعجلونك بالسيئة قبل الحسنة وقد خلت من قبلهم المثلات) من سورة الرعد ، من الآية ٦ ونحو قوله جل ذكره : (والذى قال لوالديه أف لكما أتعداننى أن أخرج وقد خلت القرون من قبلى) من سورة الأحقاف ، من الآية ١٧ ، وقوله سبحانه : (واذكر أخا عاد إذ أنذر قومه بالأحقاف وقد خلت النذر من بين يديه ومن خلفه) من سورة الأحقاف أيضاً ، من الآية ٢١ ، أو بالواو وحدها نحو قوله تعالى : (الذين قالوا لإخوانهم وقعدوا لو أطاعونا ما قتلوا) من سورة آل عمران ، من الآية ١٦٨

الشاهد فيه : قوله « لذكراك » ؛ فإن اللام حرف دال على التعليل ، وقد

فإنّ فاعل « تَعْرُونى » هو الْهِزَّة وفاعلَ الذِّكْرى هو المتكلم ، لأن التقدير لذِكْرى إياك

* * *

ثم قلت : الرَّابِعُ الْمَفْعُولُ فيهِ ، وهُوَ : ما ذُكِرَ فَضْلةً لِأَجْلِ أَمْرٍ وَقَعَ فِيهِ : مِنْ زَمانٍ مُطْلَقًا ، أوْ مكانٍ مُبْهَمٍ ، أَوْ مُفِيدٍ مِقْداراً ، أوْ مادَّتُهُ مادَّةُ عامِلِهِ ، كـ « صُمْتُ يَوْمًا » أَوْ « يَوْمَ الخَمِيسِ » و « جلَسْتُ أَمامَكَ » و « سِرْتُ فَرْسَخًا » و « جَلَسْتُ مَجْلِسَكَ » والمكانِيُّ غَيْرُهُنَّ يُجَرُّ بِفِي كـ « صَلَّيْتُ فى المَسْجِدِ » ونَحْوُ « قالاَ خَيْمَتَيْ أُمِّ مَعبَدِ » وقَوْلُهُمْ « دَخَلْتُ الدَّارَ » على التَّوَسُّعِ .

وأقول : الرابع من المنصوبات الخمسةَ عشَرَ : المفعولُ فيه ، ويسمى الظَّرْفَ ، وهو عبارة عما ذكرت

والحاصل أن الاسم قد لا يكون ذُكر لأجل أمرٍ وقع فيه ، ولا هو زمان ، ولا مكان ، وذلك كزيداً فى « ضَرَبْتُ زَيْداً » وقد يكون إنما ذكر لأجل أمرٍ وقع فيه ، ولكنه ليس بزمان ، ولا مكان ، نحو « رَغِبَ الْمُتقُون أَنْ يَفْعَلُوا خَيْراً » ؛ فإن المعنى فى أن يفعلوا ، وعليه فى أحدِ التفسيرين

وجب على الشاعر أن يجرّ به الذكرى ، لما اختلف فاعل الذكرى وفاعل العامل ، وبيان ذلك أن الذكرى مصدر ، وهو علة لعروّ الهزة ، لكن فاعل الذكرى هو المتكلم ، وفاعل تعرو — الذى هو العامل — هو قوله هزة ، فلما اختلف فاعل المصدر — الذى هو علة — وفاعل المعلل وجب أن يجره بحرف دال على التعليل ، ولم يجز له أن ينصبه مفعولا لأجله ، وهكذا فعل

قوله تعالى : (وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ) (١) وقد يكون العكس ، نحو (إِنَّا نَخَافُ مِنْ رَبِّنَا يَوْمًا) (٢) ونحو (لِيُنْذِرَ يَوْمَ التَّلَاقِ) (٣) (وَأَنْذِرْهُمْ يَوْمَ الْآزِفَةِ) (٤) ونحو (اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ) (٥) فهذه الأنواع لا تسمى ظرفًا فى الاصطلاح ، بل كلٌّ منها مفعول به ، وقع الفعل عليه ، لا فيه ، يَظْهر ذلك بأدنى تأمُّلِ المعنى ؛ وقد يكون مذكوراً لأجل أمر وقع فيه وهو زمان أو مكان ، فهو حينئذ منصوب على معنى « فى » وهذا النوع خاصةً هو المسمى فى الاصطلاح ظَرْفًا ، وذلك كقولك : صُمْتُ يَوْمًا ، أو يَوْمَ الخميسِ ، وجلَسْت أمامَكَ .

وأشرت بالتمثيل بيومًا ويوم الخميس إلى أن ظرف الزمان يجوز أن يكون مبهمًا وأن يكون مختصًا : وفى التنزيل (سِيرُوا فيها لَيَالِيَ وأَيَّامًا) (٦) (النَّارُ يُعْرَضُونَ عليها غُدُوًّا وعَشِيًّا) (٧) (وسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وأَصِيلا) (٨)

وأما ظرف المكان فعلى ثلاثة أقسام :

أحدها : أن يكون مبهما ، ونعنى به مالا يَخْتَصُّ بمكان بعينه ، وهو نوعان : أحدهما أسماء الجهات الست ، وهى : فَوْق ، وتَحْت ، ويَمِين ، وشِمال ، وأَمَام ، وخَلْف ، قال الله تعالى : (وفَوْقَ كلِّ ذى عِلْمٍ عَلِيمٌ) (٩)

---

(١) من سورة النساء ، من الآية ١٢٧ (٢) من سورة الإنسان ، من الآية ١٠
(٣) من سورة غافر ، من الآية ١٥ (٤) من سورة غافر ، من الآية ١٨
(٥) من سورة الأنعام ، من الآية ١٢٤
(٦) من سورة سبأ ، من الآية ١٨ (٧) من سورة غافر ، من الآية ٤٦
(٨) من سورة الأحزاب ، من الآية ٤٢ (٩) من سورة يوسف ، من الآية ٧٦

(فنادَاها مَنْ تَحْتَها) [١] فى قراءة مَنْ فَتَحَ ميم (مَنْ) (وكان وَرَاءهُمْ مَلِكٌ) [٢] وقرئ (وكانَ أمامَهُمْ مَلِكٌ) (وتَرَى الشَّمْسَ إذا طَلَعَتْ تَزَاوَرُ عنْ كَهْفِهِمْ ذاتَ اليمِينِ وإذا غَرَبَتْ تَقْرِضُهمْ ذاتَ الشِّمالِ) [٣]

وأصل (تَزاور) تتزَاور ، أى : تتمايل ، مشتق من الزَّوَر ـ بفتح الواو ـ وهو المَيْل ؛ ومنه زارَه ، أى : مال إليه ؛ ومعنى (تقرضهم) تقطعهم ، من القطيعة ، وأصله من القَطْع ، والمعنى تعْرِض عنهم إلى الجهة المسماة بالشمال وحاصل المعنى أنها لا تصيبهم فى طلوعها ولا في غروبها ؛ وقال الشاعر :

١١١ — صَدَدْتِ الكأسَ عنَّا أُمَّ عَمْرٍو وكانَ الكأسُ مَجْرَاها اليَمِينا

---

(١) من سورة مريم ، من الآية ٢٤ (٢) من سورة الكهف ، من الآية ٧٩
(٣) من سورة الكهف ، من الآية ١٧

١١١ — هذا البيت مروى فى معلقة عمرو بن كلثوم ، أحد بنى تغلب بن وائل ، وبعده قوله :

وما شَرُّ الثّلاثةِ أُمَّ عَمْرٍو بصاحِبِكِ الذى لا تَصْبَحِينا

وقال التبريزى بعد ذكر البيتين « بعضهم يروى هذين البيتين لعمرو بن أخت جذيمة الأبرش ، وذلك لما وجده مالك وعقيل فى البرية ، وكانا يشربان ، وأم عمرو هذه المذكورة تصد الكأس عنه ، فلما قال هذا الشعر سقياه وحملاه إلى خاله جذيمة ، ولها حديث » اه . وبيت الشاهد من أبيات سيبويه (ج ١ ص ١١٣ وص ٢٠١) ونسبه فى المرتين إلى عمرو بن كلثوم ، وذكر الأعلم فى شرحه مثل ما ذكرنا عن التبريزى

الإعراب : « صددت » فعل وفاعل « الكأس » مفعول به « عنا » جار ومجرور متعلق بصد « أم » منادى بحرف نداء محذوف ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وأم مضاف و « عمرو » مضاف إليه « وكان » الواو واو الحال ، كان : فعل ماض ناقص

يجوز كونُ « مَجْراها » مبتدأ ، و « اليمين » ظرف مخبر به : أى مجراها فى اليمين ، والجملة خبر كان ، ويجوز كون « مجراها » مُبدلا من الكأس بدل اشتمال : فاليمين أيضاً ظرفٌ ؛ لأن المُعْتَمَدَ فى الإخبار عنه إنما هو البدل لا الاسم ، ويجوز فى وجه ضعيف تقدير اليمين خبر كان لا ظرفاً ؛ وذلك على اعتبار المبدل منه دون البدل . وقال الآخر :

« الكأس» اسم كان مرفوع بالضمة الظاهرة « مجراها » مجرى : مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وضمير الغائبة العائد إلى الكأس مضاف إليه «اليمينا» ظرف مكان منصوب على الظرفية متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، والجملة من المبتدأ وخبره فى محل نصب خبر كان ، ويجوز أن يكون قوله « مجراها » بدلا من الكأس ، وقوله « اليمينا » ظرفاً متعلقاً بمحذوف خبر كان ، وألف « اليمينا » للاطلاق

الشاهد فيه : قوله « اليمينا » حيث نصبه على الظرف ، وقال الأعلم : « الشاهد فيه نصب اليمين على الظرف ، وكونه فى موضع الخبر عن المجرى ، والتقدير : وكان الكأس جريها على ذات اليمين ، ويجوز أن يكون مجراها بدلا من الكاس وقوله اليمين خبراً عنه على أن يجعلها هى المجرى على السعة » اهـ كلامه ، وقال سيبويه فى باب ترجمته هذا باب ما ينتصب من الأماكن والوقت : « ومن ذلك أيضاً : هو ناحية من الدار ، وهو ناحية الدار ، وهو نحوك ، وهو مكاناً صالحاً ، وداره ذات اليمين ، وشرقى كذا ، وقال جرير :

هَبَّتْ جَنُوبًا فذِكْرَى ماذَكَرْتُكُمْ عندَ الصَّفاةِ التى شَرْقِىَّ حُورَانا

وقالوا : منازلهم يميناً ويساراً وشمالا ، وقال عمرو بن كلثوم * صددت الكأس * البيت ـ أى : على ذات اليمين ، حدثنا بذلك يونس عن أبى عمرو ، وهو رأيه » اهـ كلامه بحروفه .

١١٢ — لقدْ عَلِمَ الضَّيْفُ والمُرْمِلونَ   إذا اغْبَرَّ أُفقٌ وهَبَّتْ شَمَالاَ

النوع الثانى : ما ليس اسمَ جهةٍ ، ولكن يشبهه فى الإبهام ، كقوله تعالى : (أوِ اطْرَحوهُ أرْضًا) [١] (وإذا أُلْقُوا منها مكانًا ضيِّقًا) [٢]

القسم الثانى : أن يكون دالاًّ على مساحة معلومة من الأرض ،

---

١١٢ — هذا البيت من كلمة لجنوب بنت العجلان بن عامر الهذلية ، ترثى فيها أخاها عمراً الملقب ذا الكلب ، وبعده قولها :

بِأَنَّكَ رَبيعٌ وغَيْثٌ مَريعٌ   وأنَّكَ هُناكَ تـكونُ الثِّمالاَ

وهذا البيت الذى أنشدناه من شواهد المؤلف فى أوضحه (رقم ١٤٨) وفى القطر (رقم ٥٨) والأشمونى (رقم ٢٨١) .

اللغة : « المرملون » جمع مرمل ، وهو اسم فاعل من أرمل ، إذا نفد زاده ، وأراد بهم المحتاجين « اغبر أفق » كنت بذلك عن مجىء الشتاء ؛ لأن الشتاء عندهم زمان الحاجة .

الإعراب : « لقد » اللام موطئة للقسم ، قد : حرف تحقيق « علم الضيف » فعل وفاعل ، والجملة لا محل لها من الإعراب جواب القسم « والمرملون » الواو عاطفة ، المرملون : معطوف على الضيف « إذا » ظرفية متعلقة بعلم ، ومحلها النصب « اغبر أفق » فعل وفاعل ، والجملة فى محل جر بإضافة إذا إليها « وهبت » الواو عاطفة لجملة على جملة ، هب : فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث ، والفاعل ضمير مستتر تقديره هى يعود إلى الريح المفهومة من الكلام « شمالا » منصوب على الظرفية متعلق بهب

الشاهد فيه : قولها « شمالا » حيث نصبته على الظرفية ؛ لما كان المراد هبوب الريح فى ناحية الشمال ، ولم يكن مرادها هبوب الشمال نفسها ، على نحو ما قررناه فى الشاهد السابق .

(١) من سورة يوسف ، من الآية ٩ (٢) من سورة الفرقان ، من الآية ١٣

كـ « سِرْتُ فَرْسَخًا » و « مِيلا » و « بَرِيدًا » وأكثرهم يجعل هذا من المبهم وحقيقةُ القولِ فيه أنَّ فيه إبهامًا واختصاصًا : أما الإبهام فمن جهة أنه لا يختصُّ ببقعة بعينها ، وأما الاختصاص فمن جهة دلالته على كمية معينة ؛ فعلى هذا يصح فيه القولان

والقسم الثالث : اسم المكان المشتق من المصدر . ولكن شرط هذا أن يكون عامله من مادته ، كـ « جَلَسْتُ مَجْلِسَ زَيْدٍ » و « ذَهَبْتُ مَذْهَبَ عمرٍو » (وأنَّا كُنَّا نَقْعُدُ منها مَقَاعِدَ للسَّمْعِ) [1] ولا يجوز « جلست مذهب عمرو » ونحوه

وما عدا هـذه الأنواع الثلاثة من أسماء المكان لا يجوز انتصابه على الظرف ؛ فلا تقول « صَلَّيْتُ المسجدَ » ولا « أقَمْتُ السُّوق » ولا « جَلَسْتُ الطَّرِيقَ » لأنَّ هذه الأمكنة خاصة ، ألا ترى أنه ليس كل مكان يسمى سوقا ولا طريقًا ؟ وإنما حكمك فى هـذه الأماكن ونحوها أن تُصَرِّحَ بحرف الظرفيه ، وهو « فى » . وقال الشاعر ــ وهو رجل من الجنّ سمعوا بمكة صَوْتَه ولم يَرَوْا شخصه ــ يذكر النبيَّ صلى الله عليه وسلم وأبا بكر رضى الله عنه حين هاجرا :

١١٣ ــ جَزَى اللهُ رَبُّ الناسِ خيرَ جزائه

رَفِيقَيْنِ قالا خَيْمَتَيْ أُمِّ مَعْبَدِ

هُمَا نَزَلاَ بالبِرِّ ثم تَرَحَّلاَ ... وأَفْلَحَ مَنْ أمْسَى رَفِيقَ محمَّدِ

فيَا لَقُصَيٍّ ما زَوَى اللهُ عنكُمُ ... به من فَعَالٍ لا تُجازَى وسُؤْدَدِ

---

(١) من سورة الجن ، من الآية ٩

١١٣ ــ قد ذكر المؤلف صاحب هذه الأبيات ، وقصتها مشهورة فى هجرة

... ...

النبي صلى الله عليه وسلم . حدثت أسماء بنت أبي بكر الصديق رضي الله عنهما قالت : لما خفي علينا أمر النبي صلى الله عليه وسلم أتاني نفر من قريش فيهم أبو جهل بن هشام ، فخرجت إليهم ، فقال : أين أبوك ؟ فقلت : والله لا أدري أين أبي ! قالت : فرفع أبو جهل يده ـ وكان فاحشاً خبيثاً ـ فلطم خدي لطمة خرج منها قرطي (والقرط ـ بضم فسكون ـ حلية الأذن) قالت : ثم انصرفوا ، ولما لم ندر أين توجه رسول الله صلى الله عليه وسلم أتى رجل من الجن يسمعون صوته ولا يرونه ، وهو ينشد ـ ثم ذكرت الأبيات الثلاثة التي ذكرها المؤلف ، وذكرت بعدها :

لِيَهْنِ بَنِي كَعْبٍ مَكَانُ فَتَاتِهِم ... وَمَقْعَدُهَا لِلْمُؤْمِنِينَ بِمَرْصَدِ

سَلُوا أُخْتَكُمْ عَنْ شَاتِهَا وإِنَائِهَا ... فَإِنَّكُمُ إِنْ تَسْأَلُوا الشَّاةَ تَشْهَدِ

اللغة : « رفيقين » تثنية رفيق ، وهو الذي يرافقك في عمل ما ، وأراد بهما رسول الله صلى الله عليه وسلم ورفيقه في الهجرة من مكة إلى المدينة أبا بكر الصديق رضي الله عنه « قالا » أراد نزلا في وقت القيلولة ، وهي حين يشتد الحر « أم معبد » امرأة من بني كعب اسمها عاتكة بنت خالد الخزاعية « بالبر » يروى بفتح الباء وكسرها ؛ فإن كسرتها فمعناه الإحسان ، والباء للمصاحبة ، وإن فتحت الباء جاز أن يكون البر بمعنى الإحسان أيضاً كما يجوز أن يكون البر الذي هو مقابل البحر « ترحلا » أراد ظعنا وفارقا هذا المكان ، وتقول : ترحل القوم ، وارتحلوا « يالقصي » أراد آل قصي بن حكيم بن مرة ، وهو أحد أجداده صلوات الله وسلامه عليه « ما زوى الله عنكم » يريد أي شيء صرفه الله عنكم من المجد والرفعة بسبب خلافكم عليه وإلجائكم إياه إلى الهجرة والخروج من بلدكم « سؤدد » بضم السين وسكون الواو مهموزة أو غير مهموزة وضم الدال المهملة بعدها أو فتحها ـ فهذه أربع لغات ـ والسؤدد : خصال الرفعة والمجد والكرم

... ...

الإعراب : « جزى الله » فعل وفاعل « رب » صفة للفظ الجلالة ، وجعله قوم بدل كل من كل من لفظ الجلالة . وهو عندنا بعيد ؛ لأن الرب ههنا مشتق بمعنى المربى « الناس » مضاف إليه « خير » مفعول به ثان لجزى « جزائه » جزاء مضاف إليه ، والضمير العائد إلى الله مضاف إليه « رفيقين » مفعول أول لجزى « قالا » فعل ماض ، وألف الاثنين فاعله ، والجملة فى محل نصب صفة لرفيقين « خيمتى » منصوب على الظرفية المكانية ، وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة لأنه مثنى ، وهو مضاف ، و« أم » مضاف إليه ، وهو مضاف و« معبد » مضاف إليه « هما » ضمير منفصل مبتدأ « نزلا » فعل وفاعل ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ « بالبر » جار ومجرور متعلق بنزل « ثم » حرف عطف « ترحلا » فعل وفاعل ، وجملتهما فى محل رفع معطوفة على جملة الخبر « فأفلح » الفاء عاطفة ، أفلح فعل ماض « من » اسم موصول فاعل أفلح ، مبنى على السكون فى محل رفع « أمسى » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه « رفيق » خبره « محمد » مضاف إليه ، وجملة أمسى واسمه وخبره لا محل لها صلة الموصول « يا » حرف نداء واستغاثة « لقصى » اللام حرف جر ، قصى : مجرور باللام ، والجار والمجرور متعلق بفعل محذوف نابت عنه يا ، أو بنفس يا ، على خلاف مشهور ، وجعل بعضهم يا حرف نداء ، واللام بقية آل منادى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف ، وقصى مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « ما » اسم استفهام مبتدأ مبنى على السكون فى محل رفع « زوى الله » فعل وفاعل ، والجملة فى محل رفع خبر ، والرابط ضمير محذوف منصوب بزوى ، والتقدير : أى شىء زواه الله « عنكم » جار ومجرور متعلق بزوى « به » جار ومجرور متعلق بزوى أيضاً « من فعال » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من « ما » الاستفهامية الواقعة مبتدأ على رأى سيبويه الذى يجيز مجىء الحال من المبتدأ ، أو حال من الضمير المنصوب بزوى العائد إلى ما « لا » النافية « تجازى » فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب

وكان حقه أن يقول « قالاً فى خَيْمَتَيْ أُمِّ مَعْبَدِ » أى : قَيُلا فيها [1] ، ويروى حَلاًّ بدل قالاً ، والتقدير : حَلاًّ فى خيمتى ، ولكنه اضطر فأسقط « فى » ، وأوْصَلَ الفعل بنفسه ، وكذا عَمِلوا فى قولهم : « دخلتُ الدَّارَ ، والمسجدَ » ونحوِ ذلك ، إلا أن التوسُّع مع « دخلت » مطَّرد ؛ لكثرة استعمالهم إياه

* * *

ثم قلت : الخامِسُ المَفْعُولُ معه ، وهو : الِاسْمُ ، الفَضْلَةُ ، التَّالى واوَ المُصاحَبةِ مَسْبُوقةً بِفِعْلٍ أو ما فيهِ مَعْناهُ وحُروفُهُ ، كـ « سِرْتُ والنِّيلَ » و « أنا سَائِرٌ والنِّيلَ »

وأقول : الخامس من المنصوبات : المفعولُ معه

وإنما جعل آخرها فى الذكر لأمرين : أحدها أنهم اختلفوا فيه ، هل هو قياسى أو سماعى ؟ وغيْرُه من المفاعيل لا يختلفون في أنه قياسى ، والثانى : أنَّ العامل إنما يصل إليه بواسطة حرف ملفوظ به ، وهو الواو ، بخلاف سائر المفعولات

الفاعل ضمير مستتر فيه تقديره هى يعود على فعال ، والجملة فى محل جر صفة لفعال « وسؤدد » معطوف على فعال

الشاهد فيه : قوله « قالا خيمتى أم معبد » ؛ فإنه نصب « خيمتى » على معنى فى : أى قالا فى خيمتى أم معبد ، ونصب مثل ذلك ضرورة وقعت فى شعر بعض من يحتج بكلامهم ، ولا يجوز أن يقاس عليها

(١) أى : نزلا فيها فى وقت القيلولة ، وهى وقت اشتداد الحر عند منتصف النهار

وهو عبارة عما اجتمع فيه ثلاثة أمور : أحدها أن يكون اسما ، والثانى : أن يكون واقعًا بعد الواو الدالة على المصاحبة ، والثالث : أن تكون تلك الواو مسبوقة بفعل أو مافيه معنى الفعل وحروفه

وذلك كقولك « سِرْتُ وَالنِّيلَ » و « اَسْتَوَى المَاءُ والخَشَبَةَ » و « جاءَ البَرْدُ والطَّيالسةَ » وكقول الله تعالى : (فأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وشُرَكاءَكُمْ) [1] أى : فأجمعوا أمركم مع شركائكم ، فـ(شركاءكم) مفعول معه ؛ لاستيفائه الشروط الثلاثة ، ولا يجوز على ظاهر اللفظ أن يكون معطوفًا على (أمركم) لأنه حينئذ شريك له فى معناه ؛ فيكون التقدير : أجمعوا أمركم وأجمعوا شركاءكم ، وذلك لايجوز ؛ لأن أَجْمَعَ إنما يتعلق بالمعانى دون الذوات ؛ تقول : أجمعت رأيى ، ولا تقول : أجمعت شركائى . وإنما قلت « على ظاهر اللفظ » لأنه يجوز أن يكون معطوفًا على حذف مضاف : أى وأمر شركائكم ، ويجوز أن يكون مفعولا لفعل ثلاثى محذوف ، أى : واَجْمَعُوا شركاءكم ، بوصل الألف ، ومن قرأ (فَاجْمَعُوا) بوصل الألف صحَّ العطف على قراءته من غير إضمار ؛ لأنه من « جَمَعَ » وهو مشترك بين المعانى والذوات ، تقول : جمعت أمرى ، وجمعت شركائى ، قال الله تعالى : (فَجَمَعَ كَيْدَه ثُمَّ أَتى) [2] (الذى جَمَعَ مالاً وعَدَّده) [3] ويجوز على هذه القراءة أن يكون مفعولا معه ، ولكن إذا أمكن العطف فهو أولى ؛ لأنه الأصل

---

(١) من سورة يونس ، من الآية ٧١ (٢) من سورة طه ، من الآية ٦٠

(٣) من سورة الهمزة ، من الآية ٢

وليس من المفعول معه قولُ أبي الأسود الدُّؤَلِيِّ :

١١٤ — يأَيُّها الرَّجُلُ المُعَلِّمُ غيرَهُ   هَلاَّ لنفسِكَ كانَ ذا التَّعْليمُ
ابْدَأْ بنفْسِكَ فَانْهَهَا عَنْ غَيِّهَا   فإذا انْتَهَتْ عَنْهُ فأنْتَ حَكِيمُ
فَهُنَاكَ يُسْمَعُ ما تَقولُ وَيُشْتَفَى   بالقَوْلِ مِنْكَ وَيَنْفَعُ التَّعْلِيمُ
لاَتَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِيَ مِثْلَهُ   عارٌ عليْكَ إذا فَعَلْتَ عَظِيمُ

---

١١٤ — هذه الأبيات من كلام أبي الأسود الدؤلي ؛ وقد أنشد البيت الرابع جماعة من النحاة : منهم سيبويه (ج ١ ص ٤٢٤) ونسبه للأخطل ، وذكر الأعلم في شرح شواهده أنه لأبي الأسود ، ومنهم الأشموني في باب إعراب الفعل والمؤلف في أوضحه (ج ٢ ص ١٧٠) وفي القطر (رقم ٢٣) وابن عقيل (رقم ٣٢٤) وقد نسبه أبو هلال العسكري في جمهرة الأمثال (٢ / ٢٧٦) إلى المتوكل الليثي من أبيات ذكرها ؛ وأنشد ابن عبد ربه في العقد (٢ / ٣١١ اللجنة) البيت الرابع من هذه الأبيات ونسبه إلى المتوكل الليثي أيضاً وذكر الرابع فالثاني (٢ / ٣٣٥ اللجنة) غير منسوبين إلى معين وقد وجد في بعض نسخ الشرح زيادة بيتين بعد البيت الأول ، وهما قوله

تَصِفُ الدَّوَاءَ لِذِي السَّقَامِ وذِي الضَّنَى   كَيْمَا يَصِحَّ به وأَنْتَ سَقِيمُ
وأَرَاكَ تُلْقِحُ بِالرَّشَادِ عُقُولَنَا   أَبَداً وأَنْتَ مِنَ الرَّشَادِ عَدِيمُ

وسينشد المؤلف هذه الأبيات مرة أخرى في باب نواصب المضارع للاستشهاد على انتصاب المضارع بأن مضمرة بعد واو المعية في جواب النهي

الإعراب : « يا » حرف نداء « أيها » أي : منادى مبني على الضم في محل نصب وها : حرف تنبيه « الرجل » نعت لأي ، مرفوع بالضمة الظاهرة « المعلم » نعت للرجل ، وفيه ضمير مستتر هو فاعله ؛ لأنه اسم فاعل يعمل

... ...

عمل فعله « غيره » غير : مفعول به المعلم ، وضمير الغائب مضاف إليه « هلا » أداة تحضيض « لنفسك » جار ومجرور متعلق بكان ، ونفس مضاف ، وضمير المخاطب مضاف إليه « كان » فعل ماض تام بمعنى حصل « ذا » اسم إشارة فاعل كان « التعليم » بدل من اسم الإشارة أو نعت له أو عطف بيان عليه ، ويجوز أن يكون قوله كان فعلا ناقصاً واسم الإشارة اسمه ، والجار والمجرور المقدم متعلق بمحذوف خبره « ابدأ » فعل أمر ، فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « بنفسك » جار ومجرور متعلق بابدأ ، ونفس مضاف ، والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه « فانهها » الفاء عاطفة ، انه : فعل أمر ، وفيه ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت هو فاعله ، وضمير الغائبة مفعول به « عن غيها » جار ومجرور متعلق بانه ، وغى مضاف ، وضمير الغائبة العائد إلى النفس مضاف إليه « فإذا » الفاء عاطفة ، إذا : ظرفية تضمنت معنى الشرط « انتهت » انهى : فعل ماض ، والتاء دالة على التأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى النفس ، والجملة فى محل جر بإضافة إذا إليها « فأنت » الفاء واقعة فى جواب إذا ، أنت : ضمير منفصل مبتدأ « حكيم » خبر المبتدأ « هناك » هنا : ظرف مكان متعلق بيسمع ، والكاف حرف خطاب « يسمع » فعل مضارع مبنى للمجهول « ما » اسم موصول نائب الفاعل ، مبنى على السكون فى محل رفع « تقول » فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والجملة لا محل لها صلة ، والرابط ضمير منصوب بتقول محذوف ، والتقدير : يسمع ما تقوله « ويشتفى » الواو عاطفة ، يشتفى : فعل مضارع مبنى للمجهول « بالقول » جار ومجرور متعلق بيشتفى وهو نائب فاعله « منك » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من القول « وينفع » الواو عاطفة ، ينفع : فعل مضارع « التعليم » فاعله « لا » ناهية « تنه » فعل مضارع مجزوم بلا ، وعلامة جزمه حذف الألف ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً « عن خلق » جار ومجرور متعلق بتنهى « وتأتى » الواو بمعنى مع ، تأتى : فعل

الشاهد فى قوله « وتأتى مثله » فإنه ليس مفعولا معه وإن كان بعد واو بمعنى مع - أى : لا تنه عن خلق مع إتيانك مثله - لأنه ليس باسم ، ولا نحو قولك « بِعْتُكَ الدَّارَ بِأَثَاثِهَا والعَبْدَ بِثِيَابِهِ » وقول الله سبحانه وتعالى : (وَقَدْ دَخَلُوا بِالْكُفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُوا بِهِ) [1] وقولك : جاء زيد مع عمرو ؛ فإن هذه الأسماء وإن كانت مصاحبة لما قبلها لكنها ليست بعد الواو ، ولا نحو قولك : مَزَجْتُ عَسَلاً وَمَاءً ، وقول الشاعر :

١١٥ — عَلَفْتُهَا تِبْنًا وَمَاءً بَارِداً   حَتَّى غَدَتْ هَمَّالَةً عَيْنَاهَا

مضارع منصوب بأن المصدرية المضمرة بعد واو المعية ، وفاعله ضمير مستتر فيه « مثله » مفعول به لتأتى ، وضمير الغائب العائد إلى خلق مضاف إليه « عار » مبتدأ « عليك » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدا « إذا » ظرفية تضمنت معنى الشرط « فعلت » فعل وفاعل ، والجملة فى محل جر بإضافة إذا إليها « عظيم » نعت لعار ، وهو الذى سوغ الابتداء به ، ويجوز أن يكون « عار » خبرا لمبتدإ محذوف ، والتقدير : هذا عار عظيم عليك ، واسم الإشارة يعود إلى النهى عن خلق مع الإتيان بمثله المفهوم من قوله « لا تنه عن خلق وتأتى بمثله » ، ولكن الوجه الذى ذكرناه أولا أولى ، وجواب إذا محذوف يدل عليه سابق الكلام ، والتقدير : إذا فعلت ذلك فإنه عار عظيم عليك

الشاهد فيه : قوله « وتأتى » ؛ فإن هذه الكلمة مسبوقة بواو دالة على المعية ومع ذلك لا يجوز أن تسمى مفعولا معه ؛ لأنها فعل وليست باسم

(١) من سورة المائدة ، من الآية ٦١

١١٥ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وقد أنشده المؤلف فى أوضحه (ج ١ ص ١٨١) ؛ وأنشد صدره ابن عقيل (رقم ١٦٥) والأشمونى (رقم ٤٤١) ، ويروى صدره عجزاً فى بيت آخر هكذا :

... ...

لَمَّا حَطَطْتُ الرَّحْلَ عنها وَارِدَا　　عَلَفْتُهَا تِبْنـــاً وماءً بارِدَا

وانظر لسان العرب (ز ج ج)

اللغة : « علفتها » تقول : علفت الدابة ـ من باب ضرب ـ وأعلفتها بالهمزة إذا أطعمتها « تبنا » هو بكسر التاء المثناة وسكون الباء الموحدة ـ قصب الزرع بعد أن يداس «همالة» صيغة مبالغة من قولهم : هملت عين فلان ، إذا أرسلت دمعها إرسالا .

الإعراب : « علفتها » فعل وفاعل ومفعول أول « تبنا » مفعول ثان « وماء » الواو عاطفة لجملة على جملة ، ماء : مفعول به لفعل محذوف تقديره : وسقيتها ماء ، وهذه الجملة معطوفة بالواو على الجملة السابقة ، وستعرف كلاماً آخر فى ذلك « بارداً » صفة لماء ، حتى » حرف غاية وجر « غدت » فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث « همالة » حال من فاعل غدت « عيناها » فاعل غدت ، مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى ، وضمير الغائبة مضاف إليه ، وغدت مع ما بعده فى تأويل مصدر مسبوك بأن محذوفة ، وهذا المصدر مجرور بحتى ، والجار والمجرور متعلق بعلف

الشاهد فيه : قوله « وماء » ؛ فإنه لا يمكن عطفه على ماقبله : لكون العامل فى المعطوف عليه لا يصح تسليطه على المعطوف مع بقاء معناه على حاله .

وللعلماء ثلاثة آراء فى تخريج هذا البيت ونحوه :

أحدها : أن قوله « وماء » لا يجوز أن يكون مفعولا معه كما لم يجز أن يكون معطوفاً على ما قبله عطف مفرد على مفرد ، بل هو مفعول لفعل محذوف يناسبه . وهذا الوجه هو الذى ذكره المؤلف ههنا ، وهو الذى أعربنا البيت على مقتضاه ، وهذا قول الفارسى والفراء وجماعة ، وإنما لم يجز عند هؤلاء جعله مفعولا معه لأن الواو التى قبله ليست بمعنى مع .

والوجه الثانى : أنه مفعول معه ؛ لأنه إذا لم يصح العطف فى الاسم الذى بعد

وقول الآخر :

١١٦ — إِذَا مَا الْغَانِيَاتُ بَرَزْنَ يَوْمًا ‏ ‏ وَزَجَّجْنَ الْحَوَاجِبَ وَالْعُيُونَا

الواو لمانع لفظى أو معنوى انتصب على أنه مفعول معه . وقد ذكر هذا الوجه ابن عقيل . فأما المؤلف فى أوضحه فقد أنكر ذلك ، ووجه الإنكار أن واو المعية تقتضى أن يكون ما بعدها مصاحباً لما قبلها فى انصباب العامل عليهما ، ومعنى ذلك أن يكون وقت تسلط العامل على ماقبل الواو هو وقت تسلطه على مابعدها ، ولا شك أن ذلك منتف ههنا ضرورة أنه يعطيها العلف فى وقت غير الوقت الذى يقدم لها فيه الماء

والوجه الثالث : أنه معطوف على ماقبله عطف مفرد على مفرد ، ولكن بعد تضمين الفعل الذى هو قوله « علفتها » معنى يصح أن يتسلط على المعطوف والمعطوف عليه ، وهذا رأى الجرمى والمازنى والمبرد وأبى عبيدة والأصمعى واليزيدى ، وتقدير الكلام عندهم : أنلتها تبنا وماء ، أو قدمت لها تبنا وماء ، أو نحو ذلك ، فافهمه والله يرشدك ويتولاك .

١١٦ — هذا البيت من كلام الراعى النميرى من قصيدة له مطلعها قوله :

أَبَتْ آيَاتُ حُبِّى أَنْ تُبِينَا ‏ ‏ لنا خَبراً ، وأَبْكَيْنَ الْحَزِينَا

وقد استشهد به المؤلف فى أوضحه (ج ١ ص ١٨٢) والأشمونى فى باب المفعول معه (رقم ٤٤٢)

اللغة : « آيات حبى » الآيات : جمع آية ، وهى : العلامة ، وأراد علامات دار الحبيب وما بقى من آثارها ، وقد جرت عادتهم أن يستخبروا الرسوم ويسائلوا الأطلال ، إظهارا لشدة جزعهم « الغانيات » جمع غانية ، وهى المرأة التى استغنت بجمالها عن الزينة ، ويقال : هى التى استغنت ببيت أبيها ، ويقال : هى التى استغنت بزوجها عن التطلع إلى الرجال « برزن » ظهرن « زججن » رققن ودققن

الإعراب : « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه « ما » زائدة « الغانيات » فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور ، أى : إذا

لأن الواو ليست بمعنى مع فيهن ، وإنما هي في المثال الأول لعطف مفرد

مابرز الغانيات ، والجملة فى محل جر بإضافة إذا إليها «برزن» فعل وفاعل ، والجملة لامحل لها مفسرة «يوما» ظرف زمان منصوب على الظرفية عامله برز «وزججن» الواو حرف عطف ، زججن : فعل وفاعل ، والجملة معطوفة على جملة برز الغانيات «الحواجب» مفعول به لزججن «والعيونا» الواو حرف عطف ، العيونا : مفعول لفعل محذوف ، والتقدير : وكحلن العيون ، وهذا الفعل مع فاعله ومفعوله جملة معطوفة بالواو على جملة زججن الحواجب ، وجواب إذا فى بيت بعد بيت الشاهد وهو قوله :

أَنَخْنَ جِمَالَهُنَّ بِذَاتِ غِسْلٍ سَرَاةَ اليَوْمِ يَمْهَدْنَ الكُدُونا

الشاهد فيه : قوله «والعيونا» ؛ فإن هذه الكلمة لاتصلح أن تكون معطوفة على ماقبلها عطف مفرد على مفرد ؛ لانتفاء اشتراك المعطوف ــ وهو العيون ــ مع المعطوف عليه ــ وهو الحواجب ــ فى العامل ــ وهو زججن ؛ لأن التزجيج الذى هو التدقيق والترقيق يكون الحواجب دون العيون ، ولا يصلح قوله «العيون» أن يكون مفعولا معه ؛ لأن الإخبار بالمعية ههنا لايفيد شيئا ، ولذلك أوجب فيه المؤلف ــ تبعا لجماعة من النحاة ــ واحدا من أمرين ؛ فإما أن تجعله مفعولا لفعل محذوف على نحو ماقررناه فى الإعراب ، وإما أن تضمن العامل ــ وهو زججن ــ معنى فعل آخر يصح تسليطه عليهما ، مثل جملن وحسن ونحوهما ، وحينئذ يكون الثانى معطوفا على الأول ، وقد بينا ذلك فى الشاهد السابق

ومن جميع ما بينه المؤلف و بيناه تعلم أن للاسم الواقع بعد الواو أربع حالات : **الأولى** : أن يكون بحيث يجب عطفه على ماقبل الواو ، والثانية : أن يكون بحيث يجب نصبه على أنه مفعول معه ، والثالثة : أن يكون بحيث يجوز فيه الأمران جميعا : عطفه على ماقبله ، ونصبه على أنه مفعول معه ، والرابعة : أن يكون بحيث يمتنع فيه الأمران جميعاً إلا مع تأويل فى عامله . ولا يعسر عليك بعد ذلك استخراج مواطن كل واحد من هذه الحالات

على مفرد ، واستفيدت المعية من العامل ، وهو « مزجت » وفى المثالين الأخيرين لعطف جملة على جملة ، والتقدير : وسقيتها ماء ، وكحلن العيونا ، فحذف الفعل والفاعل وبقى المفعول ، ولا جائز أن يكون [الواو] فيهما لعطف مفرد على مفرد ؛ لعدم تشارك ما قبلها وما بعدها في العامل ؛ لأن « علفتُ » لا يصح تسليطه على الماء ، و « زَجَّجْنَ » لا يصح تسليطه على العيون ، ولا أن تكون المصاحبة ؛ لانتفائها فى قوله « عَلَفْتُها تبناً وماءً » ولعدم فائدتها فى « وَزَجَّجْنَ الْحَوَاجِبَ والْعُيُونا » ؛ إذ من المعلوم لكل أحد أن العيون مصاحبة للحواجب ، ولا نحو « كلُّ رجُل وضَيْعتُهُ » ؛ لأنه وإن كان اسماً واقعاً بعد الواو التى بمعنى مع لكنها غير مسبوقة بفعل ولا ما في معناه ، ولا نحو « هٰذَا لكَ وأباكَ » ونحوه على أن يكون « أباك » مفعولا معه منصوبًا بما فى « ها » من معنى أُنَبِّهُ ، أو بما فى « ذا » من معنى أُشير ، أو بما فى « لك » من معنى اسْتَقَرَّ ؛ لأن كلاًّ من « ها » و « ذا » و « لك » فيه معنى الفعل دون حروفه ، بخلاف « سِرْتُ والنِّيلَ » و « أنا سَائِرٌ والنِّيلَ » فإن العامل فى الأول الفعل ، وفى الثانى الاسم الذى فيه معنى الفعل وحروفه . قال سيبويه رحمه الله : « وأما نحو هٰذا لكَ وأباكَ فقبيح ؛ لأنك لم تذكر فعلا ولا ما فى معناه » وقالوا : مراده بالقبيح الممتنع

* * *

ثم قلت : السَّادِسُ الْمُشَبَّهُ بالمفْعُولِ به ، نحو « زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهَهُ » وسيأتى .

وأقول : السادس من المنصوبات : المشبَّهُ بالمفعول به ، وهو المنصوب بالصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدّى إلى واحـد ، وذلك فى نحو قولك « زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهَهُ » بنصب الوجه ، والأصـل « زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهُهُ » بالرفع ، فزيد : مبتدأ ، وحسن : خبر ، ووجهه : فاعل بحسن ؛ لأن الصفة تعمل عمـل الفعل ، وأنت لو صَرَّحت بالفعل فقلت حَسُنَ — بضم السين وفتح النون — لوجب رفع الوجه بالفاعلية ؛ فـكذلك حق الصفة أن يجب معها الرفع ، ولـكنهم قصدوا المبالغة مع الصفة ، فحوّلوا الإسناد عن الوجه إلى ضمير مستتر فى الصفة راجع إلى زيد ؛ ليقتضى ذلك أن الحسن قد عَمَّه بجملته ، فقيل « زيد حَسَنٌ » أى هو ، ثم نصب وجهه ، وليس ذلك على المفعولية ؛ لأن الصفة إنما تتعدّى تبعاً لتعدّى فعلها ، وحَسُنَ الذى هو الفعل لا يتعدى ، فـكذلك صفته التى هى فَرْعه . ولا على التمييز ، لأنه معرفة بالإضافة إلى الضمير ، ومذهب البصريين — وهو الحق — أن التمييز لا يكون معرفة ، وإذا بطل هذان الوجهان تَعَيَّنَ ما قلنا من أنه مشبه بالمفعول به ، وذلك أنه شـبه حَسَن بضارِبٍ فى أن كلا منهما صفة تثنى وتجمع [وتذكر] وتؤنث ، وهى طالبة لما بعدها بعداستيفائها فاعلها ، فنصب الوجه على التشبيه بعمرو فى قولك « زَيْدٌ ضارِبٌ عَمْراً » فحسن مشبه بضارب ووجه مشبَّه بعمراً ، وسيأتى الكلام على الباب بأبْسَطَ من هذا إن شاء الله تعالى فى موضـعه .

* * *

ثم قلت : السَّابِعُ الحـالُ ، وهُوَ : وَصْفٌ فَضْلَةٌ مَسُوقٌ لبيانِ هَيْئَةِ

صاحِبِهِ أوْ تأْكيدِه ، أوْ تأْكيدِ عامِلِهِ . أوْ مَضْمونِ الجُملةِ قَبلَهُ ، نحْوُ (فَخَرَجَ منها خائِفًا) (لآمَنَ مَنْ فى الأرْضِ كُلُّهُمْ جميعًا) (فتبَسَّم ضاحِكًا) (وأرْسَلْناكَ لِلنَّاسِ رَسُولاً)

و * أنا ابنُ دارةَ مَعْرُوفًا بِها نَسَبِي *

ويَأْتى مِنَ الفاعِلِ ، ومِنَ المفْعُولِ ، ومنْهما - مُطْلَقًا ، ومِنَ المُضافِ إليهِ إنْ كانَ المُضافُ بَعْضَهُ نحْوُ (لَحْمَ أخيهِ مَيْتًا) أوْ كَبَعْضِه نحْوُ (مِلَّةَ إبْراهيمَ حَنيفًا) أو عاملاً فيها نحو (إليه مَرْجِعُكُمْ جميعًا)

وحَقُّها أنْ تكونَ نكِرةً ، مُنْتَقِلَةً ، مُشْتَقَّةً ، وأنْ يكونَ صاحِبُها مَعْرِفةً ، أوْ خاصًّا ، أوْ عامًّا ، أوْ مُؤَخَّراً ، وقدْ يتخلَّفْنَ

وأقول : السابعُ من المنصوبات : الحالُ ، يُذَكَّر ويؤنث وهو الأفصح ، يقال : حالٌ حَسَن : وحال حسنةٌ ، وقد يؤنث لفظها فيقال : حالة ، قال الشاعر :

١١٧ — على حالةٍ لَوْ أنَّ فى القَوْمِ حاتِمًا
على جُودِهِ لَضَنَّ بالماءِ حاتِمُ .

---

١١٧ — هذا البيت من كلام الفرزدق يفتخر بإيثاره بالماء غيره ، وقبله :

فآثرْتُهُ لَمَّا رَأَيْتُ الذى بِهِ على القَوْمِ أخْشَى لاحِقاتِ المَلاوِمِ

وقد رواه المبرد فى الكامل (١ - ١٣٨) وسينشده المؤلف مرة أخرى فى باب البدل من هذا الكتاب للاستشهاد به على أنه قد يبدل الاسم الظاهر من الضمير على تفصيل فى ذلك يذكره هناك

الإعراب : « على حالة » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير

وحَدُّه في الاصطلاح ماذكرتُ ، فقولي « وصف » جنسٌ يدخل

المستتر في قوله آثرته في البيت الذي أنشدناه « لو » حرف تعليق « أن » حرف توكيد ونصب « في القوم » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر أن تقدم على اسمه « حاتما » اسم أن . وأن واسمه وخبره في تأويل مصدر مرفوع على أنه فاعل لفعل محذوف ، والتقدير : لو ثبت كون حاتم موجودا ، وهذا الفعل وفاعله شرط لو « على جوده » الجار والمجرور متعلق بقوله ضن الآتي ، وعلى هنا بمعنى مع ، وجود مضاف . وضمير الغائب مضاف إليه « لضن » هذه اللام واقعة في جواب لو ، ضن : فعل ماض « بالماء » جار ومجرور متعلق بضن « حاتم » فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة ، وعلى ذلك يكون في البيت إقواء ، وهو اختلاف حركات الروي ، فإنك رأيت أن الروي مخفوض في البيت الذي أنشدناه ، ولكن بعض الناس يرويه هكذا :

عَلَى حالةٍ لَوْ أَنَّ فِي القَوْمِ حاتِمًا على جُودِهِ ضَنَّتْ به نَفْسُ حاتِمِ

والذي في ديوانه (ص ٨٤٢) إنشاد هذا البيت هكذا :

على سَاعَةٍ لوْ كانَ في القَوْمِ حاتمٌ على جُودِهِ ضَنَّتْ به نَفْسُ حاتِمِ

ومن العلماء من يرويه كما رواه المؤلف ولكنه يجر « حاتم » ليتخلص من الإقواء ، وتخريج ذلك عندهم أن يكون « حاتم » بالجر بدلا من الضمير المجرور محلا بالإضافة في قوله « جوده » وسيأتي للمؤلف في باب البدل أن ينشد هذا البيت على هذا التخريج ، ونرى في ذلك التخريج من التكلف ومخالفة الظاهر ما يمنع من الأخذ به ، والرواية إما أن تكون على ماذكرنا من رواية الديوان والتي قبلها ، وإما على مايذكر هؤلاء مع التزام الإقواء ، والإقواء — وإن يكن عيبا من عيوب القافية يجب ألا يقع في شعر الفحول من الشعراء — قد وقع فيه الكثيرون من شعراء الجاهلية ، كالنابغة الذبياني . والكثيرون من شعراء صدر الاسلام ، فلا داعي إلى تنزيه الفرزدق عنه بتكلف الأمور البعيدة

الشاهد فيه : قوله « حالة » حيث أنث لفظ الحال بالتاء ، وهي لغة فيه

تحته الحال والخبر والصفة : وقولي « فَضْلة » فَصل مخرج للخبر نحو « زيد قائم » وقولي « مَسُوقٌ لبيان هيئة ما هُوَ له » مُخْرِج لأمرين : أحدهما: نعت الفضلة من نحو « رأيت رَجُلا طويلاً » و « مررتُ برجلٍ طويلٍ » فإنه وإن كان وصفاً فضلة لكنه لم يُسَق لبيان الهيئة ، وإنما سيق لتقييد الموصوف ، وجاء بيان الهيئة ضمناً ؛ والثاني : بعض أمثلة التمييز ، نحو « لِلهِ دَرُّهُ فارساً » فإنه وإن كان وصفاً فضلة لكنه لم يُسَق لبيان الهيئة ، ولكنه سيق لبيان جنس المتعجب منه ؛ وجاء بيان الهيئة ضمناً ، وقولي « أو تأكيده — إلى آخر » تمت به ذكر أنواع الحال

والحاصل أن الحال أربعة أقسام : مبينة للهيئة ، وهي التي لا يستفاد معناها بدون ذكرها ، ومؤكدة لعاملها ، وهي التي لو لم تذكر لأفاد عاملها معناها ، ومؤكدة لصاحبها ؛ وهي التي يستفاد معناها من صريح لفظ صاحبها . ومؤكدة لمضمون الجملة ، وهي الآتية بعد جملة معقودة من اسمين معرفتين جامدين وهي دالة على وصف ثابت مستفاد من تلك الجملة

فالمبينة للهيئة كقولك « جاءَ زَيْدٌ رَاكِباً » و « أَقبلَ عبدُ ٱللهِ فَرِحاً » وقول الله تعالى : (فَخَرَجَ منها خائفاً) [1]

والمؤكدة لصاحبها كقوله تعالى : (لآمَنَ مَنْ في الأرضِ كُلُّهُمْ جميعاً) [2] وقولك « جاءَ النَّاسُ قاطِبَةً » أو « كافَّةً » أو « طُرًّا » وهذا القسم أغفل التنبيهَ عليه جميعُ النحويين ، ومَثَّلَ ابن مالك بالآية للحال المؤكدة لعاملها ، وهو سَهْوٌ

---

(١) من سورة القصص ، من الآية ٢١ (٢) من سورة يونس ، من الآية ٩٩

والمؤكدة لعاملها كقولك «جاءَ زَيْدٌ آتِيًا» و«عاثَ عَمْرٌو مُفْسِداً» وقول الله تعالى: (وأُزْلِفَتِ الْجَنَّةُ لِلْمُتَّقِينَ غَيْرَ بَعِيدٍ)[1] وذلك لأن الإزلاف هو التقريب؛ فكل مُزْلَفٍ قريبٌ، وكل قريب غير بعيد، وقوله تعالى: (وأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولاً)[2] (فَتَبَسَّمَ ضَاحِكاً)[3] (وَلَّى مُدْبِراً)[4] (ولا تَعْثَوْا فى الأرْضِ مُفْسِدِينَ)[5] فإنه يقال: عَثِيَ بالكسر يَعْثَي بالفتح إذا أفسد

والمؤكدة لمضمون الجملة كقولك «زَيْدٌ أَبُوكَ عَطُوفًا» وقول الشاعر:

١١٨ — أنا ابْنُ دارَةَ مَعْرُوفًا بها نَسَبى ... وَهَلْ بِدارةَ يا لَلنَّاسِ مِنْ عارِ ؟

---

(١) من سورة ق، الآية ٣١ (٢) من سورة النساء، من الآية ٧٩

(٣) من سورة النمل، من الآية ١٩ (٤) من سورة القصص، من الآية ٣١

(٥) من سورة البقرة. من الآية ٦٠

١١٨ — هذا البيت لسالم بن دارة. وهو من شواهد ابن عقيل (رقم ١٨٩) وشواهد الأشمونى فى باب الحال (رقم ٤٩١)

اللغة: «دارة» أكثر العلماء على أن دارة اسم أم سالم، وبيت الشاهد يؤكده، ومن الناس من قال: دارة لقب جده واسمه يربوع، وهو سالم بن مسافع بن يربوع، وقيل: مسافع بن عقبة بن يربوع

الإعراب: «أنا» ضمير منفصل مبتدأ «ابن» خبر المبتدأ «دارة» مضاف إليه، مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف للعلمية والتأنيث «معروفاً» حال «بها» جار ومجرور متعلق بمعروف «نسبى» نائب فاعل لمعروف، وياء المتكلم مضاف إليه «وهل» حرف استفهام إنكارى «بدارة» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «يا» حرف نداء «للناس» اللام لام الاستغاثة، وهى حرف جر، الناس: مجرور باللام، والجار والمجرور متعلق بالفعل الذى

وأشرت بقولى « قبله » إلى أنه لا يجوز أن يقال « عطوفاً زيدٌ أبوك » ولا « زيدٌ عطوفاً أبوك »

* * *

ثم بيّنت أن الحال تارة يأتى من الفاعل ، وذلك كما [كنت] مثلت به من قوله تعالى (فخرج منها خائفاً) (1) فإن (خائفا) حال من الضمير المستتر فى (خرج) العائد على موسى عليه السلام

وتارة يأتى من المفعول كما [كنت] مثلت به من قوله تعالى : (وأرسلناك للناس رسولاً) (2) فإن (رسولا) حال من الكاف التى هى مفعول أرسلنا ، وأنه لا يتوقف مجىء الحال من الفاعل والمفعول على شرط

وإلى أنها تجىء من المضاف إليه ، وأن ذلك يتوقف على واحد من ثلاثة أمور :

أحدها : أن يكون المضاف بعضاً ، كما فى قوله تعالى : (أيحبُّ أحدُكم أنْ يأكلَ لحمَ أخيهِ مَيْتاً) (3) فميتا : حال من الأخ ، وهو مخفوض بإضافة اللحم إليه ، والمضاف بعضه ، وقوله تعالى : (ونزعنا ما فى صُدورِهم مِن غِلٍّ إخواناً) (4)

نابت عنه يا أو بنفس يا على الخلاف المشهور ، وجملة الاستغاثة معترضة بين المبتدأ وخبره لا محل لها ، من » حرف جر زائد « عار » مبتدأ مؤخر ، مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد

الشاهد فيه : قوله « معروفا » فإنه حال أكدت مضمون الجملة التى قبلها

(1) من سورة القصص ، من الآية ٢١ (2) من سورة النساء ، من الآية ٧٩

(3) من سورة الحجرات ، من الآية ١٢ (4) من سورة الحجر ، الآية ٤٧

والثانى : أن يكون المضاف كبعضٍ من المضاف إليـه فى صحة حَذْفِه والاستغناء عنه بالمضاف إليه ، وذلك كقوله تعالى : (بَلْ مِلَّةَ إبرَاهِيمَ حَنِيفًا) (١) ف(حنيفا) حال من (إبراهيم) وهو مخفوض بإضافة الملة إليه وليست الملة بعضه ، ولـكنها كبعضه فى صحة الإسقاط والاستغناء به عنها ، ألا ترى أنه لو قيل : بل اتبعوا إبراهيم حنيفا ـ صَحَّ ، كما أنه لوقيـل : أيحب أحدكم أن يأكل أخاه ميتاً ، ونزعنا ما فيهم من غل إخوانا ـ كان صحيحا .

الثالث : أن يكون المضاف عاملا فى الحال ، كما فى قوله تعالى : (إليه مَرْجِعُكُمْ جميعاً) (٢) ف(جميعا) حال من الـكاف والميم المخفوضة بإضافة المرجع ، والمرجع هو العامل فى الحال ؛ وصح له أن يعمل لأنّ المعنى عليه مع أنه مصدر ، فهو بمنزلة الفعل ؛ ألا ترى أنه لو قيـل : إليـه ترجعون جميعاً : كان العامل الفعل الذى المصدَرُ بمعناه

* * *

ثم بينت أن للحال أحكاماً أربعة ، وأن تلك الأربعة ربما تَخَلَّفت

فالأول : الانْتِقالُ ، ونَعنى به أن لا يكون وَصْفاً ثابتا لازما ، وذلك كقولك « جاءَ زَيْدٌ ضاحكا » ألا ترى أن الضحك يُزايل زيداً ، ولا يلازمه ، هذا هو الأصل ، وربما جاءت دالة على وصف ثابت ، كقول الله تعالى : (وهو الّذِى أنْزَلَ إليكمُ الـكتابَ مُفَصَّلاً) (٣) أى : مُبيّناً ، وقول العرب

---

(١) من سورة البقرة ، من الآية ١٣٥ (٢) من سورة يونس ، من الآية ٤
(٣) من سورة الأنعام ، من الآية ١١٤

« خَلَقَ اللهُ الزَّرَافَةَ يَدَيْهَا أَطْوَلَ مِنْ رِجْلَيْهَا » فالزرافة ـ بفتح الزاى ـ مفعول لخلق ، ويديها : بدلٌ منها [بَدَلَ] بعض من كل ؛ وأطولَ : حالٌ من الزرافة ، ومن رجليها : متعلق بأطول ، وقد عاب بعضُ الجهال ما جزمت به من فتح الزاى ، وقال : فيها الفتح والضم ، فبينت له أن هذه اللفظة ذكرها أبو منصور موهوب بن الجواليقى فى كتابه فيما تغلط فيه العامة ، فقال فى باب ما جاء مفتوحا والعامة تضمه مانصه : وهى الزَّرافة ـ بفتح الزاى ـ لهذه الدابة التى جمعت فيها خلق شتّى ، مأخوذة من قولهم للجمع من الناس « زَرَافة » بالفتح ، وهو الوجه ، والعامة تضمها ، انتهى كلامه ، واللغات الشاذة لاتحصَى ، وإنما يعمل على ماعليه الفصحاء الموثوق بلغتهم

الثانى : الاشتقاق ، وهو أن تكونْ وصفاً مأخوذاً من مَصْدَر ، كما قدمناه من الأمثلة ، وربما جاءت اسما جامداً كقوله تعالى : (فانفِرُوا ثُبَاتٍ) [١] ف (ثبات) حال من الواو في (انفروا) وهو جامد ، لكنه فى تأويل المشتق ، أى : مُتَفرِّقين ، بدليل قوله تعالى : (أَوِ انفِرُوا جميعًا) [١] وقد اشتملت هذه الآية على مجىء الحال جامدة وعلى مجيئها مشتقة

الثالث : أن تكون نكرة ، كجميع ماقدمناه من الأمثلة ، وقد تأتى بلفظ المعرَّف بالألف واللام ، كقولهم : « ادْخُلُوا الأوَّلَ فالأوَّلَ » و « أَرْسَلَها العِرَاكَ » [٢]

(١) من سورة النساء ، من الآية ٧١

(٢) وقعت هذه الكلمة قطعة فى بيت من الشعر ، وهو قول لبيد بن ربيعة العامرى :

فَأَرْسَلَهَا العِرَاكَ ولم يَذُدْها وَلَمْ يُشْفِقْ عَلَى نَغَصِ الدِّخَالِ =

و « جاءوا الجَمَّاءَ الغَفِيرَ » [1] أى : جميعا ، وأل فى ذلك كله زائدة ؛ وقد تأتى بلفظ المعرف بالإضافة ، كقولهم : « اجْتَهِدْ وَحْدَكَ » أى : منفرداً ، و « جاءوا قَضَّهُمْ بقَضِيضِهِمْ » [2] أى : جميعا [3] . وقد تأتى

= يصف هذا الشاعر حمار وحش ألجأ أتنه إلى أن ترد الماء مجتمعة يدفع بعضها بعضا : فالضمير المستتر فى « أرسلها » للحمار ، والبارز للأتن ، والعراك : أى معتركة يدفع بعضها بعضا ، ولم يذدها : أى لم يمنعها عن ذلك الاعتراك ، ونغص الدخال : أى تنغصها من مداخلة بعضها فى بعض بسبب ازدحامها على الماء طالبا للشرب

(١) يقال : جاء القوم الجماء الغفير ، ويقال أيضا : جاءوا جماء غفيرا ، بالتنكير فى الصفة والموصوف جميعا ، ويقال أيضا : جاءوا جماء الغفير ، بالإضافة ، ويقال أيضاً : جاءوا جم الغفير ، بالإضافة أيضاً ، ويقال أيضاً : جاءوا الجم الغفير ، بالوصف ، والجماء ـ بفتح الجيم وتشديد الميم ـ وصف من الجموم ، وهو الكثرة . ومنه قوله سبحانه : (وتحبون المال حباً جما) من سورة الفجر ، الآية ٢٠ . وإنما أنثوا الجماء لأنه فى الأصل وصف المؤنث ، وكأن أصل الكلام : جاء القوم الجماعة الجماء . والغفير : فعيل بمعنى فاعل من الغفر ، وهو الستر ، وصفت الجماعة الكثيرة من الناس بذلك لأنهم يسترون وجه الأرض . وكان حق الكلام أن يقال : جاءوا الجماء الغفيرة ، لأن فعيلا إذا كان بمعنى فاعل تلحقه تاء التأنيث إذا كان الموصوف به مؤنثاً ، إلا أنهم ربما حذفوا التاء تشبيها لفعيل بمعنى فاعل بفعيل بمعنى مفعول فى عدم لحاق التاء مع المؤنث ، كما قال الله تعالى : (إن رحمة الله قريب من المحسنين) وقالوا : ريح خريق .

(٢) القض فى الأصل مصدر بمعنى الكسر ، والمراد به ههنا معنى اسم الفاعل ، والباء فى قولهم « بقضيضهم » بمعنى مع ، فيصير حل العبارة : جاءوا قاضهم مع قضيضهم : أى كاسرهم مع مكسورهم ، ولو رفعت « قضهم » لجاز على أن يكون بدلا من واو الجماعة فى « جاءوا » أو مبتدأ خبره الجار والمجرور ، والجملة حال

(٣) أشار المؤلف بقوله « أى جميعا » فى هذا الموضع وفى الموضع السابق

بلفظ المعرف بالعلمية ، كقولهم : « جاءَتِ الخيلُ بَدَادِ » أى : متبددةً ؛ فإن بَدَادِ فى الأصل علم على جنس التبدد ، كما أن فَجَارِ علم للفَجْرَةِ

الرابع : أن لايكون صاحبها نكرة محضة ، كما تقدم من الأمثلة ، وقد تأتى كذلك ؛ كما روى سيبويه من قولهم « عليهِ مائةٌ بِيضاً » وقال الشاعر ، وهو عنترة العبسى :

١١٩ — فيها اثنتانِ وأَرْبَعُونَ حَلُوبَةً   سُوداً كخافِيَةِ الغُرابِ الأسْحَمِ

وبغيره مما ذكره من التأويل بنكرة إلى أنه يختار أن الحال إذا وقعت فى كلام العرب معرفة فهى على التأويل بنكرة ، وهذا مذهب جمهور البصريين الذين يوجبون أن تكون الحال نكرة . وفى المسألة قولان آخران : أحدهما قول يونس بن حبيب شيخ سيبويه وجمهور البغداديين ، وحاصله أنه يجوز مجىء الحال معرفة مطلقا ، نعنى سواء أكانت فى معنى الشرط أم لم تكن ، وثانيهما قول جمهور الكوفيين ، وحاصله أنه يجوز مجىء الحال معرفة إذا كانت بمعنى الشرط ، نحو قولك : محمد الراكب أوجه منه الماشى ، بنصب كل من الراكب والماشى ؛ وهو بمعنى إذا ركب وإذا مشى

١١٩ — هذا البيت من معلقة عنترة بن شداد العبسى التى مطلعها :

هَلْ غادَرَ الشُّعَراءُ منْ مُتَرَدَّمِ   أمْ هَلْ عَرَفْتَ الدَّارَ بَعْدَ تَوَهُّمِ

اللغة والرواية : « حلوبة » أى : محلوبة ، وهو فى الأصل صفة لموصوف محذوف ، والحلوبة تستعمل بلفظ واحد للواحد والجمع . ويروى فى مكانه « خلية » والخلية أن يعطف على الحوار ثلاث نياق ثم يتخلى الراعى بواحدة منهن ، فتلك الخلية « سودا » يروى بالرفع وبالنصب . وسنبين وجه الروايتين « كخافية » للطائر أربع خواف ، وهى ريش الجناح مما يلى الظهر « الأسحم » الأسود

الإعراب : « فيها » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « اثنتان » مبتدأ مؤخر « وأربعون » معطوف عليه « حلوبة » تمييز « سودا » من رواه بالنصب

لحلوبة : لتمييز العدد . وسوداً : إمّا حالٌ من العدد ، أو من حلوبة ، أو صفة لحلوبة ، وعلى هذين الوجهين ففيه حَمْلٌ على المعنى ؛ لأنّ حلوبة بمعنى حلائب ، فلهذا صح أن يحمل عليها سوداً ، والوجه الأول أحسن (١)

وفى الحديث : « صَلَّى رسول الله صلى الله عليه وسلم جالِساً وصلّى

فهو يحتمل ثلاثة أوجه . الأول : أن يكون صفة لحلوبة ، الثانى ، أن يكون حالا من العدد ، والثالث : أن يكون حالا من حلوبة ، ومن رواه بالرفع فهو نعت لقوله اثنتان وأربعون ، قال التبريزى « فإن قيل : كيف جاز أن ينعتهما وأحدهما معطوف على صاحبه ؟ قيل : لأنهما قد اجتمعا . فصار بمنزلة قولك : جاءنى زيد وعمرو الظريفان » اﻫ كلامه « كخافية » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لسود ، وخافية مضاف . و « الغراب » مضاف إليه « الأسحم » نعت لغراب

الشاهد فيه : قوله « سودا » على رواية النصب فى بعض تخريجاتها : فإنه حال صاحبه نكرة محضة ، وهو قوله حلوبة ، وذلك كما لايخفى عليك أحد ثلاثة أوجه فى تخريج هذه الكلمة على هذه الرواية

(١) اعلم أن حلوبة على زنة فعولة ، وأنها بمعنى مفعولة ، وأن الأصل فى فعول بمعنى مفعول أن يذكر إذا كان الموصوف به مذكرا ويؤنث إذا كان الموصوف به مؤنثا ، ويثنى إذا كان الموصوف به مثنى ويجمع إذا كان الموصوف به جمعا ، واعلم أن الحال وصف لصاحبه كالخبر والنعت ، ومتى علمت هذا سهل عليك أن تفهم السر فى كون الوجه الأول أحسن الوجوه الثلاثة ، وبيانه أن « سودا » جمع سوداء ، فلو جعلته حالا من اسم العدد لكان فيه مايشبه وصف الجمع بالجمع ، وهو صحيح بلا حاجة إلى تأويل . ولو جعلت « سودا » حالا من حلوبة أو وصفا له لكان فيه وصف ما هو مفرد بما هو جمع لفظا فلا بد له من التأويل لأن التطابق بين الوصف والموصوف ضرورى ؛ ولهذا كان من اللازم أن نقول إن الحلوبة بمعنى الحلائب

وَرَاءَهُ رِجالٌ قِياما » فجالسا : حال من المعرفة ، وقياما : حال من النكرة المحضة

وإنما الغالب - إذا كان صاحب الحال نكرة - أن تكون عامة ، أو خاصة ، أو مؤخرة عن الحال .

فالأول كقوله تعالى : (وما أَهْلَكْنا مِنْ قَرْيَةٍ إلاَّ لها مُنْذِرُونَ) (١) فإن الجملة التى بعد (إلا) حال من (قرية) وهى نكرة عامة ؛ لأنها فى سياق النفى .

والثانى نحو (فِيها يُفْرَقُ كلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ أَمْراً مِنْ عِنْدِنا) (٢) و (أمراً) - إذا أعرب حالا - فصاحب الحال إما المضاف فالمسوغ أنه عام أو خاص : أما الأول فمن جهة أنه أحد صيغ العموم ، وأما الثانى فمن جهة الإضافة ، وإما المضاف إليه فالمسوغ أنه خاص ؛ لوصفه بحكيم ، وقرأ بعض السلف (ولَمَّا جاءَهُمْ كِتابٌ مِنْ عِنْدِ ٱللهِ مُصَدِّقاً) (٣) بالنصب ؛ فجعله الزمخشرى حالا من (كتاب) ؛ لوصفه بالظرف ، وليس ماذكر بلازم ؛ لجواز أن يكون حالا من الضمير المستتر فى الظرف

والثالث كقوله :

٧— * لِمَيَّةَ مُوحِشًا طَلَلُ * (٤)

فهذه المواضع ونحوها مجىء الحال فيها من النكرة قياسى ، كما أن

(١) من سورة الشعراء ، الآية ٢٠٨

(٢) من سورة الدخان ، من الآيتين ٤ ، ٥ (٣) من سورة البقرة ، من الآية ٨٩

(٤) قد سبق شرح هذا الشاهد (ص ٢٢) فارجع إليه هناك تجد أننا قد استوفينا الكلام عليه بما لا نحتاج معه إلى إعادة شىء فى هذا الموضع

الابتداء بالنكرة فى نظائرها قياسىّ ، وقد مضى ذلك في باب المبتدأ [1] فقس عليه هنا .

* * *

ثم قلت : الثَّامِنُ التَّمْيِيزُ ، وهُوَ اسْمٌ نَكِرَةٌ فَضْلَةٌ : يَرْفَعُ إبْهَامَ اسْمٍ ، أو إجْمَالَ نِسْبَةٍ

فالأوَّلُ بَعْدَ العَدَدِ الأحَدَ عَشَرَ فما فَوْقَها إلى المائَةِ ، و « كَمْ » الاسْتِفْهامِيَّةِ نَحْوُ « كَمْ عَبْداً مَلَكْتَ » وبَعْدَ المَقادِيرِ كـ « رِطْلٍ زَيْتاً » وكـ « شِبْرٍ أرْضاً » و « قَفِيزٍ بُرًّا » وشِبْهِهِنَّ مِنْ نَحْوِ (مِثْقالَ ذَرَّةٍ خَيْراً) و « نِحْيٍ سَمْناً » و « مِثْلِها زُبْداً » و « مَوْضِعَ رَاحَةٍ سَحاباً » وبعْدَ فَرْعِهِ ، نَحْوُ « خاتَمٍ حَدِيداً »

والثَّانى : إمَّا مُحَوَّلٌ عنِ الفاعِلِ ، نَحْوُ (واشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْباً) أوْ عنِ المَفْعُولِ ، نَحْوُ (وفَجَّرْنا الأرْضَ عُيُوناً) أوْ عنْ غَيْرِهِما ، نَحْوُ (أنا أكْثَرُ مِنْكَ مَالاً) أوْ غَيْرُ مُحَوَّل ، نَحْوُ « لِلهِ دَرُّهُ فارِساً »

وأقول : الثامنُ من المنصوبات : التمييزُ

وهو والتفسير والتبيين ألفاظ مترادفة لغة واصطلاحا ، وهو فى اللغة بمعنى فصل الشيء عن غيره ، قال الله تعالى : (وامْتازُوا اليَوْمَ أيُّها المُجْرِمُونَ) [2] أي : انفصلوا من المؤمنين (تَكادُ تَمَيَّزُ مِنَ الغَيْظِ) [3]

---

(١) ارجع إلى ذلك (فى صفحة ٢١٦ ومابعدها من هذا الكتاب)

(٢) من سورة يس ، الآية ٥٩ (٣) من سورة الملك ، من الآية ٨

أى ينفصل بعضها من بعض ، وهو فى الاصطلاح مختص بما اجتمع فيه ثلاثة أمور ، وهى المذكورة فى المقدمة

وفهم مما ذكرته فى حَدَّيِ الحال والتمييز أن التمييز وإن أشبه الحال : فى كونه منصوبا ، فضلةً ، مبيِّنًا لإبهام ، إلا أنه يفارقه فى أمرين : أحدهما : أن الحال إنما يكون وصفا إما بالفعل أو بالقوة ، وأما التمييز فإنه يكون بالأسماء الجامدة كثيراً ، نحو « عشْرُون دِرْهَماً » و « رِطْل زَيْتًا » وبالصفات المشتقة قليلا كقولهم : « لله دَرُّهُ راكِبًا » الثانى : أن الحال لبيان الهيآت ، والتمييز يكون تارة لبيان الذَّوَات ، وتارة لبيان جهة النسبة

* * *

وقَسَّمْتُ كلاًّ من هذين النوعين أربعة أقسام :.

فأما أقسام التمييز المبيِّنِ للذَّوَات فأحدها : أن يقع بعد الأعداد ، وقسمت العدد إلى قسمين : صريح ، وكناية : فالصريح الأحَدَ عَشَرَ فما فوقها إلى المائة ، تقول : « عِنْدِى أَحدَ عشَرَ عبْداً » و « تسْعةٌ وتسْعُون دِرْهَماً » وقال الله تعالى : (إِنى رَأَيْتُ أَحدَ عَشَرَ كَوْكبًا) (١) (وَبَعَثْنا مِنْهُمُ اثْنَىْ عَشَرَ نَقِيبا) (٢) (ووَاعَدْنا مُوسى ثلاثينَ لَيْلةً وأتمَمْناها بعَشْرٍ فتَمَّ مِيقاتُ رَبِّه أَرْبَعِينَ لَيْلةً) (٣) (فلَبِثَ فيهمْ أَلْفَ

(١) من سورة يوسف ، من الآية ٤ (٢) من سورة المائدة ، من الآية ١٢
(٣) من سورة الأعراف ، من الآية ١٤٢

سَنةٍ إلا خَمْسِين عَامًا) [1] (فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فإطعامُ سِتِّين مِسْكِينًا) [2] (ذَرْعُها سَبْعُون ذِراعًا) [3] (فاجْلِدُوهُمْ ثمانين جَلْدَةً) [4] (إنَّ هٰذَا أَخِى لهُ تِسْعٌ وتِسعُونَ نَعْجَة) [5] وفي الحديث « إنَّ لِلّهِ تِسعةً وتِسعين اسْمًا » وأردت بقولى « إلى المائة » عدمَ دخول الغاية فى المُغَيَّا ؛ وهو أحد احْتِمالَىْ حرفِ الغاية

والكناية هى « كَمْ » الاستفهامية ، تقول : كم عَبْداً مَلَكْتَ ؛ فكم : مفعول مقدم ، وعبداً : تمييز واجب النصب والإفراد . وزعم الكوفى أنه يجوز جمعه ؛ فتقول : كم عبيداً ملكت ؟ وهذا لم يسمع ، ولا قياس يقتضيه ؛ ويجوز لك جر تمييز كم الاستفهامية ، وذلك مشروط بأمرين : أحدهما : أن يدخل عليها حرف جر ، والثانى : أن يكون تمييزها إلى جانبها ، كقولك : بِكَمْ دِرْهَمٍ اشْتَرَيْتَ ، وعلى كم شَيْخٍ اشْتَغلْتَ ؛ والجر حينئذ عند جمهور النحويين بِمِنْ مضمرةً ، والتقدير : بكم مِنْ درهم وعلى كم مِن شيخ ، وزعم الزَّجاج أنه بالإضافة

القسم الثانى : أن يقع بعد المقادير ؛ وقَسَّمتها على ثلاثة أقسام : أحدها : ما يدل على الوزن ، كقولك : رِطْل زَيْتًا ، ومَنَوانِ سَمْنًا ؛ والمَنَوَانِ : تثنية مَنًا ، وهو لغة فى المَنِّ ، وقيل فى تثنيته : مَنَوَانِ ، كما يقال فى تثنية عَصًا : عَصَوَانِ ، الثانى : ما يدل على مساحةٍ ، كقولك : شِبْرٌ أرضا ، وجَرِيب

---

(١) من سورة العنكبوت ، من الآية ١٤ (٢) من سورة المجادلة ، من الآية ٤
(٣) من سورة الحاقة ، من الآية ٣٢ (٤) من سورة النور ، من الآية ٤
(٥) من سورة ص ، من الآية ٢٣

نَخْلاً . وقولهم : ما في السَّماءِ مَوْضِعُ رَاحةٍ سَحاباً ؛ الثالث : ما يدل على الكَيْل ، كقولهم : قَفِيزٌ بُرّاً ، وصاعٌ تَمْراً

القسم الثالث : أن تقع بعد شِبْهِ هذه الأشياء ، وذكرت لذلك أربعة أمثلة : أحدها : قول الله تعالى (مِثْقالَ ذَرَّةٍ خيْراً) [1] فهذا بعد شبه الوزن ، وليس به حقيقة ؛ لأن مثقال الذرة ليس اسما لشيء يوزن به في عُرْفنا ، الثاني : قولهم : عِندي نِحْيٌ سَمْناً ، والنِّحْيُ ـ بكسر النون وإسكان الحاء المهملة وبعدها ياء خفيفة ـ اسمٌ لوِعاء السمن ، وهذا يُعَدُّ شبه الكيل ، وليس به حقيقة ؛ لأن النحي ليس مما يكال به السمن ويعرف به مقداره ، إنما هو اسم لوعائه ؛ فيكون صغيراً وكبيراً ، ومثله قولهم : وَطْبٌ لَبَناً ، والوطب ـ بفتح الواو وسكون الطاء وبالباء الموحدة ـ اسم لوعاء اللبن ، وقولهم : سِقاءٌ ماءً ، وزِقٌّ خَمْراً ، ورَاقُودٌ خَلاًّ . الثالث : قولهم : ما في السَّماءِ مَوْضِعُ راحةٍ سَحاباً ، فسحاباً : واقع بعد « موضع راحة » وهو شبيه بالمساحة . والرابع : قولهم : على التَّمْرَةِ مِثْلُها زُبْداً ؛ فزبدا : واقع بعد « مثل » وهي شبيهة إن شئت بالوزن وإن شئت بالمساحة .

والقسم الرابع : أن يقع بعد ما هو متفرّع منه ؛ كقولهم : هذا خاتَمٌ حَديداً ؛ وذلك لأن الحديد هو الأصل ، والخاتم مشتق منه ؛ فهو فرعه ، وكذلك « بابٌ ساجاً » و « جُبَّةٌ خَزّاً » ونحو ذلك

* * *

وأما أقسام التمييز المبيِّن لجهة النسبة فأربعة :

---

(١) من سورة الزلزلة ، من الآية ٧

أحدها : أن يكون مُحَوَّلا عن الفاعل ، كقول الله عز وجل : (واشْتَعَلَ الرَّأسُ شَيْبا) [١] أصله واشتعل شيبُ الرأسِ ، وقوله تعالى : (فإنْ طِبْنَ لكم عنْ شيء منه نَفْسًا) [٢] أصله : فإن طابت أنفسُهُنَّ لكم عن شيء منه ، فحوِّل الإسنادُ فيهما عن المضاف — وهو الشيب فى الآية الأولى ، والأنفس فى الآية الثانية — إلى المضاف إليه — وهو الرأس . وضمير النسوة — فارتفعت الرأس ؛ وجىء بدل الهاء والنون بنون النسوة ، ثم جىء بذلك المضاف الذى حول عنه الإسناد فضلة وتمييزاً ، وأُفردت النفس بعد أن كانت مجموعة ؛ لأن التمييز إنما يُطلب فيه بيان الجنس ، وذلك يتأدى بالمفرد

الثانى : أن يكون مُحَوَّلا عن المفعول ، كقوله تعالى : (وفَجَّرْنا الأرضَ عُيونًا) [٣] قيل : التقدير [وفجرنا] عيونَ الأرضِ ، وكذا قيل فى « غَرَسْتُ الأرْضَ شَجراً » ونحو ذلك

الثالث : أن يكون مُحَوَّلاً عن غيرهما ، كقوله تعالى : (أنا أكْثَرُ مِنْكَ مالاً) [٤] أصله مالى أكثرُ ، فحذف المضاف — وهو المال — وأقيم المضاف إليه — وهو ضمير المتكلم — مُقامَه ، فارتفع وانفصل ، وصار أنا أكثر منك ، ثم جىء بالمحذوف تمييزاً ، ومثله « زَيْد أحْسَنُ وَجْهاً » و « عَمْرٌو أنقَى عِرْضاً » وشبه ذلك ، التقدير : وجهُ زيد أحسنُ ، وعرضُ عمرٍو أنقى

---

(١) من سورة مريم ، من الآية ٤ (٢) من سورة النساء ، من الآية ٤

(٣) من سورة القمر ، من الآية ١٢ (٤) من سورة الكهف ، من الآية ٣٤

الرابع : أن يكون غير محول ، كقول العرب : « لِلّٰهِ دَرُّهُ فارِساً » و « حَسْبُكَ بِهِ ناصِراً » وقولِ الشاعر :

١٢٠ — * يا جَارتا ما أَنْتِ جارَهْ *

« يا » حرف نداء « جارتا » منادى مضاف للياء ، وأصله « يا جارتى » فقلبت الكسرة فتحة والياء ألفا « ما » مبتدأ . وهو اسم استفهام ، و « أنت »

---

١٢٠ — هذا نصف بيت للأعشى أبى بصير ميمون بن قيس ، ومن العلماء من جعل هذا عجز البيت ، وجعل صدره قوله :

* بانَتْ لِتَحْزُنَنا عَفَارَهْ *

ومنهم من عكس فجعل المذكور فى الكتاب صدرا وجعل الذى ذكرناه عجزا وهو المروى فى ديوانه (ص ١١١ طبع فيانا)

اللغة : « بانت » فارقت « لتحزننا » تقول : حزنه يحزنه ـ مثل نصره ينصره إذا أورثه الحزن ، ومنه قوله تعالى : (إنى ليحزننى أن تذهبوا به) من سورة يوسف ، من الآية ١٣ « عفارة » اسم امرأة

الإعراب : « يا » حرف نداء « جارتا » منادى منصوب بفتحة مقدرة على ماقبل ياء المتكلم المنقلبة ألفا . وياء المتكلم المنقلبة ألفا مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر « ما » اسم استفهام مبتدأ « أنت » ضمير منفصل خبر المبتدأ « جاره » تمييز نسبة غير محول ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وسكنه لأجل الوقف وهذا الذى ذكرناه هو أفضل الأعاريب فى مثل هذا التركيب

الشاهد فيه : قوله « جاره » : فإنه تمييز لرفع إبهام وقع فى نسبة قبله ، وليس محولا عن فاعل أو مفعول أو غيرهما ؛ فهو رد على من زعم أن تمييز النسبة لا يكون إلا محولا ، ومن زعم أنه حال يرده دخول من عليه فى بعض الشواهد ، كما سيأتى فى شرح الشاهد الآتى

خبره ، والمعنى عَظُمْتَ ، كما يقال : زَيْدٌ وما زَيْدٌ ، أى : شىء عظيم ، و « جاره » تمييز ، وقيل : حال ، وقيل : « ما » نافية ، و « أنت » اسمها و « جاره » خبر ما الحجازية ، أى لَسْتِ جارة ، بل أنتِ أشرفُ من الجارة ، والصوابُ الأول ، ويدلُّ عليه قول الشاعر :

١٢١ — يا سَيِّداً ما أنتَ مِنْ سَيِّدٍ ‌ ‌ ‌ ‌ مُوَطَّأَ الأكْنافِ رَحْبَ الذِّرَاعْ

---

١٢١ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وقد أنشده المؤلف فى القطر (رقم ١٤٤)

اللغة : « موطأ الأكناف » الأكناف : جمع كنف ـ على مثال سبب وأسباب وبطل وأبطال وجمل وأجمال ـ والكنف : الجانب والناحية ، ويقال : أنا فى كنف فلان ، إذا كنت تنزل فى جواره وتستظل بظله . ويقال : فلان موطأ الأكناف ، إذا كان ممهدها وكان يسهل النزول فى حماه والاستجارة به « رحب الذراع » هذه كناية عن سعة جوده وكثرة كرمه

الإعراب : « يا » حرف نداء « سيداً » منادى منصوب بالفتحة الظاهرة « ما » اسم استفهام مبتدأ مبنى على السكون فى محل رفع «أنت» ضمير منفصل خبر المبتدأ « من سيد » تمييز ، وأصله منصوب فأدخل عليه من التى يكون التمييز على معناها « موطأ » نعت للمنادى ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، ويجوز أن يكون نعتا لسيد المجرور بمن ، لأن تابع التمييز المجرور بمن يجوز فيه مراعاة لفظه وهو ظاهر ، ويجوز فيه مراعاة معناه وهو النصب قال الحطيئة :

طَافتْ أُمامَةُ بالرُّكْبانِ آونة ‌ ‌ ‌ ‌ يا حُسْنَهُ مِنْ قَوَامٍ ما ومُنْتَقَبا

فعطف « منتقبا » بالنصب على « قوام » وهو تمييز مجرور بمن ، مراعاة لأصله ، و « موطأ » مضاف ، و « الأكناف » مضاف إليه « رحب » صفة أخرى يجوز فيها جميع ما جاز فى السابقة « الذراع » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة ، وسكنه لأجل الوقف

و « من » لاتدخل على الحال ، وإنما تدخل على التمييز

* * *

ثم قلت : التَّاسِعُ الْمُسْتَثْنَى بِلَيْسَ ، أَوْ بِلا يَكُونُ ، أَوْ بِمَا خَلاَ ، أَوْ بِمَا عَدَا ، مُطْلَقًا ، أَوْ بِإِلاَّ بَعْدَ كَلامٍ تَامٍّ مُوجَبٍ ، أَوْ غَيْرِ مُوجَبٍ وَتَقَدَّمَ الْمُسْتَثْنَى ، نحو (فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلاَّ قَلِيلاً مِنْهُمْ)

* وَمَا لِيَ إِلاَّ آلَ أَحْمَدَ شِيعَةٌ *

وَغَيْرُ الْمُوجَبِ إِنْ تُرِكَ فِيهِ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ فَلا أَثَرَ فيه لِإِلاَّ وَيُسَمَّى مُفَرَّغًا نحو « ما قَامَ إِلاَّ زَيْدٌ » وإِنْ ذُكِرَ فَإِنْ كَانَ الاسْتِثْنَاءُ مُتَّصِلاً فَإِتْبَاعُهُ لِلْمُسْتَثْنَى مِنْهُ أَرْجَحُ ، نحو (ما فَعَلُوهُ إِلاَّ قَلِيلٌ مِنْهُمْ) أَوْ مُنْقَطِعًا فَتَمِيمٌ تُجِيزُ إِتْبَاعَهُ إِنْ صَحَّ التَّفْرِيغُ ، وَالْمُسْتَثْنَى بِغَيْرِ وَسِوَى مَخْفُوضٌ ، وبِخَلاَ وَعَدَا وحَاشَا مَخْفُوضٌ أَوْ مَنْصُوبٌ ، وَتُعْرَبُ غَيْرٌ بِاتِّفَاقٍ ، وسِوَى على الأَصَحِّ ، إِعْرَابَ الْمُسْتَثْنَى بِإِلاَّ

وأقول : التاسعُ من المنصوبات : المستثنى

وإنما يجب نصبه فى خمس مسائل :

إحداها : أن تكون أداة الاستثناء « لَيْسَ » كقولك : قاموا لَيْسَ

الشاهد فيه : قوله « من سيد » فإن دخول من فى هذه العبارة ، يدل على أن النكرة الواقعة بعدها تمييز ، لاحال ، إذ كان التمييز هو الذى يكون على معنى من ، وأما الحال فهو على معنى فى . فيكون قول من قال إن « جارة » فى البيت السابق حال باطلا .

زيداً ، وقول النبي صلى الله عليه وسلم : « ما أَنْهَرَ الدَّمَ وذُكِرَ اسْمُ ٱللهِ عليْهِ فكُلُوا لَيْسَ السِّنَّ والظُّفُرَ » فليس هنا بمنزلة إلاّ فى الاستثناء ، والمستثنى بها واجب النصب مطلقا بإجماع .

الثانية : أن تكون أداة الاستثناء « لا يكون » كقولك : قاموا لا يكون زيداً ؛ فلا يكون أيضاً بمنزلة إلاّ في المعنى ، والمستثنى بها واجب النصب مطلقاً ، كما هو واجب مع ليس . والعلّة فى ذلك فيهما أن المستثنى بهما خبرُهما ، وسيأتى لنا أن كان وليس وأخواتهما يَرْفَعنَ الاسمَ وينصبن الخبر

* * *

فإن قلت : فأين اسمها ؟

قلت : مستتر فيهما وجوباً ، وهو عائد على البعض المفهوم من الكلّ السابق ، وكأنه قيل : ليس بعضهم زيداً ولا يكون بعضهم زيداً ، ومثله قوله تعالى : ﴿ يوصِيكُمُ ٱللهُ فى أَوْلادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الأُنثَيَيْنِ ، فإنْ كُنَّ نِساءً فَوْقَ ٱثنَتَيْنِ ﴾ [1] أى : فإن كانت البنات ، وذلك لأنَّ الأولاد قد تقدّم ذكرهم ، وهم شاملون للذكور والإناث ، فكأنه قيل أوّلا : يوصيكم الله فى بنيكم وبناتكم ، ثم قيل : فإن كنَّ ؛ وكذلك هنا

* * *

الثالثة : أن تكون الأداة « ما خلا » كقولك : جاء القوم ما خلا زيداً ، وقول لبيد بن ربيعة العامرى الصحابى :

---

(١) من سورة النساء ، من الآية ١١

١٢٢ — أَلاَ كلُّ شيءٍ ما خَلاَ اللهَ باطِلُ   وكلُّ نعيمٍ لا مَحالَةَ زائِلُ

الرابعة : أن تكون الأداة « ما عدا » كقولك : جاء القوم ما عدا زيداً ، وكقول الشاعر :

---

١٢٢ — هذا البيت من كلام لبيد بن ربيعة العامرى ، وقد أنشده المؤلف فى أوضحه (ج ١ ص ١٩١) وفى القطر (رقم ١١٠)

اللغة : «لا محالة» لا احتيال ، والمراد لا فرار ولا مهرب من زوال كل نعيم

الإعراب : «ألا» أداة استفتاح وتنبيه «كل» مبتدأ «شىء» مضاف إليه «ما» مصدرية «خلا» فعل ماض دال على الاستثناء ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره هو ؛ وقد بين المؤلف مرجعه «الله» منصوب على التعظيم ، وفى الصناعة اللفظية مفعول به لخلا ، والجملة من الفعل الذى هو خلا وفاعله ومفعوله لا محل لها معترضة بين المبتدأ وخبره «باطل» خبر المبتدأ «وكل» الواو عاطفة ، كل : مبتدأ «نعيم» مضاف إليه «لا» نافية للجنس «محالة» اسم لا ، مبنى على الفتح فى محل نصب ، وخبرها محذوف . والجملة لا محل لها معترضة بين المبتدأ وخبره «زائل» خبر المبتدأ ، مرفوع بالضمة الظاهرة

الشاهد فيه : قوله «ما خلا الله» حيث ورد بنصب لفظ الجلالة بعد «ما خلا» ، فدل ذلك على أن الاسم الواقع بعد ما خلا يكون منصوبا ، وذلك لأن ما هذه مصدرية وما المصدرية لا يكون بعدها إلا فعل ، فإذا وجب أن يكون خلا فعلا وجب أن يكون ما بعده منصوبا على أنه مفعول به ، إذ أن فاعله واجب الاستتار . فإن ذهبت إلى أن «ما» ليست مصدرية ، بل هى زائدة ـ لم يجب حينئذ أن يكون خلا فعلا ، بل يجوز أن يكون فعلا ، ويجوز أن يكون حرفا ، وإذا جاز أن يكون خلا حرفا ـ بسبب أن ما الزائدة لا تختص نوعا من الكلمات دون نوع ـ جاز حينئذ جر ما بعده ،

١٢٣ — تُمَلُّ النَّدامَى ما عَدانِى فإنَّنى بِكُلِّ الّذى يَهْوَى نَديمى مُولَعُ

---

١٢٣ لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وقد أنشده المؤلف فى أوضحه (ج ١ ص ١٩١) .

اللغة : « الندامى » جمع ندمان ، وأصله الذى يجالسك على الشراب ، ثم قد يعم كل صاحب . والنديم بمعناه « مولع » مغرم . وفعله أولع . وهو ملازم للبناء للمجهول .

الإعراب : « تمل » فعل مضارع مبنى للمجهول « الندامى » نائب فاعل « ما » مصدرية « عدانى » عدا : فعل ماض دال على الاستثناء . وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره هو ، وقد بين المؤلف مرجعه ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به « فإننى » الفاء دالة على التعليل ، إن : حرف توكيد ونصب ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم اسم إن « بكل » جار ومجرور متعلق بقوله مولع فى آخر البيت ، وكل مضاف . و « الذى » مضاف إليه « يهوى نديمى » فعل وفاعل ، وياء المتكلم مضاف إليه ، وجملة الفعل وفاعله لامحل لها صلة الموصول ، والعائد ضمير محذوف منصوب بيهوى . والتقدير : بكل الذى يهواه نديمى « مولع » خبر إن ، مرفوع بالضمة الظاهرة

الشاهد فيه : قوله « ماعدانى » فإن عدا فى هذا الموضع فعل

والدليل على أن عدا ههنا فعل ـ وليست حرفا ـ أمران :

أولهما : سبقها بما المصدرية على النحو الذى قررناه فى الشاهد السابق .

وثانيهما : مجىء نون الوقاية قبل ياء المتكلم وقد علم أن نون الوقاية لاتجىء إلا مع الأفعال نحو ضربنى ويضربنى واضربنى ، فأما مع الحروف فإنها تمتنع إلا مع من وعن خاصة : تقول : لى ، بى ، علىّ ، إلىّ . فلو أن الشاعر لحظ أن عدا حرف كهذه الحروف لقال عداى ، فلما قال عدانى علمنا أنه اعتبره فعلا . وهذا واضح إن شاء الله .

فالياء فى موضع نصب ، بدليل لحاق نون الوقاية قبلها ، وحكى الجَرْمىّ والربعى والأخفش الجرّ بعد ما خلا وما عدا ، وهو شاذ ، فلهذا لم أحتفل بذكره فى المقدمة

* * *

فإن قلت : لِمَ وجب عند الجمهور النصبُ بعد « ماخلا » و « ماعدا » ؟ وما وجه الجر الذى حكاه الجرمى والرجلان ؟

قلت : أما وجوب النصب فلأن « ما » الداخلة عليهما مصدرية ، و « ما » المصدرية لا تدخل إلا على الجمل الفعلية ؛ وأما جواز الخفض فعلى تقدير « ما » زائدة لا مصدرية ، وفى ذلك شذوذ ؛ فإن المعهود فى زيادة « ما » مع حرف الجر أن لا تكون قبل الجار والمجرور ، بل بينهما ، كما في قوله تعالى : (عمَّا قليلٍ ليُصْبِحُنَّ نادِمِينَ)[١] (فبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثاقَهمْ لَعَنَّاهُمْ)[٢] (مِمَّا خطيئاتِهِمْ أُغْرِقُوا)[٣]

* * *

وقولى « مطلقاً »[٤] راجع إلى المسائل الأربع ، أى : سواء تقدم الإيجاب أو النفى أو شبهه

* * *

الخامسة : أن تكون الأداة « إلاَّ » وذلك فى مسألتين :

---

(١) من سورة المؤمنين ، من الآية ٤٠ (٢) من سورة المائدة ، من الآية ١٣
(٣) من سورة نوح ، من الآية ٢٥
(٤) هو فى قوله أول الباب « التاسع المستثنى بليس أو بلا يكون أو بما خلا أو بما عدا ـ مطلقا » .

إحداها : أن تكون بعد كلام تامّ موجب ، ومرادى بالتام أن يكون المستثنى منه مذكوراً ، وبالإيجاب أن لا يشتمل على نفى ولا نهى ولا استفهام ، وذلك كقوله تعالى : (فشَرِبُوا مِنْهُ إلاَّ قليلاً مِنْهُمْ) [1] وقوله تعالى : (فسَجَدَ المَلائِكةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ إلاَّ إبْلِيسَ) [2]

الثانية : أن يكون المستثنى مقدماً على المستثنى منه ، كقول الكميت يمدح آل البيت رضى الله عنهم :

١٢٤ — ومالِىَ إلاَّ آلَ أَحْمَدَ شِيعَةٌ   ومالِىَ إلا مَذْهَبَ الحقِّ مَذْهَبُ

---

(١) من سورة البقرة ، من الآية ٢٤٩ (٢) من سورة الحجر ، من الآيتين ٣٠ و٣١

١٢٤ — هذا البيت من كلام الكميت بن زيد الأسدى ، من قصيدة له هاشمية يمدح فيها آل الرسول صلى الله عليه وآله وسلم . ومطلع هذه القصيدة قوله :

طَرِبْتُ وما شَوْقًا الى البِيضِ أَطْرَبُ   ولا لَعِبًا مِنِّى وذُو الشَّيْبِ يَلْعبُ

وقد أنشد المؤلف بيت الشاهد فى أوضحه (ج ١ ص ١٨٥) وفى القطر (رقم ١٠٩) وابن عقيل (رقم ١٦٦) والأشمونى (رقم ٤٨٠)

اللغة : « طربت » الطرب : هزة تأخذ الإنسان عند حدوث أمر غريب « البيض » جمع بيضاء ، وأراد الحسان من النساء . وقوله فى بيت الشاهد « شيعة » هم الأنصار والأشياع « مذهب الحق » يروى فى مكانه « مشعب الحق » والمراد الطريق الذى يعتقد أنه طريق الحق .

الإعراب : « ما » نافية « لى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « إلا » أداة استثناء « آل » مستثنى تقدم على المستثنى منه ، وهو مضاف و « أحمد » مضاف إليه ، مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف للعلمية ووزن الفعل « شيعة » مبتدأ مؤخر ، وهذا هو المستثنى منه « وما » الواو عاطفة ، ما : نافية « لى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « إلا » أداة استثناء

* * *

ولما انتهيت إلى هنا استطردت فى بقية أنواع المستثنى ، وإن كان بعض ذلك ليس من المنصوبات البتة ، وبعضه متردِّدٌ بين باب المنصوبات وغيرها ؛ فذكرت أن الكلام إذا كان غير إيجاب — وهو النفيُ والنهيُ والاستفهامُ — فإن كان المستثنى منه محذوفًا فلا عمل فيه لإلاَّ ، وإنما يكون العمل لما قبلها ، ومن ثَمَّ سَمَّوه استثناءً مفرَّغا ؛ لأن ما قبلها قد تَفَرَّغَ للعمل فيما بعدها ، ولم يشغله عنه شيء . تقول : ما قامَ إلا زَيْدٌ ؛ فترفع زيداً على الفاعلية ، وما رَأَيْتُ إلا زَيْداً ؛ فتنصبه على المفعولية ، وما مَرَرْتُ إلا بزَيْدٍ ؛ فتخفضه بالباء ، كما تفعل بهنَّ لو لم تَذكر إلا ، وإن كان المستثنى منه مذكوراً : فإما أن يكون الاستثناء مُتَّصلا — وهو أن يكون [المستثنى] داخلا فى جنس المستثنى منه — أو منقطعاً — وهو أن يكون غير داخل —

« مذهب » مستثنى منصوب بالفتحة الظاهرة « الحق » مضاف إليه « مذهب » مبتدأ مؤخر ، وهو المستثنى منه

الشاهد فيه : قوله « إلا آل أحمد » وقوله « إلا مذهب الحق » حيث نصب المستثنى فى الموضعين ؛ لأنه متقدم على المستثنى منه ؛ وأصل نظم البيت : ومالى شيعة إلا آل أحمد ومالى مذهب إلا مذهب الحق

وإنما لم يجز فيه إلا النصب على الاستثناء فى هذا الموضع لأنه لو جاز فيه شيء آخر غير النصب على الاستثناء لكان هذا الشيء الآخر هو البدلية من المستثنى منه ، ولا يجوز أن يتقدم البدل على المبدل منه ؛ لأنه تابع ، والتابع لا يكون إلا متأخراً عن المتبوع ، وحيث لم يجز فى المستثنى المتقدم على المستثنى منه أن يكون بدلا لم يبق إلا النصب على الاستثناء ؛ إذ ليس لنا فى المستثنى من وجوه الإعراب إلا النصب على الاستثناء أو الإتباع على البدلية . وكون إتباعه على البدلية هو مذهب البصريين ، وهو الحق

فإن كان متصلا جاز فى المستثنى وجهان : أحدهما ـ وهو الراجح ـ أن يُعْرَبَ بإعراب المستثنى منه : على أن يكون بدلا منه بدلَ بعضٍ من كلٍّ : والثانى النصب على أصل الاستثناء ، وهو عربىٌّ جيد : مثال ذلك فى النفى قوله تعالى : (ولم يَكُنْ لهم شُهَدَاءُ إلا أَنْفُسُهُمْ) [١] أجمعت السبعة على رفع (أنفسهم) وقال تعالى : (ما فَعَلُوه إلا قليلٌ منهم) [٢] قرأ السبعة إلا ابنَ عامرٍ برفع (قليل) على أنه بدل من الواو فى (فعلوه) كأنه قيل : ما فعله إلا قليل منهم ، وقرأ ابن عامر وحده (إلا قليلا) بالنصب ، ومثاله فى النهى قوله تعالى : (ولا يَلْتَفِتْ مِنْكُم أحدٌ إلاَّ امْرَأَتَكَ) [٣] قرئ بالرفع والنصب ، ومثاله فى الاستفهام قوله تعالى : (ومَنْ يَقْنَطُ مِنْ رَحْمَةِ ربِّهِ إلا الضالُّونَ) [٤] أجمعت السبعة على الرفع على الإبدال من الضمير المستتر فى (يقنط) ولو قرئ إلا الضالين بالنصب على الاستثناء لم يمتنع ، ولكن القراءة سُنَّة مُتَّبعة ؛ وإن كان منقطعاً فالحجازيون يوجبون نصبه ، وهى اللغة العليا ، ولهذا أجمعت السبعة على النصب في قوله تعالى : (مالهم به مِنْ عِلْمٍ إلا اتِّباعَ الظَّنِّ) [٥] وقوله تعالى : (وما لِأَحدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَى إلا ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِ الأَعْلَى) [٦] ولو أبدل مما قبله لقرئ برفع (إلا اتباع) و (إلا ابتغاء) ؛ لأن كلا منهما فى موضع رفع ، إما على أنه فاعل بالجار والمجرور المعتمد على النفى ،

---

(١) من سورة النور ، من الآية ٦ (٢) من سورة النساء ، من الآية ٦٦

(٣) من سورة هود ، من الآية ٨١ (٤) من سورة الحجر ، من الآية ٥٦

(٥) من سورة النساء ، من الآية ١٥٧ (٦) من سورة الليل ، الآيتان ١٩ و ٢٠

وإما على أنه مبتدأ تقدم خبره عليه . والتميميون يجيزون الإبدال ، ويختارون النصب ؛ قال الشاعر :

١٢٥ — وَبَلْدَةٍ ليسَ بِهَا أَنِيسُ   إلاّ اليَعَافِيرُ وإلا العِيسُ

---

١٢٥ — هذا البيت من أرجوزة لعامر بن الحارث المعروف بجران العود ، وهكذا يرويه النحاة من سيبويه إلى اليوم ، لكن الرواية فى ديوانه هكذا :

قَدْ نَدَعُ المَنْزِلَ يا لَمِيسُ   يَعْتَسُّ فيهِ السَّبُعُ الجَرُوسُ

الذِّئْبُ أَوْ ذُو لِبَدٍ هَمُوسُ   بَسَابِساً ، لَيسَ به أَنِيسُ

إلا اليَعَافِيرُ وإلا العِيسُ   وَبَقَرٌ مُلَمَّعٌ كُنُوسُ

والبيت الشاهد من أبيات سيبويه (ج ١ ص ١٣٣ و ٣٦٥) وقد رواه المؤلف فى أوضحه (ج ١ ص ١٨٥)

اللغة : « لميس » اسم امرأة « يعتس » يطلب ما يأكل فيذهب ويجىء بغية الوصول لغرضه ، ومنه العسس — بفتح العين والسين المهملتين — وهم حراس الليل ، سموا بذلك لكثرة ما يذهبون ويجيئون « الجروس » — بفتح الجيم — المصوت « ذو لبد » يعنى به الأسد ، ولبده : شعره الذى بين كتفيه « هموس » خفيف الوطء « بسابسا » جمع بسبس ، وهو القفر « اليعافير » جمع يعفور — بفتح الياء أو ضمها — وهو الظبى الأعفر ، أى : الذى لونه لون التراب « العيس » الإبل « ملمع » فيها لمع بياض وسواد « كنوس » أى : داخلة فى كنسها ، والكنس — بضمتين — جمع كناس مثل كتاب وكتب ، وهو بيت الظبى فى الشجر

الإعراب : « وبلدة » الواو واو رب ، بلدة : مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « ليس » فعل ماض ناقص « بها » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليس تقدم على اسمه « أنيس » اسم ليس ، والجملة من ليس واسمه وخبره صفة لبلدة ، وخبر المبتدأ على هذه

فأبدل اليعفير والعيس من أنيس ، وليس من جنسه

وذكرت أيضاً أن المستثنى بغَيْر وسِوى مخفوض دائماً ؛ لأنهما ملازمان للإضافة لما بعدهما ؛ فكل اسم يَقعُ بعدهما فهما مضافان إليه ، فلذلك يلزمه الخفض

وأن المستثنى بخلا وعدا وحاشا يجوز فيه الخفض والنصب ؛ فالخفض على أن يُقَدَّرْنَ حروفَ جرٍّ ، والنصب على أن يُقَدَّرْن أفعالا استتر فاعلهن ، والمستثنى مفعول ؛ هذا هو الصحيح ، ولم يجوز سيبويه فى المستثنى بعدا غير النصب ؛ لأنه يرى أنها لا تكون إلا فعلا ؛ ولا فى المستثنى بحاشا غير الجر ؛ لأنه يرى أنها لا تكون إلا حرفا

* * *

ثم قلت : والبَوَاقِى خَبَرُ كانَ وأَخَواتِها ، وخَبَرُ كادَ وأَخَواتِها ، ويجبُ كَوْنُهُ مُضارِعاً مُؤَخَّراً عنها ، رَافِعاً لِضَمِيرِ أسْمائها ، مُجَرَّداً مِنْ « أَنْ » بَعْدَ أفعالِ الشُّرُوعِ ، ومَقْرُوناً بِها بعْدَ حَرَى واَخْلَوْلَقَ ، ونَدَرَ

الرواية محذوف « إلا » أداة استثناء « اليعافير » بدل من أنيس « وإلا » الواو عاطفة ، إلا : أداة استثناء « العيس » بدل أيضاً من أنيس

الشاهد فيه : قوله « إلا اليعافير وإلا العيس » حيث رفع اليعافير والعيس على أنهما بدل من قوله « أنيس » مع أنهما ليسا من جنس الأنيس ؛ لكن الذى ذهب إليه سيبويه أنه ينبغى التوسع فى المستثنى منه – وهو الأنيس ههنا – حتى يعم المستثنى وغيره ، فيصبح استثناء متصلا ، فكأنه قال : ليس بها شىء إلا اليعافير وإلا العيس ؛ أو يتوسع فى المستثنى حتى يجعل من جنس الأنيس : أى ما يؤنس به ؛ فافهم ذلك وتدبره ، والله يعصمك

تَجَرُّدُ خَبَرِ عَسَى وَأَوْشَكَ ، واقْتِرانُ خَبَرِ كادَ وكَرَبَ ، ورُبَّما رُفِعَ السَّبَبِيُّ بِخَبَرِ عَسَى ؛ فى قولِهِ :

* وماذَا عَسَى الحَجَّاجُ يَبلُغُ جُهْدُهُ *

فِيمَنْ رَفَعَ « جُهْدُهُ » شُذُوذَانِ ، وخَبَرُ ما حُمِلَ على لَيْسَ ، واسْمُ إنَّ وأَخَوَاتِها .

وأقول : العاشر من المنصوبات خبر « كان » وأخواتها . نحو (وكَانَ رَبُّكَ قَدِيراً) [١] (فأَصْبَحْتُمْ بنعْمَتِهِ إِخْوَانًا) [٢] (لَيْسُوا سَوَاءً) [٣] (وأَوْصانِى بالصَّلاَةِ والزَّكاةِ ما دُمْتُ حَيًّا) [٤]

* * *

الحادى عشر : خبر كاد وأخواتها ، وقد تقدم فى باب المرفوعات أن خبرهن لا يكون إلا فعلا مضارعاً ، وذكرت هنا أنه ينقسم باعتبار اقترانه بأَنْ وتجرده منها أربعة أقسام :

أحدها : ما يجب اقترانه بها [٥] ، وهو حَرَى واخلولق ، تقول :

---

(١) من سورة الفرقان ، من الآية ٥٤

(٢) من سورة آل عمران ، من الآية ١٠٣

(٣) من سورة آل عمران ، من الآية ١١٣ .

(٤) من سورة مريم ، من الآية ٣١ .

(٥) ههنا أمران : الأول أن تعرف لماذا كان خبر هذين الفعلين واجب الاقتران بأن المصدرية ، وجواب ذلك أن نقول لك : إن هذين الفعلين يدلان على رجاء المتكلم وقوع خبرهما . والفعل المرجو الذى هو الخبر لا يكون حصوله

« حَرَى زَيْدٌ أَنْ يَفْعَلَ » و « اخْلَوْلَقَتِ السَّماءُ أَنْ تُمْطِرَ » ولا أعرف من ذكر « حَرَى » من النحويين غير ابن مالك ، وتوهم أبو حيان أنه وَهِمَ فيها ، وإنما هى حَرًى بالتنوين اسما لا فعلا ؛ وأبو حيان هو الواهم ، بل ذكرها أصحابُ كتب الأفعال من اللغويين كالسرقسطى وابن طريف ، وأنشدوا عليها شعرا وهو قول الأعشى :

١٢٦ — إنْ يقُلْ هُنَّ مِنْ بنِي عَبْدِ شَمْسٍ فحَرَى أنْ يَكونَ ذَاكَ وكانا

فى زمن التكلم ، وإنما يتراخى حصوله عن وقت الكلام . والأصل فى الفعل المضارع الصلاحية للحال وللاستقبال ؛ فاحتيج إلى أن تقترن به أن المصدرية التى تمحضه للاستقبال : لكى يتطابق زمنه مع زمن وقوعه بالنظر إلى كونه مرجو الحصول . وأما الأمر الثانى فهو أن المصدر الذى ينسبك من الفعل المضارع وأن المصدرية اسم حدث ، وأسماء هذين الفعلين قد تكون أسماء من أسماء الذوات ، كالمثالين اللذين مثل بهما المؤلف ، فينتج عن ذلك أن يقع الاسم الدال على الحدث خبرا عن اسم دال على ذات وقد سبق للمؤلف أن بين أن ذلك لا يصح إلا على تأويل ، ونحن نجيب عن ذلك بأن الكلام ههنا على تأويل . وذلك بواحد من ثلاثة أوجه : أولها أن تقدر مضافا هو اسم معنى قبل اسم هذين الفعلين ، فنحو « حرى زيد أن يفعل » يصير تأويله : حرى أمر زيد الفعل ، وثانيهما أن تقدر مضافا هو اسم ذات قبل الخبر ، فيصير تأويل هذا المثال : حرى زيد صاحب الفعل ، والثالث ألا تقدر مضافا لا قبل الاسم ولا قبل الخبر ، ولكن تقصد المبالغة ، فكأنك بالغت فى زيد حتى جعلته نفس الفعل ، وبالغت فى السماء حتى جعلتها نفس الإمطار

١٢٦ — نسب المؤلف هذا الشاهد إلى الأعشى ميمون تبعا لجماعة ، والبيت ليس مما ثبتت روايته عن الأعشى ، ولذلك لا تجده فى ديوانه الذى شرحه أبو العباس ثعلب

القسم الثاني : ما الغالب اقترانه بها ، وهو عسى وأوشك (١) ، مثالُ

الإعراب : « إن » شرطية « يقل » فعل مضارع مجزوم فعل الشرط ، وفاعله مستتر فيه « هن » ضمير منفصل مبتدأ « من بنى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب مقول القول . وبنى مضاف ، و « عبد » مضاف إليه ، وهو مضاف و « شمس » مضاف إليه « فحرى » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، حرى : فعل ماض ناقص « أن » حرف مصدرى ونصب « يكون » فعل مضارع تام منصوب بأن ، وفيه ضمير مستتر هو فاعله ، وأن مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر خبر حرى « ذاك » ذا : اسم إشارة اسم حرى ، مبنى على السكون فى محل رفع ، والكاف حرف خطاب « وكانا » الواو عاطفة ، كان : فعل ماض ، فاعله مستتر فيه ، والألف للإطلاق

الشاهد فيه : قوله « حرى أن يكون ذاك » حيث استعمل حرى فعلا دالا على الرجاء وجاء بخبره مضارعا مقرونا بأن ، والمؤلف يرد بهذا على من أنكر ثبوت هذا الفعل ، ويقول أبو رجاء عفا الله عنه : إن فى دلالة هذا البيت مقالا ؛ فإنه لم يثبت فى ديوان الأعشى الذى رواه وشرحه أبو العباس ثعلب ، وأيضا فبعد تسليم ثبوته لا يكون نصا فيما زعمه المؤلف ؛ لجواز أن يكون « حرى » اسما منونا أيضا وهو خبر مقدم . و « أن يكون » فى تأويل مصدر هو مبتدأ مؤخر ، فإن قلت : فالرواية عند هؤلاء بغير تنوين ، قلت : لا يبعد أن يكون حذف التنوين على نية الوقف كما يقولون ، والحاصل أن النفس غير مطمئنة إلى الاستدلال بهذا البيت

(١) الذى ذكره المؤلف ـ من أن الغالب فى المضارع الواقع خبرا لعسى أن يقترن بأن المصدرية ، وغير الغالب أن يتجرد منها ـ هو مذهب سيبويه ، وهو الذى اختاره العلامة ابن مالك فى الألفية . وذهب جمهور البصريين إلى أن تجرد المضارع الواقع خبرا لعسى من أن المصدرية خاص بضرورة الشعر ، وهذا المذهب هو الموافق للقياس ، وهو الذى ينطبق على التعليل الذى ذكرناه فى

ذكر « أن » قولُ الله تعالى : (عَسى رَبُّكُمْ أنْ يَرْحَمَكُمْ) (١) وقولُ الشاعر :

١٢٧ — وَلَوْ سُئِلَ النَّاسُ التّرابَ لَأَوْشَكُوا

إذا قيل هاتُوا أنْ يَملّوا فيَمْنَعُوا

وجوب اقتران خبر حرى واخلولق بأن المصدرية ؛ فإن عسى فعل دال على الرجاء مثلهما ، وأما أوشك فلكونها تأتى أحيانا للدلالة على الرجاء فتكون مثل عسى ، وأحيانا تأتى للدلالة على مقاربة حصول الخبر — وهذا المعنى الثانى هو الذى ذكره المؤلف فيها — لم تصر بمنزلة فعل الرجاء حتى يتعين فى خبرها أن يقترن بأن المصدرية ، ولو أنه لوحظ فيها أحد المعنيين بخصوصه لما كان ذلك حكمها ؛ فلو لوحظ دلالتها على المقاربة لترجح تجرد خبرها عن أن المصدرية ككرب وكاد الآتيين . ولو لوحظ دلالتها على الرجاء وحده لوجب اقتران خبرها بأن كحرى

(١) من سورة الإسراء ، من الآية ٨

١٢٧ — هذا البيت من الشواهد التى لم أقف لها على نسبة إلى قائل معين ، وقد ذكره المؤلف فى أوضحه (رقم ١٢٣) وابن عقيل (رقم ٩٠) وأنشده ثعلب فى أماليه ولم ينسبه ، والأشمونى (رقم ٢٣٨) ، وقبل بيت الشاهد قوله :

أَبا مالِكٍ لا تَسْأَلِ النَّاسَ ، والْتَمِسْ بِكَفَّيْكَ فَضْلَ اللهِ ، واللهُ وَاسِعُ

اللغة : « يملوا » يعتريهم الملل والسأم ويضجروا من إعطاء التراب الذى هو أتفه الأشياء وأحقرها ، فكيف لو أنك طلبت إليهم شيئاً ذا خطر

المعنى : إن من طبع الناس أنهم لو سئلوا أن يعطوا أتفه الأشياء وأهونها خطراً وأقلها قيمة لما استجابوا للسائل ، بل إنهم ليمنعون السائل ويملون السؤال

الإعراب : « لو » شرطية غير جازمة « سئل » فعل ماض مبنى للمجهول « الناس » نائب فاعل ، وهو المفعول الأول لسئل « التراب » مفعول به ثان

ومثالُ تركها قولُ الشاعر :

١٢٨ — عَسَى فَرَجٌ يأتى بهِ اللهُ إنَّهُ ⁂ لهُ كلَّ يَومٍ فى خَليقَتِهِ أمْرُ

لسئل « لأوشكوا » اللام واقعة فى جواب لو ، أوشك : فعل ماض ناقص ، وواو الجماعة اسمه « إذا » ظرفية تضمنت معنى الشرط « قيل » فعل ماض مبنى للمجهول « هاتوا » فعل أمر وفاعله . والجملة فى محل رفع مقول قيل . وجملة الفعل مع نائب فاعله فى محل جر بإضافة إذا إليها . وجواب إذا محذوف تدل عليه جملة أوشك واسمه وخبره . وجملة الشرط مع جوابه لامحل لها معترضة بين أوشك مع مرفوعه وبين خبره « أن » مصدرية « يملوا » فعل مضارع منصوب بأن ، وعلامة نصبه حذف النون ، وواو الجماعة فاعله ، وأن مع مادخلت عليه فى تأويل مصدر منصوب خبر أوشك ، وأصل نظام البيت هكذا : لو سئل الناس التراب لأوشكوا أن يملوا ويمنعوا إذا قيل هاتوا أوشكوا أن يملوا ويمنعوا « ويمنعوا » مضارع معطوف على السابق بالواو ، وواو الجماعة فاعله .

الشاهد فيه : قوله « لأوشكوا أن يملوا » حيث أتى بخبر أوشك فعلا مضارعا مقترنا بأن المصدرية على ماهو الغالب فى خبر هذا الفعل .

١٢٨ — نسبوا هذا البيت لمحمد بن إسماعيل ، وذكروا قبله بيتين ، وهما :

عليكَ إذا ضاقتْ أُمورُكَ والتوَتْ ⁂ بصَبرٍ فإنَّ الضِّيقَ مِفتاحُهُ الصَّبْرُ

ولا تَشكُوَنْ إلاَّ إلى اللهِ وَحدَهُ ⁂ فمِنْ عِندِهِ تأتى الفوائدُ واليُسْرُ

والبيت من شواهد ابن عقيل (رقم ٨٨)

الإعراب : « عسى » فعل ماض ناقص « فرج » اسم عسى « يأتى » فعل مضارع « به » جار ومجرور متعلق بيأتى « الله » فاعل يأتى ، والجملة خبر عسى « إنه » إن : حرف توكيد ونصب ، والضمير اسمه « له » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « كل » ظرف زمان منصوب على الظرفية متعلق بمحذوف

وقول الآخر :

١٢٩ — يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ　　فى بَعْضِ غِرَّاتِهِ يُوَافِقُهَا

حال إما من أمر الآتى وإما من ضميره المستتر فى الجار والمجرور ، وكل مضاف ، و « يوم » مضاف إليه « فى خليقته » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال أيضاً صاحبه هو صاحب الحال السابق « أمر » مبتدأ مؤخر . وجملة المبتدأ وخبره فى محل رفع خبر إن .

الشاهد فيه : قوله « عسى فرج يأتى به الله » حيث أتى بخبر عسى فعلا مضارعا مجرداً من أن المصدرية ، وذلك نادر فى خبر هذا الفعل ، وفى البيت كلام لاتتسع له هذه العجالة . ومثله قول الشاعر . وأنشده أبو العباس المبرد فى الكامل (١ / ٣٩٣) :

عَسَى فارجُ الكرب عن يوسف　　يُسَخِّر لى رَبَّةَ المحمل

١٢٩ — نسب جماعة — منهم أبو العباس المبرد فى الكامل (١ / ٤٤) — هذا البيت لأمية بن أبى الصلت أحد شعراء الجاهلية . وزعم صاعد أن البيت لرجل من الخوارج ولم يسمه ، وليس بشىء ، وقد نسبه أبو الحسن فى تعليقاته على الكامل للمبرد (١ / ٤٤) إلى رجل من الخوارج قتله الحجاج بن يوسف الثقفى ، وذكر أن ذلك هو الصحيح عن الأصمعى (الكامل : ١/٤٤ و ٢٠١) وذكر معه ثلاثة أبيات ، والبيت من شواهد ابن عقيل (رقم ٩١) وهو من أبيات سيبويه (ج ١ ص ٤٧٩) ، وأنشده المؤلف فى أوضحه (رقم ١٢٥) وقبل بيت الشاهد فيما نسب إلى أمية بن أبى الصلت قوله :

باتَتْ هُمُومِى تَسْرِى طَوَارِقُها　　أَكُفُّ عَيْنِى وَالدَّمْعُ سابِقُها

ورَغْبَةُ النَّاسِ فِى الحياةِ ، وإنْ　　عاشَتْ طويلاً فالْمَوتُ لاحِقُها

قد أُنْبِئَتْ أنها تَعُودُ كما　　كانَ بَدِيئًا بالأمْسِ خالِقُها

القسم الثالث : ما يترجح تجرد خبره من « أن » وهو فعلان : كاد ، وكَرَبَ ، مثالُ التجرد منها قولُه تعالى : (وما كادُوا يَفْعلُونَ) (١) وقولُ الشاعر :

١٣٠ — كَرَبَ القَلْبُ مِنْ جَوَاهُ يَذُوبُ حِينَ قَالَ الْوُشَاةُ هِنْدٌ غَضُوبُ

وأَنْ ما جَمَّعَتْ وَأَعْجَبَهَا مِنْ عَيْشِها مَرَّةً مُفارِقُها

اللغة : « غراته » بكسر الغين ـ جمع غرة ، وهى الغفلة «منيته» هى الموت

المعنى : إن الذى يفر من الموت فى الحرب لقريب الوقوع بين براثنه فى بعض غفلاته

الإعراب : « يوشك » فعل مضارع ناقص « من » اسم موصول اسم يوشك ، مبنى على السكون فى محل رفع « فر » فعل ماض ، فاعله ضمير مستتر يعود إلى من ، والجملة لا محل لها صلة « من منيته » جار ومجرور متعلق بفر ، ومنية مضاف والضمير مضاف إليه « فى بعض » جار ومجرور متعلق بيوافق ، وبعض مضاف ، وغرات من « غراته » مضاف إليه ، وهو مضاف ، والضمير مضاف إليه « يوافقها » يوافق : فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر يعود إلى من ، وضمير المؤنث العائد إلى المنية مفعول به ، والجملة فى محل نصب خبر يوشك

الشاهد فيه : قوله « يوشك من فر . . . يوافقها » حيث أتى بخبر يوشك الذى هو مضارع أوشك فعلا مضارعا مجردا من أن المصدرية ، وذلك نادر فى خبر هذا الفعل

(١) من سورة البقرة ، من الآية ٧١

١٣٠ — نسب قوم هذا البيت إلى رجل من طيئ ، ولم يعينوه ، وقال الأخفش إنه للكلحبة اليربوعى أحد فرسان بنى تميم وشعرائهم المجيدين ، وهو من شواهد ابن عقيل (رقم ٩٢) ، وأنشده المؤلف فى أوضحه (رقم ١٢٦) والأشمونى (رقم ٢٤٢)

ومثالُ الاقتران بها قولُ الشاعر :

١٣١ — كادتِ النَّفسُ أنْ تفيضَ عليه مُذْ ثَوَى حَشْوَ رَيْطَةٍ وَبُرُودِ

اللغة : « جواه » الجوى : شدة الوجد « الوشاة » جمع واش ، وهو النمام الساعى بالإفساد بين الأحبة والذى يستخرج أحاديث المحبين بلطف ، ويروى فى مكانه « العذول » وهو الذى يلوم المحب ويعنفه « غضوب » من الصفات التى يستوى فيها المذكر والمؤنث ، لأنه فعول بمعنى فاعل ؛ ونظيره صبور وعذول وخؤن ولجوج وشكور ، قال الشاعر :

ولن يَمنعَ النفسَ اللَّجوجَ عن الهوى مِن الناسَ إلا واحدُ الفضل كاملُهْ

الإعراب : « كرب » فعل ماض ناقص « القلب » اسمه « من جواه » جار ومجرور متعلق بيذوب ، وجوى مضاف ، وضمير الغائب العائد إلى القلب مضاف إليه « يذوب » فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه يعود إلى القلب ، والجملة فى محل نصب خبر كرب « حين » ظرف زمان منصوب على الظرفية ، والعامل فيه قوله يذوب أو كرب « قال الوشاة » فعل وفاعل ، والجملة فى محل جر بإضافة حين إليها « هند » مبتدأ « غضوب » خبره ، والجملة فى محل نصب مقول القول .

الشاهد فيه : قوله « كرب القلب يذوب » حيث جاء بخبر كرب فعلا مضارعا مجرداً من أن ، وهذا هو الغالب فى خبر هذا الفعل

١٣١ — هذا البيت من كلمة لمحمد بن مبادر أحد شعراء البصرة يرثى فيها رجلا اسمه عبد الحميد ، وقبل بيت الشاهد قوله :

إنَّ عَبْدَ الْحَمِيدِ يَوْمَ تُوُفى هَدَّ رُكْنَا ما كانَ بالمَهْدُود

لَيْتَ شعْرِى وهَلْ دَرَى حامِلوهُ ما عَلَى النَّعْشِ مِنْ عَفَافٍ وجُودِ

وأنشد ابن قتيبة البيت الشاهد فى أدب الكاتب ، ونسبه ابن السيد البطليوسى

وقوله :

١٣٢ — سَقاها ذَوُو الأحلامِ سَجْلاً على الظَّمَا
وقد كَرَبَتْ أعناقُها أنْ تقطَّعا

لأبى زبيد الطائى يرثى اللجلاج الحارثى . وقد أنشد هذا البيت أيضاً ابن عقيل (رقم ٨٩) والمؤلف فى أوضحه (رقم ١٢٧) والأشمونى (رقم ٢٣٥) .

اللغة : « تفيض » من قولهم : فاضت نفس فلان . ويروى « تفيظ » بالظاء . وكل العلماء يجيزون أن تقول : فاظت نفس فلان ، إلا الأصمعى فإنه أبى إلا أن تقول : فاظ فلان ، من غير أن تذكر لفظ النفس ؛ أو تقول : فاضت نفس فلان ، بالضاد « مذ ثوى » يروى فى مكانه « إذ غدا » وقوله « ريطة » هو بفتح الراء المهملة وسكون الياء المثناة — الملاءة إذا كانت قطعة واحدة « برود » جمع برد بضم الباء وسكون الراء وآخره دال مهملة

الإعراب : « كادت » فعل ماض ناقص ، والتاء علامة التأنيث « النفس » اسم كاد « أن » حرف مصدرى ونصب « تفيض » فعل مضارع منصوب بأن ، وفاعله ضمير مستتر يعود إلى النفس ، وأن مع مادخلت عليه فى تأويل مصدر منصوب خبر كاد « عليه » جار ومجرور متعلق بتفيض « إذ » ظرف للزمان الماضى متعلق بقوله تفيض ، مبنى على السكون فى محل نصب « ثوى » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة فى محل جر بإضافة إذ إليها ، ومن رواه « مذ ثوى » فمذ كذلك ظرف والجملة فى محل جر بالإضافة « حشو » حال من فاعل ثوى « ريطة » مضاف إليه « وبرود » معطوف على ريطة

الشاهد فيه : قوله « كادت النفس أن تفيض » حيث أتى بخبر كاد فعلا مضارعا مقترنا بأن ، وهذا نادر فى خبر ذلك الفعل

١٣٢ — هذا البيت من كلمة لأبى زيد الأسلمى ، يهجو فيها إبراهيم بن هشام

« تقطع » فعل مضارع ، أصله تتقطع فحذف إحدى التاءين ؛ ولم يذكر

ابن إسماعيل بن هشام بن المغيرة والى المدينة ، وكان قد مدحه من قبل فلما ترقه مدحته فلم يعطه وزاد على ذلك أن أمر به فعذب بالسياط ، وأول هذه الكلمة قوله :

بِمَدْحَتْ عُرُوقًا لِلنَّدَى مَصَّتِ الثَّرَى   حديثا ، فلم تَهْمُمْ بأن تترعرعا

وقد روى أبو العباس المبرد هذه الأبيات وذكر كلمة أبي زيد وفيها بيت الشاهد (انظر الكامل : ج ١ ص ١٠٩) والبيت الشاهد قد أنشده ابن عقيل (رقم ٩٣) والمؤلف فى أوضحه (رقم ١٢٨) والأشمونى (رقم ٢٤١) .

اللغة : « عروقا » العروق : جمع عرق ـ بكسر فسكون ـ وأصله عرق الشجرة الضارب فى الأرض « مصت الثرى حديثا » أراد أنها ذاقت طعم الغنى حديثاً ، والثرى فى الأصل : التراب ، فأما الغنى فهو الثراء ـ ممدودا ـ وعبر بالثرى لمناسبة العروق « لم تهمم » تقول : همّ فلان بأمر كذا ؛ إذا اعتزم أن يفعله وصمم على ذلك « بأن تترعرعا » بأن تنمو وتزيد ، يريد أنها لم تكن على استعداد لذلك لضآلة أصلها « ذوو الأحلام » أى : أصحاب العقول ، ويروى فى مكانه « ذوو الأرحام » وهم الأقارب من جهة النساء ، ويعنى بذوى الأرحام هشام بن عبدالملك بن مروان الخليفة ، وكان إبراهيم بن هشام الذى قيل فيه هذا البيت خاله « سجلا » السجل ـ بفتح السين وسكون الجيم ـ الدلو العظيمة المملوءة ماء ، وقيل : هو ملؤها .

الإعراب : « سقاها » سقى : فعل ماض ، وضمير الغائبة العائد إلى العروق فى البيت الذى أنشدناه مفعول به أول « ذوو » فاعل مرفوع بالواو لأنه جمع مذكر سالم « الأحلام » مضاف إليه « سجلا » مفعول ثان لسقى « على الظما » جار ومجرور متعلق بسقى « وقد » الواو واو الحال ، قد : حرف تحقيق « كربت » كرب : فعل ماض ناقص ، والتاء علامة التأنيث « أعناقها » أعناق :

سيبويه فى خبر « كَرَبَ » إلا التجرد

القسم الرابع : ما يمتنع اقتران خبره بأن ، وهو أفعال الشروع · طَفِقَ ، وجَعَلَ ، وأَخَذَ ، وعَلِقَ ، وأَنْشَأَ ، وهَبَّ ، وهَلْهَلَ ، قال الله تعالى : (وطَفِقَا يَخْصِفانِ) (١) وقال الشاعر :

٨٧ — وقَدْ جَعلْتُ إذا ما قُمْتُ يُثقِلُنى
ثَوْبِى فأَنْهَضُ نَهْضَ الشَّارِبِ السَّكِرِ (٢)

وقال الشاعر :

١٣٣ — فأَخَذْتُ أَسْأَلُ والرُّسُومُ تُجِيبُنِى وفى الِاعْتِبَارِ إجابَةٌ وسُؤَالُ

اسم كرب ، وضمير الغائبة مضاف إليه « أن » حرف مصدرى ونصب « تقطعا » فعل مضارع منصوب بأن ، وفاعله ضمير مستتر تقديره هى يعود إلى الأعناق ، والألف للإطلاق ، وأن مع مادخلت عليه فى تأويل مصدر منصوب خبر كرب

الشاهد فيه : قوله « كربت أعناقها أن تقطع » حيث جاء بخبر كرب فعلا مضارعا مقترنا بأن المصدرية ، وهذا نادر فى خبر هذا الفعل

(١) من سورة الأعراف ، من الآية ٢٢ . ومن سورة طه ، من الآية ١٢١

(٢) قد سبق الكلام على هذا الشاهد بما لاتحتاج معه إلى إعادة شىء من القول عليه . فانظره فى (ص ٢٢٦) من هذا الكتاب

١٣٣ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين

الإعراب : « أخذت » أخذ : فعل ماض دال على الشروع ، والتاء اسمه « أسأل » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، والجملة فى محل نصب خبر أخذ « والرسوم » الواو عاطفة أو حالية ، الرسوم : مبتدأ « تجيبنى » تجيب : فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه يعود إلى الرسوم ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ والخبر

وقول الآخر :

١٣٤ — * أَرَاكَ عَلِقْتَ تَظْلِمُ مَنْ أَجَرْنا *

في محل نصب حال إن جعلت الواو حالية ، ولا محل لها من الإعراب إن جعلت الواو عاطفة ، لأن الجملة المعطوف عليها لا محل لها ، والأحسن أن تجعل الواو حالية ، لأن الجملتين لم يتوافقا من جهة الفعلية والاسمية «وفى الاعتبار» الواو للاستئناف ، ومابعدها جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «إجابة» مبتدأ مؤخر «وسؤال» معطوف عليه

الشاهد فيه : قوله «أخذت أسأل» حيث أتى بخبر أخذ الدال على الشروع فعلا مضارعا مجرداً من أن المصدرية ، وذلك واجب فى خبر هذا الفعل وأخواته .

١٣٤ — هذا الشاهد صدر بيت ، وعجزه قوله :

* وَظُلْمُ الجارِ إذْلالُ المُجِيرِ *

وهذا البيت من شواهد الأشمونى (رقم ٢٤٣) وقد شرحناه هناك شرحا وافيا

اللغة : «علقت» أخذت وشرعت «تظلم» تجاوز الحد وتعتدى «أجرنا» قصد به معنى حمينا وجعلناه بمنزلة جارنا الذى تلاصق داره دارنا فى تعظيم حقه والانتصار له

الإعراب : «أراك» أرى : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، والكاف ضمير المخاطب مفعول أول «علقت» علق : فعل ماض ناقص ، وتاء المخاطب اسمه «تظلم» فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والجملة من الفعل وفاعله فى محل نصب خبر علق ، والجملة من علق واسمه وخبره فى محل نصب مفعول ثان لأرى «من» اسم موصول مفعول به

وقال :

١٣٥ — * أنشأتُ اعْرِبُ عمّا كانَ مَكْنُونا *

لتظل ، مبنى على السكون فى محل نصب « أجرنا » فعل وفاعل ، والجملة لا محل لها صلة الموصول ، والعائد ضمير منصوب بأجار محذوف ، والتقدير : تظل من أجرناه « وظل » الواو للاستئناف ، ظل : مبتدأ « الجار » مضاف إليه « إذلال » خبر المبتدأ « المجير » مضاف إليه

الشاهد فيه : قوله « عاقت تظل » حيث جاء بخبر عاق فعلا مضارعا مجردا من أن المصدرية ، وذلك واجب فى خبر هذا الفعل وأخواته

١٣٥ — هذا عجز بيت ، وصدره قوله :

* لَمَّا تَبَيَّنَ مَيْنُ الكاشِحِينَ لَكُمْ *

اللغة : « تبين » ظهر بعد ما كان فى طى الخفاء « مين » بفتح الميم وسكون الياء المثناة - هو الكذب ، ومنه قول الشاعر :

* وأَلْفَى قَوْلَها كَذِبًا ومَيْنًا *

« الكاشحين » المبغضين « أنشأت » شرعت « أعرب » أظهر « مكنونا » مستورا خافيا

الإعراب : « لما » ظرف بمعنى حين مبنى على السكون فى محل نصب والعامل فيه أنشأ الآتى « تبين » فعل ماض « مين » فاعل « الكاشحين » مضاف إليه « لكم » جار ومجرور متعلق بالكاشحين ، واللام للتقوية ، أو متعلق بتبين ، وجملة تبين مع فاعله فى محل جر بإضافة لما الحينية إليها « أنشأت » أنشأ : فعل ماض ناقص ، والتاء اسمه « أعرب » فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه وجوبا ، والجملة من الفعل والفاعل فى محل نصب خبر أنشأ « عما » عن : حرف جر ، ما : اسم موصول مجرور محلا بعن ، والجار والمجرور متعلق بأعرب « كان » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر

وقال :

٨٨ — . * هَبَبْتُ أَلُومُ القَلْبَ في طاعةِ الهَوَى [1] *

وقال :

٨٩ — وَطِئْنا دِيارَ المُعْتَدِينَ فَهَلْهَلَتْ ... نُفوسُهُمُ قبْلَ الإماتةِ تَزْهَقُ [2]

* * *

النوع الثانى عشر : خبر ما حمل على ليس ، وهو أربعة ، أحدها : « لات » كقوله تعالى : (فنَادَوْا ولاَتَ حِينَ مَنَاصٍ) [3] والثانى « ما » كقوله : (ما هذَا بَشَراً) [4] والثالث « لا » كقول الشاعر :

٩٢ — تَعَزَّ فلا شيءٌ على الأرْضِ باقِيَا
ولا وَزَرٌ مِمَّا قَضَى اللهُ وَاقِيَا [5]

فيه « مكنونا » خبر كان ، وجملة كان واسمه وخبره لامحل لها صلة الموصول

الشاهد فيه : قوله « أنشأت أعربُ » حيث أتى بخبر أنشأ فعلا مضارعا مجردا من أن المصدرية . وذلك واجب فى هذا الفعل وسائر أخواته

(١) قد سبق القول على هذا الشاهد بما لا تحتاج معه إلى إعادة شىء من الكلام عليه ، فارجع إليه فى (ص ٢٢٧) من هذا الكتاب

(٢) قد سبق القول على هذا الشاهد بما لانرى معه حاجة إلى تكرار القول عليه . فانظره فى (ص ٢٢٨) من هذا الكتاب

(٣) من سورة ص ، من الآية ٣

(٤) من سورة يوسف ، من الآية ٣١

(٥) وهذا الشاهد أيضا قد مضى قولنا فى شرحه وبيان مكان الاستشهاد منه ، فارجع إليه فى (ص ٢٣٤) من هذا الكتاب

والرابع « إنِ » النافية ، كقول الشاعر :

١٣٦ — إنْ هُوَ مُسْتَوْلِيًا على أَحَد   إلاَّ على أَضْعَفِ المجانين

وقد تقدم شرح شروطهن مستوفًى فى باب المرفوعات

* * *

النوع الثالث عشر اسمُ : « إنَّ » وأخواتها . نحو « إنَّ زَيْداً فاضِلٌ » و « لَعَلَّ عمراً قادِمٌ » و « لَيْتَ بَكْراً حاضِرٌ »

* * *

---

١٣٦ — يكثر استشهاد النحاة بهذا البيت ، ولم ينسبه أحد إلى قائل معين ، وهو من شواهد ابن عقيل (رقم ٨٢) والأشمونى (رقم ٢٢٦) والمؤلف فى أوضحه (رقم ١١١)

اللغة والرواية : يروى عجز هذا البيت على صور مختلفة : إحداها التى رواه بها المؤلف ، والثانية « إلا على حزبه الملاعين » والثالثة « إلا على حزبه المناحيس »

الإعراب : « إن » نافية تعمل عمل ليس « هو » ضمير منفصل اسم إن « مستوليا » خبر إن « على أحد » جار ومجرور متعلق بمستول « إلا » أداة استثناء « على أضعف » جار ومجرور فى موضع المستثنى من الجار والمجرور السابق ، وأضعف مضاف و « المجانين » مضاف إليه

الشاهد فيه : قوله « إن هو مستوليا » حيث أعمل « إن » النافية إعمال ليس فرفع بها الاسم ، وهو الضمير المنفصل ، ونصب بها الخبر ، وهو قوله « مستوليا » ويؤخذ من هذا الشاهد أن « إن » النافية مثل « ما » فى أنها لا تختص بالنكرات كما تختص بها « لا » : فإن الاسم فى البيت ضمير ، وقد صرح المؤلف رحمه الله بذلك فيما مضى (ارجع إلى ص ٢٣٧ وما بعدها من هذا الكتاب)

ثم قلت : وإنْ قُرِنَتْ بِمَا المَزِيدَةِ أُلغِيَتْ وُجُوبًا ، إلاَّ ليْتَ فَجوازاً

وأقول : مثال ذلك (إِنما اللهُ إلهٌ واحِدٌ) [١] (كأنما يُسَاقُونَ إلى المَوْتِ) [٢] وقول الشاعر :

١٣٧ — أَعِدْ نَظَراً ياعبْدَ قيْسٍ لعَلَّمَا
أضَـاءَتْ لكَ النَّارُ الْحِمَارَ الْمُقَيَّدَا

وجه الاستشهاد بهما أنه لولا إلغاؤهما لم يصح دخولها على الجملة الفعلية ولَكَانَ دخولها على المبتدأ والخبر واجبًا ، واحترزت بالمزيدة من الموصولة

(١) من سورة النساء ، من الآية ١٧١ (٢) من سورة الأنفال ، من الآية ٦

١٣٧ — هذا البيت للفرزدق ، من كلمة له يهجو فيها جريراً ويندد بعبد قيس ، وهو رجل من عدى بن جندب بن العنبر ، وكان جرير قد ذكره فى قصيدة له يفتخر فيها ، وقد أنشد المؤلف هذا البيت فى كتابه القطر (رقم ٥٥) وأنشده الأشمونى (رقم ٢٧٢)

الإعراب : « أعد » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « نظراً » مفعول به « يا » حرف نداء « عبد » منادى منصوب بالفتحة الظاهرة « قيس » مضاف إليه « لعلما » لعل : حرف ترج ونصب ، وما : كافة « أضاءت » أضاء : فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث « لك » جار ومجرور متعلق بأضاء « النار » فاعل أضاء « الحمار » مفعول به لأضاء « المقيدا » نعت للحمار ، والألف للإطلاق

الشاهد فيه : قوله « لعلما أضاءت » حيث اقترنت « ما » الزائدة بلعل فكفتها عن العمل فى الاسم والخبر ، وأزالت اختصاصها بالجمل الاسمية ؛ ولذلك دخلت على الجملة الفعلية ، وهى جملة « أضاءت » مع فاعله ، وذلك واضح بأدنى تأمل إن شاء الله

نحو (أَيَحْسَبُونَ أَنَّمَا نُمِدُّهُمْ بِهِ مِنْ مالٍ وَبَنِينَ) [١] أى : أن الذى ؛ بدليل عود الضمير من (به) إليها ، ومن المصدرية : نحو « أَعْجَبَنِى أَنَّمَا قُمْتَ » أى : قِيامُك ، وقولُه تعالى : (إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدُ ساحِرٍ) [٢] يحتملها ، أى : إن الذى صَنعُوه ، أو إنَّ صُنْعَهم ، وعلى التأويلين جميعاً فإنَّ عاملةٌ ، واسمها فى الوجه الأول « ما » دون صلتها ، وفى الوجه الثانى الاسم المنسبك من « ما » وصلتها ، وقال النابغة :

١٣٨ — قالَتْ أَلاَ لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا   إلى حَمامَتِنا أَوْ نِصفُهُ فَقَدِ

---

(١) من سورة المؤمنين ، من الآية ٥٥ (٢) من سورة طه ، من الآية ٦٩

١٣٨ — هذا البيت من قصيدة للنابغة الذبيانى يعدها بعض العلماء فى المعلقات ، ومطلعها قوله :

يا دَارَمَيَّةَ بالْعَلْيَاءِ فالسَّنَدِ   أَقْوَتْ وطالَ عليها سالِفُ الأَمَدِ

وهى من قصائده التى يعتذر فيها إلى الملك النعمان بن المنذر عما كان قد أُلقى إليه من الوشايات به ، وقد أنشد بيت الشاهد المؤلف فى القطر (رقم ٥٦) وفى أوضحه (رقم ١٣٨) وأنشده الأشمونى (رقم ٢٧١)

اللغة : « فقد » قد ههنا : اسم فعل معناه يكفى ، أو اسم بمعنى كافٍ .

الإعراب : « قالت » قال: فعل ماض، والتاء علامة التأنيث « ألا » أداة استفتاح « ليتما » ليت : حرف تمنّ ونصب ، وما : زائدة « هذا » ها : حرف تنبيه ، وذا : اسم إشارة اسم ليت مبنى على السكون فى محل نصب « الحمام » بدل من اسم الإشارة ، وبدل المنصوب منصوب ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « لنا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليت ، هذا كله على رواية النصب ، أما على رواية الرفع فما كافة لليت عن العمل ، واسم الإشارة فى محل رفع مبتدأ ، والحمام بدل منه مرفوع بالضمة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « إلى حمامتنا »

يروى بنصب « الحمام » ورفعه ، على الإعمال والإهمال ، وذلك خاص بليت ، أما الإعمال فلأنهم أبقوا لها الاختصاص بالجملة الاسمية فقالوا : « لَيْتَمَا زَيْدٌ قائِمٌ » ولم يقولوا ليتما قام زيد ، وأما الإهمال فللحمل على أخواتها

* * *

ثم قلت : وَيُخَفَّفُ ذُو النُّونِ مِنها : فتُلْغَى لَـٰكِنْ وُجُوبًا ، وكَأَنْ قليلاً ، وإنْ غالِبًا ، ويَغلِبُ مَعَها مُهْمَلَةً اللامُ وكَوْنُ الفِعْلِ التّالِي لها ناسِخًا ، ويجبُ اسْتِتارُ اسْمِ أَنْ وكَوْنُ خَبَرِها جُمْلَةً وكَوْنُ الفِعْلِ بَعْدَها دُعائِيًّا أَوْ جامِدًا أَوْ مَفْصولاً بتَنْفِيسٍ أَوْ نَفْيٍ أَوْ شَرْطٍ أَوْ قد أَوْ لَوْ ، ويَغلِبُ لِكَأَنْ ما وَجَبَ لِأَنْ ، إلاّ أنَّ الفِعْلَ بَعْدَها دائِمًا خَبَرِيٌّ مَفْصُولٌ بِقَدْ أَوْ لَمْ خاصَّةً .

الجار والمجرور متعلق بمحذوف حال من اسم ليت ، وحمامة مضاف ، وضمير المتكلم المعظم نفسه أو معه غيره مضاف إليه « أو » عاطفة بمعنى الواو « نصفه » معطوف على اسم الإشارة ، ويروى مرفوعا ومنصوباً فهو على التوجيهين اللذين ذكرناهما ، وضمير الغائب العائد إلى الحمام مضاف إليه « فقد » الفاء فاء الفصيحة وقد : خبر مبتدأ محذوف ، وتقدير الكلام : إن حصل ذلك فهو كاف لنا

الشاهد فيه : قوله « ليتما هذا الحمام لنا » حيث يروى بنصب الحمام ورفعه ، أما النصب فعلى أن ليت عاملة وهو بدل من اسمها ، وأما الرفع فعلى أن ليت مهملة واسم الإشارة مبتدأ والحمام بدل منه ، على نحو ما قررناه فى الإعراب ، فيدل بمجموع الروايتين على أن ليت إذا اقترنت بما الزائدة لم يجب إهمالها ، بل يجوز فيها وجهان : الإعمال ، والإهمال ، بخلاف سائر أخواتها حيث لا يجوز فى واحدة منهن مع اقترانها بما الزائدة إلا الإهمال ، وهذا أمر فى غاية الوضوح

واسْمُ « لَا » النافِيَةِ لِلجِنْسِ ، وإنما يَظْهَرُ نَصْبُهُ إنْ كانَ مُضافًا أوْشِبْهَهُ : نحْوُ « لا غُلامَ سَفَرٍ عِنْدَنا » و « لا طالِعًا جَبلاً حاضِرٌ »

وأقول : يجوز فى إنَّ وأنَّ ولكنَّ وكأنَّ أن تخفف ؛ استثقالا للتضعيف فيما كثر استعماله ، وتخفيفها بحذف نونها المحركة ؛ لأنها آخر

ثم إن كان الحرف المخفف « إنَّ » المكسورةَ جاز الإهمال والإعمال والأكثر الإهمال ، نحو (إنْ كلُّ نفْسٍ لَمَا عليها حافِظٌ)[1] فيمن خفف ميم (لما) وأما من شددها فإنْ نافية ولَمَّا بمعنى إلاَّ ، ومن إعمال المخفف قراءة بعض السبعة (وإنْ كُلاًّ لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ)[2]

وإن كان المخفف « أنَّ » المفتوحةَ وجب بقاء عملها ، ووجب حذفُ اسمها ، ووجب كون خبرها جملة[3] ، ثم إن كانت اسمية فلا إشكال ،

---

(١) من سورة الطارق ، من الآية ٤ ، وإعرابها « إن » مخففة من الثقيلة مهملة حرف دال على التوكيد ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « كل » مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « نفس » مضاف إليه « لما » اللام هى الفارقة بين إن النافية وإن المؤكدة حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وما : زائدة «عليها» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « حافظ» مبتدأ مؤخر ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو كل .

(٢) من سورة هود ، من الآية ١١١

(٣) قد ورد فى الشعر اسم أن المخففة مذكوراً وخبرها مفرداً أو جملة ، وذلك فى قول الشاعر :

لقدْ عَلِمَ الضَّيفُ والْمُرمِلونَ إذا اغْبَرَّ أفْقٌ وهَبَّتْ شمالاَ

بأنْكَ رَبيعٌ وغَيْثٌ مَريعٌ وأَنْكَ هُناكَ تكونُ الثِّمالاَ

نحو (أَنِ الْحَمْدُ لِلهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ).[١] وإن كانت فعلية وجب كونها دُعائية ، سواء كان دعاء بخير نحو (أَنْ بُورِكَ مَنْ فى النَّار) [٢] أو بشَرّ ، نحو (والخامِسةَ أَنْ غَضِبَ اللهُ عليها) [٣] فيمن قرأ من السبعة بكسر الضاد وفتح الباء ورفع اسم الله ، أو كونُ الفعل جامداً ، نحو (وأَنْ لَيْسَ لِلإنْسانِ إلاَّ ما سَعَى) [٤] (وأَنْ عَسَى أَنْ يَكونَ قدِ اقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ) [٥] أو مفصولاً بواحد من أمور : أحدها : النافى ، ولم يسمع إلا فى لَنْ ولم وَلا ، نحو (أَيَحْسَبُ أَنْ لَنْ يَقْدِرَ عليهِ أَحَدٌ) [٦] (أَيَحْسَبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ) [٧] (وحَسِبُوا أَنْ لا تَكونُ فِتْنَةٌ) [٨] فيمن قرأ برفع (تكون) ، والثانى : الشرط ، نحو (وقد نَزَّلَ عليكُمْ فى الكِتابِ أن إذا سَمِعْتُمْ آياتِ اللهِ يُكْفَرُ بها) [٩] الآيةَ ، والثالث : قد ، نحو (ونَعْلَمَ أَنْ قد صَدَقْتَنَا) [١٠] والرابع : لَوْ ، نحو (أَنْ لَوْ نَشَاءُ أَصَبْنَاهُمْ بِذُنُوبِهِمْ) [١١]

فى « بأنك ربيع » وقع اسمها ضميراً مذكوراً وخبرها مفرداً ، وفى « وأنك هناك تكون الثمالا » وقع اسمها ضميراً مذكوراً وخبرها جملة ، وهذا مما لا يصح القياس عليه

(١) من سورة يونس ، من الآية ١٠ (٢) من سورة النمل ، من الآية ٨
(٣) من سورة النور ، من الآية ٩ (٤) من سورة النجم ، من الآية ٣٩
(٥) من سورة الأعراف ، من الآية ١٨٥ (٦) من سورة البلد ، من الآية ٥
(٧) من سورة البلد ، من الآية ٧ (٨) من سورة المائدة ، من الآية ٧١
(٩) من سورة النساء ، من الآية ١٤٠ (١٠) من سورة المائدة ، من الآية ١١٣

ومن الفصل بقد كالآية قول المكعبر الضبى (الكامل : ١ / ٤٩)

أُخَبِّرُ مَنْ لاقَيْتُ أَنْ قد وَفَيْتُمُ ولو شئت قال المُخْبِرُونَ أساءوا

(١١) من سورة الأعراف ، من الآية ١٠٠

والخامس : حرف التنفيس . وهو السين نحو (عَلِمَ أَنْ سَيكون مِنْكُمْ مرْضى) (١) وسوف ، كقوله :

١٣٩ — واعْلَمْ فعِلْمُ المَرْءِ يَنْفَعُهُ   أنْ سوْفَ يأْتِي كلُّ ما قُدِرَا

وإن كان الحرف « كأنَّ » فيغلب لها ما وجب لأن ؛ لكن يجوز ثبوت

---

(١) من سورة المزمل ، من الآية ٢٠

١٣٩ — أنشد أبو على هذا البيت ، ولم يعزه إلى قائل معين . وهو من شواهد الأشمونى (رقم ٢٨٣) وابن عقيل (رقم ١٠٧)

الإعراب : « اعلم » فعل أمر ، فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « فعلم » الفاء حرف دال على التعليل ، علم : مبتدأ « المرء » مضاف إليه « ينفعه » ينفع : فعل مضارع ، وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره هو يعود إلى علم هو فاعله ، وضمير الغائب العائد إلى المرء مفعول به ، والجملة فى محل رفع خبر ، وجملة المبتدأ وخبره لا محل لها معترضة بين اعلم ومفعوليه « أن » مخففة من الثقيلة ، وهى مؤكدة عاملة النصب والرفع ، واسمها ضمير شأن محذوف ، والتقدير : أنه ، أى : الحال والشأن « سوف » حرف دال على التسويف يراد منه تأكيد نسبة الفعل إلى فاعله « يأتى » فعل مضارع « كل » فاعل مرفوع بالضمة ، وهو مضاف ، و « ما » اسم موصول مضاف إليه ، مبنى على السكون فى محل جر « قدرا » فعل ماض مبنى للمجهول ، والألف للإطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو عائد إلى ما الموصولة ، وجملة الفعل ونائب فاعله لا محل لها صلة الموصول ، وجملة يأتى مع فاعله فى محل رفع خبر أن ، وأن مع معموليها سدّت مسدّ مفعولى اعلم

الشاهد فيه : قوله « اعلم أن سوف يأتى — إلخ » حيث استعمل فيه أن المؤكدة المخففة من الثقيلة وأعملها فى اسم هو ضمير الشأن محذوفا وخبر هو جملة « يأتى » مع فاعله ، وفصل بين أن وجملة خبرها بحرف التسويف الذى هو سوف

اسمها وإفراد خبرها ، وقد روى قوله :

١٤٠ — ويَوْمًا تُوافِينا بوَجْهٍ مُقَسَّمٍ
كأَنْ ظَبْيةً تَعْطُو إلى وَارِقِ السَّلَمْ

---

١٤٠ — هذا البيت من كلام باغت بن صريم — بغين معجمة وتاء مثناة — ونسبه جماعة لكعب بن أرقم بن علباء اليشكرى ، والبيت من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٢٨١) والأشمونى (رقم ٢٨٧) والمؤلف فى أوضحه (رقم ١٥١) وفى القطر (رقم ٥٩) والمبرد فى الكامل (ج ١ ص ٥٠)

اللغة : « توافينا » تجيئنا « بوجه مقسم » أراد بوجه جميل حسن ، مأخوذ من القسام — بفتح كل من القاف والسين — وهو الجمال « تعطو » تمد عنقها « وارق السلم » أى : شجر السلم المورق

الإعراب : « يوما » منصوب على الظرفية بتوافى « توافينا » توافى : فعل مضارع ، مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر تقديره هى ، ونا مفعول به « بوجه » جار ومجرور متعلق بتوافى « مقسم » نعت لوجه « كأن » حرف تشبيه ونصب « ظبية » اسم كأن منصوب بالفتحة الظاهرة « تعطو » فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر يعود إلى ظبية ، والجملة فى محل نصب صفة لظبية ، وخبر كأن محذوف ، ولك فى تقديره طريقان ذكرهما المؤلف « إلى وارق » جار ومجرور متعلق بتعطو ، ووارق مضاف ، و « السلم » مضاف إليه ، وسكنه لأجل الوقف ، هذا كله على رواية من روى البيت بنصب ظبية ؛ وفيه رواية بالرفع ، وأخرى بالجر ، وذكر المؤلف إعرابهما

الشاهد فيه : قوله « كأن ظبية تعطو — إلخ » حيث روى على ثلاثة أوجه اثنان منها نستدل بهما فى هذا الباب : الوجه الأول : نصب ظبية على أنه الاسم ، والوجه الثانى : رفع ظبية على أنه خبر كأن ، فدلت الروايتان معا على أنه إذا

بنصب الظبية على أنه اسم كأن ، والجملة بعدها صفة لها ، والخبر محذوف ، والتقدير : كأنْ ظبيةً عاطيةً هذه المرأةُ ، على التشبيه المعكوس ، وهو أبلغ ، وبرفع الظبية على أنها الخبر ، والجملة بعدها صفة ، والاسم محذوف ، والتقدير : كأنها ظبيةٌ ؛ وبجرّ الظبية على زيادة « أن » بين الكاف ومجرورها ، والتقدير : كظَبْيةٍ

وإذا حذف اسمها وكان خبرها جملةً اسمية لم تحتج لفاصل ، نحو قوله :

١٤١ — ووَجْهٌ مُشْرِقُ اللَّوْنِ كأنْ ثَدْيَاهُ حُقَّانِ

خفف كأن جاز ذكر اسمه وجاز حذفه . إلا أن الحذف أكثر من الذكر ، والوجه الثالث : جر ظبية بالكاف على جعل أن زائدة بين الجار والمجرور

١٤١ — لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٢٨١) وأنشده المؤلف فى أوضحه (رقم ١٥٢) وفى القطر (رقم ٦٠) وأنشده الأشمونى (رقم ٢٨٦) وابن عقيل (رقم ١٠٩)

اللغة والرواية : « ووجه » يروى فى مكانه « وصدر » وهى أحسن مما ذكره المؤلف ، لأن روايته تحتاج إلى تقدير محذوف عند قوله « كأن ثدياه » : أى كأن ثديا صاحبه « حقان » تثنية حق ، وهو قطعة من خشب أو عاج تنحت ثم تسوى . شبه بهما الثديين فى نهودهما واكتنازهما

الإعراب : « ووجه » يروى بالرفع على أن الواو للعطف ووجه معطوف على مذكور فى بيت سابق ، وبالجر على أن الواو واو رب ، ووجه : مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « مشرق » صفة لوجه « اللون » مضاف إليه « كأن » حرف تشبيه ونصب ، مخفف من المثقل ، واسمه ضمير شأن محذوف ، أى : كأنه « ثدياه » ثديا : مبتدأ ، والضمير العائد إلى الوجه — بتقدير مضاف على ما بينا — مضاف إليه ، مبنى على الضم فى محل جر « حقان » خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل رفع خبر كأن

أو فعلية فُصِلَتْ بقد ، نحو :

١٤٢ — لا يَهُولَنَّكَ اصْطِلاءُ لَظَى الْحَرْ ب فَمَحْذُورُها كَأَنْ قد أَلَمَّا

أو لَمْ ، نحو (كَأَنْ لم تَغْنَ بالأَمْسِ) [1]

الشاهد فيه : قوله « كأن ثدياه حقان » حيث خفف كأن ، وحذف اسمه ، وجاء بخبره جملة اسمية من المبتدأ وخبره ، وهي قوله « ثدياه حقان » على ما فصلناه في الإعراب ، ولما كانت جملة الخبر اسمية لم يحتج إلى فاصل يفصلها من كأن ، فافهم ذلك .

١٤٢ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وهو من شواهد الأشمونى (رقم ١٨٨) وأوضح المسالك (رقم ١٥٣)

اللغة : « لا يهولنك » لا يفزعك ولا يزعجك « اصطلاء » مصدر اصطلى بالنار « لظى الحرب » نارها « ألما » من الإلمام ، وهو النزول ، أى نزل بك

الإعراب : « لا » ناهية « يهولنك » فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد فى محل جزم بلا الناهية ، والكاف ضمير المخاطب مفعول به مبنى على الفتح فى محل نصب « اصطلاء » فاعل ، وهو مضاف « لظى » مضاف إليه ، وهو مضاف و « الحرب » مضاف إليه « فمحذورها » الفاء حرف دال على السببية ، محذور : مبتدأ ، وضمير الغائبة العائد إلى الحرب مضاف إليه « كأن » حرف تشبيه ونصب ، مخفف من المثقل ، واسمه ضمير شأن محذوف « قد » حرف تحقيق « ألما » فعل ماض ، والألف حرف إطلاق ، والفاعل ضمير مستتر يعود إلى محذور ، والجملة من الفعل وفاعله فى محل رفع خبر كأن ، وجملة كأن واسمه وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ

الشاهد فيه : قوله « كأن قد ألما » حيث استعمل فيه كأن المخفف من الثقيل وأعمله فى اسم هو ضمير الشأن ، وفى خبر هو جملة « ألما » مع فاعله ، ولما كانت هذه الجملة الواقعة خبرا جملة فعلية غير مراد بها النفى فصل بينها وبين كأن بقد

(١) من سورة يونس ، من الآية ٢٤

* * *

وإن كان الحرفُ « لٰـكِنَّ » وجب إلغاؤها ، نحو (ولٰـكِنِ اللهُ قَتَلَهُمْ) [١] فيمن قرأ بتخفيف النون ، وعن يونس والأخفش إجازةُ إعمالها ، وليس بمسموع ، ولا يقتضيه القياس ؛ لزوال اختصاصها بالجمل الاسمية ، نحو (ولٰـكِنْ كانُوا أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ) [٢]

* * *

النوع الرابع عشر : اسم « لا » النافية للجنس ، وهو ضربان : معرب ومبنى ؛ فالمعرب ما كان مضافاً نحو « لا غلامَ سَفَرٍ عِنْدَنا » أو شبيهاً بالمضاف — وهو ما اتصل به شيء من تمامه : إمَّا مرفوعٌ به نحو « لا حَسَنًا وَجْهُهُ مَذْمُومٌ » أو منصوب به نحو « لا مُفِيضًا خَيْرَهُ مَكْرُوهٌ » و « لا طالِعًا جَبَلًا حاضِرٌ » أو مخفوض بخافض متعلق به نحو « لا خيراً مِنْ زَيْدٍ عِنْدَنا » — والمبنى ما عدا ذلك ، وحكمه أنه يبنى على ما ينصب به لو كان معربًا ، وقد تقدم ذلك مشروحا في باب البناء [٣]

* * *

ثم قلت : والمُضارِعُ بَعْدَ ناصِبٍ ، وهُوَ « لَنْ » أَوْ « كَيْ » المَصْدَرِيَّة مُطْلَقًا ، و « إِذَنْ » إنْ صُدِّرَتْ وكانَ الفِعْلُ مُسْتَقْبلاً مُتَّصِلاً أَوْ مُنْفَصِلاً بالقَسَمِ أَوْ بِلاَ ، أَوْ بَعْدَ « أَنْ » المَصْدَرِيَّةِ نحو (والَّذِى أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِى خَطِيئَتِى) إنْ لَمْ تُسْبَقْ بعِلْمٍ نحُو (عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى)

---

(١) من سورة الأنفال ، من الآية ١٧ (٢) من سورة البقرة ، من الآية ٥٧

(٣) ارجع إلى ذلك فى ص ٩٥ وما بعدها من هذا الكتاب

فإن سُبِقتْ بظنٍ فوجهانِ نحوُ (وحَسِبُوا أنْ لاتكونَ فِتْنةٌ)

وأقول : هذا النوع المكمل للمنصوبات الخمسة عشر ، وهو الفعل المضارع التالى ناصباً ، والنواصب أربعة : لن ، وكى ، وإذَنْ ، وأنْ

فأما « لن » فإنها حرف بالإجماع ، وهى بسيطةٌ خلافاً للخليل فى زعمه أنها مركبة من « لا » النافية و « أن » الناصبة ، وليست نونها مبدلةً من ألف خلافاً للفرّاء فى زعمه أنّ أصلها لا [1] . وهى دالة على نفى المستقبل . وعاملة النصب دائماً بخلاف غيرها من أخواتها الثلاثة ؛ فلهذا قدَّمْتُها عليها

(١) رد العلماء مذهب الفراء بوجهين : أحدهما أن « لن » حرف عامل فإنه ينصب المضارع ، و « لا » حرف مهمل لا يعمل شيئا ، فلو كانت « لن » أصلها « لا » لبقى لها ما كانت عليه من الإهمال وعدم الاختصاص : لأن إبدال حرف من حروف الكلمة بغيره لا يقلب وضعها ولا يغير حالها ؛ فلما وجدنا هذا الفرق بينهما علمنا أنهما أصلان مختلفان ، وليس أحدهما أصلا لصاحبه ، واشتراكهما فى المعنى العام – وهو النفى – لا يفيد شيئا ؛ فإن حروف النفى كثيرة وليس أحدها فرعا من الآخر . الوجه الثانى : أن دعوى الفراء تتضمن قلب أوضاع العربية ومخالفة أصولها المتلئبة ؛ ذلك لأنه يدعى أن ألف « لا » قد انقلبت نونا فصارت الكلمة « لن » والمعهود فى العربية هو انقلاب النون ألفا ، بعكس ما ذهب إليه الفراء ، ألا ترى أن نون التنوين فى النصب فى نحو « رأيت زيداً » تقلب عند الوقف ألفا ، ونون التوكيد الخفيفة فى نحو قوله تعالى : (لنسفعا بالناصية) – من سورة العلق من الآية ١٥ – تنقلب كذلك ألفا عند الوقف ، وليس لنا فى العربية ألف تنقلب نونا فى سوى هذه الكلمة على دعوى الفراء حتى نحمل هذه الكلمة عليها .

في الذكر ؛ قال الله عز وجل : (لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عاكِفِينَ) (١) (فَلَنْ أَبْرَحَ الأَرْضَ) (٢) (أَيَحْسَبُ أَنْ لَنْ يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ) (٣) (أَيَحْسَبُ الإِنسانُ أَنْ لَنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ) (٤) و « أن » في هاتين الآيتين مخففة من الثقيلة ، وأصلها أنه : وليست الناصبة ؛ لأن الناصب لا يدخل على الناصب

* * *

وأما « كي » فشرطها أن تكون مصدرية ، لا تعليلية

ويتعين ذلك في نحو قوله تعالى : (لِكَيْ لا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ) (٥) فاللام جارة دالة على التعليل ، وكي مصدرية بمنزلة أنْ ، لا تعليلية ؛ لأن الجار لا يدخل على الجار

ويمتنع أن تكون مصدرية في نحو « جِئْتُكَ كَيْ أَنْ تُكْرِمَنِي » ؛ إذ لا يدخل الحرف المصدريّ على مثله ، ومثل هذا الاستعمال إنما يجوز للشاعر كقوله :

١٤٣ — فقالَتْ أَكُلَّ النَّاسِ أَصْبَحْتَ مانِحًا
لِسانَكَ كَيْمَا أَنْ تَغُرَّ وتَخْدَعَا

---

(١) من سورة طه ، من الآية ٩١ (٣) من سورة يوسف ، من الآية ٨٠
(٣) من سورة البلد ، من الآية ٥ (٤) من سورة القيامة ، من الآية ٣
(٥) من سورة الأحزاب ، من الآية ٣٧

١٤٣ — هذا البيت من كلام جميل بن معمر العذري ، وقد استشهد به المؤلف في أوضحه (ج ٢ ص ١٦٤) والأشموني (٥٢١)

الاعراب : « فقالت » قال : فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث ، والفاعل ضمير مستتر « أكل » الهمزة للاستفهام ، كل : مفعول أول لقوله ما نحا الآتي ؛

ولا يجوز فى النثر ، خلافاً للكوفيين

وتقول : « جِئْتُ كَىْ تُكْرِمَنِى » فتحتمل « كى » أن تكون تعليلية فتكون جارة والفعل بعدها منصوباً بأن محذوفة ، وأن تكون مصدرية ناصبة وقبلها لام جر مقدرة (١)

لأنه اسم فاعل يعمل عمل الفعل « الناس » مضاف إليه « أصبحت » أصبح : فعل ماض ناقص ، وتاء المخاطب اسمه « مانحا » خبره ، وفيه ضمير مستتر هو فاعله « لسانك » لسان : مفعول ثان لمانح ، وضمير المخاطب مضاف إليه « كيما » كى حرف تعليل ، وما : زائدة « أن » حرف مصدرى ونصب « تغر » فعل مضارع منصوب بأن ، وفاعله ضمير مستتر فيه « وتخدعا » الواو عاطفة ، تخدع : معطوف على تغر ، وفيه ضمير مستتر هو فاعله

الشاهد فيه : قوله « كيما أن تغر » حيث أدخل كى على أن ، فلزم اعتبار كى حرفا دالا على التعليل ، واعتبار أن مصدرية ناصبة ؛ ولا يجوز اعتبار كى مصدرية ؛ لئلا يتوالى حرفان بمعنى واحد

(١) ذكر المؤلف لكى ثلاثة أحوال : أولها : أن تكون فيها مصدرية لاغير ، وثانيها : أن تكون فيها تعليلية لاغير ، وثالثها : أن تكون محتملة للوجهين جميعاً

وتلخيص ضابط الحالة الأولى أن كى تكون مصدرية لاغير إذا تقدمت عليها اللام التعليلية لفظا ، نحو قولك : زرتك لكى تكرمنى ، ونحو قوله تعالى : (لكيلا يكون على المؤمنين حرج) سورة الأحزاب ، الآية ٣٧ ، وإنما تعينت فى هذه الحالة للمصدرية ، لأنها لو لم تجعل مصدرية لكانت تعليلية واللام التى قبلها للتعليل ؛ فيلزم على اعتبارها تعليلية أن يتوالى حرفان بمعنى واحد ، وهو غير جائز فى العربية إلا فى باب التوكيد وللضرورة ، واعتبارها مصدرية أكثر فائدة من اعتبارها تعليلية مؤكدة لمعنى اللام

وتلخيص ضابط الحالة الثانية أن كى تكون تعليلية لاغير إذا وقعت بعدها =

* * *

وقولى « مطلقاً » راجع إلى « ان » و « كى » المصدرية ، فإن النصب لا يتخلَّف عنها ، ولما كانت كى تنقسم إلى ناصبة — وهى المصدرية — وغيرِ ناصبة — وهى التعليلية — أَخَّرْتُها عن لنْ

* * *

وأما « إذَنْ » فالنصب بها ثلاثة شروط :

أحدها : أن تكون مُصَدَّرَةً ، فلا تعمل شيئاً فى نحو قولك : « أَنَا

= أن المصدرية فى اللفظ ، نحو قولك « جئت كى أن تكرمنى » ، وإنما تعينت كى فى هذه الحالة للتعليلية لأنا لو لم نعتبرها تعليلية للزم اعتبارها مصدرية ، وأن التى بعدها مصدرية فيلزم توالى حرفين بمعنى واحد ، وهو كما قلنا ، وكذلك تكون كى تعليلية لا غير إذا وقعت بعدها لام التعليل نحو قولك : جئت كى لأقرأ ، وإنما وجب اعتبارها تعليلية فى هذه الحالة واللام بعدها تعليلية أيضاً مؤكدة لها لأننا لو لم نعتبرها تعليلية لوجب اعتبارها مصدرية ناصبة المضارع بنفسها ، والحروف الناصبة من العوامل الضعيفة التى لا تقوى على العمل مع الفصل بينها وبين معمولها ، وههنا قد فصل بين كى والمضارع باللام ؛ فالذى ألجأنا إلى قبول توالى حرفين بمعنى واحد هو الفرار من أمر ممتنع وهو الفصل بين العامل الضعيف ومعموله

وتلخيص ضابط الحالة الثالثة أن كى تحتمل المصدرية والتعليلية إذا لم تذكر اللام قبلها ولا بعدها ولم تذكر بعدها أن ، نحو قولك : جئت كى أتعلم . فيمكن اعتبارها تعليلية وحينئذ تقدر أن بعدها ، ويمكن اعتبارها مصدرية ، وحينئذ تقدر اللام قبلها .

ومن هنا تعلم أن كى تكون مصدرية لا غير فى موضع واحد ، وتعليلية لا غير فى موضعين ، ومحتملة لها فى موضع واحد .

إذَنْ أُكْرِمُكَ » ؛ لأنها معترضة بين المبتدأ والخبر وليست صَدْراً ، قال الشاعر :

١٤٤ — لَئِنْ عادَ لِي عبدُ العزيزِ بمثلِها ‏ ‏ وأمكَنَنى منها إذَنْ لا أُقِيلُها

فالرفع لعدم التصدر ، لا لأنها فُصِلت عن الفعل ؛ لأنّ فصلها بلا مغتفر كما يأتى

والثانى : أن يكون الفعل بعدها مُسْتَقْبَلاً ، فلو حدّثك شخص بحديث

---

١٤٤ — هذا الشاهد من كلام كثير بن عبد الرحمن المشهور بكثير عزة ، وكان قد مدح عبد العزيز بن مروان فأعجبته مدحته ، فقال له : احتكم ، فطلب أن يكون كاتبه وصاحب أمره ، فطرده ، وغضب عليه ، وقد أنشده المؤلف فى أوضحه (ج ٢ ص ١٦٧)

الإعراب : « لئن » اللام موطئة للقسم ، إن : شرطية « عاد » فعل ماض فعل الشرط ، مبنى على الفتح فى محل جزم « لى » جار ومجرور متعلق بعاد « عبد » فاعل عاد « العزيز » مضاف إليه « بمثلها » الجار والمجرور متعلق بعاد ، والضمير مضاف إليه « وأمكننى » الواو عاطفة ، أمكن : فعل ماض ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به ، والفاعل ضمير مستتر يعود إلى عبد العزيز « منها » جار ومجرور متعلق بأمكن « إذن » حرف جواب وجزاء « لا » نافية « أقيلها » أقيل : فعل مضارع ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر وجوبا تقديره أنا ، وضمير الغائبة مفعول به ، والجملة لا محل لها جواب القسم ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه جواب القسم

الشاهد فيه : قوله « إذن لا أقيلها » حيث رفع الفعل المضارع الواقع بعد إذن ، لكون إذن غير مصدرة ، ومن شرط النصب بها أن تكون فى صدر الكلام .

فقلت له « إِذَنْ تَصْدُقُ » رفعتَ ؛ لأنَّ نواصب الفعل تقتضى الاستقبال ، وأنت تريد الحال ، فتدافعا

الثالث : أن يكون الفعل إما متصلا أو منفصلا بالقسم أو بلا النافية ، فالأول كقولك : « إِذَنْ أُكْرِمَكَ » والثانى نحو « إِذَنْ وَاللهِ أُكْرِمَكَ » وقول الشاعر :

١٤٥ — إِذَنْ وَاللهِ نَرْمِيَهُمْ بِحَرْبٍ يُشِيبُ الطِّفْلَ مِنْ قَبْلِ الْمَشِيبِ

---

١٤٥ — نسب بعض الناس هذا البيت إلى حسان بن ثابت الأنصارى رضى الله عنه ، وهو فى نسخ ديوانه المطبوع بيتاً مفرداً لاسابق له ولا لاحق ، ولم يذكر معه من قيل فيه ، وهو من شواهد المؤلف فى أوضحه (ج ٢ ص ١٦٨) وفى القطر (رقم ١٣) .

الإعراب : « إذن » حرف جواب وجزاء ونصب « والله » الواو حرف قسم وجر ، ولفظ الجلالة مقسم به مجرور ، والجار والمجرور متعلق بفعل قسم محذوف ، وجملة القسم لامحل لها معترضة بين العامل ومعموله « نرميهم » نرمى : فعل مضارع منصوب بإذن ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن ، وضمير الغائبين مفعول به « بحرب » جار ومجرور متعلق بنرمى « يشيب » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر يعود إلى حرب « الطفل » مفعول به « من قبل » جار ومجرور متعلق بيشيب ، وقبل مضاف ، و « المشيب » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « إذن والله نرميهم » حيث نصب الفعل المضارع ، الذى هو نرمى ، بإذن ، مع الفصل بينهما بالقسم ، وهو قوله والله ، وقد ذكر المؤلف أن الفصل لايغتفر إلا إذا كان الفاصل القسم كما فى هذا البيت أو « لا » النافية ، وقد أصرّ المؤلف على ذلك فى جميع كتبه ، ولكن بعض العلماء جعل الفصل بين إذن والمضارع مغتفراً فى مواضع أخرى غير هذين : فجوز ابن

والثالث : نحو « إِذَنْ لا أَفْعَلَ »

فلو فُصِل بغير ذلك لم يجز العمل ، كقولك « إِذَنْ يا زَيدُ أُكْرِمُكَ »

* * *

وأما « أنْ » فشرط النصب بها أمران :

أحدهما : أن تكون مَصْدَرِيَّةً ، لا زائدةً ، ولا مُفَسِّرة

الثانى : أن لا تكون مخفَّفةً من الثقيلة ، وهى التابعة عِلْماً أو ظنّاً نُزِّل منزلته .

مثالُ ما اجتمع فيه الشرطان قوله تعالى : (والَّذِى أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِى خَطِيئَتِى يَوْمَ الدِّينِ)(١) (واللهُ يُرِيدُ أَنْ يَتُوبَ عَليكم)(٢)

ومثال ما انتفى عنه الشرط الأول قولك : « كَتَبْتُ إليهِ أن يَفْعَلُ » إذا أردتَ بأنْ معنى أيْ ؛ فهذه يرتفع الفعل بعدها ؛ لأنها تفسير لقولك كتبت ؛ فلا موضع لها ولا لما دخلت عليه ، ولا يجوز لها أن تنصب كما

عصفور الفصل بالظرف أو الجار والمجرور نحو قولك : إذن أمام الأستاذ - أو فى البيت - أكرمك ، وجوز ابن بابشاذ الفصل بالنداء أو بالدعاء ، فالأول كقولك : إذن يا محمد أكرمك . والثانى كقولك : إذن غفر الله لك أكرمك ، وجوز الكسائى وهشام الفصل بمعمول الفعل المضارع ، نحو قولك : إذن صديقك أكرم . والذى ذهب إليه المؤلف رحمه الله - من عدم اغتفار الفصل إلا فى الحالتين اللتين ذكرهما - خير مما ذهب إليه هؤلاء جميعاً ؛ إذ لم يسمع عن العرب الذين يحتج بكلامهم إعمال إذن مع الفصل بشىء مما ذكروه زيادة على ماذكره .

(١) من سورة الشعراء ، من الآية ٨٢ (٢) من سورة النساء ، من الآية ٢٧

لا تنصب لو صرحت بأيْ ، فإن قَدَّرْتَ معها الجار - وهو الباء - فهى مصدرية ، ووجب عليك أن تنصب بها

وإنما تكون أن مفسرة بثلاثة شروط : أحدها : أن يتقدم عليها جملة . والثانى : أن تكون تلك الجملة فيها معنى القول دون حروفه ، والثالث : أن لا يدخل عليها حرف جر لا لفظا ولا تقديراً ، وذلك كقوله تعالى : (فأوْحَيْنا إليهِ أنِ اصْنَعِ الفلْكَ) [١] (وإذْ أوْحيْتُ إلى الحَوَارِيِّينَ أنْ آمِنُوا بِى وبرَسُولِى) [٢] (وانْطَلَقَ المَلأُ مِنْهُمْ أنِ امْشُوا) [٣] أى : انطلقَتْ ألسنتهم بهذا الكلام ، بخلاف نحو (وآخِرُ دَعْوَاهُمْ أنِ الحمْدُ لِلّهِ رَبِّ العالَمِينَ) [٤] فإن المتقدم عليها غير جملة ، وبخلاف نحو (ما قلْتُ لهُمْ إلاَّ ما أمرْتَنِى به أنِ اعْبُدُوا اللهَ) [٥] فليست « أن » فيها مفسرة لقلت بل لأمرتنى ، وبخلاف نحو « كَتَبْتُ إليهِ بِأَنِ افْعَلْ »

ومثال ما انتفى عنه الشرط الثانى قوله تعالى : (عَلِمَ أنْ سَيكونُ مِنْكم مَرْضَى) [٦] (أفلاَ يَرَوْنَ أنْ لا يَرْجِعُ إليْهِمْ قوْلاً) [٧] (وحَسِبُوا أنْ لاتكونُ فِتْنةٌ) [٨] فيمن قرأ برفع (تكون) ألا ترى أنها فى الآيتين الأولَيَيْن وقعت بعد فِعل العلم ؛ أما فى الآية الأولى فواضح ، وأما فى الآية الثانية فلأن مُرادنا بالعلم ليس لفظ ع ل م بل مادل على التحقيق ؛ فهى

(١) من سورة المؤمنين ، من الآية ٢٧ (٢) من سورة المائدة ، من الآية ١١١
(٣) من سورة ص ، من الآية ٦ (٤) من سورة يونس ، من الآية ١٠
(٥) من سورة المائدة ، من الآية ١١٧ (٦) من سورة المزمل ، من الآية ٢٠
(٧) من سورة طه ، من الآية ٨٩ (٨) من سورة المائدة ، من الآية ٧١

فيها مخفَّفة من الثقيلة ، واسمها محذوف ، والجملة بعدها فى موضع رفع على الخبرية ، والتقدير علم أنهُ سيكون ، أفلا يرون أنهُ لا يرجع إليهم قولا ، وفي الآية الثالثة وقعت بعد الظن ؛ لأن الحسْبانَ ظنٌّ ؛ وقد اختلف القراء فيها فمنهم من قرأ بالرفع ، وذلك على إجراء الظن مجرى العلم ؛ فتكون مخففة من الثقيلة ، واسمها محذوف ، والجملة بعدها خبرها ، والتقدير وحسبوا أنها لا تكون فتنة . ومنهم من قرأ بالنصب على إجراء الظن على أصله وعدم تنزله منزلة العلم ؛ وهو الأرجح ، فلهذا أجمعوا على النصب فى نحو (أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ) [1] (أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُتْرَكُوا) [2] (أَحَسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا) [3] (تَظُنُّ أَنْ يُفْعَلَ بِهَا فَاقِرَةٌ) [4] ويؤيد القراءة الأولى أيضًا قولُه تعالى : (أَيَحْسَبُ الإِنسانُ أَنْ لَنْ نَجْمعَ عِظامَهُ) [5] (أَيَحْسَبُ أَنْ لَنْ يَقْدِرَ عليهِ أَحَدٌ) [6] (أَيَحْسَبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ) [7] ألا ترى أنها فيهن مخففة من الثقيلة ؛ إذ لا يدخل الناصب على ناصب آخر ولا على جازم

* * *

ثم قلت : وتُضْمَرُ «أَنْ» بَعْدَ ثَلاثَةٍ مِنْ حُرُوفِ الْجَرِّ ، وهِيَ كَيْ نحْوُ (كَيْ لا يكونَ دُولةً) وحتى : إنْ كانَ الفِعْلُ مُسْتَقْبلاً بالنَّظَرِ إلى ما قَبْلَها ، نحْوُ (حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنا مُوسَى) و «أَسْلَمْتُ حتى أَدْخُلَ

---

(١) من سورة البقرة ، من الآية ٢١٤ (٢) من سورة التوبة ، الآية ١٦
(٣) من سورة العنكبوت ، من الآية ٢ (٤) من سورة القيامة ، من الآية ٢٥
(٥) من سورة القيامة ، من الآية ٣ (٦) من سورة البلد ، من الآية ٥
(٧) من سورة البلد ، من الآية ٧

الجنة » ؛ واللامُ التعليليَّةَ مَعَ المُضارِعِ المُجرَّدِ مِنْ لاَ ، نحْوُ (لِيَغْفِرَ لكَ اللهُ) بخلاف (لِئَلاَّ يَعْلَمَ) أَوْ جُحُودِيَّةً نحْوُ « ما كُنْتُ أوْ لمْ أكُنْ لأفعلَ »

وبَعْدَ ثلاثةٍ مِنْ حُرُوفِ العَطْفِ ، وهِيَ أوِ التى بمعْنى إلى نحوُ « لأَلزَمَنَّكَ أَوْ تَقْضِيَنى حَقِّى » أَوْ إلاَّ نحوُ « لأَقْتُلَنَّهُ أَوْ يُسْلِمَ » وَفاءُ السَّبَبِيَّةِ وواوُ المعيَّةِ مَسْبُوقَيْنِ بنَفْىٍ مَحْضٍ أَوْ طَلَبٍ بغَيْرِ اسْمِ الفِعْلِ ، نحوُ (لا يُقْضَى عليهمْ فيَمُوتُوا) (ويَعْلَمَ الصَّابرينَ) ونحوُ (لا تطْغَوْا فِيه فيَحِلَّ علَيْكُمْ غضبى)

* لا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وتَأْتِىَ مِثْلَهُ *

وَبَعْدَ الفَاءِ والْوَاوِ وأَوْ وثُمَّ ، إنْ عَطَفْنَ على اسْمٍ خالِصٍ ، نحوُ (أَوْ يُرْسِلَ رَسُولاً) ، ونحْوُ

* لَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وتَقَرَّ عَيْنِى *

ولكَ مَعَهُنَّ ومَعَ لامِ التَّعْلِيلِ إظْهارُ أَنْ

وأقول : اختصَّت « أن » بأنها تنصب المضارع ظاهرةً ومقدرة ، بخلاف أخواتها الثلاثة ؛ فإنها لا تنصبه ظاهرة ، وإنما تضمر فى الغالب بعد حرفِ جرٍّ ، أو حرف عطف [1]

(١) قد ورد شذوذاً إضمار « أن » المصدرية فى غير هذه المواضع مع بقاء عملها — وهو النصب — فمن ذلك قراءة بعضهم : (بل نقذف بالحق على الباطل فيدمغه) سورة الأنبياء الآية ١٨ ، فى قراءة من قرأ بنصب (يدمغ) ومن ذلك قولهم فى المثل :

* * *

فأما حروف الجر التى تضمر بعدها فثلاثة : حتى ، واللام ، وكى التعليلية .

أما « حتى » فنحو (حتى تَفِيءَ إلى أَمْرِ ٱللهِ) [١] (حتى يَرْجِعَ إلَيْنا مُوسَى) [٢] وليس النصب بحتى نفسها ، خلافاً للكوفيين ، ولا يجوز إظهار أن بعدها فى شعر ولا نثر

ويشترط لإضمار أن بعدها أن يكون الفعل مستقبلا بالنظر إلى ما قبلها ، سواء كان مستقبلا بالنظر إلى زمن التكلم ، أو لا ؛ فالأول كقوله تعالى : (لنْ نَبْرَحَ عليهِ عاكِفِينَ حَتّى يَرْجِعَ إلَيْنَا مُوسَى) [٢] ألا ترى أن رجوع موسى عليه السلام مستقبل بالنظر إلى ما قبل حتى ، وهو مُلازمتهم للعكوف على عبادة العجل ؛ وكذلك قولك « أَسْلَمْتُ حتى أَدْخُلَ الجَنَّةَ » والثانى : كقوله تعالى : (وزُلزِلُوا حتى يقولَ ٱلرَّسُولُ) [٣] فى قراءة من نصب (يقول) فإن قول الرسول والمؤمنين مستقبل بالنظر إلى الزِّلزال ،

تسمع بالمعيدى خير من أن تراه ، بنصب « تسمع » وتقدم الكلام عليه تفصيلا (ص - ١٣ من هذا الكتاب) ومن ذلك قول طرفة بن العبد البكرى فى معلقته :

أَلاَ أَيُّهٰذَا الزَّاجِرِى أَحْضُرَ الْوَغَى وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَّاتِ هَلْ أَنتَ مُخْلِدِى

بنصب « أحضر » وهو الشاهد (رقم ٧١) الذى سبق لنا شرحه ، ومن ذلك قول بعض العرب : خذ اللص قبل يأخذك . بنصب « يأخذ » . وإنما كان ذلك شاذاً لأن الناصب ضعيف كالجار والجازم ، والعامل الضعيف إنما سبيله أن يعمل مذكوراً ؛ فإذا حذف لم يبق له عمل

(١) من سورة الحجرات ، من الآية ٩ (٢) من سورة طه ، من الآية ٩١

(٣) من سورة البقرة ، من الآية ٢١٤

لا بالنظر إلى زمن الإخبار؛ فإن الله عز وجل قصَّ علينا ذلك بعد ما وقع . ولو لم يكن الفعل الذى بعد «حتى» مستقبلا بأحد الاعتبارين امتنع إضمار أن وتعيَّن الرفع ، وذلك كقولك : « سِرْتُ حتى أدخُلُها » إذا قلت ذلك وأنت فى حالة الدخول ، ومن ذلك قولهم : « شَرِبَتِ الإبلُ حتى يجىء البَعيرُ يَجُرُّ بَطْنَهُ » و « مَرِضَ زَيْدٌ حتى لا يَرْجُونَهُ » فإن المعنى حتى حالة البعير أنه يجىء يجر بطنه وحتى حالة هذا المريض أنهم لا يرجونه . ومن الواضح فيه أنك تقول : « سَأَلتُ عَنْ هذهِ المَسْألةِ حتى لا أحتَاجُ إلى السُّؤَالِ » أى : حتى حالتى الآن أنى لا أحتاج إلى السؤال عنها

* * *

وأما اللام فلها أربعة أقسام :

أحدها : اللام التعليلية ، نحو (وأنْزَلنا إليْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ) (١) ومنه (إنَّا فتَحْنَا لكَ فتْحاً مُبيناً لِيغْفِرَ لكَ اللهُ ما تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وما تأَخَّرَ) (٢)

فإن قلت : ليس فتح مكة علة للمغفرة

قلت : هو كما ذكرت ، ولكنه لم يُجعل علة لها ، وإنما جعل علة لاجتماع الأمور الأربعة للنبى صلى الله عليه وسلم ، وهى : المغفرة ، وإتمام النعمة ، والهداية إلى الصراط المستقيم ، وحصول النصر العزيز ؛ ولا شك [فى] أن اجتماعها له عليه السلام حصل حين فتح الله تعالى مكة عليه

وإنما مثلت بهذه الآية لأنها قد يخفى التعليل فيها على من لم يتأملها

---

(١) من سورة النحل ، من الآية ٤٤ (٢) من سورة الفتح ، من الآيتين ١و٢

الثانية : لام العاقبة ، وتسمى أيضاً لام الصَّيْرُورَة ، ولام المَـآلِ ، وهى التى يكون ما بعدها نقيضاً لمقتضى ما قبلها ، نحو (فالتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَـكُونَ لهُمْ عدُوّاً وحَزَنًا) [1] فإن التقاطهم له إنما كان لرأفتهم عليه ، ولما ألقى الله تعالى عليـه من المحبة فلا يراه أحد إلا أحبه ، فقصدوا أن يصيروه قُرَّةَ عَيْنٍ لهم ، فآل بهم الأمر إلى أن صار عدوا لهم وحزنًا

الثالثة : اللام الزائدة ، وهى الآتية بعد فعل متعد ، نحو (يُرِيدُ اللهُ لِيُبَيِّنَ لكم) [2] (إنَّما يُرِيدُ ٱللهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ ٱلرِّجْسَ) [3] (وأُمِرْنا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ العالَمِينَ) [4]

فهذه الأقسام الثلاثة يجوز لك إظهار « أنْ » بعدهن ، قال الله تعالى : (وأُمِرْتُ لِأَنْ أكونَ) [5]

الرابعة : لام الجحود ، وهى الآتية بعد كَوْنٍ ماضٍ منفى ، كقول الله تعالى : (ما كانَ ٱللهُ لِيَذَرَ المُؤْمِنِينَ على ما أنتمْ عَلَيهِ) [6] (وما كانَ اللهُ لِيُطْلِعَكُمْ على الغَيْبِ) [7] وهذه يجب إضمار « أن » بعدها

* * *

وأما « كى » فنى نحو « جِئْتُكَ كَىْ تُكْرِمَنى » إذا قَدَّرتها تعليلية

---

(١) من سورة القصص ، من الآية ٨
(٢) من سورة النساء ، من الآية ٢٦ (٣) من سورة الأحزاب ، من الآية ٣٣
(٤) من سورة الأنعام ، من الآية ٧٢ (٥) من سورة الزمر ، من الآية ١٢
(٦) من سورة آل عمران ، من الآية ١٧٩
(٧) من سورة آل عمران ، من الآية ١٧٩ أيضاً

بمنزلة اللام : والتقدير : جئتك كى أن تكرمنى ، ولا يجوز التصريح بأن بعدها إلا فى الشعر ، خلافاً للكوفيين ؛ وقد مضى ذلك

* * *

وأما حروف العطف فأربعة ، وهى : أو ، والواو ، والفاء : وثم ، وهذه الأربعة منها مالا يجوز معه الإظهار : وهو أو ، ومنها مالا يجب معه الإضمار ، وهو ثم ؛ ومنها ما تارة يجب معه الإضمار وتارة يجوز معه الإضمار والإظهار ، وهو الفاء والواو ، وهذا كله يفهم مما ذكرت فى المقدمة

* * *

فأما « أو » فينتصب المضارع بأن مضمرة بعدها وُجُوبًا ؛ إذا صح فى موضعها إلى أو إلاَّ ، فالأول كقولك : « لأَلْزَمنَّكَ أَوْ تَقْضِيَنِى حَقِّى » وقوله :

١٤٦ — لَأَسْتَسْهِلَنَّ الصَّعْبَ أَوْ أُدْرِكَ المُنَى
فما انْقَادَتِ الآمَالُ إلاَّ لِصَابِرِ

---

١٤٦ — لم أجد أحداً من الناس نسب هذا البيت إلى قائل معين ، وقد استشهد به المؤلف فى أوضحه (ج ٢ ص ١٨٦) وفى القطر (رقم ١٦) وابن عقيل (رقم ٢١٨)

اللغة : « لأستسهلن » استسهال الشيء : أن تعده سهلا « الصعب » الذى يعسر عليك أن تدركه ، وهو ضد السهل « المنى » جمع منية ـ بضم فسكون ، مثل مدية ومدى ـ والمنية : اسم لما يتمناه الإنسان « انقادت » انقياد الآمال : حصولها ؛ فكأنها خضعت وذلت لطالبها وآملها « لصابر » اسم فاعل من الصبر ، وهو حبس النفس على المكاره .

والثانى كقولك : «لَأَقْتُلَنَّ الكافِرَ أَوْ يُسْلِمَ» وقوله :

١٤٧ — وكُنْتُ إذا غَمَزْتُ قَناةَ قَوْمٍ
كَسَرْتُ كُعُوبَهـا أَوْ تَسْتَقِيما

الإعراب : «لأستسهلن» اللام واقعة فى جواب قسم مقدر ، أستسهل : فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، ونون التوكيد حرف لامحل له «الصعب» مفعول به «أو» حرف بمعنى إلى «أدرك» فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد أو ، وفاعله ضمير مستتر تقديره أنا «المنى» مفعول به لأدرك «فما» الفاء حرف عطف ، ما : نافية «انقادت» انقاد : فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث «الآمال» فاعل انقاد «إلا» أداة حصر لامحل لها من الإعراب «لصابر» جار ومجرور متعلق بانقاد

الشاهد فيه : قوله «أو أدرك» حيث نصب الفعل المضارع ، الذى هو أدرك ، بعد «أو» وقد ذكر جماعة من العلماء أن «أو» فى هذا البيت بمعنى إلى ، كما ذكره المؤلف فى هذا الكتاب وفى القطر ، وذكر بعضهم أن «أو» بمعنى حتى ومنهم المؤلف فى أوضحه وابن عقيل والأشمونى ، ولا خلاف بين هذين الكلامين ، وإنما هو من باب اختلاف العبارة والمعنى واحد ؛ فإن إلى وحتى جميعا معناهما الغاية ، وذكر السيوطى أن «أو» فى هذا البيت بمعنى إلا ، وهذا مخالف لذلك كله ، فوق أنه بعيد .

واعلم أن ضابط أو التى بمعنى إلى أن يكون انقضاء مابعدها على التدريج شيئاً فشيئاً ، والتى بمعنى إلا أن يكون مابعدها ينقضى دفعة واحدة

واعلم أيضاً أن عذر السيوطى فيما ذكره أن سيبويه لم يذكر أو بمعنى إلى ، وإنما ذكر أنها تأتى بمعنى إلا ، وتبعه على ذلك جماعة من المحققين منهم رضى الدين فى شرح الكافية .

١٤٧ — هذا البيت لزياد الأعجم ، وقد استشهد به سيبويه (ج ١ ص ٢٤٧) ،

أى : إلا أن تستقيم فلا أكسر كعوبها ؛ ولا يجوز أن يكون التقدير كسرت كعوبها إلى أن تستقيم ؛ لأن الكسر لا استقامة معه

* * *

وأما الفاء والواو فينتصب الفعل المضارع بأن مضمرة بعدها وجوباً

والمؤلف فى أوضحه (ج ٢ ص ١٦٩) وفى القطر (رقم ١٧) وفى المغنى (فى مباحث أو) وابن عقيل (رقم ٣١٩)

اللغة : « غمزت » الغمز : جس باليد يشبه النخس « قناة » أراد الرمح « كعوبها » الكعوب : جمع كعب ، وهو طرف الأنبوبة الناشز « تستقيما » تعتدل

المعنى : قال الشمنى : « اختلف فى معنى البيت . فقيل : المعنى أن من لم تصلح له الملاينة توليناه بالمخاشنة إلا أن يستقيم ، وقيل : المعنى إذا هجوت قوما أبيدهم بالهجاء إلا أن يتركوا هجائى ، وقيل : المعنى إذا اشتد علىّ جانب قوم رأيت تليينهم حتى يستقيموا ؛ إذ لو تعمدت الكسر لم يستقم بعد ، اه ، ولا يخفى عليك أن هذه المعانى كلها مجازية وليست المعنى الذى وضع له اللفظ المستعمل

الإعراب : « كنت » فعل ماض ناقص ، وضمير المتكلم اسمه ، مبنى على الضم فى محل رفع « إذا » ظرفية تضمنت معنى الشرط « غمزت » فعل وفاعل ، والجملة فى محل جر بإضافة إذا إليها « قناة » مفعول به « قوم » مضاف إليه « كسرت » فعل وفاعل « كعوبها » مفعول به . والضمير مضاف إليه ، والجملة لامحل لها جواب إذا ، وجملة الشرط وجوابه فى محل نصب خبر كان « أو » حرف بمعنى إلا « تستقيما » فعل مضارع منصوب بأن المضمرة وجوباً بعد أو ، وفاعله ضمير مستتر يعود إلى قناة قوم ، والألف للإطلاق

الشاهد فيه : قوله « أو تستقيما » حيث نصب الفعل المضارع ، وهو قوله تستقيم ، بأن المضمرة وجوباً بعد أو التى بمعنى إلا

بشرطين لا بدّ منهما :

أحدهما : أن تكون الفاء للسببية والواو المعية ؛ فلهذا رفع الفعل في قوله :

١٤٨ — * ألمْ تَسْأَلِ الرَّبعَ القَوَاءَ فينْطِقُ *

---

١٤٨ — هذا صدر بيت ، وعجزه قوله :

* وَهَلْ تُخْبِرَنْكَ اليوْم بَيْدَاءُ سَمْلَقُ *

والبيت من كلام جميل بن معمر العذرى ، وقد أنشده المؤلف فى أوضحه (ج ٢ ص ١٧١) .

اللغة : « القواء » الخالى من الأهل « بيداء » هى الصحراء ، وسميت بذلك لأنها تبيد من يسلكها ، أى : تهلكه « سملق » بوزن جعفر - هى الأرض التى لاتنبت شيئاً .

الإعراب : « ألم » الهمزة للاستفهام الإنكارى ، حرف مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، لم : حرف نفى وجزم وقلب « تسأل » فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « الربع » مفعول به « القواء » نعت للربع « فينطق » الفاء حرف دال على الاستئناف ، ينطق : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر يعود إلى الربع « وهل » الواو عاطفة ، هل : حرف استفهام « تخبرنك » تخبر : فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة ، والكاف ضمير المخاطب مفعول به « بيداء » فاعل تخبر « سملق » نعت لبيداء .

الشاهد فيه : قوله « فينطق » حيث رفع الفعل المضارع ، الذى هو ينطق ، بعد الفاء ، مع كون هذه الفاء مسبوقة بالاستفهام ، وذلك بسبب أن هذه الفاء ليست دالة على السببية وإلا لنصب الفعل بعدها ، وليست عاطفة وإلا لجزم الفعل بعدها لكونه حينئذ يكون معطوفا على مجزوم

وذلك لأن الفاء لو كانت عاطفة لجزم ما بعدها ، ولو كانت للسببية انتصب ما بعدها ، فلما ارتفع دَلَّ على أنها للاستئناف . وقال الله تعالى : (ولا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُون) (١) الفاء هنا عاطفة كما سيأتى

الثانى : أن يكونا مسبوقين بنفى أو طلب ؛ فلا يجوز النصب فى نحو « زيدٌ يأتينا فيُحَدِّثُنا » فأما قوله :

١٤٩ — سَأَتْرُكُ مَنْزِلِي لِبَنِي تَمِيمٍ وَأَلْحَقُ بالحِجازِ فَأَسْتَرِيحَا

---

(١) من سورة المرسلات ، من الآية ٣٦

١٤٩ — هذا البيت من كلام المغيرة بن حبناء ، وحبناء : أمه

اللغة : « أترك منزلى » يريد أنه يفارقه ولا يقيم فيه « لبنى تميم » يريد أنهم لايحافظون على حرمة جارهم ولايرعون حقوقه « أستريحا » أراد أنه يقدر هناك لنفسه السلامة من التكدير والتنغيص

الإعراب : « سأترك » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « منزلى » مفعول به ، منصوب بفتحة مقدرة على ماقبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر « لبنى » جار ومجرور متعلق بأترك ، وبنى مضاف ، و « تميم » مضاف إليه « وألحق » الواو عاطفة ، ألحق : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « بالحجاز » جار ومجرور متعلق بألحق « فأستريحا » الفاء حرف دال على السببية ، أستريح : فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد فاء السببية ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، والألف حرف إطلاق

الشاهد فيه : قوله « فأستريحا » حيث نصب الفعل المضارع ، الذى هو أستريح ، بعد فاء السببية ، مع أنها ليست مسبوقة بطلب أو نفى ، وذلك ضرورة من الضرورات التى لاتقع إلا فى الشعر على سبيل الندرة =

فضرورة ، وقيل : الأصل فأَسْتَرِيحَنْ ، بنون التوكيد الخفيفة ، فأبدلت في الوقف ألفا كما تقف على (لَنَسْفَعًا) (١) بالألف ، وهذا التخريج هروبٌ من ضرورة إلى ضرورة ؛ فإنَّ توكيد الفعل فى غير الطلب والشرط والقَسَم ضرورةٌ

* * *

وقولنا « طلب » يشمل : الأمرَ ، والنهى ، والدعاء ، والعَرْضَ ، والتَّحضيضَ ، والتمنى ، والاستفهام ، فهذه سبعة مع النفى صارت ثمانية

وهذه المسألة التى يعبر عنها بمسألة الأجوبة الثمانية ، ولكل منها نصيب من القول يخصه ؛ فلنتكلم على ذلك بما يكشف إشكاله ، فنقول :

* * *

أما النفى فنحو قولك : « ما تَأْتِينى فأُكْرِمُكَ » ، ولك فى هذا أربعة أوجه :

أحدها : أن تقدر الفاء لمجرّد عطف لفظ الفعل على لفظ ما قبلها فيكون شريكه فى إعرابه ؛ فيجب هنا الرفع ؛ لأن الفعل الذى قبلها مرفوع ؛ والمعطوف شريك المعطوف عليه ، فكأنك قلت : ما تأتينى فما أكرمك ، فهو شريكه في النفى الداخل عليه ، وعلى هذا قوله تعالى :

= وقد زعم بعض العلماء أن قوله « أستريحا » فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً لأجل الوقف ، وقد ذكر المؤلف هذا التخريج وأنكره وذكر علة إنكاره ، فتدبر ذلك والله يرشدك

(١) من سورة العلق ، من الآية ١٥

(هَذا يَوْمُ لا يَنطِقُونَ ولاَ يُؤْذَنُ لهُمْ فيَعْتَذِرُونَ) [١] فالفاء هنا عاطفة كما ذكرنا ، والفعل الذى بعدها داخل فى سلك النفى السابق ، فكأنه قيل : لا يؤذن لهم فلا يعتذرون

الثانى : أن تقدر الفاء لمجرد السببية ، ويُقَدَّر الفعل الذى بعدها مستأنفاً ، ومع استئنافه يقدر مبنياً على مبتدأ محذوف ؛ فيجب الرفع أيضاً ؛ لخلوّ الفعل عن الناصب والجازم ؛ فتقول : « ما تأتينى فأُكْرِمُكَ » بمعنى فأنا أكرمك لكونك لم تأتنى ، وذلك إذا كنت كارها لإتيانه ، ويوضح هذا أنك تقول « ما زَيْدٌ قاسياً فيَعْطِفُ على عَبْدِهِ » أى : فهو لانتفاء القسوة عنه يعطف على عبده ، والفرق بين هذا الوجه والذى قبله واضح ؛ لأن الوجه الأول شَمِلَ النفيُ فيه ما قبل الفاء وما بعدها ؛ وهذا الوجه انصبَّ النفيُ فيه إلى ما قبل الفاء خاصة ، دون ما بعدها ، وذلك لأنك لم تجعل الفاء لعطف الفعل الذى بعدها على المنفى الذى قبله فيكون شريكه فى النفى ، وإنما أخلصتها للسببية

ويذكر النحويون هذين الوجهين فى قولك « ما تأتِينا فتُحَدِّثنا » ، وهذا سهو ؛ إذ يستحيل أن ينتفى الإتيان ويوجد الحديث ، والصواب ما مثلت لك به

الثالث : أن تقدر الفاء عاطفة لعطف مصدر الفعل الذى بعدها على المصدر المؤول مما قبلها ، وتقدر النفى منصباً على المعطوف دون المعطوف عليه ، فيجب حينئذ النصب بأن مضمرة وجوباً ، والتقدير : ما يكون منك إتيان

---

(١) من سورة المرسلات ، الآيتان ٣٥ و ٣٦

فإكرام منى ، أى : ما يكون منك إتيان فيعقبه منى إكرام ، بل يكون منك إتيان ولا يكون منى إكرام

الرابع : أن تقدر أيضاً الفاء لعطف مصدر الفعل الذى بعدها على المصدر المؤول مما قبلها ، ولكن تقدر النفى منصبا على المعطوف عليه ؛ فينتفى المعطوف ؛ لأنه مسبب عنه ، وقد انتفى ، ويكون معنى الكلام ما يكون منك إتيان فكيف يكون منى إكرام ؟

وهذان الوجهان سائغان في « ما تأتينافتحدثنا » إذ يصح أن يقال : ما تأتينا محدِّثا ، بل تأتينا غير محدث ، وأن يقال : ما تأتينا فكيف تحدثنا ؟

وتلخص أن لنا فى الرفع وجهين ، وفى النصب وجهين

* * *

فإن قلت : هل يجوز أن يقرأ (ولا يُؤْذَنُ لهم فيَعتَذِرُوا)[1] بالنصب على أحد الوجهين المذكورين للنصب ؟

قلت : نعم يجوز على الوجه الثانى ، وهو ما تأتينا فكيف تحدثنا ، أى : لا يؤذن لهم بالاعتذار فكيف يعتذرون ؟ ويمتنع على الوجه الأول ـ وهو ما تأتينا محدثا بل تأتينا غير محدث ـ ألا ترى أن المعنى حينئذ لا يؤذن لهم فى حالة اعتذارهم بل يؤذن لهم فى غير حالة اعتذارهم ؛ وليس هذا المعنى مراداً

* * *

فإن قلت : فإذا كان النصب فى الآية جائزاً على الوجه الذى ذكرته

(١) من سورة المرسلات ، من الآية ٣٦

فما بالُهُ لم يَقْرأ به أحد من القراء المشهورين ؟

قلت : لوجهين : أحدهما أن القراءة سنة متبعة ؛ وليس كل ما تُجَوّزه العربية تَجُوز القراءة به ، الثانى : أن الرفع هنا بثبوت النون فيحصل بذلك تناسب رءوس الآى ، والنصب بحذفها فيزول التناسب

* * *

ومِنْ مجىء النصب بعد النفى قولُ الله عز وجل : (لا يُقْضَى عليهم فيَمُوتُوا) [1] والنصب هنا على قولك : ما تأتينا فكيف تحدثنا ، لا على قولك : ما تأتينا محدثًا بل غير محدث

* * *

ولو قلت : ما تأتينا إلا فتحدثنا ، أو ماتزال تأتينا فتحدثنا ؛ وجب الرفع ؛ وذلك لأن النفى فى المثال الأول قد انتقض بإلا ، وفى المثال الثانى هو داخل على زال ، وزال للنفى ، ونفىُ النفىِ إيجابٌ

* * *

وأما الأمر فكقوله :

١٥٠ — ياناقُ سِيرِى عَنَقًا فَسِيحَا إلى سُلَيمانَ فنَسْتَرِيحَا

(١) من سورة فاطر ، من الآية ٣٦

١٥٠ — هذا البيت لأبى النجم العجلى ، واسمه الفضل بن قدامة ، وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٤٢١) وقد أنشده المؤلف فى أوضح المسالك (ج ١ ص ١٧٠) وفى القطر (رقم ١٨) وأنشده أيضاً الأشمونى فى باب إعراب الفعل ، وابن عقيل (رقم ٣٢٠) .

اللغة : « ناق » مرخم ناقة « عنقا » بفتح العين والنون ـ ضرب من السير

وشرطه أمران : أحدهما : أن يكون بصيغة الطلب ، فلو قلت « حَسْبُكَ حديثٌ فَيَنامَ النَّاسُ » بالنصب — لم يجز ، خلافاً للكسائى ، والثانى : أن لا يكون بلفظ اسم الفعل ؛ فلا يجوز أن تقول : « صَهْ فَنُكْرِمَكَ » بالنصب ، هذا قول الجمهور ، وخالفهم الكسائى ، فأجاز النصبَ مطلقاً ، وفَصَّل ابن جنى وابن عصفور : فأجازاه إذا كان اسم الفعل من لفظ الفعل ، نحو : « نَزَالِ فَنُحَدِّثَكَ » ومَنَعاهُ إذا لم يكن من لفظه ، نحو « صَهْ فَنُكْرِمَكَ » وما أجْدَرَ هذا القولَ بأن يكون صواباً

* * *

وأما النهى فكقولك : « لا تَفْعَلْ شَرًّا فأُعاقِبَكَ » وقول الله تعالى :

السريع « فسيحاً » واسع الخطى « سليمان » هو سليمان بن عبد الملك بن مروان « نستريحا » نلقى عنا تعب السفر

الإعراب : « يا » حرف نداء « ناق » منادى مرخم مبنى على الضم فى محل نصب « سيرى » فعل أمر ، وياء المخاطبة فاعله « عنقا » مفعول مطلق مبين للنوع ، وأصله صفة لموصوف محذوف ، وتقدير الكلام : سيرى سيراً عنقا « فسيحاً » صفة لعنقاً « إلى سليمان » جار ومجرور متعلق بسيرى « فنستريحا » الفاء فاء السببية ، ونستريح : فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد فاء السببية ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن ، والألف للإطلاق

الشاهد فيه : قوله « فنستريحا » حيث نصب الفعل المضارع ، الذى هو نستريح ، بأن مضمرة وجوباً بعد فاء السببية الواقعة فى جواب الأمر المدلول عليه بقوله سيرى

(لا تَفْتَرُوا على اللهِ كَذِباً فيُسْحِتَكُمْ بِعَذابٍ)[1] (ولا تَطْغَوْا فيهِ فيَحِلَّ عَلَيكُمْ غَضَبِي)[2] ولو نقضت النهي بإلاَّ قبْل الفاء لم تنصب ، نحو « لا تَضرِبْ إلا عَمْراً فيَغْضَبُ » فيجب فى « يغضب » الرفع

* * *

وأما الدعاء فكقولك : « اللهمَّ تُبْ عَلَيَّ فأَتُوبَ » وقول الله تعالى : (رَبَّنا اطْمِسْ على أموالِهِمْ واشْدُدْ على قلوبهم فلا يُؤْمِنُوا حتى يَرَوُا العَذابَ الأليمَ)[3] وقول الشاعر :

١٥١ — رَبِّ وَفِّقْنِي فلا أَعْدِلَ عَنْ سَنَنِ السَّاعِينَ فى خَيْرِ سَنَنْ

---

(١) من سورة طه ، من الآية ٦١

(٢) من سورة طه ، من الآية ٨١ (٣) من سورة يونس ، من الآية ٨٨

١٥١ — هذا الشاهد من الأبيات التى لايعلم قائلها ، وقد أنشده ابن عقيل (رقم ٣٢١) والأشمونى فى باب إعراب الفعل ، والمؤلف فى شرح قطر الندى (رقم ١٩) .

الإعراب : « رب » منادى بحرف نداء محذوف . والأصل يارَبى ، فحذف ياء المتكلم اكتفاء بالكسرة التى قبلها « وفقنى » وفق : فعل دعاء ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به « فلا » الفاء فاء السببية ، ولا : نافية « أعدل » فعل مضارع منصوب بأن المضمرة وجوبا بعد فاء السببية ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « عن سنن » جار ومجرور متعلق بأعدل ، وسنن مضاف و « الساعين » مضاف إليه « فى خير » جار ومجرور متعلق بالساعين ، وخير مضاف ، و « سنن » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة ، وسكنه لأجل الوقف .

الشاهد فيه : قوله « فلا أعدل » حيث نصب الفعل المضارع ، الذى هو

وشرطه أن يكون بالفعل ، فلو قلت : « سَقيًا لَكَ فيَرْوِيكَ اللهُ » لم يجز النصب

* * *

وأما الاستفهام فشرطه أن لا يكون بأداةٍ تليها جملة اسمية خبرها جامد ، فلا يجوز النصب فى نحو « هلْ أُخوكَ زَيْدٌ فأكْرِمُهُ » بخلاف « هل أخوك قائم فأكرمه » ولا فرق بين الاستفهام بالحرف نحو (فهَلْ لنا مِنْ شُفعاءَ فيَشْفَعُوا لنا) [1] والاستفهامِ بالاسم نحو (مَنْ ذا الذى يُقْرِضُ اللهَ قَرْضًا حَسَنًا فيُضَاعِفَهُ) [2] يقرأ برفع (يضاعف) ونصبه ، وفي الحديث حكاية عن الله تعالى « مَنْ يَدْعُونِى فأَسْتَجِيبَ لهُ ؟ مَنْ يَسْتَغْفِرُنِى فأَغْفِرَ لهُ ؟ » والاستفهامِ بالظرف نحو « أيْنَ بَيْتُكَ فأَزُورَكَ ؟ » و « مَتى تَسِيرُ فأُرَافِقَكَ ؟ » و « كيْفَ تكون فأَصْحَبَكَ ؟ »

* * *

فإن قلت : فما بال الفعل لم ينصب فى جواب الاستفهام في قول الله عز وجل : (أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللهَ أَنزَلَ مِنَ السَّماءِ ماءً فتُصْبِحُ الأَرْضُ مُخْضَرَّةً) [3] ؟

قلت : لوجهين : أحدهما : أن الاستفهام هنا معناه الإثبات ، والمعنى

قوله « أعدل » بأن المضمرة وجوبا بعد فاء السببية الواقعة فى جواب فعل الدعاء الذى هو قوله وفق ، ومنه يتبين لك أيضاً أن الفصل بلا النافية لايمنع من عمل النصب .

(١) من سورة الأعراف ، من الآية ٥٣ (٢) من سورة البقرة ، من الآية ٢٤٥

(٣) من سورة الحج ، من الآية ٦٣

قد رأيت أن الله أنزل من السماء ماء ، والثانى : أن إصباح الأرض مخضرة لا يتسبب عما دخل عليه الاستفهام ، وهو رؤية المطر ، وإنما يتسبب ذلك عن نزول المطر نفسه ، فلو كانت العبارة أنزل الله من السماء ماء فتصبح الأرض مخضرة ثم دخل الاستفهام صح النصب

* * *

فإن قلت : يَرُدُّ هذا الوجه قوله تعالى : (أَعَجَزْتُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هٰذَا الْغُرَابِ فَأُوَارِيَ سَوْأَةَ أَخِي) (١) فإن مُوَاراة السوأة لا يتسبب عما دخل عليه حرف الاستفهام ؛ لأن العجز عن الشيء لا يكون سبباً فى حصوله

قلت : ليس (أوارى) منصوباً فى جواب الاستفهام ، وإنما هو منصوب بالعطف على الفعل المنصوب ، وهو (أكون)

* * *

فإن قلت : فقد جعله الزمخشرى منصوباً فى جواب الاستفهام !

قلت : هو غالط فى ذلك

* * *

وأما العَرْضُ فكقول بعض العرب : « ألا تَقَعُ [فى] الماء فتَسْبَحَ » وكقولك : « ألاَ تأتِينَا فتُحَدِّثَنا » وقول الشاعر :

١٥٢ — ياابْنَ الكِرَامِ ألا تَدْنُو فتُبْصِرَ ما
قد حَدَّثُوكَ فما رَاءٍ كَمَنْ سَمِعَا

---

(١) من سورة المائدة ، من الآية ٣١

١٥٢ — وهذا الشاهد مما لم نقف على نسبته إلى قائل معين ، وقد أنشده

... ...

الأشمونى فى باب إعراب الفعل ، والمؤلف فى القطر (رقم ٢١) وابن عقيل (رقم ٣٢٢)

اللغة : « الكرام » جمع كريم . ويراد به الجواد ، كما يراد به الأصيل « تدنو » تقرب ، وأراد به هنا النزول عليهم « راء » اسم فاعل فعله رأى بمعنى أبصر

المعنى : يقول لمخاطبه : لقد حدثك الناس عنا وزعموا لك أنا قوم نكرم الضيف وننزله خير منزل ، فأنا أعرض عليك أن تزورنا وتنزل بدارنا لتعرف حقيقة ماسمعته من أفواه المتحدثين عنا ؛ ولتكون معرفتك بحالنا معرفة أكيدة ، فإن المعرفة عن طريق السماع ليست كالمعرفة عن طريق المعاينة والمشاهدة

الإعراب : « يا » حرف نداء « ابن » منادى منصوب بالفتحة الظاهرة « الكرام » مضاف إليه « ألا » أداة عرض حرف مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « تدنو » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل « فتبصر » الفاء فاء السببية ، تبصر : فعل مضارع منصوب بأن المضمرة وجوباً بعد فاء السببية . وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وفاعل تدنو وتبصر ضمير مستتر فى كل منهما وجوباً تقديره أنت « ما » اسم موصول بمعنى الذى : مفعول به لتبصر ، مبنى على السكون فى محل نصب « قد » حرف تحقيق « حدثوك » فعل ماض . وواو الجماعة فاعله ، وضمير المخاطب مفعول به أول ، ولهذا الفعل مفعول ثان محذوف هو رابط الصلة بالموصول ، والتقدير : فتبصر الذى حدثوكه ، والجملة لامحل لها من الإعراب صلة الموصول « فما » الفاء حرف دال على التعليل ، ما : نافية « راء » مبتدأ « كمن » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « سمعا » فعل ماض ، والألف للإطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، والجملة لامحل لها من الإعراب صلة من المجرورة محلا بالكاف .

* * *

وأما التحضيض فكقولك : « هَلاَّ اتقيتَ اللهَ تعالى فيَغْفِرَ لكَ » و « هَلاَّ أسلمْتَ فتدْخُلَ الجنَّةَ » وهو والعرْض متقاربان ، يجمعهما التنبيه على الفعل ، إلا أن فى التحضيض زيادةَ توكيد وحَثٍّ

وأما قوله تعالى : (لَوْلا أخَّرْتنى إلى أجَلٍ قريبٍ فأصَّدَّقَ) [1] فمن باب النصب فى جواب الدعاء ، ولكنه استعيرت فيه عبارة التحضيض أو العرض للدعاء

* * *

وأما التمنى فكقوله تعالى : (يالَيْتَنى كُنْتُ مَعَهُمْ فأفُوزَ فَوْزاً عظيما) [2]

وقول الشاعر :

١٥٣ — * ألاَ رَسُولَ لنَا مِنها فيُخْبِرَنا *

فهذه أمثلة النصب بعد فاء السببية فى هذه المواضع الثمانية

الشاهد فيه : قوله « فتبصر » حيث نصب الفعل المضارع ، الذى هو قوله تبصر ، بأن المضمرة وجوبا بعد فاء السببية فى جواب العرض المدلول عليه بقوله « ألا . . . » .

(١) من سورة المنافقين ، من الآية ١٠ (٢) من سورة النساء ، من الآية ٧٣

١٥٣ — هذا صدر بيت لأمية بن أبى الصلت ، وعجزه قوله :

* ما بُعْدُ غايَتِنا مِنْ رَأْسِ مُجْرَانا *

وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٤٢٠)

اللغة : « ألا رسول لنا منها » رواية سيبويه والأعلم « ألا رسول لنا منا » وكلتا الروايتين صحيحة ، وضمير المؤنثة فى « منها » على هذه الرواية يعود إلى

* * *

وأما النصب بعـد واو المعية في المواضع المذكورة فسُمِعَ في خمسةٍ ، وقاسَهُ النحويون في ثلاثةٍ

المقابر ، مثلا « غايتنا » أصل الغاية في سباق الخيل آخر الأمد الذى جعل مسافة للتسابق « رأس مجرانا » أول ومبدأ إجرائنا الخيول ، والمجرى - بضم الميم وسكون الجيم - مصدر ميمى بمعنى الإجراء ، وتقول : أجرى الفارس فرسه إجراء ، وقد ضرب الغاية والمجرى مثلا .

المعنى : يقول : إن الإنسان إذا مات لم تعرف مدة إقامته إلى أن يبعث ، فتمنى أن يجيئه رسول من الأموات يخبره بحقيقة ذلك

الإعراب : « ألا » كلمة مركبة من همزة الاستفهام ولا النافية ، وصار معناها التمنى مع بقاء الإعمال ، رسول ، اسم ألا مبنى على الفتح فى محل نصب « لنا منها » جاران ومجروران يتعلقان بمحذوف خبر ، ويجوز تعليق الأول بمحذوف صفة لرسول ، والثانى بمحذوف خبر ألا « فيخبرنا » الفاء فاء السببية ، يخبر : فعل مضارع منصوب بأن المضمرة وجوبا بعد فاء السببية ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، وضمير المتكلم عن نفسه وغيره مفعول به « ما » اسم استفهام مبتدأ ، مبنى على السكون فى محل رفع « بعد » خبر المبتدأ ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وبعد مضاف وغاية من « غايتنا » مضاف إليه ، وغاية مضاف . وضمير المتكلم ومعه غيره مضاف إليه « من رأس » جار ومجرور متعلق ببعد ، ورأس مضاف ومجرى من « مجرانا » مضاف إليه ، ومجرى مضاف والضمير مضاف إليه ،

الشاهد فيه : قوله « فيخبرنا » حيث نصب الفعل المضارع ، الذى هو قوله يخبر ، بأن المضمرة وجوباً بعد فاء السببية الواقعة فى جواب التمنى المدلول عليه بقوله « ألا ... » .

فالخمسة المسموع فيها أحدها النفى ، كقوله تعالى : (وَلَمَّا يَعْلَمِ اللهُ الَّذِينَ جاهَدُوا مِنكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ) [١] والمعنى والله أعلم إنكم تجاهدون ولاتصبرون وتطمعون أن تدخلوا الجنة وإنما ينبغى لكم الطمع في ذلك إذا اجتمع مع جهادكم الصبر على ما يصيبكم فيه فيعلم الله حينئذ ذلك واقعًا منكم ، والواو من قوله تعالى (ولما) واو الحال ، والتقدير : بل أحسبتم أن تدخلوا الجنة وحالتكم هذه الحالة

والثانى : الأمر ، كقوله :

١٥٤ — فَقُلْتُ ادْعِي وأَدْعُوَ إنَّ أَنْدَى لِصَوْتٍ أَنْ يُنَادِيَ دَاعِيَانِ

---

(١) من سورة آل عمران ، من الآية ١٤٢

١٥٤ — اختلف العلماء فى نسبة هذا البيت ، فنسبه سيبويه (ج ١ ص ٤٢٦) إلى الأعشى ، وبحثت ديوانه فوجدته فى زيادات الديوان ولم يروه أبو العباس ثعلب فيما رواه من شعر الأعشى ميمون ، ونسبه الأعلم فى شرح شواهده إلى الحطيئة ، ونسبه آخرون إلى دثار بن شيبان النمرى ، ونسبه قوم إلى ربيعة بن جشم ، ونسبه القالى إلى الفرزدق ، والبيت من شواهد ابن عقيل أيضا (رقم ٣٢٣) والمؤلف فى أوضحه (ج ٢ ص ١٧٠) قال أبو رجاء غفر الله له : وقد روى أبو السعادات ابن الشجرى فى أثناء مختار شعر الحطيئة كلمة عدتها ثلاثة عشر بيتا نسبها إلى دثار بن شيبان النمرى . أحد بنى النمر بن قاسط ، يقولها فى هجاء بنى قريع والبيت الشاهد تاسع أبياتها . وقد رواه أبو البركات الأنبارى فى كتابه الإنصاف (ص ٣٠٦) برواية أخرى « ادعى وأدع فإن أندى » وهى رواية ابن الشجرى ، ومجازها عندهما أن « وأدع » مجزوم بلام الأمر محذوفة ، أى : ادعى ولأدع — إلخ .

اللغة : « أندى » أفعل تفضيل من قولهم : ندى صوته يندى ندى — من

والثالث : النَّهْىُ ، كقول الشاعر :

١١٤ — يأَيُّها الرَّجلُ المُعَلِّمُ غَيرَهُ ... هَلاَّ لنفسِكَ كانَ ذا التَّعْلِيمُ

ابْدَأْ بنفسِكَ فانْهَهَا عَنْ غَيِّها ... فإذا انتَهَتْ عَنْهُ فأَنْتَ حَكِيمُ

فهُنَاكَ يُسْمَعُ ما تقولُ ويُشْتَفَى ... بالقولِ مِنْكَ ويَنْفَعُ التَّعْلِيمُ

لا تنهَ عَنْ خُلُقٍ وتَأْتِيَ مِثْلَهُ ... عارٌ عليكَ إذا فَعلْتَ عَظِيمُ (١)

وتقول : « لا تَأْكُلِ السَّمكَ وتَشْرَبِ اللَّبَنَ » فإذا أردت بالواو

باب فرح ـ إذا بعد وامتد .

الإعراب : « قلت » فعل ماض ، وضمير المتكلم فاعله « ادعى » فعل أمر ، وياء المخاطبة فاعله . والجملة فى محل نصب مقول القول « وأدعو » الواو واو المعية . أدعو : فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوباً بعد واو المعية ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة . وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « إن » حرف توكيد ونصب « أندى » اسم إن « لصوت » ، جار ومجرور متعلق بأندى ، وقيل : اللام زائدة ، وصوت : مضاف إليه « أن » حرف مصدرى ونصب « ينادى » فعل مضارع منصوب بأن . وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « داعيان » فاعل ينادى وأن مع مادخلت عليه فى تأويل مصدر خبر إن

الشاهد فيه : قوله « وأدعو » حيث نصب الفعل المضارع ، الذى هو قوله أدعو ، بأن المضمرة وجوباً بعد واو المعية الواقعة فى جواب الأمر المدلول عليه بقوله « ادعى » .

(١) قد سبق ذكر هذه الأبيات كلها فى ص (٢٨٥) وبينا مافيها من قول ، ولا حاجة بنا إلى إعادة شىء منه ههنا ، ومحل الشاهد هنا قوله « وتأتى » حيث نصب الفعل المضارع ، الذى هو قوله تأتى ، بأن المضمرة وجوباً بعد واو المعية الواقعة فى جواب النهى المدلول عليه بقوله « لاتنه . . . »

عطف الفعل على الفعل جزمْتَ الثانى ، وكان شريكَ الأول فى النهى ؛ وكأنك قلت : لاتفعل هذا ولا هذا ، وحينئذ فيلتقى ساكنان الباء واللام فتكسر الباء على أصل التقاء الساكنين ، وإن أردت عطف مصدر الفعل على مصدر مقدر مما قبله نصبت الفعل بأن مضمرة ، وكان النهى حينئذ عن الجمع بينهما ، وإن أردت الاستئناف رفعت الثانى

والرابع : التمنى ، كقوله تعالى (ياليْتَنا نُرَدُّ ولا نُكَذِّبَ بآياتِ رَبِّنا ونَكونَ مِنَ المُؤْمِنِينَ) (١)

والخامس : الاستفهام ، كقوله ، وهو الحطيئة :

١٥٥ — أَلَمْ أَكُ جارَكُمْ ويكونَ بَيْنِي وَبَيْنَكُمُ المَوَدَّةُ والإِخاء

---

(١) من سورة الأنعام ، من الآية ٢٧ ، وقد قرأ حمزة وحفص فى هذه الآية بنصب (نكذب) ونصب (نكون) والاستشهاد لما نحن فيه يصلح بكل واحدة من الكلمتين ، خلافا لمن زعم أن الاستشهاد لايكون إلا فى (ونكون) .

١٥٥ — هذا الشاهد من كلمة للحطيئة يهجو فيها الزبرقان بن بدر وقومه ، ويمدح آل بغيض بن شماس ، وهذا البيت من شواهد سيبويه (ج ص ٤٢٥) والمؤلف فى القطر (رقم ٢٢) والأشمونى فى باب إعراب الفعل ، وابن عقيل (رقم ٣٢٥)

الإعراب : « ألم » الهمزة للاستفهام التقريرى ، لم : حرف نفى وجزم وقلب « أك » فعل مضارع ناقص مجزوم بلم ، وعلامة جزمه سكون النون المحذوفة للتخفيف ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « جاركم » جار : خبر أك ، وضمير المخاطب مضاف إليه « ويكون » الواو واو المعية ، يكون : فعل مضارع ناقص منصوب بأنِ المضمرة وجوباً بعد واوِ المعية « بيني » ظرف

* * *

وينتصب الفعل المضارع بأن مضمرة جوازاً ، لا وجوباً ، بعد أربعة احرف ، وهي : الفاء ، وثُمَّ ، والواو ، وأوْ ، وذلك إذا عطفن على اسم صريح ، مثالُ ذلك بعد « أو » قولُ الله تعالى : (وما كانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللهُ إلاَّ وَحياً أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولاً فيُوحِيَ بإِذْنِهِ)[١] يقرأ في السبع برفع (يرسل) ونصبه ، وقال أبو بكر بن مجاهد المقرئ رحمه الله : قرئ (لَوْ أَنَّ لي بكُمْ قُوَّةً أَوْ آوِيَ)[٢] بنصب (آوى)

متعلق بمحذوف خبر يكون تقدم على اسمه ، وياء المتكلم مضاف إليه « وبينكم » ظرف معطوف بالواو على الظرف السابق ، وضمير المخاطب مضاف إليه « المودة » اسم يكون « والإخاء » معطوف عليه

الشاهد فيه : قوله « ويكون » حيث نصب الفعل المضارع ، الذى هو قوله يكون ، بأن المضمرة وجوبا بعد واو المعية الواقعة فى جواب الاستفهام

واعلم أن ههنا ثلاثة أشياء : الأول ، أن الرواة متفقون على رواية هذا البيت بنصب « ويكون » . والثانى : أن العلماء يختلفون فى جواز نصب الفعل المضارع بعد فاء السببية وواو المعية فى جواب الاستفهام التقريرى ؛ فمنهم من قال : الاستفهام التقريرى كالاستفهام الحقيقى ، كلاهما يصح نصب المضارع فى جوابه ، ومنهم من قال : نصب المضارع فى جواب الاستفهام خاص بالاستفهام الحقيقى . والثالث : أن الاستشهاد بهذا البيت إنما يتم على مذهب من يرى التسوية بين الاستفهام التقريرى والاستفهام الحقيقى ، فأما على رأى من قال : إنما ينتصب المضارع بعد الفاء أو الواو فى جواب الاستفهام الحقيقى ـ فلا يكون فى هذا البيت شاهد لما نحن فيه ، ويكون انتصاب « يكون » بعد الواو فى جواب النفى ، وهو شاهد آخر غير الذى أنشد المؤلف البيت من أجله .

(١) من سورة الشورى ، من الآية ٥١ (٢) من سورة هود ، من الآية ٨٠

ولا وجه له ، وردّ عليه ابن جنى فى محتسبه وغيره ، وقالوا : وجْهُها كوجه قراءة أكثر السبعة (أوْ يُرْسِلَ رَسُولاً) بالنصب ، وذلك لتقدم الاسم الصريح ، وهو (قوّة) فكأنه قيل : لو أن لى بكم قوة أو إيواء إلى ركن شديد

ومثالُ ذلك بعد الواو قولُ مَيْسُون بنتِ بَحْدَل :

١٥٦ — لَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَينى أَحَبُّ إلىَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ

---

١٥٦ — هذا البيت لامرأة اسمها ميسون بنت بحدل ، وكانت امرأة من أهل البادية فتزوجها معاوية بن أبى سفيان ونقلها إلى الحاضرة ، فكانت تكثر من الحنين إلى أهلها ، ويشتد بها الوجد إلى حالتها الأولى ، والبيت من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٤٢٦) ولم ينسبه ولا نسبه الأعلم فى شرح شواهده ، وقد أنشده المؤلف فى أوضحه (ج ٢ ص ١٧٣) وفى القطر (رقم ١٥) والأشمونى فى باب إعراب الفعل ، وابن عقيل (رقم ٣٢٦)

الإعراب : « للبس » اللام لام الابتداء ، لبس : مبتدأ ، « عباءة » مضاف إليه « وتقر » الواو عاطفة ، تقر : فعل مضارع منصوب بأن المضمرة جوازاً بعد واو العطف « عينى » فاعل تقر ، وياء المتكلم مضاف إليه « أحب » خبر المبتدأ « إلى » جار ومجرور متعلق بأحب « من لبس » جار ومجرور متعلق بأحب أيضاً ، ولبس مضاف ، و « الشفوف » مضاف إليه

الشاهد فيه : قوله « وتقر » حيث نصب الفعل المضارع ، وهو قوله « تقر » بأن المضمرة بعد واو عاطفة على اسم خالص من التقدير بالفعل ، وهو قوله لبس ، وهذا الإضمار جائز لا واجب ، يعنى أنه يجوز لك أن تقول : ولبس عباءة وأن تقر عينى ، وإذا كان الاسم السابق مقدراً بالفعل لم يجز نصب المضارع بعد الواو ، والاسم الذى يقدر بالفعل هو الوصف الصريح المقترن

الرواية فيه بنصب « تَقَرَّ » وذلك بأن مضمرة ، على أنه معطوف على اللبس ، فكأنه قال : لَلُبْسُ [عَبَاءةٍ] وقُرَّةُ عيْنِى

ومثالُ ذلك بعد الفاء قوله :

١٥٧ — لَوْلا تَوَقُّعُ مُعْتَرٍّ فأُرْضِيَهُ   ما كنْتُ أُوثِرُ إتْرَابًا على تَرَبِ

بأل ، نحو « الحاضر فيحصل لى السرور أخى » فإن قولك الحاضر فى تقدير قولك الذى يحضر ، فلا يجوز نصب المضارع الذى بعده ، وهو يحصل

ومن مجموع ماذكرناه وذكره المؤلف تعلم أن السابق على الواو أو الفاء المسبوقين بأحد الأمرين النفى والطلب : إما أن يكون اسما صريحاً ، وإما أن يكون اسما غير صريح ، بل هو فعل فى تأويل الاسم ، نحو قولك : ما تأتينا فتحدثنا ، فإن هذا الكلام فى تأويل قولك : ما يكون منك إتيان لحديث ، فإن كان اسما صريحا ، فإما أن يكون خالصاً من التقدير بالفعل ـ وهو المصدر ـ وإما أن يكون مقدراً بالفعل ـ وهو الوصف المقرون بأل ـ فإن كان الاسم السابق غير صريح فإضمار أن المصدرية بعده واجب ، وإن كان الاسم السابق صريحاً وكان مع ذلك خالصاً من التقدير بالفعل فإضمار أن المصدرية بعده جائز ، وإن كان الاسم السابق صريحاً وكان مع ذلك مقدرا بالفعل فإضمار أن المصدرية بعده ممتنع : فإضمار أن المصدرية حينئذ على ثلاثة أضرب : واجب ، وجائز ، وممتنع

١٥٧ — البيت من الشواهد الذى لم أقف لها على نسبة إلى قائل معين ، وقد أنشده المؤلف فى أوضحه (ج ٢ ص ١٧٤) والأشمونى فى باب إعراب الفعل ، وابن عقيل (رقم ٣٢٨)

اللغة : «توقع» ارتقاب وانتظار «معتر» هو الفقير الذى يتعرض للمعروف «أوثر» أفضل وأرجح «إترابا» مصدر أترب الرجل إذا استغنى «ترب» بفتحتين ـ هو الفقر والحاجة ، وهو مصدر ترب الرجل ـ من باب فرح ـ إذا افتقر

ومثالُ ذلك بعد ثُمَّ قولُ الشاعر :

١٥٨ — إنى وقَتْلِي سُلَيْـكاً ثُمَّ أَعْقِلَهُ كالثَّوْرِ يُضْرَبُ لَمَّا عافَتِ البَقَرُ

الإعراب : « لولا » حرف يقتضى امتناع جوابه لوجود شرطه « توقع » مبتدأ ، وخبره محذوف وجوبا تقديره موجود ، وتوقع مضاف ، و « معتر » مضاف إليه « فأرضيه » الفاء عاطفة . أرضى : فعل مضارع منصوب بأن المضمرة جوازا بعد الفاء ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا ، وضمير الغائب مفعول به « ما » نافيه « كنت » فعل ماض ناقص ، وضمير المتكلم اسمه « أوثر » فعل مضارع ، وفاعله مستتر فيه وجوبا ، وجملة الفعل وفاعله فى محل نصب خبر كان ، وجملة كان واسمه وخبره لامحل لها جواب لولا « إترابا » مفعول به لأوثر « على » ترب » جار ومجرور متعلق بأوثر

الشاهد فيه : قوله « فأرضيه » حيث نصب الفعل المضارع ، الذى هو قوله « أرضى » بأن المضمرة بعد الفاء العاطفة : لأنها مسبوقة باسم خالص من التقدير بالفعل ، وهذا الإضمار جائز لا واجب ، وقد بينا ذلك بإيضاح فى شرح الشاهد السابق

١٥٨ — هذا البيت من كلام أنس بن مدركة الخثعمى ، وهو من شواهد المؤلف فى أوضحه (ج ٢ ص ١٧٤) ، الأشمونى فى باب إعراب الفعل ، وابن عقيل (رقم ٢٢٧) وانظره مع أبيات أخرى فى معناه فى كتاب الحيوان للجاحظ (١ — ١٨)

اللغة : « سليكا » هو بضم السين وفتح اللام — وهو سليك بن السلكة — بزنة همزة — وهو أحد ذؤبان العرب وشذاذهم ، وكان من حديثه أنه مر ببيت من خثعم وأهله خلوف ، فرأى امرأة شابة بضة ، فنال منها . فعلم بهذا أنس بن مدركة فأدركه فقتله « أعقله » أى : أؤدى ديته « الثور » ذكر البقر « عافت » كرهت ، وقد ذكر المؤلف

وكانت العرب إذا رأت البقرة قد عافت ورود الماء تعمد إلى الثور فتضربه فترد البقرُ حينئذ الماءَ ، ولا تمتنع منه ، فراراً من الضرب أن يصيبها ، وإنما امتنعوا من ضربها لضعفها عن حمله ، بخلاف الثور

وقولى « اسم صريح » احتراز من نحو « ما تأتينا فتحدثنا » فإن العطف فيه وإن كان على اسم متقدم ، فإنا قد قدمنا أن التقدير ما يكون منك إتيان فحديث ، لكن ذلك الاسم ليس بصريح ، فإضمار أن هناك واجب لا جائز ، بخلاف مسألتنا هذه ، فإن إضمار أن جائز ، بل نص

سبب هذا التعبير ، وقد ذكر الجاحظ فى الموضع الذى بيناه من الحيوان جملة صالحة من كلام العرب فى ذلك . ويقال : الثور من نبات الماء تراه البقر فتعاف الورود استقذاراً فيضربه البقار لينحيه لكى ترد

الإعراب : « إنى » إن : حرف توكيد ونصب ، وياء المتكلم اسمه « وقتلى » الواو عاطفة ، قتل : معطوف على اسم إنّ ، وياء المتكلم مضاف إليه ، من إضافة المصدر إلى فاعله «سليكا» مفعول به للمصدر « ثم » حرف عطف «أعقله» أعقل : فعل مضارع منصوب بأن المضمرة جوازاً بعد ثم ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً ، وضمير الغائب العائد إلى سليك مفعول به « كالثور » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر إن «يضرب» فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً ، والجملة فى محل نصب حال من الثور ، « لما » ظرف بمعنى حين مبنى على السكون فى محل نصب عامله يضرب « عافت » فعل ماض ، والتاء للتأنيث « البقر » فاعل ، والجملة من الفعل والفاعل فى محل جر بإضافة لما الحينية إليها

الشاهد فيه : قوله « ثم أعقله » حيث نصب الفعل المضارع ، الذى هو قوله « أعقل » بأن المضمرة جوازاً بعد ثم ؛ المسبوق باسم خالص من التقدير بالفعل ، وهو قوله « قتل »

ابن مالك فى شرح العمدة على أنَّ الإظهار أحسن من الإضمار

* * *

ثم قلت : بابٌ ـ المَجْرُورَاتُ ثَلاَثَةٌ : أَحَدُها : المَجْرُورُ بالحَرْفِ ، وهُوَ : مِنْ ، وإلى ، وعَنْ ، وعَلى ، والباء ، واللاَّمُ ، وفى ـ مُطْلَقاً ، والكافُ ، وحَتَّي ، والوَاوُ ـ لِلظَّاهِرِ مُطْلَقاً ، والتَّاءُ لِلهِ ورَبِّ مُضافاً لِلكَعْبَةِ أَوِ الياءِ ، وكَىْ لِمَا الاسْتِفْهامِيَّةِ أَوْ أَنِ المُضْمَرَةِ وصِلَتِها ، ومُنْذُ ومُذْ لِزَمَنٍ غَيْرِ مُسْتَقْبَلٍ ولا مُبْهَمٍ ، ورُبَّ لِضَمِيرِ غَيْبَةٍ مُفْرَدٍ مُذَكَّرٍ يُمَيِّزُ بمطابِقِ المعنَى قليلاً ولِمُنَكَّرٍ مَوْصُوفٍ كثيراً

وأقول : لما أَنْهَيْتُ القولَ فى المرفوعات والمنصوبات شرعت في المجرورات وقسَّمتها إلى ثلاثة أقسام : مجرور بالحرف ، ومجرور بالإضافة ، ومجرور بمجاورة مجرور ، وبدأت بالمجرور بالحرف لأنه الأصل ؛ وإنما لم أذكر المجرور بالتبعية كما فعل جماعة لأن التبعية ليست عندنا هى العاملة وإنما العاملُ عاملُ المتبوعِ ، وذلك فى غير البدل ، وعاملٌ محذوفٌ فى باب البدل ، فرَجع الجرُّ فى باب التوابع إلى الجر بالحرف والجر بالإضافة

* * *

وقسمت الحروف الجارة إلى ستة أقسام :

أحدها : ما يَجُرُّ الظاهر والمضمر ، وبدأت به لأنه الأصل ، وهو سبعة أحرف : مِنْ ، وإلى ، وعَنْ ، وعلى ، والباء ، واللّامُ ، وفى ، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى : (ومِنْكَ ومِنْ نُوحٍ) [1] (إلى اللهِ مرجِعُكُمْ) [2]

---

(١) من سورة الأحزاب ، من الآية ٧ (٢) من سورة المائدة ، من الآيتين ٤٨ و ١٠٥

(إليه مرجعكم) (١) (طبقاً عن طبق) (٢) (رضى الله عنهم ورضوا عنه) (٣) (وعليها وعلى الفلك تحملون) (٤) (آمنوا بالله ورسوله) (٥) (آمنوا به) (٦) (لله ما فى السموات وما فى الأرض) (٧) (له مافى السموات وما فى الأرض) (٨) (كل له قانتون) (٩) (وفي الأرض آيات للموقنين) (١٠) (وفيها ماتشتهيه الأنفس) (١١)

الثانى : مالايجر إلا الظاهر ، ولا يختص بظاهر معين ، وهو ثلاثة : الكاف ، وحتى ، والواو

الثالث : ما يجر لفظتين بعينها ، وهو التاء ؛ فإنها لا تجر إلا اسم الله عز وجل ، وربا مضافاً إلى الكعبة أو إلى الياء ، قال الله تعالى : (تالله تفتؤ تذكر) (١٢) (تالله لقد آثرك الله علينا) (١٣) (وتالله لأكيدن أصنامكم) (١٤) وقالت العرب « ترب الكعبة » و « تربى لأفعلن »

الرابع : مايجر فرداً خاصا من الظواهر ، ونوعاً خاصاً منها ، وهو كى ، فإنها لاتجر إلا أمرين : أحدهما « ما » الاستفهامية ، وهى الفرد

---

(١) من سورة الأنعام ، من الآية ٦٠ (٢) من سورة الانشقاق ، من الآية ١٩
(٣) من سورة المائدة ، من الآية ١١٩ (٤) من سورة المؤمنين ، من الآية ٢٢
(٥) من سورة النساء ، من الآية ١٣٦ (٦) من سورة الإسراء ، من الآية ١٠٧
(٧) من سورة البقرة ، من الآية ٢٨٤
(٨) من سورة البقرة ، من الآية ٢٥٥ (٩) من سورة البقرة ، من الآية ١١٦
(١٠) من سورة الذاريات ، من الآية ٢٠ (١١) من سورة الزخرف ، من الآية ٧١
(١٢) من سورة يوسف ، من الآية ٨٥ (١٣) من سورة يوسف ، من الآية ٩١
(١٤) من سورة الأنبياء ، من الآية ٥٧

الخاص ، يقال لك « جِئْتُكَ أمْسِ » فتقول فى السؤال عن علة المجىء : « لِمَهْ ؟ » أو « كَيْمَهْ ؟ » فكما أن « لمه » جار ومجرور كذلك « كيمه » والأصل لِمَا وكَيْما ، ولكن « ما » الاستفهامية متى دخل عليها حرف الجر حذفت ألفها وجوبًا كما قال تعالى : (فِيمَ أَنتَ مِنْ ذِكْرَاهَا) [1] (عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ) [2] (بِمَ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ) [3] وحسن فى الوقف أن تُرْدَفَ بهاءِ السكت ، كما قرأ البزى فى هذه المواضع وغيرها ، الثانى : « أنِ » المضمرة وصلتها ، وذلك هو النوع الخاص ، تقول : « جِئْتُكَ كَىْ تُكْرِمَنِى » فإن قَدَّرت كى تعليلية فالنصب بأن مضمرة ، وأن المضمرة مع هذا الفعل فى تأويل مصدر مجرور بكى ، وكأنك قلت : جئتك للإكرام

الخامس : ما يَجُرُّ نوعا خاصًّا من الظواهر ، وهو مُنْذُ ومُذْ ، فإن مجرورهما لا يكون إلا اسم زمان ، ولا يكون ذلك الزمان إلا معينًا ، لا مبهمًا ، ولا يكون ذلك المعين إلا ماضيًا أو حاضرًا ، لا مستقبلا ، تقول : « ما رَأَيْتُهُ مُنْذُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ » و « مُذْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ » و « مُنْذُ يَوْمِنَا » و « مُذْ يَوْمِنا » ولا تقول : « لا أراه منذ غدٍ » « ولا مذ غدٍ » وكذا لا تقول « ما رأيته منذ وقت »

السادس : ما يجر نوعا خاصًا من المضمرات ، ونوعًا خاصًا من المظهرات وهو رُبَّ ، فإنها إن جرت ضميرًا فلا يكون إلا ضميرَ غيبةٍ مفردًا مذكرًا مرادًا به المفردُ المذكرُ وغيرُه ، ويجب تفسيره بنكرةٍ بَعْدَه مطابقةٍ للمعنى

(١) من سورة النازعات ، الآية ٤٣ (٢) من سورة النبأ ، الآية ١
(٣) من سورة النمل ، من الآية ٣٥

المراد منصوبةٍ على التمييز ، نحو « رُبَّهُ رَجُلاً لَقِيتُ » و « رُبَّهُ رَجُلَيْنِ » و « رُبَّهُ رِجالاً » و « رُبَّهُ امْرَأَةً » و « رُبَّهُ امْرَأَتَيْنِ » و « رُبَّهُ نِساءً » ، وكل ذلك قليل ، وإن جرت ظاهراً فلا يكون إلا نكرة موصوفة ، نحو « رُبَّ رَجُلٍ صالحٍ لقِيتُ » ، وذلك كثير

* * *

فإن قلت : قد كان من حقك أن تؤخر التاء في الذكر عن الحروف المذكورة بعدها ؛ لاختصاص التاء باسم الله تعالى وربِّ الكعبة ، واختصاصهن إما بنوع أو نوعين أو فرد ونوع كما فَصَّلت ، وأصل حرف الجر أن لا يختص ، والمختصُّ بنوعٍ أقربُ إلى الأصل من مختص بفرد ؛ وكان ينبغي أن يقدم المختص بنوعين ، وهو رُبَّ ، على المختص بفرد ونوع ، وهي كَيْ

قلت : إنما ذكرت التاء إلى جانب الواو لأنها شريكتها فى القسم ، فتأخيرُها عنها قَطْعٌ للنظير عن نظيره ، ولما أردت أن أذكر شيئاً من أحكام رُبَّ اقتضى ذلك تأخيرها ؛ لئلا يقع ذكر أحكامها فاصلاً بين هذه الحروف ، وأيضاً فإننى ذكرت حكم رُبَّ فى الحذف وذكرت حكم بقية الحروف في ذلك ؛ فلو كانت رُبَّ مقدَّمةً كان ذلك أيضاً قطعاً للنظير عن النظير بالنسبة إلى الأحكام

* * *

ثم قلت : ويجُوزُ حَذْفُها مَعَهُ ، فيَجبُ بَقاء عَمَلِها ، وذلكَ بَعْدَ الواو كثيرٌ والْفَاءِ وَبَلْ قليلٌ ، وحَذْفُ اللاّمِ قبْلَ كَيْ ، وخافِضِ أنْ وأنَّ مُطْلَقاً

وأقول : لما ذكرت أن « رُبَّ » تَدْخُل على المنكَّر بَيَّنْتُ أنها يجوز حذفها معه ، وأشرتُ بهذا التقييد إلى أنها لا يجوز حذفها إذا دخلت على ضمير الغيبة ، ثم بينت أنها إذا حذفت وجب بقاء عملها ، وأن هذا الحكم ـ أعنى حذفها وبقاء عملها ـ على نوعين : كثير ، وقليل ، فالكثير بعد الواو ، كقوله :

١٥٩ — وَبَلَدٍ مُغْبَرَّةٍ أَرْجاؤُهُ كَأَنَّ لَوْنَ أَرْضِهِ سَماؤُهُ

---

١٥٩ — هذا الشاهد من كلام رؤبة بن العجاج ، التميمى البصرى ، أمضغ شعراء العرب للشيح والقيصوم ، والمروى فى ديوان أراجيزه :

* وَبَلدٍ عامِيَةٍ أَعماؤُهْ *

الإعراب : « وبلد » الواو واو رب ، بلد : مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر « مغبرة » بالجر نعت لبلد باعتبار لفظه « أرجاؤه » أرجاء : فاعل بمغبرة ، وضمير الغائب العائد إلى بلد مضاف إليه ، والبلد يجوز تذكيره وتأنيثه ، وقد ورد بهما فى القرآن الكريم ، قال الله تعالى : (والبلد الطيب) من سورة الأعراف ، من الآية ٥٨ ، وقال جل شأنه : (بلدة طيبة) من سورة سبأ ، من الآية ١٥ « كأن » حرف تشبيه ونصب « لون » اسم كأن ، ولون مضاف ، وأرض من « أرضه » مضاف إليه ، وأرض مضاف ، وضمير الغائب العائد إلى البلد مضاف إليه « سماؤه » سماء : خبر كأن ، والضمير مضاف إليه ، وهذا من عكس التشبيه ؛ لأن القصد تشبيه السماء ـ وقد ثار الغبار عليها ـ بلون الأرض ، والتشبيه المقلوب مما يستملح عند علماء البلاغة إن اشتمل على نكتة لطيفة

الشاهد فيه : قوله « وبلد » حيث حذف حرف الجر الذى هو « رب » وأبقى عمله كما ترى ، بعد الواو ، وذلك فى العربية كثير جداً ، والشواهد عليه من كلام الموثوق بعربيتهم لا يأتى عليها الحصر

وقوله :

١٦٠ — وَلَيْلٍ كَمَوْجِ الْبَحْرِ أَرْخَى سُدُولَه   عَلَيَّ بِأَنْوَاعِ الْهُمُومِ لِيَبْتَلِي

وقوله :

١٦١ — وَدَوِّيَّةٍ مِثْلِ السَّماءِ اعْتَسَفْتُها   وقد صَبَغَ اللَّيْلُ الْحَصَى بِسَوَادِ

---

١٦٠ — هذا البيت من كلام امرئ القيس بن حجر الكندى من معلقته المشهورة . وقد أنشده المؤلف فى أوضحه ، والأشمونى (رقم ٥٧٨)

الإعراب : « وليل » الواو واو رب ، ليل : مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر « كموج » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لليل ، وموج مضاف ، و « البحر » مضاف إليه « أرخى » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الليل « سدوله » سدول : مفعول به لأرخى ، وضمير الغائب العائد إلى الليل مضاف إليه « على ، بأنواع » جاران ومجروران يتعلق كل منهما بأرخى ، وأنواع مضاف ، و « الهموم » مضاف إليه « ليبتلى » اللام لام التعليل ، يبتلى : فعل مضارع ، منصوب بأن المضمرة بعد اللام ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الياء منع من ظهورها معاملة المنصوب معاملة المرفوع ، وكان حقه أن ينصبه بالفتحة الظاهرة ، لأن الفتحة خفيفة على الياء ، كما علمت مما سبق

الشاهد فيه : قوله « وليل » حيث حذف حرف الجر الذى هو « رب » وأبقى عمله ، بعد الواو ، وذلك كما ذكرنا فى الشاهد السابق

١٦١ — هذا البيت من كلام ذى الرمة ، واسمه غيلان بن عقبة العدوى المضرى .

اللغة : « دوية » هى الصحراء ، سميت بذلك لأن الأرياح وأصوات الوحوش تدوى فيها « اعتسفتها » أى : قطعتها على غير قصد واضح

والقليلُ بعد الفاء وبل ، مثالُ ذلك بعد الفاء قولُ امرئ القيس :

١٦٢ — فَمِثْلِكِ حُبْلَى قد طَرَقْتُ ومُرْضِعٍ فألْهَيْتُها عن ذى تَمائمَ مُحْوِلِ

الإعراب : « ودوية » الواو واو رب ، دوية : مبتدأ ، مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر « مثل » صفة لدوية « السماء » مضاف إليه « اعتسفتها » فعل ماض وفاعل ومفعول ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ « وقد » الواو واو الحال ، قد : حرف تحقيق « صبغ » فعل ماض « الليل » فاعل « الحصى » مفعول « بسواد » جار ومجرور متعلق بصبغ ، والجملة فى محل نصب حال

الشاهد فيه : قوله « ودوية » حيث حذف حرف الجر الذى هو « رب » وأبقى عمله ، بعد الواو ، وقد بينا مثله فى الشاهد السابق

١٦٢ — هذا الشاهد من كلام امرئ القيس بن حجر الكندى من معلقته المشهورة ، وهو من شواهد ابن عقيل (رقم ٢١٥) والمؤلف فى كتابه أوضح المسالك ، والأشمونى (رقم ٥٧٦)

اللغة : « طرقت » جئت ليلا « تمائم » جمع تميمة ، وهى التعويذة التى توضع للصبى لتمنعه العين فى زعمهم « محول » اسم فاعل من قولهم : أحول الصبى ، إذا أتى على ولادته حول

الإعراب : « فمثلك » الفاء حرف نائب عن رب ، مثل : يروى هذا اللفظ منصوبا ويروى مخفوضا . وعلى الروايتين جميعا يجوز أن يكون مفعولا مقدما عامله قوله طرقت الآتى ، فإن نصبته فهو منصوب بالفتحة الظاهرة ، وإن خفضته فهو منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد ، وضمير المخاطب مضاف إليه «حبلى» بدل من مثلك أو نعت له « قد » حرف تحقيق « طرقت » فعل وفاعل « ومرضع » معطوف على حبلى ؛

فى رواية من روى بجر « مثل » و « مرضع » . وأما من رواه بنصبهما فمثلك مفعول لطَرَقْتُ وحُبْلَى بدل منه

ومثاله بعد « بل » قوله :

١٦٣ — * بَلْ بَلَدٍ مِلْءُ الفِجَاجِ قَتَمُهْ *

ويجوز فى رواية الجر وحدها أن يكون مثل مبتدأ مرفوعا بضمة مقدرة ، وجملة قد طرقت فى محل رفع خبر . والرابط محذوف ، والتقدير : قد طرقتها ، وهذا الوجه أضعف وجوه الإعراب ؛ لاحتياجه إلى تقدير رابط ، وحذف الرابط مما اختلف النحاة فى تجويزه «فألهيتها» الفاء حرف عطف ، ومابعده فعل وفاعل ومفعول «عن ذى» جار ومجرور متعلق بألهى ، وذى مضاف و «تمائم» مضاف إليه . مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف لصيغة منتهى الجموع «محول» صفة لذى تمائم

الشاهد فيه : قوله «فمثلك» حيث حذف حرف الجر ، الذى هو رب ، وأبقى عمله بعد الفاء ، وهذا إنما يتم على رواية جر «مثل» سواء أجعلتها مفعولا به تقدم على عامله ـ وهو الأرجح ـ أم جعلته مبتدأ خبره الجملة التى بعده

١٦٣ ـ هذا الشاهد من كلام رؤبة بن العجاج ، وهو من شواهد ابن عقيل (رقم ٢١٦) والأشمونى (رقم ٥٧٤)

اللغة : «الفجاج» جمع فج ، وهو الطريق الواسع «قتمه» أصله قتامه ، خففه بحذف الألف ، والقتام ـ بزنة سحاب ـ الغبار ، وبعد الشاهد قوله :

* لا يُشْتَرَى كَتَّانُهُ وجَهْرَمُهْ *

والكتان : معروف ، والجهرم ـ بزنة جعفر ـ البساط

الإعراب : «بل» حرف نائب عن رب «بلد» مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد الذى

* * *

ثم بيَّنْتُ أن حذف حرف الجر لا يختص برُبَّ ؛ بل يجوز فى حرف آخر فى موضع خاص ، وفى جميع الحروف فى موضعين خاصين

أما الأول ففى لام التعليل ، فإنها إذا جرَّتْ كى المصدرية وصلتَها جاز لك حذْفُها قياساً مطرداً ، ولهذا تسمع النحويين يجيزون في نحو « جِئْتُ كى تُكْرِمَنى » أن تكون [كى] تعليلية وأنْ مضمرة بعدها ، وأن تكون كى مصدرية واللام مقدرة قبلها

وأما الثانى فإذا كان المجرور أنَّ وصلتها أو أنْ وصلتها ؛ فالأول كقولك « عَجِبْتُ أنَّكَ فاضِلٌ » أى : من أنك ، وقال الله تعالى : (وبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا وعَمِلوا الصَّالِحاتِ أنَّ لهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِى) (١) (وأنَّ المَساجِدَ

هو رب المحذوف « ملء » مبتدأ ثان « الفجاج » مضاف إليه « قتمه » قتم : خبر المبتدأ الثانى ، ويجوز العكس ، وقتم مضاف وضمير الغائب مضاف إليه ، وجملة هذا المبتدأ وخبره فى محل رفع أو جر صفة لبلد « لا » نافية « يشترى » فعل مضارع مبنى للمجهول «كتانه» كتان : نائب فاعل ، وضمير الغائب مضاف إليه « وجهرمه » الواو عاطفة ، جهرم : معطوف على كتان ، وضمير الغائب مضاف إليه ، وخبر المبتدأ الواقع بعد بل فى بيت من أبيات القصيدة يقع بعد الشاهد بكثير (انظر ديوان أراجيزه ص ١٥٠)

الشاهد فيه : قوله «بل بلد» حيث حذف حرف الجر ، الذى هو رب ، وأبقى عمله ، بعد بل ، وذلك قليل ، ومثله قول رؤبة بن العجاج أيضا :

* بلْ مَهْمَهٍ قطَعْتُ إثْرَ مَهْمَهِ *

(١) من سورة البقرة ، من الآية ٢٥

لِلّهِ فلا تَدْعُوا)(١) أى : بأنَّ لهم جنات ، ولأن المساجد لله ؛ والثانى كقولك : « عَجِبْتُ أَنْ قامَ زَيْدٌ » أى : مِنْ أن قام ، وقال الله تعالى : (فلا جُناحَ عليهِ أنْ يَطوَّفَ بِهِما) (٢) أى : فى أن يطوف بهما (يُخْرِجون الرَّسُولَ وإيَّاكُمْ أنْ تُؤْمِنوا باللهِ) (٣) أى : لأن تؤمنوا ، وقيل فى (يُبَيِّنُ اللهُ لكُمْ أَنْ تَضِلُّوا) (٤) : إن الأصل لئلاَّ تضلوا ؛ فحذفت اللام الجارة ولا النافية ، وقيل : الأصل كَراهَةَ أن تضلوا ، فحذف المضاف ، وهذا أسهل ، وقال الله تعالى : (وتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ) (٥) أى : فى أن تنكحوهنَّ ، أو عن أن تنكحوهنَّ ، على خلافٍ فى ذلك بين أهل التفسير

* * *

ثم قلت : الثَّانِي المجْرُورُ بالإضافةِ كـ « غُلامِ زَيْدٍ » ويُجَرَّدُ المُضافُ مِنْ تَنْوِينٍ أوْ نُونٍ تُشْبِهُهُ مُطْلَقاً ، ومِنَ التَّعْرِيفِ إلاَّ فِيما مَرَّ ، وإذا كانَ المُضافُ صِفَةً والمُضافُ إليهِ مَعْمُولاً لها سُمِّيَتْ لَفْظِيَّةً وغَيْرَ مَحْضَةٍ ، ولَمْ تُفِدْ تَعْرِيفاً ولا تَخْصِيصاً ، كـ « ضارِب زَيْدٍ » و « مُعْطَى الدِّينَارِ » و « حَسَن الوَجْهِ » وإلاَّ فمَعْنَوِيَّةٌ مَحْضَةٌ ؛ تُفِيدُهُما ، إلاَّ إذا كانَ المُضافُ شَدِيدَ الإبْهَامِ كَغَيْرٍ ومِثْلٍ وخِدْنٍ ، أوْ مَوْضِعُهُ مُسْتَحَقًّا لِلنَّكِرَةِ كـ « جاءَ [زَيْدٌ] وَحْدَهُ » و « كَمْ ناقةٍ وفَصِيلَها لكَ » وَ « لا أَبَا لهُ » فلا يَتعَرَّفُ ، وتُقَدَّرُ بمَعْنَى « فى » فى نحوِ (بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ والنَّهارِ) وَعُثْمان

---

(١) من سورة الجن ، من الآية ١٨ (٢) من سورة البقرة ، من الآية ١٥٨
(٣) من سورة الممتحنة ، من الآية ١ (٤) من سورة النساء ، من الآية ١٧٦
(٥) من سورة النساء ، من الآية ١٢٧

شهِيد الدَّارِ » وبمعنى « مِنْ » فى « خاتَم حَدِيدٍ » وَيَجُوزُ فِيه نَصْبُ الثَّانِي وإِتْبَاعُهُ للأَوَّلِ ، وبمعنى اللاَّمِ في الباقِي .

وأقول : الثانى من أنواع المجرورات : المجرورُ بالإضافة

والإضافة فى اللغة : الإسناد ؛ قال امرؤ القيس :

١٦٤ — فلمَّا دَخلْناهُ أَضَفْنا ظُهُورَنا إلى كلِّ حارِيٍّ جَديدٍ مُشَطَّبِ

أى : لما دخلنا هذا البيت أَسْنَدْنا ظهورنا إلى كل رَحْلٍ منسوب إلى الحيرة مُخطَّط فيه طرَائق

وفى الاصطلاح : إسنادُ اسمٍ إلى غيره ؛ على تنزيل الثانى من الأول منزلة تنوينه ، أو ما يقوم مقام تنوينه ، ولهذا وجب تجريد المضاف من

---

١٦٤ — هذا البيت من كلام امرئ القيس بن حجر الكندى ، من قصيدته التى فاخر بها علقمة الفحل ، وقد سبق ذكر أمرها مع شرح الشاهد (رقم ٧٣) فارجع إليها فى (ص ١٨٤ من هذا الكتاب) وقبل البيت ببيتين قوله :

وقُلْنا لِفِتْيان كِرَامٍ أَلا ٱنْزِلوا فعَالَوْا علينَا فَضْـلَ ثَوْبٍ مُطَنَّبَ

اللغة : « عالوا » رفعوا « مطنب » مشدود بالحبال « أضفنا » أسندنا « الحارى » المنسوب إلى الحيرة ، وأراد رحالا تصنع بها « مشطب » مخطط

الإعراب : « لما » ظرفية بمعنى حين تتعلق بقوله أضفنا الآتى ، وهى مبنية على السكون فى محل نصب « دخلناه » فعل وفاعل ومفعول ، والجملة فى محل جر بإضافة لما إليها « أضفنا » فعل وفاعل « ظهورنا » مفعول به ، والضمير مضاف إليه « إلى كل » جار ومجرور متعلق بأضاف ، وكل مضاف ، و « حارى » مضاف إليه « جديد مشطب » نعتان لكل حارى

الشاهد فيه : قوله « أضفنا » فإن معناه أسندنا ؛ فيكون معنى الإضافة — التى هى مصدر أضاف — الإسناد ، وذلك ظاهر

التنوين فى نحو « غُلام زَيْدٍ » ومن النون في نحو « غلامَىْ زَيْدٍ » و « وضارِبى عَمْرو » قال الله تعالى : (تبَّتْ يَدَا أبى لهب) (١) (إنَّا مُرْسِلو النَّاقةِ) (٢) (إنَّا مُهْلِكُو أَهْلِ هذهِ القرْيَةِ) (٣) وذلك لأنَّ نون المثنى والمجموع على حدّه قائمة مقام تنوين المفرد

وإلى هذا أشرت بقولى « ويُجَرَّدُ المضاف من تنوين أو نون تشبهه » ،

واحترزت بقولى « تشبهه » من نون المفرد وجمع التكسير ، كشيطان وشياطين ، تقول : شيطانُ الإنسِ شر من شياطينِ الجنِّ ، فتثبت النون فيهما ؛ ولا يجوز غير ذلك

وقولى « مطلقاً » أشرت [به] إلى أنها قاعدة عامة لايستثنى منها شيء بخلاف القاعدة التى بعدها

وكما أن الإضافة تَسْتَدْعِى وجوبَ حذف التنوينِ والنونِ المشبهة له . كذلك تستدعى وجوبَ تجريدِ المضافِ من التعريف ، سواء كان التعريف بعلامة لفظية أم بأمر معنوى ، فلا تقول : الغلام زيد . ولا زيد عمرو ، مع بقاء زيد على تعريف العلمية ، بل يجب أن تجرد الغلام من أل ، وأن تعتقد فى زيد الشيوعَ والتنكير ، وحينئذ يجوز لك إضافتهما ، وهذه هى القاعدة التى تقدمت الإشارة إليها آنفاً

والذى يستثنى منها مسألة « الضَّارِب الرجل » و « الضَّارب رأسِ الرَّجُلِ » و « الضَّاربَا زَيْدٍ » و « الضَّاربُو زَيْدٍ » وقد تقدم شرحهنَّ

---

(١) من سورة المسد ، من الآية ١ (٢) من سورة القمر ، من الآية ٢٧

(٣) من سورة العنكبوت ، من الآية ٣١

فى فصل المحلى بأل [١] ، فأغنى ذلك عن إعادته ؛ فلذلك قلت « إلا فيما استثنى » أى : إلا فيما تقدم لى استثناؤه

* * *

ثم بينت بعد ذلك أن الإضافة على قسمين : محضة ، وغير محضة

وأن غير المحضة عبارةٌ عما اجتمع فيها أمران : أمرٌ فى المضاف ، وهو كونه صفةً ، وأمرٌ فى المضاف إليه ، وهو كونه معمولا لتلك الصفة ، وذلك يقع فى ثلاثة أبواب : اسمِ الفاعل ، كـ « ضَارب زَيْدٍ » واسم المفعول ، كـ « مُعْطَى الدِّينارِ » والصفة المشبهة ، كـ « حَسَنِ الْوَجْهِ » وهذه الإضافة لا يستفيد بها المضاف تعريفا ولا تخصيصا ، أما أنه لا يستفيد تعريفاً فبالإجماع ؛ ويدلُّ عليه أنك تصف به النكرة فتقول : « مَرَرْتُ برجُلٍ ضَاربِ زيدٍ » وقال الله تعالى : (هَدْيًا بَالِغَ الكَعْبَةِ) [٢] (هذَا عَارِضٌ مُمْطِرُنا) [٣] إن لم تعرب (ممطرنا) خبراً ثانياً ، ولا خبراً لمبتدأ محذوف ، وأما أنه لا يستفيد تخصيصاً فهو الصحيح ؛ وزعم بعض المتأخرين أنه يستفيده ، بناء على أن « ضاربَ زَيدٍ » أخصُّ من « ضاربٍ » والجواب أن « ضاربَ زيدٍ » ليس فرعا عن « ضاربٍ » حتى تكون الإضافة قد أفادته التخصيص ، وإنما هو فرع عن « ضاربٍ زيداً » بالتنوين والنصب ؛ فالتخصيص حاصل بالمعمول أضفْتَ أم لم تُضِف ، وإنما سميت هذه الإضافة غير محضة لأنها فى نية الانفصال ؛ إذ الأصل

---

(١) انظر (ص ١٨٢ وما بعدها من هذا الكتاب)

(٢) من سورة المائدة ، من الآية ٩٥ (٣) من سورة الأحقاف ، من الآية ٢٤

« ضاربٌ زيداً » كما بينا ، وإنما سميت لفظية لأنها أفادت أمراً لفظيا ، وهو التخفيف ، فإن « ضاربَ زيدٍ » أخفُّ من « ضاربٍ زيداً »

وأن الإضافة المحضَةَ عبارةٌ عما انتفى منهما الأمران المذكوران أو أحدها ، مثال ذلك « غُلامُ زيدٍ » ؛ فإن الأمرين فيهما منتفيان ، و « ضَرْبُ زيدٍ » فإن المضاف إليه وإن كان معمولا للمضاف لكن المضاف غير صفة ، و « ضاربُ زيدٍ أمْسِ » فإن المضاف وإن كان صفة لكن المضاف إليه ليس معمولا لها ؛ لأن اسم الفاعل لا يعمل إذا كان بمعنى الماضي ؛ فهذه الأمثلة الثلاثة وما أشبهها تسمى الإضافة فيها مَحَضَةً ، أي : خالصةً من شائبة الانفصال ، ومَعْنوِيَّة ؛ لأنها أفادت أمراً معنويا ، وهو تعريف المضاف إن كان المضاف إليه معرفة ، نحو « غلامُ زيدٍ » وتخصيصُه إن كان نكرةً ، نحو « غلامُ امْرَأَةٍ » اللهم إلا فى مسألتين ؛ فإنه لا يتعرف ، ولكن يتخصص ؛ إحداهما : أن يكون المضاف شديدَ الإبهام ، وذلك كغيْرٍ ومِثْلٍ وشِبْهٍ وخِدْنٍ — بكسر الخاء المعجمة وسكون الدال المهملة — بمعنى صاحب ، والدليل على ذلك أنك تصف بها النكرات فتقول : مَرَرْتُ برَجُلٍ غيْرِكَ ، وبرجُلٍ مِثْلِكَ ، وبرجُلٍ شِبْهِكَ ، وبرجُلٍ خِدْنِكَ . قال الله تعالى : (ربَّنا أَخْرِجْنا نعْمَلْ صالِحًا غيْرَ الّذِى كُنَّا نَعْمَلُ) [1] الثانية : أن يكون المضاف فى موضع مستحق للنكرة ؛ كأن يقع حالا أو تمييزاً أو اسماً للا النافية للجنس ، فالحال كقولهم « جاءَ زيْدٌ وَحْدَهُ » والتمييز كقولهم « كَمْ ناقةً وفَصِيلَها » فكم : مبتدأ ، وهى

(١) من سورة فاطر ، من الآية ٢٧

استفهامية ، وناقةً : منصوب على التمييز ، وفصيلَها : عاطف ومعطوف ، والمعطوف على التمييز تمييز ، واسمُ « لا » كقولك « لاأبَا لِزَيدٍ » و « لاغلاَمَىْ لِعَمْرٍو » ؛ فإن الصحيح أنه من باب المضاف واللامُ مُقْحَمَةٌ بدليل سقوطها في قول الشاعر :

١٦٥ — أَبِالمَوْتِ الّذِى لابُدَّ أَنِّى ‌ ‌ ‌ ‌ مُلاَقٍ لاأَبَاكِ تُخَوِّفِينِى

---

١٦٥ — هذا الشاهد من كلام أبى حية النمرى

الإعراب : « أبالموت » الهمزة للاستفهام ، بالموت : جار ومجرور متعلق بقوله تخوفينى فى آخر البيت « الذى » اسم موصول نعت للموت ، مبنى على السكون فى محل جر « لا » نافية للجنس « بد » اسم لا ، مبنى الفتح فى محل نصب « أنى » أن : حرف توكيد ونصب . وياء المتكلم اسمه « ملاق » خبر أن ، وأن مع اسمها وخبرها فى تأويل مصدر مجرور بحرف جر محذوف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر لا ، ولا مع اسمها وخبرها جملة لامحل لها صلة الموصول ، والعائد ضمير منصوب بملاق ، أى : أبالموت الذى لافرار من كونى ملاقيه « لا » نافية للجنس « أباك » أبا : اسم لا ، منصوب بالألف نيابة عن الفتحة ؛ لأنه من الأسماء الخمسة ، والكاف ضمير المخاطبة مضاف إليه ، وخبر لا محذوف ، والجملة لامحل لها معترضة « تخوفينى » فعل مضارع مرفوع بالنون المحذوفة تخفيفاً ، وياء المخاطبة فاعل ، والنون الموجودة للوقاية ، والياء مفعول به

الشاهد فيه : فى هذا البيت شاهدان : أحدهما يتعلق به غرض المؤلف ، وهو فى قوله « لاأباك » حيث استعمل كلمة « أبا » اسما للا النافية للجنس ، وأضافها إلى ضمير المخاطبة ؛ فيكون قولهم « لاأبا لك » من باب الإضافة واللام مقحمة بين المضاف والمضاف إليه ، وهذا أحد أقوال كثيرة فى هذا التعبير ، وليس من شأننا فى هذه العجالة أن نفصل لك الأقوال ، وبحسبنا أن نبين لك مافى كلام المؤلف ، ولم يجىء فى العربية مثل بيت الشاهد مما أضيف فيه « أبا »

فهذه الأنواع كلها نكرات ، وهى فى المعنى بمنزلة قولك : جاءَ زَيدٌ مُنْفَرِداً ، وكم ناقةً وفَصِيلاً لها ، ولا أبَا لكَ .

* * *

ثم بينت أن الإضافة المعنوية على ثلاثة أقسام : مُقَدَّرة بفى ، ومقدرة بمن ، ومقدرة باللام .

فالمقدرة بفى ضابطها : أن يكون المضاف إليه ظَرْفًا للمضاف ، نحو

صراحة إلا قول مسكين الدارمى فى بعض رواياته :

وقَدْ مَاتَ شَمَّاخٌ ومَاتَ مُزَرِّدٌ　　وأيُّ كَرِيمٍ لاأبَاكِ مُخَلَّدُ

والشاهد الثانى ـ وليس مما يتعلق به غرض المؤلف فى هذا الموضع ـ فى قوله « تخوفيني » حيث حذف نون الرفع وأبقى نون الوقاية ، والذى سوغ له هذا الحذف هو اجتماع المثلين ، وأصل العبارة « تخوفيننى » بنونين إحداهما نون الرفع والثانية نون الوقاية ، وللعرب فى مثل هذا ثلاث طرق : الأولى : أن يثبتوا النونين جميعاً بحالها ؛ فيقولون : أتخوفوننى أيها الرجال ، وتقول : أتخوفيننى ياهند ، وهذه الطريق هى الأصل ، وعليها غالب استعمالهم ، والطريق الثانية : أن يثبتوا النونين جميعاً أيضاً ولكنهم يدغمون إحداهما فى الأخرى ، وقد جاءت هذه اللغة فى القرآن الكريم فى قوله تعالى : (قُلْ أَفَغَيْرَ اللهِ تَأْمُرُونِّى أَعْبُدُ أَيُّهَا الجَاهِلُونَ) من سورة الزمر ، الآية ٦٤ ؛ والطريق الثالثة أن يحذفوا إحدى النونين ، وللعلماء خلاف فى المحذوفة منهما ، والراجح أن المحذوفة هى نون الرفع ، وقد وردت على هذه الطريقة جملة صالحة من الشواهد : منها هذا البيت الذى استشهد به المؤلف ههنا ، وقد قرئ قوله تعالى : (فَبِمَ تُبَشِّرُونِى) من سورة الحجر ، من الآية ٥٤ ، بنون واحدة قبل الياء على هذه اللغة

قول الله تعالى : (بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ والنَّهارِ) [١] و (تَرَبُّصُ أَرْبعة أَشْهُرٍ) [٢] ونحوُ قولك : « عُثْمانُ شَهيدُ الدَّارِ » و « الْحُسَيْنُ شَهيدُ كَرْبَلاءَ » و « مَالِكٌ عالِمُ الْمَدِينَةِ » وأكثر النحويين لم يثبت مجىء الإضافة بمعنى فى .

والمقدّرة بمن ضابطها : أن يكون المضاف إليه كُلاًّ للمضاف وصالحا الإخبار به عنه ، نحو قولك « هٰذَا خاتَمُ حدِيدٍ » ألا ترى أن الحديد كل والخاتم جُزء منه ، وأنه يجوز أن يقال : الخاتمُ حديدٌ ، فيخبر بالحديد عن الخاتم .

وبمعنى اللام فيما عدا ذلك ، نحو « يدُ زيدٍ » و « غلامُ عمرٍو » و « ثوْبُ بَكْرٍ » .

* * *

ثم قلت : الثَّالِثُ الْمَجْرُورُ لِلْمُجَاوَرَةِ ، وهُو شَاذٌّ نَحْوُ « هٰـذَا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ » وقولِه :

* ياصَاحِ بَلِّغْ ذَوِى الزَّوْجاتِ كُلِّهِمُ *

ولَيْسَ مِنْهُ (وٱمْسَحُوا بِرُءوسِكُمْ وأَرْجُلِكُمْ) على الأصحِّ

وأقول : الثالث من أنواع المجرورات : ماجُرَّ لمجاورة المجرور ، وذلك فى بابَىِ النعت والتأكيد ، قيل : وبابِ عطف النَّسَقِ

---

(١) من سورة سبأ ، من الآية ٣٣

(٢) من سورة البقرة ، من الآية ٢٢٦

فأما النعت ففى قولهم : « هـذا جُحْرُ ضبٍّ خَرِبٍ » [1] روى بخفض « خربٍ » لمجاورته للضبِّ ، وإنما كان حقه الرفع ؛ لأنه صفة للمرفوع ، وهو الجُحْرُ ، وعلى الرفع أكثر العرب

وأما التأكيد ففى نحو قوله :

١٦٦ — ياصَاحِ بَلِّغْ ذَوِى الزَّوْجاتِ كُلِّهِمُ

أَنْ ليسَ وَصْلٌ إذا انْحَلَّتْ عُرَي الذَّنَبِ

---

(١) قد ورد من ذلك قول امرئ القيس :

كأنَّ ثَبِيراً فى عَرَانِينِ وَبْلِهِ ... كبيرُ أناسٍ فى بِجَادٍ مُزَمَّلِ

بخفض « مزمل » مع أنه وصف « كبير » المرفوع ؛ لمجاورته « بجاد » المخفوض .

١٦٦ — لم أجد أحدا نسب هذا البيت إلى قائل معين

الإعراب : « يا » حرف نداء « صاح » منادى مرخم ، وأصله صاحب ، وقيل صاحي « بلغ » فعل أمر فاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « ذوى » مفعول به لبلغ منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم ، وهو مضاف ، و « الزوجات » مضاف إليه « كلهم » كل : توكيد لذوى ، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المجاورة ، وضمير الغائبين مضاف إليه « أن » مخففة من الثقيلة ، واسمها ضمير شأن محذوف ، والتقدير : أنه ، أى الحال والشأن « ليس » فعل ماض ناقص « وصل » اسم ليس ، وخبرها محذوف ، والجملة من ليس واسمها وخبرها فى محل رفع خبر أن « إذا » ظرفية تضمنت معنى الشرط « انحلت » فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث « عرى » فاعل انحلت ، وهو مضاف ، و « الذنب » مضاف إليه ، وجملة انحلت وفاعله فى محل جر بإضافة إذا إليها ، وجواب إذا محذوف يدل عليه سياق الكلام ، وتقدير العبارة : إذا انحلت عرى الذنب فليس وصل موجودا

فكلِّهم : توكيدٌ لذوى ، لا للزوجات ، وإلا لقال كُلِّهِنَّ ، وذوى : منصوب على المفعولية ، وكان حق « كلهم » النصب ، ولكنه خفض لمجاورة المخفوض .

وأما المعطوف فكقوله تعالى : (إذا قُمتُم إلى الصَّلاةِ فاغسِلوا وُجوهَكُمْ وأَيْدِيَكُمْ إلى المَرافِقِ وامسَحُوا برُءوسِكُمْ وأرْجُلِكُمْ إلى الكَعْبَيْنِ) (١) فى قراءة من جَرَّ الأرجُلَ لمجاورته للمخفوضِ وهو الرءوس ، وإنما كان حقه النصب ، كما هو قراءة جماعة آخرين ، وهو [منصوب] بالعطف على الوجوه والأيدى ، وهذا قول جماعة من المفسرين والفقهاء

وخالفهم فى ذلك المحققون ، ورأوا أن الخفض على الجوار لا يحسن فى المعطوف ؛ لأن حرف العطف حاجز بين الاسمين ومُبْطِل للمجاورة ، نعم لا يَمْتنع فى القياس الخفض على الجوار فى عطف البيان ؛ لأنه كالنعت والتوكيد فى مجاورة المتبوع ، وينبغى امتناعه فى البدل ؛ لأنه فى التقدير من جملة أخرى ، فهو محجوز تقديراً ، ورأيُ هؤلاء أن الخفض في الآية إنما هو بالعطف على لفظ الرءوس ، فقيل : الأرجل مغسولة لا ممسوحة ، فأجابوا على ذلك بوجهين ؛ أحدهما : أن المَسح هنا الغَسْلُ ، قال أبو على : حكى لنا

الشاهد فيه : قوله «كلهم» فإن الرواية فى هذه الكلمة بجر كل ، مع أنها توكيد لذوى المنصوب على المفعولية ، والتوكيد يتبع المؤكد فى إعرابه ؛ فكان حقه أن أن ينصب كلا لذلك . لكنه لما وقع مجاورا للزوجات المجرور بالإضافة جره لمناسبة الجوار . ويسمى ذلك الجر بالمجاورة ، وهو شاذ لا يقاس عليه

(١) من سورة المائدة ، من الآية ٦

من لا يُتهم أن أبا زيد قال : المسحُ خفيفُ الغسلِ ، يقال : مَسَحْتُ للصلاة ، وخصت الرجلان من بين سائر المغسولات باسم المسح ليقتصد فى صب الماء عليهما ؛ إذ كانتا مظنة للإسراف ، والثانى : أن المراد هنا المسح على الخفين ، وجعل ذلك مسحاً للرجل مجازا ، وإنما حقيقته أنه مسح للخف الذى على الرجل ، والسنة بينت ذلك .

ويُرَجح هذا القولَ ثلاثةُ أمور : أحدها : أن الحمل على المجاورة حملٌ على شاذ ، فينبغى صَوْنُ القرآن عنه ، الثانى : أنه إذا حمل على ذلك كان العطف فى الحقيقة على الوجوه والأيدى ، فيلزم الفصل بين المتعاطفين بجملة أجنبية ، وهو (وامْسَحُوا بِرُءوسِكُمْ) وإذا حمل على العطف على الرءوس لم يلزم الفصل بالأجنبى ، والأصل أن لا يفصل بين المتعاطفين بمفرد فضلا عن الجملة ، الثالث : أن العطف على هذا التقدير حَمْلٌ على المجاور ، وعلى التقدير الأول حمل على غير المجاور ، والحمل على المجاور أولى .

فإن قلت : يدل للتوجيه الأول قراءة النصب

قلت : لا نسلم أنها عطف على الوجوه والأيدى ، بل على محل الجار والمجرور ، كما قال :

١٦٧ — * يَسْلُكْنَ في نَجْدٍ وغَوْراً غائِرَا *

---

١٦٧ — هذا الشاهد من كلام العجاج بن رؤبة ، الراجز ، وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٤٩) وبعد هذا قوله :

* فَوَاسِقاً عَنْ قَصْدِها جَوَائِرَا *

اللغة : « نجد » هو ما ارتفع من الأرض « غور » هو المنخفض منها

* * *

ثم قلت : بابُ ـ المجْزوماتُ الأفعَالُ المُضارِعَةُ الدَّاخِلُ عليها جازِمٌ ،
وهُوَ ضَرْبانِ : جازِمٌ لِفِعْلٍ ، وهُوَ : لَمْ ، ولَمَّا ، ولامُ الأمْرِ ، ولا فى
النَّهْيِ ؛ وجازِمٌ لِفِعْلَيْنِ ، وهُوَ أدَوَاتُ الشَّرْطِ : إنْ وإذْما ، لمُجرَّدِ
التَّعْليقِ ، وهُما حَرْفانِ ، ومَنْ لِلعاقِلِ ، ومَا ومَهْما لِغَيْرِهِ ، ومَتَى وأيَّانَ

« فواسق » جمع فاسقة ، وهى الخارجة عما طلب إليها أن تكون عليه « جوائر » مائلات ، وهو جمع جائرة

الإعراب : « يسلكن » فعل مضارع ، مبنى على السكون لاتصاله بنون النسوة ، ونون الإناث فاعله « فى نجد » جار ومجرور متعلق بيسلك « وغورا » الواو عاطفة ، غورا : معطوف على الجار والمجرور باعتبار محله ؛ لأنه فى المعنى مفعول به فمحله نصب على المفعولية « غائرا » صفة لغور « فواسقا » حال من فاعل يسلك « عن قصدها » الجار والمجرور متعلق بجوائر ، وقصد مضاف ، والضمير مضاف إليه « جوائرا » حال ثانية من نون النسوة

الشاهد فيه : قوله « وغورا » حيث عطف بالنصب على الجار والمجرور ، وأنت تعرف أن المعطوف يجب أن يشارك المعطوف عليه فى إعرابه ؛ فيسهل عليك أن تستدل بنصب المعطوف على أن المعطوف عليه منصوب ألبتة ، ولما لم يكن منصوبا فى اللفظ تعين أن يكون منصوبا فى المحل ، والسر فى ذلك أن الجار والمجرور عند التحقيق هو مفعول به ، ومثل هذا الشاهد قول جرير بن عطية يفخر على الفرزدق :

جِئْنى بمِثْلِ بنى بَدْرٍ لِقَوْمِهِمِ ... أوْ مِثْلَ أُسْرَةِ مَنْظُورِ بْنِ سَيَّار

الرواية بنصب « مثل » المعطوف بأو على محل قوله « بمثل » .

لِلزَّمانِ ، وأَيْنَ وَأَنَّى وَحَيْثُما لِلمَكانِ ، وأَيٌّ بِحَسَبِ ما تُضافُ إليْهِ ، وُيسَمَّى أَوَّلُهُما شَرْطًا ، ولا يَكونُ ماضِيَ المَعْنى ، ولا إنْشاءً ، ولا جامِداً ، ولا مَقْرُونًا بِتَنْفيسٍ ، ولا قَدْ ، ولا نافٍ غيْرِ لاَ وَلَمْ ، وثانيِهما جَوَابًا وجَزاءً

وأقول : لما أنْهَيْتُ القولَ فى المجرورات شرعت فى المجزومات ، وبهذا الباب تتم أنواع المعربات ، وبينت أنَّ المجزومات هى **الأفعال** المضارعة الداخل عليها أداة من هذه الأدوات الخمسة عشر ، وأن هذه الأدوات ضربان :

ما يجزم فعلا واحداً ، وهو أربعة : لم ، نحو (لَمْ يَلِدْ ولَمْ يُولَدْ وَلَم يَكنْ لهُ كُفُواً أحَدٌ) [١] ولما ، نحو (لَمَّا يَقْضِ ما أمَرَهُ) [٢] (بل لَمَّا يذوقوا عذابِ) [٣] (ولَمَّا يَعلَمِ اللهُ الذينَ جاهَدُوا مِنْكمْ) [٤] ولام الأمر ، نحو (لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِه) [٥] ولا فى النهى ، نحو (لا تَحْزَنْ إنَّ اللهَ مَعَنا) [٦] وقد يُستعاران للدعاء ، كقوله تعالى : (لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ) [٧] (رَبَّنَا لا تُؤَاخِذْنا) [٨]

وما يجزم فعلين ، وهو الأحدَ عَشَرَةَ الباقيةُ ، وقد قسمتها إلى ستة أقسام :

أحدها : ما وضع للدلالة على مجرد تعليق الجواب على الشرط ، وهو

---

(١) من سورة الصمد ، من الآيتين ٣ و ٤ (٢) من سورة عبس ، من الآية ٢٣
(٣) من سورة صٓ ، من الآية ٨ (٤) من سورة آل عمران ، من الآية ١٤٢
(٥) من سورة الطلاق ، من الآية ٧ (٦) من سورة التوبة ، من الآية ٤٠
(٧) من سورة الزخرف ، من الآية ٧٧ (٨) من سورة البقرة ، من الآية ٢٨٦

إنْ وإذْ ما ، قال الله تعالى : (وإنْ تَعُودُوا نَعُدْ) [1] وتقول « إذْ ما تَقمْ أَقمْ » وهما حرفان ، أما إنْ فبالإجماع ، وأما إذما فعند سيبويه والجمهورِ ، وذهب المبرد وابن السراج والفارسى إلى أنها اسم

وفهم من تخصيصى هذين بالحرفية أن ما عداهما من الأدوات أسماء ، وذلك بالإجماع في غير « مهما » وعلى الأصح فيها ، والدليلُ عليه قوله تعالى : (مهْما تَأْتِنا به مِنْ آيةٍ) [2] فعاد الضمير المجرور عليها ؛ ولا يعود الضمير إلا على اسم

الثانى : ما وضع للدلالة على مَنْ يعقل ، ثم ضُمِّن معنى الشرط ، وهو مَنْ ؛ نحو (مَنْ يَعْمَلْ سُوءاً يُجْزَ بِهِ) [3]

الثالث : ماوضع للدلالة على ما لا يعقل ، ثم ضمن معنى الشرط ، وهو ما ومَهْما ، نحو قوله تعالى : (وما تَفْعَلوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ ٱللهُ) [4] (مَهْما تَأْتِنَا به مِنْ آيةٍ) [2] الآية

الرابع : ماوضع للدلالة على الزمان ، ثم ضُمِّن معنى الشرط ، وهو مَتَي وأَيَّانَ ، كقول الشاعر :

١٦٨ — ولَسْتُ بِحَلَّالِ التِّلاعِ مخافة ولٰكنْ متى يَسْتَرْفِدِ القَوْمُ أَرْفِدِ

---

(١) من سورة الأنفال ، من الآية ١٩ (٢) من سورة الأعراف ، من الآية ١٣٢
(٣) من سورة النساء ، من الآية ١٢٣ (٤) من سورة البقرة ، من الآية ١٩٧

١٦٨ — هذا البيت من كلام طرفة بن العبد البكرى ، من معلقته المشهورة التى مطلعها قوله :

لِخَوْلَةَ أَطْلالٌ بِبُرْقَةِ ثَهْمَدِ تَلُوحُ كَباقِي الوَشْمِ فى ظاهِرِ اليَدِ

وقول الآخر :

١٦٩ — أَيَّانَ نُؤْمِنْكَ تَأْمَنْ غَيْرَنَا وإذا
لَمْ تُدْرِكِ الأَمْنَ مِنَّا لَمْ تَزَلْ حَذِرَا

اللغة : « التلاع » بكسر التاء المثناة ـ جمع تلعة ، وهي : ماارتفع من الأرض « يسترفد القوم » يطلبوا الرفد ـ بكسر فسكون ـ وهي العطية « أرفد » أعطى ، يريد متى يستعينوا بي أعنهم

الإعراب : « لست » فعل ماض ناقص ، والتاء اسمه « بحلال » الباء حرف جر زائد ، حلال : خبر ليس ، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، وحلال مضاف ، و « التلاع » مضاف إليه « مخافة » مفعول لأجله « ولكن » الواو عاطفة ، لكن : حرف استدراك « متى » اسم شرط جازم يجزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه ، وهو ظرف زمان مبني على السكون في محل نصب بأرفد « يسترفد » فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بمتى وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين « القوم » فاعل يسترفد مرفوع بالضمة الظاهرة « أرفد » فعل مضارع جواب الشرط مجزوم بمتى وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسر لأجل الروي

الشاهد فيه : قوله « متى يسترفد القوم أرفد » حيث جزم بمتى فعلين : أولهما فعل الشرط ، وهو قوله يسترفد ، وثانيهما جواب الشرط وجزاؤه ، وهو قوله أرفد ، وأصل متى ظرف زمان ، ثم تضمنت معنى الشرط

١٦٩ ـ هذا البيت من الشواهد التي لم نقف لها على نسبة إلى قائل معين ، وهو من شواهد ابن عقيل (رقم ٢٣١)

اللغة : « نؤمنك » نعطك الأمان « حذرا » خائفا وجلا

الخامسُ : ماوضع للدلالة على المكان ، ثم ضُمِّن معنى الشرط ، وهو ثلاثة : أيْنَ ، وأنَّى ، وحَيْثُما ، كقوله تعالى : (أيْنَمَا تَكونُوا يُدْرِكْكُمُ المَوْتُ) (١) وقول الشاعر :

١٧٠ — خَلِيلَيَّ أنَّى تَأْتِيانِيَ تَأْتِيَا أخًا غيرَ مايُرْضِيكُما لايُحَاوِلِ

الإعراب : « أيان » اسم شرط جازم يجزم فعلين الأول فعل الشرط والثانى جوابه وجزاؤه ، وهو ظرف زمان مبنى على الفتح فى محل نصب ، والعامل فيه قوله تأمن « نؤمنك » نؤمن : فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بأيان ، وعلامة جزمه السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن ، وضمير المخاطب مفعول به « تأمن » فعل مضارع جواب الشرط وجزاؤه مجزوم بمتى ، وعلامة جزمه السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « غيرنا » غير : مفعول به لتأمن ، والضمير مضاف إليه « وإذا » الواو عاطفة ، إذا : ظرفية تضمنت معنى الشرط « لم » نافية جازمة « تدرك » فعل مضارع مجزوم بلم ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجملة فى محل جر بإضافة إذا إليها « الأمن » مفعول به لتدرك « منا » جار ومجرور متعلق بتدرك « لم » نافية جازمة « تزل » فعل مضارع ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « حذرا » خبر ليس ، والجملة لا محل لها جواب إذا

الشاهد فيه . قوله « أيان نؤمنك تأمن » حيث جزم بأيان فعلين : أولها قوله نؤمن ، وهو فعل الشرط ، وثانيهما قوله تأمن ، وهو جواب الشرط ، وقد ظهر هذا من الإعراب

(١) من سورة النساء ، من الآية ٧٨

١٧٠ — وهذا البيت أيضا لم أجد أحدا نسبه إلى قائل معين ، وهو من شواهد ابن عقيل (رقم ٣٢٥)

وقوله :

١٧١ — حَيْثُمَا تَسْتَقِمْ يُقَدِّرْ لَكَ اللهُ نجاحًا فى غابِرِ الأزمانِ

الإعراب : « خليلى » منادى بحرف نداء محذوف ، وهو مثنى ، والياء الثانية ضمير المتكلم مضاف إليه « أنى » اسم شرط جازم يجزم فعلين الأول فعل الشرط والثانى جوابه وجزاؤه ، وهو ظرف مكان مبنى على السكون فى محل نصب بتأتيا الثانى « تأتيانى » فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بحذف النون ، وألف الاثنين فاعل ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به « تأتيا » فعل مضارع جواب الشرط مجزوم بحذف النون ، وألف الاثنين فاعله « أخا » مفعول به لتأتيا منصوب بالفتحة الظاهرة « غير » مفعول به ليحاول مقدم عليه ، وغير مضاف ، و « ما » اسم موصول مضاف إليه « يرضيكما » يرضى : فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، وضمير المخاطب مفعول به ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله لامحل لها صلة الموصول ، والعائد هو الضمير المستتر فى يرضى العائد على ما الموصولة « لا » نافية « يحاول » فعل مضارع ، وفاعله مستتر يعود إلى أخ ، والجملة فى محل نصب صفة لأخ

الشاهد فيه : « أنى تأتيانى تأتيا » حيث جزم بأنى فعلين أولهما قوله تأتيانى وهو فعل الشرط ، وثانيهما قوله تأتيا وهو جواب الشرط وجزاؤه ، ولايقال إنه قد اتحدهنا الشرط والجواب ، لأنا نقول : الجواب هنا هو الفعل مع متعلقاته فأما الشرط فهو مطلق الإتيان

١٧١ — وهذا الشاهد أيضا لم أجد من نسبه إلى قائل معين ، وهو من شواهد ابن عقيل (رقم ٣٣٤) والمؤلف فى القطر (رقم ٢٨) والأشمونى فى جوازم المضارع

اللغة : « تستقم » تعتدل وتسر فى الطريق المستقيم « يقدر » يريد يبلغك

السادس : ماهو مُتَرَدد بين الأقسام الأربعة ، وهى أيّ ، فإنها بحسب ماتضاف إليه ؛ فهى فى قولك : « أيُّهُمْ يَقم أَقُمْ معهُ » من باب مَنْ ، وفى قولك : « أىَّ الدَّوابِّ تركَبْ أَرْكَبْ » من باب ما ، وفى قولك : « أيَّ يَوْمٍ تَصُمْ أَصُمْ » من باب مَتَي ، وفى قولك : « أىَّ مكانٍ تجلِسْ أَجْلِسْ » من باب أيْنَ .

* * *

ثم بَيَّنْت أن الفعل الأول يسمى شرطا ؛ وذلك لأنه علامة على وجود الفعل الثانى ، والعلامة تسمى شرطا ، قال الله تعالى : (فقَدْ جاء أَشْرَاطُها) [1] أى : علاماتها ؛ والأشراط فى الآية جمعُ شَرَطٍ ـ بفتحتين ـ لاجمع شَرْط ـ بسكون الراء ـ لأن فَعْـلًا لايجمع على أفعال قياساً إلا فى

ويوصلك « نجاحا ، ظفرا بما تحب ونيلا لما تريد « غابر الأزمان » باقيها

الإعراب : « حيثما » اسم شرط جازم يجزم فعلين ، وهو مبنى على الضم فى محل نصب لأنه ظرف مكان وعامله قوله يقدر « تستقم »فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بحيثما وعلامة جزمه السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « يقدر » فعل مضارع جواب الشرط مجزوم وعلامة جزمه السكون « لك » جار ومجرور متعلق بيقدر « الله » فاعل « نجاحا » مفعول به ليقدر « فى غابر » جار ومجرور متعلق إما بيقدر وإما بمحذوف صفة لقوله نجاحا ، وغابر مضاف ، و « الأزمان » مضاف إليه

الشاهد فيه : قوله « حيثما تستقم يقدر » حيث جزم بحيثما فعلين : أولهما قوله تستقم،وهو فعل الشرط ، وثانيهما قوله يقدر . وهو جواب الشرط وجزاؤه

(١) من سورة محمد ، من الآية ١٨

معتل الوسط كأثْوَابٍ وأبْيَات

* * *

ثم بينت أن فعل الشرط يشترط فيه ستة أمور :

أحدها : أن لا يكون ماضى المعنى [1] ؛ فلا يجوز : « إن قام زيد أمس أقم معه » وأما قوله تعالى : (إنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فقَدْ عَلِمْتَهُ) [2]

---

(١) قد يكون الشرط والجواب مضارعين ـ وهو الأصل ـ نحو قوله تعالى : (وإن تعودوا نعد) وقد يكونان ماضيين نحو قوله سبحانه (وإن عدتم عدنا) وقد يكون الشرط ماضيا والجواب مضارعا نحو قوله جل شأنه (من كان يريد حرث الدنيا نزد له فى حرثه) وقد يكون الشرط مضارعا والجواب ماضيا ، وخص الجمهور هذا بالضرورة ، وذهب الفراء وابن مالك إلى جوازه فى الاختيار ، وهو الذى نرجحه ، فقد وردت منه جملة صالحة من الشواهد من ذلك قوله عليه الصلاة والسلام «من يقم ليلة القدر إيمانا واحتسابا غفر له» ومن ذلك قول عائشة رضى الله عنها « إن أبا بكر رجل أسيف متى يقم مقامك رق » ومن ذلك قول قعنب بن أم صاحب من قصيدة رواها الشريف ابن الشجرى :

إن يَسمعوا رِيبَةً طاروا بها فَرَحًا　　مِنّى ، وما يُسمعوا من صالحٍ دَفَنُوا

ومن ذلك قول الشاعر :

إنْ تَصْرِمُونا وَصَلْناكم ، وإنْ تَصِلوا
مَلأْتُمْ أنْفُسَ الأعــــداءِ إرْهابَا

ومن ذلك قول أبى زبيد الطائى :

مَنْ يَكِدْنى بِسَيِّئٍ كنتَ منه　　كالشَّجا بين حَلْقِه والوَرِيدِ

(٢) من سورة المائدة ، من الآية ١١٦

فالمعنى إن يتبين أنى كنت قلته ، كقوله :

١٧٢ — * إذا ماٱنْتسبْنا لمْ تَلِدْنِى لَئِيمَةٌ *

١٧٢ — هذا صدر بيت لزائد بن صعصعة الفقعسى ، والبيت بكماله مع بيت سابق عليه هكذا :

رَمَتْنِىَ عن قوْسِ العَدُوِّ وباعَدَتْ عُبَيْدةُ ، زادَ اللهُ مابَيْنَنا بُعْدا !
إذا ماٱنْتَسَبْنا لمْ تَـلِدْنى لئيمةٌ ولم تجِدِى مِن أنْ تُقِرِّى بها بُدًّا

الإعراب : « إذا » ظرفية تضمنت معنى الشرط ، مبنى على السكون فى محل نصب « ما » زائدة « انتسبنا » فعل وفاعل ، والجملة فى محل جر بإضافة إذا إليها ، وهذه الجملة هى شرط إذا « لم » نافية جازمة « تلدنى » تلد : فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه السكون ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به ، والجملة لامحل لها جواب إذا ، لأن جواب الشرط غير العامل لامحل له « ولم » الواو عاطفة ، لم : نافية جازمة « تجدى » فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه حذف النون ، وياء المخاطبة فاعل « من » حرف جر « أن » حرف مصدرى ونصب « تقرى » فعل مضارع منصوب بأن ، وعلامة نصبه حذف النون ، وياء المخاطبة فاعل ، وأن مع مادخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بمن ، والجار والمجرور متعلق بقوله بدا الآتى «بها» جار ومجرور متعلق بتقرى « بدا » مفعول به لتجدى

الشاهد فيه : قوله « إذا ماانتسبنا لم تلدنى » فإن ظاهره أن جواب الشرط وهو قوله « لم تلدنى » ماض فى المعنى وإن كان فعلا مضارعا فى اللفظ ، وذلك بسبب أن « لم » إذا دخلت على الفعل المضارع عملت فيه ثلاثة أشياء : أولها أنها تجعله منفيا ، والثانى أنها تقلب معناه ماضيا بعد أن كان صالحا للحال وللاستقبال ، والثالث : أنها تجزمه ، وأيضا فإن ولادته قد حصلت منذ أزمان بعيدة ؛ لكن هذا الظاهر غير مراد ، لأن الشاعر يريد أن يقول : إننا إذا تفاخرنا بأنسابنا تبين أنى لم تلدنى لئيمة ، والتبين مستقبل لاماض ، فجواب الشرط فى هذا البيت

فهذا فى الجواب نظير الآية الكريمة فى الشرط

الثانى : أن لا يكون طلبًا ؛ فلا يجوز « إن قم » ولا « إن ليقم » أو « لا يقم » .

الثالث : أن لا يكون جامدًا ؛ فلا يجوز « إن عسى » ولا « إن ليس » .

الرابع : أن لا يكون مقرونا بتنفيس ؛ فلا يجوز « إن سوف يقم »

الخامس : أن لا يكون مقرونا بقد ؛ فلا يجوز « إن قد قام زيد » ولا « إن قد يقم » .

السادس : أن لا يكون مقرونا بحرف نفى ؛ فلا يجوز « إن لما يقم » ولا « إن لن يقم » ويستثنى من ذلك لم ولا ، فيجوز اقترانه بهما ، نحو : (وإن لم تفعل فما بلغت رسالته) [1] ونحو : (إلَّا تفعلوه تكن فتنة فى الأرض) [2]

* * *

ثم بينت أنّ الفعل الذى يسمى جوابًا وجزاء تشبيهًا له بجواب السؤال.

ماض فى المعنى قبل هذا التأويل ، وبهذا التأويل صار مستقبلا ، وفعل الشرط فى الآية كذلك ، وغرض المؤلف الاستدلال بهذا البيت على أن الفعل قد يكون ماضى المعنى فى ظاهر الأمر ولكنه عند التأمل يرى مستقبلا ، أعم من أن يكون هذا الفعل فعل الشرط أوجوابه . وإذا علمت هذا لم يسغ لك أن تقول : إن الكلام فى فعل الشرط فكيف ساغ للمؤلف أن يجيء بشاهد لا يكون موطن الاستدلال فيه فعل الشرط

(١) من سورة المائدة ، من الآية ٦٧ (٢) من سورة الأنفال ، من الآية ٧٣

وبجزاء الأعمال ، وذلك لأنه يقع بعد وقوع الأول ، كما يقع الجواب بعد السؤال ، وكما يقع الجزاء بعد الفعل المجازَى عليه

* * *

ثم قلت : وقدْ يكونُ واحداً مِنْ هـذه فيَقْتَرِنُ بالفاءِ ، نحوُ : (إنْ كانَ قميصُهُ قُدَّ مِنْ قُبُلٍ فصدقَتْ) الآيَةَ (فمَنْ يُؤْمِنْ بِرَبِه فَلَا يَخَفْ بَخساً) أَوْ جُمْلَةً ٱسْمِيَّةً فيقْتَرِنُ بِهَا أو بإذا الفُجائيَّةِ ، نحوُ (فهُوَ على كلِّ شيْءٍ قَدِيرٌ) ونحو (إذا هُمْ يَقنطُونَ) .

وأقول : قد يأتى جوابُ الشرط واحداً من هذه الأمور الستة التى ذكرت أنها لاتكون شرطا ؛ فيجب أن يقترن بالفاء

مثال ماضى المعنى (إنْ كانَ قميصُهُ قُدَّ مِنْ قُبُلٍ فَصَدَقَتْ وهُوَ مِنَ الكاذِبِينَ ، وإنْ كانَ قميصُهُ قُدَّ مِنْ دُبُرٍ فكَذَبَتْ وهُوَ مِنَ الصَّادِقِينَ) [1] .

ومثالُ الطَّلَب قولُه تعالى : (قلْ إنْ كُنْتُم تُحِبُّونَ ٱللّهَ فٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ اللّهُ) [2] (فمَنْ يُؤْمِنْ بِرَبِهِ فلا يَخَفْ بَخْساً ولا رَهَقًا) [3] فيمن قرأ (فلا يَخَفْ بَخْسًا) بالجزم على أن لاناهية ، وأما من قرأ (فلا يخاف) بالرفع فلا نافية ، ولا النافية تقترن بفعل الشرط كما بينا ، فكان مقتضى الظاهر أن لاتدخل الفاء ، ولكن هـذا الفعل مبنى على مبتدأ

---

(١) من سورة يوسف ، من الآيتين ٢٦ و٢٧

(٢) من سورة آل عمران ، من الآية ٣١

(٣) من سورة الجن ، من الآية ١٣

محذوف ، والتقدير فهو لا يخاف ؛ فالجملة اسمية ، وسيأتى أنّ الجملة الاسمية تحتاج إلى الفاء أو إذا ، وكذا يجب هـذا التقدير فى نحو (ومَنْ عادَ فيَنْتَقِمُ اللهُ منهُ) (١) أى : فهو ينتقم الله منه ، ولولا ذلك التقدير لوجب الجزم وترك الفاء .

ومثال الجامد قوله تعالى : (إنْ تَرنِي أنا أقلَّ مِنْكَ مالا وولداً فعسَى رَبِّي أنْ يُؤْتِيَنِي خَيْراً مِنْ جَنَّتِكَ) (٢) (إنْ تُبْدُوا الصَّدقاتِ فنِعِمَّا هِيَ) (٣) (ومَنْ يَكُنِ الشَّيْطانُ لهُ قَرِيناً فساء قَرِيناً) (٤)

ومثال المقرون بالتنفيس قوله تعالى : (وإنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ اللهُ مِنْ فَضْلِهِ) (٥) (ومَنْ يَسْتَنْكِفْ عَنْ عِبادَتِهِ ويَسْتَكْبِرْ فَسَيَحْشُرُهُمْ إليهِ جَمِيعاً) (٦)

ومثال المقرون بقد قوله تعالى : (إنْ يَسْرِقْ فقَدْ سَرَقَ أَخٌ لهُ مِنْ قَبْلُ) (٧)

ومثالُ المقرون بناف غير لا ولم (وإنْ لم تَفْعَلْ فما بَلَّغْتَ رِسالتَهُ) (٨) (وما يَفْعَلوا مِنْ خَيْرٍ فلَنْ يُكْفَرُوهُ) (٩) (ومَنْ يَنْقَلِبْ على عَقِبَيْهِ فلَنْ يَضُرَّ اللهَ شيئاً) (١٠)

---

(١) من سورة المائدة ، من الآية ٩٥ (٢) من سورة الكهف ، من الآيتين ٣٩ و ٤٠ .
(٣) من سورة البقرة ، من الآية ٢٧١
(٤) من سورة النساء ، من الآية ٣٨ (٥) من سورة التوبة ، من الآية ٢٨
(٦) من سورة النساء ، من الآية ١٧٢ (٧) من سورة يوسف ، من الآية ٧٧
(٨) من سورة المائدة ، من الآية ٦٧ (٩) من سورة آل عمران ، من الآية ١١٥
(١٠) من سورة آل عمران ، من الآية ١٤٤

وقد يكون الجواب جملة اسمية فيجب اقترانه بأحد أمرين : إما بالفاء ، أو « إذا » الفجائية ، فالأول كقوله تعالى : (وإنْ يَمْسَسْكَ بخيرٍ فهُوَ على كلِّ شيءٍ قديرٌ) [١] والثانى كقوله تعالى : (وإنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئةٌ بما قَدَّمَتْ أيْدِيهِمْ إذا هُمْ يَقْنَطُونَ) [٢]

* * *

ثم قلت : ويَجُوزُ حذْفُ ما عُلِمَ مِنْ شَرْطٍ بَعْدَ « وإلاَّ » نحُو « افْعلْ هذا وإلاَّ عاقَبْتُكَ » أَوْ جَوَابِ شَرْطُهُ ماضٍ ، نحُو (فإنِ اسْتَطَعْتَ أنْ تَبْتَغِيَ نفَقًا فى الأرْضِ) أوْ جُمْلَةِ شَرْطٍ وأدَاته إنْ تَقدَّمَهُما طَلَبٌ ولَوْ باسْمِيَّةٍ أوْ باسْمِ فِعْلٍ أوْ بما لفْظُهُ الخَبَرُ نحُو (تَعَالَوْا أتْلُ) ونحُو « أيْنَ بيْتُكَ أزُرْكَ » و « حسْبُكَ الحدِيثُ يَنَمِ النَّاسُ » وقالَ :

* مكانَكِ تُحْمَدِى أوْ تَسْتَرِيحى *

وشَرْطُ ذلك بَعْدَ النَّهْى كَوْنُ الجوابِ مَحْبُوبًا ؛ نحُو « لا تَكْفُرْ تدْخُلِ الجَنَّةَ » .

وأقول : مسائل الحذف الواقع فى باب الشرط والجزاء ثلاثة :

المسألة الأولى : حذف الجواب وحده ، وشرطه أمران : أحدهما : أن يكون معلوماً ، والثانى : أن يكون فعلُ الشرط ماضياً ، تقول : أنتَ ظالمٌ إنْ فَعَلْتَ ؛ لوجود الأمرين ، ويمتنع « إنْ تقم » و « إن تقعُدْ » ونحوهما حيث لا دليل ؛ لانتفاء الأمرين ، ونحو « إن قمْتَ » حيثُ لا دليل لانتفاء الأمر الأول ، ونحو « أنتَ ظالمٌ إنْ تَفْعَلْ » لانتفاء الأمر

---

(١) من سورة الأنعام ، من الآية ١٧ (٢) من سورة الروم ، من الآية ٣٦

الثانى ؛ قال الله تعالى : (وإنْ كان كَبُرَ عليْكَ إعْرَاضُهُمْ فإنِ اسْتَطعْتَ أنْ تَبْتَغِيَ نفقاً فى الأرْض أوْ سُلَّماً فى السَّماءِ فتأْتِيَهُمْ بآيةٍ) (١) تقديره : فافعلْ ، والحذف فى هذه الآية فى غاية من الحسن ؛ لأنه قد انضم لوجود الشرطين طولُ الكلام ، وهو مما يحسن معه الحذف

المسألة الثانية : حذف فعلِ الشرط وحده ، وشرطه أيضاً أمران : دَلالةُ الدليل عليه ، وكونُ الشرط واقعاً بعد « وإلاَّ » كقولك : « تُبْ وإلاَّ عاقَبْتُكَ » أى : وإلاَّ تَتُبْ عاقبتك ، وقولِ الشاعر :

١٧٣ — فطَلِّقْها فلَسْتَ لها بكُفْءٍ وَإلاَّ يَعْلُ مفرِقَكَ الحُسامُ

---

(١) من سورة الأنعام ، من الآية ٣٥

١٧٣ — هذا الشاهد من كلام الأحوص ، واسمه محمد بن عبدالله الأنصارى ، والأحوص هو صاحب الشاهد (رقم ٥٣) الذى تقدم ذكره مشروحا فى باب البناء عند الكلام على بناء المنادى (انظر ص ١٣٢ من هذا الكتاب) والبيت الشاهد الذى معنا من نفس القطعة التى منها ذلك الشاهد المتقدم . والشاهد الذى معنا من شواهد ابن عقيل أيضا (رقم ٣٤١) والمؤلف فى أوضحه

اللغة : « كفء » بضم الكاف وسكون الفاء ـ هو النظير المكافىء « مفرق » بفتح الميم وراؤه مكسورة وقد تفتح ـ هو وسط الرأس « الحسام » السيف

الإعراب : « طلقها » طلق : فعل أمر فاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وضمير الغائبة مفعول به مبنى على السكون فى محل نصب « فلست » الفاء حرف دال على التعليل ، ليس : فعل ماض ناقص ، وتاء المخاطب اسمه مبنى على الفتح فى محل رفع « لها » جار ومجرور متعلق بقوله كفء الآتى « بكفء » الباء حرف

أى : وإلاَّ تُطَلِّقْها يَعْلُ

وقد لا يكون ذلك بعد « وإلاَّ » فيكون شاذًّا ، إلا فى نحو « إنْ خَيْراً فخيْرٌ » فقياسٌ ، كما مرّ في بابه (١) ، على أن ذلك لم يحذف فيه جملة الشرطِ بجملتها ، بل بعضُها ، وكذلك نحو (وإنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكينَ اسْتَجارَكَ) (٢) فلَيْسَتَا مما نحن فيه ، وأكثر ما يكون ذلك مع اقتران الأداة بلا النافية ، كما مثلت

المسألة الثانية : حذفُ أداةِ الشرط وفِعْلِ الشرط

وشرطُه أن يتقدم عليهما طلبٌ بلفظ الشرط ومعناه ، أو بمعناه فقط ، فالأول نحو « ائتِنِي أُكْرِمْكَ » تقديره : ائتنى فإن تأتنى أكرمْكَ ؛ فأكرمْكَ

جر زائد ، كفء : خبر ليس منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد «وإلا» الواو عاطفة ، إلا : كلمة مركبة من حرفين ، الأول : إن ، وهو حرف شرط جازم يجزم فعلين الأول فعل الشرط والثانى جوابه وجزاؤه ، والثانى : لا ، وهو حرف نفى ، وفعل الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام ، والتقدير : وإلا تطلقها ، « يعل » فعل مضارع جواب الشرط مجزوم بإن ، وعلامة جزمه حذف الواو والضمة قبلها دليل عليها « مفرقك » مفرق : مفعول به ليعل ، وضمير المخاطب مضاف إليه « الحسام » فاعل يعل

الشاهدفيه : قوله « وإلا يعل » حيث حذف فعل الشرط ؛ لكونه معلوما من سابق الكلام ، ولكون أداة الشرط إن المدغمة فى لا النافية . وليس يجوز حذف الشرط إلا على مثل هذه الصورة ، وهو مع ذلك قليل بالنسبة لحذف الجواب المدلول عليه . على نحو ما ذكره المؤلف

(١) انظر (ص ٢٢٢) من هذا الكتاب (٢) من سورة التوبة ، من الآية ٦

مجزوم فى جواب شرط محذوف دلَّ عليه فعلُ الطلب المذكور ، هذا هو المذهب الصحيح [١] ؛ والثانى نحو قوله تعالى : (قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ) [٢] أى : تعالَوْا فإن تأتُوا أتلُ ، ولا يجوز أن يقدر فإن تتعالَوْا ؛ لأن تعالَ فعلٌ جامد لا مضارعَ له ولا ماضِيَ ، حتى توهم بعضهم أنه اسم فعل

ولا فَرْقَ بين كون الطلب بالفعل كما مثلنا ، وكونه باسم الفعل كقول عَمْرو بن الإطنابةِ ـ وغَلِطَ أبو عبيدة فنسبه إلى قَطَرِىّ بن الفُجاءة — :

---

(١) الذى ذكره المؤلف ـ من أن المضارع المجزوم بعد الطلب مجزوم بأداة شرط محذوفة مع فعل شرط موافق للطلب المتقدم فى معناه وحده أو فى معناه ولفظه جميعا ـ هو مذهب الجمهور من العلماء ، وقد حكم المؤلف بأنه هو المذهب الصحيح ، ومقابله ما ذهب إليه الخليل بن أحمد الفراهيدى وسيبويه شيخ النحاة وأبو سعيد السيرافى شارح كتاب سيبويه وأبو على الفارسى الفسوى شيخ ابن جنى ، ومذهب هؤلاء جميعا أن الجازم لهذا المضارع هو نفس الطلب المتقدم عليه ، ومع اتفاقهم على هذا المقدار تجدهم يختلفون فى تعليل المسألة ؛ فأما الخليل وسيبويه فيعللان ذلك بأن الطلب المتقدم إنما جزم المضارع المتأخر عنه لكون ذلك الطلب قد تضمن معنى حرف الشرط . ونظير ذلك أسماء الشرط كمتى وحيثما ؛ فإنها إنما جزمت الشرط والجواب جميعا لكونها متضمنة معنى حرف الشرط الذى هو إن ، وأما السيرافى والفارسى فيعللان ذلك بأن الطلب إنما جزم المضارع المتأخر عنه لكونه قد ناب مناب حرف الشرط كما أن المصدر ينصب المفعول به فى نحو قولك « ضربا زيداً » لأنه نائب مناب فعل الأمر وواقع موقعه ، هكذا قالوا ، وكلا التعليلين غير مستقيم ؛ لاجرم كان مذهب الجمهور هو الصحيح

(٢) من سورة الأنعام ، من الآية ١٥١

١٧٤ — أَبَتْ لِي عِفَّتِي وأَبَى بَلائِي   وأَخْذِي الْحَمْدَ بالثمن الربيحِ
وإمْسَاكِي على المكْرُوهِ نفْسِي   وضَرْبِي هامَةَ البَطل المُشِيحِ
وقَوْلِي كلما جَشأَتْ وجاشَتْ   مَكانَكِ تُحْمَدِي أَوْ تَستريحِي
لِأَدْفعَ عنْ مآثِرَ صالِحاتٍ   وأَحْمِيَ بَعْدُ عَنْ عِرْضٍ صَحِيحِ .

---

١٧٤ — هذه الأبيات - كما قال المؤلف - لعمرو بن الإطنابة، والإطنابة: اسم أمه، وهو عمرو بن زيد مناة . وقد أنشد المؤلف ثالث هذه الأبيات فى أوضحه (ج ٢ ص ١٧٢) وفى القطر (رقم ١١٧) وسينشد عجز ثالثها مرة أخرى فى باب اسم الفعل من هذا الكتاب، والأبيات الأربعة بجملتها رواها ابن عبد ربه فى العقد الفريد (١ - ١٢٢ اللجنة) وروى ثانيها المبرد فى الكامل (١ - ٥٤) وروى الثلاثة الأولى فيه (ج ٢ ص ٢٩٣) وعنده فى الموضعين أول الثانى « وإجشامي على المكروه ... »

الإعراب: « أبت » أبى: فعل ماض، والتاء للتأنيث « لى » جار ومجرور متعلق بأبى « عفتى » عفة: فاعل أبى، وياء المتكلم مضاف إليه « وأبى » الواو عاطفة، أبى: فعل ماض « بلائى » فاعل، وياء المتكلم مضاف إليه « وأخذى » الواو عاطفة، أخذ: معطوف على بلائى، وياء المتكلم مضاف إليه من إضافة المصدر لفاعله « الحمد » مفعول به لأخذ « بالثمن » جار ومجرور متعلق بأخذ « الربيح » صفة للثمن « وإمساكى » الواو عاطفة، إمساك: معطوف على أخذ، وياء المتكلم مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله أيضا « على المكروه » جار ومجرور متعلق بإمساك « نفسى » نفس: مفعول به لإمساك، وياء المتكلم مضاف إليه « وضربى » الواو عاطفة، ضرب: معطوف على أخذ، وياء المتكلم مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله « هامة » مفعول به لضرب، وهامة مضاف و « البطل » مضاف إليه « المشيح » صفة للبطل « وقولى » الواو عاطفة، قول: معطوف على أخذ، وياء المتكلم مضاف إليه من إضافة المصدر لفاعله « كلما »

فجزم « تحمدى » بعد قوله « مكانك » وهو اسم فعل بمعنى اثبتى.

وشرطُ الحذفِ بعد النهى كون الجواب أمراً محبوباً ، كدخول الجنة والسلامة فى قولك : « لا تَكْفُرْ تَدْخُلِ الجَنَّةَ » و « لا تَدْنُ مِنَ الأسد

ظرف زمان متعلق بقول «جشأت» جشأ : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر تقديره هى «وجاشت» الواو حرف عطف ، جاش : فعل ماض فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى ، والتاء للتأنيث ، والجملة معطوفة على الجملة السابقة ، وكلتاهما فى محل جر ، لإضافة الظرف إلى الجملة الأولى ، ولكون الثانية معطوفة على المجرور «مكانك» اسم فعل أمر بمعنى اثبتى ، لا محل له من الإعراب « تحمدى » فعل مضارع مبنى للمجهول مجزوم فى جواب الأمر المدلول عليه باسم الفعل ، وعلامة جزمه حذف النون ، وياء المخاطبة نائب فاعله مبنى على السكون فى محل رفع « أو » حرف عطف « تستريحى » فعل مضارع مبنى للمعلوم معطوف على تحمدى ، مجزوم بحذف النون ، وياء المخاطبة فاعله « لأدفع » اللام لام التعليل ، أدفع : فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد لام التعليل ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وأن المضمرة مع مادخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بلام التعليل ، والجار والمجرور متعلق بقولى « عن مآثر » جار ومجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف لصيغة منتهى الجموع ، متعلق بأدفع « صالحات » صفة لمآثر ، مجرورة بالكسرة الظاهرة « وأحمى » الواو عاطفة ، أحمى : فعل مضارع معطوف على أدفع ، منصوب بالفتحة الظاهرة «بعد» ظرف مبنى على الضم فى محل نصب متعلق بأحمى « عن عرض » جار ومجرور متعلق بأحمى « صحيح » صفة لعرض

الشاهد فيه : قوله « مكانك تحمدى » حيث جزم تحمدى فى جواب شرط مدلول عليه باسم الفعل الدال على الأمر ، وتقدير الكلام : مكانك إن تثبتى تحمدى ؛ وليس بين العلماء خلاف فى جواز جزم المضارع بعد اسم فعل الأمر إذا لم يكن المضارع مقترنا بالفاء ، كما فى هذا الشاهد ، فافهم ذلك والله ينفعك به

تَسْلَمْ » ؛ فلو كان أمراً مكروها ، كدخول النار وأكل السبع فى قولك « لا تَكْفُرْ تَدْخُلُ النَّارَ » و « لا تَدْنُ مِنَ الأسَدِ يَأْكُلُكَ » تعيَّنَ الرفع ، خلافاً للكسائى ، ولا دليل له في قراءة بعضهم (وَلاَ تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرْ) [(١)] لجواز أن يكون ذلك موصولا بنية الوقف ، وسهَّل ذلك أنَّ فيه تحصيلا لتناسب الأفعال المذكورة معه ، ولا يحسن أن يقدر بدلا مما قبله ، كما زعم بعضهم ، لاختلاف معنييهما وعدم دلالة الأول على الثانى .

* * *

ثم قلت : وَيجبُ الاِسْتِغْنَاء عَنْ جَوَابِ الشَّرْطِ بدَليلِهِ مُتقدِّماً لفْظاً نحوُ « هُوَ ظالِمٌ إنْ فعَلَ » أوْ نِيَّةً نحوُ « إنْ قُمْتَ أقومُ » ومِنْ ثَمَّ امْتَنعَ فى النثْرِ « إنْ تَقمْ أقومُ » ، وبجَوَابِ ما تَقَدَّمَ مِنْ شَرْطٍ مُطْلقاً ، أوْ قَسَمٍ ، إلاَّ إنْ سَبَقَهُ ذو خبَرٍ ؛ فيَجُوزُ تَرْجيحُ الشَّرْطِ المؤَخَّرِ

وأقول : حذف الجواب على ثلاثة أوجه :

ممتنع ، وهو ما انتفى منه الشرطان المذكوران أو أحدهما

وجائز ، وهو ما وجدا فيه ، ولم يكن الدليل الذى دل عليه جملة مذكورة فى ذلك الكلام متقدمة الذكر لفظاً أو تقديراً

وواجب ، وهو ما كان دليله الجملة المذكورة ؛ فالمتقدمة لفظاً كقولهم « أنْتَ ظالمٌ إنْ فعلْتَ » [(٢)] والمتقدمة تقديراً لها صورتان : إحداهما : قولك

( ) من سورة المدثر ، الآية ٦

(٢) اعلم أن النحويين قد اختلفوا فى الجملة المتقدمة على أداة الشرط وفعله : أهى نفس الجواب أم هى دليل الجواب وليست الجواب نفسه ؟ فذهب سيبويه

« إنْ قامَ زيدٌ أقومُ » وقول الشاعر :

وجمهور النحاة إلى أن الجملة المتقدمة ليست بالجواب ، ولكنها دليل عليه ، وهذا هو الذى ذهب إليه المؤلف ، وذهب أبو العباس المبرد وأبو زيد وجمهرة الكوفيين إلى أن هذه الجملة هى جواب الشرط ، والذى ذهب إليه سيبويه والجمهور أصح دليلا وأقرب مأخذاً ، والدليل على ذلك من وجوه : أولها ، أن الجملة المتقدمة قد تكون جملة اسمية غير مقترنة بالفاء ولا بإذا الفجائية كالمثال الذى ذكره المؤلف ، والجملة الاسمية التى بهذه المنزلة لاتصلح لأن تكون جوابا ، وكذلك الجملة الفعلية التى فعلها جامد ، كما لو قلت : عسى أن تنجح إن اجتهدت ، والوجه الثانى : أن الجوازم من العوامل الضعيفة . والعامل الضعيف لايقوى على العمل وهو متأخر عن معموله ، والوجه الثالث : أنه لو كان المتقدم هو الجواب لوجب - إذا كان فعلا مضارعا - أن يكون مجزوما ، والعرب تقول نحو قولك « يراك الناس أهلا للمودة إن صدقت » فلا يجزمون المضارع ، والوجه الرابع : أنهم لايصنعون ذلك إلا إذا كان فعل الشرط التالى للأداة ماضيا لفظا ومعنى ، كالأمثلة التى سقناها ، أو كان ماضيا معنى فقط ، نحو قولك : أنت محبوب إن لم تخن أمانتك ، وهذا هو الموضع الذى يحذف فيه جواب الشرط . فلما وجدناهم يلتزمون ماضوية فعل الشرط علمنا أنهم يرون الجواب محذوفا . فإن قلت : هل هناك فرق معنوى بين أن أقول : أنت ظالم إن فعلت ذلك ، وأن أقول : إن فعلت ذلك فأنت ظالم ، كما كان بين الكلامين هذا الفرق الصناعى الذى ذكرته فى مذهب سيبويه والجمهور؟ فالجواب أن بين الكلامين فرقا واضحا ، وتلخيصه أنك إذا قلت « أنت ظالم إن فعلت » فإنما بنيت كلامك فى أول الأمر على الإخبار بظلم المخاطب قاطعا به جازما بثبوته له ، ثم بدا لك أن تعلقه على فعل من الأفعال ، أما إذا قلت « إن فعلت ذلك فأنت ظالم » فإنما بنيت كلامك من أول الأمر على التردد فى ثبوت الظلم لمخاطبك والشك فيه ، سواء أكان المترجح عندك ثبوته له أم انتفاؤه عنه ، بحسب ماتستعمله من أدوات الشرط ، وهذا الفرق المعنوى يؤيد أن بينهما فرقا صناعيا ، فافهم ذلك واحرص عليه ، وانظر فى هذا المبحث الكامل للمبرد (١ - ٧٨)

١٧٥ — وإنْ أَتَاهُ خليلٌ يَوْمَ مَسْأَلَةٍ   يقولُ لا غائِبٌ مالى ولا حَرِمُ

---

١٧٥ — هذا البيت من كلام زهير بن أبى سلمى المزنى ، من قصيدة يمدح فيها هرم بن سنان ، ومطلعها :

قِفْ بالدِّيارِ التى لم يَعْفُها القِدَمُ   بَلى ، وغيَّرَها الأرْوَاحُ والدِّيَمُ

وبيت الشاهد من شواهد سيبويه (ج ١ ص٤٣٦) وابن عقيل (رقم ٣٣٧) والمؤلف فى أوضحه (ج ٢ ص ١٧٩) والمبرد فى الكامل (١ - ٧٨)

اللغة : «خليل» صاحب خلة - بفتح الخاء - وهى الفقر ، فالخليل هنا الفقير المحتاج «مسألة» طلب للعطاء «حرم» بفتح الحاء المهملة وكسر الراء - أى : ممنوع

الإعراب : «إن» حرف شرط جازم «أتاه» أتى : فعل ماض فعل الشرط مبنى على فتح مقدر فى محل جزم ، وضمير الغائب العائد إلى الممدوح مفعول به «خليل» فاعل أتى «يوم» ظرف زمان منصوب على الظرفية بأتى ، و«يوم» مضاف ، و«مسألة» مضاف إليه «يقول» فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة «لا» نافية عاملة عمل ليس ، أو مهملة لا عمل لها «غائب» اسم لا ، أو مبتدأ «مالى» مال : فاعل بغائب سد مسد خبر لا أو مسد خبر المبتدأ ، وياء المتكلم مضاف إليه «ولا» الواو عاطفة . لا : نافية «حرم» خبر مبتدأ محذوف ، أى : ولا أنت حرم ، أو لا زائدة لتأكيد النفى وحرم معطوف على غائب

الشاهد فيه : قوله «يقول» وقد اختلف العلماء فيه ، ولهم فى ذلك مذهبان مشهوران :

أحدهما مذهب سيبويه رحمه الله ، ذهب إلى أن هذا الفعل المضارع المرفوع ليس جوابا للشرط السابق ، ولكنه دليل على الجواب ، وهو على نية التقديم وإن كان فى اللفظ متأخراً فكأنه قال : يقول لا غائب مالى إن أتاه خليل

فإن المضارع المرفوع المؤخر على نية التقديم على أداة الشرط فى مذهب سيبويه ، والأصل أقوم إن قام ، ويقول إن أتاه خليل ، والمبرد يرى أنه هو الجواب ؛ وأنَّ الفاء مقدَّرة ، والثانية : أن يتقدَّم على الشرط قَسَمٌ نحو « وَٱللَّهِ إنْ جاءنِى لأُكْرِمَنَّهُ » فإنَّ قولك « لأكرمنه » جواب القسم ؛ فهو فى نية التقديم إلى جانبه ، وحُذِفَ جواب الشرط لدلالته عليه ، ويدلك على أنَّ المذكور جوابُ القسم توكيدُهُ فى نحو المثال ، ونحو قوله تعالى : (ولَئِن نَصَرُوهُمْ لَيُوَلُّنَّ الأدبارَ) [(١)] ورفْعُهُ فى قوله تعالى : (ثُمَّ لا يُنْصَرُونَ)

ثم أشرت إلى أنه كما وجب الاستغناء بجواب القسم المتقدم — يجب العكس فى نحو « إنْ تَقُمْ واللهِ أَقُمْ » وأنه إذا تقدم عليهما شىء يطلب الخبر وجبت مراعاة الشرط ، تقدَّمَ أو تأخر ، نحو « زَيْدٌ واللهِ إن يقم أقم » .

وثانيهما مذهب المبرد وأبى زيد والكوفيين . ذهبو إلى أن هذا الفعل المضارع هو نفس الجواب ، إلا أنه على تقدير الفاء

واعلم أن محل هذا كله إذا كان فعل الشرط ماضيا ، كما فى مثال المؤلف وفى بيت الشاهد ، فأما إذا كان الشرط مضارعا فقد أجمعوا على أنه لا يجوز إلا جزم الجواب ، تقول : إن تذاكر تنجح ، بالجزم فى الشرط والجزاء جميعا ، ولا يجوز رفع الجواب إلا فى ضرورة شعرية مع القبح ، كالذى رواه سيبويه رحمه الله من قول جرير بن عبدالله البجلى :

يا أَقْرَعُ بْن حابِسٍ يا أَقْرَعُ ... إنَّكَ إنْ يُصْرَعْ أَخُوكَ تُصْرَعُ

وكالذى رواه من قوله :

فَقُلْتُ تَحَمَّلْ فَوْقَ طَوْقِكَ إنَّها ... مُطَبَّعَةٌ مَنْ يَأْتِها لا يَضِيرُها

(١) من سورة الحشر ، من الآية ١٢

* * *

ثم قلت : وَجَزْمُ ما بَعْدَ فاءٍ أَوْ وَاوٍ مِنْ فِعْلٍ تالٍ لِلشَّرْطِ أوِ الْجَوَابِ قَوِيٌّ ، وَنَصْبُهُ ضَعِيفٌ ، وَرَفْعُ تالِي الجوَابِ جائزٌ

وأقول : خَتَمْتُ باب الجوازم بمسألتين : أولاهما يجوز فيهما ثلاثة أوجه ، والثانية يجوز فيها وجهان ، وكلتاهما يكون الفعل فيها واقعاً بعد الفاء أو الواو .

فأما مسألة الثلاثة الأوجه : فضابطها أن يقع الفعل بعد الشرط والجزاء ، كقوله تعالى : (وإِنْ تُبْدُوا ما فى أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحاسِبْكُمْ به اللهُ فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشاء) [1] الآية ، قرئ (فَيَغْفِرْ) بالجزم على العطف ، و (فيَغْفِرُ) بالرفع على الاستئناف ، و (فيَغْفِرَ) بالنصب بإضمار أَنْ ، وهو ضعيف ، وهى عن ابن عباس رضى الله عنهما

وأما مسألة الوجهين فضابطها أن يقع الفعل بين الشرط والجزاء ، كقولك « إِنْ تأْتِنى وتَمْشِ إلَيَّ أُكْرِمْكَ » فالوجه الجزم ، ويجوز النصب كقوله :

١٧٦ — ومَنْ يَقْتَرِبْ مِنَّا ويَخْضَعَ نُؤْوِهِ

[ولا يَخْشَ ظُلْماً ما أقامَ ولا هَضْمَا]

---

(١) من سورة البقرة ، من الآية ٢٨٤

١٧٦ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وهو من شواهد المؤلف فى أوضحه (ج ٢ ص ١٨١) وابن عقيل (رقم ٣٤٠)

... ...

اللغة : « يقترب » يدنو « يخضع » يستكين ويذل « نؤوه » ننزله عندنا « هضما » ظلما وضياعا لحقوقه

الإعراب : « من » اسم شرط جازم يجزم فعلين ، وهو مبتدأ مبنى على السكون فى محل رفع « يقترب » فعل مضارع فعل الشرط ، مجزوم بمن ، وعلامة جزمه السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من « منا » جار ومجرور متعلق بيقترب « ويخضع » الواو واو المعية ، يخضع : فعل مضارع منصوب بأن المضمرة وجوباً بعد واو المعية ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من أيضا « نؤوه » نؤو : فعل مضارع جواب الشرط مجزوم بمن ، وعلامة جزمه حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره نحن ، وضمير الغائب العائد إلى من مفعول به « ولا » الواو عاطفة ، لا : نافية « يخش » فعل مضارع معطوف على جواب الشرط ، مجزوم وعلامة جزمه حذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من « ظلما » مفعول به « ما » مصدرية ظرفية « أقام » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، وما مع مادخلت عليه فى تأويل مصدر مخفوض بإضافة ظرف محذوف ، وهذا الظرف منصوب بيخش ، والتقدير : ولا يخش ظلما مدة إقامته « ولا » الواو عاطفة ، لا : زائدة لتأكيد النفى « هضما » معطوف على ظلما

الشاهد فيه : قوله « ويخضع » حيث جاء منصوبا ، وقد توسط بين الشرط وجوابه ، ومثله قول زهير ، وقد أنشده سيبويه (ج ١ ص ٤٤٧) :

وَمَنْ لاَ يُقَدِّمْ رِجْلَهُ مُطْمَئِنَّةً   فَيُثْبِتَهَا في مُسْتَوَى الأرْضِ يَزْلَقِ

ومحل الاستشهاد به قوله « فيثبتها » فإنه مقترن بالفاء بعد « يقدم رجله » الذى هو فعل الشرط ، وقد توسط بين فعل الشرط المذكور وجوابه الذى هو قوله « يزلق » وقد جاء به منصوبا

* * *

ثم قالت : بابٌ فى عَمَلِ الفِعْلِ ـ كلُّ الأفْعالِ تَرفَعُ إمَّا الفاعِلَ أَو نائبَهُ أَوِ المُشَبَّهَ به ، وتَنْصِبُ الأسْماءَ ، إلّا المُشَبَّهَ بالمفْعُولِ به مُطْلَقًا ، وإلّا الخبرَ والتَّمْييزَ والمَفْعُولَ المُطْلَقَ فناصِبُها الوَصْفُ والنَّاقِصُ والمُبْهَمُ المعْنَى أَوِ النِّسْبةِ والمُتصرِّفُ التَّامُّ ومَصْدَرُهُ ووَصْفُهُ ، وإلّا المفْعُولَ به فإنَّها بالنِّسْبةِ إليـهِ سبعةُ أقْسامٍ : ما لا يَتعَدَّى إليهِ أَصْلاً : كالدَّالِّ على حُدُوثِ ذَاتٍ كحَدَثَ ونَبَتَ ، أو صِفةٍ حِسِّيَّةٍ كطالَ وخَلُقَ ، أو عَرَضٍ كمَرِضَ وفَرِحَ ، وكالمُوَازِنِ لِانْفَعَلَ كانْكَسَرَ ، أو فَعِلَ أو فَعلَ اللَّذَيْنِ وَصْفُهُما على فَعِيلٍ فى نحْوِ ذَلَّ وسَمِنَ ، وما يَتعدَّى إلى واحِدٍ دائمـًا بالجارِّ كغَضِبَ ومَرَّ ، أو دائمـًا بنفْسِهِ كأفْعالِ الحواسِّ ، أو تارةً وتارَةً كشَكَرَ ونَصَحَ وقَصَدَ ، وما يتعدَّى لهُ بنفسِهِ تارَةً ولا يتعدَّى إليـهِ أُخْرَى كفَغَرَ وشَحَا ، وما يتعدَّى إلى اثْنيْنِ : فإمَّا أنْ يتعدَّى إليْهِما تارةً ولا يتعدَّى أُخْرَى كنَقَصَ وزَادَ ؛ أو يتعدَّي إليْهِما دائمـًا ، فإمَّا ثانيهِما كمفْعُولِ شَكَرَ كأمَرَ واسْتَغْفَرَ واخْتارَ وصَدَّقَ وزَوَّجَ وكَنَى وسَمَّى ودَعَا بمعْناهُ وكالَ ووَزَنَ ، أو أوَّلُهما فاعِلٌ في المعْنَى كأعْطَى وكَسَا ، أو أوَّلُهما وثانيهِما مُبتدأٌ وخبرٌ فى الأصْلِ ، وهو أفْعالُ القُلوبِ : ظَنَّ لا بمعْنَى اتَّهَمَ ، وعَلِمَ لا بمعنى عَرَفَ ، ورأى لا مِنَ الرَّأْيِ ، ووَجَدَ لا بمعْنَى حَزِنَ أو حَقَدَ ، وحَجَا لا بمعنى قَصَدَ ،

وَحَسِبَ ، وزَعَمَ ، وخَالَ ، وجَعَلَ ، ودَرَى في لُغَيَّةٍ ، وهَبْ وتَعَلَّمْ بمعنى اَعْلَمْ ويَلْزَمانِ الأمْرَ ؛ وأفْعالُ التَّصييرِ : كجَعَلَ ، وتَخِذَ ، واتَّخَذَ ، ورَدَّ ، وتَرَكَ ، ويجوز إلْغاء القَلْبِيَّةِ المُتصرِّفةِ مُتَوَسِّطةً أو مُتأَخِّرةً ، ويجِبُ تعليقُها قبلَ لامِ الاِبْتِداءِ أوِ القَسَمِ أوِ اَستِفْهامٍ أو نَفْيٍ بما مُطْلَقًا أو بِلَا أو إنْ في جَوَابِ القَسَمِ أو لعلَّ أو لوْ أو إنَّ وكمِ الخَبرِيَّةِ ؛ وما يتعدَّى إلى ثلاثةٍ ، وهو أعْلَمَ وأرَى ، وما ضُمِّنَ معناهُمَا مِنْ أنْبَأَ ونَبَّأَ وأخْبَرَ وخَبَّرَ وحَدَّثَ .

وأقول : عَقَدْت هذا الباب لبيان عمل الأفعال ؛ فذكرت أن الأفعال كلّها — قاصِرَها ومُتعدِّيَها تامَّها وناقِصَها — مشتركةٌ في أمرين :

أحدها : أنها تعمل الرفع ، وبيان ذلك أنّ الفعل إما ناقص فيرفع الاسم ، نحو « كان زيدٌ فاضِلا » وإما تامٌّ آتٍ على صيغته الأصلية فيرفع الفاعل نحو « قامَ زيدٌ » وإمّا تامٌ آتٍ على غير صيغته الأصلية فيرفع النائب عن الفاعل ، نحو (وقُضِيَ الأمْرُ) [1] وقد تقدم شرح ذلك كله

الثانى : أنها تنصب الأسماء غيرَ خمسةِ أنواعٍ : أحدها : المشبَّه بالمفعول به ، فإنما تنصبه عند الجمهور الصفاتُ نحو « حَسَن وَجهَه » والثانى : الخبر ، فإنما ينصبه الفعل الناقص وتصاريفه نحو « كانَ زيدٌ قائماً » و « يُعْجِبُنِى كونُهُ قائماً » ولم أذكر تصاريفه فى المقدمة لوضوح ذلك ، والثالث : التمييز ، فإنما ينصبه الاسم المبهَمُ المعنى كـ « رِطل زَيْتاً »

---

(١) من سورة هود ، من الآية ٤٤

أو الفعل المجهولُ النسبةِ كـ « طَابَ زيدٌ نفساً » وكذلك تصاريفه : نحو « هو طيِّبٌ نفساً » وَالرابع : المفعول المطلق ؛ وإنما ينصبه الفعل المتصرف التام وتصاريفه ، نحو « قُمْ قِيامًا » و « هو قائمٌ قِياما » ويمتنع « ما أحسنهُ إحسانًا » و « كنتُ قائمًا كَونًا » ، والخامس : المفعول به ؛ وإنما ينصبه الفعل المتعدى بنفسه ، كـ « ضَرَبْتُ زيداً » .

* * *

وقد قَسَّمْتُ الفعل بحسب المفعول به تقسيما بديعا ، فذكرت أنه سبعة أنواع :

أحدها : ما لا يطلب مفعولا به البتة ؛ وذكرت له علامات :

إحداها : أن يدلَّ على حدوث ذاتٍ ، كقولك « حَدَثَ أمرٌ » و « عَرَضَ سفرٌ » و « نَبَتَ الزَّرْعُ » و « حَصَلَ الخِصبُ » وقوله :

١٧٧ — إذا كانَ الشتاء فأَدْفِئُونى فإنَّ الشَّيْخَ يُهْرِمُهُ الشِّتاء

---

١٧٧ — هذا البيت من كلام الربيع بن ضبع الفزارى ، وكان من المعمرين

الإعراب : « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه « كان الشتاء » فعل تام وفاعله ، والجملة فى محل جر بإضافة إذا إليها « فأدفئونى » الفاء واقعة فى جواب إذا ، أدفئوا : فعل أمر مبنى على حذف النون ، وواو الجماعة فاعله ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به « فإن » الفاء حرف دال على التعليل ، إن : حرف توكيد ونصب « الشيخ » اسم إن « يهرمه » يهرم : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وضمير الغائب العائد إلى الشيخ مفعول به تقدم على الفاعل « الشتاء » فاعل يهرم مرفوع بالضمة الظاهرة

الشاهد فيه : قوله « كان الشتاء » فإن هذا الفعل لا يحتاج إلى مفعول به ، لكونه دالا على مجرد حصول حدث ، أى : إذا حصل الشتاء ، ونحو ذلك

* * *

فإن قلت : فإنك تقول : حدَثَ لى أمر ، وعَرضَ لى سفَرٌ

فعندى أنَّ هذا الظرف صفةُ المرفوع المتأخر تقدَّم عليه فصار حالا ، فتعلُّقه أولا وآخراً بمحذوف وهو الكون المطلق ، أو هو متعلق بالفعل المذكور على أنه مفعول لأجله ، والكلام فى المفعول به

* * *

الثانية : أن يدل على حدوث صفة حِسيَّةٍ ، نحو : طالَ اللَّيْلُ ، وقَصُرَ النَّهارُ ، وخَلُقَ الثَّوْبُ ، ونَظُفَ ، وطَهُرَ ، ونَجُسَ ؛ واحترزت بالحسية من نحو عَلِمَ وفَهِمَ وفرِحَ ، ألا ترى أن الأول منها مُتعَدٍّ لاثنين ، والثانى لواحد بنفسه ، والثالث لواحد بالحرف ، تقول : عَلِمْتُ زيداً فاضِلاً ، وفهِمْتُ المسألةَ ، وفرِحْتُ بزيد

الثالثة : أن يكون على وزن فعُل ـ بالضم ـ كظَرُفَ وشَرُفَ وكَرُمَ ولَؤُمَ ، وأما قولهم : « رَحُبَتْكُمُ الطَّاعةُ » و « طَلُعَ اليَمَنَ » فضُمِّنا معنى وَسِع وبَلَغ

الرابعة : أن يكون على وزن انْفَعَلَ ، نحو انكسر وانصرف

والخامسة : أن يَدُلَّ على عَرَض ، كمَرِض زيدٌ ، وفَرِحَ ، وأَشِر ، وبطِر

والسادسة والسابعة : أن يكون على وزن فَعَل أو فعِل اللذين وصفهما على فَعِيل ، كذَلَّ فهو ذَلِيلٌ ، وسَمِن فهو سَمِين ، ويدل على أن ذَلَّ فعَلَ بالفتح قولهم يَذِلُّ بالكسر ، وقلت « فى نحو ذل » احترازاً من نحو بَخِل فإنه يتعدى بالجار ، تقول : بَخِلَ بكذا

* * *

والنوع الثاني : يتعدَّى إلى واحد دائمًا بالجار ، كـ « غَضِبْتُ مِنْ زَيْدٍ » و « مَرَرْتُ بِهِ » أو « عليه » .

* * *

فإن قلت : وكذلك تقول فيما تقدَّم : ذَلَّ بالضَّرْبِ وسَمِنَ بكذا

قلت : المجروران مفعولٌ لأجله ، لا مفعول به

* * *

الثالث : مايتعدَّى لواحد بنفسه دائمًا ، كأفعال الحواس ، نحو « رَأَيْتُ الهِلالَ » و « شَمِمْتُ الطِّيبَ » و « ذُقْتُ الطَّعامَ » و « سَمِعْتُ الأذانَ » و « لَمَسْتُ المَرْأَةَ » وفي التنزيل (يَوْمَ يَرَوْنَ الملائِكَةَ) [1] (يَوْمَ يَسْمَعُونَ الصَّيْحَةَ) [2] (لايذوقونَ فيها المَوْتَ) [3] (أَوْ لامَسْتُمُ النِّساءَ) [4]

* * *

الرابع : ما يتعدَّى إلى واحد تارة بنفسه وتارة بالجار ، كشَكَرَ ونَصَحَ وقصَدَ ، تقول : « شكرته » و « شكرت له » و « نصحته » و « نصحت له » و « قصدته » و « قصدت له » و « قصدت إليه » قال الله تعالى : (واشْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ) [5] (أَنِ اشْكُرْ لِي ولِوَالِدَيْكَ) [6] (ونَصَحْتُ لَكُمْ) [7]

---

(١) من سورة الفرقان ، من الآية ٢٢ (٢) من سورة ق ، من الآية ٤٢

(٣) من سورة الدخان ، من الآية ٥٦ (٤) من سورة النساء ، من الآية ٤٣

(٥) من سورة النحل ، من الآية ١١٤ (٦) من سورة لقمان ، من الآية ١٤

(٧) من سورة الأعراف ، من الآيتين ٧٩ و ٩٣

* * *

الخامس : ما يتعدّى لواحد بنفسه تارة ولا يتعدى أخرى لا بنفسه ولا بالجار ؛ وذلك نحو فَغَرَ ـ بالفاء والغين المعجمة ـ وشَحَا ـ بالشين المعجمة والحاء المهملة ـ تقول « فغَرَفاهُ » و « شَحاهُ » بمعنى فتحه ، و « فغَرَفوهُ » و « شحافوه » بمعنى انفتح

* * *

السادس : ما يتعدى إلى اثنين ، وقسمته قسمين

أحدهما : ما يتعدى إليهما تارة ولا يتعدى أخرى ، نحو نَقَصَ ، تقول : « نَقَصَ المالُ » و « نَقَصْتُ زَيْداً ديناراً » بالتخفيف فيهما قال الله تعالى (ثُمَّ لَمْ يَنْقُصوكُمْ شيئًا) (١) وأجاز بعضهم كون (شيئًا) مفعولا مطلقًا ، أى : نقصاً ما

الثانى : ما يتعدى إليهما دائماً ، وقسمته ثلاثة أقسام :

أحدها : ما ثانى مفعوليه كفعول شَكَرَ ، كأمَرَ واسْتغْفَرَ ، تقول : « أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ » و « أَمَرْتُكَ بالخَيْرِ » وسيأتى شرحهما بعد

والثانى : ما أوّلُ مفعوليه فاعل فى المعنى نحو « كَسَيْتُهُ جُبَّةً » و « أَعْطَيْتُهُ ديناراً » فإن المفعول الأول لابس وآخذ ؛ ففيه فاعلية معنوية

الثالث : ما يتعدى لمفعولين أوَّلُهما وثانيهما مبتدأ وخبر فى الأصل ، وهو أفعال القلوب المذكورة قبل ، وأفعال التصيير ، وشاهدُ أفعال القلوب قولُه تعالى : (وإنِّى لأظُنُّكَ يا فِرْعَوْنُ مَثْبُوراً) (٢) (فإنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ

---

(١) من سورة التوبة ، من الآية ٤ (٢) من سورة الإسراء ، من الآية ١٠٢

مُؤْمِناتٍ) [١] (تَجِدُوهُ عِندَ ٱللهِ هُوَ خيراً) [٢] (لا تَحسَبُوهُ شرًّا لكم) [٣] (وجَعَلُوا الملائِكَةَ الذينَ هُمْ عِبادُ ٱلرَّحمٰنِ إناثًا) [٤] أى : اعتقدوهم ، وقولُ الشاعر :

١٧٨ — قد كُنتُ أَحْجُو أبا عَمْرٍو أخا ثِقَةٍ حتى أَلَمَّتْ بنا يوماً مُلِمَّاتُ

(١) من سورة الممتحنة ، من الآية ١٠ (٢) من سورة المزمل ، من الآية ٢٠
(٣) من سورة النور ، من الآية ١١ (٤) من سورة الزخرف ، من الآية ١٩

١٧٨ — نسب صاحب المحكم هذا البيت إلى رجل سماه أبا شنبل الأعرابى ، ونسبه ابن هشام إلى تميم بن أبى بن مقبل ، وهو من شواهد ابن عقيل (رقم ١٢٦) والمؤلف فى أوضحه (رقم ١٧٢)

اللغة : «ألمت» نزلت «ملمات» جمع ملمة ، وهى النازلة من نوازل الدهر

المعنى : لقد كنت أظن أبا عمرو صديقا يركن إليه فى الشدائد ، ولكنى علمت أنه مذق الوداد ؛ فقد طوحت بى طوائح الدهر فألفيته بعيدا عنى غير آخذ بناصرى .

الإعراب : «قد» حرف تحقيق «كنت» فعل مضارع ناقص ، وضمير المتكلم اسمه «أحجو» فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والجملة فى محل نصب خبر كان «أبا» مفعول أول لأحجو ، وهو مضاف ، و «عمرو» مضاف إليه «أخا» مفعول ثان لأحجو ، ويروى بالتنوين فهو منصوب بالفتحة الظاهرة ، ويروى من غير تنوين فهو منصوب بالألف نيابة عن الفتحة «ثقة» من روى أخا بالتنوين نصبه على أنه صفة له ، ومن روى أخا بغير تنوين خفض ثقة بإضافة أخا إليه «حتى» حرف غاية وجر «ألمت» ألم : فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث «بنا» جار ومجرور متعلق بألم «يوما» ظرف زمان منصوب على الظرفية ، وعامله ألم «ملمات» فاعل ألم ، وألم مع مابعده فى تأويل مصدر بأن محذوفة ، وهذا المصدر مجرور بحتى ، والجار والمجرور متعلق بأحجو

وقول الآخر :

١٧٩ — * زَعَمَتْنِي شَيْخًا وَلَسْتُ بِشَيْخٍ *

الشاهد فيه : قوله « أحجو أبا عمرو أخا ثقة » حيث استعمل الفعل المضارع المأخوذ من حجا بمعنى ظن ، ونصب به مفعولين : أحدهما « أبا عمرو » والآخر « أخا ثقة » ، واعلم أن العينى رحمه الله حكى أنه لم ينقل أحد من النحاة أن « حجا يحجو » ينصب مفعولين غير ابن مالك رحمه الله ثم تبعه مقلدوه وشارحو كلامه ، ومنهم المؤلف رحمه الله

١٧٩ — هذا صدر بيت من كلام أبى أمية الحنفى ، واسم أبى أمية أوس ، وعجز البيت قوله :

* إِنَّمَا الشَّيْخُ مَنْ يَدِبُّ دَبِيبَا *

والبيت من شواهد المؤلف فى أوضحه (رقم ١٧٥) والأشمونى (رقم ٣١٩) .

الإعراب : « زعمتنى » زعم : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والنون للوقاية ، والياء مفعول أول ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى « شيخا » مفعول ثان لزعم « ولست » الواو واو الحال ، ليس : فعل ماض ناسخ ، وتاء المتكلم اسمه « بشيخ » الباء حرف جر زائد ، شيخ : خبر ليس ، وجملة ليس واسمه وخبره فى محل نصب حال « إنما » أداة حصر « الشيخ » مبتدأ « من » اسم موصول خبر المبتدأ ، مبنى على السكون فى محل رفع « يدب » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من ، والجملة لا محل لها صلة الموصول « دبيبا » مفعول مطلق

الشاهد فيه : قوله « زعمتنى شيخا » حيث استعمل فيه زعم بمعنى ظن ، ونصب به مفعولين : أحدهما ياء المتكلم ، والثانى قوله شيخا ، وهو ظاهر من الإعراب

والأكثر تَعَدِّى زعمْ إلى أَنْ أو أَنَّ وصلتهما ، نحو (زَعَمَ الذين كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا) [١] وقوله :

١٨٠ — * وقدْ زَعَمَتْ أَنِّى تغيَّرْتُ بَعْـدَهَا *

---

(١) من سورة التغابن ، من الآية ٧

١٨٠ — هذا الشاهد صدر بيت من قصيدة طويلة تعتبر من منتخبات شعر كثير عزة ، وعجزه قوله :

* ومَن ذَا الَّذى ياعزُّ لايتغيَّرُ *

والبيت من شواهد المؤلف فى أوضحه (رقم ١٧٦) ، والأشمونى (رقم ٣٢٠) .

الإعراب : « قد » حرف تحقيق « زعمت » فعل ماض ، فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره ، هى والتاء للتأنيث « أنى » أن : حرف توكيد ونصب ، وياء المتكلم اسمه « تغيرت » فعل وفاعل ، والجملة فى محل رفع خبر أن ، وأن مع اسمه وخبره سد مسد مفعولى زعم « بعدها » بعد : ظرف زمان منصوب على الظرفية متعلق بتغير ، والضمير مضاف إليه « ومن » الواو للاستئناف ، من : اسم استفهام مبتدأ مبنى على السكون فى محل رفع « ذا » اسم إشارة خبر المبتدأ مبنى على السكون فى محل رفع « الذى » اسم موصول بدل من اسم الإشارة مبنى على السكون فى محل رفع « يا » حرف نداء « عز » منادى مبنى على الضم الملفوظ به ـ أو الذى على الحرف المحذوف للترخيم ـ فى محل نصب ، وجملة النداء لامحل لها معترضة بين الاسم الموصول وصلته « لا » حرف نفى « يتغير » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة لامحل لها صلة الموصول

الشاهد فيه : قوله « زعمت أنى تغيرت » حيث ورد فيه زعم بمعنى ظن ، وتعدى إلى مفعوليه بواسطة أن المصدرية المؤكدة

واعلم أن تعدى « زعم » إلى مفعوليه بواسطة أنّ أو أن كثير جدا ، والشواهد عليه أكثر من أن يضبطها الحصر ، ومنها بيت الشاهد هذا ، وقول عبيدالله

وقال :

١٨١ — دُرِيتَ الوَفِيَّ العهْدِ ياعُرْوَ فاغْتَبِطْ
فإنَّ اغتِباطًا بالوَفاءِ حَمِيدُ

ابن عبدالله بن عتبة بن مسعود :

فذُقْ هَجْرَها ؛ قد كنتَ تَزْعُمُ أنَّهُ . رَشادٌ ، ألا يارُبَّما كَذَب الزُّعْمُ

وقد اختلف العلماء فى تعدى « زعم » إلى مفعوليه بغير أنّ أوأن : فزعم الأزهرى أنه لايجوز إلا فى ضرورة الشعر ، ولكن كثرة الشواهد عليه تؤيد صحة جوازه من غير ضرورة ، ومن شواهده البيت السابق . ومنها قول أبى ذؤيب الهذلى :

فإنْ تَزْعُمِينى كنتُ أجهَلُ فِيكمُ فإنِّى شَرَيْتُ الحِلْمَ بَعْدَكِ بالجَهْلِ

نعم الأكثر فى هذا الفعل أن يتعدى إلى مفعوليه بواسطة أن أو أنّ المصدريتين ولكن تعديه إليهما بدونهما لا يصل إلى درجة الضرورة

١٨١ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وهو من شواهد المؤلف فى أوضحه (رقم ١٧١) وابن عقيل (رقم ١٢٠) والأشمونى (رقم ٢٢٣)

اللغة : « دريت » بالبناء للمجهول — من « درى » إذا علم « اغتبط » أمر من الاغتباط ، وأراد به السرور

الإعراب : «دريت» فعل ماض مبنى للمجهول ، وتاء المخاطب نائب فاعله ، وهو المفعول الأول « الوفى » مفعول ثان « العهد » مضاف إليه « يا » حرف نداء « عرو » منادى مبنى على الضم المذكور أو على ضم الحرف المحذوف للترخيم فى محل نصب «فاغتبط» الفاء حرف عطف ، اغتبط : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه « فإن » الفاء حرف دال على التعليل ، إن : حرف توكيد ونصب « اغتباطا » اسم إن « بالوفاء » جار ومجرور متعلق باغتباط « حميد » خبر إن

والأكثر فى دَرَى أن تتعدَّى إلى واحد بالباء ، تقول : « دَرَيْتُ بِكَذَا » قال الله تعالى : (ولا أَدْرَاكُمْ به) (١) وإنما تعدَّت إلى الكاف والميم بواسطة همزة النقل ، وقوله :

١٨٢ — فَقُلْتُ أَجِرْنِى أَبَا خَالِدٍ وإِلَّا فَهَبْنِى آمْرَأً هَالِكَا

الشاهد فيه : قوله « دريت الوفى العهد » حيث استعمل فيه درى بمعنى علم ، ونصب به مفعولين : أولهما تاء المخاطب الواقعة نائباً عن الفاعل ، وثانيهما قوله « الوفى » وقد ظهر هذا من الإعراب

(١) من سورة يونس ، من الآية ١٦ .

١٨٢ — هذا الشاهد من كلام ابن همام السلولى ، وهو من شواهد المؤلف فى أوضحه (رقم ١٧٤) وابن عقيل (رقم ١٢٧) والأشمونى (رقم ٣٢٤)

الإعراب : « قلت » فعل وفاعل « أجرنى » فعل أمر ، فاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به « أبا » منادى بحرف نداء محذوف « مالك » مضاف إليه « وإلا » الواو للاستئناف ، إن : شرطية جازمة ، لا : نافية ، وفعل الشرط محذوف تقديره وإلا تجرنى « فهبنى » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، هب : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والنون للوقاية ، والياء مفعول أول « امرأ » مفعول ثان منصوب بالفتحة الظاهرة « هالكا » صفة لقوله امرأ .

الشاهد فيه : قوله « فهبنى امرأ » حيث استعمل هب بمعنى اعتقد ، ونصب به مفعولين : أولهما ياء المتكلم ، وثانيهما قوله امرأ .

وههنا أمران يجب أن تعلمهما :

الأول : أن « هب » الذى يدل على معنى اعتقد فعل أمر جامد غير متصرف ، فلم يجئ منه ماض ولا مضارع ، فأما قولك : وهب يهب فمن الهبة ،

أى : آعتقِدْنى ، وقوله :

١٨٣ — ٭ تعلَّمْ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عدُوِّها ٭

ومنه قوله تعالى : (الحمد لله الذى وهب لى على الكبر إسماعيل وإسحاق) من سورة إبراهيم ، من الآية ٣٩ . وقوله جل شأنه : (يهب لمن يشاء إناثا ويهب لمن يشاء الذكور) من سورة الشورى ، من الآية ٤٩ ، وأما وهب فى نحو قولهم : وهبنى الله فداك ، فبمعنى جعلنى الله فداك

والثانى : أن الأكثر تعدى «هب» إلى مفعوليه صراحة كما فى بيت الشاهد ، وقد يدخل على أن المؤكدة المصدرية ، واختلف العلماء فى ذلك : فذهب الجرمى وابن سيده والجوهرى والحريرى إلى أنه لحن ، وقال الأثبات من العلماء : ليس لحناً ؛ لأنه واقع فى فصيح العربية ، وقد روى من حديث عمر «هب أن أبانا كان حماراً» ومن شواهد تعديه لاثنين صريحين قول عقيبة بن هبيرة الأسدى :

فهبها أُمَّةً ذهبتْ ضَياعًا يزيدُ أميرُها وأبو يزيدُ

وجاء عليه قول الشاعر :

هَبُونى أُغضُّ اذا مابدَتْ وأمنَعُ طَرفِى فلا أنظُرُ

١٨٣ — هذا صدر بيت لزياد بن يسار بن عمرو بن جابر ، وكان قد خرج هو والنابغة الذبيانى يريدان الغزو ، فرأى زياد جرادة ، فقال : حرب ذات ألوان ، فرجع ، ومضى النابغة لطيته ، وفيه يقول كلمة منها البيت المستشهد بصدره ، وعجز البيت قوله :

٭ فبَالِغْ بلُطْفٍ فى التَّحيُّلِ والمَكْرِ ٭

والبيت من شواهد المؤلف فى أوضحه (رقم ١٦٩) وابن عقيل (رقم ١٢١) والأشمونى (رقم ٣٢٥)

الإعراب : «تعلم» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره

والأكثر فى تعلم أن يتعدى إلى أنَّ وصلتها ، كقوله :

١٨٤ — * تعلَّمْ رَسُولَ اللهِ أنَّكَ مُدْرِكِى *

أنت « شفاء » مفعول أول « النفس » مضاف إليه « قهر » مفعول ثان ، وقهر مضاف وعدو من « عدوها » مضاف إليه ، وضمير الغائبة العائد إلى النفس مضاف إليه « فبالغ » الفاء حرف عطف ، بالغ : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « بلطف ، فى التحيل » جاران ومجروران يتعلق كل منهما ببالغ « والمكر » معطوف على التحيل .

الشاهد فيه : قوله « تعلم شفاء النفس قهر عدوها » حيث ورد فيه تعلم ، ومعناه اعلم ، وقد نصب به مفعولين : أولهما قوله « شفاء النفس » وثانيهما قوله « قهر عدوها » ، وقد وضح ذلك من إعراب البيت .

١٨٤ — هذا صدر بيت ، وعجزه قوله :

* وأنَّ وَعِيداً مِنكَ كالأخْذِ باليدِ *

وهذا بيت من قصيدة طويلة لأنس بن زنيم الديلى ، يقولها بعد فتح مكة ، معتذراً لرسول الله صلى الله عليه وسلم مما كان عمرو بن سالم الخزاعى يقوله فيه وفى أصحابه ، وأولها قوله :

أأنتَ الَّذِى تُهْدَى مَعَدٌّ بأَمْرِهِ   بَلِ اللهُ يَهْدِيهِمْ ، وقالَ لكَ : اشْهَدِ
وما حَمَلَت مِنْ ناقةٍ فوقَ رَحْلِها   أبَرَّ وأوْفَى ذِمَّةً مِنْ مُحَمَّدِ

وانظرها فى سيرة ابن هشام (٤ - ٤٦)

الإعراب : « تعلم » فعل أمر بمعنى اعلم ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « رسول » منادى بحرف نداء محذوف « الله » مضاف إليه « أنك » أن : حرف توكيد ونصب ، وضمير المخاطب اسمه « مدركى » خبر أن ، وياء المتكلم مضاف إليه ، وأن مع اسمه وخبره فى محل نصب سد مسد مفعولى تعلم

وشاهد أفعال التصيير قوله تعالى : (فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُوراً) (١) (واتَّخَذَ اللهُ إبْرَاهِيمَ خَلِيلاً) (٢) (لو يَرُدُّونَكُمْ مِن بعدِ إيمانِكم كُفَّاراً حَسَداً) (٣) (وتَرَكْنا بعضَهُمْ يَومَئِذٍ يَمُوجُ في بعض) (٤)

واحترزت من ظَنَّ بمعنى اتَّهَمَ فإنها تتعدى لواحد نحو قولك : « عُدِم لي مالٌ فَظَنَنْتُ زيداً » ومنه قوله تعالى : (وما هو على الغَيْبِ

الشاهد فيه : قوله « تعلم أنك مدركى » حيث استعمل تعلم الذى بمعنى اعلم ، ونصب به مفعولين بواسطة أن المؤكدة المصدرية ، وهذا هو الأكثر فى تعدى هذا الفعل ، ومن شواهد المسألة قول معديكرب بن الحارث بن عمرو ابن حجر آكل المرار :

تعلَّمْ أنَّ خَيْرَ النَّاسِ طُرًّا ... قتِيلٌ بينَ أحجارِ الكُلاَبِ

وقول النابغة الذبيانى يرد على زياد بن يسار صاحب البيت السابق (رقم ١٨٣) ، وينكر عليه تطيره :

تعلَّمْ أنَّهُ لا طَيْرَ إلا ... على مُتَطَيِّرٍ وهو الثُّبُورُ

وقول أنس بن زنيم صاحب بيت الشاهد من نفس الكلمة التى منها الشاهد :

تعلم رَسُولَ اللهِ أنَّكَ قادِرٌ ... على كلِّ حَيٍّ مُتْهِمِينَ ومُنْجِدِ

ويتعدى هذا الفعل إلى مفعوليه بواسطة أن المخففة من الثقيلة أيضاً كقول الحارث بن وعلة :

* فتعلَّمى أنْ قد كَلِفْتُ بِكُم *

(١) من سورة الفرقان ، من الآية ٢٣ (٢) من سورة النساء ، من الآية ١٢٥
(٣) من سورة البقرة ، من الآية ١٠٩ (٤) من سورة الكهف ، من الآية ٩٩

بِظَنِينٍ) [١] أى : ماهو بمتّهم على الغيب ، وأما من قرأ بالضاد فمعناه ماهو ببخيل ، وكذلك علم بمعنى عرف ، نحو : (واللهُ أخرَجَكم مِنْ بُطُونِ أُمَّهاتِكم لاتَعْلَمُونَ شيئاً) [٢] ورأى من الرأى ، كقولك : « رأى أبو حَنيفةَ حِلَّ كذا ، أو حُرمتَهُ » وحَجَا بمعنى قَصَد ، نحو « حَجوتُ بيتَ الله » ومن وجد بمعنى حَزِن أو حقد ، فإنهما لايتعديان بأنفسهما ، بل تقول : « وَجدتُ على الميت » و « حقَدتُ على المُسِيءِ » .

* * *

ثم اعلم أنّ لأفعال القلوب ثلاثَ حالاتٍ : الإعمال ، والإلغاء ، والتعليق .

فأما الإعمال فهو نصبُها المفعولين ، وهو واجب إذا تقدّمت عليهما ولم يأتِ بعدها مُعلِّق ، نحو « ظَنَنتُ زيداً عالِماً » ، وجائز إذا توسَّطت بينهما نحو « زيداً ظننتُ عالماً » أو تأخّرت عنهما نحو « زيداً عالماً ظننتُ » .

وأما الإلغاء فهو إبطال عملها إذا توسّطت أو تأخرت ، فتقول « زيدٌ ظننتُ عالمٌ » و « زيدٌ عالمٌ ظننتُ » والإلغاء مع التأخر أحسنُ من الإعمال ، والإعمال مع التوسُّط أحسنُ من الإلغاء ، وقيل : هما سِيّانِ

وأما التعليق فهو إبطال عملها فى اللفظ دون التقدير ؛ لاعتراض ماله صَدْر الكلام بينها وبين معمولَيها ، وهو واحد من أمور عشرة :

أحدها : لام الابتداء ، نحو « عَلِمتُ لَزيدٌ فاضِلٌ » وقوله تعالى :

(١) من سورة التكوير ، الآية ٢٤ (٢) من سورة النحل ، من الآية ٧٨

﴿ ولقدْ عَلِمُوا لَمَنِ آشتراهُ مَالَهُ فى الآخِرةِ مِنْ خَلَاقٍ ﴾ [١]

الثانى : لام جواب القسم ، نحو « عَلِمتُ ليقُومَنَّ زَيْدٌ » أى : علمت والله ليقومن زيد ، وقوله :

١٨٥ — ولقد عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتِى ... إنَّ المَنايا لا تَطِيشُ سِهامُها

(١) من سورة البقرة ، من الآية ١٠٢

١٨٥ — هذا البيت من كلام لبيد بن ربيعة العامرى ، وهو من شواهد المؤلف فى أوضحه (رقم ١٨٧) وفى القطر (رقم ٧٣) وأنشده الأشمونى فى باب ظن وأخواتها (رقم ٣٣٦)

الإعراب : « لقد » اللام موطئة للقسم ، قد : حرف تحقيق « علمت » فعل وفاعل « لتأتين » اللام واقعة فى جواب القسم ، تأتى : فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة ، ونون التوكيد حرف لامحل له من الإعراب « منيتى » فاعل تأتى ، وياء المتكلم مضاف إليه ، والجملة من الفعل وفاعله لامحل لها جواب القسم « إن » حرف توكيد ونصب « المنايا » اسم إن « لا » نافية « تطيش » فعل مضارع « سهامها » سهام : فاعل تطيش ، والضمير العائد إلى المنايا مضاف إليه . وجملة الفعل وفاعله فى محل رفع خبر إن

الشاهد فيه : قوله « علمت لتأتين منيتى » حيث وقع الفعل الذى من شأنه أن ينصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر ، وهو علمت ، قبل لام جواب القسم ؛ فلما وقع ذلك الموقع علق عن العمل فى لفظ الجملة ، ولولا هذه اللام لنصب هذا الفعل مفعوليه ، فكان يقول : علمت منيتى آتية ، مثلا ، ولكن وجود اللام منع من وجود هذا النصب فى اللفظ ، وهو موجود فى التقدير ، فهذه الجملة لامحل لها باعتبار كونها جوابا للقسم ، ولها محل نصب باعتبار كونها فى مقام مفعولى علمت ، وهكذا حكم الفعل المعلق عن العمل فى اللفظ : يكون محل مابعده نصبا باعتبار كونه واقعاً موقع مفعوليه ، وسيأتى بيان الدليل على ذلك فى شرح الشاهد الآتى من كلام كثير بن عبد الرحمن فانتظره

الثالث : الاستفهام ، سواء كان بالحرف كقولك : « عَلِمْتُ أزَيْدٌ فى الدَّارِ أمْ عَمْرٌو » وقوله تعالى : (وَإِنْ أَدْرِى أَقَرِيبٌ أَمْ بَعِيدٌ ما تُوعَدُونَ) (١) أو بالاسم : سواء كان الاسم مبتدأ نحو (لِنَعْلَمَ أىُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى) (٢) (وَلَتَعْلَمُنَّ أَيُّنا أَشَدُّ عَذَابًا) (٣) أو خبراً نحو « عَلِمْتُ مَتَي السَّفَرُ » أو مضافاً إليه المبتدأ نحو « عَلِمْتُ أبُو مَنْ زَيْدٌ » أو الخبر نحو « عَلِمْتُ صبيحةَ أىِّ يَوْمٍ سَفرُكَ » أو فضلة نحو (وَسَيَعْلَمُ الذين ظَلَمُوا أىَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبونَ) (٤) ف (أيَّ) منصوبٌ على المصدر بما بعده ، وتقديره ينقلبون أىَّ انقلابٍ ، وليس منصوباً بما قبله ؛ لأن الاستفهام له الصَّدْر فلا يعمل فيه ما قبله ، وهذه الأنواع كلها داخلة تحت قولى « استفهام »

الرابع : « ما » النافية ، نحو « عَلِمْتُ ما زَيْدٌ قائِمٌ » وقوله تعالى : (لقَدْ عَلِمْتَ ما هؤُلاءِ يَنْطِقُونَ) (٥)

الخامس : « لا » النافية فى جواب القسم ، نحو « عَلِمْتُ وَٱللَّهِ لا زَيدٌ فى الدَّارِ ولا عَمْرٌو »

السادس : « إنِ » النافية فى جواب القسم ، نحو « عَلِمْتُ واللهِ إنْ زَيْدٌ قائِمٌ » بمعنى ما زيد قائم

السابع : « لَعَلَّ » نحو (وإنْ أدْرِى لَعَلَّهُ فِتْنَةٌ لكم) (٦) ذكره

---

(١) من سورة الأنبياء ، الآية ١٠٩ (٢) من سورة الكهف ، من الآية ١٢
(٣) من سورة طه ، من الآية ٧١ (٤) من سورة الشعراء ، من الآية ٢٢٧
(٥) من سورة الأنبياء ، من الآية ٦٥ (٦) من سورة الأنبياء ، من الآية ١١١

أبو على فى التّذكِرة .

الثامن : « لوِ » الشرطية ، كقول الشاعر :

١٨٦ — وقد عَلِمَ الأقوامُ لَوْ أنَّ حاتِماً ... أرَادَ ثَرَاءَ المالِ كانَ لهُ وَفْرُ

التاسع : « إنَّ » التى فى خبرها اللامُ ، نحو « عَلِمْتُ إنَّ زيداً لقائمٌ » . ذكر ذلك جماعة من المغاربة والظاهر أن المعلّق إنما هو اللام لا إنّ ، إلا أن ابن الخباز حكى فى بعض كتبه أنه يجوز « عَلِمْتُ إنّ زيداً قائمٌ » بالكسر مع عدم اللام ، وأنّ ذلك مذهبُ سيبويه ، فعلى هذا المعلقُ إنّ

١٨٦ — هذا البيت من كلام حاتم الطائى الجواد المشهور ، من قصيدة له يعتب فيها على امرأته ماوية ، وكانت ماوية تأمره بالإمساك وكف يده عن العطاء ، وانظر ديوانه المطبوع فى أوربا (ص ٣٩ — ٤٠) وهو من شواهد الأشمونى (رقم ٣٣٧)

الإعراب : « قد » حرف تحقيق « علم الأقوام » فعل وفاعل « لو » حرف تعليق يدل على امتناع الجواب لامتناع الشرط « أن » حرف توكيد ونصب « حاتما » اسم أن « أراد » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى حاتم ، وجملة الفعل وفاعله فى محل رفع خبر أن ، وأن مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر مرفوع فاعل لفعل محذوف يقع شرط لو ، والتقدير : لو ثبت كون حاتم أراد — إلخ « ثراء » مفعول به لأراد « المال » مضاف إليه « كان » فعل ماض ناقص « له » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر كان « وفر » اسم كان ، وجملة كان واسمه وخبره لا محل لها من الإعراب جواب لو

الشاهد فيه : قوله « علم الأقوام لو . . . إلخ » حيث وقع الفعل الذى من شأنه أن ينصب مفعولين ، وهو علم ، قبل « لو » فعلقته عن العمل فى لفظ الجملة ، على نحو ما قررناه فى الشاهد السابق

العاشر : « كَمٍ » الخبرية ، نصٌّ على ذلك بعضهم ، وحَمَل عليه قوله تعالى (أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنا قبلَهُم مِنَ القُرُونِ أَنَّهُمْ إليْهِم لا يَرجِعُونَ) [١] وقَدَّر « كم » خبرية منصوبة بأهلكنا ، والجملة سادة مسد مفعولى يروا ، و « أنهم » بتقدير بأنهم ، وكأنه قيل : أهلكناهم بالاستئصال ، وهذا الإعراب والمعنى صحيحان ، لكن لا يتعين خبريةُ « كم » ، بل يجوز أن تكون استفهامية ، ويؤيدهُ قراءة ابن مسعود (مَن أهلكنا) وجَوَّز الفراء انتصاب « كم » بيروا وهو سهو : سواء قدرت خبرية أو استفهامية [٢] وقال سيبويه « أن » ومعمولها بدل من « كم » وهذا مُشْكل ؛ لأنه إن قدر « كم » معمولة ليروا لزم ما أوردناه على الفراء من إخراج كم عن صدريتها ، وإن قدرها معمولة لأهلكنا لزم تسلط أهلكنا على أنهم ، والذى يصحح قوله عندى أن يكون مراده أنها بدل من كم وما بعدها ؛ فإنّ يروا مسلطة فى المعنى على أن وصلتها ... ؛ فهذه جملة المعلقات

* * *

والجملة المعلق عنها العاملُ فى موضع نصب بذلك المعلق ، حتى إنه يجوز لك أن تعطف على محلها بالنصب ، قال كُثَيِّر :

١٨٧ — وما كُنتُ أدرِى قَبْلَ عَزَّةَ ما البُكا

ولا مُوجِعاتِ القلبِ حتى تَوَلَّتِ

---

(١) سورة يس ، الآية ٣١

(٢) لأن « كم » تستوجب الصدارة ؛ فلا يعمل فيها ما قبلها ، خبرية كانت أو استفهامية .

١٨٧ — هذا البيت من كلام كثير بن عبدالرحمن ، المعروف بكثير عزة ،

يروى بنصب «مُوجِعاتِ» بالكسر عطفا على محل قوله «ما البُكا».
ومن ثَمَّ سمى ذلك تعليقا؛ لأن العامل مُلغًى فى اللفظ، وعاملٌ فى المحل؛
فهو عامل لا عامل؛ فسمى معلّقا أخذاً من المرأة المعلَّقة التى [هى] لا مُزَوَّجة
ولا مُطَلَّقة؛ ولهذا قال ابن الخشاب: لقد أجاد أهل هذه الصناعة فى وضع
هذا اللقب لهذا المعنى

وهو من شواهد المؤلف فى أوضحه (رقم ١٨٨) وفى القطر (رقم ٧٤).
وأنشده الأشمونى فى باب ظنّ وأخواتها (رقم ٣٣٨)

الإعراب: «ما» نافية «كنت» فعل ماض ناقص، وتاء المتكلم اسمه «أدرى» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، والجملة فى محل نصب خبر كان «قبل» ظرف زمان منصوب بأدرى «عزة» مضاف إليه «ما» اسم استفهام مبتدأ «البكا» خبر المبتدأ «ولا» الواو عاطفة، لا: زائدة لتأكيد النفى «موجعات» معطوف على محل جملة «ما البكا» منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة، وموجعات مضاف، و«القلب» مضاف إليه «حتى» حرف غاية وجر «تولت» فعل ماض، والتاء علامة التأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه، وقبل تولت أن مصدرية محذوفة تسبك بمصدر يقع مجروراً بحتى

الشاهد فيه: قوله «أدرى ما البكا ولا موجعات» فإن أدرى فعل مضارع من شأنه أن ينصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، وقوله «ما البكا» جملة من مبتدأ وخبر، وكان حق الفعل أن يعمل فى لفظ المبتدأ والخبر النصب، لكن لما كان المبتدأ اسم استفهام، وكان اسم الاستفهام لا يجوز أن يعمل فيه ما قبله لأنه ملازم للتصدر؛ لهذه الأسباب لم يعمل الفعل فى لفظ المبتدأ والخبر النصب، وعمل فى محلهما. والدليل على أنه عمل فى محلهما أنه عطف عليهما قوله «موجعات» بالنصب، والمعطوف يجب أن يكون كالمعطوف عليه فى إعرابه، وليس فى هذا ما يدعو إلى الإطالة بالشرح والإيضاح، فافهم

* * *

ولنشرح ما تقدم الوعد بشرحه من الأفعال التى تتعدى إلى المفعولين .
أوّلها مُسَرَّح دائما ؛ أى : مُطْلَق من قيد حرف الجر ، والثانى : تارةً مُسَرَّحٌ منه وتارة مقيد به ، وقد ذكرت منها فى المقدمة عشرة أفعال :

أحدها : « أَمَرَ » قال الله تعالى : (أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالبِرِّ وَتَنْسَوْنَ أَنفسَكُمْ) (١) وقال الشاعر

١٨٨ — أَمَرْتُكَ الْخيرَ فافْعَلْ ما أُمِرْتَ به
فقَدْ تَرَكْتُكَ ذا مالٍ وذَا نَشَبِ

فجمع بين اللغتين

---

(١) من سورة البقرة ، من الآية ٤٤

١٨٨ — هذا البيت قد نسبه قوم إلى عمرو بن معديكرب الزبيدى ، وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ١٧) ومن شواهد مغنى اللبيب فى « فصل عقدته للتدريب فى ما » (٢ - ١٣) ومن شواهد المبرد فى الكامل (١ - ٢١) ونسبه إلى أعشى طرود ، واسمه إياس بن عامر .

اللغة : « نشب » النشب : المال الثابت كالضياع ونحوها ، وكأنه أراد بالمال الذى ذكره قبل ذلك الإبل خاصة ؛ لأنها غالب أموال العرب

الإعراب : « أمرتك » فعل وفاعل ومفعول به أول « الخير » مفعول ثان ، وستعرف كلاما فيه « افعل » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « ما » اسم موصول : مفعول به لافعل ، مبنى على السكون فى محل نصب « أمرت » أمر : فعل ماض مبنى للمجهول ، وتاء المخاطب نائب فاعل « به » جار ومجرور متعلق بأمر ، وجملة الفعل ونائب فاعله لامحل لها صلة الموصول « فقد » الفاء حرف دال على التعليل ، قد : حرف تحقيق « تركتك » فعل وفاعل ومفعول

الثانى : « اسْتَغفَرَ » قال الشاعر :

١٨٩ — أستَغْفِرُ اللهَ مِن عَمْدِى وَمِنْ خَطَئِ
ذنبى وكلُّ امرئٍ لا شكَّ مُؤْتَزرُ

أول « ذا » مفعول ثان لترك ، وذا مضاف ، و « مال » مضاف إليه « وذا » الواو عاطفة ، ذا : معطوف على ذا السابق ، وهو مضاف ، و « نشب » مضاف إليه .

الشاهدفيه : قوله « أمرتك الخير » وقوله « أمرت به » فإن العبارة الأولى قد تعدى فيها الفعل الذى هو أمر إلى مفعولين بنفسه ، وفى العبارة الثانية قد تعدى إلى الأول بنفسه ، وهو النائب عن الفاعل ، وإلى الثانى بحرف الجر ، والذى فى كلام سيبويه والأعلم رحمهما الله يدل على أنهما يعتبران الأصل فى هذا الفعل أنه يتعدى إلى ثانى معموليه بحرف الجر ، ثم قد يحذف حرف الجر فيصل الفعل إليه بنفسه ، فيدل ذلك على أن النصب عندهما على نزع الخافض ، وأنه يقتصر فيه على المسموع ، قال الأعلم : « أراد الشاعر أمرتك بالخير ، فحذف ووصل الفعل ونصب ؛ وسوغ الحذف والنصب أن الخير اسم فعل يحسن أن وما عملت فيه فى موضعه ، وأن : يحذف معها حرف الجر كثيراً ، تقول : أمرتك أن تفعل ، تريد أمرتك بأن تفعل ، فإن قلت : أمرتك بزيد ، لم يجز أن تقول : أمرتك زيداً ؛ لما بينت لك » اهـ

١٨٩ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وهو فيما يظهر لى من عمل من لا يحتج بقوله .

الإعراب : « أستغفر » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « الله » منصوب على التعظيم ، وهو المفعول الأول « من عمدى » جار ومجرور متعلق بأستغفر ، وهو المفعول الثانى ، وعمد مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « ومن خطئى » الواو عاطفة ، والجار والمجرور معطوف على الجار والمجرور

وقال الآخر :

١٩٠ — أَسْتَغْفِرُ اللهَ ذَنْبًا لَسْتُ مُحْصِيَهُ
رَبَّ العِبَادِ إلَيْــهِ الوَجْهُ وَالعَمَلُ

السابق ، وخطأ مضاف والياء التى هى ضمير المتكلم مضاف إليه « ذنبى » ذنب : بدل من عمد ، وياء المتكلم مضاف إليه « وكل » الواو واو الحال ، كل : مبتدأ « امرئ » مضاف إليه « لا » نافية للجنس « شك » اسم لا مبنى على الفتح فى محل نصب ، والخبر محذوف ، والتقدير : لاشك موجود . والجملة من لا واسمها وخبرها لامحل لها اعتراضية بين المبتدأ وخبره « مؤتزر » خبر المبتدأ

الشاهد فيه : قوله « أستغفر الله من عمدى » حيث عدى الفعل ـ الذى هو أستغفر ـ إلى مفعولين ، وعداه إلى الأول الذى هو لفظ الجلالة بنفسه ، وعداه إلى الثانى بحرف الجر . لكن المؤلف نفسه قد ذكر فى مغنى اللبيب أن الحق أن هذا الفعل ينصب المفعولين بنفسه دائماً ؛ لأن الفعل الثلاثى المجرد ـ وهو غفر ـ ينصب مفعولا ، والسين والتاء الدالان على الطلب يزيدانه مفعولا ، وقال : « وأما قولهم استغفرت الله من الذنب فهو على تضمن معنى أتوب إليه منه » اهـ ، فاعرف ذلك وقسه بما ذكره هنا .

١٩٠ — لم أجد أحداً نسب هذا الشاهد إلى قائل معين ، وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ١٧) ، وقد أنشده الأشمونى (رقم ٤٠٥) والمؤلف فى أوضح المسالك فى باب التميز ، وكذلك أنشده ابن قتيبة فى أدب الكاتب (ص ٥٣٠ بتحقيقنا) .

الإعراب : « أستغفر » فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « الله » منصوب على التعظيم ، وهو المفعول الأول « ذنبا » مفعول ثان « لست » ليس : فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسمه مبنى على الضم فى محل رفع « محصيه » خبر ليس ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وضمير الغائب العائد

الثالث : « اختار » ، قال الله تعالى : (وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلاً) [1] وقال الشاعر :

١٩١ — وَقَالُوا نَأَتْ فَاخْتَرْ مِنَ الصَّبرِ والبُكا
فَقُلْتُ البُكا أَشْفَى إِذَنْ لِغَلِيلِي

إلى ذنب مضاف إليه ، من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله . وجملة ليس واسمه وخبره فى محل نصب صفة لقوله ذنبا « رب » صفة لله « العباد » مضاف إليه « إليه » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « الوجه » مبتدأ مؤخر ، والجملة فى محل نصب صفة لله « والعمل » معطوف على الوجه

الشاهد فيه : قوله « أستغفر الله ذنبا » حيث نصب بأستغفر مفعولين ، وعداه إليهما بدون توسط حرف جر ؛ على ماوضح لك من الإعراب

(١) من سورة الأعراف ، من الآية ١٥٥

١٩١ — هذا البيت من قصيدة طويلة لكثير بن عبد الرحمن ، المعروف بكثير عزة ، وأول هذه القصيدة قوله :

أَلاَ حَيِّيَا لَيْلَى أَجَدَّ رَحِيلِي وآذَنَ أَصْحَابِى غداً بِقُفُولِ

الإعراب : « قالوا » فعل وفاعل « نأت » نأى : فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى « فاختر » فعل أمر ، فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، وله مفعول محذوف « من الصبر » جار ومجرور متعلق باختر ، وتقدير الكلام : فاختر من الصبر والبكا واحداً ، أو فاختر مايريحك منهما ، ونحو ذلك « فقلت » الفاء حرف عطف ، وقلت : فعل وفاعل « البكا » مبتدأ « أشفى » خبر المبتدأ « إذن » حرف جواب وجزاء لاعمل له « لغليلى » الجار والمجرور متعلق بأشفى ، وغليل مضاف وياء المتكلم مضاف إليه .

أى : اختر من الصبر والبكا أحدَهُما

الرابع « كَنَى » بتخفيف النون ، تقول : « كَنَيْتُهُ أَبا عَبدِ اللهِ » و « بأبِى عبدِ اللهِ » ويقال أيضاً « كَنَوْتُهُ » قال :

١٩٢ — هِيَ الْخَمْرُ لا شَكَّ تُكْنَى الطِّلاَ كما الذِّئْبُ يُكْنَى أبا جَعْدَةِ

الشاهد فيه : قوله « فاختر من الصبر والبكا » حيث عدى الفعل ، الذى هو قوله اختر ، إلى مفعولين : أحدهما محذوف يصل إليه الفعل بنفسه ، وثانيهما مذكور ، وقد وصل الفعل إليه بحرف الجر ؛ وذلك قوله « من الصبر والبكا » .

١٩٢ — هذا البيت من كلام عبيد بن الأبرص ، وهو بيت مفرد ، قاله للنعمان بن المنذر حينما قدم عليه فى يوم بؤسه ، وكان للنعمان يومان : يوم نعيم يعطى فيه كل من قدم عليه ، ويوم بؤس يقتل فيه كل وافد إليه ، واعلم أن أصل الرواية فى هذا البيت هكذا :

هِيَ الخَمْرُ تُكْنَى الطِّلاءَ كما الذِّئبُ يُكْنَى أبا جَعْدَةِ

وهو على ذلك مختل الوزن ، وقد قالوا : إن الخليل رحمه الله أصلحه وزاد فيه فصار صدره « هى الخمر يكنونها بالطلاء » وقد أصلحه الجواليقى فى شرح أدب الكاتب فجعله « هى الخمر والخمر تكنى الطلا » وأصلحه بعض الناس فجعله « هى الخمر تكنى بأم الطلاء » ووقع فى المزهر (١ / ٥٠٨) تصحيحه هكذا « هى الخمر حقاً وتكنى الطلا » ووقع فى اللسان (ط ل ا) تصحيحه كتصحيح الخليل هكذا « هى الخمر يكنونها بالطلا » وفيه أيضا (ج ع د) تصحيحه هكذا « وقالوا هى الخمر تكنى الطلاء » والذى فى إنشاد المؤلف إصلاح آخر للبيت قريب من الذى وقع فى المزهر ، ولنا كلام فى هذا الإصلاح ذكرناه فى شرحنا على أدب الكاتب (ص ١٧٦) فارجع إليه هناك إن شئت .

وقال :

١٩٣ — * وكِتمانُها تُسكَنى بأُمِّ فلانِ *

الإعراب : « هى » ضمير منفصل مبتدأ « الخمر » خبر المبتدأ « لاشك » لا : نافية للجنس ، شك : اسمها مبنى على الفتح فى محل نصب ، وخبرها محذوف ، والتقدير : لاشك موجود ، وجملة لا واسمها وخبرها لامحل لها من الإعراب لأنها معترضة بين الموصوف الذى هو الخمر وصفته التى هى جملة تكنى ومفعوليه « تكنى » فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر تقديره هى « الطلا » مفعول ثان ، ونائب الفاعل هو المفعول الأول ، وجملة الفعل ومفعوليه فى محل رفع صفة للخمر « كما » الكاف حرف تشبيه وجر ، ما : كافة « الذئب » مبتدأ « يكنى » فعل مضارع مبنى للمجهول ، وفيه ضمير مستتر يعود إلى الذئب هو نائب الفاعل وهو المفعول الأول « أبا » مفعول ثان ، وهو مضاف « جعدة » مضاف إليه ، وجملة يكنى ومفعوليه فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو الذئب .

الشاهد فيه : قوله « تكنى الطلا » وقوله « يكنى أبا جعدة » حيث عدى الفعل فى الموضعين ـ الذى هو قوله يكنى ـ إلى مفعولين من غير أن يوسط بينه وبين أحدهما حرف الجر ، وأول هذين المفعولين هو الضمير المستتر فى كل منهما الواقع نائب فاعل ، وثانيهما هو الاسم الظاهر الواقع بعد كل منهما ، وهذا ظاهر من الإعراب .

١٩٣ ـ لم أجد أحداً ذكر لهذا الشاهد تكملة أو نسبه إلى قائل معين

الإعراب : « كتمانها » كتمان : مبتدأ ، وضمير الغائبة مضاف إليه « تكنى » فعل مضارع مبنى للمجهول ، وفيه ضمير مستتر تقديره هى نائب فاعل ، وهو المفعول الأول « بأم » جار ومجرور متعلق بتكنى ، وهو المفعول الثانى ، وأم

الخامس: «سَمَّى» تقول «سَمَّيْتُهُ زَيْداً» وَ«سَمَّيْتُهُ بِزَيْدٍ»؛ قال:

١٩٤ — وَسَمَّيْتُهُ يَحْيَى لِيَحْيَا فَلَمْ يَكُنْ ... لِأَمْرٍ قَضَاهُ اللهُ فِى النَّاسِ مِنْ بُدِّ

مضاف، و«فلان» مضاف إليه، وجملة تكنى ومفعوليه فى محل رفع خبر المبتدأ.

الشاهد فيه: قوله «تكنى بأم فلان» حيث عدى الفعل، الذى هو قوله تكنى، إلى مفعولين: أحدهما وصل إليه بنفسه، وهو الضمير المستتر الذى هو نائب الفاعل، وثانيهما وصل إليه بحرف الجر، ومثل هذا الشاهد قول الراجز:

* رَاهِبَةٌ تُكْنَى بِأُمِّ الخَيْرِ *

١٩٤ — لم أقف على نسبة هذا البيت

اللغة: «ليحيا» أراد لتطول به الحياة «لأمر قضاه الله» أراد به الموت. وأصل هذا البيت من قولهم: لكل مسمى من اسمه نصيب. يريد أنه سماه يحيى ليكون له من اسمه نصيب فيطول به العمر، ولكن الموت عاجله.

الإعراب: «سميته» فعل وفاعل ومفعول أول «يحيى» مفعول ثان، منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر «ليحيا» اللام لام التعليل، يحيا: فعل مضارع منصوب تقديراً بأن المضمرة جوازاً بعد لام التعليل، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو «فلم» الفاء حرف عطف، لم: حرف نفى وجزم وقلب «يكن» فعل مضارع ناقص مجزوم بلم، وعلامة جزمه السكون «لأمر» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر يكن تقدم على اسمه «قضاه الله» قضى: فعل ماض، وضمير الغائب العائد إلى أمر مفعول به، ولفظ الجلالة فاعل، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله فى محل جر صفة لأمر «من» حرف جر زائد «بد» اسم يكن مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد

الشاهد فيه: قوله «سميته يحيى» حيث عدى الفعل - الذى هو سمى - إلى مفعولين صراحة: أولهما هو الضمير المتصل، وثانيهما قوله يحيى، وهو علم

السادس : « دَعا » بمعنى سَمّى ، تقول : « دَعَوْتُهُ بزَيْد » وقال الشاعر :

١٩٥ — دَعَتْنى أخاها أُمُّ عَمرٍو ولَمْ أكُنْ
أخاها ولَمْ أرْضَعْ لها بِلِبَانِ

السابع : « صَدَقَ » بتخفيف الدال — نحو (ولَقَد صَدَقَكُمُ اللهُ وَعْدَهُ) (١) (ثُمَّ صَدَقناهُمُ الوعدَ) (٢) وتقول : صَدَقْتُهُ فى الوَعدِ

---

١٩٥ — هذا البيت من كلام عبد الرحمن بن الحكم ، من كلمة يشبب فيها بامرأة أخيه مروان بن الحكم

الإعراب : « دعتنى » دعا : فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث ، والنون للوقاية ، والياء مفعول أول « أخاها » أخا : مفعول ثان ، وضمير الغائبة العائد إلى أم عمرو مضاف إليه « أم » فاعل دعا ، وهو مضاف ، و « عمرو » مضاف إليه « ولم » الواو واو الحال ، لم : حرف نفى وجزم وقلب « أكن » فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه السكون ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « أخاها » أخا : خبر أكن ، والضمير مضاف إليه ، وجملة أكن واسمه وخبره فى محل نصب حال « ولم » الواو عاطفة ، لم : حرف نفى وجزم وقلب « أرضع » فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « بلبان » جار ومجرور متعلق بأرضع ، وجملة أرضع وفاعله فى محل نصب بالعطف على جملة الحال السابقة

الشاهد فيه : قوله « دعتنى أخاها » حيث عدى الفعل — الذى هو دعا — إلى مفعولين من غير توسيط حرف جر بينه وبين أحدهما ؛ فأما أول المفعولين فهو ياء المتكلم ، وأما الثانى فهو قوله « أخاها » ، وذلك ظاهر من الإعراب بأدنى تأمل

(١) من سورة آل عمران ، من الآية ١٥٢ (٢) من سورة الأنبياء ، من الآية ٩

الثامن : « زَوَّجَ » تقول : « زَوَّجْتُهُ هنداً ، وبهندٍ » قال الله تعالى : (زَوَّجْناكَهَا)[1] وقال : (وزَوَّجْناهُمْ بحُورٍ عِينٍ)[2]

التاسع والعاشر : « كالَ ، ووَزَنَ » تقول : « كِلْتُ لِزَيْدٍ طَعَامَهُ » و « كِلْتُ زَيداً طَعامَه » و « وَزَنْتُ لِزَيْدٍ مالَهُ » و « وَزَنْتُ زيداً مالَهُ » قال الله تعالى : (وإذَا كالوهُمْ أو وَزَنوهُمْ يُخْسِرُونَ)[3] والمفعولُ الأوَّل فيهما محذوف .

* * *

السابع : ما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل ، وهو سبعة :

أحدها : « أَعْلَمَ » المنقولة بالهمزة من « عَلِمَ » المتعدية لاثنين ، تقول « أَعْلَمْتُ زيداً عَمْراً فاضِلاً »

الثانى : « أرَى » المنقولة بالهمزة من « رَأى » المتعدية لاثنين ، نحو « أَرَيْتُ زيداً عَمْراً فاضِلاً » [بمعنى أَعْلَمْتُه] قال الله تعالى : (كَذلك يُرِيهِمُ اللهُ أعمالَهُمْ حَسَرَاتٍ عليهِمْ)[4] فالهاء والميم مفعول أول ، و (أعمالهم) مفعول ثان ، و (حسراتٍ) مفعول ثالث

والبواقى ما ضمن معنى أعلم وأرى المذكورتين : من « أَنْبأَ » و « نَبَّأَ » و « أَخْبَرَ » و « خَبَّرَ » و « حَدَّثَ » ؛ تقول : « أَنبأْتُ زيداً عَمْراً فاضلاً » بمعنى أعلمته ، وكذلك تفعل فى البواقى

وإنما أصل هذه الخمسة أن تتعدَّى لاثنين : إلى الأول بنفسها ، وإلى

---

(١) من سورة الأحزاب ، من الآية ٣٧ (٢) من سورة الدخان ، من الآية ٥٤
(٣) من سورة المطففين ، الآية ٣ (٤) من سورة البقرة ، من الآية ١٦٧

الثانى بالباء أو عَن ، نحو (أَنْبِئْهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ فلمَّا أَنْبَأَهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ) [١] (نَبِّئُونِي بِعِلْمٍ) [٢] (وَنَبِّئْهُمْ عَنْ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ) [٣] وقد يُحذف الحرف نحو (مَنْ أَنبَأَكَ هٰذَا) [٤]

* * *

ثم قلت : ولا يَجُوزُ حَذْفُ مَفْعُولٍ فى بابِ ظَنَّ ، ولا غَيْرِ الأوَّلِ بابِ أَعْلَمَ وأَرَى ، إلاَّ لِدَلِيل ، وبَنُو سُلَيْمٍ يُجِيزُونَ إجْرَاءَ القَوْلِ مُجْرَى الظَّنِّ ، وغَيْرُهُمْ يَخُصُّهُ بِصِيغَةِ « تَقُولُ » بَعْدَ اسْتِفْهامٍ مُتَّصِلٍ ، أو مُنْفَصِلٍ بظَرْفٍ أو مَعْمُولٍ أو مَجْرُورٍ

وأقول : ذكرت فى هذا الموضع مسألتين مُتَممتين لهذا الباب :

إحداهما : أنه يجوز حذف المفعولين أو أحدِهما لدليل ، ويمتنع ذلك لغير دليل ، مثال حذفهما للدليل قوله تعالى : (أَيْنَ شُرَكَائِيَ الذينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ) [٥] أى : تزعمونهم شركاء ؛ كذا قدَّروا ، والأحسن عندى أن يقدر : أنهم شركاء ، وتكون أنَّ وصِلَتُها سادَّةً مسدَّها ؛ بدليل ظهور ذلك فى قوله تعالى : (وما نرى معكُمْ شُفعاءَكُم الذينَ زَعَمْتُم أَنَّهُم فِيكُمْ شُرَكاء) [٦] ومثال حذف أحدهما للدليل وبقاء الآخر قوله تعالى :

---

(١) من سورة البقرة ، من الآية ٣٣ (٢) من سورة الأنعام ، من الآية ١٤٣

(٣) من سورة الحجر ، من الآية ٥١ (٤) من سورة التحريم ، من الآية ٣

(٥) من سورة القصص ، من الآيتين ٦٢ و ٧٤

(٦) من سورة الأنعام ، من الآية ٩٤ ـ وقد تلا المؤلف هذه الآية للاحتجاج على النحاة الذين قدروا المحذوف فى قوله تعالى : (أين شركائى الذين كنتم

(ولا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخَلونَ بما آتاهُمُ اللهُ مِن فضلِهِ هُوَ خيراً لهم) [١]
أى بخلهم هو خيراً لهم ، فحذف المفعول الأول وأبقى ضمير الفصل والمفعول الثانى ، وقال عنترة :

١٩٦ — وَلَقَدْ نَزَلْتِ فلا تَظُنِّى غَيْرَهُ   مِنِّى بِمَنزِلَةِ الُمحَبِّ الُمكْرَمِ

تزعمون) بقولهم : تزعمونهم شركاء ، وتلخيص احتجاجه عليهم أن تقديره خير من تقديرهم لوجهين : الوجه الأول : أنهم عدوا « زعم » إلى مفعوليها بنفسها مع أن الكثير تعدى هذا الفعل إلى مفعوليه بواسطة أن المؤكدة وصلتها ، على ماسبق بيانه قريبا ، والوجه الثانى : أن القرآن الكريم قد جرى أسلوبه على ذلك ؛ فالأوفق لنظمه أن يقدر فى مكان الحذف ماجرت عادته بذكره فى الموطن الملائم له

(١) من سورة آل عمران ، من الآية ١٨٠

١٩٦ — هذا البيت من كلام عنترة بن شداد العبسى ، أحد فرسان العرب وشعرائهم المجيدين فى الجاهلية ، والبيت من معلقة له مشهورة ، وقد أنشده المؤلف فى أوضحه (رقم ١٩٢) وابن عقيل (رقم ١٣٤) والأشمونى (رقم ٣٤١)

الإعراب : « ولقد » الواو للقسم ، والمقسم به محذوف ، واللام واقعة فى جواب القسم ، قد : حرف تحقيق « نزلت » فعل وفاعل ، والجملة لامحل لها جواب القسم « فلا » ناهية « تظنى » فعل مضارع مجزوم بلا الناهية ، وعلامة جزمه حذف النون ، وياء المخاطبة فاعله « غيره » مفعول أول لتظن ، والضمير مضاف إليه ، والمفعول الثانى لتظن محذوف « منى » جار ومجرور متعلق بنزلت « بمنزلة » جار ومجرور متعلق بنزلت أيضا ، ومنزلة مضاف ، و « المحب » مضاف إليه « المكرم » صفة للمحب

الشاهد فيه : قوله « فلا تظنى غيره » حيث حذف المفعول الثانى لتظن

أى : فلا تظنى غيره واقعاً ، أو كائناً ، فحذف المفعول الثانى

ولا يجوز لك أن تقول « علمت » أو « ظننت » مقتصراً عليه من غير دليل ؛ على الأصح ، ولا أن تقول « علمت زيداً » ولا « علمت قائماً » وتترك المفعول الأول فى هـذا المثال والمفعول الثانى فى الذى قبله من غير دليل عليهما ، أجمعوا على ذلك .

* * *

الثانية : أن العرب اختلفوا فى إجراء القول مُجْرَى الظن فى نصب المفعولين على لغتين :

فبنو سُلَيم يُجيزون ذلك مطلقاً ؛ فيجيزون أن تقول « قُلْتُ زَيداً مُنْطَلِقاً »

وغيرهم يوجب الحكاية فيقول : « قُلْتُ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ » ولا يجيز إجراء القول مُجْرَى الظن إلا بثلاثة شروط : أحدها : أن تكون الصيغة « تقول » بتاء الخطاب [1] ، الثانى : أن يكون مسبوقاً

اختصارا ، مع قيام الدليل على ذلك المحذوف ، وتقدير الكلام : ولقد نزلت... فلا تظنى غيره واقعا ، وذلك الحذف جائز ، خلافا لابن ملكون

(١) قد سوّى أبو سعيد السيرافى « قلت » بالمضارع المبدوء بتاء الخطاب ، وسوّى الكوفيون « قل » الذى هو فعل أمر بالمضارع المبدوء بتاء الخطاب ، ووجه التسوية فى هذين القولين أن الماضى المسند إلى تاء المخاطب والأمر ، كلاهما يشبه المضارع المبدوء بتاء الخطاب ، بجامع اشتمال الصيغ الثلاثة على الدلالة على الخطاب ، وقد ورد إجراء الماضى المسند إلى تاء المتكلم مجرى الظن فى قول الحطيئة يصف جملا :

اذا قُلْتُ أَنِّي آيِبٌ أَهْلَ بَلْدَةٍ وَضَعْتُ بِها عَنهُ الْوَلِيَّةَ بِالْهَجْرِ

باستفهام (١)، الثالث : أن يكون الاستفهام متصلا بالفعل، أو منفصلا عنه بظرف أو مجرور أو مفعول ؛ مثال المتصل قولك : « أَتَقُولُ زَيداً مُنْطَلِقًا » وقولُ الشاعر :

١٩٧ — مَتَى تَقُولُ الْقُلُصَ الرَّوَاسِمَا يُدْنِينَ أُمَّ قَاسِمٍ وقَاسِمَا

ووجه الاستشهاد بهذا البيت أن الرواية فيه بفتح همزة « أنى » فلو لم تكن « قلت » بمعنى ظننت لوجب أن تكسر الهمزة : لما علمت من أن كسر الهمزة واجب بعد القول الذى تقصد به الحكاية، كما فى قوله تعالى : (قال إنى عبدالله) من سورة مريم ، من الآية ٣٠

(١) قد ورد إجراء « تقول » مجرى الظن من غير أن يتقدم عليه استفهام فى قول امرئ القيس يصف فرسا :

إذا ماجَرَى شَأْوَيْنِ وابْتَلَّ عِطْفُهُ تقولُ هَزِيزَ الرِّيحِ مَرَّتْ بأثأب

ووجه الاستشهاد أن الرواية فيه بنصب « هزيز الريح » على أنه مركب إضافى مفعول أول، وجملة « مرت بأثأب » فى محل نصب مفعول ثان ، والشأوان : مثنى شأو ، وهو السبق ، والعطف ـ بكسر فسكون ـ الجانب ، وابتلال عطفه كناية عن سرعة سيره حتى يتصبب عرقه ، وهزيز الريح : دويها عند هبوبها ، وأثأب : اسم جمع واحده أثأبة ، وهى شجرة

١٩٧ — هذا البيت من كلام هدبة بن خشرم العذرى ، وقد أنشده ابن عقيل (رقم ١٣٥) والأشمونى فى باب ظن وأخواتها (رقم ٣٤٣)

اللغة : « القلص » جمع قلوص ؛ وهى الشابة الفتية من الإبل « الرواسم » المسرعات فى سيرهن، مأخوذ من الرسيم ، وهو ضرب من سير الإبل السريع

الإعراب : « متى » اسم استفهام مبنى على السكون فى محل نصب ؛ لأنه ظرف زمان ، والعامل فيه قوله تقول « تقول » فعل مضارع ، فاعله ضمير

ومثال المنفصل بالظرف قول الشاعر :

١٩٨ — أَبَعْدَ بُعْدٍ تَقُولُ الدَّارَ جامِعَةً
شَمْلِي بِهِمْ أَمْ تَقُولُ البُعْدَ مَحْتُوما

مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « القلص » مفعول أول لتقول « الرواسما » صفة للقلص « يدنين » فعل مضارع ، ونون النسوة فاعله « أم » مفعول يدنين « قاسم » مضاف إليه ، وجملة يدنين مع فاعله ومفعوله فى محل نصب مفعول ثان لتقول « وقاسما » معطوف على أم قاسم

الشاهد فيه : قوله « تقول القلص يدنين » حيث أجرى تقول – وهو مفتتح بتاء المضارعة الدالة على الخطاب ، وقد سبقه استفهام متصل به – مجرى تظن ، فنصب به مفعولين : أحدهما قوله « القلص » وثانيهما جملة قوله « يدنين » ويرويه بعضهم « متى تظن » وهذا مما يؤيد إعمال القول ؛ لأن رواية كلمة فى موضع كلمة تدل على أن معنى الكلمتين واحد وعلى أنهما يجريان مجرى واحدا

١٩٨ – لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وهو من شواهد المؤلف فى أوضحه (رقم ١٩٧) والأشمونى (رقم ٣٤٤)

الإعراب : « أبعد » الهمزة للاستفهام ، بعد : ظرف زمان منصوب على الظرفية عامله تقول الآتى « بعد » مضاف إليه « تقول » فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « الدار » مفعول أول لتقول منصوب بالفتحة الظاهرة « جامعة » مفعول ثان لتقول ، وفيه ضمير مستتر يعود إلى الدار وهو فاعل به ؛ لأنه اسم فاعل يعمل عمل الفعل « شملى » مفعول به لجامعة ، وضمير المتكلم مضاف إليه « بهم » جار ومجرور متعلق بجامعة « أم » حرف عطف « تقول » فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « البعد » مفعول أول لتقول « محتوما » مفعول ثان لتقول

الشاهد فيه : قوله « أبعد بعد تقول الدار جامعة » حيث أعمل تقول عمل

[ومثال المنفصل بالمجرور « أَفِى الدَّارِ تَقولُ زيداً جالِساً »] ومثالُ المنفصل بالمفعول قولُ الشاعر :

١٩٩ — أَجُهَّالاً تقول بَنِى لُؤَىٍّ لَعَمْرُ أَبِيكَ أَمْ مُتجاهِلِينا

تظن ، وهو مضارع مبدوء بالتاء الدالة على الخطاب ومسبوق بهمزة الاستفهام ، وقد فصل بينه و بين هذه الهمزة بالظرف المتعلق بتقول

وفيه شاهد آخر لإجراء القول مجرى الظن ، وذلك فى قوله « أم تقول البعد محتوما » فإن تقول فى هذه الجملة قد نصب مفعولين : أحدهما قوله « البعد » وثانيهما قوله « محتوما » والفعل فى هذه الجملة مسبوق بأم المعادلة لهمزة الاستفهام ، وهذا يدل على أن معادل الاستفهام نظير الاستفهام فى هذا الموضع

وهذا البيت من أقوى ما يستدل به على إجراء القول مجرى الظن ، والسر فى هذا أن المفعولين اللذين نصبهما فعل القول فى موضعى الاستشهاد من هذا البيت قد جاءا مفردين منصوبين بالفتحة الظاهرة

١٩٩ — هذا البيت للكميت بن زيد الأسدى ، وهو من شواهد المؤلف فى أوضحه (رقم ١٩٨) وابن عقيل (رقم ١٣٦) والأشمونى (رقم ٣٤٥) واستشهد به من قبلهم جميعا سيبويه شيخ النحاة (ج ١ ص ٦٣)

الإعراب : « أجهالا » الهمزة للاستفهام ، جهالا : مفعول ثان لتقول الآتى ، تقدم عليه « تقول » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « بنى » مفعول أول لتقول ، وبنى مضاف ، و « لؤى » مضاف إليه « لعمر » اللام لام الابتداء ، عمر : مبتدأ ، وخبره محذوف وجوبا ، والتقدير لعمرك قسمى ، وعمر مضاف وأبى من « أبيك » مضاف إليه ، وأبى مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه « أم » حرف عطف « متجاهلينا » معطوف على قوله جهالا ، يريد أهم جهال حقيقة أم هم يتصنعون الجهل ؟

ولو فصلت بغير ذلك تعيَّنت الحكاية ، نحو « أأَنْتَ تقولُ زيدٌ مُنْطَلِقٌ »

* * *

ثم قلت : بابُ الأسماءِ التى تَعْمَلُ عَمَلَ الفِعْلِ ، وهِىَ عَشَرَةٌ : أحدُها المَصدَرُ ، وهُوَ اسمُ الحَدَثِ الجَارِى على الفِعْلِ ، كَضَرْبٍ وإِكْرَامٍ ، وَشَرْطُهُ أَنْ لا يُصغَّرَ ، ولا يُحَدَّ بالتَّاءِ [نحُوُ « ضَرَبْتُهُ ضَرْبَتَيْنِ أوْ ضَرَبَاتٍ »] ولا يُتْبَعَ قبْلَ العَمَل ، وأنْ يُخَلِّفَهُ فِعْلٌ مَعَ أنْ أوْ مَا ، وعَمَلُهُ مُنَوَّنًا أقْيَسُ نحُوُ (أوْ إِطْعامٌ فى يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ يَتِيماً) ومُضافًا لِلْفاعِلِ أكثرُ نحُوُ (ولَوْلاَ دَفْعُ اللّٰهِ النَّاسَ) ومَقْرُونًا بأَلْ ومُضافًا لِمَفْعُول ذُكِرَ فاعِلُهُ ضعيفٌ

وأقول : لما أنْهَيْتُ حكم الفعل بالنسبة إلى الإعمال أردَفْتُهُ بما يعمل عمل الفعل من الأسماء ، وبدأت منها بالمصدر ؛ لأن الفعل مشتق منه على الصحيح .

واحترزت بقولى « الجارى على الفعل » من اسم المصدر ، فإنه وإن كان اسمًا دالا على الحدث لكنه لا يجرى على الفعل ، وذلك نحو قولك : « أعْطَيْتُ عَطاءً » فإن الذى يجرى على أعطيت إنما هو إعطاء ؛ لأنه

الشاهد فيه : قوله « أجهالا تقول بنى لؤى » حيث أعمل تقول عمل تظن ، وهو مضارع مبدوء بالتاء التى تدل على الخطاب ، ومسبوق بهمزة الاستفهام ، وقد فصل بينه وبين الهمزة بأحد المفعولين ، وهو قوله « جهالا » .

مستوفٍ لحروفه؛ وكذا «اغْتَسَلْتُ غُسْلاً» بخلاف «اغْتَسَلَ اغْتِسالا» وسيأتى شرح اسم المصدر بعد

وأشرت بتمثيلى بضَرْبٍ وإكْرَامٍ إلى مثالى مصدر الثلاثى وغيره

ومثال ما يخلفه فعل مع أنْ قولُهُ تعالى: (وَلَوْلَا دَفعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ) (١) أى: ولولا أَنْ يَدْفَعَ الله الناس، أو أنْ دَفَعَ الله الناس، ومثال ما يخلفه فعل مع ما قولُه تعالى: (تَخَافُونَهُمْ كَخِيفَتِكُم أنفسَكم) (٢) أى: كما تخافون أنفسكم، ومثال مالا يخلفه فعل مع أحد هذين الحرفين قولهم «مَرَرْتُ بهِ فإذا لهُ صَوْتٌ صَوْتَ حِمارٍ» إذ ليس المعنى على قولك فإذا له أن صوَّت أو يُصَوِّت أو ما يصوت؛ لأنك لم ترد بالمصدر الحدوث فيكون فى تأويل الفعل، وإنما أردت أنك مررت به وهو فى حالة تصويت، ولهذا قدروا للصوت الثانى ناصبا، ولم يجعلوا صوتا الأول عاملا فيه

وإنما كان عمل المنوّن أقيس لأنه يشبه الفعل بكونه نكرة

وإنما كان إعمال المضاف للفاعل أكثر لأن نسبة الحدث لمن أوجده أظهر من نسبته لمن أُوقِعَ عليه، ولأن الذى يظهر حينئذ إنما هو عمله فى الفضلة، ونظيره أنَّ «لات» لما كانت ضعيفةً عن العمل لم يُظهروا عملها غالبًا إلا فى منصوبها

وإنما كان إعمال المضاف للمفعول الذى ذكر فاعله ضعيفًا لأن الذى يظهر حينئذ إنما هو عمله فى العمدة؛ ولقد غلا بعضهم فزعم فى المضاف

---

(١) من سورة البقرة، من الآية ٢٥١، ومن سورة الحج، من الآية ٤٠

(٢) من سورة الروم، من الآية ٢٨

المفعول ثم يذكر فاعله بعد ذلك أنه مختص بالشعر ، كقول الشاعر :

٢٠٠ — أَفْنَى تِلادِى وما جَمَّعْتُ مِنْ نَشَبٍ
قَرْعُ القَوَاقِيزِ أَفْـــوَاهُ الأبارِيقِ

---

٢٠٠ — هذا الشاهد من كلام الأقيشر الأسدى

اللغة : « تلادى » التلاد ـ بكسر التاء ـ المال القديم ، ومثله التالد والتليد « نشب » بفتح النون والشين ـ الثابت من الأموال كالدور والضياع ونحوها .

الإعراب : « أفنى » فعل ماض «تلادى» مفعول به ، وياء المتكلم مضاف إليه «وما» الواو عاطفة ، ما : اسم موصول معطوف على تلاد ، مبنى على السكون فى محل نصب « جمعت » فعل وفاعل ، والجملة لا محل لها صلة ، والعائد ضمير منصوب بجمع محذوف ، والتقدير : الذى جمعته « من نشب » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ما الموصولة « قرع » فاعل أفنى « القواقيز » مضاف إليه ، والإضافة من إضافة المصدر إلى مفعوله « أفواه » فاعل بقرع « الأباريق » مضاف إليه

الشاهد فيه : قوله « قرع القواقيز أفواه » حيث أضاف المصدر ـ الذى هوقوله « قرع » ـ إلى مفعوله ـ وهوقوله « القواقيز » ـ ثم أتى بعدذلك بفاعله ـ وهو قوله « أفواه » .

وهذا الاستشهاد إنما يتم على رواية من رفع « أفواه » ، أما من نصبه فالإضافة حينئذ إلى الفاعل ، والمذكور بعد ذلك هو المفعول ، على عكس الأول ، وهو واضح .

ومن إضافة المصدر للفاعل ومجىء المفعول بعدذلك قول عمرو بن الإطنابة :

أَبَتْ لى هِمَّتى وأَبَى بَلائِى وأَخْذِي الْحَمْدَ بالثمنِ الرَّبيحِ

فيمن روي « الأفواهُ » بالرفع ، ويَرِدُ على هذا القائل أنه رُوى أيضا بالنصب فلا ضرورة فى البيت ؛ وقولُ النبى صلى الله عليه وسلم « وَحَجُّ البَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إليه سَبيلاً » (١)

فإن قلت : فهلاّ استدللت عليه بالآية الكريمة ، آيةِ الحج ؟ (٢)

قلت : الصوابُ أنها ليست من ذلك فى شىء ، بل الموصولُ فى موضع

وإقْدَامِى على المَكْرُوهِ نَفْسِى ... وضَرْبِى هامَةَ الْبَطَلِ الْمُشِيحِ

وفى هذين البيتين ثلاثة شواهد لما سقناهما من أجله ، ومثل ذلك قول بعض الأزارقة :

وسائِلَةٍ بالغَيْبِ عَنِّى ولو دَرَتْ ... مُقَارَعَتِى الأبطالَ طالَ نَحِيبُها

وقول عمرو بن معديكرب الزبيدى يصف صبره وجلده :

أعاذِلَ ، عُدَّتِى بَزِّى ورُمْحِى ... وَكُلُّ مُقَلِّصٍ سَلِسِ القِيَادِ

أعاذِلَ ، إنَّما أَفْنَى شَبابِى ... إجابَتِىَ الصَّرِيخَ إلى الْمُنادِى

ومثل ذلك ماأنشده ابن الأعرابى :

يَطْوُونَ أَعْرَاضَ الفِجاجِ الغُبْرِ ... طَىَّ أَخِى التَّجْرِ بُرُودَ التَّجْرِ

(١) هذه قطعة من حديث طويل رواه البخارى وغيره : « بنى الإسلام على خمس : شهادة أن لاإله إلا الله وأن محمداً رسول الله ، وإقام الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، وصوم رمضان ، وحج البيت من استطاع إليه سبيلا » والمصادر الخمسة المذكورة فى هذا الحديث كلها مضافة إلى المفعول ، ولم يذكر الفاعل إلا فى الخامس الذى رواه المؤلف فتفطن لذلك ، وتقدير ذلك : وأن يحج البيت من استطاع إليه سبيلا .

(٢) هى قوله تباركت كلماته : (ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا ، ومن كفر فإن الله غنى عن العالمين) من سورة آل عمران ، من الآية ٩٧

جَرٍّ بدلِ بعضٍ من (الناس) ، أو فى موضع رفع بالابتداء على أن (من) موصولة ضمنت معنى الشرط ، أو شرطية ؛ وحُذِف الخبر أو الجواب ، أى : من استطاع فليحج ؛ ويؤيد الابتداء (وَمَنْ كَفَرَ فإنَّ اللهَ غَنِيٌّ عَنِ العالَمِينَ) وأما الحملُ على الفاعلية فمفسد للمعنى ؛ إذ التقدير إذ ذاك : ولله على الناس أن يَحُجَّ المستطيعُ ؛ فعلى هذا إذا لم يَحُجَّ المستطيعُ يأثم الناسُ كلُّهم

ولو أُضيف للمفعول ثم لم يُذكر الفاعل لم يمتنع ذلك في الكلام عند أحد ، نحو (لا يَسْأَمُ الإنسانُ مِنْ دُعاءِ الْخَيْرِ) [1] أى : من دعائه الخيرَ

ومثالُ إعمال ذى الألف واللام قولُ الشاعر يصف شخصاً بضَعْفِ الرأى والجُبْنِ

٢٠١ — ضَعيفُ النِّكايةِ أَعْدَاءَهُ يَخالُ الفِرَارَ يُرَاخِى الْأَجَلْ

---

(١) من سورة فصلت (السجدة) ، من الآية ٤٩

٢٠١ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٩٩) وقد أنشده المؤلف فى أوضحه (ج ٢ ص ٣٩) وابن عقيل (رقم ٢٤٤) والأشمونى (رقم ٦٧٨)

اللغة : « النكاية » بكسر النون ـ مصدر نكيت فى العدو ، إذا أثرت فيه « يخال » يظن « الفرار » الهرب

الإعراب : « ضعيف » خبر مبتدأ محذوف ، أى : هو ضعيف « النكاية » مضاف إليه « أعداءه » أعداء : مفعول به للنكاية ، وضمير الغائب مضاف إليه « يخال » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو « الفرار » مفعول أول ليخال «يراخى» فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء وفاعله

* * *

ثم قلت : الثَّانِي اسْمُ الفاعِلِ ، وهُوَ : ما اشْتُقَّ مِنْ فِعْلٍ لِمَنْ قامَ بِهِ على مَعْنَى الحُدُوثِ كضارِبٍ ومُكْرِمٍ ؛ فإنْ صُغِّرَ أوْ وُصِفَ لَمْ يَعْمَلْ وإلاَّ فإنْ كانَ صِلَةً لِألْ عَمِلَ مُطْلَقاً ، وإلا عَمِلَ إنْ كانَ حالاً أوِ اسْتِقْبالاً واعْتَمَدَ ولَوْ تَقْدِيراً على نَفْيٍ أوِ اسْتِفْهامٍ أوْ مُخْبَرٍ عَنْهُ أوْ مَوْصُوفٍ

وأقول : قولى «ما اشتق من فعل» فيه تجوُّز ، وحقه ما اشتُقَّ من مصدرِ فعلٍ

وقولى «لمن قام به» مُخرِجٌ للفعل بأنواعه ، فإنه إنما اشتق لتعيين زمن الحدث ، لا للدلالة على من قام به ، ولاسم المفعول ؛ فإنه إنما اشتق مِن فعل لمن وقع عليه ، ولأسماء الزمان والمكان المأخوذة من الفعل ؛ فإنهما

ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الفرار «الأجل» مفعول به ليراخى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وسكنه لأجل الوقف ، وجملة يراخى مع فاعله ومفعوله فى محل نصب مفعول ثان ليخال

الشاهد فيه : قوله «النكاية أعداءه» حيث نصب بالمصدر المحلى بأل ، وهو النكاية ، مفعولا ، كما ينصبه بالفعل ، وهذا المفعول هو قوله أعداءه

وهذا الذى ذكره المؤلف - من القول بإعمال المصدر المقترن بأل - هو ماذهب إليه الخليل وسيبويه رحمهما الله ، وذهب أبو العباس المبرد إلى أنه لايجوز إعمال المصدر المحلى بأل ، وإذا وجد اسم منصوب بعده فليس المصدر المحلى بأل هو الناصب له عنده ، وإنما ناصبه مصدر آخر مجرد من الألف واللام ، فيقدر : ضعيف النكاية نكاية أعداءه ، بتنوين نكاية غير المقترن بأل . وهو تكلف لا داعى له .

إنما اشتقت لما وقع فيها ، لا لمن قامت به ، وذلك نحو « الْمَضْرِبِ » ـ بكسر الراء ـ اسماً لزمان الضرب أو مكانه

وقولى « على معنى الحدوث » مخرجٌ للصفة المشبهة ولاسم التفضيل : كظَرِيفٍ وأَفْضَلَ ؛ فإنهما اشتُقَّا لمن قام به الفعل ؛ لكن على معنى الثبوت لا على معنى الحدوث

وأشرت بتمثيلى بضارب ومُكْرِمٍ إلى أنه إن كان من فعل ثلاثى جاء على زنة فاعل ؛ وإن كان من غيره جاء بلفظ المضارع ، بشرط تبديلِ حرف المضارعة بميم مضمومة ، وكَسْرِ ما قبل آخره مطلقاً

* * *

ثم ينقسم اسم الفاعل إلى : مقرون بأل الموصولة ، ومجرد عنها

فالمقرون بها يعمل عملَ فعلِهِ مطلقاً ، أعنى ماضيا كان أو حاضراً أو مستقبلا ، تقول : « هذا الضَّارِبُ زَيداً أَمْسِ ، أو الآنَ ، أو غداً » قال امرؤ القيس :

٢٠٢ — الْقَاتِلينَ الْمَلِكَ الْحُلاَحِلاَ   خَيْرَ مَعَدٍّ حَسَباً ونَائِلاَ

---

٢٠٢ — هذا البيت من كلمة لامرئ القيس بن حجر الكندى ، يقولها بعد أن قتل بنو أسد أباه وخرج يطلب بثأره منهم ، وقبل البيت قوله :

وَاللهِ لاَ يَذْهَبُ شَيْخِى بَاطِلاَ   حَتَّى أُبِيرَ مَالِكاً وكَاهِلاَ

والبيت من شواهد المؤلف فى القطر (رقم ١٢٧)

اللغة : « أبير » أهلك « مالكا وكاهلا » قبيلتان « الحلاحل » بضم الحاء الأولى ـ السيد الشجاع « حسباً » الحسب : مايعده المرء من مفاخر آبائه « نائلا » عطاء وجوداً .

فأعمل « القاتلين » مع كونه بمعنى الماضى ؛ لأنه يريد بالملك الحُلاَحل أباه ، وفيه دليل أيضاً على إعماله مجموعاً

* * *

والمجرد عنها إنما يعمل بشرطين :

أحدهما : أن يكون للحال أو الاستقبال ، لا الماضى ، خلافاً للكسائى وهشام وابن مَضَاء ، استدلوا بقوله تعالى : (وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ) (١) وتأوَّلها غيرهم (٢)

الإعراب : « القاتلين » صفة لمالك وكاهل المذكورين فى البيت الذى أنشدناه « الملك » مفعول به للقاتلين « الحلاحلا » صفة للملك « خير » صفة ثانية ، وهو مضاف ، و « معد » مضاف إليه « حسباً » تمييز « ونائلا » معطوف عليه .

الشاهد فيه : قوله « القاتلين الملك » حيث أعمل اسم الفاعل ـ وهو قوله « القاتلين » ـ فى المفعول ، مع كونه دالا على المضى ، ألا ترى أنهم قتلوه قبل أن يقول ذلك ؟ وإنما أعمله فى المفعول ـ مع ذلك ـ لكونه مقترنا بأل ، ولو كان مجرداً منها لما أعمله .

(١) من سورة الكهف ، من الآية ١٨ .

(٢) نقرر لك هذا الموضوع بشىء من البسط فى القول ، فنقول : اختلفت كلمة النحاة من هذا الموضع فى مسألتين :

الأولى : هل يجوز فى اسم الفاعل ـ إذا كان بمعنى الماضى ـ أن يعمل ؛ وجواب ذلك أن الجمهور قالوا : لايجوز أن يعمل حينئذ ، وذهب الكسائى ـ وتبعه هشام وابن مضاء ـ إلى أنه يجوز أن يعمل ، واستدلوا على ماذهبوا إليه بالآية الكريمة التى تلاها المؤلف ، ووجه الاستدلال أن (باسط) اسم فاعل

....

معناه ماض لأن المخبر عنه به قد مات قبل الإخبار عنه بزمان بعيد ، وقد نصب به ـ مع ذلك ـ المفعول به ، وهو قوله سبحانه (ذراعيه) وقد أجاب الجمهور عن استدلال الكسائى ومن معه بهذه الآية الكريمة بأنا لانسلم أن اسم الفاعل فيها ماض باق على مضيه ، بل هو دال على الحال ، وذلك على حكاية الحال ، ومعناها أن يفرض المتكلم نفسه أو يفرض من يخاطبه موجودا فى وقت حدوث ما يقص خبره ، ويفرض أنه يحدثه فى ذلك الوقت ، وفى ذلك من البلاغة ما ليس يخفى ، والدليل على أن الكلام فى هذه الآية على ما ذكرنا من حكاية الحال أمران : الأول أن الواو فى قوله تعالى (وكلبهم باسط) واو الحال ، وإنما يحسن أن تقول بعد واو الحال : وكلبهم يبسط ولا يحسن أن تقول : وكلبهم بسط ، والأمر الثانى : أنه سبحانه قد قال بعد ذلك (ونقلبهم ذات اليمين) فأتى بالفعل المضارع الدال على الحال أو الاستقبال

المسألة الثانية : هل قول الجمهور « إن اسم الفاعل إذا كان دالا على المضى لايعمل » خاص بنصبه المفعول به أم عام يتناول المفعول به والفاعل جميعا ؟ والجواب عن ذلك أن نقول لك : إن معمولات اسم الفاعل على ثلاثة أنواع : النوع الأول المفعول به ، والثانى الفاعل الظاهر ، والثالث الفاعل المضمر ؛ أما المفعول به فاتفق النقل عن الجميع بأن اسم الفاعل ـ إذا كان ماضيا ـ لم ينصبه ، وأما الفاعل الظاهر فقد اختلف الجمهور فى رفع اسم الفاعل الذى بمعنى الماضى إياه ؛ فظاهر كلام سيبويه أنه يرفعه ، واختار هذا الرأى ابن عصفور ، وقال السيوطى : إنه هو الصحيح ، ولكن لابد لرفعه الظاهر أن يعتمد على شىء مما ذكره المؤلف ، وأما رفع اسم الفاعل الذى بمعنى الماضى للفاعل المضمر فقد اختلف النقل فيه عن الجمهور ؛ فقال جماعة : هو واقع باتفاق الجميع ، وقال قوم : إنه مختلف فيه أيضا ، ونقل هؤلاء المنع عن ابن خروف وابن طاهر ، والصواب أنه لاخلاف فيه ؛ لأنه يبعد أن يذهب قوم إلى أن تكون صفة مشتقة لا فاعل لها ، فافهم ذلك وتدبره واحرص عليه .

الثانى : أن يكون معتمداً على واحد من أربعة ، وهى :

النفى ، كقوله :

٢٠٣ — ما رَاعٍ ٱلخِلاَّنُ ذِمَّةَ نَاكِثٍ بَلْ مَنْ وَفَى يَجِدُ الخليلَ خليلاَ

الثانى : الاستفهامُ كقوله :

٢٠٤ — أَنَاوٍ رِجالُكَ قتلَ ٱمْرِئٍ مِنَ العِزِّ فى حُبِّكَ اعْتَاضَ ذُلاَّ ؟

---

٢٠٣ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين

الإعراب : « ما » نافية « راع » مبتدأ ، مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين « الخلان » فاعل براع أغنى عن خبره مرفوع بالضمة الظاهرة «ذمة» مفعول به لراع منصوب بالفتحة الظاهرة «ناكث» مضاف إليه «بل» حرف إضراب «من» اسم موصول مبتدأ مبنى على السكون فى محل رفع « وفى » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من الموصولة الواقعة مبتدأ ، والجملة لا محل لها صلة الموصول ، والعائد هو ذلك الضمير المستتر فى وفى « يجد » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من الموصولة أيضا « الخليل » مفعول أول ليجد « خليلا » مفعول ثان ليجد ، وجملة يجد وفاعله ومفعوليه فى محل رفع خبر المبتدأ ، والرابط هو الضمير المستتر فى يجد

الشاهد فيه : قوله « ما راع الخلان ذمة ناكث » حيث أعمل اسم الفاعل ، وهو قوله راع ، فى المفعول بالذى هو قوله « ذمة ناكث» بعد أن رفع به الفاعل المغنى عن الخبر ؛ وإنما أعمله فى المفعول لكونه معتمداً على حرف النفى ، وهو ما

٢٠٤ — نسب قوم هذا البيت إلى حسان بن ثابت ، وقد راجعت ديوانه كله فلم أجده فيه ، ولا ذكر فى الشعر المنحول لحسان رضى الله عنه ، وأقول : إنه لا تظهر عليه مسحة شعر حسان

الثالث : اسمٌ مخبَرٌ عنه باسم الفاعل ، كقوله تعالى : (إنَّ اللهَ بالغٌ أمْرَهُ) (١)

الرابع : اسمٌ موصوف بالفاعل ، كقولك : « مَرَرْتُ برَجُلٍ ضاربٍ زيْداً »

وقولى « ولو تقديراً » إشارةٌ الى مِثْلِ قوله :

٢٠٥ — كناطحٍ صَخْرَةً يَوْماً لِيُوهِنَهَا فَلَمْ يَضِرْها وَأَوْهَى قَرْنَهُ الْوَعِلُ

الإعراب : « أناو » الهمزة للاستفهام ، ناو : مبتدأ ، مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين « رجالك » رجال : فاعل بناو ، سد مسد خبره ، وضمير المخاطب مضاف إليه «قتل» مفعول لناو ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف ، و «امرئ» مضاف إليه « من العز » جار ومجرور متعلق بقوله اعتاض الآتى « فى حبك » الجار والمجرور متعلق باعتاض أيضا ، وحب مضاف ، والكاف الذى هو ضمير المخاطب مضاف إليه ، مبنى على الفتح فى محل جر « اعتاض » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى امرئ « ذلا » مفعول به لاعتاض ، والجملة فى محل جر صفة لامرئ والرابط الضمير المستتر فى اعتاض

الشاهد فيه : قوله « أناو رجالك قتل » حيث أعمل اسم الفاعل ، وهو قوله « ناو » ، عمل الفعل : فرفع به فاعلا أغنى عن خبره من حيث هو مبتدأ ، ثم نصب به المفعول به ، وهو قتل ؛ لاعتماده على همزة الاستفهام

(١) من سورة الطلاق ، من الآية ٣ . والاستشهاد بالآية إنما يتم على قراءة من نون « بالغ » ونصب « أمره » وقراءة حفص بإضافة « بالغ » إلى « أمره » ولا تكون هذه القراءة محل استشهاد على مانحن بصدده

٢٠٥ — البيت من كلام أبى بصير الأعشى ميمون بن قيس ، وهو من

وقوله :

٢٠٦ — ليْتَ شِعْرِى مُقِيمٌ العُذْرَ قَوْمِى   لِىَ أَمْ هُمْ فى الحُبِّ لِى عاذِلُونا

شواهد ابن عقيل (رقم ٢٥٤) والمؤلف فى أوضحه (ج ٢ ص٤٣)

اللغة . «ليوهنها» ليضعفها ، ويروى فى مكان هذه الكلمة « ليوهيها » ، « أوهى قرنه » أضعفه ، أو كسره « الوعل » بفتح فكسر ـ هو تيس الجبل

الإعراب : « كناطح » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، أى : هو كائن كناطح ـ إلخ ، وفى ناطح ضمير مستتر هو فاعله «صخرة» مفعول به « يوما » ظرف زمان منصوب على الظرفية . والعامل فيه ناطح « ليوهنها » اللام لام التعليل ، يوهن : فعل مضارع منصوب بأن المضمرة جوازاً بعد لام التعليل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ناطح ، والضمير العائد إلى صخرة مفعول به « فلم » الفاء للفصيحة ، لم : نافية جازمة « يضرها » يضر : فعل مضارع مجزوم بلم ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، وضمير الغائبة العائد إلى الصخرة مفعول به « وأوهى » الواو عاطفة ، أوهى : فعل ماض « قرنه » قرن : مفعول به ، والضمير مضاف إليه « الوعل » فاعل أوهى

الشاهد فيه : قوله « كناطح صخرة » حيث أعمل اسم الفاعل ـ وهو قوله « ناطح » ـ عمل الفعل ؛ فرفع به الفاعل ، وهو الضمير المستتر فيه ، ونصب به المفعول ، وهو قوله صخرة ؛ لكونه معتمداً على موصوف محذوف يدل عليه الكلام ، وأصل الكلام : هو كوعل ناطح ، فحذف الموصوف ، وهو وعل ، وأقام الصفة مقامه ، ولولا هذا الموصوف المحذوف وأنه منوى الثبوت لما أعمله

٢٠٦ — لم أجد أحدا نسب هذا البيت إلى قائل معين

الإعراب : « ليت » حرف تمن ونصب « شعرى » شعر : اسم ليت ، وياء المتكلم مضاف إليه ، وخبر ليت محذوف ، أى : ليت شعرى (أى : علمى) حاصل ،

... ...

وقيل : أغنى الاستفهام الذى بعدها عن الخبر « مقيم » مبتدأ ، مرفوع بالضمة الظاهرة « العذر » مفعول به لمقيم « قومى » قوم : فاعل بمقيم سد مسد خبره من حيث هو مبتدأ ، وياء المتكلم مضاف إليه « لى » جار ومجرور متعلق بمقيم « أم » حرف عطف « هم » ضمير منفصل مبتدأ « فى الحب ، لى » جاران ومجروران يتعلق كل منهما بقوله عاذلون الآتى « عاذلون » خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأوخبره معطوفة بأم على جملة المبتدأ وفاعله المغنى عن الخبر .

الشاهد فيه : فى هذا البيت شاهدان : أحدهما يتعلق به غرض المؤلف من الإتيان بالبيت — وهو فى قوله « مقيم العذر قومى » — حيث أعمل اسم الفاعل ، وهو قوله مقيم ، عمل الفعل ؛ فرفع به الفاعل — وهو قوله قومى — ونصب به المفعول — وهو قوله العذر — لكونه معتمدا على همزة استفهام محذوفة ، وأصل الكلام : أمقيم قومى العذر ، والذى يدل على هذه الهمزة شيئان : الأول : قوله « ليت شعرى » فإن هذه العبارة يقع بعدها الاستفهام ألبتة إما مذكورا وإما مقدرا ، والثانى « أم » فإنها تعادل همزة الاستفهام ، فإن لم تكن فى الكلام قدرت ألبتة ، والشاهد الثانى — ولا يتعلق به غرض المؤلف فى هذا الموضع — فى قوله « ليت شعرى » وهى كلمة تساق عند التعجب من الأمر وإظهار غرابته ، وقد اجتمعت كلمة العلماء على أن خبر ليت فى هذا التركيب لا يذكر فى الكلام ، ثم اختلفوا فيما وراء ذلك : فذهب الرضى رحمه الله إلى أن خبر ليت محذوف وجوبا من غير أن يقوم مقامه شىء . وعلى هذا تكون جملة الاستفهام التى تذكر بعده فى محل نصب على أنها مفعول به لشعرى ، وكأنه قال : ليت علمى جواب هذا الاستفهام حاصل ، وقال ابن الحاجب : إن الاستفهام قائم مقام خبر ليت ، فهو فى محل رفع ، ومن شواهد هذه المسألة قول رؤبة بن العجاج :

يَالَيْتَ شِعْرِي عَنْكُمُ حَنِيفَا   أَتَحْمِلُونَ بَعْدَنَا السُّيُوفَا

وقولك « ضارباً عمراً » جواباً لمن قال : كيف رأيت زيداً ؟ ألا ترى أن هذه عملت لاعتمادها على مقدر ؛ إذ الأصـل : كوعل ناطح ، وليت شعرى أمقيم ، ورأيته ضارباً

* * *

ثم قلت : الثَّالثُ المِثالُ ، وهُوَ : ما حُوِّلَ لِلْمُبالَغَةِ مِنْ فاعِلٍ إلى فَعَّالٍ أَوْ مِفْعالٍ أَوْ فَعُولٍ ، بكَثْرَةٍ ، أَوْ فَعِيلٍ أَوْ فَعِلٍ ، بِقِلَّةٍ

وأقول : الثالثُ من الأسماء العاملة عملَ الفعلِ : أمثلةُ المبالغة ، وهى عبارة عن الأوزان الخمسة المذكورة ؛ محوَّلةً عن صيغة فاعل [1] ؛ لقصد إفادة المبالغة والتكثير ، وحكمها حكم اسم الفاعل ؛ فتنقسم إلى ما يقع صلة لأل فتعمل مطلقاً ؛ وإلى مجردٍ عنها فتعمل بالشرطين المذكورين

وقول ليلى صاحبة قيس المعروف بمجنون ليلى :

أَلاَ لَيْتَ شِعْرِى والْخُطوبُ كثيرَةٌ مَتى رَحْلُ قَيْسٍ مُسْتَقِلٌّ فراجِعُ

وقول محمد بن مبادر أحد شعراء البصرة يرثى رجلا اسمه عبد الحميد (انظر ص ٣٩٢ من هذا الكتاب) :

لَيْتَ شِعْرِى وَهَلْ دَرَى حامِلُوهُ ما عَلَى النَّعْشِ مِنْ عَفَافٍ وجُودِ

(١) الأصل فى صيغ المبالغة أن تؤخذ من مصدر الفعل الثلاثى ؛ فلهذا قال عنها محوّلة عن صيغة فاعل ، وقد وردت بعض كلمات مأخوذة من غير الثلاثى ، من ذلك قولهم : درّاك وسئار ، وهما من أدرك وأسأر ، وقولهم : فلان معطاء ومهوان ، وهما من أعطى وأهان ، وقولهم : سميع ونذير ، من أسمع وأنذر ، وقولهم : زهوق ، من أزهق . وهى ألفاظ شاذة عن القياس المتلئب فى كلام العرب ؛ فلا يعترض بها على ماذكره المؤلف

ومثالُ إعمال فَعَّالٍ قولُهم « أَمَّا العَسَلَ فانا شَرَّابٌ » وقولُ الشاعر :

٢٠٧ — أَخا الْحَرْبِ لَبَّاساً إليها جلالَها
وليْسَ بوَلَّاجِ الْخَوَالِفِ أعْقَـــلاَ

---

٢٠٧ — هذا البيت من كلام القلاخ بن حزن بن جناب ، والقلاخ : بضم القاف وبعدها لام مفتوحة مخففة وآخره خاء معجمة ، والبيت من شواهد المؤلف فى أوضح المسالك (ج ٢ ص ٤٣) وفى القطر (رقم ١٢٩) وابن عقيل (رقم ٢٥٥) ، وقبل البيت الشاهد قوله :

فَإِنْ تَكُ فَاتَتْكَ السَّماء فَإِنَّنِي بارْفَعِ ما حَوْلِي مِنَ الأرْضِ أطْوَلَا

اللغة : « أخا الحرب » أراد الملازم لها ، كقولهم : فلان أخو المروءة « لباسا » صيغة مبالغة للابس « جلالها » بكسر الجيم - جمع جل ، وأراد بها الدروع ونحوها مما يلبس فى الحرب « ولاج » كثير الولوج ، وهو الدخول « الخوالف » جمع خالفة ، وأصلها عمود الخيمة ، وأراد بها ههنا الخيمة ، من باب إطلاق اسم الجزء على الكل « أعقلا » الأعقل : هو الذى تصطك ركبتاه من الفزع .

المعنى : يمدح نفسه ، ويفخر على خصمه ، فيقول له : إنك لاتراني فى حال من الأحوال إلا مؤاخيا للحرب كثير لبس الدروع ؛ لكثرة ماأخوض غمرات الحرب وأصطلى أوارها ، وإذا أوقدت نيران الحرب واستعر لظاها فلن تراني ألج الأخبية هربا من الفرسان وخوفا من اقتحام المـأزق ، وقد يكون معنى قوله « ولست بولاج الخلائف » أنه لايزور النساء ولا يقربهن ، يصف نفسه بالشجاعة والصبر على مكاره الحروب ، وبالانقطاع عن النساء للتفرغ للحرب .

الإعراب : « أخا » حال من الضمير المستتر فى قوله « بأرفع » فى البيت الذى أنشدناه عند نسبة البيت الشاهد . أو بالضمير المنصوب محلا بإن فى قوله « فإنني » من البيت المذكور « الحرب » مضاف إليه « لباسا » حال ثانية « إليها »

ومثالُ إعمالِ مِفْعالٍ قولهمْ « إنَّهُ لمِنْحَارٌ بَوَائِكَها » أى سِمَانَها ؛ ومثال إعمالِ فَعُول قولُ أبى طالب :

٢٠٨ — * ضَرُوبٌ بِنَصْلِ السَّيْفِ سُوقَ سِمَانِهَا *

جار ومجرور متعلق بلباس ، وفى لباس ضمير مستتر هو فاعله « جلالها » جلال : مفعول به للباس ، وضمير الغائبة العائد إلى الحرب مضاف إليه « وليس » الواو عاطفة ، ليس : فعل ماض ناقص . واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو « بولاج » الباء زائدة ، ولاج : خبر ليس ، وهو مضاف ، و « الخوالف » مضاف إليه ، من إضافة الوصف العامل إلى مفعوله « أعقلا » خبر ثان لليس

الشاهد فيه : قوله « لباسا جلالها » حيث أعمل صيغة المبالغة ، وهى قوله لباساً ، عمل الفعل ؛ فرفع بها الفاعل ـ وهو الضمير المستتر فيه ـ ونصب بها المفعول ، وهو قوله جلالها

٢٠٨ — هذا الشاهد صدر بيت لأبى طالب بن عبد المطلب بن هاشم ، من كلمة له يرثى فيها أبا أمية بن المغيرة المخزومى ، وعجزه قوله :

* إذَا عَدِمُوا زاداً فإنَّكَ عاقِرُ *

وقد أنشده المؤلف فى أوضحه (ج ٢ ص ٤٤) وفى القطر (رقم ١٣٠)

اللغة : « سوق » جمع ساق « سمان » جمع سمينة ، يريد أنه ينحر للأضياف السمين من إبله ويضرب سوقها بسيفه

الإعراب : « ضروب » خبر مبتدأ محذوف ، أى : هو ضروب ، أو أنت ضروب ، ونحو ذلك « بنصل » جار ومجرور متعلق بضروب ، ونصل مضاف ، و « السيف » مضاف إليه « سوق » مفعول به لضروب ، وسوق مضاف وسمان مضاف إليه ، وسمان مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « عدموا » فعل وفاعل « زاداً » مفعول به ، والجملة

وإعمال هذه الثلاثة كثير؛ فلهذا اتفق عليه جميع البصريين.

ومثالُ إعمالِ فَعِيلٍ قولُ بعضهم: « إنَّ اللهَ سَمِيعٌ دُعاءَ مَنْ دَعاهُ »

ومثال إعمال فَعِلٍ قولُ زيدِ الخيل رضى الله عنه:

٢٠٩ — * أتانِي أنَّهُمْ مَزِقُونَ عِرْضِي *

فى محل جر بإضافة إذا إليها « فإنك » الفاء واقعة فى جواب إذا ، إن: حرف توكيد ونصب ، وضمير المخاطب اسمه « عاقر » خبره ، والجملة من إن واسمه وخبره لامحل لها جواب إذا

الشاهد فيه: قوله « ضروب سوق سمانها » حيث أعمل صيغة المبالغة — وهى ضروب — عمل الفعل ؛ فرفع بها الفاعل — وهو الضمير المستتر فيه — ونصب المفعول به ، وهو قوله سوق سمانها.

ومثل هذا البيت قول الراعى النميرى:

عَشِيَّةَ سُعْدَى لو تَرَاءَتْ لِرَاهِبٍ بِدُومَةَ تَجْرٌ دُونَهُ وَحَجِيجُ

قَلا دِينَهُ واهْتَاجَ لِلشَّوْقِ؛ إنَّها على الشَّوْقِ إخْوَانَ العزاءِ هيُوجُ

والاستشهاد فى قوله « إخوان العزاء هيوج » حيث أعمل قوله « هيوج » وهو من صيغ المبالغة إعمال الفعل ؛ فنصب به المفعول ، وهو قوله « إخوان العزاء » ، وفى هذا البيت دليل — مع ذلك — على جواز تقدم معمول صيغة المبالغة عليها كما تقدم على الفعل

٢٠٩ — هذا الشاهد من كلام زيد الخير ، وكان اسمه زيد الخيل ، فسماه النبى — حين وفد عليه — زيد الخير ، وهو من شواهد المؤلف فى أوضحه (ج ٢ ص ٤٥) وابن عقيل أيضا (رقم ٢٥٨) والذى رواه المؤلف صدر البيت ، وعجزه قوله:

* جِحَاشُ الكِرْمِلَيْنِ لها فَدِيدُ *

وإعمالها قليل؛ فلهذا خالف سيبويه فيهما قومٌ من البصريين [١]، ووافقه منهم آخرون، ووافقه بعضُهم فى فعِلٍ [٢]؛ لأنه على وزن الفعل،

اللغة: «جحاش» جمع جحش، وهو ولد الحمار «الكرملين» بكسر الكاف والميم بينهما راء مهملة ساكنة - تثنية كرمل، وهو اسم ماء بجبل من جبال طيئ «فديد» صوت

المعنى: يقول: بلغنى أن هؤلاء الناس أكثروا من تمزيق عرضى والنيل منه بالطعن والقدح، وإنهم عندى بمنزلة الجحاش التى ترد ماء الكرملين وهى تصيح وتصوت، يريد أنه لايعبأ بهم ولا يكترث لما يقولونه عنه؛ لأن كلامهم يشبه أصوات صغار الحمير

الإعراب: أتانى» أتى: فعل ماض، والنون للوقاية، والياء مفعول به «أنهم» أن: حرف توكيد ونصب، وضمير الغائبين اسم أن «مزقون» خبر أن مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم «عرضى» عرض: مفعول به لمزقون، وياء المتكلم مضاف إليه «جحاش» خبر لمبتدأ محذوف، أى: هم جحاش «الكرملين» مضاف إليه «لها» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «فديد» مبتدأ مؤخر، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب حال صاحبه جحاش الكرملين الواقع خبراً

الشاهد فيه: قوله «مزقون عرضى» حيث أعمل صيغة المبالغة، وهو قوله مزقون الذى هو جمع مزق - بفتح الميم وكسر الزاى - عمل الفعل؛ فنصب به المفعول به - وهو قوله عرضى - على ماتبين فى الإعراب - وفى البيت دليل على أن جمع صيغة المبالغة يعمل كعمل مفردها، وهو ظاهر

(١) خالف سيبويه فى هذا الموضوع أكثر البصريين

(٢) اشتهر عن الجرمى أنه يوافق سيبويه فى إعمال فعل؛ لكونه على وزن الفعل نحو علم وفرح وجذل

وخالفه فى فَعِيلٍ ؛ لأنه على وزن الصفة المشبهة كظريف ، وذلك لا ينصب المفعول .

وأما الكوفيون فلا يجيزون إعمال شىء من الخمسة ، ومتى وجدوا شيئًا منها قد وقع بعده منصوب أضمروا له فعلا ، وهو تعسُّفٌ

* * *

ثم قلت : الرَّابعُ ٱسْمُ المَفْعُولِ ، وَهُوَ : ما اشْتُقَّ مِنْ فِعْلٍ لِمَنْ وَقَعَ عَلَيْهِ كَمَضْرُوبٍ وَمُكْرَمٍ .

وأقول : الرابعُ من الأسماء العاملة عملَ الفعلِ : اسمُ المفعول

وفى قولى فى حده « ما اشتق من فعل » من المجاز ما تقدم شرحه فى حد اسم الفاعل

وقولى « لمن وقع عليه » مُخْرِجٌ للأفعال الثلاثة ، ولاسم الفاعل ، ولاسمى الزمان والمكان ، وقد تبين ذلك مما تقدم

ومَثَّلْتُ بمَضْرُوبٍ ومُكْرَم لأُنبِّه على أن صيغته من الثلاثى على زنة مَفْعول كمضروب ومَقْتول ومَكْسور ومأسور ، ومن غيره بلفظ مضارعه بشرط ميمٍ مضمومةٍ مكان حرف المضارعة وفتح ما قبل آخره كمُخْرَج ومُسْتَخْرَج

* * *

ثم قلت : وشَرْطُهما كاسْمِ الفاعِلِ

وأقول : أى شَرْطُ إعمال المثال وإعمال اسم المفعول كشرط إعمال اسم الفاعل ، على التفصيل المتقدم فى الواقع صلة لأل والمجرَّدِ منها ، وقد مضى ذلك

* * *

ثم قلت : الْخَامِسُ الصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ ؛ وَهِيَ : كُلُّ صِفَةٍ صَحَّ تَحْوِيلُ إِسْنَادِهَا إِلَى ضَمِيرِ مَوْصُوفِهَا ، وَتَخْتَصُّ بِالْحَالِ ، وَبِالْمَعْمُولِ السَّبَبِيِّ الْمُؤَخَّرِ ؛ وَتَرْفَعُهُ فَاعِلاً أَوْ بَدَلاً ، أَوْ تَنْصِبُهُ مُشَبَّهاً أَوْ تَمْيِيزاً ، أَوْ تَجُرُّهُ بِالإِضَافَةِ إِلاَّ إِنْ كَانَتْ بِأَلْ وَهُوَ عَارٍ مِنْهَا

وأقول : الخامسُ من الأسماءِ العاملةِ عملَ الفعلِ : الصفةُ المشبهة ، وهي عبارة عما ذكرت

ومثال ذلك قولك « زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهَهُ » بالنصب أو بالجر — والأصل وَجْهُه ، بالرفع ؛ لأنه فاعل في المعنى ، إذ الحُسْنُ في الحقيقة إنما هو للوجه ، ولكنك أردت المبالغة فحوَّلْتَ الإسناد إلى ضمير زيد ؛ فجعلت زيداً نفسه حسناً ، وأخرت الوجهَ فضلة ونصبته على التشبيه بالمفعول به ؛ لأن العامل وهو « حَسَنٌ » طالبٌ له من حيث المعنى ؛ لأنه معموله الأصلي ؛ ولا يصح أن ترفعه على الفاعلية — والحالة هذه — لاستيفائه فاعله ، وهو الضمير ، فأشبه المفعول في قولك « زَيْدٌ ضَارِبٌ عَمْراً » ؛ لأن ضاربا طالب له ، ولا يصح أن ترفعه على الفاعلية ؛ فَنُصِبَ لذلك

فالصفة مشبهة باسم الفاعل المتعدى لواحد ، ومنصوبها يشبه مفعول اسم الفاعل ، وقد تقدمت الإشارة إلى هذا التقدير

ثم لك بعد ذلك أن تخفضه بالإضافة ، وتكون الصفة حينئذ مُشَبَّهة أيضاً ؛ لأن الخفض ناشئٌ — على الأصح — عن النصب ، لا عن الرفع ؛ لئلا يلزم إضافة الشيء إلى نفسه ؛ إذ الصفة أبداً عَيْنُ مرفوعها وغير منصوبها فافهمه . .

* * *

وتُفَارِق هذه الصفةُ اسمَ الفاعل من وجوه :

أحدها : أنها لا تكون إلا للحال ، وأعني به الماضي المستمر إلى زمن الحال ، واسمُ الفاعل يكون للماضي وللحال وللاستقبال

والثاني : أن معمولها لا يكون إلا سَبَبِياً ، وأعني به ما هو متصل بضمير الموصوف ، لفظاً أو تقديراً ، واسمُ الفاعل يكون معموله سببيا وأجنبيا ، تقول في الصفة المشبهة : « زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهَهُ » و « زَيْدٌ حَسَنُ الْوَجْهِ » أي : الوجهِ منه ، أو « وجهِهِ » فهو إما على نيابة « أل » مَنَاب الضمير المضاف إليه أو على حذف الضمير من غير نيابة عنه ، ولا تقول « زيد حسن عمراً » كما تقول : زَيْدٌ ضارِبٌ عَمْراً

الثالث : أن معمولها لا يكون إلا مؤخَّراً عنها ، تقول « زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهَهُ » ولا تقول « زيد وَجْهَهُ حسن » ، ومعمولُ اسمِ الفاعل يكون مؤخرا عنه ومقدَّماً عليه ، تقول « زَيْدٌ غلامَهُ ضارِبٌ » (1)

---

(1) قد جوز عامة العلماء أن تقول : زيد بك فرح ، على أن يكون زيد مبتدأ ، و « بك » جاراً ومجروراً متعلقا بفرح ، وفرح خبر المبتدأ ، وقد رووا أن العرب تقول مثل ذلك . وقد ذهب ابن الناظم إلى أن تجويز العلماء ذلك ينقض ما اتفقوا عليه من أن معمول الصفة المشبهة لا يكون إلا سببيا : أي اسما ظاهرا متصلا بضمير يعود على الموصوف لفظا أو تقديرا ، كما ينقض ما اتفقوا عليه أيضا من أن معمول الصفة المشبهة لا يتقدم عليها ، وذلك لأن « بك » في المثال الذي ذكرناه ليس سببيا وهو متقدم على الصفة المشبهة ، والذي ذهب إليه ابن الناظم غفلة عما أراده العلماء من معمول الصفة المشبهة الذي اشترطوا سببيته وتأخره ، وبيان

الرابع : أنه يجوز في مرفوعها النصب والجر ، ولا يجوز في مرفوع اسم الفاعل الا الرفع

* * *

ثم بَيَّنْت أن الخفض له وجه واحد ، وهو الإضافة ، وأن الرفع له وجهان : أحدهما : أن يكون فاعلاً ، والثاني : أن يكون بدلاً من ضمير مستتر في الصفة ، وأن النصب فيه تفصيل ، وذلك أن المنصوب إن كان نكرة ففيه وجهان : أحدهما : أن يكون انتصابه على التشبيه بالمفعول به ؛ والثاني [أن يكون] تمييزاً ؛ وإن كان معرفة امتنع كونه تمييزاً ، وتَعَيَّن كونه مشبهاً بالمفعول به ؛ لأن التمييز لا يكون إلا نكرة.[1]

ذلك أن معمول الصفة على ضربين : الأول ؛ المعمول الذى تعمل فيه بحق شبهها باسم الفاعل المتعدى فعله إلى واحد . وذلك هو المفعول به ، والضرب الثانى ؛ المعمول الذى تعمل الصفة فيه بما فيها من معنى الفعل ، وهو الظرف والجار والمجرور ، فالضرب الأول هو الذى اشترط العلماء فيه الشرطين المذكورين ، والضرب الثانى لا يشترط فيه شيء منهما ؛ وذلك لأن الظرف والجار والمجرور يتعلقان بالفعل التام والناقص ، وكذلك بالاسم ، ويتعلقان بالحروف إذا تضمنت معنى فعل كحرف النفى ، وبالجملة يكتفيان برائحة الفعل ؛ و « بك » فى المثال المذكور من الضرب الثانى

(١) اعلم أن العلماء قد اختلفوا فى معمول الصفة المشبهة المنصوب . ولهم فى ذلك أربعة أقوال :

الأول — وهو مذهب جمهرة الكوفيين — أن انتصابه على التمييز مطلقا ، نعنى سواء أكان نكرة أم معرفة ، وعندهم أن التمييز قد يكون معرفة ، كما فى قول الشاعر :

رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وُجُوهَنَا

صَدَدْتَ وطِبْتَ النفْسَ ياقَيْسُ عَنْ عَمرِو

* * *

ثم بيَّنْت أن جواز الرفع والنصب مُطْلَق ، وأن جواز الخفض مقيد بأن لا تكون الصفة بأل والمعمول مجرَّدٌ منها ومن الإضافة لتاليها ، وتَضَمَّنَ ذلك امتناعَ الجر في « زَيْدٌ الحسنُ وَجهَه » و « الحسنُ وَجْهَ أبيه » « والحسنُ وجهًا » و « الحسن وَجْهَ أَبٍ »

* * *

ثم قلت : السَّادِسُ اسمُ الفِعْلِ ، نحو بَلْهَ زَيْداً ، بمعْنى دَعْهُ ، وعَلَيْكَهُ وبِهِ ، بمعْنى الْزَمْهُ والْصَقْ ، ودُونَكهُ ، بمعْنى خُذْهُ ، ورُوَيْدَهُ وتَيْدَهُ ، بمعْنى أَمْهِلْهُ ، وهَيْهَاتَ وشَتَّانَ ، بمعْنى بَعُدَ وافْتَرَقَ ، وأَوَّه وأُفّ ، بمعْنى أَتَوَجَّعُ وأَتَضَجَّرُ . ولا يُضَافُ ، ولا يَتَأَخَّرُ عَنْ مَعْمُولِه ، ولا يُنْصَبُ فى

والقول الثانى - وهو مذهب جمهور البصريين ، واختاره ابن الحاجب - التفصيل بين أن يكون المعمول نكرة وأن يكون معرفة ، فإن كان نكرة فهو منصوب على التمييز لاغير ، وإن كان معرفة فهو منصوب على التشبيه بالمفعول به لاغير ، وذلك لأنهم لايسوغون مجىء التمييز معرفة ، ويرون « ال » فى قول الشاعر « وطبت النفس » زائدة لاتفيد التعريف .

والقول الثالث : أن معمول الصفة المشبهة المنصوب إنما هو منصوب على التشبيه بالمفعول به مطلقا ، سواء أكان معرفة أم نكرة

والقول الرابع - وهو ما ذكره المؤلف فى هذا الكتاب وفى كتابه الجامع وفى كتابه شرح اللمحة - أن المعمول المنصوب إن كان معرفة فله وجه واحد ، وهو أن يكون منصوبا على التشبيه بالمفعول به ، وإن كان نكرة ففيه وجهان : أن يكون تمييزا ، وأن يكون مشبها بالمفعول به

جوَابِه ، وما نُوِّنَ مِنْهُ فنَكِرَةٌ

وأقول : السادس من الأسماءِ العاملةِ عملَ الفعلِ : اسمُ الفعلِ ؛ وهو على ثلاثة أنواع :

ما سُمِّيَ به الأمرُ ، وهو الغالب ؛ فلهذا بدأت به ، ومثلته بخمسة أمثلة ؛ وهى « بَلْهَ » بمعنى دَعْ ؛ كقول الشاعر فى صفة السيوف :

٢١٠ — تذَرُ الْجَماجِمَ ضاحِيًا هاماتُها بَلْهَ الأكُفَّ كأنَّها لمْ تُخْلَقِ

---

٢١٠ — هذا البيت لكعب بن مالك بن أبى كعب الأنصارى ، يصف السيوف كما قال المؤلف ، وقبله وأنشده المبرد فى الكامل (١ - ٦٨) :

نَصِلُ السُّيُوفَ إذا قَصُرْنَ بخَطْونا قدْمًا ونُلْحِقها إذا لمْ تَلْحَقِ

اللغة : « تذر » تدع وتترك « الجماجم » جمع جمجمة ، وهى عظام الرأس « ضاحيا » بارزاً ظاهراً « هاماتها » جمع هامة وهى الرأس « بله الأكف » أى : اتركها لأنها طائحة لامحالة

الإعراب : « تذر » فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى السيوف « الجماجم » مفعول به « ضاحيا » حال من المفعول به « هاماتها » هامات : فاعل بضاح ، وضمير الغائبة العائد إلى الجماجم مضاف إليه « بله » اسم فعل أمر ، فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « الأكف » مفعول به لبله « كأنها » كأن : حرف تشبيه ونصب ، والضمير العائد إلى الأكف اسم كأن « لم » نافية جازمة « تخلق » فعل مضارع مبنى للمجهول مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسر لأجل الروى ؛ ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى الأكف ، وجملة الفعل ونائب فاعله في محل رفع خبر كأن

أى : دَعِ الأكفَّ ؛ وذلك فى رواية من نصب الأكف ، أما من خفضها فَبَلْهَ مصدرٌ ، بمنزلة قولك تَرْكَ الأكفِّ ؛ وأما من رفعها ـ وهو شاذ ـ فهى اسم استفهام ، بمنزلة كيف ، وما بعدها مبتدأ ، وهى خبر

و « عَلَيْكَهُ » بمعنى الْزَمْهُ ؛ وقوله تعالى (عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ) (١) أى : الزموا شأن أنفسكم ، ويقال أيضاً : « عَلَيْكَ به » (٢) فقيل : الباء زائدة ، وقيل : اسم لاَلْصَقْ دون الزَمْ

و « دُونَكَهُ » بمعنى خُذْهُ ؛ كقول صبية لأمها :

٢١١ — * دُونَكِهَا يَا أُمُّ لاَ أُطِيقُهَا *

الشاهد فيه : قوله « بله الأكف » حيث استعمل بله اسم فعل أمر ونصب به مابعده على أنه مفعول به

واعلم أن الرواة يروون هذه الكلمة على ثلاثة أوجه (الوجه الأول) بجر الأكف ، وتخريجها على أن « بله » مصدر بمعنى ترك ، ولا فعل له من لفظه ، و « الأكف » مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله ، كما فى قوله تعالى : (فضرب الرقاب) من سورة محمد ، من الآية ٤ (والوجه الثانى) بنصب الأكف ، وتخريج هذه الرواية على أن « بله » اسم فعل أمر ، و « الأكف » مفعول به ، وهذه الرواية هى التى عليها الاستشهاد بهذا البيت فى هذا الموضع (والوجه الثالث) برفع الأكف ، وتخريج هذه الرواية على أن بله اسم استفهام فى محل رفع خبر مقدم ، والأكف مبتدأ مؤخر

(١) من سورة المائدة ، من الآية ١٠٥

(٢) قد ورد من ذلك قول الأخطل التغلبى :

فَعَلَيْكَ بِالحَجَّاجِ لاَتَعْدِلْ بِهِ أَحَداً ، إِذَا نَزَلَتْ عَلَيْكَ أُمُورُ

٢١١ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، ولا وجدت له

و « رُوَيْدَه » و « تَيْدَهُ » بمعنى أَمْهِلْهُ

* * *

وما سُمِّى به الماضى ، وهو أكثر مما سُمِّىَ به المضارع ، فلهذا قدم عليه ، ومثلت له بمثالين : « هَيْهَاتَ » بمعنى بَعُدَ ، و « شَتَّانَ » بمعنى افْتَرَقَ ، قال :

٢١٢ — فهَيْهاتَ هَيْهاتَ العَقِيقُ وَمَنْ بِهِ   وَهَيْهاتَ خِلٌّ بالعَقِيقِ نُوَاصِلُهْ

سابقاً ولا لاحقاً .

الإعراب : « دونكها » دونك : اسم فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، وضمير الغائبة مفعول به ، مبنى على السكون فى محل نصب « يا » حرف نداء « أم » منادى ، وأصله أمى فحذفت ياء المتكلم ، ويجوز فى أم ثلاثة أوجه : أولها الكسر ، وذلك للدلالة على ياء المتكلم المحذوفة ، وثانيها الفتح ، على تقدير أن ياء المتكلم انقلبت ألفاً بعد فتح ماقبلها ثم حذفت الألف وبقيت الفتحة ، وثالثها الضم « لا » نافية « أطيقها » أطيق : فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، وضمير الغائبة مفعول به .

الشاهد فيه : قولها « دونكها » حيث استعملت دونك اسم فعل أمر بمعنى خذ .

٢١٢ — هذا البيت من كلام جرير بن عطية ، وقد أنشده المؤلف فى أوضحه (ج ٢ ص ١٤١) وفى القطر (رقم ١١٤)

اللغة : « هيهات » بعد . وروى فى الأماكن الثلاث « أيهات » بالهمز « العقيق » اسم مكان « خل » بكسر الخاء المعجمة ـ أى : صديق

الإعراب : « هيهات » اسم فعل ماض بمعنى بعد مبنى على الفتح لامحل له

وقال :

٢١٣ — شَتَّانَ هـذا والعِناقُ والنَّوْمْ   والمَشْرَبُ الباردُ فى ظِلِّ الدَّوم

من الإعراب « هيهات » توكيد الأول « العقيق » فاعل بهيهات « ومن » الواو عاطفة . من : اسم موصول معطوف على العقيق ، مبنى على السكون فى محل رفع « به » جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول « وهيهات » الواو عاطفة ، هيهات : اسم فعل ماض « خل » فاعل بهيهات « بالعقيق » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفه لخل « نواصله » نواصل : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره نحن . وضمير الغائب مفعول به ، والجملة فى محل رفع صفة ثانية لخل

الشاهد فيه . قوله : « هيهات العقيق » وقوله « هيهات خل » حيث استعمل هيهات فى الموضعين اسم فعل ماض بمعنى بعد ورفع به فاعلا ، كما كان يرفعه لو وضع موضعه الفعل الذى يدل اسم الفعل على معناه

٢١٣ — هذا الشاهد من كلام لقيط بن زرارة بن عدس ، وهو أخو حاجب ابن زرارة الذى يضرب بقوسه المثل

اللغة : « شتان » معناه افترق « العناق » المعانقة « ظل الدوم » هذه رواية أبى عبيدة ، وفسرها بأن الدوم ههنا هو الشجر المعروف ، وأنكر ذلك الأصمعى قائلا : إن الشاعر من نجد وليس فى بلاده شجر الدوم . وذكر أن الرواية « والظل الدوم » والدوم - على هذه الرواية - مصدر أريد به اسم الفاعل ، أى : والظل الدائم .

الإعراب : « شتان » اسم فعل ماض بمعنى افترق « هذا » ها : حرف تنبيه ، وذا : اسم إشارة فاعل بشتان « والعناق والنوم والمشرب » معطوفات على اسم الإشارة « البارد » صفة للمشرب « فى ظل » جار ومجرور متعلق بمحذوف

ولك زيادة « ما » قبل فاعل شتان ، كقوله :

٢١٤ — شَتَّانَ ما يَوْمِي على كُورِها   ويَوْمُ حَيَّانَ أَخِي جابِرِ

ولا يجوز عند الأصمعى « شَتَّانَ ما بينَ زَيْدٍ وعمرٍ » وجَوَّزه غيرُه

صفة أوحال من المشرب ، وظل مضاف ، و «الدوم» مضاف إليه ، وإذا رويت رواية الأصمعى كان الظل معطوفا على اسم الإشارة مثل الأسماء التى قبله ، والدوم نعت للظل ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وسكنه لأجل الوقف

الشاهد فيه : قوله « شتان هذا والعناق - إلخ » حيث استعمل شتان اسم فعل ماض بمعنى افترق ، ورفع به فاعلا كما كان يرفعه بالفعل الذى يدل اسم الفعل على معناه . ألا ترى أنه عطف على الفاعل لما كان الافتراق لا يكون إلا بين شيئين فصاعدا ؟

٢١٤ — هذا البيت من كلام الأعشى ميمون بن قيس

الإعراب : « شتان » اسم فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب «ما» زائدة « يومى » يوم : فاعل بشتان ، وياء المتكلم مضاف إليه ، «على كورها» الجار والمجرور متعلق بشتان ، وكور مضاف وضمير الغائبة العائد إلى الناقة مضاف إليه «ويوم» معطوف على الفاعل ، وهو مضاف ، و « حيان » مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف للعلمية وزيادة الألف والنون «أخى» بدل من حيان مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف و « جابر » مضاف إليه

الشاهد فيه : قوله « شتان مايومى ويوم حيان » حيث استعمل شتان اسم فعل ماض بمعنى افترق ورفع به فاعلا كما كان يرفعه بافترق نفسه ، وزاد « ما » بين اسم الفعل وفاعله ، كما هو ظاهر

محتجاً بقوله :

٢١٥ — * لَشَتَّانَ ما بينَ اليزيدَيْنِ فى النَّدى *

---

٢١٥ — هذا الشاهد صدر بيت لربيعة الرقى ، من كلمة له يمدح فيها يزيد بن حاتم المهلبى ويذم يزيد بن أسيد بن سليم . وكان ربيعة مدح يزيد بن حاتم الأزدى ، وهو والى مصر ، فاستبطأ سيبه ، فشخص عنه من مصر ، وقال :

أَرَانى ــ ولا كُفْرانَ لِلّهِ ــ رَاجِعًا ... بِخُفَّىْ حُنَيْنٍ مِنْ نَوَالِ ابنِ حاتِمِ

فبلغ ذلك القول يزيد بن حاتم ، فأرسل فى أثره من يرده إليه ، فلما دخل عليه قال له : أنت القائل « أرانى ولا كفران لله » ؟ قال : نعم ، قال : فهل قلت غير هذا ؟ قال : لا ، قال : لترجعن بخفى حنين مملوءة مالا ، ثم أمر بخلع نعليه ، وملئت له مالا ، فلما عزل يزيد بن حاتم عن مصر وولى مكانه يزيد بن أسيد السلمى قال ربيعة الرقى قصيدة مطلعها :

بَكى أهْلُ مِصْرٍ بالدُّموعِ السَّواجِمِ ... غَدَاةَ غَدَا منها الأغرُّ ابنُ حاتِمِ

وفى هذه القصيدة يقول :

لَشَتَّانَ ما بينَ اليَزيدَينِ فى النَّدَى ... يَزيدِ سُلَيْمٍ والأغَرِّ ابنِ حاتِمِ

فَهَمُّ الفتى الأزْدِىِّ إنْفَاقُ مالِه ... وهَمُّ الفتى القَيْسِىِّ جَمْعُ الدَّرَاهِمِ

فلا يَحْسَبِ التَّمْتَامُ أنِّى هَجَوْتُهُ ... ولكِنَّنى فَضَّلْتُ أهْلَ المكارِمِ

وانظر الأغانى (١٤ - ٢٨) والكامل المبرد (١ - ٢٧٠) والعقد (١ - ٣٣٢)

الإعراب : « شتان » اسم فعل ماض بمعنى افترق مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « ما » اسم موصول فاعل بشتان مبنى على السكون فى محل رفع « بين » ظرف مكان متعلق بمحذوف صلة ما ، وبين مضاف ، و « اليزيدين » مضاف إليه « في الندي » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من فاعل شتان « يزيد » بدل

... ...

من الزيدين ، سليم ، مضاف إليه ، والأغر ، معطوف على البدل ، ابن ، صفة الأغر ، وهو مضاف . و ، حاتم ، مضاف إليه

الشاهد فيه : قوله ،شتان ما بين ... إلخ، فإن هذا الأسلوب قد أباه الأصمعى ، لكن العلماء قبلوا هذا الأسلوب وخرجوه على الوجه الذى أعربنا البيت عليه ، ونحن نريد أن نبين لك وجهة نظر الأصمعى ، ووجهة نظر غيره من العلماء ؛ ليتضح لك الأمر غاية الاتضاح ؛ فنقول : إن المعروف عن الأصمعى أنه منع أن يقول القائل ،شتان ما بين زيد وعمرو، ولم يؤثر عنه تعليل هذا المنع ، وللعلماء فى تعليله ثلاثة آراء : الأول أن وجه الامتناع من جهة ذكر ،بين، وليس من قبل ،شتان، وبيانه أن الأصل فى ،بين، أن تضاف إلى متعدد إما مثنى وإما مجموع ، تقول : جلست بين الزيدين ، وجلست بين كرام القوم ، ولا تضاف إلى متعدد مع التفريق ؛ فلا تقول : جلست بين محمد وعمرو . وهذا التعليل غير مرضى لأنه مبنى على ماذهب إليه الفراء فى ،بين، ، ونحن إنما نرتضى مذهب الجمهور ، وعندهم المدار على تعدد ماتضاف إليه ،بين، سواء أكان التعدد مع التفريق كالمفردين المعطوف أحدهما على الآخر أم كان التعدد بدون التفريق كالمثنى والجمع ، والرأى الثانى : أن العلة التى امتنع الأصمعى لأجلها من تجويز هذه العبارة هى أن شتان بكسر النون ؛ وادعى هؤلاء أنه مثنى مرفوع على أنه خبر مقدم، وما زائدة ، وبين مبتدأ مؤخر ، ويلزم على هذا أن يخبر بالمثنى عن المفرد ، ولما كان الإخبار بالمثنى عن المفرد غير جائز وجب أن يمتنع هذا التعبير ، وهذا التعليل أيضاً غير مستقيم ، لأمور : الأول ، أن الأفصح فى ، شتان ، فتح النون لا كسرها ، والثانى أنه لا يلزم على كسر النون أن تكون مثنى ، بل هى مع كسر النون اسم فعل أيضاً بدليل فتح نونه فى اللغة الفصحى . والرأى الثالث - وهو تعليل المحقق الرضى - أن العلة التى من أجلها منع الأصمعى هذا التعبير هى أن ، ما ، تحتمل وجهين : الأول أن تكون زائدة ، والثانى أن تكون موصولة ، فإن كانت ، ما ، زائدة وجب أن يكون ، بين ، فاعل شتان ،

وأما قول بعض المحدثين :

٢١٦ — جازَيْتُمونى بالوصالِ قطيعةً   شتَّانَ بيْنَ صَنِيعِكُمْ وصَنِيعِى

ويلزم على هذا أن يكون فاعل شتان واحداً غير متعدد لامع التفريق ولا مع عدمه ، وإن كانت « ما » موصولة كانت هى الفاعل ، ويلزم عليه إما المحذور السابق إن اعتبرت « ما » مفرداً ، وإما أن يكون « بين » مضافا إلى غير متساويين فى النسبة ؛ لأن اليزيدين قد افترقا فى صفتين فأحدهما متصف بالبخل والآخر متصف بالكرم ، والأصل فى « بين » أن يضاف إلى متساويين فى النسبة ، تقول : بينى وبين زيد قرابة ، والجواب على هذا أن نختار أن « ما » موصولة وأنها فاعل شتان ، ولنا وجهان فى تصحيح الكلام : الأول أن نجعل « ما » عبارة عن المسافة فكأننا قلنا إن المسافة التى بين اليزيدين بعيدة ، والثانى أن نجعل « ما » عبارة عن صفة الكرم وحدها ، وندعى أن لها حداً فائقا بلغ إليه يزيد بن حاتم وحداً سافلا تعلق به يزيد بن أسيد ، وكأننا قلنا افترق اليزيدان فى هذه الصفة . وقد أطلنا عليك فى هذا الموضع لنقربه إليك ؛ فلا تغفل عنه

٢١٦ — لم أقف على هذا المحدث صاحب هذا البيت

الإعراب : « جازيتمونى » فعل وفاعل ومفعول أول « بالوصال » جار ومجرور متعلق بجازى « قطيعة » مفعول ثان لجازى « شتان » اسم فعل ماض « بين » فاعل ، ولم يرفعه لأنه استكثر أن يخرجه عن حالته التى غلب مجيئه عليها وهى النصب . فإن أصله منصوب على الظرفية ، وبين مضاف ، وصنيع من « صنيعكم » مضاف إليه ، وصنيع مضاف ، وضمير المخاطبين مضاف إليه « وصنيعى » الواو عاطفة ، وما بعده معطوف على ماقبله ، وياء المتكلم مضاف إليه ، وهذا الإعراب على الوجه غير الجائز . فأما الوجه الذى يصحح هذا التعبير فهو تقدير « ما » موصولة محذوفة ، فيكون كبيت ربيعة السابق ، وحذف

فلم تستعمله العرب ؛ وقد يخرج على إضمار «ما» موصولة ببين ، وذلك على قول الكوفيين إن الموصول يجوز حذفه

وما سمى به المضارع ؛ نحو «أَوَّه» بمعنى أَتَوَجَّع ، و «أُفّ» بمعنى أَتَضَجَّر ، وبعضهم أسقط هذا القسم ؛ وفسر هذين بتَوَجَّعتُ وتَضَجَّرْتُ

* * *

ومن أحكام اسم الفعل أنه لا يضاف ؛ كما أن مُسَمَّاه — وهو الفعل — كذلك ، ومن ثم قالوا : إذا قلت «بَلْهَ زيدٍ» و «رُوَيْدَ زيدٍ» بالخفض كانا مصدرين والفتحة فيهما فتحة إعراب ، وإذا قلت «بَلْهَ زَيْداً» و «رُوَيْدَ زيداً» كانا اسمى فعلين ، ومعلومٌ أن الفتحة فيهما حينئذ فتحة بناء ؛ لعدم التنوين .

ومنها أن معمولها لا يتقدم عليها ؛ لا تقول «زيداً عَلَيكَ» وخالف فى ذلك الكسائى تمسُّكا بظاهر قوله تعالى : (كتابَ اللهِ عليكم) [1] وقول الراجز

٢١٧ — * يأيها المائحُ دَلْوِى دونَكا *

الموصول وبقاء صلته مما أجازه الكوفيون والبغداديون والأخفش من البصريين ، وارتضاه ابن مالك فى التسهيل

الشاهد فيه : قوله «شتان بين صنيعكم» حيث أتى فيه الشاعر بأسلوب لم تستعمله العرب ، فلا هو ذكر الفاعل المتعدد كالأعشى ومن قبله ؛ ولا هو ذكر «ما» قبل «بين» ، حتى نجعلها موصولة ونحملها على متعدد كما فى بيت ربيعة الرقى

(١) من سورة النساء ، من الآية ٢٤

٢١٧ — هذا بيت من الرجز المشطور ، وهو من كلام راجز جاهلى من

... ...

بنى أسيد بن عمرو بن تميم ، ولم يعينه أحد ممن وقفنا على كلامهم ، وذكر الشيخ خالد أنه لجارية من بنى مازن ، وليس بشىء ، بل الجارية أنشدته وضمت إليه شيئا ، والبيت من شواهد المؤلف فى أوضحه (ج ٢ ص ١٤١) وبعده :

* إنى رَأَيْتُ النَّاسَ يَحْمَدُونَـكا *

اللغة : « المائح » بالهمزة المنقلبة عن الياء هو الرجل يكون فى أسفل البئر ليستقى الماء ، فأما الذى يكون فى أعلى البئر يجذب الدلو فهو ماتح بالتاء المثناة من فوق ؛ وهذا من فروق هذه اللغة الواسعة النطاق

الإعراب : « يا » حرف نداء « أيها » أى : منادى مبنى على الضم فى محل نصب ، وها : حرف تنبيه « المائح » نعت لأى ، مرفوع بالضمة الظاهرة « دلوى » مفعول لفعل محذوف يفسره اسم الفعل المذكور بعده ، أى : خذ دلوى « دونكا » اسم فعل أمر بمعنى خذ ، وفيه ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت وهو فاعله ، وجملة اسم الفعل وفاعله مؤكدة لجملة فعل الأمر وفاعله أو مفسرة

الشاهد فيه : قوله « دلوى دونكا » حيث إن ظاهره يدل على أن مفعول اسم الفعل يجوز أن يتقدم عليه ؛ إذ الظاهر أن « دلوى » مفعول مقدم لقوله « دونكا » وبهذا الظاهر استدل جماعة من العلماء منهم الكسائى ، ووافقه ابن مالك فى كتابه التسهيل على جواز أن يعمل اسم الفعل متأخراً فى مفعول متقدم عليه ، لكن هذا الظاهر غير مراد ، بل الاسم المنصوب المتقدم ليس معمولا لاسم الفعل المتأخر ؛ بل ولا هو معمول لاسم فعل آخر محذوف يفسره المذكور ويقع فى التقدير قبل المعمول ؛ لأن اسم الفعل لا يعمل وهو محذوف ، بل هذا الاسم المنصوب معمول لفعل محذوف من معنى اسم الفعل ، كما قدرناه فى الإعراب ؛ ومن العلماء من قال : إن « دلوى » مبتدأ ، و « دونك » اسم فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجملة من اسم فعل الأمر وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ ، والرابط ضمير محذوف منصوب المحل باسم الفعل ،

ومنها أن المضارع لاينصب فى جواب الطلبى منه ، لا تقول : « صَهْ فاحدِّثَكَ » بالنصب [1] ، خلافاً للكسائى أيضاً ، نعم يجزم فى جوابه ، كقوله :

وهو يعود على الدلو ، وتقدير الكلام : دلوى دونكه ، وكأنه قال : دلوى خذه ، ولامحظور فى وقوع الخبر عن المبتدأ جملة طلبية ؛ لأن الراجح عند العلماء جوازه خلافا لابن الأنبارى

(١) اعلم أن بين الفعل واسم الفعل وجوها من الاتفاق ووجوها من الافتراق ، ونحن نذكر لك أهم الوجوه التى يتفقان فيها وأهم الوجوه التى يختلفان فيها ، فنقول :

يتفق اسم الفعل والفعل فى ثلاثة وجوه :

الأول : دلالتهما جميعا على المعنى الواحد

والثانى : أن كل اسم فعل يوافق الفعل الذى بمعناه فى التعدى واللزوم غالبا ، ومن غير الغالب نحو « آمين » فإنه لم يحفظ عن العرب تعديه لمفعول مع أن الفعل الذى بمعناه ـ وهو استجب ـ يتعدى إلى مفعول به . وكذا « إيه » فإنه لازم مع أن الفعل الذى بمعناه ـ وهو زد ـ متعد

والثالث : أن كل اسم فعل يوافق الفعل الذى بمعناه فى إظهار فاعله وإضماره

ويفارق اسم الفعل الفعل فى سبعة أمور :

الأول : أن الأفعال تبرز معها الضمائر فتقول : اسكتا واسكتوا واسكتى ، واسم الفعل لايبرز معه ضمير أصلا ، فتقول : صه ؛ بلفظ واحد للمفرد والمثنى والجمع

والثانى : أن مفعول الفعل يتقدم عليه ويتأخر عنه ؛ فتقول : خذ كتابك ، وتقول : كتابك خذ ، واسم الفعل لايكون معموله إلا متأخرا عنه . على الأرجح ، فتقول : دونك الكتاب . ولاتقول : الكتاب دونك ، على أن يكون الكتاب مفعولا مقدما لدونك ، وقد ذكر المؤلف هذا الوجه

والثالث : أن الفعل يعمل مذكوراً أو محذوفا ، فتقول : لقيت محمدا ، وتقول : إذا محمدا لقيته فأكرمه ، على أن محمداً مفعول لفعل محذوف يفسره المذكور

١٧٤ — * مكانَكِ تُحْمَدِى أو تَسْتَرِيحِى [1] *

ومنها أن مانوّن منها نكرة ؛ وما لم يُنَوّنْ معرفةٌ ، فإذا قلت : « صهٍ » فمعناه اسكت سكوتاً ما ، وإذا قلت : « صَهْ » فمعناه اسكت السكوتَ المعين [2]

بعده ، والتقدير : إذا لقيت محمدا لقيته فأكرمه ، وأما اسم الفعل فلا يعمل إلا مذكورا .

والرابع : أن الأفعال تتصرف وتختلف أبنيتها لاختلاف الزمان ، فتقول : سكت ويسكت واسكت ، وأما أسماء الأفعال فلا تتصرف ولا تختلف أبنيتها لاختلاف الزمان

والخامس - أنه يجوز توكيد الفعل باسم الفعل ؛ فتقول : اسكت صه ، وانزل نزال ، ولا يجوز أن تؤكد اسم الفعل بالفعل ؛ فلا تقول : نزال انزل ، ولا صه اسكت

والسادس : أن الفعل ينتصب المضارع فى جوابه إذا دل على الطلب ، فتقول : انزل فأكرمك ، ولا ينتصب المضارع فى جواب اسم الفعل ولو دل على الطلب ، فلا تقول : نزال فنكرمك ، وقد ذكر المؤلف هذا الوجه

والسابع : أن من النحاة من ذهب إلى أن الفعل أصل الاشتقاق ، وهم الكوفيون ، ولم يذهب أحد إلى أن اسم الفعل أصل الاشتقاق أصلا

(١) قد سبق ذكر هذا الشاهد مع شيء من الشعر الوارد ضمنه ، وشرحناه شرحا لا يحمل معه إعادة شيء ههنا ، فارجع إلى ذلك فى (ص ٤١٩) من هذا الكتاب ، والله يرشدك

(٢) أسماء الأفعال على ثلاثة أنواع :

النوع الأول : ما هو واجب التنكير ، وذلك نحو : ويها ، وواها .

والنوع الثانى : ما هو واجب التعريف ، وذلك نحو نزال وتراك ، وبابهما

* * *

ثم قلت : السَّابعُ والثامِنُ الظَّرْفُ والمجرُورُ المُعْتَمِدانِ ، وعملُهُما عملُ اسْتَقَرَّ .

وأقول : إذا اعتمد الظرفُ والمجرور على ما ذكرتُ فى باب اسم الفاعل ـ وهو النفى ، والاستفهام ، والاسم المخبر عنه ، والاسم الموصوف ، والاسم الموصول ـ عَمِلا عملَ فعل الاستقرار ؛ فرَفَعا الفاعل المضمر أو الظاهر ، تقول : « ما عِندكَ مالٌ » و « ما فى الدَّارِ زيْدٌ » والأصل ما اسْتقرّ عندك مال ، وما استقر فى الدار زيد ، فحذف الفعل ، وأنيب الظرف والمجرور عنه ، وصار العمل لهما عند المحققين ، وقيل : إنما العمل للمحذوف ، واختاره ابن مالك ، ويجوز لك أن تجعلها خبراً مقدما وما بعدهما مبتدأ مؤخراً ، والوجه الأول أولى ؛ لسلامته من مجاز التقديم والتأخير ، وهكذا العمل فى بقية ما يعتمدان عليه ، نحو : (أَفِى اللهِ شَكٌّ)(١) وقولك : « زَيْدٌ عِندكَ أبُوهُ » و « جاء الذى فى الدَّار أخُوهُ » و « مَرَرْتُ برجلٍ فيه فضْلٌ » .

* * *

فإن قلت : ففى أىِّ مسألة يعتمد الوصف على الموصول حتى يحال عليه الظرف والمجرور ؟

والنوع الثالث : ماهو جائز التنكير والتعريف ، وذلك نحو صه وإيه وأف ومه فما نون منها وجوباً أو جوازاً فهو نكرة ، وما لم ينون منها وجوباً أو جوازاً فهو معرفة .

(١) من سورة إبراهيم ، من الآية ١٠

قلت : إذا وقع بعد أل ؟ فإنها موصولة والوصفُ صلةٌ ، ولهذا حسن عطف الفعل عليه فى قوله تعالى : (إنَّ المُصَّدِّقِينَ والمُصَّدِّقاتِ وأَقْرَضُوا اللهَ) (١) .

* * *

ثم قلت : التَّاسِعُ اسمُ المَصدَرِ ، والمُرَادُ بِهِ اسمُ الجِنْسِ المنقُولُ عَنْ مَوْضوعِهِ إلى إفادَةِ الحَدَثِ كالكلامِ والثَّوَابِ ؛ وإنما يُعمِله الكُوفِيُّ والبَغْدادِيُّ ، وأمَّا نحوُ « إنَّ مُصابَكَ الكافِرَ حَسَنٌ » فجائزٌ إجماعاً ؛ لأنه مَصْدَرٌ ، وعَكْسُهُ نحوُ فَجارِ وحَمادِ

وأقول : التاسع اسمُ المصدر ، وهو يطلق على ثلاثة أمور :

أحدها : ما يعمل اتفاقاً ؛ وهو ما بدئ بميم زائدة لغير المُفاعلة ، كالمَضْرِب والمَقْتَل ، وذلك لأنه مصدر فى الحقيقة ، ويُسَمَّى المصدَرَ الميميَّ ، وإنما سموه أحياناً اسم مصدر تجوُّزاً ، ومن إعماله قولُ الشاعر :

٢١٨ — أَظَلُومُ إنَّ مُصابَكُمْ رَجُلاً أَهْدَى السَّلامَ تحِيَّةً ظُلْمُ

---

(١) من سورة الحديد ، من الآية ١٨

٢١٨ — نسب قوم منهم الحريرى فى الدرة والمؤلف فى مغنى اللبيب هذا الشاهد إلى العرجى ، ونسبه آخرون وهو الصواب إلى الحارث بن خالد المخزومى ، والبيت من شواهد المؤلف فى أوضحه (ج ٢ ص ٣٩) ومن شواهد الأشمونى (رقم ٦٨٣)

الإعراب : « أظلوم » الهمزة للنداء ، ظلوم : منادى مبنى على الضم فى محل نصب « إن » حرف توكيد ونصب « مصابكم » مصاب : مصدر ميمى ، وهو اسم إن ، وضمير المخاطبين مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله « رجلا »

الهمزة للنداء ، وظلوم : اسم امرأة منادى ، ومصابكم : اسم إن ، وهو مصدر بمعنى إصابتكم ، ويسمى اسم مصدر مجازاً ، ورجلا : مفعول بالمصدر ، وأهدى السلام : جملة فى موضع نصب على أنها صفة لرجلا : وتحية : مصدر لأهدى السلام ، من باب قعدت جلوساً ، وظلم : خبر إن ، ولهذا البيت حكاية شهيرة عند أهل الأدب (١)

مفعول به للمصدر الميمى « أهدى » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر يعود إلى رجل « السلام » مفعول به « تحية » مفعول مطلق عامله أهدى ، ويجوز أن يكون مفعولا لأجله « ظلم » خبر إن ، وجملة أهدى مع فاعله ومفعوله فى محل نصب صفة لرجلا

الشاهد فيه : قوله « مصابكم رجلا » حيث أعمل المصدر الميمى ، الذى هو مصاب ، عمل الفعل ، فرفع به الفاعل الذى هو ضمير المخاطب ، ونصب به المفعول وهو قوله رجلا

(١) روى أهل الأدب أن أبا عثمان المازنى كان فقيرا مملقا ذا حاجة ، وأنه جاءه ذات يوم رجل ذمى وبذل له مائة دينار على أن يقرئه كتاب سيبويه فى النحو ، فامتنع أبو عثمان عن قبول ذلك ؛ وكان تلميذه الإمام الكبير أبو العباس المبرد يعلم خصاصته وفقره واحتياجه إلى المال . فعاتبه على امتناعه ، فأجابه بأنه إنما امتنع لأن كتاب سيبويه يشتمل على ثلثمائة وكذا كذا آية من القرآن الكريم ، وأنه لا يجمل به أن يمكن الذمى من قراءة هذه الآيات ، ثم اتفق أن غنت جارية بحضرة أمير المؤمنين الواثق العباسى بهذا البيت ، فنصبت «رجلا» وكان بالحضرة أبو يعقوب ابن السكيت ـ ويقال اليزيدى أحد أبناء أبى محمد مؤدب المأمون ـ فأنكر على الجارية نصب « رجلا » وقال : إنما هو بالرفع ، وأصرت الجارية على النصب ، وقالت : إنى هكذا تلقيته على أبى عثمان المازنى ، فأمر الواثق بإشخاص أبى عثمان إليه من البصرة ، فلما حضر أقر الجارية على ما قالت ، وفسره

والثانى : مالا يعمل اتفاقا ، وهو ما كان من أسماء الأحداث علما كـ « سُبْحانَ » علمًا للتسبيح ، و « فَجَارِ » و « حَمَادِ » علمين للفَجْرة والمَحْمدة

والثالث : ما اختلف فى إعماله ، وهو ما كان اسمًا لغير الحدث ، فاستعمل له ، كـ « الكلام » فإنه فى الأصل اسم الملفوظ به من الكلمات ، ثم نقل إلى معنى التكليم ، و « الثَّواب » فإنه فى الأصل اسم لما يُثاب به العمال ثم نقل إلى معنى الإثابة ؛ وهذا النوع ذهب الكوفيون والبغداديون إلى جواز إعماله ؛ تمسكا بما ورد من نحو قوله :

٢١٩ — أَكُفْراً بعدَ رَدِّ المَوْتِ عنِّى وبَعْدَ عَطائِكَ المِائَةَ الرِّتَاعا

بأن المصاب مصدر بمعنى الإصابة ، ورجلا : مفعوله . فاستحسن ذلك الواثق ، وأمر له بألف دينار . فلما رجع إلى البصرة قال لتلميذه المبرد : تركنا مائة لله فعوضنا الله منها ألفاً . قال أبو رجاء : وأما وجه ما ذكره اليزيدى أو ابن السكيت من رفع رجل فهو على أن يكون « مصاب » اسم مفعول فعله أصاب ، وهو اسم إن ، وضمير المخاطبين مضاف إليه من إضافة الوصف إلى مرفوعه ، ورجل بالرفع خبر إن ، وجملة « أهدى السلام تحية » فى محل رفع صفة لرجل ، وظلم فى آخر البيت خبر مبتدأ محذوف ، وتقدير الكلام : إن الذى أصبتموه بتجنيكم عليه رجل موصوف بأنه أهدى إليكم السلام ، وهذا ظلم . ولاشك أن فيه تكلفا ، فضلا عن أن يكون متعيناً كما كان يذهب إليه اليزيدى على ما يفهم من حاله فى تشبثه وتخطئته للجارية المغنية

٢١٩ — هذا البيت للقطامى ، واسمه عمير بن شييم ، وهو ابن أخت الأخطل ، من كلمة له يمدح فيها زفر بن الحارث الكلابى ، والبيت من شواهد المؤلف فى أوضحه (ج ٢ ص ٤٠) وابن عقيل (رقم ٢٤٧) والأشمونى (رقم ٦٨٤) وقد ذكر العباسى فى معاهد التنصيص (ص ٨٦ بولاق) جملة صالحة من أبيات هذه القصيدة ومنها بيت الشاهد ، فانظرها هناك إن شئت

وقوله :

٢٢٠ — لأنَّ ثَوَابَ اللهِ كلَّ مُوَحِّدٍ   جِنانٌ من الفِرْدَوْسِ فيها يُخَلَّدُ

اللغة : « كفرا » أراد به جحود النعمة وإنكارها « الرتاع » أى : التى ترتع ، وهى التى ترعى حيث شاءت ، وكنى بذلك عن سمنها ، لأنها إذا لم تكن تمنع من مرعى أرادته أكلت فسمنت

المعنى ـ يقول : أأجحد نعمتك علىّ ، وأنكر يدك التى أسديتها إلىّ ، بعد أن دفعت عنى الموت وهو يهم بالوقوع على ، وبعد أن أعطيتنى العطية التى تضن بها النفوس ، وهى مائة ناقة سمينة

الإعراب : « أكفراً » الهمزة للاستفهام الإنكارى ، كفرا : مفعول لفعل محذوف « بعد » ظرف متعلق بمحذوف منصوب صفة لكفر ، وبعد مضاف ، و « رد » مضاف إليه ، ورد مضاف ، و « الموت » مضاف إليه « عنى » جار ومجرور متعلق برد « وبعد » الواو عاطفة ، بعد : ظرف معطوف على الظرف السابق ، وبعد مضاف وعطاء من « عطائك » مضاف إليه ، وعطاء مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه ، من إضافة اسم المصدر إلى فاعله « المائة » مفعول به لعطاء الذى هو اسم مصدر « الرتاعا » صفة للمائة ، والألف للإطلاق

الشاهد فيه : قوله « عطائك المائة » حيث أعمل اسم المصدر الذى هو قوله عطاء ، عمل الفعل ؛ فنصب به المفعول الذى هو قوله المائة بعد إضافته لفاعله وهو ضمير المخاطب

٢٢٠ ــ لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وأغلب الظن أنه من صنع من لا يحتج بشعره ، وهو من شواهد الأشمونى (رقم ٦٨٧)

الإعراب : « إن » حرف توكيد ونصب « ثواب » اسم إن ، وثواب مضاف و « الله » مضاف إليه . من إضافة اسم المصدر إلى فاعله « كل » مفعول

وقوله :

٨ — قالوا كلامُكَ هِنْداً وهْىَ مُصْغِيَة   يَشْفِيكَ قلتُ صحيحٌ ذاكَ لو كانا (١)

ومنع ذلك البصريون ؛ فأضمروا لهذه المنصوبات أفعالا تعمل فيها

* * *

ثم قلت : العاشرُ اسمُ التَّفْضِيلِ ، كأَفْضَلَ وأَعْلَمَ ؛ وَيَعْمَلُ فى تمييزٍ ، وظَرْفٍ ، وحالٍ ، وفاعِلٍ مُسْتَتِرٍ ، مُطلَقاً ، ولا يَعْمَلُ في مَصْدَرٍ ، ومَفْعولٍ به ، أوله . أوْ مَعَهُ ، ولا فى مَرْفوعٍ مَلْفوظٍ به — فى الأصحِّ — إلا فى مَسْأَلةِ الكُحلِ

وأقول : إنما أخَّرْتُ هذا عن الظرف والمجرور ، وإن كان مأخوذاً من لفظ الفعل ، لأن عمله فى المرفوع الظاهر ليس مطرداً كما تراه الآن وأشرت بالتمثيل بأفْضَلَ وأَعْلَمَ إلى أنه يبنى من القاصر والمتعدى

به لثواب ، وكل مضاف ، و « موحد » مضاف إليه « جنان » روايته هنا بالرفع على أنه خبر إن « من الفردوس » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لجنان « فيها » جار ومجرور متعلق بقوله يخلد الآتى « يخلد » فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى كل موحد ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل فى محل رفع صفة لجنان

الشاهد فيه : قوله « ثواب الله كل موحد » حيث أعمل اسم المصدر — الذى هو قوله ثواب — عمل الفعل ؛ فنصب به المفعول به ، وهو قوله كل موحد ، بعد أن أضافه لفاعله ، وهو لفظ الجلالة ؛ وهذا واضح من إعراب البيت

(١) قد تقدم شرح هذا البيت شرحا وافيا ؛ فلسنا فى حاجة إلى إعادة شىء عليه فى هذا المكان ، فارجع إليه إن شئت فى (ص ٢٥) من هذا الكتاب

ومثالُ إعماله فى التمييز (أَنا أَكْثَرُ منكَ مالاً وأَعَزُّ نَفَراً) (١) (هُمْ أَحْسَنُ أَثاثاً ورِئْياً) (٢) ومثالُ إعماله فى الحال « زَيْدٌ أَحْسَنُ النَّاسِ مُتَبَسِّماً » و « هٰذا بُسْراً أَطْيَبُ مِنْهُ رُطَباً » ومثالُ إعماله فى الظرف قولُ الشاعر :

٢٢١ — فإنَّا وَجَدْنا العِرْضَ أَحْوَجَ ساعَةً
إلى الصَّوْنِ مِنْ رَيْطٍ يَمانٍ مُسَهَّمِ

ومثالُ إعماله فى الفاعل المستتر جميعُ ماذكرنا

ولا يعمل في مصدر ، لا تقول : زيد أَحسَنُ النّاسِ حُسْناً . ولا فى مفعول به ، لا تقول : زيد أَشرَبُ النّاسِ عَسلاً ، وإنما تُعديه إليه باللام ؛ فتقول : أشربُ الناسِ للعسلِ ، ولا فى فاعل ملفوظ به ، لا تقول : مررت

(١) من سورة الكهف ، من الآية ٣٤ (٢) من سورة مريم ، من الآية ٧٤

٢٢١ — هذا الشاهد من كلام أوس بن حجر ، وقبله قوله :

وَمُسْتَعْجِبٍ مِمَّا يَرَى مِنْ أَناتِنا ولَوْ زَبَنَتْهُ الحَرْبُ لم يَتَرَمْرَمِ

الإعراب : « إنا » إن : حرف توكيد ونصب ، وضمير المتكلم المعظم نفسه اسمه ، والأصل إننا « وجدنا » فعل وفاعل « العرض » مفعول أول لوجد « أحوج » مفعول ثان لوجد ، وجملة وجد وفاعله ومفعوليه فى محل رفع خبر إن « ساعة » ظرف زمان منصوب بأحوج « إلى الصون » جار ومجرور متعلق بأحوج « من ريط » جار ومجرور متعلق بأحوج أيضاً « يمان » صفة لريط « مسهم » أى : مخطط ، صفة أخرى لريط

الشاهد فيه : قوله « أحوج ساعة - إلخ » فإن قوله « أحوج » أفعل تفضيل بمعنى أشد احتياجاً ، وقد تعلق به ظرف الزمان الذى هو قوله « ساعة » كما تعلق به الجار والمجرور مرتين ، وذلك قوله « إلى الصون » وقوله « من ريط » فدل هذا على أن أفعل التفضيل يتعلق به الظرف وعديله الذى هو الجار والمجرور ، وأن ذلك جائز لا غبار عليه ، وهو نظير قوله تعالى : (النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم)

برجل أحْسَنَ منه أبوه . إلا فى لغة ضعيفة حكاها سيبويه ، واتفقت العرب على جواز ذلك فى مسألة الكحل ؛ وضابطها : أن يكون أفْعَلُ صفةً لاسمِ جنسٍ مسبوقٍ بنفيٍ والفاعلُ مُفَضَّلاً على نفسه باعتبارين ؛ وذلك كقول النبى صلى الله عليه وسلم « ما مِنْ أيَّامٍ أحبَّ إلى اللهِ فِيها الصَّوْمُ مِنْهُ فى عَشْرِ ذِى الحِجَّةِ » وقول العرب : ما رَأيْتُ رَجُلاً أحسنَ فى عَيْنِه الكُحْلُ منه في عَيْنِ زيدٍ ، وبهذا المثال لُقِّبت المسألة بمسألة الكحل ، وقوله :

٢٢٢ — ما رَأيْتُ امْرَأً أحبَّ إليهِ الـ * ـبَذْلُ منه إليْكَ يا ابْنَ سِنَانِ

ولم يقع هذا التركيب فى التنزيل

---

٢٢٢ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وهو من شواهد المؤلف فى القطر (رقم ١٣٢)

الإعراب : « ما » نافية « رأيت » فعل وفاعل « امرأ » مفعول به « أحب » نعت لامرأ منصوب بالفتحة الظاهرة « إليه » جار ومجرور متعلق بأحب « البذل » فاعل بأحب « منه ، إليك » جاران ومجروران يتعلق كل منهما بأحب « يا » حرف نداء « ابن » منادى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف ، و « سنان » مضاف إليه

الشاهد فيه : قوله « أحب ... البذل » حيث رفع أفعل التفضيل - الذى هو قوله « أحب » - الاسم الظاهر غير السببى ، وهو قوله البذل ؛ لكونه وقع وصفا لاسم جنس وهو قوله امرأ ، مسبوق بنفى وهو المذكور فى قوله مارأيت ، والفاعل الظاهر اسم مفضل على نفسه باعتبارين ، ألست ترى أن البذل باعتبار كونه محبوبا لابن سنان غيره باعتبار كونه محبوبا لمن عدا ابن سنان ، وهو مفضل فى الحالة الأولى على نفسه فى الحالة الثانية ، وذلك هو الذى يعبر عنه العلماء بمسألة الكحل ، ولعل العبارة واضحة مفيدة ، فافهمها والله يرشدك

واعلم أن مرفوع « أحب » فى الحديث والبيت نائب الفاعل ، لأنه مبنى من فعل المفعول ، لا من فعـل الفاعل ، ومرفوع أحسن فى المثال بالعكس ، لأن بناءه على العكس

* * *

ثم قلت : وإذا كانَ بألْ طابَقَ ، أَوْ مُجَرَّداً أَوْ مُضَافاً لِنَـكِرَةٍ أُفْرِدَ وذُكِّرَ ، أو لِمَعْرِفةٍ فالوَجْهانِ

وأقول : استطردت فى أحكام اسم التفضيل ؛ فذكرت أنه على ثلاثة أقسام :

أحدها : مايجب فيـه أن يكون طِبْقَ مَنْ هُوَ له ، وهو ما كان بالألف واللام ، تقول « زيْدٌ الأفضَلُ » و « هِنْـدٌ الفُضْـلَى » و « الزَّيْدانِ الأفْضَلاَنِ » و « الهِنْـدَانِ الفُضْلَيانِ » و « الزَّيْدُونَ الأفْضَلُونَ » و « الهِنْداتُ الفُضْلَياتُ ، أَوِ الفُضَّلُ »

الثانى : مايجب فيه أن لايطابق ، بل يكون مفرداً مذكَّراً على كل حال ، وهو نوعان : أحدهما : المجرَّدُ من أل والإضافة ، تقول « زيدٌ ، أو هِنْدٌ ، أفضَلُ من عمرٍو » و « الزَّيدانِ ، أو الهندان ، أفضلُ من عمرٍو » و « الزَّيدونَ ، أو الهنداتُ ، أفضلُ من عمرو » والثانى : المضاف إلى نـكرة ، تقول : « زيد أفضلُ رجل » و « الزيدانِ أفضلُ رجُلَيْنِ » و « الزَّيدون أفضلُ رجالٍ » و « هندٌ أفضلُ آمرأةٍ » و « الهنـدانِ أفضلُ امرأتيْن » و « الهنداتُ أفضل نِسْوةٍ » وتجب المطابقة في تلك

النكرة كما مثلنا ، وأما قوله تعالى : (ولا تكونُوا أَوَّلَ كافِرٍ بِهِ) [1] فالتقدير : أولَ فريقٍ كافر ، ولولا ذلك لقيل : أول كافرين ، أو التقدير : ولا يكن كل منكم أول كافر ، مثل (فاجْلِدُوهُمْ ثمانينَ جَلْدَةً) [2]

الثالث : مايجوز فيه الوجهان ، وهو المضاف لمعرفة ، تقول : « الزَّيدانِ أفضلُ القومِ » و « الزيدُونَ أفضل القومِ » و « هندٌ أفضلُ النساءِ » و « الهندانِ ، والهنداتُ أفضلُ النِّساءِ » وإن شئت قلت : « الزيدانِ أفضلَا القومِ » و « الزَّيدُونَ أفضلُو القومِ » و « هندٌ فُضْلَى النِّساءِ » و « الهندان فُضْلَيا النِّساءِ » و « الهنداتُ فُضْلَياتُ النِّساءِ » وتركُ المطابقة أوْلى ، قال الله تعالى : (ولَتجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ على حياةٍ) [3] ولم يقل أَحْرَصِى النَّاس ، وقال الشاعر :

٢٢٣ — ومَيَّةُ أَحْسَنُ الثَّقَلَيْنِ جِيداً   وسالِفةً وأَحْسَنُهُمْ قَذَالا

ولم يقل حُسْنَى الثقلين ، ولا حُسْناهُمْ .

---

(١) من سورة البقرة ، من الآية ٤١ (٢) من سورة النور ، من الآية ٤
(٣) من سورة البقرة ، من الآية ٩٦

٢٢٣ — هذا البيت من كلام ذى الرمة ، واسمه غيلان بن عقبة ، وقد روى أبو العباس المبرد فى الكامل (٢ — ٤٨) هذا البيت أول أربعة أبيات ، وبعده قوله :

فلَمْ أرَ مِثلَها نظَراً وعَيْنا   ولا أُمَّ الغَزال ولا الغَزالا

اللغة : « جيدا » هو العنق « سالفة » هى فى الأصل صفحة العنق ، ثم استعملت فى خصلة الشعر التي تسترسل على الخد « قذالا » بزنة سحاب — مؤخر الرأس

وعن ابن السَّرَّاج إيجابُ ترك المطابقة ، ورُدَّ بقوله سبحانه وتعالى : (إِلَّا الَّذِينَ هُمْ أَرَاذِلُنَا) [1] (وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَابِرَ مُجْرِمِيهَا) [2] .

* * *

ثم قلت : ولا يُبْنَى ولا يَنْقاسُ هو ولا أفعالُ التَّعَجُّبِ : وهى ماأفْعَلَهُ وأَفْعِلْ بِهِ وفَعُلَ ، إلّا مِنْ فِعْلٍ ، ثُلاثِيّ ، مُجرَّدٍ لفظاً وتقديراً ، تامّ ، مُتَفاوتِ المعْنَى ، غيْرِ مَنْفِيّ ، ولا مَبْنِيّ للمفعولِ

وأقول : لايبنى أفعل التفضيل ؛ ولا ماأفعله وأَفْعِلْ به وفَعُلَ فى التعجب ؛ من نحو جِلْفٍ [3] وكلبٍ وحِمار ؛ لأنها غيرُ أفعال ، وقولهم

الإعراب : « مية » مبتدأ « أحسن » خبره ، وهو مضاف ، و « الثقلين » مضاف إليه « جيدا » تمييز « وسالفة » معطوف على جيدا « وأحسنهم » الواو عاطفة ، أحسن : معطوف على الخبر ، وضمير الغائبين العائد إلى الثقلين باعتبار أفرادهما مضاف إليه « قذالا » تمييز

الشاهد فيه : قوله « أحسن الثقلين » وقوله « أحسنهم » حيث جاء بأفعل التفضيل الجارى على مفرد مؤنث هو مية مفردا مذكرا ، وهو مضاف إلى معرفة فى الموضعين ، ألا تراه مضافا إلى المحلى بأل فى الأول ، وإلى الضمير فى الثانى

(١) من سورة هود ، من الآية ٢٧ (٢) من سورة الأنعام ، من الآية ١٢٣

(٣) الجلف ـ بكسر الجيم وسكون اللام ـ الرجل الجافى ، وقد أثبت له أهل اللغة فعلا ، قال المجد فى القاموس : « الجلف الرجل الجافى ، وقد جلف كفرح جلفا وجلافة » اه ، وعلى ذلك لا يكون قولهم « ما أجلف زيدا » بمعنى ما أجفاه وما أغلظه شاذا ، فافهم ذلك

« ماأجلفه » و « أحمره » و « أكابه » خطأ ، ولا من نحو دَحْرَجَ ؛ لأنه رباعى ، ولا من نحو انطلقَ واسْتَخْرَجَ ؛ لأنه وإن كان ثلاثيا لكنه مزيدٌ فيه ، ولا من نحو هَيِفَ وغَيِدَ وحَوِلَ وسَوِدَ وعَوِرَ وحَمِرَ وعَمِىَ وعَرِجَ ؛ لأنها وإن كانت ثلاثية مجردةً فى اللفظ لكنها مزيدة فى التقدير ؛ إذ أصل حَوِل احْوَلَّ وعَوِرَ اعْوَرَّ وغيِدَ اغْيَدَّ ؛ والدليل على ذلك أن عَيْناتها لم تقلب ألفا مع تحركها وانفتاح ماقبلها ، فلولا أن ماقبل عيناتها ساكنٌ فى التقدير لوجب فيها القلبُ المذكور ، ولا من نحو كانَ وظَلَّ وباتَ وصار ؛ لأنها غيرُ تامةٍ ، ولا من نحو ضُرِبَ ؛ لأنه مبنى للمفعول ، ولا من نحو ماقامَ وما عاجَ بالدواء ؛ لأنه منفى

وما سُمِع مخالفا لشىء مما ذكرنا لم يُقَسْ عليه ، فمن ذلك قولهم « هُوَ ألصُّ من فلان » و « أقْمَنُ منه » فبنوه من غير فِعْلٍ ، بل من قولهم : هو لِص وقَمِنٌ بكذا ؛ وقولهم « ماأتقاهُ » من اتَّقَى ، و « ماأخْصَرَ هذا الكلام » من اخْتُصِرَ ، وهما ذو زيادة والثانى مبنى للمفعول ، وفى التنزيل (ذٰلِكُمْ أقْسَطُ عِنْدَ اللهِ وأقْوَمُ للشهادةِ) [1] وهما من أقسَطَ إذا عَدَل ومن أقام الشهادة ؛ وسيبويه يقيس ذلك إذا كان المزيدُ فيه أفعلَ .

وفهم من قولى « ولا يَنقاسُ » أنه قد يبنى من غير ذلك بالسماع دون القياس ، كما بَيَّنته .

* * *

(١) من سورة البقرة ، من الآية ٢٨٢

ثم قلت : بابٌ ـ وإذا تَنازَعَ مِنَ الفِعْلِ أو شِبْهِهِ عامِلانِ فأَكْثَرُ ماتأَخَّرَ مِنْ مَعْمُولٍ فأَكْثَرَ ؛ فالبَصْرِيُّ يَخْتارُ إعمالَ المُجاوِرِ ؛ فيُضْمِرُ في غيرِهِ مَرْفوعَهُ ويَحْذِفُ مَنْصُوبَهُ إنِ اسْتَغْنَى عنه وإلا أَخَّرَهُ ؛ والكُوفِيُّ الأَسْبَقَ ؛ فيُضْمِرُ في غيرِهِ مايَحتاجُهُ

وأقول : لما فرغت من ذكر العوامل أردفتها بحكمها في التنازع ، ويسمى هذا الباب بابَ التنازع ، وبابَ الإعمال

والحاصل أنه يتأتّى تنازعُ عاملين ، وأكثر ، في معمول واحد ، وأكثر وأن ذلك بشرطين : أحدهما : أن يكون العامل من جنس الفعل أو شبهه من الأسماء ، فلا تنازع بين الحروف [1] ، ولا بين الحرف وغيره ، والثاني ألا يكون المعمول متقدِّماً ، ولا متوسطاً ، بل متأخراً ، فلا تنازع في نحو « زيْداً ضَرَبْتُ وَأكْرَمْتُ » لتقدمه ؛ ولا في نحو « ضَرَبْتُ زيْداً وَأكْرَمْتُ » لتوسطه ، وجوّز ذلك بعضهم فيهما [2]

---

(١) أجاز ابن العلج التنازع بين الحرفين ، مستدلا بقوله تعالى : (فإن لم تفعلوا) من سورة البقرة ، من الآية ٢٤ ـ وبقول الشاعر :

حَتَّى تَرَاها وكَأَنَّ وكَأَنْ أَعْناقَها مُشَدَّدَاتٌ بِقَرَنْ

فزعم أن « إن» الشرطية و « لم » النافية تنازعا الفعل الذى بعدهما ، وهو « تفعلوا » ورد ذلك عليه بأن إن تطلب فعلا مثبتا ، ولم تطلب فعلا منفيا ، ومن شرط التنازع الاتحاد فى المعنى ، والذى فى البيت الذى أنشده من باب التوكيد وليس من باب التنازع

(٢) الضمير المثنى فى قوله « فيهما » يعود إلى المعمول المتقدم والمعمول المتوسط بين العاملين ، أما الذين أجازوا أن يتنازع العاملان فى المعمول المتقدم

ومثال تنازع العاملين معمولاً قولُه تعالى: (آتُونِي أُفْرِغْ عليْهِ قِطْراً) (١)

فـ(آتونى) و (أفرغ) عاملان طالبان لـ (قِطرا)

ومثال تنازع العاملين أكثَرَ من معمول « ضَرَبْتُ وَأَهَنْتُ زيداً يَوْمَ الخميسِ »

ومثال تنازع أكثر من عاملين معمولا واحداً قولُ الشاعر:

٢٢٤ — أَرْجُو وأَخْشَى وأَدْعُو اللهَ مُبْتَغِياً
عَفْواً وعافِيَةً فى ٱلرُّوحِ والْجَسَدِ

فهم المغاربة من النحاة، ومال المحقق الرضى فى شرح الكافيه إليه، بشرط أن يكون المعمول منصوبا وهاك نص عبارته: وقد يتنازع العاملان فيما قبلهما إذا كان منصوبا، نحو زيدا ضربت وقتلت، وبك قمت وقعدت » اه. ومن تمثيله نفهم أنه أراد بالمنصوب ما يعم المنصوب لفظا وهو المفعول به ومعنى وهو الجار والمجرور، وقد عرفت فيما تقدم أن الجار والمجرور مفعول به فى المعنى، وأما الذى أجاز التنازع فى العامل المتوسط فهو أبو على الفارسى الفسوى، قال فى قول الشاعر:

* مَتى تُصِبْ أُفُقًا مِنْ بارِقٍ تَشِمِ *

إنه يجوز أن يكون من باب التنازع، وعليه يكون « أفقا » مفعولا لتشم ومفعول تصب محذوف، وهو ضميره، والذى عليه جمهور النحاة هو ما ذكره المؤلف من اشتراط كون المعمول متأخرا عن العاملين

(١) من سورة الكهف، من الآية ٩٦

٢٢٤ — هذا الشاهد مما لم نقف له على نسبة إلى قائل معين

الإعراب: « أرجو » فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « وأخشى » الواو عاطفة، أخشى: فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه وجوبا

ومثالُ تنازعِ أكثرَ من عاملين أكثرَ من معمول واحد قوله صلى الله عليه وسلم : « تَسَبِّحُونَ وَتَحْمَدُونَ وَتُكَبِّرُونَ دُبُرَ كُلِّ صَلاَةٍ ثَلاثاً وَثَلاثِينَ » فدبرَ : ظرفٌ ، وثلاثاً : مفعول مطلق . وهما مطلوبان لكل من العوامل الثلاثة .

ومثال تنازع الفعلين ما مَثَّلْنا ، ومثال تنازع الاسمين قول الشاعر :

٢٢٥ — قَضَى كلُّ ذِى دَيْنٍ فَوَفَّى غَرِيمَهُ وَعَزَّةُ مَمْطُولٌ مُعَنًّى غَرِيمُها

فى أحد القولين

تقديره أنا « وأدعو » الواو عاطفة . أدعو : فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « الله » تنازعه كل من العوامل الثلاثة ، ويجوز أن تجعله معمولا لأيها شئت ، والأولى أن تجعله معمولا لآخرها « مبتغيا » حال من الضمير المستتر فى أرجو ، وفيه ضمير مستتر هو فاعله ؛ لأنه اسم فاعل يعمل عمل الفعل « عفوا » مفعول به لقوله مبتغيا « وعافية » معطوف على قوله عفوا « فى الروح » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لعافية « والجسد » معطوف على الروح

الشاهد فيه : قوله « أرجو وأخشى وأدعو الله » حيث تنازع ثلاثة عوامل ، وهى الأفعال الثلاثة المتعاقبة ، معمولا واحدا ، وهو لفظ الجلالة

٢٢٥ — هذا البيت من كلام كثير بن عبد الرحمن المعروف بكثير عزة ، وهو من شواهد المؤلف فى أوضحه (ج ١ ص ١٦٣) والأشمونى (رقم ٤١١)

الإعراب : قد اختلف فى إعراب هذا البيت ، وسنعرب به لك على الوجه الذى يتحقق به الاستشهاد ، ثم نبين لك ما فيه ، فنقول : « قضى » فعل ماض « كل » فاعل ، وهو مضاف ، و « ذى » مضاف إليه مجرور بالياء لأنه من الأسماء الستة ، وذى مضاف و « دين » مضاف إليه « فوفى » الفاء حرف عطف ، وفى : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو « غريمه » غريم : مفعول به

... ...

لوفى ، وضمير الغائب مضاف إليه « وعزة » الواو واو الحال ، عزة : مبتدأ « ممطول » خبر المبتدأ « معنى » خبر ثان « غريمها » غريم : نائب فاعل تنازعه كل من العاملين ، وهما ممطول ومعنى ، وضمير الغائبة العائد إلى عزة مضاف إليه

الشاهد فيه : قوله « ممطول معنى غريمها » حيث تنازع عاملان اسمان ، وهما قوله ممطول ومعنى ، معمولا واحدا ، وهو قوله غريمها ، وهذا الذى ذكره المؤلف ههنا هو ما رجحه جماعة من النحاة منهم ابن الأنبارى فى كتابه الإنصاف ، وقد رد المؤلف نفسه فى أوضحه أن يكون هذا البيت من باب التنازع فقال : وليس من التنازع قوله :

* وَعَزَّةُ مَمْطُولٌ مُعَنًّى غَرِيمُهَا *

بل غريمها مبتدأ ، وممطول معنى خبران ، أو ممطول خبر ومعنى صفة له أو حال من ضميره ، اهـ كلامه ، وذلك لأنه اختار مذهب البصريين ، ومذهبهم أنك إن أعملت الأول أضمرت فى الثانى جميع ما يحتاجه ، وإن أعملت الثانى أضمرت فى الأول المرفوع ، وهذا لم يضمر فيه مطلقا مع أن المعمول مرفوع ، فلو أنه كان من باب التنازع عند البصريين لوجب الإضمار سواء أعمل الأول أم أعمل الثانى ، فكان يقول على إعمال الثانى : وعزة ممطول (هو) معنى غريمها ، وعلى إعمال الأول : وعزة ممطول معنى (هو) غريمها ، وهذا الضمير أبرزناه لك لتعلم عليه وهو فى الأصل يكون مستترا فى اسم المفعول ، لكن هذا الضمير عائد إلى الغريم ، لا إلى عزة ، بمقتضى التنازع ، وأنت تعلم أن الخبر يجب إن كان مشتقا أن يشتمل على ضمير يعود إلى نفس المبتدأ فمن حق الضمير الذى فى ممطول أن يعود إلى عزة ؛ لأنك جعلت عزة مبتدأ وممطولا خبرا عنه . فإن كان الضمير الذى يتحمله الخبر عائدا على غير المبتدأ وجب إبرازه ، فكان ينبغى هنا أن يبرز الضمير لعوده على نائب الفاعل لا على المبتدأ ؛ فلذلك لم يجعلوه من باب التنازع ،

ومثال تنازع الفعل والاسم (هَاؤُمُ اقْرَؤُوا كِتَابِيَهْ).[1]

واتفق الفريقان على جواز إعمال أيّ العاملين شئت ، ثم اختلفوا فى المختار : فاختار الكوفيون إعمالَ الأول لتقدمه ، والبصريون إعمالَ المتأخر لمجاورته المعمولَ ، وهو الصواب فى القياس ، والأكثر فى السماع

فإذا أعمل الثانى نَظَرْتَ : فإذا احتاج الأول لمرفوع أضمر على وَفْق الظاهر المتنازع فيه ، نحو « قامَا وقَعَدَ أَخَوَاكَ » و « قامُوا وقَعَدَ إِخْوَتُكَ » و « قُمْنَ وقَعَدَ نِسْوَتُكَ » وهذا إجماعٌ من البصريين ؛ وإن احتاج لمنصوب فلا يخلو : إما أن يصحَّ الاستغناء عنه ، أولا ، فإن صح الاستغناء عنه وجب حذفه ، نحو « ضَرَبْتُ وضَرَبَنِى زَيْدٌ » ولا يجوز أن تضمره فتقول : ضربته وضربنى زيد ، إلا فى ضرورة الشعر ، قال الشاعر :

٢٢٦ — إذا كُنْتَ تُرْضِيهِ ويُرْضِيكَ صاحِبٌ
جِهَاراً فَكُنْ فِى الغَيْبِ أَحْفَظَ لِلْوُدِّ

وهو الصحيح عند ابن مالك ، ولهذا اشترط ألا يكون المعمول المتنازع فيه سببيا مرفوعا ، ومعنى كونه سببيا أن يكون اسما ظاهرا مضافا إلى ضمير عائد على اسم سابق ، و « غريمها » سببى مرفوع : أما كونه مرفوعا فظاهر ، وأما كونه سببيا فلأنه اسم ظاهر مضاف إلى ضمير يعود إلى عزة

(١) من سورة الحاقة : من الآية ١٩

٢٢٦ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وهو من شواهد المؤلف فى كتاب أوضح المسالك (ج ١ ص ٢١٦) وابن عقيل (رقم ١٦٤) والأشمونى (رقم ٤١٧)

الإعراب : « إذا » ظرفية تضمنت معنى الشرط « كنت » فعل ماض ناقص واسمه « ترضيه » ترضى : فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ،

وإن لم يصحَّ وجب تأخيره ، نحو « رَغِبْتُ ورَغِبَ فِيَّ الزَّيْدانِ عَنْهُما »

وإذا أعمل الأول أضمر فى الثانى ما يحتاجه : من مرفوع ، ومنصوب ، ومجرور ؛ فتقول : « قامَ وقَعَدَا أخوَاكَ » و « قامَ وضَرَبْتُهما أخوَاكَ » و « قام ومَرَرْتُ بهما أخوَاكَ » ولا يجوز حذفه إذا كان مرفوعا باتفاق ، ولا إذا كان منصوبًا إلا فى ضرورة الشعر ، كقول الشاعر :

٢٢٧ — بِعُكاظَ يُعْشِى النَّاظِرِيـ ... ـنَ إذا هُمُ لَمَحُوا شُعاعَهْ

وضمير الغائب مفعول به ، والجملة فى محل نصب خبر كان « ويرضيك » الواو عاطفة ، يرضى : فعل مضارع ، وضمير المخاطب مفعول به « صاحب » فاعل ، وهذه الجملة معطوفة على جملة خبر كان ، وجملة كان واسمه وخبره فى محل جر بإضافة إذا إليها « جهارا » منصوب على الظرفية عامله أحد الفعلين السابقين « فكن » الفاء لربط الجواب بالشرط ، كن : فعل أمر ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « فى الغيب » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من اسم كن « أحفظ » خبر كن منصوب بالفتحة الظاهرة « للعهد » جار ومجرور متعلق بأحفظ

الشاهد فيه : قوله « ترضيه ويرضيك صاحب » حيث تنازع كل من العاملين الاسم الذى بعدهما ، وهو صاحب ، والأول يطلبه مفعولا ، والثانى يطلبه فاعلا ، وقد أعمل فيه الثانى ، فرفعه على الفاعلية به ، ثم أضمر مع الأول ضميره ، وهذا مما لا يجوز إلا فى ضرورة الشعر ؛ لأن حق هذا الباب إذا أعملت الثانى واحتاج الأول إلى غير مرفوع أن تستغنى عنه وتتركه ؛ لأنا لو أتينا بالضمير المنصوب مع العامل الأول لكان هذا الضمير عائدا على متأخر لفظا ومعنى وحكما ، ونحن إنما أضمرنا فيه المرفوع للحاجة إليه ؛ إذ هو فاعل ، والفاعل لا يجوز أن يحذف على الراجح عند النحاة ، والحاجة تتقدر بقدرها ، وهذا واضح إن شاء الله

٢٢٧ — هذا البيت من كلام عاتكة بنت عبد المطلب بن هاشم عمة سيدنا

... ...

رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهو من شواهد المؤلف فى أوضحه (ج ١ ص ١٦٤) وابن عقيل (رقم ١٦٢) والأشمونى (٤١٩) وقبل بيت الشاهد قولها :

سَائِلْ بِنَا فى قَوْمِنَا وَلْيَكْفِ مِنْ شَرٍّ سَمَاعُهْ
قَيْساً وما جَمَعُوا لنا فى مَجْمَعٍ بَاقٍ شَنَاعُهْ

وانظر هذه القطعة فى شرح التبريزى لديوان الحماسة (٢ — ٢٥٦)

اللغة : « يعشى » فعل مضارع من الإعشاء ، وهو إصابة العين بضعف البصر ليلا « لحوا » نظروا « شعاعه » بضم الشين ـ وهو ماتراه من الضوء مقبلا عليك

الإعراب : « بعكاظ » جار ومجرور متعلق بقولها جمعوا فى البيت الذى قبل بيت الشاهد « يعشى » فعل مضارع « الناظرين » مفعول به ليعشى « إذا » ظرفية تضمنت معنى الشرط « لحوا » فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله « شعاعه » فاعل يعشى ، وضمير الغائب مضاف إليه

الشاهد فيه : قوله « يعشى ... لحوا شعاعه » حيث تنازع العاملان ، وهما قولها يعشى وقولها لحوا ، معمولا واحدا ، وهو قولها شعاعه ، والأول يطلبه فاعلا ، والثانى يطلبه مفعولا ، ثم أعملت العامل الأول فيه ، وحذفت ضميره من الثانى ، وهذا مما لايجوز إلا فى ضرورة الشعر ؛ فإن حق هذا الباب أنك إذا أعملت الأول أضمرت فى الثانى كل شىء يحتاجه ؛ لأنه لايلزم على الإضمار فى الثانى محذور ، بخلاف الإضمار فى الأول : فإنه يلزم عليه عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة ، فاغتفرناه فى المرفوع لشدة الحاجة إليه ، ولم نغتفره فى غيره ؛ لعدم الحاجة ، على ما سبق بيانه فى شرح الشاهد السابق ، وليس بعد ذلك إيضاح فتفهمه والله يرشدك

ومن ثَمَّ قلنا فى قوله تعالى : (آتُونِى أُفْرِغْ عَليهِ قِطْراً) [١] إنه أعمل الثانى ؛ لأنه لو أعمل الأول لوجب أن يقال « آتُونِى أُفْرِغْهُ عليهِ قِطْراً » وكذا فى بقية آى التنزيل الواردة من هذا الباب .

* * *

ثم قلت : بابٌ ـ إذَا شَغَلَ فِعْلاً أوْ وَصْفاً ضَمِيرُ اسْمٍ سابِقٍ أوْ مُلابِسٌ لضَمِيرِه عنْ نَصْبِه ؛ وَجَب نصبُه بمحذُوفٍ مُمَاثِلٍ للمَذْكُورِ إنْ تَلاَ ما يَخْتَصُّ بالفِعْلِ كإنِ الشَّرْطِيَّةِ وهَلاَّ ومَتَى ، وتَرَجَّحَ إن تَلا ما الفِعْلُ به أَوْلَى كالهَمْزَةِ وما النَّافِيةِ أوْ عاطِفاً على فِعْلِيَّةٍ غيْرَ مَفْصولٍ بأمَّا نحوُ (أَبَشَراً مِنَّا وَاحِداً نَتَّبِعُهُ) (والأنعامَ خلقَها لكُمْ) أو كانَ المَشْغولُ طلبًا ، ووَجَبَ رَفْعُهُ بالِابْتداءِ إن تَلاَ ما يَخْتَصُّ به كإذا الفُجائيَّةِ أَوْ تلاهُ مالهُ الصَّدْرُ كـ « زَيْدٌ هلْ رَأَيْتَه » وهٰذا خارجٌ عنْ أصْل هذا البابِ ، مِثْلُ (وكلُّ شيء فعَلوهُ في الزُّبُرِ) و « زَيْدٌ ما أحْسَنه » ، وتَرَجَّحَ في نحوِ « زيْدٌ ضَرَبْتُه » ، واسْتَويا فى نحوِ « زيْدٌ قامَ وعَمْراً أكْرَمْتُه »

وأقول : هذا الباب المسمى بباب الاشتغال ، وحقيقته : أن يتقدم اسمٌ ، ويتأخرَ عنه عاملٌ ، هو فعلٌ أو وصْفٌ ، وكل من الفعل والوصف المذكورين مشتغِلٌ عن نصبه له بنصبه لضميره لفظاً كـ « زَيْداً ضَرَبْتُه » أو محلاًّ كـ « زيداً مَرَرْتُ به » أو لما لا بَسَ ضميرَه ، نحو « زيدًا ضَرَبْتُ غُلامَهُ » أو « مَرَرْتُ بغلامِه »

---

(١) من سورة الكهف ، من الآية ٩٦

والاسم في هذه الأمثلة ونحوها أصله أن يجوز فيه وجهان : أحدهما : أن يُرْفَعَ على الابتداء ، فالجملةُ بعده فى محل رفع على الخبرية : والثانى : أن يُنْصَب بفعلٍ محذوفٍ وجوبا يفسّره الفعلُ المذكورُ ، فلا موضع للجملة بعده ، لأنها مفسِّرة

وفُهِم من قولى « فِعْلٌ أو وَصفٌ » أن العامل إن لم يكن أحدَهما لم تكن المسألة من باب الاشتغال ، وذلك نحو « زَيْدٌ إنه فاضِلٌ » و « عمرٌو كأنّهُ أسدٌ » ؛ وذلك لأن الحرف لا يعمل فيما قبله ، وكذلك نحو « زيْدٌ درَاكِه » و « عمرٌو علَيْكَهُ » ؛ لأن اسم الفعل لا يعمل فيما قبله ، وما لا يعمل لا يفسر عاملا ، ومن ثَمَّ لم يجز النصب على الاشتغال فى نحو (وكلُّ شيء فَعلوه فى الزُّبُرِ) [1] وقولك « زيدٌ ما أحسَنَهُ » ؛ لأن (فعلوه) صفة ، والصفة لا تَعْمَل فى الموصوف ، وفعلُ التعجب جامدٌ ؛ فهو شبيه بالحرف ؛ فلا يعمل فيما قبله ، لاسيما وبينهما « ما » التعجبية ، ولها الصَّدْرُ ، وكذلك « زيداً أنا الضّارِبُهُ » ؛ لأن أل موصولة ؛ فلا يتقدم عليها معمول صلتها

* * *

ثم الاسم الذى تقدَّم وبعده فعلٌ أو وصفٌ وكلٌّ منهما ناصبٌ لضميره أو لسَبَبِيِّه ينقسم خمسة أقسام :

أحدها : ما يترجَّحُ نصبُه ؛ وذلك فى ثلاث مسائل :

إحداها : أن يكون الفعلُ المشغولُ طلبا ، نحو « زيداً اضرِبْهُ »

---

(١) من سورة القمر ، الآية ٥٢

و « عمراً لاتُهِنْهُ » .

الثانية : أن يتقدَّم عليه أداةٌ يغلب دخولها على الفعل ؛ نحو (أَبَشَراً مِنَّا واحداً نَتَّبِعُه) (١)

الثالثة : أن يقترن الاسمُ بعاطفٍ مسبوقٍ بجملةٍ فعليةٍ لم تُبْنَ على مبتدأ ؛ كقوله تعالى : (خَلَقَ الإنسانَ من نُطْفَةٍ فإذا هو خَصِيمٌ مُبِينٌ والأنْعامَ خلقَهَا لَكُمْ) (٢)

الثاني : مايترجّحُ رَفْعُه بالابتداء ، وذلك فيما لم يتقدم عليه مايطلب الفعل وُجُوبًا أو رُجحانًا ؛ نحو « زيدٌ ضَرَبْتُه » ؛ وذلك لأن النصب مُحْوِجٌ إلى التقدير ولا طالب له ، والرفعُ غَنِيٌّ عنه ؛ فكان أولى ؛ لأنَّ التقدير خلافُ الأصلِ ، ومن ثَمَّ منعه بعض النحويين ، ويردُّه أنه قرئ (جنَّاتِ عَدْنٍ يدخُلونَها) (٣) (سُورةً أَنْزَلْناها) (٤) بنصب (جنات) و (سورة) .

الثالث : مايجب نصبُهُ ، وذلك فيما تقدَّمَ عليه مايطلب الفعلَ على سبيل الوجوب ، نحو « إنْ زيداً رَأَيْتَهُ فأَكْرِمْهُ »

الرابع : مايجب رَفْعُه ، وذلك إذا تقدَّم عليه مايختصُّ بالجمل الاسمية كإذا الفجائية ، نحو « خرجْتُ فإذا زيدٌ يَضْرِبُه عمرٌو » وإجازةُ أكثرِ النحويين النصبَ بعدها سَهْوٌ ، أو حالَ بين الاسم والفعل شيءٌ من أدوات التصدير نحو « زيدٌ هل رأيتَه » و « عمرٌو ما لَقِيتَه »

---

(١) من سورة القمر ، من الآية ٢٤ (٢) من سورة النحل ، من الآيتين ٤ و ٥
(٣) من سورة الرعد ، من الآية ٢٣ (٤) من سورة النور ، من الآية ١

الخامس : مايستوى فيه الأمْرَانِ ، وذلك إذا وقع الاسمُ بعد عاطفٍ مسبوقٍ بجملة فعلية مبْنية على مبتدأ ، نحو « زيدٌ قام وعمراً أكرَمتُه » ، وذلك لأن الجملة السابقة اسميةُ الصَّدْرِ فعليَّةُ العَجُز ، فإن راعَيْتَ صدرها رفعت ، وإن راعيت عجزها نصبت ؛ فالمناسبة حاصلة على كِلاَ التقديرين ؛ فلذلك جاز الوجهان على السواء ، وقد جاء التنزيل بالنصب ، قال الله تعالى : (الرَّحْمٰنُ عَلَّمَ القُرْآنَ) [1] الآياتِ ، الرحمٰن : مبتدأ ، وعلم القرآن : جملة فعلية خبرٌ ، والمجموع جملة اسمية ذات وجهين ، والجملتان بعد ذلك معطوفتان على الخبر ، وجملتا : (الشَّمسُ والقَمرُ بحُسْبان والنجْمُ والشجرُ يسْجُدَانِ) [2] معترِضتان (والسماءَ رَفَعها) [3] عطفٌ على الخبر أيضاً ، وهي محل الاستشهاد

* * *

ثم قلت : بابٌ - يَتْبَعُ ما قبلَهُ في الإعْرابِ خمسَةٌ : أحدُها : التَّوْكيدُ وهُو تابعٌ يُقَرِّرُ أمْرَ المَتْبُوعِ في النِّسْبَةِ أو الشُّمُولِ ؛ فالأوَّلُ نحوُ « جاءني زَيْدٌ نفْسُه » و « الزَّيْدَانِ أو الهِنْدَانِ أنفُسُها » و « الزَّيْدُونَ أنفُسُهُمْ » و « الهِنْداتُ أنفُسُهُنَّ » والعَيْنُ كالنَّفْسِ ، والثاني نحُو « جاءَ الزَّيْدَانِ كِلاهُما » و « الهِنْدانِ كِلْتَاهُمَا » و « اشْتَرَيْتُ العَبْدَ كلَّهُ » و « العَبِيدَ كُلَّهُمْ » و « الأَمَةَ كُلَّها » و « الإماءَ كُلَّهُنَّ » ؛ ولا تُؤكَّدُ نَكِرَةٌ مُطْلَقاً ، وتُؤكَّدُ بإعادَةِ اللَّفْظِ أوْ مُرَادِفِه نحُو (دَكًّا دَكًّا) و (فِجَاجاً

(١ و ٢ و ٣) من سورة الرحمٰن ، من الآيات ١ - ٧

سُبُلاً) ، ولا يُعادُ ضميرٌ متّصِلٌ ولا حرفٌ غيرُ جوابيٍّ إلا معَ ما اتّصلَ به

وأقول : إذا استوفتِ العواملُ معمولاتِها فلا سبيل لها إلى غيرها إلا بالتبعية .

والتوابع خمسة : نعتٌ ، وتوكيدٌ ، وعطفُ بيانٍ ، وبدلٌ ، وعطفُ نسقٍ ؛ وقيل : أربعة ؛ فأدرَج هذا القائلُ عطفي البيان والنسق تحت قوله والعطف ، وقال آخر : ستة ؛ فجعل التأكيد اللفظي باباً وحده ، والتأكيد المعنوى كذلك

ومثال المقرِّر لأمر المتبوع في النسبة « جاءَ زَيْدٌ نَفْسُه » ؛ فإنه لولا قولُك « نَفْسُهُ » لجوَّزَ السامعُ كونَ الجائي خبرَهُ أو كتابَهُ ؛ بدليل قوله تعالى : (وجاءَ رَبُّكَ) (١) أي : أمره

ومثال المقرِّرِ لأمره في الشمول قولُه عز وجل : (فسَجَد الملائكةُ كلُّهم أجمعونَ) (٢) ؛ إذ لولا التأكيد لجوَّزَ السامعُ كونَ الساجد أكثرهم

* * *

ويجب في المؤكَّد كونهُ معرفة ، وشذّ قولُ عائشة رضي الله عنها : « ماصامَ رسولُ اللهِ صَلى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ شَهْراً كُلَّهُ إلا رَمَضانَ » وقولُ الشاعر :

٢٢٨ — * يا لَيْتَ عِدَّةَ حَوْلٍ كُلِّهِ رَجَبُ *

---

(١) من سورة الفجر ، من الآية ٢٢ (٢) من سورة الحجر ، من الآية ٣٠

٢٢٨ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وهو من شواهد المؤلف في أوضحه (ج ٢ ص ٨٥) وفي القطر (رقم ١٣٧) والذى أنشده المؤلف عجز بيت صدره :

* لكِنَّهُ شاقَهُ أنْ قِيلَ ذَا رَجَبٌ *

... ...

وقد ذكر البيت كله فى بعض نسخ الشرح

اللغة : «شاقه» أعجبه وأثار شوقه ، والشوق : نزاع نفس الإنسان إلى الشىء

الإعراب : « لكنه » لكن . حرف استدراك ونصب ، وضمير الغائب اسمه « شاقه » فعل ماض ، وضمير الغائب مفعول به « أن » مصدرية « قيل » فعل ماض مبنى للمجهول « ذا » اسم إشارة مبتدأ « رجب » خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل رفع نائب فاعل قيل ، وأن مع مادخلت عليه فى تأويل مصدر فاعل شاق ، وتقدير الكلام : لكنه أعجبه قول الناس هذا رجب « يا » حرف نداء ، والمنادى به محذوف ، والتقدير : ياقوم ، أو ياهؤلاء ، ونحو ذلك « ليت » حرف تمن ونصب « عدة » اسم ليت « حول » مضاف إليه « كله » كل : توكيد لحول ، وضمير الغائب مضاف إليه « رجب » خبر ليت

الشاهد فيه : قوله « حول كله » حيث أكد النكرة ـ التى هى قوله حول ـ بكل ؛ وهذا شاذ فيما حكاه المؤلف ههنا وفى القطر ، لكنه فى أوضحه ـ تبعا لابن مالك فى التسهيل والكافية والخلاصة ـ قد اختار صحة توكيد النكرة إن أفاد توكيدها ، وقال : « إن الفائدة تحصل بأن تكون النكرة محدودة والتوكيد من ألفاظ الإحاطة » وأنشد هذا البيت على أنه مما حصلت فيه الفائدة ؛ وخلاصة أقوال العلماء فى هذه المسألة أنّ النحاة اختلفوا فى توكيد النكرة ، ولهم فى ذلك ثلاثة أقوال : القول الأول ـ وهو لجمهور البصريين ـ أنه لايجوز توكيد النكرة مطلقا ، أفاد توكيدها أو لم يفد ، وهذا هو الذى جرى عليه المؤلف هنا وفى كتابه قطر الندى ، والقول الثانى ـ وهو لبعض الكوفيين ـ أنه يجوز توكيد النكرة مطلقا . والقول الثالث ـ وهو قول الأخفش وجمهور الكوفيين ـ أنه يجوز توكيد النكرة إن أفاد توكيدها ، ويمتنع إن لم يفد ، وهذا الرأى الأخير أرجح الآراء الثلاثة ؛ لأنه الموافق للمنقول عن العرب ، فقد وردت عنهم جملة صالحة من الشواهد التي تؤيده : فمنها الحديث الذي رواه المؤلف عن عائشة ، ومنها بيت

وأنشده ابن مالك وغيره « يا لَيْتَ عِدَّةَ شَهْرٍ » وهو تَحْرِيفٌ

* * *

ويجب فى التأكيد كونه مضافاً إلى ضميرٍ عائدٍ على المؤكَّد مطابقٍ له ، كما مثلنا ، ويستثنى من ذلك « أَجْمَعُ » وما تصرَّف منه ؛ فلا يضفن لضمير ،

الشاهد الذى معنا ، ومنها قول الراجز :

يا لَيْتَنِى كُنْتُ صَبِيًّا مُرْضَعَا تَحْمِلُنِى الذَّلْفَاءُ حَوْلاً أَكْتَعَا
إذا بَكَيْتُ قَبَّلَتْنِى أَرْبَعا إذاً ظَلِلْتُ الدَّهْرَ أَبْكِى أَجْمَعَا

الشاهد فيه قوله « حولا أكتعا » حيث أكد النكرة - التى هى قوله «حولا» - بأكتع ، ومنها قول راجز آخر :

إنَّا إذا خُطَّافُنا تَقَعْقَعَا قد صَرَّتِ البَكْرَةُ يوماً أَجْمَعا

والاستشهاد به فى قوله «يوما أجمعا» حيث أكد النكرة - التى هى قوله «يوما» - بأجمع

والذين جوزوا توكيد النكرة بشرط حصول الفائدة قالوا : إن الفائدة تحصل إذا اجتمع أمران : أولهما فى النكرة ، وهو أن تكون زمنا محدودا : أى موضوعا لمدة لها ابتداء وانتهاء ، مثل أسبوع وشهر وحول وسنة وعام ويوم ، فإن لم تكن محدودة لم يصح ، مثل زمن ومدة ووقت ولحظة وساعة ، وثانيهما فى لفظ التوكيد ، وهو أن يكون من ألفاظ الشمول ، مثل كل وجميع وأجمع وأكتع

وأما البصريون الذين منعوا توكيد النكرة مطلقا فقالوا : إن جميع ألفاظ التوكيد معرفه ، وإنه يجب أن يتوافق التوكيد والمؤكد فى التعريف ، فلو جوزنا توكيد النكرة للزم اختلاف التوكيد والمؤكد

فتلخيص الخلاف إذن هو أنه هل يشترط اتحاد التوكيد والمؤكد فى التعريف ؟ قال جمهور البصريين : نعم يشترط ذلك ، وقال جمهرة الكوفيين : لا يشترط ذلك ، وإنما يشترط حصول الفائدة ، وممن اختار مذهب الكوفيين غير ابن مالك المحقق الرضي والعلامة الشاطبي

تقول : « اشْتَرَيْتُ العبْدَ كُلَّهُ أجْمَعَ » و « الأَمَةَ كُلَّها جَمْعاءَ » و « العَبِيدَ كُلَّهُمْ أجْمَعِينَ » و « الإمَاءَ كُلَّهُنَّ جُمَعَ »

* * *

ويجب فى النفس والعين إذا أُكِّد بهما أن يكونا مفردين مع المفرد نحو « جاءَ زيْدٌ نفْسُه عَيْنُه » و « جاءَتْ هِنْدٌ نفْسُها عَيْنُهَا » مجموعين مع الجمع نحو « جاء الزَّيْدُونَ أَنْفُسُهُمْ أعْيُنُهُمْ » و « الهِنْداتُ أنْفُسُهُنَّ أعْيُنُهُنَّ » وأما إذا أكد بهما المثنى ففيهما ثلاث لغات : أفصحها الجمعُ ، فتقول : « جاءَ الزَّيْدَانِ أنفُسُهما أعْيُنُهما » ، ودونه الإفرادُ ، ودون الإفرادِ التثنيةُ ، وهى الأوجُهُ الجارية فى قولك : « قَطَعْتُ رُءُوسَ الكَبْشَينِ »

* * *

مسألة : قال بعض العلماء فى قوله تعالى : (فَسَجَدَ الْمَلائكةُ كُلهم أَجْمَعُونَ) (١) : فائدةُ ذِكرِ (كلّ) رَفْعُ وهم من يتوهم أن الساجد البعض ، وفائدةُ ذِكرِ (أجمعون) رَفْعُ وهم من يتوهم أنهم لم يسجدوا فى وقت واحد ، بل سجدوا فى وقتين مختلفين ، والأول صحيح ، والثانى باطل ؛ بدليل قوله تعالى : (لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ) (٢) لأن إغواء الشيطان لهم ليس في وقت واحد ؛ فدل على أن (أجمعين) لا تَعَرُّضَ فيه لاتحاد الوقت ، وإنما معناه كمعنى كلّ سواء ، وهو قول جمهور النحويين ، وإنما

---

(١) من سورة الحجر ، من الآية ٣٠

(٢) من سورة الحجر ، من الآية ٣٩ ، ومن سورة ص ، من الآية ٨٢

ذ كر فى الآية تأكيدا على تأكيد ، كما قال تعالى : (فَمَهِّلِ الكافِرِينَ أَمْهِلْهُمْ رُوَيْداً) (١)

* * *

ثم قلت : الثانى النَّعْتُ ، وهُو : تابعٌ مُشْتَق أَوْ مُؤَوَّلٌ به ، يُفِيدُ تخصِيصَ مَتْبوعِه أَوْ توضِيحَهُ أَوْ مَدْحَهُ أو ذَمَّهُ أو تأكِيدَه أَوِ التَّرَحُّمَ عليهِ ، ويَتْبَعُه فى وَاحِدٍ منْ أَوْجُهِ الإِعْراب ، ومِنَ التَّعْرِيفِ والتنْكِيرِ ولا يكونُ أَخصَّ منه ؛ فنحْوُ « بالرَّجُلِ صاحِبِك » بَدَلٌ ، ونحُوُ « بالرَّجُلِ الفاضِـلِ » و « بزيْدٍ الفاضِـلِ » نعتٌ ؛ وأَمْرُه في الإِفْراد والتذْكِيرِ وأَضْدادِها كالفِعلِ ، ولـكِنْ يتَرَجَّحُ نحْوُ « جاءنى رَجُلٌ قُعُودٌ غِلْمانُه » علَى « قاعِد » وأما « قاعِدُونَ » فضَعِيفٌ ، ويجوزُ قَطْعُهُ إن عُلِمَ مَتْبُوعُه بدُونِهِ : بالرَّفعِ ، أو بالنصْبِ

وأقول : مثال المشتق « مَرَرْت برجلٍ ضاربٍ ، أو مضروب ، أو حَسَنِ الوجهِ ، أو خيْرٍ مِنْ عمرٍو » ومثال المؤوَّل به « مررت برجل أسدٍ » أى : شُجَاع ، ومثال مايفيد تخصيص المتبوع قوله تعالى : (فتحْرِيرُ رقَبَةٍ مُؤْمِنة) (٢) ومثال مايفيد مَدْحَه (الحمْدُ للهِ ربِّ العالَمِينَ) (٣) ومثال مايفيد ذمه « أعُوذُ باللهِ من الشيطانِ الرَّجيمِ » ومثال مايفيد الترحُّم عليه « اللهُمَّ أنا عَبْدُكَ المِسكِينُ » ومثال مايفيد التوكيد (نَفخةٌ واحِدَةٌ) (٤)

---

(١) من سورة الطارق ، الآية ١٧ (٢) من سورة النساء . من الآية ٩

(٣) من سورة الفاتحة ، الآية ١ (٤) من سورة الحاقة ، من الآية ١٣

و (عَشَرَةٌ كَامِلَة) [1] و (لاتَتَّخِذُوا إِلَهَيْنِ ٱثْنَيْنِ) [2] وزعم قوم من أهل البيان أن (اثنين) عطف بيان ، ويحتاج شرح ذلك إلى بَسْطٍ طويل [3] .

وقد لَهِجَ المعربون بأن النعت يتبع المنعوت فى أربعة من عشرة ، والتحقيقُ أن الأمر على النصف فى العددين ؛ وأنه إنما يتبع فى اثنين من خمسة ، وهما واحدٌ من أوجه الإعراب الثلاثة ـ التى هى الرفع والنصب والجر ـ وواحدٌ من التعريف والتنكير ؛ فلا تُنْعَت نكرةٌ بمعرفة ، ولا العكس ؛ لاتقول : « مَرَرْتُ برجلٍ الفاضِلِ » ولا « بزيدٍ فاضِلٍ » كما أنه لا يُتْبَع المرفوعُ بمنصوبٍ ولا بمجرور ، ولا نحو ذلك .

ويجب عند جماهير النحويين كونُ الموصوف إمّا أعْرَفَ من الصفة ، أو مساويًا لها ؛ فلا يجوز أن يكون دونها : فالأول كقولك « مررت بزيدٍ الفاضِلِ » ؛ فإن العلم أعرفُ من المعرف باللام ، والثانى نحو

---

(١) من سورة البقرة ، من الآية ١٩٦ (٢) من سورة النحل ، من الآية ٥١

(٣) تلخيص القول فى هذا الموضوع أن العلماء اختلفوا فى جواز مجىء عطف البيان فى النكرات ، ولهم فى ذلك ثلاثة أقوال : القول الأول : لا يكون عطف البيان فى النكرات ، وعليه لا يكون قوله سبحانه (اثنين) عطف بيان . والقول الثانى : يجوز أن يكون عطف البيان فى النكرات لكن بشرط أن يكون البيان أجلى وأوضح من المبين ، وعليه لا يكون قوله (اثنين) عطف بيان أيضا ؛ لكونه ليس أوضح منه . والقول الثالث : يجوز أن يجىء عطف البيان فى النكرات وإن لم يكن البيان أجلى ولا أوضح من المبين ؛ لجواز أن يكون الإيضاح باجتماع البيان والمبين ، وعلى هذا القول وحده يجوز أن يكون قوله جل ذكره (اثنين) عطف بيان على قوله (إلهين)

« مررت بالرجلِ الفاضِلِ » ؛ فإنهما معرَّفان باللام ، والثالث نحو « مررت بالرجلِ صاحِبِكَ » فصاحِبِك : بدلٌ عندهم ، لا نعت ؛ لأن المضاف للضمير فى رتبة الضمير أو رتبة العلم ، وكلاهما أعرف من المعرف باللام .

وأما الإفراد وضِدَّاهُ ـ وهما التثنية والجمع ـ والتذكير وضده ـ وهو التأنيث ـ فإن النعت يُعطَى من ذلك حُكْمَ الفعل الذى يَحُل محلّه من ذلك الكلام ؛ فتقول « مررت بامرأةٍ حَسَنٍ أبوها » بالتذكير ؛ كما تقول « حَسُنَ أبوها » وفى التنزيل : (رَبَّنا أَخْرِجْنا مِنْ هٰذه القَرْيةِ الظَّالِمِ أَهْلُها) [1] و « برجل حَسَنةٍ أُمُّهُ » بالتأنيث ، كما تقول « حَسُنَتْ أُمُّه » وتقول « برُجل حَسَنٍ أبوَاهُ » و « برجل حسنٍ آباؤُه » ولا تقول « حَسَنَيْنِ » ولا « حَسنِينَ » إلا على لغة من قال « أَكَلُونى البراغِيثُ » وعلى ذلك فقِسْ ، إلا أن العرب أجْرَوْا جمع التكسير مُجْرَى الواحد ؛ فأجازوا فصيحًا « مررت برجل قُعُودٍ غِلْمانُه » كما تقول « قاعِد غِلمانُهُ » وقومٌ رجَّحوه على الإفراد ؛ وإليه أذهب ؛ وأما جمع التصحيح فإنما يقوله من يقول « أكلونى البراغيث »

* * *

وإذا كان المنعوت معلوما بدون النعت ، نحو « مررت بامرئ القيس الشاعِرِ » جاز لك فيه ثلاثة أوجه : الإتباع فيخفض ، والقطعُ بالرفع بإضمار هو ، وبالنصب بإضمار فِعل ؛ ويجب أن يكون ذلك الفعلُ

(١) من سورة النساء ، من الآية ٧٥

أَخُصُّ أو أَعْنِي فى صفة التوضيح ، وأَمْدَح في صفة المدح : وأَذُمُّ فى صفة الذم ؛ فالأول كما فى المثال المذكور ، والثانى كما فى قول بعض العرب « الحمدُ لله أهلَ الحمدِ » بالنصب ، والثالث كما فى قوله تعالى : (وامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الحَطَبِ) [1] يقرأ في السبع (حَمَّالَةَ الحطَبِ) بالنصب بإضمار أَذُمُّ ، وبالرفع إما على الإتباع ، أو بإضمار هى

* * *

ثم قلت : الثَّالِثُ : عَطْفُ البَيَانِ ، وهُو تَابِعٌ غَيْرُ صِفَةٍ يُوَضِّحُ مَتْبوعَهُ أو يُخَصِّصُه ، نحوُ :

* أَقْسَمَ بِاللهِ أبو حَفْصٍ عُمَرْ *

ونحوُ (أَوْ كَفَّارَةٌ طعامُ مَساكينَ) ويَتْبَعُه فى أَرْبعة مِنْ عَشَرَةٍ ، ويجوز إعْرَابُهُ بَدَلَ كلٍّ إنْ لم يجِبْ ذِكْرُه كـ « هِنْدٌ قامَ زَيدٌ أَخُوها » ولم يمتنِــعْ إحلالُهُ محلَّ الأوَّلِ نحوُ « يازيدُ الحرِث »

و * أَنا ٱبنُ التَّارِكِ البَكْرِيِّ بِشْرٍ * و * يَانصرُ نَصْرٌ نَصْراً * ويمتنِعُ في نحوِ (مَقامُ إبراهيمَ) وفى نحوِ « ياسَعِيدُ كُرْزٌ » و « قَرأَ قَالُونُ عيسَى » .

وأقول : قولى « تابع » جنس يشمل التوابع كلها

وقولى « غير صفة » مخرج للصفة ؛ فإنها توافق عطف البيان فى إفادة توضيح المتبوع إن كان معرفة وتخصيصه إن كان نكرة ، فلا بد من

---

(١) من سورة المسد ، من الآية ٤

إخراجها ، وإلا دخلت في حَدِّ البيان

وقولى « يوضح متبوعه أو يخصصه » مُخْرِج لما عدا عطف البيان

ومثالُ الموضح قولُه :

٢٢٩ — أَقْسَمَ بِاللهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرْ مَامَسَّها مِنْ نَقَبٍ ولا دَبَرْ

والمراد بعُمَرَ : ابنُ الخطاب رضى الله عنه

---

٢٢٩ ـ هذا الشاهد من كلام عبدالله بن كيسبة ـ بفتح الكاف وسكون الياء وبعدها سين مهملة فباء موحدة تحتية ـ وكان من حديثه أنه أقبل على أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، فقال : يا أمير المؤمنين ، إن أهلى بعيد ، وإن ناقتى دبراء نقباء ، فاحملنى ، فقال عمر : كذبت ، والله ما بها نقب ولا دبر ، فانطلق ، فحل ناقته ثم استقبل بها البطحاء ، وجعل ينشد هذا الرجز ، وعمر يسمعه ، فأقبل عليه ، فأخذ بيده ، وقال : ضع عن راحلتك ، فلما تبين له صدقه حمله وزوده وكساه . والبيت الشاهد من شواهد ابن عقيل (رقم ٢٨٨) والمؤلف فى أوضحه (رقم ٤٠)

اللغة : « نقب » بفتح النون والقاف جميعا ـ هو رقة خف الناقة ، وبابه فرح « دبر » بفتح الدال والباء جميعا ـ هو الجرح يكون فى ظهر البعير ، وبابه فرح أيضا « حفص » هو من أسماء الأسد ، وكنى به عمر رضى الله عنه لشدة جراءته وشجاعته

الإعراب : « أقسم » فعل ماض « بالله » جار ومجرور متعلق بأقسم « أبو » فاعل مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة « حفص » مضاف إليه « عمر » عطف بيان مرفوع بالضمة ، وسكنه لأجل الوقف « ما » نافية « مسها » مس : فعل ماض ، وضمير الغائبة العائد إلى الناقة المفهومة من سياق القصة مفعول به « من » حرف جر زائد « نقب » فاعل مس ، مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « ولا » الواو عاطفة ،

ومثالُ العطف المخصّص قولُه تعالى : (أَوْ كَفَّارَةٌ طَعامُ مَسَاكِينَ) (١) فيمن نَوَّن الـكفارة ورفع الطعام .

* * *

وحكم المعطوف أنه يتبع المعطوف عليه فى أربعة من عشرة : وهى : واحد من الرفع والنصب والجر ، وواحد من التعريف والتنكير ، وواحد من الإفراد والتثنية والجمع ، وواحد من التذكير والتأنيث .

* * *

وكلُّ شيء جاز إعرابه عطف بيان جاز إعرابه بدلا ، أعنى بَدَلَ كلٍّ من كل ، إلا إذا كان ذكره واجباً ، كـ « هِنْدٌ قامَ زَيْدٌ أَخُوها » ألا ترى أن الجملة الفعلية خبر عن « هند » والجملة الواقعة خبراً لابد لها من رابط يربطها بالمخبر عنه ، والرابط هنا الضمير فى قوله « أخوها » الذى هو تابع لزيد ، فلو أسقط لم يصح الـكلام ، فوجب أن يعرب بيانا ، لا بدلا ؛ لأن البدل على نية تكرار العامل ، فكأنه من جملة أخرى ، فتخلو الجملة المُخبَرُ بها عن رابط ، وإلاَّ إذا امتنع إحلالُه محلَّ المتبوع ، ولذلك أمثلة كثيرة : منها قولك « يا زَيْدُ الحَرِثُ » فهذا من باب البيان ، وليس من باب البدل ؛

لا : زائدة لتأكيد النفى « دبر » معطوف على نقب ، وجملة « ما مسها » مع فاعله لامحل لها من الإعراب لأنها جواب القسم

الشاهد فيه : قوله « أبو حفص عمر » حيث جاء بقوله « عمر » لإيضاح ماقبله ، وهو عطف بيان عليه ، وفيه دليل على أنه إذا اجتمع اسم كعمر وكنية كأبى حفص جاز تقديم الـكنية على الاسم ، ولم يجب تأخيرها عنه

(١) من سورة المائدة ، من الآية ٩٥ ، والقراءة المستشهد بها قراءة حفص

لأن البدل فى نية الإحلال محل المبدل منه ؛ إذ لو قيل « يا الحرث » لم يجز ، لأن « يا » و « أل » لايجتمعان هنا [1] ، ومنها قول الشاعر :

٢٣٠ — أنا ابْنُ التَّارِكِ الْبَكْرِىِّ بِشْرٍ   عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وُقُوعَا

(١) إنما يجوز اجتماع « يا » و « أل » فى موضعين : أحدهما اسم الله تعالى ، تقول « يا ألله » ، وثانيهما ماسمى به من الجمل الاسمية ، تقول « يا المنطلق زيد » لمن سميته بذلك

٢٣٠ — هذا البيت من كلام المرار بن سعيد بن نضلة بن الأشتر الفقعسى ، من كلام يفتخر فيه بأن جده خالد بن نضلة قتل بشر بن عمرو بن مرثد البكرى ، وبشر هذا هو زوج الخرنق أخت طرفه بن العبد البكرى الشاعر المشهور صاحب المعلقة ، وكان مقتل بشر فى يوم الكلاب ، وبيت الشاهد من شواهد المؤلف فى أوضحه (ج ٢ ص ٩٢) وفى القطر (رقم ١٣٨) وابن عقيل (رقم ٢٨٩)

الإعراب : « أنا » ضمير منفصل مبتدأ « ابن » خبر المبتدأ « التارك » مضاف إليه ، والتارك مضاف و « البكرى » مضاف إليه « بشر » عطف بيان على البكرى « عليه » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « الطير » مبتدأ مؤخر « ترقبه » فعل مضارع ، وفيه ضمير مستتر هو فاعله ، والضمير البارز المتصل العائد إلى بشر مفعول به « وقوعا » حال من الضمير المستتر فى ترقبه الذى هو فاعل والذى هو عائد إلى الطير

الشاهد فيه : قوله « التارك البكرى بشر » فإن قوله « بشر » عطف بيان على قوله « البكرى » ، ولايجوز أن يكون بدلا منه ، لأن البدل على نية تكرار العامل ، فكان ينبغى لأجل صحة كونه بدلا أن يجوز لك أن تدخل العامل فى المبدل منه ـ وهو قوله التارك هنا ـ على البدل ، فتقول : أنا ابن التارك بشر ، بإضافة التارك إلى بشر ، كما كان مضافا إلى البكرى . ويلزم على ذلك محذور لايرتضيه أكثر العلماء ، وهو إضافة الاسم المحلى بأل إلى اسم خال منها ومن الإضافة إلى المحلى بها أو إلى ضميره ، وذلك لايجوز ، على ماتقدم لك فى باب

ف « بشر » عطف بيان على « البكرى » وليس بدلا ؛ لامتناع « أنا ابن التارك بشر » ؛ إذ لا يضاف ما فيه الألف واللام إلى المجرد منها ، إلا إن كان المضاف صفة مثناة أو مجموعة جمع المذكر السالم ، نحو « الضاربا زيدٍ » و « الضاربو زيدٍ » ولا يجوز « الضاربُ زيدٍ » خلافاً للفراء .

ومنها قول الراجز ، وهو ذو الرمة :

٢٣١ — إنِّى وأَسْطارٍ سُطِرْنَ سَطْرَا لَقَائِلٌ يانَصْرُ نَصْرٌ نَصْراَ

الإضافة . نعم قد جوز الفراء إضافة الوصف المفرد المقترن بأل إلى العلم ، فعلى مذهبه يجوز أن يكون « بشر » فى هذا البيت بدلا ، ولكن هذا المذهب غير مقبول عند جمهور العلماء ، وهو الذى جرى عليه المؤلف .

٢٣١ — هذا البيت من شواهد سيبويه ، وقد نسبه إلى رؤبة بن العجاج ، ووافق على هذه النسبة الأعلم فى شرح شواهده (ج ١ ص ٣٠٤) ، ولكن الصاغانى لم يوافق سيبويه ولا الأعلم على نسبته إلى رؤبة ، وقد رأيت المؤلف ينسبه إلى ذى الرمة ، وسينشد المؤلف عجز هذا البيت مرة أخرى فى باب تابع المنادى من هذا الكتاب

اللغة والرواية : «يانصر نصر نصرا» الذى رواه سيبويه «يانصر نصرا نصرا» بضم المنادى ونصب مابعده ، ونصر المنادى هو نصر بن سيار ، واختلف فيما بعده على ثلاثة أقوال : الأول : أن الاثنين جميعا هما نفس المنادى ، والمراد بهما نصر بن سيار أيضا ، وهذا هو الذى يصح كلام المؤلف عليه ، وهو الذى حملهما عليه سيبويه ، والثانى : أن المراد بهما نصر آخر هو حاجب نصر بن سيار المنادى ، وانتصابهما جميعا بفعل محذوف ، فهو من باب الإغراء ، والثالث : أن المراد بهما مصدر نصره ينصره ، وانتصابهما على أن الأول مفعول مطلق لفعل محذوف والثانى توكيد له

لأن نصرا الثانى مرفوع ، والثالث منصوب ؛ فلا يجوز فيهما أن يكونا بدلين ؛ لأنه لا يجوز « يا نَصْرٌ » بالرفع ، ولا « يا نَصْراً » بالنصب ، قالوا : وإنما نصر الأول عطف بيان على اللفظ ، والثانى عطف بيان على المحل ، واستشكل ذلك ابنُ الطراوة ؛ لأن الشىء لا يبين نفسه ، قال : وإنما هذا من باب التوكيد اللفظى ، وتابعه على ذلك المحمدان ابنا مالكٍ ومُعْطى

الإعراب . « إنى » إن : حرف توكيد ونصب ، والياء اسمه « وأسطار » الواو حرف قسم وجر . أسطار : مقسم به مجرور بالواو . والجار والمجرور متعلق بفعل قسم محذوف « سطرن » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونون النسوة العائدة إلى أسطار نائب فاعل ، والجملة فى محل جر صفة لأسطار « سطرا » مفعول مطلق مؤكد لعامله « لقائل » اللام هى اللام المزحلقة ، قائل : خبر إن « يا » حرف نداء « نصر » منادى مبنى على الضم فى محل نصب « نصر » عطف بيان على نصر باعتبار لفظه ، مرفوع بالضمة الظاهرة . نصرا « عطف بيان على المنادى باعتبار محله ، منصوب بالفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « يا نصر نصر نصرا » فإن قوله « نصر » الأول منادى ، وقوله « نصر » الثانى عطف بيان عليه باعتبار لفظه ، وقوله « نصرا » الثالث عطف بيان عليه باعتبار محله ، ولا يجوز فى واحد من الثانى والثالث أن يجعل بدلا من المنادى ، وذلك لأن البدل على نية تكرار العامل كما قلنا فى شرح البيت السابق ، وأنت لو أدخلت حرف النداء الذى عمل فى المبدل منه على واحد من هذين لما جاز مع رفع الأول ونصب الثانى ؛ إذ كل منهما علم مفرد ، والعلم المفرد إذا دخل عليه حرف النداء وجب بناؤه على الضم ، لكن عطف البيان ليس كذلك ، بل يجوز فيه الإتباع على اللفظ فيؤتى به مرفوعا منونا كالأول والإتباع على المحل فيؤتى به منصوبا منونا كالثانى ، فمن أجل ذلك صح فى هذا البيت أن يكون « نصر نصرا » عطف بيان ولم يصح جعل واحد منهما بدلا

فإن قلت : « يا سَعيدُ كُرْزُ » بضم « كرز » وجب كونه بدلا ، وامتنع كونه بيانًا ؛ لأن البدل فى باب النداء حكمه حكم المنادى المستقل ، و « كرز » إذا نودى ضم من غير تنوين ، وأما البيان المفرد التابع لمبنى فيجوز رفعه ونصبه ، ويمتنع ضمه من غير تنوين ، ومثله فى ذلك النعت والتوكيد ، نحو « يا زيدُ الفاضلُ » و « الفاضلَ » و « يا تميمُ أجمعُونَ » و « أجمعِينَ » .

وكذلك يمتنع البيانُ فى قولك « قَرَأَ قالُونَ عِيسَى » ونحوه مِمَّا الأولُ فيه أوضح من الثانى ، وإنما قال العلماء فى قوله تعالى : (آمَنَّا بِرَبِّ العالِمينَ رَبِّ مُوسى وَهٰرُونَ) [1] إنه بيان؛ لأن فرعون كان قد ادعى الربوبية ، فلو اقتصروا على قولهم (بربِّ العالمين) لم يكن ذلك صريحًا فى الإيمان بالرب الحق سبحانه وتعالى .

* * *

ثم قلت : الرَّابِع البَدَلُ ، وهُوَ : التَّابِعُ المَقْصودُ بالحُكْمِ بِلا واسِطةٍ ، وهُو إمَّا بَدَلُ كلٍّ نحْوُ (صِرَاطَ الَّذِينَ) أو بعْضٍ نحْوُ (مَنِ اسْتطَاعَ إليهِ سَبِيلا) أَوِ اشْتِمالٍ نحْوُ (قِتَالٍ فيهِ) أوْ إضْرَابٍ نحْوُ « ما كُتِبَ لهُ نِصْفُها ثُلُثُها رُبُعُها » أو نِسيَانٍ أو غَلَطٍ كـ « جاءَنِي زيْدٌ عَمْرٌو » و « هٰذَا زيدٌ حِمَارٌ » والأحْسنُ عَطْفُ هٰذِه الثَّلاثةِ ببَلْ ، ويُوافِقُ مَتْبُوعَهُ ويُخالِفُهُ ، فى الإظْهارِ والتَّعْرِيفِ وضِدَّيْهِما ، ولٰكِنْ

---

(١) من سورة الشعراء ، من الآيتين ٤٧ و ٤٨

لا يُبْدَلُ ظَاهِرٌ مِنْ ضَمِيرِ حاضِرٍ، إلا بَدَلَ بَعْضٍ أوِ اشْتِمَالٍ مُطْلَقًا، أو بَدَلَ كلٍّ إنْ أفَادَ الإحاطَةَ

وأقول : البدل فى اللغة العِوَضُ، وفى التنزيل (عَسَى رَبُّنا أنْ يُبْدِلَنا خَيْراً مِنْها)[1] وفى الاصطلاح ماذكر

و « التابع » جنس يشمل التوابع.

و « المقصود بالحكم » فصلٌ مخرج للنعت والبيان والتأكيد، فإنهن متممات المقصود بالحكم لامقصودة بالحكم، ولنحو « جاءَ القومُ إلا زيدٌ » ؛ فإن زيداً منفى عنه الحكم ؛ فلا يصح أن يقال إنه المقصود بالحكم ؛ ولنحو « عمرو » فى « جاء زيد وعمرو » أو « فعمرو » أو « ثم عمرو » أو « القوم حتى عمرو » ؛ فإنه مقصود بالحكم مع الأول، فلا يصدق عليه أنه المقصود بالحكم.

و « بلا واسطة » مخرج المعطوف عطفَ النَّسَقِ فى نحو « جاء زيد بل عمرو » فإنه وإن كان المقصودَ بالحكم لكنه إنما يتبع بواسطة حرف العطف.

* * *

وأقسامه ستةٌ : بدلُ كلٍّ من كلٍّ، وبدلُ بعضٍ من كل، وبدلُ اشتمالٍ، وبدلُ إضراب، وبدلُ نسيانٍ، وبدل غَلَط.

فبدل الكل نحو (اهْدِنا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ)[2] فالصراط

---

(١) من سورة القلم، من الآية ٣٢

(٢) من سورة الفاتحة، من الآيتين ٦ و ٧

الثانى هو نفس الصراط الأول .

وبدل البعض نحو (وللهِ على النّاسِ حجُّ البَيت مَنِ آستطاعَ إليهِ سبيلا) [١] فـ (مَنْ) في موضع خفضٍ على أنها بدل من (النـاس) ، والمستطيع بعض الناس لا كلهم .

وبدل الاشتمال نحو (يَسألونَكَ عن الشّهْرِ الحرَام قِتالٍ فِيه) [٢] فـ (قتالٍ) بدل من (الشهر) وليس القتال نفس الشهر ولا بعضه ، ولكنه ملابس له ؛ لوقوعه فيه .

وبدل الإضراب كقوله عليه الصلاة والسلام « إنَّ الرجل لَيُصَلِّى الصلاة ما كُتِبَ له نصفُها ثلثُها رُبعُها » إلى العُشْرِ ؛ وضابطه : أن يكون البدل والمبدل منه مقصودَيْنِ قصداً صحيحاً ، وليس بينهما توافق كما فى بدل الكل ، ولا كلية وجزئية كما فى بدل البعض ، ولا مُلاَبسةٌ كما فى بدل الاشتمال

وبدل النسيان كقولك « جاءَنى زيدٌ عمرٌو » إذا كنت إنما قصدت زيداً أوّلا ثم تبين فسادُ قصدِك فذكرتَ عمرا .

وبدل الغلط كقولك « هذا زيدٌ حِمارٌ » والأصل أنك أردت أن تقول هذا حمار ، فسبقك لسانك إلى زيد ، فرفعت الغلط بقولك : حمار ، وسماه النحويون بدل الغلط ، على معنى بدل الاسم الذى هو غلط ، ألا ترى أن الحمار بدل من زيد ، وأن زيدا إنما ذكر غلطا .

ويصح أن يمثل لهذه الأبدال الثلاثة بقولك « جاءنى زيد عمرو » ؛ لأن الأول والثانى إن كانا مقصودين قصداً صحيحاً فبدل إضراب ، وإن كان

---

(١) من سورة آل عمران ، من الآية ٩٧ (٢) من سورة البقرة ، من الآية ٢٠٧

المقصود إنما هو الثانى فبدل غلط ، وإن كان الأول قُصد أولا ثم تبين فساد قصده فبدل نسيان .

* * *

ثم اعلم أن البدل والمبدل منه ينقسمان بحسب الإظهار والإضمار أربعة أقسام ؛ وذلك لأنهما يكونان ظاهرين ، ومُضْمَرَين ، ومختلفين ، وذلك على وجهين

فإبدال الظاهر من المظهر نحو « جَاءَنِي زَيْدٌ أَخُوكَ »

وإبدال المضمر من المضمر نحو « ضَرَبْتُهُ إِيَّاهُ » فإياه بدلٌ أو توكيد ، وأوجب ابنُ مالكٍ الثانىَ ، وأسقط هذا القسم من أقسام البدل ، ولو قلت « ضَرَبْتُهُ هُوَ » كان بالاتفاق توكيداً لا بدلا .

وإبدال المضمر من الظاهر نحو « ضربت زيداً إياه » وأسقط ابن مالك هذا القسم أيضاً من باب البدل ، وزعم أنه ليس بمسموع ، قال : ولو سمع لأعرب توكيداً لا بدلا ؛ وفيما ذكره نظر ؛ لأنه لا يؤكد القوىُّ بالضعيف ، وقد قالت العرب : « زَيْدٌ هُوَ الفاضِلُ » وجَوَّزَ النحويون في « هو » أن يكون بدلا ، وأن يكون مبتدأ ، وأن يكون فَصْلاً .

وإبدال الظاهر من المضمر فيه تفصيل ، وذلك أن الظاهر إن كان بدلا من ضمير غيبة جاز مطلقاً ، كقوله تعالى : (وما أَنْسَانِيهِ إلاَّ الشَّيْطانُ أَنْ أَذْكُرَهُ) [1] فـ(أن أذكره) بدل من الهاء في (أنسانيه) بدل اشتمال ،

---

(١) من سورة الكهف ، من الآية ٦٣

ومثله (وَنَرِثُهُ ما يَقُولُ) (١) وقولُ الشاعر :

١١٧ — عَلَى حَالةٍ لَوْ أنَّ فى القَوْمِ حاتِمًا عَلَى جُودِهِ لَضَنَّ بالماءِ حاتِمِ (٢)

إلا أن هذا بدل كل من كل .

وإن كان ضميرَ حاضر ، فإن كان البدلُ بعضًا أو اشتمالا جاز ، نحو « أَعْجَبْتَنِي وَجْهُكَ » و « أَعجَبتَنِي عِلْمُكَ » وقوله :

٢٣٢ — أَوْعَدَنِي بالسِّجْنِ والأَدَاهِمِ رِجْلِي فَرِجْلِي شَثْنَةُ المَنَاسِمِ

---

(١) من سورة مريم ، من الآية ٨٠

(٢) قد سبق شرح هذا الشاهد شرحا وافيا لا نحتاج معه إلى إعادة شيء من القول عليه فى هذا الموضع ، فانظره إن شئت فى (ص ٢٩٣) من هذا الكتاب ، ولكنا نبين لك ههنا أن استشهاد المؤلف بهذا البيت للموضوع الذى نحن فيه الآن لايتم إلا على هذه الرواية التى ذكرها مع جر « حاتم » فى آخر البيت ، لأن القصيدة كلها مجرورة القوافى كما قدمنا بيانه ، ويكون قوله « حاتم » بالجر بدلا من الضمير الذى أضيف إليه الجود فى قوله « على جوده » ، ونحن فى الموضع الذى أحلناك عليه قد ذكرنا هذا الوجه على وجه يشعر بضعفه ، وجعلنا « حاتم » فاعلا لضن ، والتزمنا أن يكون فى البيت إقواء ، ثم ذكرنا لك الرواية الصحيحة فى هذا البيت بالرجوع بك إلى ديوان الشاعر ورواية الأثبات من العلماء ، وهذه الرواية الصحيحة تخرج البيت عن الاستشهاد به لما هنا وتنفى عنه عيب الإقواء أيضا ، وانظر مع ذلك كامل المبرد (ج ١ ص ١٢٨)

٢٣٢ — نسب العينى تبعا لياقوت هذا الشاهد إلى العديل بن الفرخ ، وكان من حديثه أنه هجا الحجاج بن يوسف الثقفى ، فلما خاف أن تناله يده هرب إلى بلاد الروم ، واستنجد بالقيصر ، فحماه ، فلما علم الحجاج بأمره بعث إلى القيصر يتهدده ، فأرسله إليه ، والبيت من شواهد ابن عقيل (رقم ٢٩٩)

فـ « رِجْلِي » : بدلُ بعضٍ من ياء « أَوْعَدَنِي » ، وقوله :

٢٣٣ — ذَرِينِي إِنَّ أَمْرَكِ لَنْ يُطَاعا وما أَلْفَيْتِنِي حِلْمِي مُضاعا

اللغة : « أوعدني » تهددني بشر « السجن » الحبس « الأداهم » جمع أدهم وهو القيد « شثنة » غليظة « المناسم » جمع منسم - بزنة مجلس - وأصله طرف خف البعير ، فاستعمله فى الإنسان ، وإنما حسن ذلك أنه أراد وصف رجليه بالقوة والجلادة والصبر على احتمال القيد

الإعراب : « أوعدني » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به « بالسجن » جار ومجرور متعلق بأوعد « والأداهم » الواو عاطفة ، الأداهم : معطوف على السجن «رجلي» بدل من ياء المتكلم فى أوعدني ، منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وياء المتكلم مضاف إليه « فرجلي » الفاء فاء الفصيحة ، رجل : مبتدأ ، وياء المتكلم مضاف إليه « شثنة » خبر المبتدأ ، وهو مضاف و « المناسم » مضاف إليه

الشاهد فيه : قوله « أوعدني ... رجلي » حيث أبدل الاسم الظاهر ، وهو قوله رجلي ، من ضمير الحاضر ، وهو ياء المتكلم ، بدل بعض من كل ، وهو واضح بأدنى تأمل

٢٣٣ — هذا البيت من كلام عدى بن زيد العبادى . وهو من شواهد ابن عقيل (رقم ٢٩٨)

اللغة : « ذريني » اتركيني ، يخاطب امرأة « ألفيتني » وجدتني

الإعراب : « ذريني » فعل أمر مبنى على حذف النون ، وياء المؤنثة المخاطبة فاعل ، والنون الموجودة للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به « إن » حرف توكيد ونصب «أمرك» اسم إن ، وكاف المخاطبة مضاف إليه « لن » حرف نفي ونصب

ف « حلمى » : بدل اشتمال من ياء « ألفيتنى » .

وإن كان بدل كل فإما أن يدل على إحاطة ، أوْلاَ ، فإن دلَّ عليها جازه نحو (تَكُونُ لنَا عِيداً لِأوَّلِنا وَآخِرِنا) [1] وإن كان غير ذلك امتنع نحو « قمتَ زيدٌ » و « رأيتك زيداً » وجوَّز ذلك الأخفش والكوفيون ، تمسكا بقوله :

٢٣٤ — بِكُمْ قُرَيْشٍ كُفِينَا كلَّ مُعْضِلَةٍ وَأَمَّ نَهْجَ الهدَى مَنْ كانَ ضِلِّيلاَ

واستقبال « يطاعا » فعل مضارع مبنى للمجهول ، والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى أمر ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل فى محل رفع خبر إن « وما » الواو عاطفة ، ما : نافية «ألفيتنى» فعل ماض ، والتاء ضمير المخاطبة فاعل مبنى على الكسر فى محل رفع ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به أول مبنى على السكون فى محل نصب « حلمى » بدل من ياء المتكلم ، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وياء المتكلم مضاف إليه « مضاعا » مفعول ثان لألفى

الشاهد فيه : قوله « ألفيتنى حلمى » حيث أبدل الاسم الظاهر ، وهو قوله حلمى ، من ضمير الحاضر ، وهو ياء المتكلم التى وقعت مفعولا أول لألفى ، بدل اشتمال ، وذلك لايخفى على متأمل

(١) من سورة المائدة ، من الآية ١١٤

٢٣٤ — لم أقف على نسبة هذا البيت إلى قائل معين

اللغة : « قريش » أعظم قبائل العرب وأصحاب الإمرة عليهم فى الجاهلية ، ومنهم الرسول صلى الله عليه وسلم « كفينا » أى : وقينا « معضلة » بكسر الضاد — اسم فاعل من أعضل الأمر ، إذا اشتد وصعب المخرج منه «أم» قصد «نهج الهدى» طريقه « ضليلا » بكسر الضاد وتشديد اللام — الشديد الضلال

* * *

وكذلك ينقسمان بحسب التعريف والتنكير إلى معرفتين نحو (اهْدِنا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ) (١) ونكرتين نحو (إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازاً حَدَائِقَ) (٢) ومتخالفين فإما أن يكون البدلُ معرفةً والمبدلُ منه نكرةً نحو (إلى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ صِرَاطِ اللهِ) (٣) أو يكونا بالعكس نحو (لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ) (٤) وقول الشاعر :

الإعراب : « بكم » جار ومجرور متعلق بقوله كفينا الآتى ، قريش » بدل من كاف المخاطبين المجرورة محلا بالباء « كفينا » فعل ماض مبنى للمجهول ، وضمير المتكلم عن نفسه وغيره نائب فاعل ، وهو المفعول الأول « كل » مفعول ثان لكفى ، وكل مضاف و « معضلة » مضاف إليه « وأم » الواو حرف عطف . أم : فعل ماض « نهج » مفعول به لأم ، ونهج مضاف ، و « الهدى » مضاف إليه « من » اسم موصول : فاعل أم ، مبنى على السكون فى محل رفع « كان » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه يعود إلى من « ضليلا » خبر كان ، وجملة كان واسمه وخبره لامحل لها صلة الموصول

الشاهد فيه : قوله «بكم قريش» حيث أبدل الاسم الظاهر ، وهو قوله قريش ، من ضمير الحاضر . وهو ضمير المخاطبين المجرور محلا بالباء ، بدل كل من كل ، من غير أن يدل البدل على الإحاطة ، وهذا النوع من الإبدال محل خلاف بين العلماء : فلم يثبته جمهور البصريين ، وأثبته الكوفيون والأخفش تمسكا بمثل هذا البيت .

(١) من سورة الفاتحة ، من الآيتين ٦ و ٧

(٢) من سورة النبأ ، من الآيتين ٣١ و ٣٢

(٣) من سورة الشورى ، من الآيتين ٥٢ و ٥٣

(٤) من سورة العلق ، من الآيتين ١٥ و ١٦

٢٣٥ — * إنَّ مَعَ الْيَوْمِ أَخَاهُ غَدْوَا *

٢٣٥ — هذا بيت من مشطور الرجز ، وقبله قوله :

* لا تقلُوَاها وادْلُوَاها دَلْوَا *

وفى بعض نسخ الشرح ذكر هذا البيت أيضا مع الشاهد ، وقد أنشد ابن برى ذلك ولم ينسبه لمعين .

اللغة : « لا تقلواها » أراد لا تسوقا هذه الإبل سوقا شديدا يعجزها ، وتقول : قلا إبله يقلوها ، إذا لم يرفق بها ، وكان يعنف عليها إذا ساقها « ادلواها » تقول : دلا الإبل يدلوها ، إذا كان يسوقها سوقا خفيفا لاعنف فيه « غدوا » بفتح الغين وسكون الدال ـ هو الغد . والغد : أصله غدو ، فحذفت منه الواو لغير علة تصريفية ، وهو مايسمى الحذف اعتباطا ، وقد ردها هذا الراجز على الأصل كما ردها لبيد بن ربيعة فى قوله :

وما النَّاسُ إلاَّ كالدِّيَارِ ، وأَهْلُها بِهَا يَوْمَ حلُّوها ، وغَدْواً بَلاَقِعُ

الإعراب : « لا » ناهية « تقلواها » فعل مضارع مجزوم بلا الناهية ، وعلامة جزمه حذف النون ، وألف الاثنين فاعل ، وضمير الغائبة العائد إلى الإبل مفعول به « وادلواها » الواو عاطفة ، ادلوا : فعل أمر مبنى على حذف النون ، وألف الاثنين فاعل ، والضمير العائد إلى الإبل أيضا مفعول به « دلوا » مفعول مطلق « إن » حرف توكيد ونصب « مع » ظرف متعلق بمحذوف خبر إن تقدم على اسمه ، ومع مضاف و « اليوم » مضاف إليه « أخاه » اسم إن منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة ، وضمير الغائب العائد إلى اليوم مضاف إليه « غدوا » بدل من قوله أخاه ، وبدل المنصوب منصوب ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة

الشاهد فيه : قوله « أخاه غدوا » حيث أبدل النكرة ، وهى قوله « غدوا » من المعرفة ، وهى قوله « أخاه » وإنما كان معرفة لأنه اسم مضاف إلى الضمير ، وذلك ظاهر بأدنى تأمل

* * *

ثم قلت : الخامسُ : عَطْفُ النَّسَقِ ، وَهُوَ بالْوَاوِ لِمُطلَقِ الجمعِ ، وَبالفَاءِ لِلجَمْعِ وَالتَّرْتِيبِ وَالتَّعْقِيبِ ، وَبِثُمَّ لِلْجَمْعِ وَالتَّرْتِيبِ وَالْمُهلَةِ ، وبحَتّي لِلْجَمْعِ والغايةِ ، وبأَمِ الْمُتّصِلَةِ ، وهِيَ المَسْبُوقَةُ بهمْزَةِ التّسوِيةِ أوْ بهَمْزَةٍ يُطْلَبُ بها وبأَمِ التّعْيينُ ، وهِيَ فى غيْرِ ذلِكَ مُنْقَطِعَةٌ مُخْتَصَّةٌ بالجُمَلِ ومُرَادِفَةٌ لِبَلْ ، وقدْ تُضَمّنُ معَ ذلِكَ مَعْنى الهَمْزَةِ ، وبأَوْ بعدَ الطّلَبِ للتّخْييرِ أوِ الإِباحةِ ، وبعدَ الخَبَرِ للشّكِّ أوِ التّشكِيكِ أو التّقْسِيم ، وبِبَلْ بعْدَ النّفْيِ أو النّهْيِ لتَقْرِيرِ مَتْلُوِّها وإثباتِ نَقِيضِه لِتالِيهَا ، كلَكِنْ ، وبعدَ الإثباتِ والأمرِ لِنَقْلِ حُكْمِ ما قبْلَها لِمَا بعدَها ، وبِلاَ للنَّفْيِ ، ولا يُعْطَفُ غالبًا على ضميرِ رَفْعٍ مُتّصِلٍ ، ولا يُؤكَّدُ بالنّفْسِ أو بالعَيْنِ إلاَّ بَعْد توْكيدِه بمُنْفَصِلٍ أو بعـدَ فاصِـلٍ ما ، ولا على ضميرِ خفْضٍ إلاَّ بإعادَةِ الخافِضِ .

وأقول : معنى كون الواو لمطلق الجمع : أنهـا لا تَقْتَضِى ترتيبًا ، ولاعـكْسَه ، ولا مَعِيَّةً ، بل هى صالحة بوضعها لذلك كله ، فمثال استعمالها فى مقام الترتيب قوله تعالى : (وأَوْحَيْنَا إلى إبراهِيمَ وإسْمٰعيلَ وإسْحٰقَ وَيعْقوبَ وَالأسْباطِ) [1] ومثال استعمالها فى عكس الترتيب نحو (وعِيسى وأيُّوبَ) [2] (وَلَقدْ أرْسَلْنا نُوحًا وإبراهِيمَ) [3] (كذلكَ يُوحِى إليكَ

(١ و ٢) من سورة النساء . من الآية ١٦٣

(٣) من سورة الحديد ، من الآية ٢٦

وإلى الّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ) [١] (اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الذى خَلَقَكُم والّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ) [٢] (اقْنُتِي لِرَبِّكِ واسْجُدِي وارْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ) [٣] ؛ ومثال استعمالها فى المصاحبة : (فأَنجيناهُ وَمَنْ معه فى الفُلْكِ) [٤] ونحو : (فأخذناهُ وجُنودَهُ) [٥] ونحو (وإذْ يَرْفَعُ إبراهيم القواعدَ من البيْتِ وإسْمٰعيلُ) [٦]

ومثال إفادة الفاء للترتيب والتعقيب وثُمَّ للترتيب والمُهلَةِ قوله تعالى : (أماتَهُ فأقْبَرَه ثم إذا شاءَ أنْشَرَه) [٧] فعطف الإقبار على الإماتة بالفاء ، والإنشار على الإقبار بثم ؛ لأن الإقبار يَعْقب الإماتة ، والإنشار يتراخى عن ذلك

ومعنى « حَتّي » الغايةُ ، وغايةُ الشيء : نهايته ، والمراد أنها تعطف ماهو نهايةٌ فى الزيادة أو القِلّة ، والزيادة إما فى المِقْدار الحِسّى كقولك : « تَصدّقَ فلانٌ بالأعداد الكثيرةِ حتى الألوف الكثيرةِ » أو فى المقدار المعنوى كقولك : « مات الناسُ حتى الأنبياء » ، وكذلك القلة تكون تارة فى المقدار الحسى كقولك : « اللهُ سُبحانهُ وتعالى يُحصِى الأشياءَ حتّي مَثاقِيلَ الذَّرِّ » وتارة فى المقدار المعنوى كقولك : « زارَنى الناسُ حتى الحجّامونَ » .

---

(١) من سورة الشورى ، من الآية ٣

(٢) من سورة البقرة ، من الآية ٢١ (٣) من سورة آل عمران ، من الآية ٤٣

(٤) من سورة الشعراء ، من الآية ١١٩ (٥) من سورة القصص ، من الآية ٤٠

(٦) من سورة البقرة ، من الآية ١٢٧ .

(٧) من سورة عبس ، من الآيتين ٢١ و ٢٢

و « أم » على قسمين : متصلة ، ومنقطعة ، وتسمى أيضاً منفصلة

فالمتصلة هي المسبوقة إما بهمزة التَّسوية ، وهي الداخلة على جملة يصح حلول المصدر محلها ، نحو (سواءٌ عليهِمْ أأنذَرْتَهُمْ أمْ لم تُنْذِرْهم) [1] ألا ترى أنه يصح أن يقال : سواء عليهم الإنذار وعدمُه : أو بهمزة يُطْلب بها وبأم التعيين ، نحو « أزيد في الدار أم عمرو » وسميت « أم » في النوعين متصلة لأن ماقبلها وما بعدها لايستغنى بأحدهما عن الآخر .

والمنقطعة ماعدا ذلك ، وهي بمعنى بَلْ ، وقد تتضمَّنُ مع ذلك معنى الهمزة ، وقد لاتتضمنه ؛ فالأول نحو (أمِ اتَّخَذَ مما يخلقُ بَنَاتٍ) [2] أي : بل أتّخذ ، بهمزة مفتوحة مقطوعة للاستفهام الإنكارى ، ولا يصح أن تكون في التقدير مجردة من معنى الاستفهام المذكور ، وإلا لزم إثبات الاتخاذ المذكور ؛ وهو مُحَال ، والثانى كقوله تعالى : (هلْ يَسْتَوِى الأعْمَى والبَصيرُ أَمْ هَلْ تَسْتوى الظُّلُماتُ والنورُ) [3]. أي : بل هل تستوى ؛ وذلك لأن « أم » قد اقترنت بهل ؛ فلا حاجة إلى تقديرها بالهمزة..

و « أو » لها أربعة معان : أحدها التخيير ، نحو (فكَفَّارَتُهُ إطْعامُ عَشَرَةِ مَساكينَ منْ أَوْسَطِ ماتُطْعِمُونَ أَهْلِيكمْ أو كِسْوَتُهُمْ أو تَحْرِيرُ رَقَبةٍ) [4] الثانى : الإباحة ، كقوله تعالى : (ولا عَلى أنْفُسِكُمْ أنْ تأْكُلوا

---

(١) من سورة البقرة ، من الآية ٦ ـ ومن سورة يس من الآية ١٠

(٢) من سورة الزخرف ، من الآية ١٦ (٣) من سورة الرعد ، من الآية ١٦

(٤) من سورة المائدة ، من الآية ٨٩

مِن بُيُوتِكُم أو بُيُوتِ آبائِكم أو بُيوتِ أُمَّهاتِكم) (١) وهذان المَعْنَيانِ لها إذا وقعت بعد الطَّلَب ، والثالث : الشكّ ، نحو (لَبِثْنا يوماً أو بعضَ يوْمٍ) (٢) والرابع : التشكيك ، وهو الذى يعبر عنه بالإبهام ، نحو (وإنَّا أو إيَّاكم لَعَلَى هُدًى أو فى ضَلالٍ مُبِينٍ) (٣) وهذان المعنيان لها إذا وقعت بعد الخبر .

وأما « بل » فيعطف بها بعد النفى ، أو النهى ، ومعناها حينئذ : تقريرُ ماقبلها بحاله وإثباتُ نقيضِه لما بعدها ؛ نحو « ماجاءنى زيد بل عمرو » و « لايقم زيد بل عمرو » . وبعد الإثبات أو الأمر ، ومعناها حينئذ : نَقْلُ الحكم الذى قبلها للاسم الذى بعدها ؛ وجعلُ الأول كالمسكوت عنه .

وأما « لكنْ » فلا يعطف بها إلا بعد النفى أو النهى ، ومعناها كمعنى بل . وعن الكوفيين جوازُ العطفِ بها بعد الإثبات قياساً على بل ، وأباه غيرهم ؛ لأنه لم يسمع .

وأما « لا » فإنها لنفى الحكم الثابت لما قبلها عما بعدها ، فلذلك لايعطف بها إلا بعد الإثبات ، وذلك كقولك : « جاءنى زيْدٌ لاعمْرٌو »

* * *

ومثال العطف على الضمير المرفوع المتصل بعد التوكيد (لقد كُنْتُم أنتم وآباؤُكم في ضَلالٍ مُبِينٍ) (٤) ومثاله بعد الفصل [بالمفعول] : (يَدْخُلونَها ومَنْ صَلَحَ) (٥) ف (مَنْ) : عطف على الواو من (يدخلونها) ،

---

(١) من سورة النور ، من الآية ٦١ (٢) من سورة المؤمنين ، من الآية ١١٣
(٣) من سورة سبأ ، من الآية ٢٤ (٤) من سورة الأنبياء ، من الآية ٥٤
(٥) من سورة الرعد ، من الآية ٢٣

وجاز ذلك للفصل بينهما بضمير المفعول ، ومثال العطف من غير توكيد ولا فصل قول النبي صلى الله عليه وسلم : « كُنْتُ وأبو بَكْرٍ وعُمَرُ » « فعلْت وأبو بكر وعمر » وقول بعضهم : « مررتُ برجل سواء والعدَمُ » فـ « سواء » صفة لرجل ، وهو بمعنى مُسْتوٍ ، وفيه ضمير مستتر عائد على رجل ، و « العَـدَمُ » معطوف على ذلك الضمير ، ولا يُقَاس على هذا ، خلافا للكوفيين [1]

---

(١) مذهب جمهور البصريين التفصيل ، وحاصله أن الضمير المرفوع إما أن يكون بارزا منفصلا وإما أن يكون بارزا متصلا وإما أن يكون مستترا في رافعه ؛ فإن كان منفصلا جاز العطف عليه بغير فاصل بينه وبين المعطوف ، تقول : ما أكرمك إلا أنا وخالد ، وإن كان متصلا أو مستترا في رافعه لم يجز العطف عليه إلا مع الفصل بينه وبين المعطوف ، ويكثر الفصل بواحد من ثلاثة أشياء : أولها الضمير المنفصل ، نحو قوله تعالى : (لقد كنتم أنتم وآباؤكم) من سورة الأنبياء من الآية ٥٤ ـ ونحو قوله جل ذكره : (اسكن أنت وزوجك الجنة) من سورة البقرة ، من الآية ٣٥ ـ وثانيها مفعول رافع الضمير ، نحو قولك : أكرمتك وزيد ، وقوله تعالى : (يدخلونها ومن صلح من آبائهم) من سورة الرعد ، من الآية ٢٣ ـ وثالثها لا النافية ، نحو قوله جل شأنه : (لو شاء الله ما أشركنا ولا آباؤنا) من سورة الأنعام ، من الآية ١٤٨ ـ ومذهب جمهور الكوفيين أنه يجوز العطف على الضمير المرفوع بارزا كان أو مستترا ، منفصلا كان أو متصلا ، مع الفصل بينه وبين المعطوف ومن غير الفصل بينهما ؛ واستدلوا على ذلك بمجيئه في كلام العرب الموثوق بعربيتهم ؛ فمن ذلك ما حكاه سيبويه رحمه الله من قولهم : مررت برجل سواء والعدم ـ برفع العدم معطوفا على الضمير المستتر في سواء ؛ لأنه بمعنى اسم الفاعل ـ ومن ذلك ما رواه البخاري من حديث ابن عباس ، قال : إني لواقف في قوم ندعو الله لعمر بن الخطاب ـ وقد وضع على سريره ـ إذا

ومثالُ العطف على الضمير المخفوض بعد إعادة الخافض [قولُه تعالى] : (فقالَ لها وللأرْضِ) (١) (قُلِ اللهُ يُنْجيكم منها ومِنْ كلِّ كَرْب) (٢) (وَعَلَيها وَعلى الفُلْكِ تُحمَلونَ) (٣) ولا يجب ذلك ، خلافاً لأكثر البصريين؛ بدليل قراءة حمزة رحمه الله : (واتقوا اللهَ الذى تَساءَلونَ به والأرحامِ) (٤) بخفض (الأرحام) وحكاية قطرب « ما فيها غيْرُه وفَرَسِه »

* * *

رجل من خلفى مرفقه على منكبى يقول : رحمك الله ! إنى كنت لأرجو أن يجعلك الله مع صاحبيك ، لأنى كثيراً ما كنت أسمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : كنت وأبو بكر وعمر ، وانطلقت وأبو بكر وعمر ، قال ابن عباس : فالتفت فإذا هو على بن أبى طالب ، ومن ذلك قول عمر بن أبى ربيعة المخزومى :

قلتُ إذْ أقبلَتْ وزُهْرٌ تَهادَى كنِعاجِ الفَلا تَعَسَّفْنَ رَمْلا

فقوله « وزهر » معطوف على الضمير المرفوع المستتر فى قوله « أقبلت » وتقديره هى ، ومن ذلك قول جرير بن عطية بن الخطفى يهجو الأخطل التغلبى النصرانى :

ورَجا الأُخَيْطِلُ من سَفاهةِ رَأْيِهِ ما لمْ يَكُنْ وأبٌ له لِيَنالا

فقوله «وأب» معطوف بالواو على الضمير المرفوع المستتر فى « يكن » وتقديره هو يعود إلى الأخيطل الذى هو تصغير الأخطل

والبصريون يحملون جميع ذلك على الضرورة ، ونحن نرى أن حمل هذه الشواهد — مع أن فيها ما ليس من الشعر فى شىء — على أنها ضرورة أو شاذة مما لا يحمل ، وعلى هذا يكون مذهب الكوفيين فى هذه المسألة أقوم حجة ، وأظهر دليلا ، من مذهب البصريين وإن نصره المؤلف تبعا لابن مالك

(١) من سورة فصلت (السجدة) من الآية ١١ (٢) سورة الأنعام ، من الآية ٦٤
(٣) من سورة المؤمنين ، الآية ٢٢ (٤) من سورة النساء ، من الآية ١

ثم قلتُ : فصلٌ ـ وإذا أُتبِعَ المُنادَى ببَدَلٍ أوْ نَسَقٍ مُجَرَّدٍ من « ألْ » فهُوَ كالمنادَى المسْتقِلِّ مُطْلَقاً ، وتابعُ المنادَى المبْنِيِّ غيرَهما يُرْفعُ أو يُنْصَبُ ، إلاَّ تابعَ « أيٍّ » فيُرْفعُ ؛ وإلا التَّابعَ المضافَ المجرَّدَ من « ألْ » فيُنْصَبُ ، كتَابعِ المعرَبِ .

وأقول : لتوابع المنادى أحكام تخصها ؛ فلهذا أفردتها بفصل

والحاصل أن التابع إذا كان بَدَلاً أو نَسقاً مجرَّداً من « أل » فإنه يستحق حينئذ ما يستحقه لو كان منادى ؛ تقول فى البدل : « يا زَيْدُ كُرْزُ » بالضم كما تقول « يا كُرْزُ » وكذلك « ياعبدَ الله كُرْزُ » وفى النسق « يازَيْدُ وخالدُ » بالضم ، كما تقول « ياخالدُ » وكذلك « يا عبدَ اللهِ وخالدُ » لا فرق فى البابين المذكورين بين كون المنادى معربا أو مبنياً

وإن كان التابع غيرَ بدلٍ ونسقٍ مُجرَّدٍ من « أل » : فإن كان المنادى مبنياً فالتابع له ثلاثة أقسام : ما يجب رفعه ، وما يجب نصبه ، وما يجوز فيه الوجهان .

فالواجب رفعه نعتُ « أىّ » نحو (يأَيُّها الإنسانُ) [١] (يأَيُّها النّاسُ) [٢] وعن المازنى إجازة نصبه ، وأنه قرئ (قل يأَيُّها الكافرين) [٣] وهذا إنْ ثبَتَ فهو من الشذوذ بمكان

---

(١) من سورة الانفطار ، من الآية ٦ (٢) من سورة النساء ، من الآية ١
(٣) من سورة الكافرين ، الآية ١

والواجب نصبه التابعُ المضافُ ، مثاله فى النعت نحو « يازيدُ صاحبَ عمرٍو » ومثاله فى التوكيد « ياتميمُ كلَّهُمْ » أو « كلَّكُمْ » ومثاله فى البيان « يازيدُ أبا عبدِ اللهِ »

والجائز فيه الوجهانِ التابعُ المفردُ ، نحو « يازيدُ الفاضِلُ ، والفاضلَ » و « ياتميمُ أجْمَعُونَ ، وأجْمَعِينَ » و « ياسعيدُ كُرْزُ ، وكُرْزاً » قال ذو الرمة :

٢٣١ — * لَقائلٌ يانَصْرُ نَصْرٌ نَصْراً (١) *

وإن كان المنادى مُعْرَباً تعين نصبُ التابعِ ، نحو « ياعبدَ اللهِ صاحبَ عمرٍو » و « يابنى تميمٍ كلَّهم » و « ياعبدَ اللهِ أبا زيدٍ » .

وإذا وجب نصبُ المضاف التابع المبنى فنصبه تابعاً لمعربٍ أحَقُّ ؛ قال الله تعالى : (قُلِ اللّٰهُمَّ فاطِرَ السّمٰواتِ والأرْضِ) (٢) ففاطر : صفة لاسم الله سبحانه ، وزعم سيبويه أنه نداء ثانٍ حُذِفَ منه حرف النداء ؛ لأن المنادى الملازمَ للنداء لايجوز عنده أن يوصف ، وكلمة « اللّٰهمَّ » لاتستعمل إلا فى النداء

* * *

ثم قلت : بابٌ ـ مَوانِعُ الصَّرْفِ تِسعَةٌ يجْمَعُها قوله :

---

(١) قد سبق القول على هذا البيت قريبا بما لاتحتاج معه إلى إعادة شىء من القول عليه ، فانظره فى (ص ٥٣١) من هذا الكتاب

(٢) من سورة الزمر ، من الآية ٤٦

اجْمَعْ وزِنْ عادِلاً أَنِّثْ بمَعْرِفَةٍ
رَكِّبْ وزِدْ عُجْمَةً فالوَصْفُ قد كَمُلَا [1]

فالتأْنيثُ بالألِفِ كبُشْرَى وصَحْرَاءَ ، والجمعُ المُماثِلُ لِمَساجِدَ ومَصابيحَ ، كل منهما يَسْتَقِلُّ بالمنْعِ ، والبواقِي منها ما لا يَمْنَعُ إلا مع العَلَمِيَّةِ ، وهو التأْنيثُ كفاطِمَةَ وطَلْحَةَ وزَيْنَبَ ، ويجوزُ في نحوِ هِنْدٍ وَجِهانٍ ، بخِلافِ نحو سقَرَ وبَلْخَ وزيدَ لِامْرَأَةٍ ، والتركيبُ المَزْجِيُّ كمَعْدِيكَرِبَ ، والعُجْمَةُ كإبراهيمَ ، وما يمنَعُ تارةً مع العلَمِيّةِ وأُخْرى معَ الصِّفةِ ، وهو العدْلُ : كعُمَرَ وزُفَرَ ، وكمَثْنَى وثُلاثَ وأُخَرَ ، مُقابِلَ آخرينَ ، والوَزْنُ كأَحْمَدَ وأَحْمَرَ ، والزِّيادةُ كعُثْمانَ وغَضْبانَ ، وشَرْطُ تأثيرِ الصِّفةِ أَصالَتُها وعَدَمُ قَبُولِها التَّاءَ ، فأَرْنَبٌ وصَفْوانٌ بمعنَى ذَليلٍ وقاسٍ ونَدْمانٌ من المُنادَمةِ مُنْصَرِفَةٌ ، وشَرْطُ العُجْمَةِ كونُ عَلَمِيَّتِها فى العَجَمِيّةِ والزِّيادةُ على الثَّلاثةِ ؛ فنُوحٌ مُنْصَرِفٌ ، وشَرْطُ الوَزْنِ اخْتِصاصُهُ بالفِعْلِ كشَمَّرَ وضُرِبَ عَلَمَيْنِ ، أو افْتِتاحُهُ بزيادةٍ هِيَ بالفِعْلِ أَوْلَى كأَحْمَرَ وكأَفْكَلَ عَلَماً .

وأقول : الأصل فى الأسماء أن تكون منصرفة - أعنى منونة

---

(١) هذا البيت لبهاء الدين بن النحاس النحوى ، وقبله قوله :

مَوانِعُ الصَّرْفِ تِسْعٌ إنْ أَرَدْتَ بِها
عَوْناً لِتَبْلُغَ فى إعْرابِكَ الأَمَلا

تنوينَ التمكينِ - وإنما تخرج عن هذا الأصل إذا وُجِد فيها عِلّتان من علل تسع ، أو واحدة منها تقوم مقامهما ؛ والبيت المنظوم لبعض النحويين ، وهو يجمع العلل المذكورة : إما بصريح اسمها ، أو بالاشتقاق

والذى يقوم مقام علتين شيآن : التأنيث بالألف : مقصورةً كانت كبُهْمى ، أو ممدودةً كصَحْرَاء ؛ والجمعُ الذى لانظير له فى الآحاد - أى : لامفرد على وزنه - وهو مَفاعِلُ كمساجِدَ ، ومفاعِيلُ كمصابيحَ ودنانيرَ ، وإنما مَثَّلْتُ للمقصورة ببُهْمى دون حُبْلى والممدودة بصَحْراء دون حَمْراء لئلا يتوهم أن المانع الصفةُ وألفُ التأنيث ، كما توهَّم بعضهم .

وما عدا هاتين العلتين لا يؤثر إلا بانضمام علةٍ أخرى له ؛ ولكن يشترط في التأنيث والتركيب والعجمة أن تكون العلةُ الثانيةُ المجامعةُ لكل منهنَّ العلميةَ ، ولهذا صُرفت صِنْجَةٌ وقائمةٌ ، وإن وجد فيهما علة أخرى مع التأنيث ، وهى العجمة فى صِنْجَةٍ والصفة في قائمة ، وما ذاك إلا لأن التأنيث والعجمة لا يمنعان إلا مع العلمية ، وكذلك أَذْرَبِيجَانُ - اسم لبلدة - فيه العلمية والعُجْمَة والتركيب والزيادة ، قيل : وعلة خامسة وهى التأنيث ؛ لأن البلدة مؤنثة ؛ وليس بشىء ؛ لأنا لا نعلم هل لحظوا فيه البقعةَ أو المكان ، ولو قُدِّر خلوه من العلمية وَجَبَ صرفه ؛ لأن التأنيث والتركيب والعجمة شرطُ اعتبارِ كل منهن العلميةُ كما ذكرنا ، والألف والنون إذا لم تكن فى صفة كسَكْرانَ فلا تمنع إلا مع العلمية كسَلْمانَ ، ولا وصفية فى أَذْرَبِيجانَ ، فتعيَّنَتْ العلميةُ ، ولا علمية إذا

نكرته ، فوجب صرفه

ومَثَّلتُ للتأنيث بفاطِمَةَ وطَلْحَةَ وزَيْنَبَ لأبين أنه على ثلاثة أقسام : لفظى ومعنوى ، ولفظى لا معنوى ، ومعنوى لا لفظى

وأما بقية العلل فإنها تمنع تارةً مع العلمية ، وتارةً مع الصفة

مثال العدل مع العلمية عُمَرُ وزُفَرُ وزُحَلُ وجُمَحُ ودُلَفُ ؛ فإنها معدولة عن عامِرٍ وزافِرٍ وزاحِلٍ وجامِحٍ ودالِفٍ ، وطريقُ معرفة ذلك أن يُتَلَقَّى من أفواههم ممنوعَ الصرف ، وليس فيه مع العلمية علةٌ ظاهرةٌ ؛ فيحتاج حينئذ الى تكلُّفِ دعوى العدل فيه .

ومثالُه مع الصفة أُحادُ ومَوْحَد ، وثُناء ومَثْنَى ، وثُلاثُ ومَثْلَث ، ورُباعُ ومَرْبَع ؛ فإنها معدولة عن واحد واحد ، واثنين اثنين ، وثلاثة ثلاثة ، وأربعة أربعة . قال الله تعالى (أُولِى أَجْنِحَةٍ مَثْنَى وثُلاثَ ورُباعَ) (١) فهذه الكلمات الثلاث مخفوضة ؛ لأنها صفة لأجنحة ؛ وهى ممنوعة الصرف لأنها معدولة عما ذكرنا ؛ فلهذا كان خفضها بالفتحة ، ولم يظهر ذلك فى مَثْنَى لأنه مقصور ، وظهر فى ثلاث ورباع لأنهما اسمان صحيحا الآخر ، ومن ذلك « أُخَرُ » فى نحو قوله تعالى : (فعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ) (٢) فأُخَر : صفة لأيام ، وهى معدولة عن آخر ـ بفتح الهمزة والخاء وبينهما ألف لأنها جمعُ أُخْرى ، وأُخْرى أنثى آخَر ـ بالفتح ـ وقياسُ فُعْلَى أفْعَلَ أن لا تستعمل إلا مضافةً إلى معرفةٍ أو مقرونة بلام التعريف ، فأما مالا إضافة فيه ولا لام فقياسه أفعل كأفضل ، تقول : « هِنْدٌ أفْضَلُ »

---

(١) من سورة فاطر ، من الآية ١ (٢) من سورة البقرة ، فى الآيتين ١٨٤ و ١٨٥

و « الهندَاتُ أفْضَلُ » ولا تقول فُضْلى ولا فُضَل ؛ فأما أُخَر فصفة معدولة فلهذا خُفِضَتْ بالفتحة ، فإن كانت أُخَرُ جمع أُخرى أنثى آخِرٍ » بكسر الخاء ـ فهي مصروفة ، تقول « مررتُ بأُوَلٍ وأُخَرٍ » بالصرف ؛ إذ لا عدْل هنا

ومثال الوزن مع العلمية أحْمَدُ ويَزيدُ ويَشْكُرُ ، ومع الصفة أحمرُ وأفْضَلُ ، ولا يكون الوزن المانع مع الصفة إلا في أفْعَلَ ، بخلاف الوزن المانع مع العلمية

ومثال الزيادة مع العلمية سَلْمَانُ وعِمْرانُ وعُثْمانُ وأصْبَهَانُ ، ومثالها مع الصفة سَكْرانُ وغَضْبانُ ، ولا تكون الزيادة المانعة مع الصفة إلا في فَعْلان ، بخلاف الزيادة المانعة مع العلمية

ويشترط لتأثير الصفة أمران : أحدهما : كونها أصلية ؛ فيجب الصرف في نحو قولك « هٰذَا قَلْبٌ صَفْوانٌ » بمعنى قاسٍ ، و « هذا رَجُلٌ أرْنَبٌ » بمعنى ذليلٍ ، أي : ضعيف ، والثاني : عدمُ قبولها التاءَ ، ولهذا انصرف نحو نَدْمانٍ وأرْمَلٍ ؛ لقولهم نَدْمانة وأرمَلة . قال الشاعر :

٢٣٦ — ونَدْمانٍ يزيدُ الكأسَ طِيباً سَقَيْتُ وقدْ تَغَوَّرَتِ النُّجُومُ

---

٢٣٦ — هذا البيت من كلام البرج بن مسهر ، والبرج بضم الباء وسكون الراء ، ومسهر بضم الميم وسكون السين المهملة وكسر الهاء ، وذكر في الأغاني أنه البرج بن الحلاس الطائي ، من أبيات يقولها في الحصين بن الحمام المري ، وكانا نديمين ، وبعده قوله :

رَفَعْتُ بِرَأْسِه وكَشَفْتُ عنهُ بِمُعْرَقةٍ مَلامَةَ مَنْ يَلُومُ

ويشترط لتأثير العجمة أمران : أحدهما : كونُ علميتها فى اللغة العجمية ؛ فنحو لِجامٍ وفَيْرُوزٍ ـ عَلَمَيْن لمذكرين ـ مصروفٌ ، والثانى : الزيادة على الثلاثة ، فنُوحٌ ولوطٌ وهودٌ ونحوهن مصروفة وَجْهاً واحداً ،

اللغة : « ندمان » بفتح النون وسكون الدال المهملة ـ هو الذى ينادمك على الشراب ويشاركك فيه « الكأس » هو بهمز وسطه ، وهى مؤنث وإن لم تكن معه علامة تأنيث . قال تعالى : (يطاف عليهم بكأس من معين بيضاء) من سورة الصافات ، من الآيتين ٤٥ و٤٦ ـ ولا يقال كأس إلا ما دام فيها الشراب ، فإن كانت لا شراب فيها فهى كوب « تغورت النجوم » غربت

الإعراب : « وندمان » الواو واو رب ، ندمان : مبتدأ ، مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « يزيد » فعل مضارع ، وفيه ضمير مستتر تقديره هو يعود إلى ندمان ، وهو فاعله « الكأس » مفعول أول ليزيد « طيبا » مفعول ثان ليزيد ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوليه صفة لندمان « سقيت » فعل ماض وفاعله ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو ندمان ، والرابط ضمير منصوب بسقيت محذوف ، ويجوز جعل ندمان مفعولا به لسقيت تقدم عليه « وقد » الواو واو الحال ، قد : حرف تحقيق « تغورت » فعل ماض ، والتاء حرف دال على التأنيث « النجوم » فاعل تغور ، والجملة من الفعل وفاعله فى محل نصب حال

الشاهد فيه : قوله « ندمان » حيث صرفه مع أنه وصف فى آخره ألف ونون زائدتان ، وذلك بسبب أن مؤنث ندمان هذا ندمانة بالتاء ، ومن شرط تأثير الوصفية ألا يكون الوصف مما مؤنثه بزيادة التاء عليه ، فلو كان ندمان من الندم امتنع من الصرف ؛ لأن مؤنثه ندمى مثل سكران وسكرى ، فافهم هذا واحفظه ، والندمان الذى مؤنثه ندمانة هو الذى يوافقك ويرافقك ويشاربك ، ويقال فيه نديم أيضا

هذا هو الصحيح ، قال الله تعالى : (كَذَّبَتْ قَوْمُ نوح المُرْسَلِينَ) (١) وقال تعالى : (وقومُ لوطٍ وأصحابُ مَدْيَنَ) (٢) وقال تعالى : (ألاَ بُعْداً لِعَادٍ قَوْمِ هودٍ) (٣) وليس مما نحن فيه ، لأنه عربى ، وليس فى أسماء الأنبياء عليهم الصلاة والسلام عربىٌّ غيره وغير صالح وشُعَيب ومحمد صلى الله عليه وسلم ، وزعم عيسى بن عمر وابن قتيبة والجرجانى والزمخشرى أن فى نوحٍ ونحوِه وجْهَيْنِ . وهو مردود ، لأنه لم يَرِدْ بمنع الصرف سماعٌ مشهورٌ ، ولا شاذ

وشرط الوزن كونه إما مُختَصّاً بالفعل ، أو كونه بالفعل أولى منه بالاسم . فالأول نحو شمَّرَ وضُرِب عَلَمين ، قال الشاعر :

٢٣٧ — * وجَدِّىَ يا حَجَّاجُ فارسُ شمَّرَا *

---

(١) من سورة الشعراء ، الآية ١٠٥ (٢) من سورة الحج ، من الآيتين ٤٣ و ٤٤
(٣) من سورة هود ، من الآية ٦٠

٢٣٧ — هذا الشاهد عجز بيت نسبه السيد المرتضى شارح القاموس إلى جميل بن عبد الله بن معمر العذرى ، صاحب بثينة ، وصدره قوله :

* أبُوكَ حُبَابٌ سَارِقُ الضَّيْفِ بُرْدَهُ *

والبيت من شواهد الأشمونى (رقم ٧٠)

اللغة : « حباب » بضم الحاء المهملة — أى : خبيث ماكر ، « ياحجاج » روى فى اللسان مكانه « ياعباس » ، وقوله « شمر » ههنا اسم فرس ، وقد سموا به ناقة أيضا ، وعليه جاء قول الشماخ بن ضرار الغطفانى :

وَلَمَّا رَأَيْتُ الأمْرَ عَرْشَ هوِيَّةٍ ... تَسَلَّيْتُ حاجاتِ الفؤادِ بِشَمَّرَا

والثانى : نحو أحمرَ صفة أو علما وأفْكل علماً ، والأفكل : اسم للرِّعْدَة ، فان هذا الوزن وإن كان يوجد فى الأسماء والأفعال كثيراً ولكنه فى الأفعال أولى منه فى الأسماء ؛ لأنه فى الأفعال يدل على التكلم كأذْهَبُ وأنْطلِقُ ، وفى الأسماء لايدل على معنى ، والدالُّ أصلٌ لغير الدال

* * *

واعلم أن المؤنث إن كان تأنيثه بالألف كبُهْمى وصَحْراءَ امتنع صرفه ؛

قال أبو على القالى فى الأمالى (١ - ٢٦٤) : « يقول : لما رأيت الأمر شديدا ركبت شمر ، وشمر : اسم ناقته » اه

الإعراب : « أبوك » أبو : مبتدأ ، وضمير المخاطب مضاف إليه « حباب » خبر المبتدأ « سارق » صفة لحباب أو خبر ثان ، وهو مضاف ، و « الضيف » مضاف إليه ، وقد ذهب العلامة الصبان إلى أن إضافة سارق إلى الضيف من إضافة اسم الفاعل إلى فاعله والمعنى عليه أنه يرمى أباه بالجبن حتى إن الضيف الذى من عادته أن يكون خجلا مستكينا وكأنه أسير عند مضيفه ليسرق برده ، والذى نرجحه أن إضافة سارق إلى الضيف من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله ، وهو أقوى فى معنى الهجاء والمراد على ذلك أنه خبيث دنىء حتى إنه ليضيف الناس ليخدعهم عن أموالهم ويسرقها منهم « برده » برد : بدل من الضيف على لفظه أو على محله ، وجعله الصبان مفعولا به لسارق بناء على ما ذهب إليه « يا » حرف نداء « حجاج » منادى مبنى على الضم فى محل نصب وجملة النداء لامحل لها معترضة بين المبتدأ وخبره « فارس » خبر المبتدأ ، وفارس مضاف ، و « شمرا » مضاف إليه ، مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لاينصرف للعلمية ووزن الفعل . والألف للإطلاق

الشاهد فيه : قوله « شمر » حيث منعه من الصرف لكونه علما موازنا للفعل ؛ فهو على وزان قدم وكرم وكلم ونحو ذلك ، وهذا وزن لايكون إلا فى الفعل

ولم يحتج لعلة أخرى ، وقد مضى ذلك ، وقولُ أبى على إن حَمْراء امتنع صرفه للصفة وألف التأنيث منتقِضٌ بمنع صرف صحْراء

وإن كان بالتاء امتنع صرفه مع العلمية : سواء كان لمذكر كطَلْحَةَ وحمزةَ ، أو لمؤنث كفاطمة وعائشة ، وقول الجوهرى إن (هاوِية) من قوله تعالى : (فأُمُّهُ هاوِيَةٌ) [1] اسم من أسماء النار معرفة بغير الألف واللام خطأٌ ؛ لأن ذلك يوجب منع صرفه

وإن كان بغير التاء امتنع صرفُه وجوبا إن كان زائداً على ثلاثة كسُعادَ وزَينَبَ ؛ أو ثلاثيا محرَّكَ الوسطِ كسَقَرَ ولَظى ، قال الله تعالى : (ماسَلَكَكُمْ فى سَقَرَ) [2] (كلاَّ إنَّها لَظى) [3] أو ساكنَ الوسطِ أعجميا كَماهَ وجُورَ وحِمْصَ وبَلْخَ ـ أسماء بلادٍ ـ أو عربيا ولكنه منقول من المذكر إلى المؤنث نحو زيدَ وبكرَ وعمرَو ـ أسماء نسوةٍ ـ هذا قول سيبويه ، وذهب عيسى بن عمر إلى أنه يجوز فيه الوجهان ؛ وإن لم يكن منقولا من المذكر إلى المؤنث فالوجهان كهِنْدٍ ودَعْدٍ وجُمْلٍ ، ومنعُ الصرفِ أوْلَى ، وأوجبه الزجاجُ . وقد اجتمع الوجهان فى قوله :

٢٣٨ — لمْ تَتَلَفَّعْ بفَضْلِ مِئْزَرِها دَعْدٌ ، ولَمْ تُسْقَ دَعْدُ فى العُلَبِ

---

(١) من سورة القارعة ، من الآية ٩ (٢) من سورة المدثر ، الآية ٤٢

(٣) من سورة المعارج ، من الآية ١٥

٢٣٨ ــ هذا البيت قد نسبه جماعة منهم الأعلم إلى جرير بن عطية ، وقد نسبه آخرون إلى عبدالله بن قيس الرقيات ، وهو من شواهد سيبويه (ج ٢ ص ٢٢) والمؤلف فى القطر (رقم ١٤٣)

* * *

ثم قلت : بابُ العَدَدِ ـ الواحِدُ والاِثنانِ وما وَازَنَ فاعِلا كثالِث والعَشَرَةُ مُرَكَّبةً يُذَكَّرْنَ مع المُذَكَّرِ ويُؤَنَّثْنَ مع المؤنَّثِ ، والثلاثةُ والتِّسعةُ وما بينهُما مُطْلَقًا والعَشَرَةُ مُفْرَدَةً بالعَكْس ، وتمييزُ المِائةِ وما فوقَها مُفْرَدٌ مخفوضٌ ، والعشرَةِ مُفْرَدَةً وما دونَها مجموعٌ مَخفُوضٌ إلا المِائةَ فمفردةٌ ، وكَمِ الخَبَرِيَّةُ كالعَشَرَةِ والمِائةِ ، والاِستفهاميَّةُ المجرورةُ كالأَحَدَ عشَرَ والمِائةِ ، ولا يُمَيَّزُ الواحِدُ والاِثْنانِ ، و « ثِنْتَا

اللغة : « تتلفع » تتقنع ، ويقال : التلفع هو إدخال فضل الثوب تحت أصل العضد « العلب » جمع علبة ، وهى وعاء من جلد يشرب فيه الأعراب

المعنى : يصف امرأة اسمها دعد بأنها حضرية ناعمة العيش ، فهى لا تلبس لبس الأعراب ولا تغتذى غذاءهم

الإعراب : «لم» نافية جازمة « تتلفع » فعل مضارع مجزوم بلم « بفضل » جار ومجرور متعلق بتتلفع ، وفضل مضاف ، ومئزر من « مئزرها » مضاف إليه ، ومئزر مضاف ، وضمير الغائبة العائد إلى دعد مضاف إليه « دعد » فاعل تتلفع « ولم » الواو عاطفة ، لم : نافية جازمة « تسق » فعل مضارع مبنى للمجهول مجزوم بلم « دعد » نائب فاعل تسق « فى العلب » جار ومجرور متعلق بتسق

الشاهد فيه : قوله « دعد » فإنه قد ذكره فى البيت مرتين ، وهو علم على مؤنث ساكن الوسط عربى الأصل ، وقد أتى به الشاعر فى المرة الأولى منونا ، وأتى به فى المرة الثانية غير منون ، فدل ذلك على أن العلم المؤنث إذا كان ثلاثيا وكان مع ذلك ساكن الوسط ولم يكن أعجميا ، جاز فيه الصرف وعدمه ، وهذا واضح إن شاء الله

حَنظَل » ضرُورة

وأقول : الْعَدَد في أصل اللغـة اسمٌ للشيء المعدود ، كالقَبضِ وَالنَّقَضِ والْخَبَطِ ؛ بمعنى المقبوض والمنقوض والمخبوط ، بدليـل (كَمْ لَبِثتم في الأرضِ عـددَ سِنينَ) [1] والمراد به هنـا الألفاظُ التي تعدُّ بها الأشياء .

والكلام عليها في موضعين : أحدهما في حكمها في التذكير والتأنيث ، والثاني : في حكمها بالنسبة إلى التمييز

فأما الأول فإنها فيه على ثلاثة أقسام :

القسم الأول : مايذكر مع المذكر ويؤنث مع المؤنث دائماً ، كما هو القياس ، وذلك الواحد والاثنان ، تقول في المذكر : واحدٌ ، واثنان ، وفي المؤنث : واحدة ، واثنتانِ ، قال الله تعالى : (وإلهُكمْ إلهٌ واحِد) [2] (الذي خَلَقكمْ من نفْس واحدة) [3] (حِينَ الوصِيَّة اثنانِ) [4] (رَبَّنا أمَتَّنا اثنتينِ وأحييتَنا اثنتيْن) [5] وكذلك ما كان من العدد على صيغة اسم الفاعل نحو ثالث ورابع وثالثة ورابعة ؛ إلى عاشر في المذكر وعاشرة في المؤنث ، قال الله تعالى : (سَيقولونَ ثلاثة رَابِعُهم كلْبُهم) [6] أى : هم ثلاثة أو هؤلاء ثلاثة (والخامسةَ أنَّ غضَبَ اللهِ عليها) [7] أى : والشهادة الخامسة .

---

(١) من سورة المؤمنين، من الآية ١١٢ (٢) من سورة البقرة ، من الآية ١٦٣.
(٣) من سورة النساء ، من الآية ١ (٤) من سورة المائدة ، من الآية ١٠٦
(٥) من سورة غافر ، من الآية ١١ (٦) من سورة الكهف ، من الآية ٢٢
(٧) من سورة النور ، من الآية ٩

القسم الثانى : ما يؤنث مع المذكر ويذكر مع المؤنث دائما ، وهو الثلاثة والتسعة وما بينهما ، سواء كانت مركبة مع العشرة ، أولا . تقول فى غير المركبة : ثلاثةُ رِجال ، بالتاء ، إلى تِسْعَةِ رِجال ، قال ٱللّٰه تعالى : (آيتُكَ ألاَّ تُكلِّمَ الناسَ ثلاثةَ أيَّامٍ) (١) وتقول : ثلاثُ نِسوَة ، وقال الله تعالى : (آيتُكَ ألاَّ تُكلِّمَ النَّاسَ ثلاثَ ليَال) (٢) وتقول فى المركبة « ثلاثةَ عَشَر رَجُلا » بالتاء فى ثلاثة ، و « ثلاثَ عشْرَةَ آمْرَأة » بحذف التاء من ثلاث ، قال الله تعالى : (عليها تِسْعَةَ عشَرَ) (٣) أى : مَلَكا ، أو خازنا .

القسم الثالث : ما فيه تفصيل ، وهو العشرة ، فإن كانت غيرَ مركبة فهى كالتسعة والثلاثة وما بينهما : تُذَكر مع المؤنث ، وتؤنَّث مع المذكر ؛ وإن كانت مركبة جرَتْ على القياس ؛ فذُكِّرت مع المذكر ، وأُنِّثت مع المؤنث ، قال الله تعالى : (إنِّى رَأيْتُ أحدَ عَشَرَ كوْكَبًا) (٤) (فانْفَجرَتْ منه اثْنتا عشْرَةَ عَيناً) (٥) وتقول : « عِنْدى إحدى عشْرَةَ آمرَأةً » و « أحدَ عَشَرَ رَجُلاً »

وأما الثانى ــ وهو التمييز ــ فإنها فيه على أقسام خمسة :

أحدها : مالا يحتاج لتمييز أصلاً ، وهو الواحد والاثنان ، لا تقول : واحد رجل . ولا اثنا رجلين ، وأما قوله :

(١) من سورة آل عمران ، من الآية ٤١

(٢) من سورة مريم ، من الآية ١٠ (٣) من سورة المدثر ، الآية ٣٠

(٤) من سورة يوسف ، من الآية ٤ (٥) من سورة البقرة ، من الآية ٦٠

٢٣٩ — * ... فِيهِ ثِنْتَا حَنْظَلِ *

فضرورة

الثانى : ما يحتاج إلى تمييز مجموع مخفوض ، وهو الثلاثة والعشرة وما بينهما ، تقول : « عِنْدِى ثلاثَةُ رِجالٍ » و « عَشْرُ نِسْوةٍ » وكذا

---

٢٣٩ — هذه قطعة من بيت من الرجز أنشده أبو عمرو ، وحكاه فى اللسان مع أبيات من القطعة ونسبها إلى امرأة من غير أن يعينها ، وقد عينها جماعة منهم السيرافى بأنها الشماء الهذلية ، واستبعده البغدادى ، وقد استشهد بهذا البيت صاحب المفصل فى المثنى وفى باب العدد ، كما استشهد به العلامة رضى الدين فى شرح الكافية ، والبيت بكماله هكذا :

كأنَّ خُصْيَيْهِ مِنَ التَّدَلْدُلِ ظَرْفُ عَجُوزٍ فيهِ ثِنْتَا حَنْظَلِ

اللغة : « خصييه » الخصيان : من أعضاء التناسل « التدلدل » الترهل « ظرف عجوز » وعاء من جلد « ثنتا حنظل » تريد حنظلتين

الإعراب : « كأن » حرف تشبيه ونصب « خصييه » اسم كأن ، منصوب بالياء لأنه مثنى . وضمير الغائب مضاف إليه « من التدلدل » جار ومجرور متعلق بكأن لما فيها من معنى التشبيه « ظرف » خبر كأن « عجوز » مضاف إليه « فيه » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « ثنتا » مبتدأ مؤخر مرفوع بالألف لأنه مثنى « حنظل » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « ثنتا حنظل » حيث ذكر الثنتين مع المعدود ، وليس ذلك مستعملا فى العربية ، وإنما المستعمل أن يثنى المعدود ، فيقال : فيه حنظلتان ، فافهم ذلك والله يوفقك

والله سبحانه وتعالى أعلم . والحمد لله رب العالمين حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه كما يحب ربنا ويرضى ، ربنا عليك توكلنا ، وإليك أنبنا ، وإليك المصير

ما بينهما ، ويستثنى من ذلك أن يكون التمييز كلمة « المائة » فإنها يجب إفرادها ، تقول : « عندى ثلثمائة » ولا يجوز « ثلاثُ مِئاتٍ » ولا « ثلاثُ مِئِينَ » إلا في ضرورة

والثالث : ما يحتاج إلى تمييز مفرد منصوب ، وهو الأحدَ عشرَ والتِّسْعةُ والتِّسْعون وما بينهما ، نحو : (إِنِّى رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا) [١] (وَبَعَثْنَا مِنهم اثْنَىْ عَشَرَ نَقِيبًا) [٢] (ووَاعَدْنا مُوسى ثلاثِينَ لَيْلَةً وأَتْمَمْناها بعَشْرٍ فتَمَّ مِيقاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً) [٣] (إنَّ هٰذا أَخِى لهُ تِسْعٌ وتِسْعُونَ نَعْجَةً) [٤] وأما قوله تعالى : (وقَطَّعْناهم اثْنَتَىْ عشْرَةَ أَسْباطًا) [٥] فليس (أسباطا) تمييز ، بل بدل من (اثنتى عشرة) ، والتمييز محذوف ، أى : اثنتى عشرة فرقة

الرابع : ما يحتاج إلى تمييز مفرد مخفوض ، وهو المائةُ والألف ، تقول : « عِنْدِى مائةُ رَجُلٍ » و « أَلْفُ رَجُلٍ »

ويلتحق بالعدد المنتصبِ تمييزُه تمييزُ « كم » الاستفهامية ، وهى بمعنى أىّ عدد ، ولا يكون تمييزها إلا مفرداً ، تقول : « كم غُلاماً عِنْدَكَ » ولا يجوز « كم غلمانًا » ، خلافًا للكوفيين

ويلتحق بالعدد المخفوضِ تمييزُه تمييزُ « كم » الخبرية ، وهى اسم دالّ على عدد مجهول الجنس والمقدار ، يستعمل للتكثير ، ولهذا إنما

---

(١) من سورة يوسف ، من الآية ٤ (٢) من سورة المائدة ، من الآية ١٢
(٣) من سورة الأعراف ، من الآية ١٤٢ (٤) من سورة ص ، من الآية ٢٣
(٥) من سورة الأعراف ، من الآية ١٦٠

يستعمل غالبًا فى مقام الافتخار والتعظيم ، ويفتقر إلى تمييز يُبيّنُ جنسَ المراد به ، ولكنه لا يكون إلا مخفوضاً كما ذكرنا ؛ ثم تارة يكون مجموعا كتمييز الثلاثة والعشرة وأخواتهما ، وتارة يكون مفرداً كتمييز المائة والألف وما فوقهما

والخامس : ما يحتاج إلى تمييز مفرد منصوب أو مخفوض ، وهو « كم » الاستفهامية المجرورة ، نحو « بِكم دِرْهَمٍ اشْتَرَيْتَ » فالنصبُ على الأصل ، والجر بمن مضمرة ، لا بالإضافة ، خلافًا للزجاج

وإنما لم أذكر فى المقدمة أن تمييز كم الاستفهامية وتمييز الأحد عشر والتسعة والتسعين وما بينهما منصوب لأنى قد ذكرته فى باب التمييز ؛ فلذلك اختصرت إعادته فى هذا الموضع من المقدمة

* * *

والحمد لله على إحسانه ، وقد أتيت على ما أردت إيراده فى شرح هذه المقدمة ، ولله سبحانه وتعالى الحمد والمنة ، وإياه أسأل أن يجعل ذلك لوجهه الكريم خالصاً مصروفًا ، وعلى النفع به موقوفًا ، وأن يغفر لى خطيئتى يوم الدين ، وأن يُدْخلنى برحمته فى عباده الصالحين ، بمنّه وكرمه آمين ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد ، وعلى آله وصحبه أجمعين ، والحمد لله رب العالمين .

* * *

قال أبو رجاء محمد محيي الدين بن الشيخ عبد الحميد بن إبراهيم المندرى :

أحمد الله الذى يمنُّ على من يشاء من عباده ، وأصلى وأسلم على سيد المرسلين وإمام المتقين ، سيدنا محمد ، وعلى آله وصحبه وأحبابه ، وبعـد ؛ فقد تم ما أردت من التعليق على شرح شذور الذهب لابن هشام فى منتصف ليلةَ الخميس الخامس من شهر رمضان المعظم أحد شهور عام ١٣٥٥ من الهجرة النبوية ، وأنا أسأل الله أن يجعله خالصاً لوجهه ، وأن يثيبنى عليه بمقدار ما عانيت فيه والناس نيام ، وأن يجعله مُقَرِّباً إليه . ربنا عليك توكلنا وإليك أنبنا ؛ ربنا لا تجعل فى قلوبنا غِلاًّ للذين آمنوا ، وصَلَّى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه والعاملين من أمته ، وسَـلَّمَ تسليماً كثيراً إلى يوم الدين .

* * *

ثم إننى - بعد أن نفدت جميع نسخه ، وكثر الإلحاح علىَّ لإعادة نشره - قد راجعته مرة أخرى ؛ فرأيت أن أزيد فى تعليقاتى زياداتٍ أحببتُ ألا يغفل عنها طالب العلم ، وقدرت أوَّلَ الأمر أن تكون هذه الزيادة قليلة ، ولكن مجال القول كان ذا سَعَة فجال القلم جَوْلات صارت بها الزيادة قريبة من قدر الأصل ، وإنى لأرجو أن ينفع الله بهـا ، وأن يجعلها لنا عنده فى ميزان الحسنات يوم تجد كل نفس ما عملت من خير محضراً ، وما عملت من سوء تود لو أن بينها وبينه أمداً بعيداً

اللهم يا موفق الطائعين وفِّقنا لما تحب وترضى ، يا أرحم الراحمين .

فهرس الأبيات والشواهد

الواردة في كتاب « شرح شذور الذهب » لابن هشام

مرتبة بحسب قوافيها على حروف المعجم

حرف التاء

حرف الحاء المهملة

---

(١) وانظره أيضا فى (ص٤٩٦)

رقم الشاهد	ص	الشاهد	
		حرف الدال	
٢١	٨٣	آت الرزق يوم يوم فأجمل	طلبـا وابغ للقيامة زادا
٥٦	١٣٧	(تباعد منى فطحل إذ دعوته)	أمين فزاد الله مابيننا بعدا
٦٧	١٥٦	سعاد التى أضناك حب سعادا	وإعراضها عنك استمر وزادا
٧١	١٨٠	ألا أيهذا الزاجرى أحضر الوغى	وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدى
٩٩	٢٥١	أرى الحاجات عند أبى خبيب	نكدن ، ولا أمية فى البلاد
١٠٢	٢٥٩	لنا معشر الأنصار مجد مؤثل	بإرضائنا خير البرية أحمدا
١١٣	٢٨٠	جزى الله رب الناس خير جزائه	رفيقين قالا خيمتى أم معبد
		هما نزلا بالبر ثم ترحلا	فأفلح من أمسى رفيق محمد
		فيا لقصى ما زوى الله عنكم	به من فعال لاتجازى وسؤدد
١٣١	٣٢٨	كادت النفس أن تفيض عليه	إذ غدا حشو ريطة وبرود
١٣٧	٣٣٦	أعد نظرا يا عبد قيس لعلما	أضاءت لك النار الحمار المقيدا
١٣٨	٣٣٧	قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا	إلى حمامتنا أو نصفه فقد
١٦١	٣٨٨	ودوية مثل السماء اعتسفتها	وقد صبغ الليل الحصى بسواد
١٦٨	٤٠٥	ولست بحلال التلاع مخافة	ولكن متى يسترفد القوم أرفد
١٧٢	٤١١	إذا ما انتسبنا لم تلدنى لئيمة	ولم تجدى من أن تقرى بها بدا
١٨١	٤٢٦	دريت الوفى العهد ياعرو فاغتبط	فإن اغتباطا بالوفاء حميد
١٨٤	٤٣٩	تعلم رسول الله أنك مدركى	(وأن وعيدا منك كالأخذ باليد)
١٩٤	٤٥٣	وسميته يحيى ليحيا ، فلم يكن	لأمر قضاه الله فى الناس من بد
٢٠٩	٤٧٨	أتانى أنهم مزقون عرضى	(جحاش الكرملين لها فديد)
٢٢٠	٥٠١	لأن ثواب الله كل موحد	جنان من الفردوس فيها يخلد
٢٢٤	٥١٠	أرجو وأخشى وأدعو الله مبتغيا	عفوا وعافية فى الروح والجسد
٢٢٦	٥١٣	إذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب	جهارا فكن فى الغيب أحفظ للود

حرف الراء

(١) وانظره (ص ٣٣١) أيضا

حرف السين المهملة

(١) وانظره أيضا فى (ص ٥٤٩)

رقم الشاهد	ص	الشاهد	
١٢٥	٣١٩	وبلدة ليس بها أنيس	إلا اليعافير وإلا العيس

حرف الضاد المعجمة

١٨	٦٦	... ...	وليس دين الله بالمعضى

حرف العين المهملة

٢٥	٨٩	على حين عاتبت المشيب على الصبا	فقلت ألما أصح والشيب وازع
٢٨	٩٥	تعز فلا إلفين بالعيش متعا	ولكن لوراد المنون تتابع
٣٢	١٠٠	لا نسب اليوم ولا خلة	اتسع الخرق على الراقع
٢٧	١٠٦	أطوف ما أطوف ثم آوى	إلى بيت قعيدته لكاع
٥٨	١٤٠	وقفنا فقلنا إيه عن أم سالم	(وما بال تكليم الديار البلاقع)
٦٢	١٥١	أما ترى حيث سهيل طالعا	(نجما يضيء كالشهاب لامعا)
٦٣	١٥٣	رب من أنضجت غيظاً قلبه	قد تمنى لى موتا لم يطع
٨٤	٢١٤	خليلى ما واف بعهدى أنتما	إذا لم تكونا لى على من أقاطع
٨٦	٢٢١	أبا خراشة أما أنت ذا نفر	فإن قومى لم تأكلهم الضبع
١٢١	٢١٠	ياسيدا ما أنت من سيد	موطأ الأكناف رحب الذراع
١٢٣	٣١٤	تمل الندامى ما عدانى فإننى	بكل الذى يهوى نديمى مولع
١٢٧	٣٢٤	ولو سئل الناس التراب لأوشكوا	إذا قيل هاتوا أن يملوا ويمنعوا
١٣٢	٣٢٩	سقاها ذوو الأحلام سجلا على الظما	وقد كربت أعناقها أن تقطعا
١٤٣	٣٤٧	فقالت أكل الناس أصبحت مانحا	لسانك كما أن تغر وتخدعا
١٥٢	٣٣١	ياابن الكرام ألا تدنو فتبصر ما	قد حدثوك فما راء كمن سمعا
٢١٦	٤٩٢	جازيتمونى بالوصال قطيعة	شتان بين صنيعكم وصنيعى
٢١٩	٥٠٠	أكفراً بعد رد الموت عنى	وبعد عطائك المائة الرتاعا
٢٢٧	٥١٤	بعكاظ يعشى الناظريـ	ن إذا هم لمحوا شعاعه

رقم الشاهد	ص	الشاهد	
٢٣٠	٥٣٠	أنا ابن التارك البكرى بشر	عليه الطير ترقبه وقوعا
٢٣٣	٥٣٨	ذرينى إن أمرك لن يطاعا	وما ألفيتنى حلمى مضاعا

حرف الغين المعجمة

رقم الشاهد	ص	الشاهد	
١٠٧	٢٦٦	أخاك الذى إن تدعه لملمة	يجبك كما تبغى ويكفيك من يبغى
		وإن تجفه يوما فليس مكافئا	فيطمع ذو التزوير والوشى أن يصغى

حرف الفاء

رقم الشاهد	ص	الشاهد	
٩٠	٢٣١	بنى غدانة ما إن أنتم ذهب	ولا صريف ولكن أنتم الخزف
٩١	٢٣٢	وقالوا تعرفها المنازل من منى	وما كل من وافى منى أنا عارف
١٥٦	٣٧٩	للبس عباءة وتقر عينى	أحب إلى من لبس الشفوف

حرف القاف

رقم الشاهد	ص	الشاهد	
٣	١٧	ألمت فحييت ثم قامت فودعت	فلما تولت كادت النفس تزهق
٥٢	١٣١	ضربت صدرها إلى وقالت	ياعديا لقد وقتك الأواقى
٦٩	١٧٢	(عدس ما لعباد عليك إمارة)	نجوت وهذا تحملين طليق
٨٩	٢٢٨	وطئنا ديار المعتدين فهلهلت	نفوسهم قبل الإماتة تزهق[1]
١٢٩	٣٢٦	يوشك من فر من منيته	فى بعض غراته يوافقها
١٤٨	٣٦٢-	ألم تسأل الربع القواء فينطق	(وهل تخبرنك اليوم بيداء سملق)
٢٠٠	٤٦٤	أفنى تلادى وماجمعت من نشب	قرع القواقيز أفواه الأباريق
٢١٠	٤٨٥	تذر الجماجم ضاحيا هاماتها	بله الأكف كأنها لم تخلق
٢١١	٤٨٦	... ...	دونكها يا أم لا أطيقها

(١) وانظره فى (ص ٣٣٤) أيضا

رقم الشاهد	ص	الشاهد

حرف الكاف

رقم الشاهد	ص	الشاهد
١٩	٧٣	سلم على المولى البهاء وصف له شوقى إليه وأننى مملوكه أبدا يحركنى إليه تشوقى جسمى به مشطوره منهوكه لكن نحلت لبعده فكأننى ألف ، وليس بممكن تحريكه
٣٥	١٠٤	تراكها من إبل تراكها (أما ترى الموت لدى أوراكها)
٣٦	١٠٦	هى الدنيا تقول بملء فيها حذار حذار من بطشى وفتكى فلا يغرركم منى ابتسام فقولى مضحك والفعل مبك
١٨٢	٤٣٧	فقلت : أجرنى أبا مالك وإلا فهبنى أمرأ هالكا
٢١٧	٤٩٣	يأيها المائح دلوى دونكا (إنى رأيت الناس يحمدونكا)

حرف اللام

رقم الشاهد	ص	الشاهد
٢	١٢	ما أنت بالحكم الترضى حكومته ولا الأصيل ولاذى الرأى والجدل
٥	١٩	إذا قلت هاتى نولينى تمايلت على هضيم الكشح ريا المخلخل
٦	٢٠	(أياجارتا ماأنصف الدهر بيننا) تعالى أقاسمك الهموم تعالى
٧	٢٢	لمية موحشا طلل يلوح كأنه خلل (١)
٩	٢٧	لايعجبنك من خطيب خطبة حتى يكون مع الكلام أصيلا إن الكلام لفى الفؤاد وإنما جعل اللسان على الفؤاد دليلا
١٢	٣٧	يذيب الرعب منه كل عضب فلولا الغمد يمسكه لسالا
٢٠	٨٢	ومن لايصرف الواشين عنه صباح مساء يبغوه خبالا
٢٣	٨٥	يساقط عنه روقه ضارياتها سقاط شرار القين أخول أخولا

(١) وانظره أيضا فى (ص ٣٠٣)

رقم الشاهد	ص	الشاهد	
٢٠١	٤٦٦	ضعيف النكاية أعداءه	يخال الفرار يراخى الأجل
٢٠٢	٤٦٨	القاتلين الملك الحلاحلا	خير معد حسباً ونائلا
٢٠٣	٤٧١	ما راع الخلان ذمه ناكث	بل من وفى يجد الخليل خليلا
٢٠٤	٤٧١	أناو رجالك قتل امرئ	من العز فى حبك اعتاض ذلا
٢٠٥	٤٧٢	كناطح صخرة يوما ليوهنها	فلم يضرها وأوهى قرنه الوعل
٢٠٧	٤٧٦	أخا الحرب لباسا إليها جلالها	وليس بولاج الخوالف أعقلا
٢١٢	٤٨٧	فهيهات هيهات العقيق ومن به	وهيهات خل بالعقيق نواصله
٢٢٣	٥٠٦	ومية أحسن الثقلين جيدا	وسالفة وأحسنهم قذالا
٢٣٤	٥٣٩	بكم قريش كفينا كل معضلة	وأم نهج الهدى من كان ضليلا
٢٣٩	٥٦١	(كأن خصييه من التدلل	ظرف عجوز) فيه ثنتا حنظل

حرف الميم

رقم الشاهد	ص	الشاهد	
١	١١	الخيل والليل والبيداء تعرفنى	والسيف والرمح والقرطاس والقلم
١٠	٢٨	أشارت بطرف العين خيفة أهلها	إشارة محزون ولم تتكلم
		فأيقنت أن الطرف قد قال مرحباً	وأهلا وسهلا بالحبيب المتيم
١٤	٥٠	تزود منا بين أذناه طعنة	(دعته إلى هابى التراب عقيم)
١٧	٦٤	ثم انقضت تلك السنون وأهلها	فكأنها وكأنهم أحلام
٣٣	١٠١	فلا لغو ولا تأثيم فيها	وما فاهوا به أبدا مقيم
٣٨	١٠٩	إذا قالت حذام فصدقوها	فإن القول ما قالت حذام
٥٣	١٣٢	سلام الله يامطر عليها	وليس عليك يا مطر السلام
٧٤	١٩٠	فغدت كلا الفرجين تحسب أنه	مولى المخافة خلفها وأمامها
٨٠	٢٠٨	ما برئت من ريبة وذم	فى حربنا إلا بنات العم
٨١	٢٠٩	تولى قتال المارقين بنفسه	وقد أسلماه مبعد وحميم
٩٥	٢٣٩	ندم البغاة ولات ساعة مندم	والبغى مرتع مبتغيه وخيم

رقم الشاهد	ص	الشاهد	
٩٧	٢٤٢	كأنى من أخبار إن ولم يجز	له أحد فى النحو أن يتقدما
		عسى حرف جر من نداك يجرنى	إليك فإنى من وصالك معدما
٩٨	٢٤٨	وكنت أرى زيداً كما قيل سيدا	إذا أنه عبد القفا واللهازم
١١٤	٢٨٥	يأيها الرجل المعلم غيره	هلا لنفسك كان ذا التعليم (١)
		ابدأ بنفسك فانهها عن غيها	فإذا انتهت عنه فأنت حكيم
		فهناك يسمع ما تقول ويشتفى	بالقول منك وينفع التعليم
		لا تنه عن خلق وتأتى مثله	عار عليك إذا فعلت عظيم
١١٧	٢٩٣	على حالة لو أن فى القوم حاتما	على جوده لضن بالماء حاتم (٢)
١١٩	٣٠١	فيها اثنتان وأربعون حلوبة	سودا كخافية الغراب الأسحم
١٤٠	٣٤٢	ويوما توافينا بوجه مقسم	كأن ظبية تعطو إلى وارق السلم
١٤٢	٣٤٤	لا يهولنك اصطلاء لظى الحر	ب فمحذورها كأن قد ألما
١٤٧	٣٦٠	وكنت إذا غمزت قناة قوم	كسرت كعوبها أو تستقيما
١٦٣	٣٩٠	بل بلد ملء الفجاج قتمه	(لا يشترى كتانه وجهرمه)
١٧٣	٤١٦	فطلقها فلست لها بكفء	وإلا يعل مفرقك الحسام
١٧٥	٤٢٣	وإن أتاه خليل يوم مسغبة	يقول لا غائب مالى ولا حرم
١٧٦	٤٢٥	ومن يقترب منا ويخضع نؤوه	(ولا يخش ظلما ما أقام ولا هضما)
١٨٥	٤٤٢	ولقد علمت لتأتين منيتى	إن المنايا لا تطيش سهامها
١٩٦	٤٥٧	ولقد نزلت فلا تظنى غيره	منى بمنزلة المحب المكرم
١٩٧	٤٥٩	متى تقول القلص الرواسما	يدنين أم قاسم وقاسما
١٩٨	٤٦٠	أبعد بعد تقول الدار جامعة	شملى بهم أم تقول البعد محتوما
٢١٣	٤٨٨	شتان هذا والعناق والنوم	والمشرب البارد فى ظل الدوم

(١) وانظره أيضاً (ص ٣٧٦)
(٢) وانظره فى (ص ٥٣٧) أيضا

حرف النون

(١) وانظره أيضا فى (ص ٥٠٢)

(٢) هذا البيت من كلام الصديق أبى بكر خليل رسول الله وثانى اثنين إذهما فى الغار

رقم الشاهد	ص	الشاهد	
١١١	٢٧٧	صددت الكأس عنا أم عمرو	وكان الكأس مجراها اليمينا
١١٦	٢٨٩	إذا ما الغانيات برزن يوما	وزججن الحواجب والعيونا
١٢٦	٣٢٣	إن يقل هن من بنى عبد شمس	فحرى أن يكون ذاك وكانا
١٣٥	٣٣٣	(لما تبين مين الكاشحين لكم)	أنشأت أعرب عما كان مكنونا
١٣٦	٣٣٥	إن هو مستولياً على أحد	إلا على أضعف المجانين
١٤١	٣٤٣	ووجه مشرق اللون	كأن ثدياه حقان
١٥١	٣٦٨	رب وفقنى فلا أعدل عن	سنن الساعين فى خير سنن
١٥٣	٣٧٣	ألا رسول لنا منها فيخبرنا	(مابعد غايتنا من رأس مجرانا)
١٥٤	٣٧٥	فقلت ادعى وأدعو إن أندى	لصوت أن ينادى داعيان
١٦٥	٣٩٧	أبالموت الذى لا بد أنى	ملاق لا أباك تخوفينى
١٧١	٤٠٨	حيثما تستقم يقدر لك اللـ	ـه نجاحا فى غابر الأزمان
١٩٣	٤٥٢	... ...	وكتمانها تكنى بأم فلان
١٩٥	٤٥٤	دعتنى أخاها أم عمرو ولم أكن	أخاها ، ولم أرضع لها بلبان
١٩٩	٤٦١	أجهالا تقول بنى لؤى	لعمر أبيك أم متجاهلينا
٢٠٦	٤٧٣	ليت شعرى مقيم العذر قومى	لى أم هم فى الحب لى عاذلونا
٢٢٢	٥٠٤	مارأيت امرأ أحب إليه الـ	ـبذل منه إليك يا ابن سنان

حرف الهاء

١٥	٥١	إن أباها وأبا أباها	قد بلغا فى المجد غايتاها
١١٥	٢٨٧	علفتها تبنا وماء بارداً	حتى غدت همالة عيناها

حرف الواو

٢٣٥	٥٤١	(لاتقلواها وادلواها دلوا)	إن مع اليوم أخاه غدوا

(١) وانظره فى (ص ٣٣٤) أيضا
(٢) وانظره فى (ص ٣٣٤) أيضا

فهرست الموضوعات

الواقعة فى كتاب « شرح شذور الذهب » لابن هشام

تم الفهرس والحمد لله أولا وآخراً

